

GENERAL
LIBRARY

فصل الصادق

في شرح النبوة للأمام المحقق ابن الله العلامي
الخليقة

تأليف:

الفقيه المحقق سماحة الحجة آية الله

السيد محمد صادق الحسيني الروحاني

مدظلها العالی

چاپخانه مهراستوار



الجزء الاول من كتاب :

فقه الصادق

في شرح التبصرة للامام المحقق، آية الله العلامة الحلبي قدس

تأليف :

الفقيه المحقق ، سماحة الحجة ، آية الله
السيد محمد صادق الحسيني الروحاني

الطبعة الثانية

مزيّدة ومنقحة

طبع على نفقة التاجر الوجيه السيد امير الكاشاني

KBL

. H89
1953

vol. 1

مقدمة الطبعة الثانية

بسمه تعالى

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله العلماء
بالله الصادقين .

اما بعد فطالما كنت اتمنى ان اضع كتابا في فقه الامام جعفر بن محمد الصادق
عليه و على آباءه و ابنائه المعصومين عليهم السلام - تادية لبعض الواجب وخدمة
متواضعة لابناء الوحي و خزان العلم - فارتايت ان يكون شرحا لكتاب تبصرة المتعلمين
لاية الله العلامة الحلبي رضوان الله عليه - فامدني الله تعالى باسلاك هدايته و انوار بصيرته
فبدأت بتأليفه عام ١٣٧٠ هجرى - وتم طبع بعض المجلدات في عام ١٣٧٣ ولقد خول
لنا الجلاء - زهاء عامين ونصف - عن بلدى مدينة قم - فرصة مناسبة على انهاء
هذا المشروع الضخم و اتمام اجزائه كلها بالاضافة الى تنقيح ما القنانه في السابق
حتى اضحى موسوعة فقهية كاملة تقع في عشرين مجلداً سوف تنشر بالتدريج بعون الله
تبارك و تعالى .

قم المشرفة شعبان المعظم ١٣٨٩ هجرى
محمد صادق الحسينى الروحانى

132394

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على صفوة من خليفته واکرام احيائه (محمد)
وآله المعصومين المكرمين واللعنة الدائمة على اعدائهم اعداء الحق وشرار الخلق اجمعين
(وبعد) فهذا هو الجزء الاول من كتابنا (فقه الصادق) في شرح التبصرة للامام المحقق
آية الله - العلامة الحلبي ره .

وارفعه بكلتا يدي لا هديه الى رفيع قدس الامام جعفر بن محمد الصادق صلوات الله
وسلامه عليه موقنا اني لست ممن يقوى على انفاق بضاعته في مثل هذه السوق الغالية غير اني
اقول سيدي بما ان هذا الذي بين يدي ما انتهى اليه فاني من الجمع بين الاخبار الماثورة
عنك وعن آبائك الطاهرين وابنائك الطيبين - فمن على يقبول هذه البضاعة المزجاة
وثبتها في ديوان الحسنات ليكون ذخراً لي يوم لا يتفق مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم .

572

2/5/80

كتاب الطهارة

وهو فى اصطلاح الفقهاء يطلق على المسائل المدونة لمعرفة الاحكام الشرعية المتعلقة
بضد النجاسة بمعناها المعروف عند المتشرعة و النظافة المعنوية الموجبة لباحة الصلوة
(وفيه ابواب الباب الاول فى المياه، الماء على ضربين مطلق ومضاف والمطلق
ما يستحق اطلاق اسم الماء عليه) من دون اضافة (و لا يمكن سلبه عنه) و بعبارة
اخرى هو ما يصح اطلاق الماء عليه بلا عناية (و المضاف بخلافه) اى ما لا يطلق
عليه حقيقة الامع الاضافة كماء الرمان فان اطلاق لفظ الماء عليه مجاز وانما يطلق
عليه حقيقة ماء الرمان .

(فالمطلق طاهر ومطهر) بالاخلاف بل عليه اجماع الامة بل هو من ضروريات
الدين ولم يخالف فيه الاسعيد بن المسيب وعبدالله بن عمرو .

ويدل على المختار من الكتاب قوله تعالى (وانزلنا (١) من السماء ماء طهورا)
لان احد معانى الطهور على ما يستفاد من موارد استعمال هذا اللفظ فى الروايات وغيرها
هو ما يتطهر به كالسحور والقطور فيدل بالمطابقة على مطهريته وبالالتزام على طهارته
فى نفسه .

(فما) فى الجواهر من ان المراد منه هنا المطهر لاستعماله فيه فى جملة من
الروايات المعتبرة (مخدوش) اذ لم يثبت كونه احد معانيه وما فى الروايات كما يصلح
لان يكون هو المستعمل فيه والمراد منه كك يصلح لان يكون المراد منه ما ذكرناه كما
لا يخفى .

ولكن بما انه يحتمل ان يكون المراد منه المبالغة فان فعول من صيغ المبالغة

لا يصح الاستدلال به .

وما ذكره شيخ الطائفة ره و تبعه جماعة من الفحول من ان صيغة المبالغة لا تستعمل الا فيما تكرر فيه الشيء الذى اشتق الاسم منه وحيث ان كونه طاهرا مما لا يتزايد فلا بد وان يكون استعمال هذا اللفظ فيه باعتبار انه طاهر فى نفسه ومطهر من الخبث والحدث .

مندفع ، بانه يتصور فيه ذلك باعتبار ان الماء مما لا يتنجس بملاقاة النجاسة بخلاف غيره مما يكون طاهرا فيكون طهارته ازيد من طهارة غيره .
ويؤيد ذلك ما رواه (١) جعفر بن الحسن بن سعيد المحقق فى المعبر قال خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء الخ .

ثم انه قد اورد على الاستدلال بها بايرادين (الاول) اختصاصها بماء المطر (الثانى) ان ماء نكرة فى سياق الاثبات وهى لا تفيد العموم .

ولكن يرد على الاول ان جميع المياه انما نزلت من السماء كما يدل عليه الايات والروايات وعلى الثانى ان الاية لورودها مورد الامتنان تدل على العموم .

واستدل له بقوله تعالى (٢) (وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به) ودلالة هذه الاية على المدعى وان كانت سليمة عن الاشكال المتقدم لكنها انما وردت فى واقعة خاصة الا ان يستدل بها على الحكم مع ضميمة الاجماع على عدم الفرق .

واما السنة فلا تخلو من الدلالة على طهارته ومطهريته : ففى (٣) صحيح ابن فرقد عن الصادق (ع) كان بنو اسرائيل اذا اصاب احدهم قطرة بول قرضوا الحومهم بالمقاريض وقد وسع الله عليكم باوسع ما بين السماء والارض وجعل لكم الماء طهورا .

و فى صحيح (٤) جميل عنه (ع) ان الله جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا .

١- الوسائل-الباب ١- من ابواب الماء المطلق - حديث ٩

٢- سورة الانفال الاية ١١

٣- الوسائل-الباب ١- من ابواب الماء المطلق-حديث ٤

٤- الوسائل-الباب ٢٤- من ابواب التيمم - الحديث ١

وفى خبر (١) السكونى عن على (ع) الماء يطهر ولا يطهر. هذا مضافا الى الاخبار الواردة فى تطهير النجاسات والوضوء والغسل المصرحة بحصول الطهارة به ومع هذه الروايات لاحاجة الى اطالة الكلام فى الاستدلال على المطلوب .

ثم ان ما عن عبدالله بن عمرو من عدم جواز التوضى بماء البحر يدفعه ما يدل على مطهريه الماء مطلقا مضافا الى ما يدل من الروايات على ان البحر يحل ميتته و ظهور مائه .

(ثم ان) الماء (باعتبار وقوع النجاسة فيه ينقسم اقساماً) وهى الجارى و النابع غير الجارى وماء الغيث والواقف المنقسم الى الكر والقليل والبئر (و ما) عن جماعة من عدم ذكروا الغيث والنابع فى الاقسام - لعله يكون من جهة كون المقسم ماء الارض - ودخول النابع فى الجارى اوفى البئر . كما صرح به المحقق البهبهاني ره.

(الماء الجارى)

اما (الاولى الجارى) فهو النابع السائل (كمياه الانهار) كما هو المشهور شهرة عظيمة تكاد تبلغ بالاجماع ويساعده العرف واللغة . (وعن) ابن ابي عقيل عدم اعتبار النبع فى صدقه .

وفيه ان الظاهر مدخلية الاستعداد للجريان فى صدق الجارى و بعبارة اخرى صدق الماء الجارى على ماء بقول مطلق انما يتوقف على كونه عن نبع ولذا ترى عدم صدقه على الماء المنصب من الابريق .

وعن المسالك المراد بالجارى النابع غير البئر سواء جرى ام لا (وفيه) انه لاشاهد له مع كونه مخالفا للعرف واللغة والاصطلاح

(وكيف كان فلا ينجس بما يقع فيه من النجاسة ما لم يتغير لونه او طعمه او رائحته) على المشهور بل عن غير واحد دعوى الاجماع عليه .

وبهذه الاجماع المتقولة استدلل المحقق الهمداني ره على اصل الحكم بدعوى انها موجبة للحدس القطعى بكون الحكم معروفا عند اصحاب الائمة مغروسا فى اذنانهم ولولا ان فتاوى الاصحاب فى مثل هذا الفرع مورثة لاستكشاف راي المعصوم لتعذر استفادة موافقته فى شىء من المسائل الفرعية من فتاوى العلماء .

وفيه ، ان هذا الاتفاق بما ان مدرك القوم فى فتاويهم معلوم و هى الروايات التى ستمر عليك لا يكون بنفسه كاشفاً عن رايه (ع) .

وكيف كان فيشهد للحكم : التعليل وهو قوله ع (لان له مادة) فى صحيح ابن بزيع الاتى لانه بعمومه يدل على عدم انفعال كل ماله مادة .

وصحيح (١) ابن مسلم عن ابى عبد الله (ع) فى الثوب الذى يصيبه البول (اغسله فى- المركن مرتين فان غسلته فى ماء جار فمرة واحدة) حيث انه ع حكم بكفاية الغسل مرة واحدة فى الجارى والظاهر منه وضع الثوب فيه لاصبه عليه ولولا عدم انفعاله لما كان يطهر الثوب بذلك لانه بمجرد الوضع ينجس الماء فلا يحصل طهارة الثوب به .

مضافاً الى انه من الفرق بين الغسل فى الجارى وغيره والاكتفاء بالمرة فيه خاصة يستفاد عدم انفعاله بالملازمة العرفية فتدبر .

ويمكن الاستدلال له بصحيح (٢) داود بن سرحان قلت لا يبعث الله (ع) ما تقول فى ماء الحمام قال ع بمنزلة الماء الجارى حيث ان السؤال على ما يظهر من ساير الروايات انما كان عن الحمامات المتعارفة فى ذلك الزمان التى لم تكن كراً وكانت متصلة به فقول (ع) بمنزلة الجارى اقوى شاهد على عدم انفعال الجارى والا لم يكن وجه لتنزيل ماء الحمام منزلته (وبالجملة) الرواية ظاهرة سؤالا و جوابا فى ان التنزيل انما يكون فى عدم الانفعال .

وبهذا البيان يندفع ما اشكل بعض الاعاظم من اجمال الحكم الملحوظ فى التنزيل .

ودعوى ان مقتضى التنزيل مساواة الشيعين فى الحكم و حيث يعلم من الخارج

١- الوسائل الباب ٢ من ابواب النجاسات والاوانى والجلود .

٢- الوسائل الباب ٧ من ابواب الماء المطلق الحديث- ١ .

اشترط بلوغ المادة و لو مع ما فى الحيض كرافيدل هذا الخبر على اعتبار الكرية فى الجارى ايضاً فهو على خلاف المطلوب ادل .

مندفعة بان التنزيل انما يقتضى ثبوت حكم المنزل عليه و هو الجارى للمنزل وهو ماء الحمام لاحكم المنزل للمنزل عليه فالتنزيل لا يقتضى اعتبار الكرية فى الجارى لاعتباره فى ماء الحمام .

مضافاً الى انه لو لم يكن للجارى خصوصية لم يكن وجه لذكره خاصاً و كان الاولى تنزيل ماء الحمام منزلة ماء البحر ، مع ان تنزيل كرمزلة اخر بديهي البطلان . ويمكن الاستدلال له ببعض الروايات الواردة فى البول فى الماء الجارى و هو مسائل فيه عن الماء .

مثل خبر (١) سماعة سئلته عن الماء الجارى يبال فيه قال (ع) لابس فان ظاهره السؤال عن الماء بعد البول لاعن حكم البول .

فتحصل مما ذكرناه ان الاقوى عدم انفعال الجارى كان بمقدار الكرا و اقل . و عن المصنف ره و الشهيد الثانى ره اعتبار الكرية فيه مستندا الى عموم ما يدل على انفعال ماء القليل .

(وفيه) انه مخصص بالادلة المذكورة (و دعوى) ان النسبة بين الطائفتين عموم من وجه فيتساقتان و يرجع الى عموم ما يدل على انفعال الاشياء بالملاقاة بناء على ضعف سند النبوى الدال على اعتصام الماء مطلقاً كما هو الحق (مندفعة) بانه لاشبهة فى اظهرية التعليل الدال على اعتصام الجارى مطلقاً ما يدل على انفعال القليل كما لا يخفى . مع انه لو حملنا اخبار الانفعال على القليل غير الجارى لا يلزم محذور بخلاف حمل نصوص الاعتصام على الجارى غير القليل اذ يلزم ح لغوية قوله (ع) لان له مادة اذح لخصوصية للمادة فذكره يكون لغوا ، فقوله (لان له مادة) الظاهر فى ان لكونه ذامدة خصوصية فى الاعتصام يوجب تقدم هذه النصوص على اخبار الانفعال .

و مما ذكرناه ظهر انه لا ينجس كل ماله مادة بالملاقاة مع النجس سواء كان

خروج الماء عنه بالفوران او بنحو الرشح و لو لم يصدق النبع على الخارج بنحو الرشح لعموم ما يدل على عاصمية المادة ومثله كل نابع ولو كان واقفا .

(فروع)

(الاول) اذا شك في ان له مادة وكان قليلا ينجس بالملاقاة كما صرح به غير واحد وما يمكن ان يكون مدركا لهذا الحكم او استدلل له به امور .

(الاول) ان المستفاد من النصوص اقتضاء الملاقاة للاتفعال و المادة مانعة عنه فمع الشك في المانع يرجع الى اصالة عدمه .

وفيه مضافا الى عدم تمامية قاعدة المقتضى والمانع في نفسه كما حقق في محلها انها لا تجرى في المقام لعدم تمييز المقتضى عن المانع و الشرط في الشرعيات .

(الثاني) ما عن المحقق النائيني قده من ان اناطة الحكم غير الالزامى او ما هو موضوع له على امر وجودى يدل بالالتزام العرفى على اناطة الحكم باحرار ذلك الامر وانتفائه عند عدم احرازه ، فمالم يحرز كونه ذامادة يحكم بالنجاسة .

وفيه ان الظاهر من اناطة الحكم الاباحى على امر كاناطة المنع عليه ان المقصود ليس الاجعل حكم واقعى لموضوعه الواقعى ولم يثبت لنا وجود قاعدة عقلائية ظاهرية مقتضية لذلك .

(الثالث) عموم ما يدل على نجاسة الماء القليل بالملاقاة خرج عنه ماله مادة ومع الشك في ذلك يتمسك بالعموم .

وفيه انه يمتنى على جواز التمسك بالعام في الشبهة المصدقية و التحقيق خلافه كما ثبت في محله .

(الرابع) استصحاب عدم الازلى الذى قد ثبت في محله جريانه لان هذا الماء قبل وجوده لم يكن له مادة بنحو السالبة بانتفاء الموضوع وبعد تحققه يشك في ثبوت هذا العنوان له فيستصحب عدمه بل لا يبعد دعوى جريان استصحاب عدم النعتى - اذ هذا الماء ان لم يكن نابعاً عن مادة فلا كلام وان كان نابعاً عنها فقبل خروجه عن منبعه

لم يكن ماء له المادة بل كان مادة فالان يشك في ثبوت هذا العنوان له فيستصحب عدمه .
الثاني لو كانت المادة من فوق تترشح و تنقاطر فان كان دون الكر ينجس لعدم
صدق الجارى عليه كما هو واضح وليس من افراد ماله المادة لانها اذا كانت منفصلة
عن الماء تكون غيره فلا يصدق عليه ان له المادة .

الثالث يعتبر في المادة الدوام فلو اجتمع ماء المطر او غيره تحت الارض وترشح
اذا حفرت ! لا يكون حكمه حكم الجارى اذ من المستبعد جدا ان يكون الماء قبل
ان يجتمع تحت الارض غير عاصم ؟ و يصير عاصما بذلك : فلذا يكون دعوى انصراف
ذى المادة عن مثله قريبة فما في الجواهر من التشكيك في شمول ذى المادة له اولا ، ثم
تقوية شموله له ضعيف .

الرابع الراد المتصل بالجارى كالجارى في عدم انفعاله بملاقاة النجاسة لانه
يصدق عليه ان له المادة ، (واما) ساير احكام الجارى المختصة به اى ما ترتب على عنوان
الجارى فالظاهر عدم ترتبه عليه لعدم كونه جاريا .

الخامس العيون التى تنبع في زمان كالشئاء وتجف في زمان آخر : كالصيف
يلحقها حكم الجارى في زمان نبعا .

و نسب الى الشهيد المصريح باعتبار الدوام في النبع في اعتصام الجارى
عدم اللحق !

وفيه انه تقييد لاطلاق قوله ع (لان له مادة) من غير ان يدل عليه دليل : كما
صرح به المحقق والظاهر ان مراد الشهيد من كلامه المتقدم ليس ما توهم لانه
منزه عن ان يذهب الى مثله . بل مراده بحسب الظاهر التحرز عن العيون التى تنبع آنا
وتقف آنا لضعف الاستعداد في نبعا . (وعليه) فالمراد من عدم اعتصامه ح انه لا اعتصام
له دائما .

الماء المتغير

(فان تغير) الماء باقسامه بالنجاسة في احد اوصافه الثلاثة من الطعم والرائحة

واللون .

(نجس المتغير خاصة دون ما قبله وما بعده) بإخلاف بل في الجواهر اجماعا محصلا ومنقول لا كاديكون متواترا .

واستدل له بالنبوى (١) (خلق الله الماء ظهورا لا ينجسه شيء الا ما غير لونه او طعمه اوريحه) وفي السرائر ان النبوى من المتفق على روايته . و عن ابن عقيل انه متواتر عن الصادق ع عن آباءه وفي الذخيرة انه عمل الامة بمدلوله وقبوله ، وعن المصنفه في المسائل المدنية ان الرواية صحيحة السند .

ولكن الاقوى عدم صحة الاعتماد عليه في الفتوى لان المحقق رد في المصريات العماني حيث احتج به . بانه مروى من طريق الجمهور واكثرهم طعن في سنده و هو ادعى تواتره عن الائمة عليهم السلام ، ونحن ما راينا له سندا في كتب الاصحاب آحادا فكيف تواترا .

وعن الشهيد ره الاستدلال على نجاسة الماء المتغير بحديث خلق الله من دون ذكر اللون ثم قال في رد العماني وقد رواه قوم الى ان قال وهذا اقوى شاهد على انه من طريق الجمهور .

وعن المختلف نوع اشارة اليه وعن كثير من المتأخرين انه عامى مرسل كصاحب المدارك وصاحب جبل المتين وصاحب المشارق حيث انهم طعنوا فيه بعدم ذكره في اخبارنا صريحا وانه عامى مرسل .

هذا كله مع احتمال ان يكون مراد العماني ومن ادعى تواتر الرواية ثبوت مضمونها ولو بطريق اخر كما يكشف عن ذلك نقل النبوى بالسنة متفاوتة فلا يبقى وثوق بصور هذه العبارة عن النبى (ص) فلا وجه لان يعامل معه معاملة الرواية الصحيحة نعم ذكره في مقام التأييد لا باس به .

ولكن الحكم المذكور مما لا اشكال فيه للاخبار الكثيرة (منها) ما ورد في الريح . مثل ما رواه الشيخ في الموثق عن (٢) سماعة عن ابي عبد الله (ع) قال سالت عن الرجل

١- الوسائل الباب ١- من ابواب الماء المطلق حديث ٩

٢- الوسائل- الباب ٣٠- من ابواب الماء المطلق- حديث ٦

يمر بالماء وفيه دابة ميتة قد انتنت قال ان كان النتن الغالب على الماء فلا تتوضأ ولا تشرب والمراد به الجارى وغيره مما لا يتنجس بالملاقاة ونحوه غيره .

(ومنها) ما ورد في الريح والطعم. مثل صحيح (١) ابن بزيع عن الرضا «ع» قال ماء البئر واسع لا يفسده شيء الا ان يتغير ريحه او طعمه فينزع منه حتى يذهب الريح ويطيب طعمه لان له مادة وهو وان كان واردا في البئر (لكن) بما انه فرض فيه عاصمية ماء البئر وعدم تنجسه بالملاقاة فيثبت في غيره بعدم الفصل كما يثبت في غير الميتة من النجاسات بعدم الفصل ونحوه غيره .

ومنها ما ورد في الريح واللون مثل صحيح (٢) شهاب عن ابي عبد الله وفيه وجئت تسئل عن الماء الراكد من البئر كما في بعض النسخ او الكر كما في آخر قال فما لم يكن فيه تغير او ريح غالبه قلت فما التغير قال الصفرة فتوضأ منه وكما غلب عليه كثرة الماء فهو ظاهر ، ونحوه غيره .

والجمع بين الروايات يقتضى الحكم بثبوت النجاسة اذا تغير باحد الاوصاف الثلاثة كما لا يخفى .

ويؤيد ذلك النبوى المتقدم (وما) عن الدعائم (٣) عن الصادق «ع» قال اذا مر الجنب في الماء وفيه الجيفة او الميتة فان كان قد تغير لذلك طعمه او ريحه ولو نه فلا تشرب منه ولا تتوضأ ولا تطهر .

ما يعتبر في النجاسة

يعتبر فيها امور: الاول ان يكون التغير بملاقاة النجاسة فلا يتنجس اذا كان بالمجاورة بلا خلاف فيه لخروجه عن مورد النصوص (مضافا) الى انه لو سلم شمول بعض النصوص له كالنبوى المتقدم فحيث ان الظاهر منه كونه في مقام بيان اعتبار شيء في تنجس الماء الكثير

١- الوسائل - الباب ١٤ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٧

٢- الوسائل - الباب ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١١

٣- المستدرک الباب ٣ - من ابواب الماء المطلق - الحديث ٣

زايداعلى مايعتبر فى تنجس ساير الاشياء فملاقاته للتنجس المعترفة فى ساير الاشياء تعتبر فيه ايضا فلا يتنجس اذا تغير احداوصافه الثلاثة بالملاقاة .

وان شئت قلت ان الظاهر من الحديث ان كل شىء يوجب تنجس الماء القليل وغيره من الاشياء يتنجس الماء الكثير فى صورة التغير ولاشبهة فى ان المجاورة غير موجبة لنجاسة غيره بل يعتبر الملاقاة فلا بد فى صورة تغير الكثير ايضا ان يكون بالملاقاة .

الثانى ان يكون التغير باوصاف النجاسة دون المتنجس فلو وقع فيه دبس نجس فصارا حمر الأي، نجس كما هو المشهور بين الاصحاب .

والدليل عليه مضاف الى ان الاخبار الدالة على تنجس الماء الكثير اذا تغير انما يكون موردها التغير باوصاف النجاسة فلا وجه للتعدى عنه، انه لو سلم كون بعض النصوص شاملا للمتنجس كالنبوى يكون منصرفا الى خصوص ما لو تغير باوصاف النجاسة بقريئة الارتكاز العرفى .

ولو وقع فيه متنجس حامل لاوصاف النجس وغيره بوصف النجس تنجس ايضا كما عن جماعة التصريح به، لان المستفاد من الأدلة بعد رد بعضها الى بعض ، انه يعتبر فى تنجس الماء الكثير ان الملاقاة مع ما يوجب التنجس والتغير باوصاف النجس وكلاهما موجودان فى الفرض .

وبهذا البيان يظهر اندفاع ما اشكل على الحكم بالنجاسة بان المعيار فى التنجس ان كان ظهور اثر النجاسة فى الماء ولو لم تكن ملاقاة لها فاللازم الاكتفاء بذلك و لومع المجاورة وان كان بشرط الملاقاة فالتغير بالمتنجس الحامل لصفات عين النجس لا يوجب النجاسة لعدم الملاقاة .

ويؤيد ما ذكرناه ان الغالب فى التغير بالميتة ونحوها سراية التغير عن ماحول الجثة الى ساير اجزاء الماء بلا ملاقاة لها معها كما لا يخفى .

(التغير التقديرى)

(الثالث) ان يكون التغير حسيًا فالتقريدى لا يضر كما هو المشهور بين الاصحاب

على ما نسب اليهم وكلمات القوم في هذه المسئلة مشوشة ومضطربة والذي يمكن ان يقال في المقام ان عدم حصول التغير الحسى يتصور على وجوه اربعة (الاول) ما اذا لم يكن النجس بذاته مقتضيا للتغيير كالبول الابيض اذا وقع في الماء فالتقديري بمعنى انه لو كان له لون لكان موجبا لتغيره (الثانى) ما استند العدم الى عدم المقتضى لعارض كما لو كان الدم مسلوب الصفة ولم يكن له لون احمر موجب للتغير فوقع مقدار منه في الماء لو كان احمر لغيره (الثالث) ما استند الى عدم الشرط كما لو وقعت الميتة في الماء ولم يكن الماء حاراموجبا لتغير طعمه اوراء حثته فعدم التغير في هذه الصورة مستند الى عدم الحرارة (الرابع) ما استند الى وجود المانع كما لو كان الماء احمر فوقع فيه مقدار من الدم كان يغيره لو لم يكن كك.

(والظاهر) ان محل الكلام بين الاعلام ليس هو الصورة الاولى والثالثة بل لعل عدم التنجس فيهما من المتفق عليه بينهم وانما هو الصورة الاولى والرابعة .
وقد استدل على التنجس في الصورة الرابعة بوجوه ثلاثة .

الاول ان لون الماء لو لم يكن موجبا لضعف الماء لا يكون موجبا لقوته وعليه فمن الغريب الحكم بانه لو لم يكن احمر اكان ينجسه مقدار من الدم ولكن بما انه احمر لا ينجسه ذلك المقدار وهذا مما لا يمكن الالتزام به .

وفيه انه بعد ما ثبت بالادلة انه لا ينجس الماء شىء الا في صورة التغير الظاهر فى الحسى منه وهو من الموجودات له مقتضى وشرط ومانع فلولم يتحقق لمانع لوجه للحكم بالنجاسة لعدم تحقق شرطها وهو التغير لوجود المانع والامانع من الالتزام بذلك لاننا ندعى كون ذلك اللون عاصما فتأمل .

الثانى انه لو فرضنا لقاء مقدار من الدم فى الماء الذى قابل لان يغير الماء ولكن مقدارنا للقاءه القى شىء طاهر له لون فيه فانه لاسبيل الى الحكم بالطهارة مع انه لا يكون الدم سببا للتغير .

وفيه انه فى الفرض لو قلنا بان التغير مستند عرفا الى كل واحد منهما فالحكم بالنجاسة انما يكون لحصول شرطه ولا يكون مر بوطا بمسئلتنا وان لم يستند الى

كل واحد منهما فلا يحكم بالنجاسة فى الفرض ايضاً .

الثالث لو القى الدم فى الماء المتغير بطين احمر ولم يؤثر فيه بالتغير حساثم صفى الماء فظهر لون الماء فانه لاسبيل الى الحكم بطهارة هذا الماء كما هو واضح ولا سبيل ايضاً الى الحكم بالنجاسة من حين ظهور التغير لعدم انفكاك النجاسة عن وقوعها فلا بد من الحكم بالنجاسة من اول وقوعه ولا وجه له سوى التغير التقديرى . وفيه اول النقص بما لو وقع النجس فى الماء ولكن بعد ساعة تغير احد اوصافه الثلاثة فهل يحكم بنجاسة الماء من حين ملاقاته النجاسة او من حين التغير لاسبيل الى الاول فلامحيص عن الالتزام بالثانى : فلما منع فى المقام ايضاً من الحكم بالنجاسة من حين ظهور التغير .

وثانياً بالحل وهو ان الموجب للنجس بالنسبة الى الماء الكر ليس مطلق الملاقاة بل مشروطة بالتغير و بما انه مادام لم يصف الماء لم يتحقق التغير فلا يحكم بالنجاسة بخلافه بعدما صار صافياً .

وما عن جامع المقاصد من ان التغير فى هذه الصورة حقيقى مستور عنا . عجيب لان الماء اذا كان متلوناً بلون مثل لون النجاسة كيف يتلون بلونها مع امتناع اجتماع المثليين وان شئت قلت ان اللون من الكيف المبصر فلا يتصور وجوده مع عدم رؤيته .

واستدل على النجاسة فى الصورتين بوجيهين .

(الاول) ان التغير انما لوحظ طريقاً الى مقدار النجاسة وبعبارة اخرى لو حظ طريقاً الى غلبتها على الماء لاموضوعاً ليدور الحكم مداره .

وفيه ان الظاهر من كل عنوان اخذ فى الدليل دخله بنفسه فيه لا كونه طريقاً الى شىء اخر .

مضافاً الى ان لازمه انه لو وجد فرد من النجاسة كان كمها قليلاً ووصفها شديد الا يحكم بنجاسة المتغير بهامع انه لا يلتزم به احد .

(الثانى) انه لو لم يحكم بكفاية التغير التقديرى لزم الحكم بعدم النجاسة فيما لو

التي فى الماء من النجاسة اضعاف مضاعف منه اذا لم يغير مع انه لا يمكن الالتزام به .
وفيه ان الكلام انما هو فيما لم يصر الماء مضافا وفي الفرض يحكم بالنجاسة للاضافة
للكفاية التغير التقديرى ووربما يستدل للنجاسة بوجوه اخر ضعيفة غايتها ويظهر ضعفها
مما حققناه فلا حاجة الى تطويل الكلام بذكرها وما يرد عليها فالاقوى طهارة الماء مطلقا
فى جميع الصور الا ان يحصل له تغير حسى .

فروع

الاول لو تغير الماء بما عدى الاوصاف المذكورة كالحرارة والبرودة ونحوهما
لم ينجس ما لم يصر مضافاً و الوجه فى ذلك مع ان بعض الروايات باطلا قد يدل على
النجاسة مع كل تغير، حصر النجاسة فى بعض الروايات فى الاوصاف الثلاثة وهو يوجب تقييد
المطلقات .

هذا مضافاً الى تفسير التغير المأخوذ موضوعاً للنجاسة فى صحيح ابن بزيع
بالصفرة اى التغير باللون فيكون ذلك كما على المطلقات فتأمل هذا كله مضافاً الى ان
الظاهر من المطلقات التى علق الحكم فيها على التغير هو التغير بما للماء من الصفات الذاتية
دون العرضية كما لا يخفى وجهه والصفات الذاتية له ليس الا الثلاثة المزبورة فتدبر .

(الثانى) لا يعتبر فى تنجسه ان يكون التغير بوصف النجس بعينه بل يكفى تغير احد
الاصناف المذكورة بسبب النجاسة. من غير فرق بين ان يكون التغير بسنخ وصف النجاسة
قبل الملاقاة او التغير بما يكون وصفاً لها بعد الملاقاة الماء او التغير بوصف اجنبى عن وصفها و
الوجه فى ذلك اطلاق الادلة .

وما فى صحيحة شهاب المتقدمة (الا ان يغلب الماء الريح فينتن وقوله فيها قلت فما التغير
قال الصفرة وفى موثق سماعة المتقدم ان كان النتن الغالب على الماء فلا تتوضأ وفى صحيحة
ابن بزيع المتقدمة حتى يذهب الريح ويطيب الطعم .

لا توجب تخصيص الحكم بالصورتين الاوليين وعدم شمول الادلة للثالثة كما توهمه
بعض الاكابر لان هذه التعابير انما تكون بلحاظ ما فرض فى موارد الروايات من وقوع
الميتة والدم فى الماء كما لا يخفى .

ودعوى تبادل التغير بوصف النجس او بسنخه من الروايات او كونهما المتيقن منها. كما ترى، (فما) يظهر من الجواهر من عدم شمول الروايات للصورتين الاخيرتين (غير تام)

(الثالث) اذا تغير طرف من الحوض وصار نجسا وكان الباقي بقدر الكر ثم زال تغير ذلك البعض طهر الجميع ولو لم يحصل الامتزاج ، كما هو المنسوب الى الاكثر ونسب الى كثير ممن تقدموا على الشهيد القول باعتبار الامتزاج . (اقول) سيظهر لك تحقيق القول في ذلك في مبحث كيفية تطهير الماء الكر .

والمقصود من التعرض لهذه المسئلة في المقام انما هو لاجل ما قيل من انه وان قلنا باعتبار الامتزاج في تلك المسئلة لانلتزم به هنا الصحيح (١) ابن بزيع عن الرضا «ع» (ماء البئر واسع لا يفسده شيء الا ان يتغير ريحه او طعمه فينزع حتى يذهب الريح ويطيب الطعم فان له مادة) ومحصل ما قيل او يمكن ان يقال في تقريب الاستدلال به وجهان :

الاول ان ذهاب الريح والطعم علة غائية للنزح لكون حتى تعليلية او للانتهاج مع استظهار كون مدخوله علة غائية فتدل على ان المقصود من النزح ليس الازوال التغير واذ تعدينا عن البئر الى كل عاصم اما لعدم الفصل او لعدم العلة مع الغاء الخصوصية دل على ان كل ماء نجس يطهر بزوال تغيره واتصاله بالماء العاصم .

وفيه، ان الظاهر من الحديث ليس كون حتى تعليلية او داخلة على العلة الغائية بل الظاهر منه دخلية النزح الموجب لتدافع الماء من المادة الموجب للامتزاج في الحكم بالطهارة .

الثاني ان التعليل انما يكون راجعا الى الحكم المستفاد من الفقرة الثانية اعني حدوث الطهارة بعد زوال التغير وعليه فيكون الحديث ظاهراً في ان علة هذا الحكم وجود المادة بلا دخل للامتزاج ولا يرد على ذلك ما اورده المحقق الهمداني ره من عدم عوده اليه بل العلة تكون راجعة الى الفقرة الاولى لان الجملة السابقة عليها مشتملة على حكمين دافعية المادة للنجاسة ورافعتها لها و الثانية اقرب ومع ذلك تعليل الدفع بها الذي هو ابعد يوهم خلاف المقصود وبالجملة رجوع العلة الى الرافية متيقن وان شئت

قلت ان تخصيص العلة باحداهما مع احتياج كليهما اليها بلامخصص فهو خلاف الظاهر فالأظهر رجوعها اليهما معا .

فما عن الشيخ البهائي قده من اجمال التعليل لاحتمال رجوعه الى ترتيب ذهاب الريح وطيب الطعم على النزح .

مندفع بانه امر عرفي واضح ليس شان الشارع تعليل ذلك كما هو واضح مضافا الى عدم ترتيب ذهاب الريح على مجرد وجود المادة كما لا يخفى .

ويرد على الاستدلال ان دور التعليل صورة امتزاج الماء المتغير بما فى المادة على نحو يزول تغيره بالنزح، فالحكم المعلل انما هو مطهريه زوال التغير بالنزح وهو انما يكون مع الامتزاج ، فلا يستفاد من التعليل مطهريه الاتصال مطلقا .

ودعوى ان خصوصية النزح ليست معتبرة للاجماع على كفاية الامتزاج ولو لم يكن نزح (مندفعة) بان هذا لا ينافى ما ذكرناه لاننا لا ندعى دخل النزح بما هو فيه بل انما هو لاجل ملازمته مع الامتزاج فهو الدخيل فى الحكم دون النزح وبهذا يظهر دفع مناقشة اخرى وهى ان البناء على اعتبار النزح تعبدا يوجب حمل التعليل على التبعدى لعدم دخل النزح فى الطهارة فى مركز العرف فتحصل مما ذكرناه عدم دلالة الحديث على عدم اعتبار الامتزاج فى ارتفاع النجاسة .

(الرابع) اذا وقع النجس فى الماء ولم يتغير ثم تغير بعد مدة فان علم استناده الى ذلك النجس فهل ينجس مطلقا ام لا ام يفصل بين ما لو كان عين النجس فى الماء حين التغير فينجس وبين ما لو لم تكن باقية كما لو القى الميتة فى الماء واخرجت ثم بعد ذلك تغير وعلم استناده الى تلك الميتة فلا يحكم بالنجاسة وجوه .

اقويها الاخير اذا المستفاد من الادلة انهما معا يوجبان النجاسة ففى الفرض بما انه حين الملافة لا يكون متغيرا ، وحين التغير لا يكون ملافيا فلا موجب لها .

(الخامس) اذا وقعت الميتة خارج الماء ووقع جزء منها فى الماء وتغير فهل ينجس مطلقا كما اختاره بعض او اذا لم يستند الى ما هو خارج فقط كما نسب الى الشيخ الاعظم ره ، او اذا كان مستندا الى ما هو فى الماء ولو بتأثير الخارج بواسطة

ما هو داخل وجوه .

اقويها الاخير اذ الظاهر من الادلة ان الموجب للنجاسة هو تغير الماء بسبب الملاقة للنجاسة .

ومنه يظهر ضعف الاستدلال للوجهين الاولين باطلاق النصوص وبان الغالب في الجيفة التي تكون في الماء بر وز بعضها وحيث ان التفتيح بينه وبين فرض المسئلة في الحكم بعيد فيتعين الحكم بالنجاسة في المقام .

زوال التغير بنفسه

السادس الماء المتغير اذا زال تغيره بنفسه لم يطهر اجماعا في القليل وعلى المشهور في الكثير لان المستفاد من الادلة الواردة في باب النجاسات والمطهرات ان النجاسة اذا عرضت على شيء لا تنزل الابشياء اخر رافع لها وعن يحيى بن سعيد القول بالطهارة في الكثير .

واستدل له، باصالة الطهارة (١) وبالروايات الظاهرة في اناطة النجاسة بالتغير وجودا وعدما، وبقول ابي الحسن (ع) في صحيحة (٢) ابن بزيع المتقدمة حتى يذهب الريح ويطيب الطعم بناء على كون حتى تعليلية مع رجوع التعليل اى لان له مادة التي ترتب ذهاب الريح والطعم على النزح .

وبالخبر (٣) الماء اذا بلغ قدر كرم يحمل خبثا .

وفي الجميع نظر لمحكومية اصالة الطهارة بالقاعدة المستفادة من النصوص وباستصحاب النجاسة .

ودعوى عدم جريانه اما لان المورد من موارد الشك في المقتضى لان الشك في النجاسة مسبب عن الشك في اقتضاء التغير للتأثير، واما تبدل الموضوع لان موضوع اليقين فيه هو المتغير وموضوع الشك غير المتغير .

ضعيفة اما كونهم من الشك في المقتضى فلان المستفاد من الادلة ان النجاسة الحاصلة

١-٢- الوسائل - الباب ١٤ - من ابواب الماء المطلق .

٣- المستدرک الباب ٩- من ابواب الماء المطلق الحديث ٦

باسبابها لاتزول الابرافع، وفي المقام يحتمل قابلية الكرية لذلك اى الرفع (مع) ان مقتضى التحقيق حجية الاستصحاب في موارد الشك في المقتضى .
واما دعوى تبدل الموضوع (فمندفعة) بان التغير من حالات الموضوع لان الموضوع بحسب ما ارتكز في ذهن العرف من المناسبة بين الحكم وموضوعه هو ذات الماء والتغير واسطة في ثبوت النجاسة لانها من عوارض الماء والتغير وان كان بحسب لسان الدليل هو الماء المتغير بما هو متغير نعم لايجرى الاستصحاب بناء على ما اخترناه من عدم جريانه في الاحكام.

واما الروايات فهي لاتدل على ارتفاع النجاسة بارتفاع التغير اذا اخذه في موضوعها اعم من ذلك لاحتمال ان يكون اخذه لاجل كونه واسطة في حدوث النجاسة ولا يكون واسطة لها بقاء .

واما صحيح ابن بزيع فقد عرفت سابقا عدم الدليل على كون لفظة حتى فيه تعليلية او كون مدخولها علة غائية فراجع .

واما الخبر فقد اجاب عنه بعض الاعاظم بان مفاده مفاد (الماء اذا بلغ قدر كراي نجسه شيء) ، في انه يدل على عدم حدوث النجاسة في الماء ولا نظر له الى البقاء ومع فرض حدوثها بواسطة التغير لاسبيل الى الحكم بطهارته .

وفيه ان الخبث اسم للآثر الحاصل بالملاقاة فمعنى لم يحمل خبثا انه في جميع احواله محكوم بالطهارة ولا يكون نجسا، ولكنه خرج الماء في حال التغير، فيبقى الماء بعد زوال التغير تحت العام بناء على ما حققناه من ان المرجع بعدمضى القدر المتيقن من زمان الخروج هو عموم العام مطلقاً لاستصحاب حكم المخصص .
فالتحقيق في الجواب عنه ضعف سند الحديث واعراض المشهور عنه .

ماء المطر

(وحكم ماء الغيث حال نزوله) حكم الجارى وقد استفاض نقل الاجماع على ذلك

مرسل الكاهلي (١) عن ابي عبد الله (ع) في حديث قلت يسيل على ماء المطر اري فيه التغير واري فيه آثار القدر فقطر القطرات على وينضح على منه والبيت يتوضأ على سطحه فيكف على ثيابنا قال (ع) ما بدأ باس كل شيء يرام ماء المطر فقد طهر .
 وصحيفة هشام (٢) بن سالم سئل ابو عبد الله (ع) عن السطح يبال عليه فتصبيه السماء فيكف فيصيب الثوب فقال (ع) لا باس به ما اصابه من الماء اكثر منه والتقييد بالاكثرية انما هو لاجل انه لو لم يكن اكثر يصير متغير اوهما باطلا قهما يدلان على ان ماء المطر مطلقا لا ينجس ويطهر كل ما اصابه فان مورد هما وان كان صورة جريان ماء المطر كما لا يخفى الا ان التعليل في الثاني بقوله ، ما اصابه الخوذ ذكر قوله (ع) كل شيء يراه الخ كبرى كلية لقوله ما بدأ باس ظاهر ان في الاكتفاء بالمسمى وان لم يكن جاريا ونحوهما غيرهما .
 ونسب الى ابن حمزة اشترط اعتصام ماء المطر وكونه كالجارى بجريانه بالفعل ،
 والى الشيخ وابن سعيد اعتبار جريانه من الميزاب ، والظاهر ان ذكر الميزاب في كلامهما من باب المثال فيرجع الى الاول .

وعن المحقق الاردبيلي اعتبار الجريان بالقوة وقد استدل على القول الاول .
 بصحيح على بن (٣) جعفر عن اخيه موسى (ع) سألته عن البيت يبال على ظهره ويغتسل من الجنابة ثم يصيبه المطر ا يؤخذ من مائه فيتوضأ به للصلوة فقال اذا جرى فلا باس به .

وخبره المروى (٤) عن قرب الاسناد وفيه وسألته عن الكنيف يكون فوق البيت فيصبيه المطر فيكف فيصيب الثياب ايصلى فيه قبل ان يغسل قال اذا جرى من ماء المطر لا باس .
 وخبره (٥) الاخر في كتابه عن اخيه موسى (ع) قال سألته عن المطر يجرى في المكان فيه العذرة فيصيب الثوب ايصلى فيه قبل ان يغسل قال اذا جرى فيه المطر فلا باس ،
 بدعوى ان ظاهرها اعتبار الجريان .

وفيه ان الظاهر كون المراد بجريان المطر تقاطره لاجريان الماء على وجه الارض واعتباره انما يكون لاجل ان المفروض في موردها كون المحل معد للبول اوفيه العذرة فيكون عين النجس باقية فلامحالة ينجس الماء مع عدم التقاطر لانه قليل ملاق للنجس فالمراد من جريان المطر تقاطره من السماء .

مضافاً الى ان الروايات لايمكن العمل بظاهرها اذلازمه القول بعدم اعتصام المطر الواقع على الارض الرملية وفي البحر و ماشابهها مما لايمكن فيه الجريان و حمل الروايات على الجريان بالقوة لاشاهدله وحملها عليه ليس باولى من حمل الجريان فيها على الغلبة والاكثرية .

مضافا الى معارضتها مع التعليل في صحيح هشام المتقدم وعليه فلامناس عن حملها على المعنى المزبور على فرض تسليم ظهورها في اعتبار الجريان .

هذا كله مضافا الى ان مفاد الرواية الاولى التي هي عمدة المستند انما هو ثبوت لباس في الموضوع في صورة عدم الجريان وهو اعم من النجاسة ولذا حكى عن غير واحد دعوى - الاجماع على ان ما يزال به الخبث لا يكون رافعا للحدث و حملته على هذا المعنى لاينافي منطوقه اذ في صورة الجريان بما ان ما يؤخذ منه للوضوء هو الجارى و هو غير ما ازيل به الخبث كما لا يخفى فلامحذور فيه .

فتحصل مما ذكرناه عدم اعتبار الجريان في اعتصام المطر بل الظاهر عدم اعتبار شيء فيه سوى صدق ماء المطر عليه .

ماء المطر المجتمع

واذا اجتمع في مكان وغسل فيه النجس طهر في صورة التقاطر عليه بلاخلاف فيه ولا كلام ويشهدله جملة من النصوص .
كصحيح (١) على بن جعفر عن اخيه موسى (ع) في الرجل يمر في ماء المطر وقد صب فيه خمر فاصاب ثوبه هل يصل في قبيل ان يغسله قال (ع) لا يغسل ثوبه ولا رجليه ويصل في فيه ولا لباس .

وصحيح (٢) هشام بن الحكم عن الصادق (ع) في ميزابين سالا احدهما بول

والاخر ماء المطر فاختلفا فاصاب ثوب رجل لم يضره ، واطلاقه جار مجرى الغالب من اكثرية الماء وغلبته الموجبة لعدم تغير الماء بالاختلاط مع البول ودالاتهما على المدعى واضحة و نحوهما غيرهما .

اما اعتبار التقاطر في الجملة في الاعتصام فالظاهر انه لا خلاف فيه فلو وضع الماء في خابية وترك في بيت مثلاً لم يجر الحكم المذكور عليه .
واما اعتبار كون التقاطر عليه ففي الجواهر انه صريح الطبائى في مصايحه بل ظاهره فيها انه من المسلمات وما لصاحب الجواهر قده الى كفاية التقاطر من السماء وان لم يكن عليه وجعله ظاهر جميع روايات الباب ، بدعوى ان ماء المطر كما يصدق على النازل حال نزوله كك يصدق عليه بعد استقراره فى الارض بشرط ان يكون متيهاً للتقاطر عليه .

اقول الظاهر كون المراد من ماء المطر الذى هو موضوع النصوص و الفتاوى انما هو النازل من السماء لاما كان اصله كك ولذا ترى انه لم يتوهم احداً التعارض بين هذه الروايات وبين الروايات الدالة على انفعال القليل التى تكون موردها الغدران وهى تكون اصلها من المطر ، نعم لو كان جارياً او كان مستقراً في مكان مع توالى القطرات عليه فيما انهما يعدان بنظر العرف واحداً فيطلق عليه المطر ايضاً ولو حمل ماء المطر على ما كان اصله كك لا بد من الحكم بعدم الانفعال حتى فى صورة انقطاع التقاطر بالمرة وهو كما ترى .

فان قلت ان ما يدل على اعتصام ماء المطر وان كان لا يشمل الصورة المفروضة الا انه ما المانع من التمسك باطلاق صحيح على بن جعفر وصحيح هشام المتقدمين .
قلت انه من جهة ان مورداً السؤال هو ماء المطر فالجواب فيهما لا يكون له اطلاق وانما يكون محمولاً على المورد الذى يصدق هذا العنوان وهو انما يكون فيما اذا تقاطر من السماء على الماء الذى صب فيه الخمر ، او كان جارياً من الميزاب .
مع ان جريانه من الميزاب ملازم غالباً مع التقاطر على اصله المعتصم به ،
هذا كله .

مضافا الى انه يدل على عدم اعتصامه في صورة انقطاع التقاطر ما يدل على انفعال القليل الذي مورد بعضه مفروض الكلام وبها يخرج عن اخبار الباب لو سلم شموله له .

فروع

الاول الثوب النجس اذا تقاطر عليه المطر ونفذ في جميعه طهر ولا يحتاج الى العصر او التعدد اذا لم يكر فيه عين النجاسة .

لعموم مرسله الكاهلي المتقدمة والنسبة بينها وبين ما دل على اعتبار العصر او التعدد وان كانت عموما من وجه ولكنهما لا يتساقان حتى يرجع الى اصالة النجاسة بل يقدم - المرسله ، لوجهين (الاول) (١) ان شمول المرسله للمقام انما يكون بالعموم وشمول تلك الادلة انما يكون بالاطلاق وعند التعارض يقدم ما يكون دلالة بالعموم كما حقق في محله ، (الثاني) ان تقييد المرسله موجب لالغاء خصوصية المطر وهو خلاف نص الرواية ، وهذا بخلاف العكس بل ظاهر المرسله عدم اعتبار الغسل في مطهريه المطر وكفاية مجرد الرؤية .

مع ان في شمول دليل اعتبار العصر مع اعتصام الماء اشكالات في محله فالاقوى ما ذكره الاصحاب من عدم اعتبار العصر او التعدد .

(ثم ان) الظاهر ان مقتضى مرسله الكاهلي وصحيحة هشام المتقدمتين كفاية غلبة المطر على النجاسة وزوالها به فلا يحتاج الى التقاطر عليه بعد الزوال بل تكفي القطرات المزيله في حصول الطهارة .

الثاني الاناء المتروس كالحب والشربة ونحوهما اذا تقاطر عليه المطر طهر مائه بخلاف وقد استدل عليه بوجوه .

الاول ، صدق الرؤية الواردة في المرسله بمجرد التقاطر عليه لانه بنظر العرف شيء واحد فكما يفهم العرف من قول الشارع الماء ينجس بالبول نجاسة مجموعته فكيف يفهم من قوله انه يطهر بماء المطر طهارة مجموعته بوصوله اليه .

١- ولا يخفى ان المختار عندنا اخيراً انه في تعارض العامين من وجه يرجع الى المرجحات وفي المقام المرجح الاول وهو الشهرة مع المرسل منه .

الثاني ان المرسله تدل على طهارة ما يلاقيه المطر فهذا الجزء يصير جزء من ماء عاصم فيطهر ما يلاقيه وهكذا فيطهر الجميع في زمان واحد لان الاجزاء كانت متصله قبل اصابة العاصم والتأخر بينها انما يكون ذاتيا لازمانيا .

الثالث ما في الجواهر بعد ابتناؤه على صدق ماء المطر على الماء النازل من السماء المستقر في مكان مع تقاطر السماء وان لم يكن عليه (ان) حكم الجريان لا يتقطع عن القطرات الواقعة على الماء النجس فالامتزاج يوجب طهارة الماء لملاقاتها مع الجميع .

وفي الكل نظر اما الاول فلعدم صدق الرؤية الا بالنسبة الى السطح الملاقي للقطرات لا غير .

و يؤيده انه لم يفت احد صريحا بطهارة المضاف بذلك مع جريان هذا الوجه فيه .

واما الثاني فلعدم الدليل على ان الاتصال بالماء العاصم موجب للطهارة وفي المقام الدليل انما يدل على ان رؤية ماء المطر لشيء توجب طهارته ولا يدل على أن رؤية ملاقيه لشيء ايضاً توجب الطهارة .

واما الثالث فلما عرفت ايضاً من ضعف المبنى وعليه فيشكل الحكم بالطهارة حتى مع الامتزاج لان القطرات بعد الاستقرار لفرض انفصالها بعضها عن بعض تصير منفعله وما ذكرناه من صدق ماء المطر في الماء المستقر مع التقاطر عليه انما هو في غير الممتزج مع النجس .

وبما ذكرناه ظهر انه لا يصح الاستدلال على هذا القول ، بالاجماع على ان ماء المطر بحكم الجارى بعد ما عرفت في محله من عدم كفاية اتصاله بالماء النجس في طهارته بل لا بد من الامتزاج فتدبر .

فالعمدة اذ أفى طهارة الماء المتنجس بتقاطر السماء عليه الاجتماعات المحكية على طهارته بوقوع المطر عليه .

وقد يستدل له بما في مرسله الكاهي المتقدمة على ما في بعض نسخ الكافي و نسخة الوافي على ما قيل تصحيحها هكذا (يسيل على الماء المطر) بجر الماء ورفع

المطر ويكون الضمير في قول السائل ارى فيه راجعا الى الماء لالى المطر .
والشاهد على هذا التصحيح ان كون مجرور على ياء المتكلم ينافى فرض
السيلان عليه مع فرض ورود القطرات عليه وعلى رجوع الضمير في قول السائل ارى فيه الى
الماء قوله (ع) كل شيء يراه ماء المطر الخ اذ لو كان راجعا الى المطر كان المراد
من الجواب انه مطهر للمقذر بنفسه وهو كما ترى .

الثالث اذا ترشح المطر بعد الوقوع على مكان فوصل مكانا اخر لا يظهر
لعدم صدق ماء المطر عليه بعد انفصاله فمقتضى عموم انفعال ماء القليل تنجسه
بالوصول اليه .

ودعوى استصحاب حكم النازل الثابت له حال تقاطره (مندفعة) بتقدم ما يدل
على انفعال القليل عليه الذى مورد بعضه ماء المطر بعد انقطاع تقاطره عليه (نعم)
لوجرى على وجه الارض فوصل الى مكان مسقف و كان يتقاطر عليه من السماء طهر
لاطلاق نصوص الباب الواردة في المطر الجارى .

الرابع اذا وقع على عين النجس فترشح منها على شيء اخر ولم يكن معه عين
النجاسة لم ينجس بل الاقوى عدم تنجسه اذا كان معه عين النجاسة مادام متصلا بماء السماء
يتوالى تقاطره عليه كما هو مورد مرسل الكاهلى نعم لو كان متغيرا ينجس كما يستفاد
من التعليل في صحيح ابن سالم .

الخامس التراب النجس يظهر بنزول المطر عليه اذا وصل الى اعماقه ويدل عليه
مضافا الى عموم مرسل الكاهلى الدالة على مطهريته لكل شيء ، المرسل المروى (١)
بطرق عن ابي الحسن (ع) فى طين المطر انه لا باس به ان يصيب الثوب ثلثة ايام الا
ان يعلم انه قد نجسه شيء بعد المطر .

السادس اذا كان الاناء نجسا بولوغ الكلب فاصابه المطر ، فهل يطهر ام لا وجهان
بل قولان ، قد استدل على لزوم التعفير وعدم حصول الطهارة بوصول المطر اليه بامرين:
الاول ما يدل على ان ماء الغيث كالجارى ، فكما يعتبر فى غسل الاناء النجس بولوغ
الكلب بالجارى التعفير كك فى المقام .

الثاني، ما عن بعض الاساطين ره . قال ان النسبة بين قوله (ع) كل شيء يراه الخ وبين ما يدل على اعتبار التعفير في غسل الاناء المزبور و ان كانت عموما من وجه الا ان الثاني يقدم للاظهرية اذ المتبادر من المرسله كفاية اصابة المظّر في طهارة ما من شأنه التطهير بالغسل و بعبارة اخرى تدل على ان اصابة المظّر انما تكون كالغسل بساير المياه (و عليه) فكما انه لا يشمل النجاسات و المتنجس الذي لا يزول عنه عين النجاسة كك لا يعم ما يعتبر فيه التعفير حتى لا يجب ذلك حيث انه بمنزلة ازالة العين و بعبارة اخرى على المعنى المزبور لا يدل المرسل على مطهريّة المظّر لما لا يطهره ساير المياه .

وفيها نظر ، اما الاول فلان ما يدل على ان ماء الغيث كالجارى ليس الا الاجماعات المحكية وهي على فرض حجيتها غاية ما تدل عليه انما هو اعتصامه واما اعتبار كل ما يعتبر في الغسل بالجارى فيه ايضا فلا تدل عليه كما لا يخفى .

واما الثاني فلانه على ما اخترناه في معنى التعفير يكون هو ايضا غسلا حقيقة و عليه فكما انه يدل المرسله على كفاية اصابة المظّر عن الغسل بالماء كك تدل هي على كفايته عن الغسل بالتراب ايضا بلافق بينهما .

مضافا الى ان المرسل عام يدل على ان كل ما يقبل التطهير يطهر باصابة المظّر ولا يحتاج الى شيء اخر من التعفير والغسل والتعدد ونحوها والنسبة بينه وبين ما يدل على لزوم التعفير وان كانت عموما من وجه الا ان المرسل بما ان دلالاته تكون بالعموم يقدم على ما يدل على لزوم التعفير لكون دلالاته بالاطلاق و لولا ذلك لما كان وجه لعدم اعتبار التعدد .

هذا كله مضافا الى ان دعوى عدم شمول ما يدل على لزوم التعفير لما اذا طهر الاناء بالمظّر غير بعيدة ، لاخصاص دليله بموارد اعتبار الغسل وهي ما لو طهرت بساير المياه فتدبر حتى لا يتبادر بالاشكال فتحصل ان الاقوى عدم الحاجة الى التعفير ، و ان كان الاحوط رعايته .

ماء الحمام

(و حكم ماء الحمام اذا كانت له مادة حكمه) اى حكم الجارى بلا خلاف فيه ويشهد لكونه بمنزلة الجارى عدة من الروايات .

كصحيح (١) داود قلت لا يبعد الله «ع» ماتقول فى ماء الحمام قال «ع» بمنزلة الماء الجارى وقريب منه غيره .

واما شرطية الاتصال فيدل عليها رواية (٢) بكر بن حبيب عن ابي جعفر «ع» ماء - الحمام لابس به اذا كانت له مادة ، وهى قوية السند لان بكر اوان كان مجهولا الا ان فى سندها صفوان بن يحيى وعن العدة انه لا يروى الا عن ثقة ، وقيل انه ممن اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه (مضافا) الى تلقى الاصحاب اياها بالقبول .

ثم ان الظاهر ان المراد من ماء الحمام هو ما فى الحيض الصغار لكونه مؤرد النصوص والفتوى ، لقريئة قوله «ع» اذا كانت له مادة ، ولتشبيهه بالجارى .

ثم انه نسب الى جماعة اعتبار كون ما فى الخزانة وحده او مع ما فى الحيض بقدر الكر ، وعن الاكثر اعتبار بلوغ المادة كرا .

وعن جملة من المتأخرين عدم اعتبار الكرية لافى المادة ولا فى مجموع ما فيها وما فى الحيض .

وعن بعض التفصيل بين تساوى السطوح واختلافها فى الاول يكفى بلوغ المجموع كرا وفى الثانى لا بد من بلوغ المادة كرا .

وتحقيق القول فى المقام انه لا يرب فى ان نصوص الباب وان كانت من قبيل القضية الحقيقية الدال على ثبوت الحكم لكل ما كان من الحمامات الموجودة فى زمان صدورها وما وجد ويوجد بعدها ولا تكون من قبيل القضية الخارجية المختصة بالافراد الخارجية الموجودة فى ذلك الزمان الا انه ليس الموضوع هو كل ما يسمى بهذا الاسم ولو كان ما سمي بهذا الاسم بعد ذلك منافيا لما كان مسمى به فى زمان الصدور كما هو الشأن فى جميع

العناوين المأخوذة في الأدلة كعنوان ماء المطر بل الموضوع هو كل ما ينطبق عليه هذا العنوان بما كان له من المعنوي في تلك الأزمنة ، فدعوى عدم اختصاص الأحكام بالهيئة السابقة الموجودة في ذلك الزمان ضعيفة غاية .

ولكن هذا لا يوجب عدم شمول الأدلة لما إذا كان المجموع اقل من الكرا إذا ظاهر انه موضوع للقدر المشترك وهو الهيئة الخاصة المعلومة عند العرف فلا يضر التقيصه و الزيادة في الافراد . (فعلى هذا) مقتضى اطلاق الأدلة عدم اختصاص احكامه بما اذا كان ما في الخزانة او هو مع ما في الحياض بقدر الكربل يشمل ما لو كان اقل منه .

ودعوى ، قضاء العادة باستحالة وجود حمام لا يكون الماء الموجود في خزائنه في ازمئة تعارف استعماله مقدار الكر .

مندفعة ، بعدم تمامية ذلك فيه بعد الاخذ في الاستعمال لاسيما في الحمامات الصغار .

(ودعوى) غلبة كون مادة الحمام كرافينزل الاطلاق عليه (مندفعة) ، بان ندرة الوجود لا توجب عدم شمول الاطلاق . او الانصراف .

ولكن مع ذلك كله لا بد من اعتبار كرية المادة او كون ما في الخزانة مع ما في الحياض كرا في ما يترتب على ماء الحمام وذلك لوجهين .

الاول ان الظاهر ان روايات الباب انما سيقت لرفع استبعاد السائلين حيث توهموا انفعال ماء الحمام لاجل توارد النجاسات عليه واراد (ع) بقوله ماء الحمام بمنزلة الجارى او كماء النهر دفع ما اختلج في اذنانهم من الريبة في خصوص الحمام ولا يستفاد منه مدخلية الحمام من حيث هو في هذا الحكم تعبدا .

ويؤيده قوله (ع) يطهر بعضه بعضا حيث انه كالصريح في ان علة الاعتصام انما هي اتصال بعضه ببعض لامدخلية الحمام في هذا الحكم كما يؤيده قوله (ع) في خبر حبيب بن بكر : (اذا كانت له مادة) حيث انه ظاهر في ان السبب في عدم الانفعال وجود المادة له .

مضافا الى ان العرف يرون ان خصوصية الحمام كخصوصية الدار والغدير غير دخيلة

في الحكم كيف ولازم دخل العنوان المذكور فيه هو انفعال ماء الحمام اذا لم يكن له مادة ولو كان كثيراً وعدم انفعاله لو اخذ منه مقدار و جعل مادة و ذلك كله خلاف المرتكز العقلائي (وبالجملة) التدبر في الروايات والقرائن المحفوفة به الخارجية و الداخلية يوجب القطع بعدم دخل الحمام من حيث هو في هذا الحكم وعليه فلا بد من ملاحظة القواعد العامة وستعرف ما تقتضيه .

الثاني انه لو سلم اطلاق روايات الباب فتعارض هي مع ما يدل على انفعال الماء القليل والنسبة بينهما بما انه عموم من وجه ودلالة كل منهما انما تكون بالاطلاق (١) فيتساقتان فيرجع الى عموم ما يدل على انفعال كل شيء بالملاقاة ولا يرجع الى عموم خلق الله الماء ظهور الضعف سنده كما عرفت سابقا هذا ما يستفاد من الاخبار .

واما القواعد العامة فلا شبهة في انه لو كان ما في الخزانة بقدر الكر لا يتفعل ما في الحياض المتصلة به ولو مع اختلاف السطوح لعدم معرفة الخلاف في تقوى السافل بالعالي الكر وعن غير واحد دعوى الاتفاق عليه، بل عن بعض دعوى كونه من المسلمات ويدل عليه اخبار الحمام لانه القدر المتيقن من موردها وحيث عرفت عدم الخصوصية له فيتعدى منه الى غيره .

ويدل عليه ايضاً صحيح ابن بزيع لاسيما بناء على ما هو الحق من رجوع التعليل الى قوله لا يفسده شيء كما انه لا يريب في انفعال ما في الحياض بملاقاة النجاسته اذا كان مجموع ما في الخزانة وما في الحياض اقل من الكر وان كان ما في الخزانة ووحده اقل من الكر ولكنه مع ما في الحياض بالعاقدرة فمع تساوى سطح ما في الخزانة وما في الحياض لاشبهة في عدم الانفعال لعموم ما يدل على عدم انفعال البالغ قدر الكر .

تقوى السافل بالعالي

واما مع اختلاف السطحين فهي المسئلة المعنونة في كلام الاصحاب فقد اختلفت كلماتهم فيها .

١- لا يخفى انه عند تعارض العامين من وجه يرجع الى اخبار الترجيح وهي تقتضى تقديم ما دل على انفعال الماء القليل لانه اشهر منه .

فمن جماعة من المتأخرين تقوى كل من السافل والعالي بالآخر .
وعن المصنف ره في القواعد وغيرها اعتبار الكرية في مادة الحمام ومقتضاه عدم
تقوى السافل بالعالي وظاهر كلامه قده في التذكرة فيما لو وصل بين الغديرين بساقية تقوى
السافل بالعالي دون العكس ومثله ما حكى من كلام غيره .

وتحقيق القول في المسئلة انه لا ينبغي الشك في ان المناطق في عدم الانفعال هو كون
الماء الواحد المتصل كراولا يكون شىء اخر دخيلا في هذا الحكم كما يدل على ذلك اطلاق
ما يدل على اعتصام الكر: فماعن صاحب المعالم من الاشكال في عدم انفعال الكر مع تساوى
السطوح اذالم يكن مجتمعا متقارب الاجزاء خلاف الاطلاق (وعلى هذا) فلو كان الماء ساكنا
كما لو عمل ظرف من فضة على هيئة المنبر فالظاهر انه لا ينبغي الريب في تقوى كل من الاعلى
والاسفل بالآخر .

ودعوى اختصاص مورد ادلة اعتصام الكر بالحياض والغدران ونحوهما مما
يتساوى السطوح .

مندفعة بانه مضافا الى ان المورد لا يكون مخصصا بعض تلك الادلة لا
مورد له .

ودعوى انصرافه الى خصوص متساوى السطوح واضحة الدفع لانه بدوى ناش من
انس الذهن بذلك .

واما ان كان جزريا ، فتارة يستشكل في شمول الادلة له بانه مع اختلاف السطوح
يتعدد وجود الماء .

وفيه انه يتوقف على تخلل العدم والانقصال وهو خلف الفرض .
واخرى يستشكل فيه بان ما دل على اعتبار المادة في الحمام المنصرف اطلاقها
الى الكريقيدهذه المطلقات بناء على الغاء الخصوصية .

وفيه ما عرفت آتفا من ان ندرة الوجود ليست صالحة للانصراف المقيد للاطلاق .
وثالثة يقال كما ذكره بعض اعظم المعاصرين بان المرتكز العرفى عدم
تقوى كل من العالي والسافل بالآخر وهذا الارتكاز موجب لانصراف المطلقات و

هو ليس من الانصرافات البدوية التى لا يعول عليها فى رفع اليد عن الاطلاق .
وفيه ان تقوى بعض اجزاء الماء بالآخر لا يتوقف على شىء سوى صدق الماء
الواحد على مجموعها وهو يصدق على المورد وقد عرفت الاتفاق والدليل على
تقوى السافل بالعالى الكثير مع انه بديهى عدم دخالة الكثرة فى التقوى بل نفس
تلك الادلة تدل على المورد كما لا يخفى فتدبر .

ولبعض المحققين كلام فى المقام وحاصله ان اذا راجعنا وجداننا لانستبعد اطلاق
الكريهة على الماء السافل المتصل بالعالى بل ارتباط العالى بالسافل اشد من ارتباط
بعض الماء الواقف ببعض وهذا بخلاف العالى فان الماء النازل منه يضعف ارتباطه به فكانه
ينفصل عنه فلا يساعدنا على اطلاق الكريهة عليه (وعليه) فيفهم من قوله (ع) كان الماء
كر الاينجسه شىء ان السافل يتقوى بالعالى . واما العالى فلا يفهم منه تقويه بالسافل ولعل
هذا هو مدرك القول بالتفصيل الموجود فى المسئلة .

وفيه ان ذلك لو تم فلازمه عدم تقوى السافل بالعالى ايضا اذ مع فرض ضعف
الارتباط وصدق الانفصال فما الوجه فى تقويه به .

فالحق انه يصدق على مجموعهما انه ماء واحد متصل ببعضه وبعض ويكون
كرا : ولازم ذلك هو الالتزام بتقوى كل منهما بالآخر . فتحصل من مجموع ما
ذكرناه ان ما ذكره بعض الفقهاء بقوله قدومه الحيض الصغار اذا اتصلت بالخزانة
لاتنجس بالملاقاة اذا كان مافى الخزانة وحده او مع مافى الحيض بقدر الكرم من غير
فرق بين تساوى سطحها مع الخزانة و عدمه . هو القول الصحيح و عليه العمل
(ثم انه) اذا تنجس ما فيها يطهر بالاتصال بالخزانة بخلاف فيه فى الجملة و هو
بناء على طهارة المتمم كرا بظاهر لا يعتبر كرية خصوص مافى الخزانة فى رفع نجاسة ما
فى الحيض المتصلة بها بل يكفى كون المجموع كرا واما بناء على عدم القول بها فيعتبر
كون خصوص ما فى الخزانة كرا .

ويدل على طهارة مافى الحيض اذا اتصلت بها صحيح ابن بزيع بناء على ما تقدم
من رجوع العلة التى فيه الى الغاية فيعم الحكم كل ما له المادة .

ولكن حيث عرفت في مبحث الماء الجارى ان الحديث لا يدل على كفاية مجرد الاتصال فالاحوط رعاية الامتراج مع ما يجرى عليه من الخزانة .

الماء الراكد

(الثانى) من الاقسام (الواقف كمياه الحيض والاوانى ان كان مقداره كرا)

لم ينجس بوقوع النجاسة فيه بلا خلاف بل هو من الضروريات .

ويشهد له جملة من النصوص منها المتضمنة (١) قولهم (ع) اذا بلغ الماء قدر كرا لا ينجسه شىء الوارد بعضها جوابا عن السؤال عن الماء الذى تلغ فيه الكلاب ويغتسل فيه الجنب وتبول فيه الدواب، وتدخله الدجاجة التى وطئت العذرة .

(وحد الكر) بحسب الوزن (الف ومائتا رطل بالعراقى) على المشهور وعن جماعة

دعوى الاجماع عليه لان مقتضى الجمع بين .

مرسلة (٢) ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله (ع) الكر من الماء الذى

لا ينجسه شىء الف ومائتا رطل وبين .

صحيحة (٣) محمد بن مسلم عنه (ع) والكر ستمائة رطل حمل الرطل فى المرسلة

على العراقى و حمله فى الصحيحة على المكى الذى هو ضعف العراقى . و ذلك لوجوه .

الاول ان كلا منهما فى نفسه مجمل محتمل لارادة كل واحد من الارطال .

العراقى . و المكى والمدنى منه لما يستفاد من تتبع الاخبار و والاثار من شيوع العراقى فى المدينة بل يظهر من حديث الكلبي النسبة سؤوالا و جوابا ان الاستعمال فى العراقى اشيع ، وكك المكى .

مضافا الى انه يحتمل كون الامام فى زمان صدور الحديث فى مكة وعلى ذلك فضم

كل منهما الى الاخر قرينة معينة للمراد من الاخر .

وان شئت فاخترت ذلك فيما اذا قال القائل اعط زيدامنا من الشعير، ثم قال اعطه منين

وعلم ان القائل حين ما يقول اعطه منين ملتفت الى ما قاله اولا ولم يرفع اليد عنه وكان

١- الوسائل- الباب ٩- من ابواب الماء المطلق .

٢-٣- الوسائل الباب ١١- من ابواب الماء المطلق حديث ١-٣

المن مشتر كابين مقدار و نصفه فانه لايشك احد في ان كل واحد منهما يرفع الاجمال عن الآخر .

الثاني ان المسلم بين الاصحاب الا ماشدان الكر لا يزيد بحسب المساحة عن ثلاثة و اربعين شبرا الا ثمن شبر ولا ينقص عن سبعة وعشرين شبرا ، والف و ما تارطل بالعراقى على ما ستعرف يقارب سبعة وعشرين و (عليه) فان قلنا بان المراد من الرطل في الصحيح هو العراقى يلزم ان يكون بحسب المساحة ثلثة عشر شبرا و نصف شبر ، و ان حملناه على المدنى يكون عشرين شبرا و ربع شبر . فلا محيص عن حمله على المكى و هو ح يكون قرينة على ارادة العراقى من المرسلة .

الثالث انه لو لم يتم ما ذكرناه و سلمنا اجمال الروائتين نقول ، ان لكل منهما صريحا يوضح اجمال الاخر و ذلك لان الصحيح على اى معنى حمل الرطل فيه يدل على ان الفاومائتى رطل بالعراقى يكون كرا اذ اى المعانى اريد منه لا يزيد على ذلك فهذا يدل ان هذا الحد و ما زاد عليه كرا لا يتفعل فهو قرينة معينة لارادة العراقى من المرسلة . و المرسل على اى معنى حمل الرطل فيه يدل على ان الاقل من الفاومائتى رطل بالعراقى ليس بكر و يتفعل فهو ايضا قرينة على ارادة المكى من الصحيح كما لا يخفى (وان شئت قلت) ان المرسل يدل على ان الفاومائتى رطل بالعراقى كرو الصحيح يدل على ان الاقل منه ليس بكر فبكل من الخبرين يتمسك لاثبات جزء من المطلوب فتدبر في ذلك فانه دقيق .

مساحة الكر

(او كان كل واحد من طول و عمقه و عرضه ثلثة اشبار و نصفاً بشبر مستوى الخلقه) فيكون بالمساحة ثلثة و اربعين شبرا الا ثمن شبر على المشهور .

و عن القميين و جماعة من المتأخرين كالمصنف رده فى المختلف و الشهيد الثانى و الاردبيلي وغيرهم انه سبعة و عشرون شبرا .

و عن المحقق و صاحب المدارك انه ما بلغ الى ستفو ثلثين شبرا . هذه هى عمدة الاقوال فى المسئلة و هناك اقوال اخر ضعيفة غاية يظهر وجه ضعفها مما نبينه

انشاء الله تعالى .

وقد استدل على المشهور برواية (١) الحسن بن صالح الثوري عن ابي عبد الله «ع» اذا كان الماء في الركي كرا لا ينجسه شيء قلت وكم الكر قال «ع» ثلثة اشبار و نصف عمقها في ثلثة اشبار و نصف عرضها و روى هذا الخبر عن الاستبصار مع زيادة و ثلثة اشبار و نصف طولها .

وتقريب الاستدلال بها على ما في الاستبصار واضح و اما على ما في الكافي فبدعوى الاكتفاء بذكر بعض الابعاد عن الاخر .

اقول لاشكال في ان الحديث موثق معتبر ولكن المعتمد هو ما في الكافي لانه وان كان مقتضى القاعدة عند دوران الامر بين الزيادة والنقصان هو الحكم بالثانية اذا احتمال السقوط اقوى من احتمال الزيادة فلا يتكافئان الا انه فيما نحن فيه بما ان الكليني اضبط من الشيخ (وصاحب) الاستبصار كثيرا ما يذكر ما ادى اليه نظره وفهمه من الاخبار في ضمن الخبر (والاعلام) انما استدلوا بهذا الخبر على ما في الكافي، يكون احتمال السقوط من الكافي اضعف من احتمال الزيادة من الاستبصار (وعليه) فالعبرة بما في الكافي .

ثم انه بما ان مورد الركي وهو مدور بحسب الغالب فالعرض في الحديث ليس هو ما يقابل الطول لان المدور لا يكون له خطوط متساوية بل هو بمعنى السعة فيكون المراد من عرضها قطر الدائرة (وما) في الجواهر من ان الحمل على المدور حمل على ما لا يعرفه الا الخواص من علماء الهيئة فيمتنع (غريب غايته) اذ لو كان جوابه (ع) بما يكون نتيجة ضرب الابعاد بعضها في بعض كان لما افاده وجه و اما بما ان الجواب انما يكون بتعيين القطر و العمق وهما مما يعرفه كل احد فلا محذور فيه .

ودعوى ان مقتضى الاطلاق ان يكون سعته على الاطلاق ثلثة اشبار و نصف من اى ناحية تفرض والمدور ليس كك اذ ليس ما عدى البعد المفروض في وسطه كك فمن الاطلاق يستكشف عدم كونه مستديرا .

مندفعة بان مقتضى الاطلاق الحمل على المدور لانه الذى تستوى فيه الخطوط من اى ناحية فرض الخط بخلاف غيره من المضلعات فان ما بين زواياه اطول من ما بين الاضلاع فمقتضى اطلاق الاقتصار على بيان بعد واحد الحمل على المدور، (وبالجملة) تساوى الخطوط فى المدور من جميع النقاط وكونه مما له بعد واحد فى نظر العرف وكون مورد الخبر الركية التى تكون مستديرة غالباً تقتضى حمل الخبر المتضمن لبيان بعد واحد على المدور .

وبما ذكرناه يظهر لزوم حمل موثق (١) ابي بصير، سالت ابا عبد الله (ع) عن الكر من الماء كم يكون قدره قال «ع» اذا كان الماء ثلاثة اشبار ونصف فى مثلثة اشبار ونصف فى عمقه فى العرض فذلك الكر من الماء الذى استدل به على مذهب المشهور على المدور. (ودعوى) ان قوله ثانيا ثلاثة اشبار ليس بدلامن قوله له بل هو معطوف على مثله و قدر العاطف (كماترى) اذ التقدير خلاف الاصل .

وما فى الجواهر من انى عثرت على نسخة مقروءة على المجلسى الكبير مصححة فى ثلثة اشبار ونصف فى عمقه، لا يعتمد عليه فى قبال النسخ المتعارفة .

كما ان دعوى حذفه من العمق لدلالة ما قبله عليه كماترى، بل الظاهر منه كون قوله «ع» ثانيا ثلاثة اشبار بدلامن قوله (ع) مثله فيحمل على المدور بالتقريب المتقدم (وعلى هذا) فظاهر الروايتين كون الكر ثلاثة وثلثين شبر او خمسة اثمان الشبر ونصف ثمه اذ مقتضى ضرب نصف القطر وهو شبران الاربع شبر فى نصف المحيط وهو خمسة اشبار ونصف على ما هو الثابت فى محله من ان المحيط ثلاثة امثال القطر وسبعة ثم ضرب الحاصل فى العمق كون الحاصل ما ذكرناه .

فتحصل ان هذين الخبرين الذين هما مدرك المشهور لا يدلان على ما ذهبوا اليه ولا على ما اختاره المحقق فالامر يدور بين طرفيهما او الالتزام بان المراد بهما ان الكر هو سبعة وعشرون وتعيين هذا المقدار انما يكون لاجل الاحتياط من جهة ان وسط البئر غالباً يكون عمقه اقل من اطرافه كما لا يخفى ، ولا يبعد دعوى ارجحية الثانى وعلى كل حال لا يدلان على ما استدلووا بهما له .

ثم ان من روايات الباب مارواه الشيخ في الصحيح (١) عن اسمعيل بن جابر قلت لابي عبدالله «ع» الماء الذي لا ينجسه شيء قال ذراعان عمقه في ذراع وشبر سعته .

وقد توهم دلالته على مذهب المشهور بدعوى ان ظاهر اعتبار الذراع والشبر في السعة اعتبارهما في كل من البعدين والذراع انما يكون اطول من الشبرين بمقدار يسير فيبلغ مجموع مساحتهما يقرب من المساحة المشهورة .

وفيه مضافا الى ان الذراع لا يزيد على الشبرين كما يساعده الاختبار فعلى ما ذكر يكون مجموع مساحته ستة وثلثين شبرا (ما) عرفت سابقا من ظهور مثل هذا التحديد المعين لبعدها حتى قبال العمق في الشكل المدور فيبلغ مجموع مساحته ما يقرب سبعة وعشرين شبرا كما لا يخفى .

ويدل على هذا القول، رواية (٢) اسمعيل بن جابر سالت ابا عبدالله «ع» عن قدر الماء الذي لا ينجسه شيء فقال «ع» كر قلت وكم الكر قال (ع) ثلاثة اشبار في ثلاثة اشبار (وعن) البهائي ره ان الرواية من زمن العلامة ره الى زماننا هذا موصوفة بالصحة فالرواية من حيث السند لا اشكال فيها .

واما من حيث الدلالة فحيث انه لم ينص على بعد بعينه ليجرى فيها ما ذكرناه في الروايات المتقدمة بل نسب التحديد الى نفس الماء لا الى ابعاده فظهر هذه الجملة في جميع ابعاده لا ينكر (مضافا) الى اعتضاده بالاجماع على ان الكر لا يتقص عن سبعة وعشرين فلوفرغ مورد الرواية المدور يلزم ان يكون اقل فلا بد من فرضه بعا ويؤيده ما عن المجالس (٣) والامالي انه ثلاثة اشبار طولافى ثلاثة اشبار عرضا في ثلاثة اشبار عمقا ، وعليه يكون مفاد هذا الحديث كون الكر سبعة وعشرين شبرا ، (وا احتمال) سقوط النصف من الحديث لا يعتنى به، كما ان دعوى وهنه لاعراض الاصحاب عنه (مندفعة) باحتمال ان يكون اعراضهم لبعض الوجوه المرجحة لغيره عليه ، مع

١- الوسائل-الباب ١٠- من ابواب الماء المطلق-حديث ١

٢- الوسائل - الباب ٩- من ابواب الماء المطلق حديث ٧ .

٣- الوسائل -- الباب ١٠ - من ابواب الماء المطلق حديث ٢

افتاء جماعة بمضمونه .

فتحصل مما ذكرناه ان الاقوى بحسب الادلة كون الكر بحسب الوزن الفا ومائتى رطل بالعراقي وبحسب المساحة سبعة وعشرين شبرا .

ثم انه يقع الكلام فى الجواب عن الاشكال الذى يكون فى المقام وهو ان التحديد بالمساحة والوزن يختلفان فكيف التوفيق بين التحديدين، وبعبارة اخرى المحكى عن المجلسى ره ان الفاومائتى رطل من ماء المدينة يساوى ثلاثة وثلاثين شبرا تقريبا وعن جماعة ان هذا المقدار من ماء النجف يساوى ثمانية وعشرين شبرا. وذكر الاستاددام بقاءه انه يساوى سبعة وعشرين شبرا، وهذه الاوزان لاتوافق المشهور فى المساحة وربما يزيد على المساحة التى اخترناه ولعله ربما ينقص منها .

وتحقيق القول فى الجواب عنه يقتضى ان يقال بما ان الاشبار فى حدوداتها لانضباط لها حتى فى المتعارف منها سيما مع كون المتعارف منها فى الازمنة السابقة اطول من المتعارف فى زماننا ومعه لامجال لجعلها حداً واقعياً فلامحيص عن حملها على كونها كاشفة عن تحقق الموضوع الواقعى واما الوزن فيما ان المياه تختلف خفة وثقلا ومن المستبعد جدا دخل الخفة والثقل فى الاعتصام بل المرتكز عند العرف ان العاصم هو الكم الخاص فلا بد من الالتزام بانه ايضا علامة على وجود الكر فهما ليسا حدين بل هما علامتان لوجود الكر، ولامانع من جعل علامتين لشيء مع كون النسبة بينهما موما من وجه او المطلق وعليه فلنلتزم بكفاية تحقق احدهما ولو لم يتحقق الاخر اذ وجود كل منهما امارة على وجود الحد، واما عدمه فلا يكون امارة على عدم وجوده ليقع التعارض بين الدليلين ويحكم بتساوقهما كما لا يخفى فتدبر فى اطراف ما ذكرناه فانه احسن ما قيل فى هذا المقام ومنه يظهر ما فى كثير من الكلمات فى المقام .

فروع

الاول المشهور ان الرطل العراقى مائة وثلثون درهما وتدل عليه مكتوبة (١)

ابراهيم بن محمد الهمداني الى ابي الحسن (ع) في الفطرة وفيها: فكتب الى ان الصاع ستة ارطال بالمدني وتسعة ارطال بالعراقي. بضميمة قوله واخبرني انه يكون بالوزن انا ومائة وسبعين وزنة والوزنة بالكسر مفسرة بالدرهم. فيكون الرطل العراقي وهو تسع المجموع مائة وثلثين درهما مضافا الى ان الرطل المدني مائة وخمسة وتسعون درهما بلاخلاف فالرطل العراقي الذي هو ثلثاه يكون ما ذكرناه وعن النهاية والمنتهى انه مائة وثمانية وعشرون (درهما) واربعة اسباع وليس له مستند ثم ان الدرهم نصف، مثقال شرعي وخمسة فكل عشرة دراهم حسبعة مثاقيل، والمثقال الشرعي ثلثة ارباع انصيرفي كما عن جماعة التصريح بجميع ذلك وبهذا الحساب يعرف الكر بجميع الاوزان .

الثاني الماء المشكوك كريتته مع عدم العلم بحالته السابقة في حكم القليل وليس الوجه فيه (ان) المستفاد من النصوص اقتضاء الملاقاة للنجاسة ومانعية الكرية فمع الشك في المانع يرجع الى اصالة العدم (او) ان اناطة الرخصة بامر وجودي تدل بالالتزام العرفي على ان الموضوع انما هو احراز ذلك الامر (او) ان مقتضى العمومات انفعال الماء كساير الاشياء خرج عنه الكر فمع الشك فيه بما انه شك في مصداق الخاص يكون المرجع هو العموم .

اذيرد (على الاول) عدم تمامية قاعدة المقتضى و المانع كما حقق في محله (وعلى الثاني) ان اناطة الرخصة بامر وجودي كاناطة المنع به من غير فرق بينهما ليس المقصود منها الاجل حكم واقعي لموضوع واقعي (وعلى الثالث) عدم مرجعية العام عند الشك في الخاص (مضافا) الى ان مقتضى عموم (١) خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء عدم تنجس مطلق المياه خرج عنه القليل فمع الشك في الخاص لو كان المرجع هو العموم لا بدوان يرجع اليه ويحكم بعدم التنجس كما حكم به بعض فتاامل .

بل لاصالة عدم الكرية الازلي اذ الكرية وصف زايد على وجود الماء والثابت في محله جريان استصحاب العدم الازلي في امثال المقام .

وقد اشكل على هذا الوجه بعض الاعاظم ، بان الكرية ليست من عوارض وجود الماء عرفا كى تصدق في الازل السالبة بانتفاء الموضوع فانها نحو سعة في مرتبة الطبيعة فلا تصح ان نشير الى كرم من الماء و نقول هذا قبل وجوده ليس بكر فليس المقام من موارد جريان الاصل في العدم الازلى .

وفيه انه لاشبهة في ان الماء الكرم من حيث هو ليس موضوعا للحكم حتى في صورة التفرق اذ لا ريب في دخل اجتماع ذلك المقدار من الماء في الحكم وهذا وصف عنواني زايد على صرف وجود الماء ويستصحب عدم ذلك ويقال انه في الازل لم يكن هذا الوصف متحققاً فيستصحب عدمه .

ثم انه بناء على عدم جريانه والبناء على عدم التنجس لاصالة الطهارة هل يحكم بطهارة متنجس غسل فيه ام لا وجهان ، (قد استدل للاول) بان المعتبر في التطهير بالقليل علو المطهر و وروده على النجس وحيث انه يحتمل ان يكون قليلا فيشك في حصول شرائط التطهير فيرجع الى استصحاب النجاسة .

وفيه ان اعتباره في التطهير بالقليل انما يكون لاجل ان لا يصير الماء نجسا بالملاقاة ، فاذا فرضنا عدم نجاسة الماء ولو غسل فيه المتنجس وكان هو واردا على الماء فلان مانع من الحكم بحصول الطهارة (وبالجملة) لا يعتبر في حصول الطهارة سوى الغسل بماء طاهر مرة او اكثر فاذا غسل المتنجس في مشكوك الكرية وبنينا على عدم تنجسه بالملاقاة فقد تحقق الغسل بماء طاهر فيحصل الطهارة .

مشكوك الكرية مع سبق القلة

الثالث الكر المسبوق بالقلة اذا علم ملاقاته للنجاسة ولم يعلم السابق من الملاقاة والكرية حكم بطهارته اما في صورة الجهل بالتاريخين فلتعارض اصالة عدم الملاقاة الى زمان الكرية المقتضية للطهارة مع اصالة عدم الكرية الى زمان الملاقاة المقتضية للنجاسة فتساقطان ويرجع الى اصالة الطهارة .

وما عن المحقق النائيني قدم من عدم جريان استصحاب عدم الملاقاة الى زمان الكرية لعدم ترتب الطهارة عليه بل هي مترتبة على كون الملاقاة في حال الكرية و الاصل

المزبور لا يثبت ذلك .

مخدوش اذا النجاسة مترتبة على الملاقاة في حال القلة فيكفى في الحكم بعدم النجاسة استصحاب عدم الملاقاة الى زمان الكرية .

واما ان علم تاريخ الكرية دون الملاقاة، فعلى الحق من جريان الاستصحاب في معلوم التاريخ ايضا فلاصالة الطهارة التي هي المرجع بعد تعارض اصالة عدم الكرية الى زمان الملاقاة مع اصالة عدم الملاقاة الى زمان الكرية، واما بناء على عدم جريانه فيه فلاصالة عدم الملاقاة الى زمان الكرية .

واما ان علم تاريخ الملاقاة فقيل انه يحكم بنجاسته اما الاستصحاب عدم الكرية الى زمان الملاقاة فيثبت موضوع النجاسة وهو ملاقاة ما ليس بكرمع النجاسة بناء على عدم جريان الاصل في معلوم التاريخ، او لاصالة تاخر الحادث المجهول بناء على انها اصل براسها .

ولكن حيث انها ليست اصلا مستقلا غير الاستصحاب وهو كما يجري في مجهول التاريخ يجري في معلومه اذ وان لم يكن شك في الملاقاة بالنسبة الى الازمنة التفصيلية الا انها مشكوكة بالنسبة الى الزمان الاجمالي (ودعوى) عدم كونه شكافي البقاء كما ترى في تعارضان ويرجع الى اصالة الطهارة فيحكم في هذه الصورة ايضا بالطهارة .

وهكذا يحكم بالطهارة في القليل المسبوق بالكرية الملقى للنجاسة اما اذا جهل التاريخان فلقاعد الطهارة بناء على عدم جريان الاصل في مجهول التاريخ واستصحاب الكرية الى زمان الملاقاة المقتضى للطهارة، بناء على جريانه فيه .

ولا يعارضه استصحاب عدم الملاقاة الى زمان القلة اذا النجاسة تترتب على الملاقاة في حال كونه قليلا لاعلى عدم الملاقاة في حال كونه كراكي يجري الاصل المزبور . ومن ذلك ظهر حكم ما لو علم تاريخ الملاقاة فان استصحاب عدم الملاقاة الى زمان القلة لا يجري حتى بناء على ما هو الحق من جريان الاصل في معلوم التاريخ لعدم ترتب الاثر عليه فيجري الاصل في مجهول التاريخ بلا معارض و نتيجته الطهارة ، هذا بناء على مسلك الحق .

واما بناء على عدم جريان الاصل في مجهول التاريخ ايضا فلحكم بالطهارة انما

يكون لاجل قاعدتها، وان علم تاريخ القلة فتوهم ان الحكم فيه هو النجاسة لاصالة تاخر الحادث المجهول ولكن بناء على ما هو الحق من عدم كونها اصلا مستقلا غير الاستصحاب فالحكم في هذه الصورة ايضاً الطهارة لاصالة عدم الكرية الى زمان الملاقة ولا يعارضها اصالة عدم الملاقة الى زمان القلة كما عرفت آفا هذا بناء على الحق من جريان الاصل في مجهول التاريخ واما بناء على عدم جريانه فيه فلقاعدته الطهارة (فتحصل مما ذكرناه) ان الاقوى هو الحكم بالطهارة في جميع الفروض الستة .

حدوث الكرية والملاقة في آن واحد

الرابع اذا حدثت الكرية و الملاقة في آن واحد حكم بطهارته كما عن جماعة وقد استدل له بعض المعاصرين باطلاق قوله (ع) (١) اذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء شامل للمقارنة و اللاحقة وايدهذا الاطلاق بالارتكاز العقلائي في المانع فانه يكفي عندهم في مانعية المانع عن اثر المقتضى مقارنته للمقتضى حدوثاً. ثم قال انه لو حمل الدليل المذكور على الكرية السابقة على الملاقة لم اعتبار اللحق في الملاقة و تقييد الجزاء بالملاقة اللاحقة يستلزم تقييد المفهوم بها. فيكون مفهوم القضية اذا لم يكن الماء قدر كرينجسه الشيء الملاقي له بعد ذلك فتكون سورة المقارنة خارجة عن المنطوق والمفهوم فالمرجع فيها اما عموم طهارة الماء واستصحاب الطهارة .

وفي كلامه مواقع للنظر : اما ما ذكره من الاطلاق فيرد عليه ان ظهور القضية المزبورة بعد ملاحظة رجوع ضمير (لا ينجسه) . الى الكر و تقييد الشيء بصورة الملاقة في اعتبار تقدم الكرية على الملاقة في الاعتصام لا ينيكر .

وما ذكره من المؤيد غير مر بوط بباب التشريعات التي لا يكون المقتضى معلوما اذ لعله لا يكون للملاقة مع الكر اقتضاء للنجاسة (مضافاً) الى انها من الاحكام الشرعية والمقتضى لها انما هو اداة الشارع .

و اما ما ذكره من ان تقييد المنطوق بالملاقة اللاحقة يستلزم تقييد المفهوم بها ولازمه خروج صورة المقارنة عن كل منهما (فيرد عليه) ان المفهوم هو انتفاء الحكم

عن الموضوع عند انتفاء الشرط فمفهوم القضية المزبورة ان الماء الذي لا يكون كرا قبل الملاقة ينجسه شيء فشموله لصورة المقارنة في غاية الوضوح (مضافا) الى انه على فرض عدم شمول القضية المزبورة لهذه الصورة منطوقا ومفهوما لا يصل النوبة الى الرجوع الى ما دل على الطهارة اذ لا بد من الرجوع الى ما يدل على انفعال الماء بالملاقة لان الخارج عنه هو الكر بالادلة المزبورة ومع فرض عدم شمولها لمورد يتمسك بالعام فيحكم بالنجاسة .

فالاقوى هو الحكم بالنجاسة في صورة تقارن الملاقة والكرية .

الخامس اذا كان هناك ماء ان احدهما كرا والاخر قليل ولم يعلم ايهما كرا فوقعت النجاسة في احدهما لم يحكم بالنجاسة لاستصحاب الطهارة سواء كانت الملاقة لمعين او غير معين ومن غير فرق بين الجهل بالحالة السابقة وبين العلم بكونها فيهما الكرية . او القلة .

اما في صورة الجهل بها فلعدم جريان استصحاب الكرية او القلة او عدمهما كما هو واضح والوجوه التي استدلت بها للنجاسة من قاعدة المقتضى والمانع وغيرها قد عرفت ما فيها في المسئلة الثالثة وما اعتمدنا عليه في تلك المسئلة من استصحاب عدم الازلي لايجرى في المقام لمعارضته باستصحاب عدم الكرية في الاخر فلامحالة يرجع الى استصحاب الطهارة .

و بذلك ظهر حكم الصورتين الاخيرتين اذ في صورة كون الحالة السابقة فيهما الكرية استصحاب كرية الملاقي مع النجس معارض باستصحاب الكرية في الاخر . و في صورة كون الحالة السابقة فيهما القلة اصالة عدم الكرية في الملاقي معارض باصالة عدم كرية الاخر فتعارضان و تتساقطان فيحكم بطهارة الماء لاستصحابها .

السادس اذا كان ماء ان احدهما المعين نجس فوقعت نجاسة لم يعلم وقوعها في النجس او الطاهر لم يحكم بنجاسة الطاهر لا لانحلال العلم الاجمالي بنجاسة احدهما بالعلم التفصيلي بنجاسة المعين كما ذكره بعض الاعاظم ، بل الوجه فيه عدم العلم بحدوث النجاسة اذ لو وقعت في النجس لم يحدث شيء بواسطتها .

ولكن لا بد من تقييد الحكم بما اذا لم يكن النجاسة الثانية موجبة لحدوث اثر زايد و الا فالعلم الاجمالي يكون مؤثراً في لزوم الاجتناب عن كليهما ، فلو كان ماء ان احدهما متنجس بالدم فوقعت قطرة بول في احدهما يحكم بنجاسة الطاهر اى بلزوم الاجتناب عنه عقلاً .

السابع اذا كان كراً لم يعلم انه مطلق او مضاف فوقعت فيه نجاسة يحكم بنجاسته بناء على جريان الاصل في العدم الا زلي اذ عليه يستصحب عدم مائة هذا المايح المتحقق قبل وجوده ولا يعارض باستصحاب عدم اضافته لعدم ترتب الطهارة عليه لانها مترتبة على الماء و استصحاب عدم احدا الضدين لا يثبت وجود الاخر فتدبر ثم ان بعض الوجوه المتقدمة في المسئلة الثالثة للقول بالنجاسة مقتض هنالها كما لا يخفى لمن تدبر ، هذا فيما اذا لم تكن حالته السابقة هي الاطلاق و الا يحكم بعدم التنجس كما لا يخفى وجهه .

واذا كان كراً ان احدهما مطلق و الاخر مضاف ولم يعلم وقوع النجاسة في الماء او المضاف فان كان المطلق ممتازا عن المضاف فالحكم بالطهارة واضح لعدم العلم بحدوث النجاسة بوقوعها في احدهما فالمطلق طاهر و هو معلوم و المضاف يحكم بطهارته لاستصحاب الطهارة و ان لم يكن المطلق ممتازا عن المضاف فصور المسئلة و حكمها بعينها صور المسئلة الخامسة فلانعيد .

المتمم كراً بطاهر او نجس

الثامن القليل النجس المتمم كراً بطاهر او نجس كما هو المشهور على ما نسب اليهم .

و عن السيد و الحلبي و جماعة من المحققين هو الحكم بالطهارة و عن بعضهم التصريح بعدم الفرق بين ان يكون المتمم طاهراً او نجساً و عن اخر اشترط طهارته .

والاقوى هو ما نسب الى المشهور (ويدل عليه) الاستصحاب ومفهوم قوله (١)

(ع) اذا بلغ الماء قدر كرا لا ينجسه شيء .

اما الاول ففيما اذا كان المتمم نجسا فواضح (و اما) ان كان المتمم طاهرا فلانه يجرى في النجس و يثبت به نجاسة المتمم ايضا لعموم ما دل على انفعال القليل ولا يعارض ذلك باستصحاب طهارة المتمم لانه ليس من آثارها طهارة ملاقيه كما لا يخفى وعليه فيكون استصحاب نجاسة المتمم بالفتح حا كما على استصحاب طهارة المتمم بالكسر .

و اما الثاني فلان مفهومه اذا لم يكن الماء قبل الملاقاة كرا ينجسه النجس و بما انه في المقام قبل الملاقاة لا يكون كرا فيتنجس بمقتضى المفهوم .
ويمكن الاستدلال به بوجه آخر وهو ان الظاهر من الحديث فرض كرا طاهر في الموضوع بقريئة قوله لا ينجسه شيء و اذا كان بعضه نجسا فلا يشمل المنطوق (وبعبارة اخرى) الظاهر عدم حدوث النجاسة فيه بعد صيرورته كرا و اما ارتفاع النجاسة الثابتة له اول بعض اجزائه فلا يدل الحديث عليه وفي المقام بما ان بعضه نجس قبل الملاقاة فنجاسته باقية و بعضه الاخر بما انه غير كرا فمقتضى المفهوم نجاسته .
وما يدل على نجاسة ما يجتمع في الحمام من المياه النجسة .

كمو ثقة (١) ابن ابي عفور عن الصادق (ع) اياك ان تغتسل من غسل الحمام ففيها يجتمع غسل اليهودي والنصراني والمجوسي والناصب لنا اهل البيت وهو شرهم فان الله تعالى لم يخلق خلقا انجس من الكلب وان الناصب لنا اهل البيت لا نجس منه ! فانها باطلاقها تشمل ما لو كانت المياه المجتمعة بمقدار الكرا ! (وايضا) تشمل باطلاقها ما لو كان متممها طاهرا كما لا يخفى .

وقد استدل القائلون بالطهارة عليها (بان) البلوغ يستهلك النجاسة فيستوى ملاقاتها قبل الكثرة وبعدها (وبانه) لولا الحكم بالطهارة مع البلوغ لما حكم بطهارة الماء الكثير اذا وجد فيه نجاسة لامكان سبقها على الكثرة (و بان) استصحاب نجاسة المتمم بالفتح معارض باستصحاب طهارة المتمم المستلزمة لطهارة المتمم ايضا للاجماع

على اتحاد حكم المائين فيرجع الى اصاله الطهارة (وبما) اشتهر حتى ادعى الاجماع عليه من قوله (ع) اذا بلغ الماء كراما يحمل خبثا .

وفي الكل نظر (اما الاول) فلان التسوية بين الامرين مع كون الماء قبل البلوغ ضعيفا وبعده قويا قياس مع الفرق .

واما الثاني فلانه لودل الدليل على الطهارة في تلك المسئلة طهارة واقعية كان ما ذكر صحيحا ولكن قد عرفت في تلك المسئلة انه انما يحكم بطهارته ظاهر القاعدة الطهارة على التفصيل المتقدم وحيث انها لا تجرى في المقام فلا وجه للحكم بالطهارة .

واما الثالث فلان الرجوع الى الاصل انما يكون مع عدم الدليل وقد عرفت دلالة الدليل على النجاسة (مع) ان الاجماع على اتحاد حكم المائين لاسيما في الظاهري منه غير ثابت ولذا ترى ان الفقهاء حكموا في الجارى والكثير المتغير بعضهما بنجاسة المتغير فقط (مضافا) الى ما تقدم من حكومة استصحاب النجاسة في المتمم بالفتح المقضى لنجاسة المتمم الملاقي له على استصحاب طهارته .

واما الرابع فلانه مرسل ولم يثبت اعتماد الاصحاب عليه وهذا يمنع عن العمل به (وما) ذكره الحلبي من اجماع المؤلف والمخالف عليه (مخدوش) بما ذكره المحقق من عدم ذكره من الخاصة الا السيد والشيخ وآحاد ممن جاء بعدهما مرسلين له واما المخالفون فلم يعملوا به الا ابن حنبل (وعن) الذي ذكره انه عامي لم يعمل به الا ابن حنبل و عن العلامة ره ان الخبر لم يثبت عندنا .

مضافا الى عدم تمامية دلالة على هذا القول اذا لظاهر منه اعتصام الكرم من حدوث الخبثاة فيه لاعدم كونه حاملا لها نظير قول القائل الثوب اذا كان وسخا كثيفا لم يحمل لونا فان المتبادر منه ان هذا الوصف مانع من حدوث اللون فيه لانه يدفع اللون الموجود في الثوب قبله فح يتحد معنى المرسل مع الروايات المعتبرة المشهورة المتقدمة (اذا بلغ الماء قدر كراما ينجسه شيء) ولذا فسر الشيخ في بعض كتبه على المحكي قوله (ع) اذا كان الماء اكثر من راوية لم ينجسه شيء بقوله لم يحمل

خبثا .

ثم لا يخفى ان مقتضى بعض الوجوه المتقدمة التفصيل بين كون المتمم طاهرا او نجسا والحكم بالطهارة فى الاول دون الثانى : كما ان مقتضى الحديث لو تمت دلالة لعدم الفرق بينهما فتفصيل جماعة بينهما معتمدا على الخبر غير صحيح ، الا ان يتمسك فى الحكم بالنجاسة اذا كان المتمم نجسا بالاجماع فتأمل .

ثم ان الشيخ الاعظم اجاب عن المرسل بوجه آخر وهو معارضته مع ما دل على تنجس القليل بملاقاة النجاسة الشامل للقليل المتمم .

وفيه انه لا تعارض بينهما اذ ما دل على انفعال القليل يدل على كونه بنفسه قابلا للانفعال والمرسل يدل على رافعية الكرية للنجاسة فضم كل منهما بالآخر ينتج حمل ما دل على الانفعال على مجرد الاقتضاء كما لا يخفى .

وبما ذكرناه يظهر ما فى كلمات جملة من الاكابر من الجمع بينهما بوجه آخر (نعم) المرسل على فرض تمامية دلالة يعارض مع ما دل على نجاسة ما يجتمع فى الحمام من المياه النجسة وحيث ان النسبة بينهما عموم من وجه ودلالة كل منهما على حكم المورد انما تكون بالاطلاق فيتساقتان ويرجع الى ما يدل على الانفعال .

اعتبار الامتزاج

ثم ان ما ذكرناه فى اول المبحث انه ان كان كرا (لم ينجس) بوقوع النجاسة فيه انما هو فيما لم يتغير احد اوصافه فان تغير نجس ويطهر بالقاء كردفة عليه حتى يزول التغير) او باتصاله بالكر او الجارى و ان لم يحصل الامتزاج كما نسب الى جملة من المحققين : ونسب الى الاشهر ، والمحقق والمصنف ره والشهيد اعتبار الامتزاج .

وعن جملة من الاساطين اعتبار امور ثلثة غير الامتزاج . الكرية وعلو المطهر ، والدفعة و كلمات القوم فى المقام مشوشة و تحقيق القول فى المقام يقتضى التكلم فى مقامات .

الاول لاريب ولا خلاف فى ان الماء المتنجس قابل للتطهير (ويشهد له) مضافا

الى العمومات (صحيح) ابن بزيع الاتي الدال على طهارة ماء البئر بعد زوال تغيره (والقاعدة) المجمع عليها من ان الماء الواحد لا يختلف حكم ابعاضه (وحيث) ان نجاسة المعتمض مع الامتزاج مستلزمة لمخالفة دليل الاعتصام فلامحيص عن البناء على طهارة المتنجس. المقام الثاني قد استدل على عدم اعتبار الامتزاج في حصول التطهير بامور (الاول) الاصل وهو كما ترى (الثاني) عموم مطهريه الماء او خصوص المعتمض من (قوله) ع: في مرسل (١) المعتبر خلق الله الماء طهورا (وقوله) «ع» في خبر مسعدة (٢) الماء يطهر ولا يطهر وقوله (ع) مشير الى عديم ماء ما اصاب هذا شيئا الا طهره (و قوله) في مرسل (٣) الكاهلي كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر (و قوله) في خبر (٤) ابن ابي يعفور ماء الحمام كما ان النهر يطهر بعضه بعضا.

وفيه ان عموم الاول لو تم وسلم ان المراد منه طهارة الماء ومطهريته مع انه محل المنع كما عرفت في اول الكتاب فلا اطلاق له في كيفية التطهير بل ظاهره مطهريته لكل ما يلاقيه لا ما يلاقي مع جزء منه فلا يدل على كفاية مجرد الاتصال.

ومنه ظهر الاشكال في الثاني مضافا الى اجماله من حيث المتعلق لانها قضية مهملة في مقابل ولا يطهر اي لا يطهر بغيره (واصابة) الماء الى كل جزء توجب طهارته لا طهارة ساير الاجزاء (وصدق) اصابة المجموع بمجرد اصابة جزء منه محل منع كما لا يخفى (مع) انه لم سلم صدقه لكن معارضا بانه يصدق على الجزء الاخر انه لم يصبه الكرفلم يطهر ومن ذلك ظهر الاشكال في الرابع.

واما الاخير فمضافا الى ضعف سنده جدا. ظاهره الدفع لا الرفع.

و استدل له بعض المعاصرين بالتعليل في صحيح ابن بزيع بدعوى انه يجب التعدي عن مورده الى المقام و اعتضده باخبار ماء الحمام.

١ - الوسائل الباب ١ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٨ - ٧

٢ - الوسائل - الباب ١ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٧ -

٣ - الوسائل - الباب ٦ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٥ -

٤ - الوسائل - الباب ٧ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٧ -

وفيه ما عرفت آنفا من ان الصحيح لا يدل على عدم اعتبار الامتزاج و اخبار الحمام مختصة بحالة الدفع .

الثالث من ادلة عدم اعتبار الامتزاج ان الاتصال مقتضى للاتحاد و الماء الواحد بالاجماع لا يختلف حكمه .

وفيه ان الواحد الذي هو مورد للاجماع انما هو الواحد في الاشارة لا في الوجود وهو لا يحصل الامتزاج .

الرابع ان الجزء الملاقى للكر او غيره مما يكون معتما يطهر بمقتضى الادلة فهو يصير جزء من الماء العاصم فيطهر ما يلاقيه و هكذا فيطهر الجميع بلا احتياج الى الامتزاج و بلا احتياج الى تخلل زمان اذا الاتصال بين اجزاء الماء النجس كان حاصله قبل اصابة الماء العاصم .

وفيه ما عرفت من عدم كفاية مجرد الاتصال في الحكم بالطهارة (وان شئت) قلت انه مضافا الى ما في الجواهر من انه خيال حكمي لا يصلح ان يكون مستندا للحكم الشرعي من غير دليل انه غير صحيح على ذلك المبني ايضا اذا المتصل بالمعتم انما هو السطح الملاقى له من الجزء المتصل به واما الطرف الاخر المتصل بالجزء المنفصل فلا والالزم اتحاد الاطراف فالجزء المنفصل لا يكون متصلا بالعاصم .

فتحصل مما ذكرناه عدم تمامية شيء من ما استدل به على كفاية الاتصال في الطهارة فالاقوى هو اعتبار الامتزاج للشك في حصولها بدونه فيرجع الى استصحاب النجاسة وقد عرفت انه معه لا يشك في الطهارة .

المقام الثالث في اعتبار علو المطهر والظاهر ان مراد من اعتباره الاحتراز عما لو كان الماء الطاهر اسفل اذ وصل النجس بكرطاهر مساوله يوجب الطهارة في الجملة بلا خلاف فيه .

و على كل حال فعلى القول باعتبار الامتزاج لوجه الاعتباره اذ المناط في التطهير ملاقاته الطاهر للنجس على وجه لا يتفعل الطاهر كما عرفت وعليه فان اريد اعتبار العلو والتساوي في زمان متصل بالملاقاته فمن الضروري عدم اعتباره لعدم دخله في ما ذكر

اعتبار الدفعة

وان اريد اعتبار احدهما حين الملاقاة فهو متحقق على كل حال كما لا يخفى .
واما بناء على كفاية الاتصال وعدم اعتبار الامتزاج فالبئر والجارى قد تقدم الكلام
فيهما واما الكر كما اذا كان الكر الطاهر اسفل والماء النجس يجرى عليه من فوق
فعلى القول باعتبار صدق الاتحاد العرفى على مجموع النجس و الطاهر كما هو ظاهر
الروضة لا يظهر مافى الفوق بهذا الاتصال وعلى القول بكفاية مجرد الملاقاة كما هو ظاهر
اللمعة فيطهر كما لا يخفى اللهم الا ان يقال ان حصول الطهارة على هذا القول ايضا
يتوقف على كون الماء بنحو لو فرض طهارة المجموع كان متقويا بمافى الفوق والا
فحيث ان الدفع اهون من الرفع والمفروض انه فى الفرض لا يدفع السافل النجاسة عن العالى
فلا محالة لا يرفع نجاسة مافى الفوق ايضا .

اعتبار الدفعة

المقام الرابع نسب الى المشهور اعتبار الدفعة والمراد منها .
ان كان ما يقابل الدفعات بان يلقى عليه الماء القليل دفعات الى ان يبلغ المجموع كرا
فاعتبارها واضح على القول بعدم طهارة الماء النجس المتمم كرا .
وان كان المراد منها ما يقابل وقوع الكر المتصل الواحد فيه تدريجا فاعتبارها (يمكن)
ان يكون لاجل تحقق الامتزاج المعتبر عندهم (ويشهدله) اقتصار القائلين بالامتزاج
كالمحقق والعلامة والشهيد عليها وعليه فلا كلام (كما) يحتمل ان يكون لاجل ان عدم
اللقاء دفعة يوجب انقسام الماء الى قسمين عال وسافل ولا يتقوى احدهما بالآخر فالجزء
الذى يلاقى النجس ينجس ولا يوجب طهارة الماء من غير فرق بين كفاية الاتصال
واعتماد الامتزاج وحيث عرفت فى بحث ماء الحمام ضعف المبنى تعرف ضعف ما بنى عليه .
وما عن المحقق ره من ورود النص بها (يرد عليه) ما عن المدارك ان لم تنقف عليه فى
كتب الحديث ولا نقله ناقل فى كتب الاستدلال (ومافى الجواهر) من ان شهادة المحقق
بوروده فى قوة ارساله، ونسبة المحقق ره الى تصريح الاصحاب ومافى الحدائق من
نسبته الى المشهورين المتأخرين جابرتان لهذا المرسل (يرد عليه) ان دعوى ورود
النص ليس فى قوة ايراد نص مرسلا مضافا الى ان مطابقة فتاوى الاصحاب لمضمون الخبر

دون اتكالمهم عليه غير جابرة لضعف السند .

فتحصل ان اعتبار الدفعة زايداعلى اعتبار الامتزاج لادليل عليه .

(ودعوى) ان حصول الطهارة مع عدمها مشكوك فيرجع الى اصاله النجاسة (مندفعة) بما عرفت من ان طهارة الماء النجس على تقدير امتزاجه بالماء العاصم مما لاخلاف فيه ظاهرا .

الخامس الظاهر ان اعتبار الكربة وعبارة اخرى الاعتصام فى المطهر موضع وفاق ، وقد عرفت فى محله ان النجس المتمم كرابطاهر لا يطهر فراجع .
(فرع): الماء المتغير اذا التقي عليه الكر فزال تغيره به يطهر كما هو المشهور ولكن الصور المتصورة فى المقام ثلثة .

الاولى ان يتغير الكر الطاهر ايضا باحد الاوصاف الثلثة وفى هذه الصورة يحكم بنجاسة مجموع الماء لما عرفت فى محله من ان الماء المتغير باحد اوصاف النجس ولو كان بواسطة ملاقاته لما هو حامل لها ينجس .

الصورة الثانية ان يتغير بعض الكر الطاهر به فالحكم فيه ايضا النجاسة لتنجس المتغير منه به وغيره بملاقاته مع الماء النجس لفرض قلته .

الصورة الثالثة ان لا يتغير شىء منه فح ان بقى الكر الملقى على حاله من اتصال اجزائه فحيث ان المفروض زوال تغير الماء النجس و بعد ذلك ايضا تكون الملاقة موجودة يطهر النجس ايضا ودعوى اعتبار حدوث الملاقة بعد زوال التغير كما ترى و اما ان لم يبق مقدار الكر متصلا باقيا على حاله فيتنجس المجموع اذ بعد انقسام الكر الى قسمين ولم يكونا متصلين فكل منهما قليل ملاق للنجس فالامحالة ينجس .

الماء القليل

(وان كان) الواقف (اقل من كر ينجس بوقوع النجاسة فيه وان لم يتغير اوصافه)

بالاخلاف بل عن غير واحد دعوى الاجماع عليه الا عن العماني وعن الكاشاني موافقته ويدل على المشهور روايات كثيرة وعن الرياض جمع منها بعض الاصحاب مائتى حديث وفى

طهارة شيخنا العلامة الانصارى قيل انها تبلغ ثلث مائتى حديث .

منها الطائفة الدالة على ان الماء البالغ حد الكر لا ينجسه شيء مثل .

صحيح (١) اسمعيل بن جابر سئلت ابا عبد الله (ع) عن الماء الذى لا ينجسه شيء قال
مكر قلت وما الكرخ ونحوه غيره فانها بمفهومها تدل على انفعال الماء القليل بالملاقاة .

ومنها ما ورد فى سؤ الكلب والخنزير مثل .

صحيح (٢) ابن جعفر عن اخيه (ع) عن خنزير شرب من اناء كيف يصنع به قال (ع) يغسل
سبع مرات ونحوه غيره فانها وان وردت فى خصوص الكلب والخنزير الا انه يتعدى عنهما
الى ساير النجاسات للعلم بعدم الخصوصية وللتعليل فى بعض الروايات باندرجس نجس .

(ومنها) ما ورد فى الانائين المشتهين كموثقة (٣) سماعة عن رجل معه انائان

فيهما ماء وقع فى احد هما قذر لا يدري ايها هو وليس يقدر على ماء غيره قال «ع»
يهن يقهما ويتيمم ونحوها غيرها .

و منها الروايات الواردة فى اليد القذرة بالبول او المني اذا ادخلت فى الماء

الدالة على انه يراق الماء وهى كثيرة كموثق ابي بصير (٤) ان ادخلت يدك فى الاناء قبل
ان تغسلها فلا باس الا ان يكون اصابها قذر بول او جنابة فان ادخلت يدك فى الماء
وفيه شيء من ذلك فاهرق ذلك الماء الى غير ذلك من الروايات الواردة فى
الابواب المتفرقة .

واستدل لما ذهب اليه العماني ومن تبعه باصالة الطهارة واستصحابها (وعوم)

خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء (وبما ورد) (٥) فى الغدير الواقعة فيه الجيفة
حيث انه فى جميع تلك الروايات حكم «ع» بانه لا باس به اذا غلب الماء ريح الجيفة

١- الوسائل-الباب ٩-من ابواب الماء المطلق حديث ٧

٢- الوسائل-الباب ١٣-من ابواب النجاسات والوانى والجلود-حديث ١

٣- الوسائل-الباب ٨-من ابواب الماء المطلق حديث ٢

٤- الوسائل-الباب ٨ من ابواب الماء المطلق حديث- ٤

٥- الوسائل-الباب ٣- من ابواب الماء المطلق .

(وبما) يدل (١) على ان اليهود والنصارى اذا لاقى شيء من بدنهم الماء لابس بشر به والتوضى منه (وبما يدل) (٢) على ان الشيء المتنجس اذا لاقى مع الماء لا ينجس كخبر ابن ميسر الاتى ونحوه غيره .

وفي الجميع نظر اما الاصل والاستصحاب والعموم فواضح .

واما ماورد في الغدير فلولم ندع ظهوره في الكثير فلا اقل من الاطلاق فيقيد بالادلة المتقدمة الدالة على الانفعال .

واما ماورد في سؤر اليهود والنصارى فمضا فالى معارضته بما يدل على انفعال الماء بسؤرهم لا يدل على عدم انفعال الماء وانما يدل على طهارة اهل الكتاب .

واما خبر (٣) محمد بن ميسر عن الرجل الجنب ينتهى الى الماء القليل في الطريق ويريد ان يغتسل منه وليس معه اناء يغترف به ويدها قدرتان قال «ع» يضع يده ويتوضأ ثم يغتسل هذا مما قال الله عز وجل «ما جعل عليكم في الدين من حرج» (فلا استدلال) به غير تام اذ هو غير ظاهر في القليل المصطلح ومن المحتمل ان يكون بمعنى ما لا يمكن الارتماس فيه .

وما ذكره المحقق الهمداني ره من انه بنفسه وان لم يكن ظاهرا فيه الا انه بملاحظة الاستدلال بآية نفى الحرج بصير ظاهرا فيه اذ لو كان مورد السؤال هو الكر لم يكن الحكم بوضع اليد فيه والاعتسال منه مما قال (٤) الله تعالى «ما جعل عليكم في الدين من حرج» بل كان مما ورد فيه الماء اذ بلغ قدر كر لا ينجسه شيء (مندفع) بان الظاهر ان الاستدلال بالآية الشريفة انما يكون لاقتضاءها اعتصام الكر بمراتبه، فان لزوم الحرج من عدمه واضح وهذا بخلاف فرض مورد السؤال فانه لا يلزم من عدم استعمال الماء حرج كما لا يخفى فالرواية لولم تكن ظاهرة في الكر فلا اقل من الاطلاق فتقيد بالادلة المتقدمة .

١ - الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب الاسئار .

٢-٣ - الوسائل - الباب ٨ من ابواب الماء المطلق حديث-٥ .

٤-سورة الحج الاية ٧٨

وما ذكره بعض الاعاظم من ان ذكر الوضوء مع الغسل خلاف المذهب، يندفع بان المراد منه انما هو التنظيف لا الوضوء المصطلح .

ثم ان الاظهر من هذا الخبر في ذلك ما عن (١) كتاب المسائل لعلي بن جعفر «ع» قال سألته عن جنب اصاب يده جنابة فمسحها بخرقه ثم ادخل يده في غسله هل يجزيه ان يغتسل من ذلك الماء قال ان وجد ماء غيره فلا يجزيه ان يغتسل وان لم يجد غيره اجزئه ، اذ ظهوره في الماء القليل لا ينكر لان الغسل بحسب العادة يكون اقل من كر .

ولكن التفصيل المذكور فيه لم يقل به احد فالرواية معرض عنها (مصافا) الى ان موردها المتنجس ويمكن ان يكون الحكم بعدم الانفعال لاجل عدم تنجيس المتنجس وبهذا يظهر ان الروايات (٢) الدالة على عدم تنجس الماء الملقى للنجس لا يدل على هذا القول مع انه معارض في مورده بروايات (٣) كثيرة معتبرة دالة على عدم جواز الاغتسال اذا ادخل الجنب يده القذرة في الاناء .

وقد يستدل لهذا القول بصحيح (٤) زرارة في الحبل من شعر الخنزير يستقي به الماء من البئر يتوضأ من ذلك الماء قال «ع» لا باس (وفيه) ان المسئول عنه غير معلوم اذ كما يحتمل ان يكون هوماء الدلو لاجل تقاطر الماء من الشعر في الدلو يمكن ان يكون هو ذلك لاجل الشك في التقاطر و مع هذا الاحتمال لا وجه للاستدلال به . واما خبره (٥) الاخر الوارد في جلد الخنزير يجعل دلوا يستقي به فقال لا باس به ، فاجنبى عن المقام بالمرّة لان الظاهر منه ان السؤال انما يكون عن الاستقاء به لئلا ينجس به ، فاجنبى عن المقام بالمرّة لان الظاهر منه ان السؤال انما يكون عن الاستقاء به لئلا ينجس به ، فاجنبى عن المقام بالمرّة لان الظاهر منه ان السؤال انما يكون عن الاستقاء به لئلا ينجس به . حرمة استعماله نعم .

- ١- البحار المجلد ١٨ - باب - نجاسة البول والمني - الحديث ١ .
- ٢- الوسائل الباب ٣ - من ابواب الماء المطلق .
- ٣- الوسائل - الباب ٨ من ابواب الماء المطلق .
- ٤- الوسائل - الباب ١٤ - من ابواب الماء المطلق حديث ٢ .
- ٥- الوسائل - الباب ١٤ - من ابواب الماء المطلق حديث ١٦ .

خبر (١) زرارة عن الباقر «ع» قلت له راوية من ماء سقطت فيها فارة او جرد اوصعوة ميتة قال «ع» اذا تفسخ فيها فلا تشرب من مائها ولا تتوضأ وصبها واذا كان غير متفسخ فاشرب منه وتوضأ واطرح الميتة وكذا الجرة وحب الماء والقربة واشباه ذلك من اوعية الماء وقال ابو جعفر اذا كان الماء اكثر من راوية لم ينجسه شيء تفسخ فيه اولم يتفسخ يدل على اعتصام الماء القليل لعدم امكان حمله على الكبر لعدم كون الراوية كرا غالبا (مضافا) الى اسرائه الحكم الى الحب والقربة . ولكن يرد عليه مضافا الى ضعف السند بل هو في غاية الضعف كما قيل انه لا بد من طرحه لعدم القائل بالتفصيل بين التفسخ وعدمه ، وحمل التفسخ على التغير ياباه ذيل الخبر .

هذا كله مضافا الى انه لو سلم تمامية هذه الروايات سند او دلالة لا يجوز الاعتماد عليها لاعراض الاصحاب عنها وافتائهم بالانفعال . مع انه على فرض تسليم التعارض يقدم الروايات الدالة على الانفعال لوجوه لاتخفى و لاوجه لحمل نصوص الانفعال على الكراهة لابائها عن ذلك كما يظهر لمن تدبر .

فروع

الاول لافرق في تنجس القليل بالملاقاة بين النجاسات حتى راس ابرة من الدم الذي لا يدر كه الطرف على المشهور . وعن الاستبصار طهارة الماء القليل عندما لاقاة ما لا يدر كه الطرف من الدم وعن بعض نسبه الى جماعة واستدل له .

بصحيح (٢) على بن جعفر عن اخيه «ع» عن رجل رغب فامتخط فصار ذلك الدم قطعاً صغارا فاصاب اناؤه هل يصلح الوضوء منه فقال «ع» ان لم يكن شيئا يستبين في الماء فلا بأس وان كان شيئا بينا فلا تتوضأ منه قال وسألته عن رجل رغب وهو

١ - الوسائل - الباب ٣ من ابواب الماء المطلق الحديث ٨

٢ - الوسائل - الباب ٨ - من ابواب الماء المطلق - الحديث ١

يتوضأ فتقطر قطرة في انائه هل يصلح الوضوء منه قال (ع) لا .

بدعوى ان الظاهر منه اصابة الدم نفس الماء كما يشهد بذلك لسان الجواب: وفيه ان الظاهر من الحديث لاسيما بملاحظة ذيله اصابة الدم الاناء والشك في اصابة الماء ومفاد جوابه «ع» ح مفاد كل شيء طاهر حتى تعلم انه قدر .

وبذلك يظهر ان ما حمله الشيخ الاعظم عليه من العلم باصابة الماء او الاناء وقال وهذا العلم الاجمالي بما ان احد اطرافه وهو الاناء خارج عن محل الابتلاء لا يكون منجزا .

غير صحيح لانه مضافا الى مخالفته للظهور انه في مثل الفرض لا يكون الاناء خارجا عن محل الابتلاء اذ ليس معنى الخروج عن محل الابتلاء خروجه عن مورد الاحتياج بل المراد منه ما لا يصح التكليف بعدم القدرة عليه عرفا .

الثاني لافرق في تنجس القليل بين ان يكون واردا على النجاسة او مورودا . وعن السيدره في الناصريات والحلى في السرائر عدم نجاسته اذا كان واردا . واستدل له (بانا) لو حكمنا بنجاسته لادى ذلك الى ان الشيء لا يطهر الا بايراد كرم الماء عليه وذلك يشق (وبان) نصوص الانفعال عدى المفهوم منها موردها الماء المورد ولا يشمل الوارد (واما المفهوم) فيما ان تقيض السالبة الكلية، الموجبة الجزئية فغاية ما يدل عليه تنجس الماء ببعض النجاسات في الجملة والقدر المتيقن منه غير مثل الفرض ، وفيه يرجع الى عموم خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء .

ويرد على الاول، ان لازم ذلك الحكم بطهارة الغسالة خاصة لامطلق الوارد (مع ان) النجس الذي لا يكون مطهرا هو ما كان كك قبل الغسل و اما النجاسة الحاصلة فلا دليل على مانعيتها عن التطهير .

وعلى الثاني انه وان كان منع عموم المفهوم في محله ولذا لو قال القائل لو حملت سيفي لا يغلب على احد لا يفهم العرف منه انه لو لم يحمل السيف لا يغلب على احد .

الا انه لا يجدى لهذا القول (لالما) افاده المحقق الهمداني زهمن ان كون الماء وارداً

او موردان من احوال الفرد لا من افراد العام فانه يرد عليه ان المنطوق كماله عموم بالنسبة الى الافراد كك له اطلاق بالنسبة الى حالاتها فالمفهوم هو الموجبة الجزئية بالنسبة الى كليهما .

بل لان ما ذكر من ان تقيض السالبة الكلية، الموجبة الجزئية انما هو، بالنسبة الى المتنجس الذي ورد عليه السلب واما الاطلاق الوارد على الحكم ومارتب عليه عدم التنجس و هو الماء فهو على حاله في المفهوم ايضا كما يظهر وجهه لمن تدبر و كون الماء واردا ام مورودا ليس من حالات المتنجس كما لا يخفى فتدبر فانه دقيق (فهذه الروايات) باطلاقها تدل على نجاسة الماء الملاقى مع النجس وان كان واردا (مع ان) كيفية الانفعال موكولة الى نظر العرف وما هو المغروس في اذهان المتشعبة (ومن) الضروري ان العرف ولولا جل تشبيه النجاسات بالقذارات العرفية يرون ان الموجب للتنجس ملاقاته الشيء مع النجس برطوبة مسرية من دون ان يكون لكيفية الملاقاة دخل في الحكم (وان شئت) فاختبر ذلك من حال المقلد لو قيل له الماء القليل يتنجس بالدم فانه لا يتوقف في شمول الحكم للماء الوارد والمورود (ويشدهله) مضافا الى ذلك .

خبر (١) ابن حنظلة قلت لابي عبد الله «ع» ما ترى في قدح من مسكر يصب عليه الماء حتى يذهب عاديته ويسكر فقال (ع) لا والله ولا قطرة قطرت في حب الاهر يق ذلك الحب اذ لو لم يكن حكم الماء الوارد على المسكر والمورود له واحدا لم يكن وقع لهذا الجواب (مع) انه لو سلم عدم دلالة النصوص على انفعال الوارد تعين الرجوع الى عموم ما دل على نجاسة كل شيء بالملاقاة مع النجس ولا وجه للرجوع الى النبوى لما عرفت انه ضعيف السند .

الثالث ان القليل النجس (يطهر بالقاء كدفعه عليه) على ما عرفت تفصيله

آ نفا فراجع .

ماء البشر

الثالث من اقسام الماء (ماء البشر) وهو ان (تغير بوقوع النجاسة فيه نجس)

اجماعا ويشهد له مضافا الى ذلك.

جملة من النصوص (منها) صحيح (١) ابن بزيع عن الرضا (ع) ماء البئر واسع لا يفسده شيء الا ان يتغير ريحه او طعمه فينزح حتى يذهب الريح ويطيب طعمه لان له مادة ونحوه غيره .

(ويظهر بزوال التغير بالنزح) بالاخلاف ويدل عليه الصحيح المتقدم (والا) وان

لم يتغير بوقوع النجاسة فيه (فهو على اصل الطهارة) كما هو المشهور بين المتأخرين والمنسوب الى العماني وابن الغضائري ومحمد بن الجهم .

(وجماعة من اصحابنا حكموا بنجاستها بوقوع النجاسة فيها وان لم يتغير

مائها) وهذا القول هو المشهور بين القدماء وجمع من المتأخرين، (وعن) جماعة من القائلين بالطهارة و جوب النزح تعبدا وعن آخرين استحبابه وعن البصروي التفصيل بين الكرو وغيره في عدم الانفعال وعن الجعفي اعتبار الذراعين في الابعاد الثلاثة في الاعتصام .

اقول اما قول الجعفي فدليله غير ظاهر .

واما ما عن البصروي فقد استدل له بان نصوص الطهارة تحمل على ما اذا بلغ كرا

عند الجمع بينها وبين عموم ما دل على انفعال الماء القليل لغلبة الكرية في البئر وبقوله (ع) في صحيح ابن بزيع واسع بناء على ظهوره في انه كثير .

وبموثق (٢) عمار في البئر فيها يقع زنبيل عذرة يابسة اورطبة قال (ع) لا بأس

اذا كان فيها ماء كثير .

وبخبير (٣) الحسن بن الصالح الثوري المتقدم في بحث الكر (اذا كان الماء في

١- الوسائل الباب ١٤ من ابواب الماء المطلق الحديث ٦ .

٢- الوسائل - الباب ١٤ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١٥

٣- الوسائل - الباب ٩ - من ابواب الماء المطلق - حديث ٨

الر كى كرا لم ينجسه شىء .

وبما عن الفقه (١) الرضوى كل بئر عمقها ثلثة اشبار ونصف فى مثلها فسييلها سبيل الجارى .

وفى الجميع نظر اذا الجمع بين نصوص طهارة البئر واخبار انفعال الماء القليل انما يكون بحمل الثانية على غير البئر لظاهرة الاولى عنها لظهورها فى خصوصية لماء البئر بل صحيح ابن بزيع صريح فى ذلك بناء على ما تقدم فى بحث الجارى من رجوع التعليل الى الجملة الاولى ولو حمل الاولى على غير القليل لزم عدم خصوصية لماء البئر (مضافاً) الى انه لانسلم غلبة الكرية فى ماء البئر وحمل السعة على الكرية ستعرف انه خلاف الظاهر (مع) انه لايجدى لهذا القول اذ لم يثبت للشارع اصطلاح فى الكثرة فيكون معناها الكرية .

ومنه ظهر عدم دلالة موثق عمار لهذا القول اذ ظاهر الكثرة فيه هى الكثرة العرفية و اعتبارها فيه انما يكون لاجل ان لا يحصل التغير من وقوع الزنبيل وعليه فالمراد منها هى الكثرة الخاصة التى تزيد على الكر .

واما خبر الحسن وان كان لا يرد عليه ضعف السند لانه معتبر كما لا يخفى الا انه يرد عليه انه يقع التعارض بينه وبين ما يدل من الروايات على ان مناط اعتصامها انما هو كونها ذامادة باعتبار مفهومها (و بعبارة اخرى) يقع التعارض بين مفهوم كل منهما ومنطوق الاخر فيقيد مفهوم كل منهما بمنطوق الاخر لانه اخص منه وحيث لا يعقل التصرف فى المفهوم نفسه فلا بد من رفع اليد عن ملزومه بمقدار يرتفع به التعارض و يكون ذلك بتقييد المنطوق و رفع اليد عن اطلاقه المقابل للتقييد بكلمة او و تمام الكلام فى محله ، ولازم ذلك فى المقام هو الاكتفاء باحد الادرين من الكرية و كونها ذامادة فى الحكم بعدم الانفعال .

و اما الفقه الرضوى فلم يثبت لنا كونه كتاب رواية و على فرض تسليمه فهو ضعيف .

فحصل مما ذكرناه ان القول باعتبار الكرية في اعتصامها ضعيف فما ذكره الشيخ الاجل من انه لولا اعراض الاصحاب عن هذا القول امكن المصير اليه غير تام .
واما القول الثالث و هو وجوب النزح تعبد الذي نسب الى الشيخ في التهذيب والعلامة في المنتهى (فقد) استدلل له بانه مما يقتضيه الاخذ بظاهر الدليلين فان ظاهر الامر هو الوجوب .
وفيه انه لا ريب في ظهور الامر بالنزح في المقام كالامر بغسل ملاقي البول مثلا في الارشاد الى النجاسة في نفسه ولكن بما انه لا بد من رفع اليد عن هذا الظهور على الفرض فيدور الامر بين ارادة الوجوب النفسى التعبدى منه . او ارادة الوجوب الشرطى او الاستحباب (ويدفع) الاحتمال الاول عدم بيان متعلق الوجوب من انه يجب على المالك او المكلفين قاطبة كفاية (ويدفع) الاحتمال الثانى صحيح ابن بزيع الدال على انه لا يفسد البئر شيء اذ ليس معنى الافساد هو التنجس خاصة فالقول بانه لا يجوز استعمال ماء البئر بعد وقوع النجاسة فيه مالم ينزح ينافى عدم فساده كما لا يخفى .
مضافاً الى التصريح فى جملة من الروايات بنفى الباس عن الوضوء منها او عدم وجوب اعادته (يعين) الاحتمال الثالث .

مضافا الى ذلك نفس الامر حيث انه يحمل فى امثال المقام مما لا يمكن الاخذ بظاهرة من الارشاد الى النجاسة على الارشاد الى مرتبة ضعيفة منها لانتبت لها احكام النجاسة لانه مما يقتضيه الفهم العرفى و استقر عليه دينهم فى امثال المقام ولذا ترى انه لم يحمل احدا الامر بالقنوت مثلا الذى لا يمكن الاخذ بظاهرة من الجزئية بقريئة مادل على الصحة بدونه على الوجوب المولوى بل يحمل على انه جزء مستعجبى .

عدم تنجس ماء البئر

ثم انه يقع الكلام فى انه هل ينجس ماء البئر بملاقاة النجاسة مالم يتغير ، ام لا (اقول) الاقوى هو الثانى ، ويشهد له جملة من النصوص .

كصحيح (١) ابن بزيع عن الرضا (ع) ماء البئر واسع لا يفسده شيء الا ان يتغير طعمه او ريحه فينزح حتى يذهب الريح و يطيب الطعم لان له مادة (و هذه) الرواية مع اشتمالها على المؤكدات الكثيرة التي لا تخفى لا يبقى مورد للمناقشة في دلالتها .

وصحيح (٢) ابن جعفر عن اخيه موسى (ع) عن بئر ماء وقع فيها زنبيل عذرة رطبة او يابسة او زنبيل من سرقين ايصلح الوضوء منها قال لا بأس .

وصحيح (٣) معوية عن الصادق (ع) لا يغسل الثوب ولا تعاد الصلوة مما وقع في البئر الا ان ينتن فان اتن غسل الثوب واعاد الصلوة و نزحت البئر .

وصحيحه (٤) الاخر عنه (ع) في الفارة تقع في البئر فيتوضأ الرجل ويصلى وهو لا يعلم ايعيد الصلوة ويغسل ثوبه قال لا يعيد الصلوة ولا يغسل ثوبه ، الى غير ذلك من النصوص الدالة على ذلك .

(والخدشة) فيها باعراض القدماء عنها وعدم اعتمادهم عليها (في غير محلها) اذ لم يثبت كونه اعراضا موهنا لاحتمال ان يكون ذلك لبنائهم على انه لا يمكن الجمع بين هذه الاخبار وبين ما يدل بظاهره على النجاسة مع ترجيح الثاني .

وقد استدلل للقول بالنجاسة بطائفتين من النصوص (الاولى) الروايات الامرة بالنزح بملاقاة النجاسة الظاهرة في كونه مطهرا له (الثانية) الروايات المصرحة بحصول الطهارة بالنزح كصحيحي ابن يقطين و ابن بزيع الاتيين والجواب عن الجميع انها لا تصلح للمعارضة مع ما مر من الروايات الصريحة في عدم النجاسة التي هي اقوى دلالة من هذه الاخبار حيث ان غاية الامر ظهورها في وجوب النزح والنجاسة فيجمع بينها بالحمل على الاستحباب .

و يؤيد ذلك الاختلاف الكثير الواقع في النصوص الامرة بالنزح على وجه يتعد

١- الوسائل- الباب - ٩ من ابواب الماء المطلق - الحديث ٦

٢- الوسائل - الباب ١٤ - من ابواب الماء المطلق - الحديث ٧-

٣- الوسائل - الباب ١٤ - من ابواب الماء المطلق - الحديث ٩-

٤- الوسائل - الباب ١٤ - من ابواب الماء المطلق - الحديث ٨-

الجمع بينها الا بالحمل على مراتب الاستحباب .
ويشهد له ايضا انه لو انفعلت البئر مع كريمة الماء لزم دوران الانفعال مدار المادة
و صيرورتها سببا للانفعال و هو غريب (مع) ان .

صحيح (١) ابن يقطين عن ابي الحسن (ع) عن البئر تقع فيها الحمامة والدجاجة
و الفارة و الكلب و الهرة فقال (ع) يجزيك ان تنزح منها دلاء فان ذلك يطهرها
انشاء الله تعالى غير ظاهر في النجاسة ، اذ حمل الجملة الخبرية على الوجوب ينافى مع
ظاهره من التخيير بين الدلاء في النجاسات المذكورة اجماعا و الالتزام باجمال الرواية
لا يمكن لكونه (ع) في مقام البيان فلا محالة يحمل الجملة الخبرية على الاستحباب
فيكون نزح مقدار من الدلاء مستحبا لكل واحد و الافضل ماورد من المقدار المعين
فيكون المراد من الطهارة النظافة ، لاما يقابل النجاسة .

ومما ذكرناه ظهر عدم دلالة صحيح (٢) محمد بن اسمعيل بن بزيع عن الرضا (ع)
عن البئر تكون في المنزل للوضوء فيقطر فيها قطرات من بول اودم او يسقط فيها شيء
من العذرة كالبعرة ونحوها ما الذي يطهرها حتى يحل الوضوء منها . فوقع (ع) بخطه
في كتابي ينزح منها دلاء على هذا القول لان اطلاق الدلاء مع كونه (ع) في مقام
بيان الحكم كما هو واضح دليل على كون الحكم تنزيها فجاوبه (ع) انما يكون ردعا
عن ما تخيله السائل من نجاسة البئر بملاقاتها للمذكورات فيه : لاتقريره كما هو
مبنى الاستدلال (مضافا) الى ان لزوم الردع في امثال المقام مما لا يترتب على جهل-
السائل مفسدة في الغالب غير مسلم خصوصا مع ان وقوع النجاسة في البئر يكون مؤثرا
في حدوث مرتبة من القذارة يكره لاجلها الاستعمال .

واما صحيحة (٣) ابن ابي يعفور عن ابي عبد الله (ع) اذا اتيت البئر وانت جنب ولم
تجدد لولا لاشيئا تغترف منه فميم بالصعيد فان رب الماء رب الصعيد ولا تقع في البئر
ولا تقسد على القوم مائهم فيحمل الافساد فيها على القذارة العرفية اذ لو كان المراد منه

١- الوسائل - الباب ١٧- من ابواب الماء المطلق - حديث ٢

٢- الوسائل - الباب ١٤- من ابواب الماء المطلق - الحديث ٨-

٣- الوسائل - الباب ١٤ - من ابواب الماء المطلق - الحديث ٢٢

النجاسة كان المتعين ان يعبر بان لا يفسد الماء فلا يمكن الاغتسال منه وينجس جميع البدن (ويؤيده) عدم التعرض فيه لنجاسة البدن .

واما (١) ماورد في تقارب البئر والبالوعة فلا يبي عن الحمل على صورة التغير ، (و بالجملة) ليس في الروايات الظاهرة في النجاسة ما يبي عن الحمل على غيرها و يكون صالحا لان يكون مستند الرفع اليد عن نصوص الطهارة : فتحصل مما ذكرناه ان الاقوى ان البئر لا ينجس بالملاقاة و يستحب النزح عندها .

مقدار النزح

ثم انه بعد ما عرفت من عدم وجوب النزح بل انه مستحب ، يقع الكلام في مقداره، (اقول) ان القائلين بالنجاسة (اوجبوا نزح الجميع بوقوع المسكر فيها) ويشهد له .

صحيح (٢) معوية بن عمار عن الصادق «ع» في البئر يبول فيها الصبي او يصب فيها بول او خمر فقال ينزح الماء كله ونحوه غيره .

(او وقوع (النفقاع) فيها والدليل عليه ما دل على انها خمرة استصغرها الناس (او المنى) للاجماع المحكى عن السرائر والغنية او بوقوع (دم الحيض او الاستحاضة او النفاس فيها) ولم يذكروا له مستندا سوى الشهرة والاجماع المنقول (او موت بعير فيها) ويشهد له .

صحيح (٣) ابن سنان عن الصادق «ع» فان مات فيها ثور او نحوه او صب فيها الخمر نزح الماء كله .

(وان تعذر) استيعاب مائها (تراوح اربعة رجال عليها مثنى يوما) ويشهد له .

١ - الوسائل - الباب ٢٤ - من ابواب الماء المطلق

٢ - الوسائل - الباب ١٥ - من ابواب الماء المطلق - الحديث ٤

٣ - الوسائل - الباب ١٥ من ابواب الماء المطلق - ١

موثق (١) عمار عن الصادق (ع) وهو طويل وقال في آخره و سئل عن بئر يقع فيها كلب او فارة او خنزير قال ينزف كلها (قال الشيخ يعنى اذا تغير الماء) ثم قال ابو عبد الله (ع) فان غلب عليه الماء فلينزف يوما الى الليل يقام عليها قوم يتر او حون اثنين اثنين فينزحون يوما الى الليل وقد طهرت .

واوجبوا (نرح كرموت الحمار والبقرة وشبههما) لخبر (٢) عمر و بن سعيد ابن هلال : سئلت ابا جعفر (ع) عما يقع في البئر ما بين الغارة و السنور الى الشاة قال فقال (ع) كل ذلك نقول سبع دلاء قال حتى اذا بلغت الحمار و الجمل و البغل فقال (ع) كر . (وحيث) ان الظاهر من سوقه كونه و اردا في مقام بيان اصناف الحيوانات فيستفاد منه حكم كل حيوان هو شبه الحمار و البغل من حيث الجثة مثل الفرس و الثور و نحوهما .

و حكموا بلزوم (نرح سبعين لموت الانسان) لموثق عمار (٣) الساباطى سئل ابو عبد الله (ع) عن رجل ذبح طير افوق بدمه في البئر فقال (ع) ينزح منها دلاء هذا اذا كان ذكيا فهو هكذا وما سوى ذلك مما يقع في بئر الماء فيموت فيها فا كبره الانسان ينزح منها سبعون دلوا و اقله العصفور و ينزح منها دلو واحد وما سوى ذلك فيما بين هذين .

(و خمسين للعدرة الذائبة) لخبر (٤) ابي بصير سئلت ابا عبد الله (ع) عن العذرة تقع في البئر قال (ع) ينزح منها عشر دلاء فان ذابت فاربعون او خمسون، بناء على كون الترديد من الراوى .

(والدم الكثير غير الدماء الثلاثة) ولم يظهر مستنده بل صحيح (٥) على بن جعفر في رجل ذبح شاة فاضطرت فوقعت في بئر ماء و اوداجها تشخب دما قال (ع) ينزح منها ما بين

١- الوسائل الباب ٢٣ من ابواب الماء المطلق - حديث ١-

٢- الوسائل الباب ١٥- من ابواب الماء المطلق- حديث ٥

٣- الوسائل - الباب ٢١- من ابواب الماء المطلق - حديث ٢-

٤- الوسائل- الباب ٢٠ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١

٥- الوسائل- الباب ٢١- من ابواب الماء المطلق - حديث ١-

الثلاثين الى الاربعين يدل على عدم لزومه .

و اوجبوا نزع (اربعين لموت الكلب و السنور و الخنزير و الثعلب و الارنب).

لخبر القسم (١) عن علي المروى عن كتاب الحسين بن سعيد عن ابي عبد الله (ع) سئلته عن السنور فقال اربعون دلو او للكلب وشبهه .

(و بول الرجل) لخبر (٢) علي بن حمزة عن ابي عبد الله (ع) في بول الرجل قال (ع) ينزح منها اربعون دلواً .

و حكموا بان يطهر (بنزح عشرة للعدرة اليابسة) لخبر ابي بصير المتقدم (والدم القليل) لما عن الحلبي ره من نسبه الى رواية اصحابنا .

و بنزح (سبع لموت الطير) لمضمر (٣) سماعة عن الفارة تقع في البئر والطيور قال «ع» ان ادر كته قبل ان يبتن نزع منها سبع دلاء ولموت .

(الفارة اذا انفسخت او انتفخت) لخبر المكارى (٤) اذا وقعت الفارة في البئر فتسلخت فانزح منها سبع دلاء .

(و لبول الصبي) لخبر (٥) منصور بن حازم عن عدة عن ابي عبد الله (ع) قال ينزح منه سبع دلاء اذا بال فيها الصبي او وقعت فيها فارة او نحوها .

(ولاغتسال الجنب) الخالي بدنه عن النجاسة في ماء البئر .

لخبر (٦) ابي بصير سئل ابا عبد الله (ع) عن الجنب يدخل البئر فتغتسل قال (ع) ينزح سبع دلاء .

(و لخروج الكلب منها حياً) لخبر (٧) ابي مريم حدثنا جعفر قال كان ابو جعفر (ع)

١- الوسائل- الباب ١٧- من ابواب الماء المطلق حديث ٣

٢- الوسائل الباب ١٦- من ابواب الماء المطلق حديث ٢-

٣- الوسائل- الباب ١٨- من ابواب الماء المطلق- حديث ١

٤- الوسائل الباب ١٩- من ابواب الماء المطلق حديث ١

٥- الوسائل - الباب ١٦- من ابواب الماء المطلق حديث- ١

٦- الوسائل الياب ٢٢ - من ابواب الماء المطلق حديث ٤ .

٧- الوسائل - الباب ١٧ من ابواب الماء المطلق حديث ١ .

(ع) يقول اذا مات الكلب في البئر نزحت وقال (ع) اذا وقع فيها ثم خرج حيا نزع منها سبع دلاء .

و اوجبوا نزع (خمس دلاء لذرق الدجاج) ولم يصل الينامستندهم .

و نزع (ثلاث لموت الفارة) اذا لم تفسخ لصحيح (١) ابن عمار عن الصادق (ع) سئلته عن الفارة والوزغة تقع في البئر قال (ع) ينزع منها ثلاث دلاء .

« ولموت الحية » لخبر (٢) الحلبي اذا مات في البئر حيوان صغير فانزع دلاء « و » نزع « دلو للعصفور وشبهه » لقول الصادق (ع) في خبر عمار المتقدم و اقله العصفور ينزع منها دلو واحد .

وحيث ان الظاهر كونه في مقام بيان اصناف الحيوانات ، فيستفاد منه حكم كل حيوان يشبه العصفور في الجثة .

(و بول الرضيع) لخبر (٣) علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله (ع) سئلته عن بول الصبي الفطيم يقع في البئر قال (ع) دلو واحد ، (وحيث) انك عرفت في صدر المبحث عدم صحة الاخذ بظاهر هذه النصوص للنصوص الصريحة في عدم تنجس البئر . ولما في نصوص النزح من الاختلاف الكثير على وجه يتعدد الجمع بينها الا بالحمل على مراتب الاستحباب فما ذكره المصنف ره بقوله .

(وعندي ان ذلك كله مستحب) هو الاقوى ولاجل ذلك اغمضنا عن ذكر النصوص المعارضة وبيان حكم ما لانص فيه والاحكام المترتبة على القول بالنجاسة .

الاسرار

(الرابع في اسرار الحيوان) وهي جمع السؤر و كلمات اللغويين فيه مختلفة و الظاهر انه يعم لمطلق الملقى لجسم الحيوان كما يشهد له .

خبر (٤) العيص عن الصادق (ع) عن سؤر الحائض قال (ع) لا تتوضأ منه و توضأ من

- ١ - الوسائل - الباب - ١٩ - من ابواب الماء المطلق حديث ٢ .
- ٢ - الوسائل الباب ١٥ - من ابواب الماء المطلق حديث ٦ .
- ٣ - الوسائل الباب ١٧ . من ابواب الماء المطلق حديث ١ .
- ٤ - الوسائل - الباب ٧ من ابواب الاسرار حديث ١

سؤر الجنب اذا كانت مامونة وتغسل يديها قبل ان تدخلها الاناء ويعم الطعام ايضاً ، كما يشهد له ما في .

صحيح (١) زرارة عنه (ع) قال في كتاب علي (ع) ان الهرة سبع ولا باس بسؤره و اني لاستحي من ربي ان ادع طعاما لان الهراكل منه ويختص بالقليل لانصراف الاخبار عن الكثير بعد ملاحظة ان الكثير مما لا يؤثر فيه اقوى النجاسات .

(وكلها ظاهرة) الاسؤر نجس العين (كالكلب والخنزير والكافر) ، فبينها مقامان .

الاول سؤر نجس العين، نجس والوجه فيه ماسياتي في محله من نجاسة هذه المذكورات و دليلها بضميمة ما يدل على سراية النجاسة الى الملاقي يدل على نجاسة سؤرها ، وخبر (٢) معوية بن شريح سأل عدا فرا باعده الله (ع) وانا عنده عن سؤر السنور والشاة والبقرة والبعير والحمار والفرس والبغل والسباع يشرب منه او يتوضأ منه فقال نعم اشرب منه وتوضأ قلت له الكلب قال لا قلت اليس هو سبع قال لا والله انه نجس لا والله انه نجس .

وصحيح (٣) ابي العباس سالت ابا عبد الله «ع» عن فضل الهرة والشاة والبقرة والابل والحمار والخيول والبغال والوحش والسباع فلم اترك شيئاً الا سألته عنه فقال «ع» لا باس حتى انتهيت الى الكلب فقال رجس نجس لا تتوضأ بفضلها واصبب ذلك الماء وهما صريحان في نجاسة سؤر الكلب و كل نجس العين .

المقام الثاني سؤر طاهر العين طاهر كما هو المشهور ويدل عليه اصالة الطهارة والروايات الواردة في عدة من الموارد .

وخبر معوية وصحيح ابي العباس المتقدمان يشعران بل يشهدان بذلك فان ظاهرهما دوران النجاسة مدار نجاسة ذى السؤر .

وعن المسوط والسرائر والمهذب المنع من استعمال سؤر ما لا يؤكل لحمه

١ - الوسائل الباب ٢ - من ابواب الاستار حديث ٢ .

٢ - الوسائل - الباب ١ - من ابواب الاستار حديث ٦ .

٣ - الوسائل - الباب ١ - من ابواب الاستار حديث ٤ .

من حيوان الحضر غير الادمى والطيور الاما لا يمكن التحرز عنه بل عن السرائر التصريح
بنجاسته، ومستندهم فى المنع على ما نسب اليهم .

موثق عمار (١) عن الصادق «ع» سئل عما تشرب منه الحمامة فقال (ع) كل

ما اكل لحمه فتوضأ من سؤره واشرب الخ .

ومرسل (٢) الوشاعنه «ع» كان يكره سؤر كل شىء لا يؤكل لحمه .

وموثق (٣) سماعة هل يشرب سؤرشى عن الدواب ويتوضأ منه قال «ع» اما الابل والبقر

والغنم فلا باس .

ولكن يرد على الجميع (اولا) ان الاول دلالتة يتوقف على حجية مفهوم

الوصف ولا نقول بها وتصدر الخبر بالفاء لايجعله كالشرط فانه انما يدل على كونه

معلو لالما قبله بخلاف بقية الجمل الخبرية الخالية عنها حيث انها تدل على ان الخبر

عارض لمبتداه، ويكره فى الثانى اعم من الحرمة، والحصر فى الثالث لا يمكن الاخذ به

للزوم تخصيص الاكثر ، فلا بد من حمله على الاضافى مع ان ثبوت الباس اعم

من الحرمة (وثانيا) انه لو سلم دلالتها فهى معارضة بصحيح ابى العباس المتقدم وهو مقدم

لوجوه لاتخفى .

ثم انه لافرق فيما ذكرناه من طهارة سؤر طاهر العين بين الجلال وغيره كما

هو المشهور لعموم نصوص الطهارة .

وعن جماعة منهم الشيخ قده المنع من سؤره و استدل لهم بعدم خلوه لعا به عن

النجاسة وبانه انما نشأ من النجاسة .

ويرد على الاول ان الكلام انما هو فى صورة الخلو وعلى الثانى انه لا يحكم

بنجاسة ما يكون منها بعد الاستحالة .

١ - الوسائل - الباب ٤ من ابواب الاسئار حديث ٢ .

٢ - الوسائل الباب ٥ - من ابواب الاسئار حديث ٢ .

٣ - الوسائل الباب ٥ - من ابواب الاسئار حديث ٣ .

مسئلة

يكره سؤر حرام اللحم لمرسل الوشا وموثق سماعه المتقدمين ما عدى المؤمن والهرة .

اما الاول فيشهدله نصوص كثيرة فقى بعضها ان سؤره شفا، من سبعين داء وفي آخر يستحب التبرك به .

واما الثانى فيدل عليه صحيح (١) زارة عن ابى عبدالله قال «ع» فى كتاب على «ع» ان الهر سبع ولا باس بسؤره وانى لاستحى من الله تعالى ان ادع طعاما لان الهر اكل منه وهذا صريح فى عدم الكراهة اذ لو كان مكروها لم يكن موقع لقوله «ع» وانى لاستحى الخ كما لا يخفى وبه يقيد اطلاق ما يدل على كراهة سؤر محرم الاكل .

وكذا يكره سؤر مكروه اللحم كالخيل وعن المشهور كراهة سؤر البغال و الحمير وعن المدارك الحق بهما الدواب لكراهة لحم الجميع ونحن نطالبهم باثبات الكبرى .

اقول يمكن الاستدلال له بموثق سماعه المتقدم كما لا يخفى . واستدل له ايضا بمرسل الوشا المتقدم بدعوى ارادة الاعم مما لا يتعارف اكله . وفيه ان الظاهر مما لا يؤكل لحمه فى لسان الشارع هو ما يحرم اكل لحمه كما يظهر لمن راجع موارد استعمال هذه الجملة .

وكذا يكره سؤر الحائض المتهمة كما عن الاكثر وعن بعضهم تقيدها بالتي لاتؤمن على المحافظة عن مباشرة النجاسة والظاهر ان مراد الجميع واحداذ مرادهم ليس غير المأمونة والمتهمة عند غير هابل المراد المرثة التى تكون كك فى الواقع (وعليه) فغير المأمونة واقعا هى المتهمة كك فاحديهما مرادفة للاخرى وبذلك يندفع الاعتراض بان المتهمة اخص من التى لاتؤمن لشمول الثانية للمجهول حالها دون الاول وعن الشيخ والسيد كراهة سؤر الحائض مطلقا .

والاخبار الواردة في الباب طوائف ثلث الاولى ما يدل على كراهة سؤرها مطلقا،
كرواية (١) عنبة عن ابي عبدالله «ع» قال اشرب من سؤر الحائض ولا تتوضأ
منه (الثانية) ما يدل على كراهته مقيدا بما اذا لم تكن مأمونة .

كموثق (٢) ابن يقطين عن ابي الحسن «ع» في الرجل يتوضأ بفضل الحائض
قال «ع» اذا كانت مأمونة فلا باس ونحوه غيره .

و مقتضى الجمع بينهما تقييد اطلاق الاولى بمفهوم الثانية و الجمع بحمل
الثانية على الكراهة الشديدة و ابقاء اطلاق الاولى ينافى ظهور الثانية في ارادة نفي
الباس بقول مطلق (الثالثة) ما يكون كالصريح في الاطلاق .

كصحيحة (٣) العيص سالت ابا عبدالله «ع» عن سؤر الحائض فقال (ع) لا تتوضأ
منه و توضأ من سؤر الجنب اذا كانت مأمونة فان التفصيل بين الحائض و الجنب و
تقييد الجنب بما اذا كانت مأمونة قاطع للشركة فهي آية عن التقييد .

وما عن التهذيب و الاستبصار من اسقاط كلمة (لا) من صدر الجواب فيكون
قوله (ع) اذا كانت مأمونة قيدا للجنب و الحائض لا يعارضها اذ (مضافا) الى انه لودار
الامر بين الزيادة و النقيصة يتعين الالتزام بالثانية (ومضافا) الى ان الكليني رده اضبط
من الشيخ (اسقاطها) لا يناسب افراد القيد و على هذا فلا يمكن الجمع بين هذه الطوائف
الا بارجاع القيد الى الكراهة الشديدة و الالتزام بان حدث الحيض في نفسه موجب
لمرتبة من الكراهة و كونها غير مأمونة موجب اخر فاذا اجتمعا يشتد الكراهة (وعليه)
فيعم الحكم لمطلق المتهم .

ويؤيده الامر بالاجتناب عن سؤر الجنب اذا لم تكن مأمونة فما التزم به الشيخ
ره و السيد من كراهة سؤر الحائض مطلقا هو الصحيح .

(ثم) ان ظاهر النهي وان كان هو الحرمة الا انه في المقام يحمل على الكراهة
لان الموجب للنهي ان كان هو الحدث فلمفهوم موثق ابن يقطين الدال على جواز الوضوء

١ - الوسائل الباب ٨ - من ابواب الاستئثار حديث ٦

٢ - الوسائل الباب ٨ من ابواب الاستئثار حديث ٥ .

٣ - الوسائل الباب ٧ - من ابواب الاستئثار حديث ١ .

به وان كان هو كونها غير مأمونة ومتهمة فلانه لو كان سؤرها لهذه الجهة حراما يكون لاجل النجاسة ومن امره (ع) بالشرب منه في الاخبار يستفاد عدم نجاسته (ولعله) لذلك لم يتوقف فقيه في حمل النهي في المقام على الكراهة .

ثم ان مقتضى خبر عن نسبة المتقدم وغيره عدم كراهة شرب سؤرها فالتعميم لغير الوضوء محل اشكال (نعم) عن الوحيد البهبهاني ان الاقتصار على الوضوء لم يقل به فقيه و لهذا الاجماع المنقول و تعليق الحكم على الامانة الذي يستفاد منه التعميم لابس بالالتزام به لاسيما بناء على قاعدة التسامح .

حجية البينة

الاول في بيان ما به يثبت النجاسة وهو امور: الاول العلم والوجه في ثبوتها به واضح لا يحتاج الى بيان .

الثاني البينة و ثبوتها بها هو المشهور بين الاصحاب و عن الجواهر ينبغي القطع به .

ويدل عليه عموم ما دل على حجية البينة و خصوص خبر ابن سليمان اما الاول فهو الاجماع المنقول والاستقراء .

وموثقة (١) مسعدة بن صدقة كل شيء هلك حلال حتى تعلم انه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك وذلك مثل الثوب يكون عليك قد اشتريته وهو سرقة والمملوك عندك ولعله حرق دباع نفسه او خدع فيبيع او قهر فيبيع او امرئة تحتك وهي اختك او رضيعتك و الاشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك او تقوم به البينة وذكر البينة عدلا للاستبانة شاهد على ان المراد منها معناها المصطلح لا اللغوي وحيث انها جعلت في الحديث غاية لحدية كل شيء و لو كانت فيه مستندة الى اليد او الاستصحاب فلا محالة يدل الحديث على حجيتها بقول مطلق .

و دعوى انها انما جعلت حجة على الحرمة وهو لا يقتضى حجيتها على الموضوع فضلا عن عموم الحجية لما لم يكن موردا للحل و الحرمة من موضوعات ساير

الاحكام .

مندفعة بانه بما ان مورد الحديث هو الشبهات الموضوعية فيكون المجعول هو حجية البيئنة على الموضوع (مضافا) الى انه لو سلم انه يدل على كونها حجة على- الحرمة يكون مقتضى اطلاقه حجيتها اعم من قيامها عليها بالمطابقة او بالالتزام بشهادتها بالموضوع الخارجى اللازمة له الحرمة فلا يختص بما اذا شهدت البيئنة بالحرمة لاغير .

(فان قلت) ان مقتضى الحديث حجية البيئنة عند قيامها بموضوع يترتب عليه الحرمة ولا يدل على حجيتها حتى فيما اذا قامت على موضوع لا يترتب عليه الحرمة (قلت) يتعدى عنه اليه لعدم التفكيك عرفا بين الموردين و لعدم الفصل القطعى كما هو واضح ادلا يحتمل كونها حجة فيما اذا كان موردها مما يترتب عليه الحرمة ولا يكون حجة فى غير ذلك مع ندرته جدا كما لا يخفى .

و اما الثانى فهو خبر (١) عبدالله بن سليمان المروى عن الكافى و التهذيب عن- الصادق (ع) فى الجبن كل شىء حلال حتى يجيئك شاهدان يشهدان عندك ان فيه الميتة .

و تقريب الاستدلال به . انه و ان كان مورده ثبوت النجاسة تتبع ثبوت الحرمة الا انه يتعدى عنه من جهة ظهوره فى ان ذكر الميتة فيه من باب المثال .
وما عن ابن البراج من انكار ثبوت النجاسة بالبيئنة محتجا بان البيئنة لاتفيد الا الظن و الطهارة معلومة بالاصل فلا يترك المعلوم لاجل المظنون .

ضعيف لان البيئنة اذا كانت حجة تقدم على الاصل كما حقق فى محله .
و الروايات (٢) الدالة على ان كل شىء طاهر حتى يعلم قذارته لاتسدل على عدم حجيتها لما حققناه فى محله من قيام الطرق و الامارات مقام القطع ولو كان ماخوذا فى الموضوع .

١- الوسائل - الباب ٦٠- من ابواب اطعمة المباحة الحديث ٢ .

٢- الوسائل - الباب ٣٦ - من ابواب النجاسات و الاوانى و الجلود .

خبر الواحد

الثالث خبر العدل الواحد بل الثقة كما نسب الى جملة من المحققين وعن المشهور عدم ثبوت النجاسة به . ويشهد للمختار .

عموم مفهوم آية البناء (١) واستقرار سيرة العقلاء على الاعتماد على اخبار الثقات فيما يتعلق بمعاشهم و معادهم و المتشعبة على اخذ معالم دينهم عن الثقات و لم يسرد من الشارع ردع عن ذلك .

وما ذكره بعض الاعاظم من المعاصرين من ان مفهوم آية النبأ لو سلم فيتعارض مع الحصر في رواية مسعدة ورفع اليد عن المفهوم اولى من تخصيص الرواية كما لا يخفى وهي بالنسبة الى بناء العقلاء رادعة واردة لامعارضة .

ضعيف اذ عدم حجية خبر الواحد في مورد الموثقة مما تكون الحلية فيه مستندة الى اليد او الاستصحاب لا يلزم عدم حجيته فيما لامعارض له (و بعبارة اخرى) انه في امثال مورد الرواية مما كان ظاهر قول او فعل مستلزما للطهارة نلتزم بعدم حجيته في نفسه مع قطع النظر عن هذا الخبر لانه فيه يكون من قبيل الشهادة فيعتبر فيه التعدد و هذا بخلاف ما هو محل الكلام و هو ما لا يعارضه ذلك .

وجملة من الروايات الواردة في الابواب المتفرقة مثل ما في .

خبر (٢) هشام من ثبوت عزل الوكالة به .

وخبر (٣) اسحق الدال على ثبوت الوصية بخبر الثقة .

ومادل (٤) على جواز وطى الامة اذا كان البايع عادلا قدا خبر بالاستبراء فتامل

والاخبار (٥) الدالة على ثبوت الوقت باذان الثقة العارف بالوقت الى غير ذلك

١- الحجرات - الاية ٦

٢- الوسائل - الباب ٢ من كتاب الوكالة - الحديث ١

٣- الوسائل - الباب ٢٦ - من كتاب الوصايا حديث ٣

٤- الوسائل - الباب ١١ - من ابواب بيع الحيوان - الحديث ٢ من كتاب التجارة .

٥- الوسائل - الباب ٥٨ - من ابواب المواقيت من كتاب الصلاة .

مماورد فى الابواب المتفرقة اذ يستفاد منها ان العمل به كان مغروسا فى الازهان ممضا فى الدين .

اخبار ذى اليد

الرابع قول ذى اليد كما هو المنسوب الى المشهور و عن الحدائق ان ظاهر الاصحاب الاتفاق عليه (ويشهد له) السيرة القطعية واستقراء موارد قبول اخبار ذى اليد بما هو اعظم من ذلك فانه يستفاد منها ان حجيته كانت امرامفر و غاعنه مسلما عندهم .

ففى صحيح (١) معوية بن عمار قلت فرجل من غير اهل المعرفة ممن لا نعرفه انه يشرب على الثلث ولا يستحله على النصف يخبر ان عنده بختجا على الثلث قد ذهب ثلثاه وبقى ثلثه يشرب منه قال «ع» نعم و صريحه عدم اعتبار الورع والايمان وحيث ان التفكيك بينهما وبين الاسلام بعيد فهو ايضا لا يعتبر .

وما فى بعض (٢) اخبار الجبن من نهيه (ع) خادمه عند شرائه جينا عن السؤال اذ لو لا قبول اخباره لم يكن وجه للنهى .

وخبير (٣) عبد بن بكر سئل الصادق (ع) عن رجل اعار رجلا ثوبا فصلى فيه و هو لا يصلى فيه قال لا يعلمه ذلك قلت فان اعلمه قال يعيد .

والروايات (٤) الواردة فى القصارين والجزارين والجارية (٥) المأمورة بتطهير ثوب سيدها وان الحجام (٦) مؤتمن فى تطهيره موضع الحجامة .

١- الوسائل - الباب ٧ - من ابواب الاشربة المحرمة - حديث ٤

٢- الوسائل - الباب ٦١ - من ابواب الاطعمة المباحة - حديث ٤

٣- الوسائل - الباب ٤٧ - من ابواب النجاسات والوانى والجلود من كتاب الطهارة -

حديث ٣

٤- الوافى باب التطهير من مس الحيوانات - والوسائل - الباب ٢٩ من

ابواب الذبائح .

٥ - الوسائل الباب ١٨ من ابواب النجاسات .

٦ - الوسائل - الباب ٥٤ - من ابواب النجاسات .

والمستفيضة (١) الواردة فى ان من اقر بعين فى يده لغيره فهى له و ليس ذلك الالحجية قوله لامن باب حجية الاقرار لانه يختص بما اذا كان على نفسه فلا يثبت به ملكية غيره والانصاف ان التتبع فى الابواب المتفرقة يوجب القطع بحجية قول ذى اليد فماعن بعض التشكيك فيه فى غير محله .

فروع: الاول لاثبت النجاسة بالظن كما هو المشهور وعن ظاهر النهاية وصريح الحلبي الاكتفاء به .

واستدل له (بابتناء) اكثر الاحكام الشرعية على الظنون (وبعدم) جواز ترجيح المرجوح على الراجح (وبما) ورد (٢) من غسل الثوب الماخوذ من يد الكافر .

وفى الجميع نظر (اما الاول) فلمنعه لان اكثر الاحكام مبتنية على الظنون الخاصة لامطلق الظن (واما الثانى) فلان الحكم بالطهارة لحجة شرعية من اصل او استحباب لا يكون ترجيحاً للمرجوح (واما) الثالث فلمعارضته بما يدل على جواز الصلوة فيما يكون عمل الكافر .

ويشهد لعدم حجيته مضافاً الى انه مما يقتضيه الاصل .

الروايات (٣) الواردة فى اعارة الثوب لليهودى والنصرانى وما ورد (٤) فى الجبن والفارة (٥) المتسلخة فى الماء وغير ذلك من الموارد المتفرقة .

الثانى اذا خبر ذواليد بنجاسته وقامت البيئـة على الطهارة قدمت البيئـة (لموثقة) مسعدة المتقدمة الدالة على حجـية البيئـة فى مقابل اليد (وما) دل على القضاء بالبيئـة فى مقابل دعوى ذى اليد الملكية (مضافاً) الى قصور دليل حجـية قوله عن شمول مورد التعارض كما لا يخفى . نعم لو كانت البيئـة مستندة الى الاصل يقدم قول ذى اليد

١ - الوسائل باب ٢ - من ابواب كتاب الاقرار .

٢ - الوسائل - الباب ٧٣ من ابواب النجاسات .

٣ - الوسائل الباب ٧٤ - من ابواب النجاسات .

٤ - الوسائل - الباب ٦١ من ابواب اطعمة المباحة .

٥ - الوسائل الباب ٣ - من ابواب الماء المطلق .

لتقدمه على الاصل .

تعارض البيئتين

الثالث اذا تعارض البيئتان تساقطتا لانه الاصل في تعارض الامارتين فيما لا يمكن التخيير في المسئلة الفرعية كما في المقام .

وما دل (١) على الترجيح او التخيير يختص بالاخبار الدالة على الاحكام ولا يعم الحاكية عن الموضوعات الخارجية .

وما (٢) دل على الترجيح في البيئتين المتعارضتين من الاكثرية وغيرها انما يختص بالمعارضة عند القاضي في مقام المرافعة والتعدى يحتاج الى دليل مفقود هذا فيما اذا كان مستند كلتا البيئتين العلم .

وان كان مستند احديهما العلم والاخرى الاستصحاب . فان كانت كل واحدة منهما مكذبة للاخرى كما اذا كانت بينة الطهارة المستندة الى العلم مثلا حاكية عن عدم تحقق النجاسة ولو سابقا . فمتساقطان والافيوخذ بما تكون مستندة الى العلم كما لو اخبرت بينة الطهارة في الغرض بحصول الطهارة بعد تحقق النجاسة ولو على فرض تحققها فانها تقدم على بينة النجاسة المستندة الى الاستصحاب لانه لا تعارض بينهما فيعمل بهما معا .

وبذلك ظهر ضعف ما ذكره بعض اعظم العصر من تقديم البينة المستندة الى العلم مطلقا . مستدلاله بانها تقدم على الاصل الذي هو مستند الاخرى فتبطل هي لبطان مستندها .

الرابع لاعتبار بعلم الوسواسى في الطهارة والنجاسة كما هو المشهور والمراد من عدم اعتبار علمه بالطهارة ليس انه لو حصل له العلم بها لا يعتنى به بل المراد انه لا يجب تحصيله فيما يشترط فيه الطهارة .

ويشهد لعدم اعتباره مضافا الى عدم الخلاف فيه جملة من النصوص .

١ - الوسائل الباب ١١ من ابواب صفات التاضى من كتاب القضاء .

٢ - الوسائل الباب ١٢ من ابواب كيفية الحكم واحكام الدعوى من كتاب القضاء .

كصحيح (١) ابن سنان ذكرت لاي عبد الله (ع) رجلا مبتلا بالوضوء والصلاة وقلت هو رجل عاقل فقال ابو عبد الله (ع) واى عقل له وهو يطيع الشيطان فقلت له وكيف يطيع الشيطان فقال (ع) سله هذا الذى ياتيه من اى شىء هو فانه يقول لك من عمل الشيطان ونحوه غيره .

واما علمه بالنجاسة فبالنسبة الى عمل غيره لا يكون حجة لانصراف ادلة حجية خبر الواحد او البينة عن مثل ذلك (و اما) بالنسبة الى عمل نفسه فيمكن ان يستدل لعدم الاعتبار به بالصحيح المتقدم فتأمل فان الظاهر منه ارادة صورة الشك لا العلم .

واستدل له بقولهم (ع) (٢) لا تعودوا الخبيث من انفسكم نقض الصلاة .

وفيه انه وارد في مورد عدم الاعتناء بالشك لاحظ خبرى (٣) زرارة وابى بصير وغيرهما فاذا العمدة فيه ظهور الاجماع (و دعوى) ان العلم حجة عقلا لا يمكن الردع عنه (مندفعة) بانه على فرض دلالة الدليل على عدم الاعتبار بعلمه نلتزم بتبدل الواقع عن حكمه فلا يكون الواقع موضوعا في حال الوسواس للحكم الذى يكون موضوعا له في غير هذه الحال .

ذكر السبب في الشهادة

الخامس لا يعتبر في البينة ذكر مستند الشهادة كما هو المشهور (و عن) المصنف في التذكرة وابى العباس والصيرى انها لا تقبل الا بالسبب (واستدل) له المصنف بجواز ان يعتقد ان سور المسوخ نجس .

واورد عليه بعض المعاصرين بان احتمال الخطاء في المستند ملغى باصالة عدم الخطأ .

(ثم) اورد على نفسه بان اصالة عدم الخطاء في الحدسيات لا يعول عليها واجاب بان اصالة عدم الخطاء في الحدس تارة يرجع اليها لاثبات الواقع المجهول واخرى يرجع

١- الوسائل الباب ١٠ - من ابواب مقدمة العبادات .

٢- الوسائل - الباب - ١٦ من ابواب الخلل الواقع في الصلاة .

٣- الوسائل - الباب - ١٦ من ابواب الخلل الواقع في الصلاة حديث ٢ .

اليها بعد العلم بالواقع لاثبات ان ما يعتقد المخبّر هو الواقع وهي لا تكون حجة في الاول
واما في الثاني فهي حجة مطلقة.

وفيه ان بناء العقلاء على اتباع شيء لا بدوان يكون لاجل كاشفيتها النوعية وعليه
التزموا بحجية الخبر اذا كان الاخبار عن حس و عدمها اذا كان عن حدس فان المخبر
الحسي اذا صدر ممن يوثق بقوله ولم يكن آفة في حاسته يكون كاشفا نوعيا عن الواقع
فيكون بناء العقلاء على اتباع خبره وعدم الاعتناء باحتمال خطائه الواقعي في احساسه
واما اذا كان عن حدس فلا يكون لخبره كاشفية نوعية لتوقعها على تصويب حدسه
ونظره فلا يكون بناء العقلاء على اتباع خبره وهذا هو المراد من حجية اصالة
عدم الخطاء في الحس دون الحدس ولا يفرق في ذلك بين الموردين المذكورين في
كلامه اذ علم الشخص بالواقع لا يوجب كاشفية خبر غيره عن الواقع فتدبر فانه
دقيق .

فالاقوى ما اختاره المصنف ره وهو انه لو احتمل ان يكون مستند المخبر
بالنجاسة ما لا يكون سببا لا يقبل خبره و يكون حكمه حكم مالو ذكر مستندا و
علم عدم صحته .

السادس اذا لم يشهدا بالنجاسة بل بموجبها كفي ادلا يعتبر في العمل بالحجة
كون مؤداهما اثر شرعا بل يكفي كونه ذا اثر شرعي عندهم قامت عنده الحجة فاذا شهدا
بان هذا الشيء لاقى عرق الجنب من الحرام و كان المشهود عنده يرى نجاسة العرق تكفي
هذه الشهادة في الحكم في النجاسة .

السابع اذا شهدا بالنجاسة واختلفت مستندهما كفي في ثبوتها عند جماعة (اقول)
تارة يشهدان بواقعة واحدة شخصية و يكون الاختلاف بينهما في الخصوصيات و
العناوين المنطبقة على ذلك الوجود الخاص ، كما اذا اتفقا على وقوع قطرة
من ما في الاناء الخاص في الاناء المعين و اختلفا في كونه البول او الدم ، و اخرى
يشهدان بواقعتين .

اما في الصورة الاولى فالصحيح ثبوت النجاسة بشهادتهما اذ كل من الشاهدين

يشهد بما يشهد به الآخر ولا يعتبر في حجية البينة غير ذلك .

واما في الصورة الثانية فلا تثبت اذ كل من الشاهدين يشهد بغير ما يشهد به الآخر (وترتب) اثر واحد على تينك الواقعتين وهو النجاسة لا يفيد لعدم تعلق الشهادة بها هذا بناء على عدم حجية الخبر الواحد والافيشبت النجاسة في كلتا صورتين كما لا يخفى ، من غير فرق في ذلك بين نفى كل منهما قول الآخر وعدمه لانه لو كان ما يشهد به كل منهما عين ما يشهد به الآخر و كان الاختلاف في العناوين المنطبقة عليه فيثبت النجاسة حتى مع نفى كل منهما قول الآخر في انطباق ما يراه منطبقا عليه، والافلا يثبت النجاسة حتى في صورة عدم النفي، هذا بناء على عدم حجية الخبر الواحد واما بناء عليها فيثبت النجاسة في كلتا صورتين كما مر .

اختلاف الشاهدين

الثامن لو شهد احدهما بالاجمال والآخر بالتعيين كما اذا قال احدهما احدهذين نجس وقال الآخر هذا معينا نجس ففي المسئلة وجوه .

الاول وجوب الاجتناب عنهما واستدل له بان خصوصية التعيين لم يرقم عليها البينة بخلاف ملاقة احدهما للنجس، فيثبت نجاسة احدهما لاعلى التعيين فيجب الاحتياط بالاجتناب عنهما .

الثاني وجوب الاجتناب عن المعين واستدل له بان طرفه لم يرقم حجة على نجاسته اذ الشهادة بالمرردوان كان لازمها الاجتناب عنها لانها واحدة والشهادة بالمعين لا تقتضيه .

الثالث عدم لزوم الاجتناب عنهما لعدم قيام البينة لاعلى المعين ولا على المررد .

الرابع ما اختاره بعض المعاصرين و هو التفصيل بين ان تكون الشهادتان حاكيتين عن واقعتين ، وبين ان تكونا حاكيتين عن واقعة واحدة و يكون احد الشاهدين جاهلا بالتعيين و الآخر عالما به و اختار لزوم الاجتناب عنهما في الثاني وعدم لزومه عن شيء منهما في الاول ، ولكن هذه الاقوال والوجوه كلها ضعيفة .

و تحقيق القول في المقام يقتضى ان يقال ، انه تارة نلتزم بحجية خبر العدل الواحد

واخرى نلتزم بعدمها ، اما على الاولى ، فان كانت الشهادتان حاكيتين عن واقعيتين فاما ان تكون الواقعتان مقارنتين او تكون احديهما مقدمة على الاخرى و على الثانى فاما ان تكون الواقعة التى يحكيها من يشهد بالمعين مقدمة ، او تكون بالعكس .

ففى صورتين الاوليتين ، يجب الاجتناب عن المعين دون طرفه اذا الخبر الواحد لا يزيد على العلم فكما ان العلم الاجمالى لا يوجب التنجز اذا تنجز التكليف فى احد طرفيه بمنجز اخر قبل العلم اومعه كما حقق فى محله ، فكك الخبر الواحد .

و اما فى الصورة الثالثة فيجب الاجتناب عنهما اذ قيام المنجز على خصوص احد الطرفين لا يوجب انحلال المنجز السابق عليه القائم على احدهما لابعينه ، وتفصيل الكلام فى ذلك مو كول الى محله (و اما) ان كانت الشهادتان حاكيتين عن واقعة واحدة فيجب الاجتناب عن المعين فقط مطلقا ولا يخفى وجهه .

(واما) على الثانى وهو عدم حجية الخبر الواحد ، فان كانت الشهادتان حاكيتين عن واقعيتين فلا يجب الاجتناب عن شىء عنهما لعدم قيام الحجة على شىء من الواقعتين ، وان كانتا حاكيتين عن واقعة واحدة فيجب الاجتناب عنهما لقيام الحجة على احدهما لابعينها ولم يثبت تعيينها .

التاسع

لو شهد احدهما بنجاسة الشىء فعلا والاخر بنجاسته سابقا مع الجهل بحاله فعلا فوجوب الاجتناب لا اشكال فيه بناء على اعتبار قول العدل الواحد كما لا يخفى .

واما بناء على الاحتياج الى شهادة العدلين ، (فان) كانت الشهادتان حاكيتين عن واقعيتين فلا تثبت النجاسة لان كل واقعة لم تقم عليها حجة ، (وان) كانتا حاكيتين عن واقعة واحدة فتلك الواقعة قامت الحجة عليها فيترتب عليها اثرها وهو النجاسة وحيث ان فى زمان تلك الواقعة يكون بين الشاهدين اختلاف فلا تثبت فى شىء من الزمانين بالخصوص وانما تثبت النجاسة اما سابقا او فعلا (و حيث) ان من قامت عنده البينة يحتمل ثبوت النجاسة سابقا و ارتفاعها فيجرى فى حقه الاستصحاب و يحكم

بالنجاسة فعلا .

(و توهم) عدم اليقين بالثبوت سابقا ، فلا يجرى الاستصحاب (ضعيف) لكفاية اليقين الاجمالي .

(ودعوى) ان اليقين الاجمالي لا يصحح الاستصحاب بالنسبة الى احد الاحتمالات بعينه لعدم اليقين بالاضافة اليه و انما يصحح اذا كان الامر الاجمالي مشكوك البقاء على كل من احتمالاته (مندفعة) بانه ان كان الامر الاجمالي متيقن البقاء على بعض احتمالاته ومشكوك البقاء على بعضها الاخر يجرى فيه الاستصحاب اذ ذلك يوجب الشك في بقاء نفس ما علم به .

(و كذا) اذا شهدا بالنجاسة السابقة لجريان الاستصحاب لان مقتضى دليل البينة كادلة ساير الامارات جعلها بمنزلة العلم واليقين (وبعبارة اخرى) معنى جعل الحجية لما ليس بحجة ذاتا ولا يكون طريقا تاما جعل صفة المحرزية و الطريقة التامة له ، كما حقق في محله ولذلك اخترنا في محله قيام الامارات مقام القطع الماخوذ في الموضوع على وجه الطريقة ففي نصوص الاستصحاب وان اخذ اليقين موضوعا ولكنه اخذ بما انه طريق الى الواقع فيقوم مقامه ساير الامارات والطرق المعتمدة .

وقد استدلل لجريان الاستصحاب في امثال المقام بوجهين آخرين .

احدهما ما افاده المحقق الخراساني ره وحاصله ان مفاد دليل الاستصحاب هو جعل الملازمة بين الحدوث والبقاء ويكون التعبد بالبقاء لا بالحدوث فيكفي الشك في البقاء على تقدير الحدوث فلو قامت البينة على الحدوث فلاجل ثبوت هذه الملازمة يدل بالالتزام على النجاسة في حال الشك .

وفيه مضافا الى ان لازم ذلك كون الاستصحاب حكما واقعا معلقا على ثبوت موضوعه ان الالتزام بذلك مخالف لظاهر النصوص اذ ظاهرها اعتبار اليقين بالحدوث والشك في البقاء في جريان الاستصحاب .

ثانيهما ان مقتضى ادلة حجية الامارات جعل احكام ظاهرية في مواردھا ، (وعليه) فلو قامت البينة على النجاسة السابقة فثبوتها اي النجاسة الظاهرية معلوم

فاذا شك بعده فى البقاء يجرى الاستصحاب ويحكم ببقائها .
 وفيه مضافا الى ما حققناه فى محله من ان مفاد ادلة الامارات ليس ذلك ان
 الالتزام به لا يصحح الاستصحاب وذلك لانه بعد ما يشك فى بقاء ما قامت البينة عليه بالحكم
 الظاهرى الثابت بها يكون مرتفعا لدوران ثبوته مدار موضوعه وهو اخبار الشاهدين
 المردوم فى الزمان اللاحق فالمشكوك فيه انما هو بقاء الواقع فالمتيقن غير المشكوك فيه
 (وبعبارة اخرى) استصحاب الحكم الظاهرى لا يصح لليقين بارتفاعه اعدم قيام البينة فى
 الزمان اللاحق بل هى متضمنة للثبوت سابقا واستصحاب الحكم الواقعى ممتنع لعدم
 اليقين بالثبوت فتدبر (فالصحيح) ما ذكرناه .

العاشر لو قال احدهما انه نجس وقال الاخر انه كان نجسا والان طاهر فتارة
 يخبر ان عن واقع واحد واخرى عن واقعين ، وعلى كلا التقديرين تارة يكون مستند
 من يخبر بنجاسته فعلا استصحاب النجاسة واخرى العلم بها .

اما مع فرض اتحاد المشهود به وكون مستند المخبر بالنجاسة العلم فبناء
 على اعتبار قول العدل الواحد يتعارض الخبران اى اخبار احدهما بالنجاسة الفعلية ،
 والاخر بالطهارة ويتساقطان فيرجع الى استصحاب النجاسة السابقة الثابتة باخبار كل
 منهما وبناء على الاحتياج الى شهادة العدلين فاخبار من يخبر بالطهارة لا يعنى به
 لكونه واحدا ويكون شهادتهما حجة على ثبوت النجاسة فى احد الزمانين فيكون
 حكمه حكم المسئلة السابقة فيجرى فيه ما ذكرناه فيها .

واما مع فرض اتحاد المشهود به وكون مستند من يخبر بالنجاسة الاستصحاب
 فبناء على اعتبار قول العدل الواحد يكون اخبار من يشهد بالطهارة حجة ومقدما
 على اخبار من يخبر بالنجاسة لحكومته على مستنده و بناء على الاحتياج الى شهادة
 العدلين لا يثبت الطهارة لعدم قيام البينة عليها ويحكم بالنجاسة لان شهادتهما حجة
 على ثبوتها .

واما مع فرض تعدد الواقعة فبناء على الاحتياج الى شهادة العدلين لا تثبت
 النجاسة لان ماتحكيه شهادة احدهما غير ماتحكيه شهادة الاخر فشىء من الواقعين

لم تقم البينة عليه، واما بناء على اعتبار قول العدل الواحد فالكلام فيه هو الكلام في سابقه كما لا يخفى .

(الرابع) اذا شهد اثنان باحد الامرين وشهد اربعة بالآخر فهل يتساقط الاثنان بالاثنين ويبقى الاخران كما افتى به بعض الاساطين ره او يتساقط الطرفان مطلقا ومع عدم وجود مرجح من الاعدية والاكثرية وغيرهما وجوه .

اقويها الثاني لان دليل حجية البينة كدليل حجية الخبر الواحد نسبتها الى الواحد والمتعدد نسبة واحدة، فكما انه لو قام خبر واحد على شيء وعارضه خبران او اكثر يتساقط الطرفان ولم يتوهم احد تعارض الواحد بالواحد وبقاء الآخر كك في المقام (ومنه) يظهر ضعف القول الاول .

واستدل للقول الاخير ، بالنصوص (١) الواردة في تعارض البينتين عند القاضى في مقام المرافعة اليه ، (وفيه) ان التعدى عن موردها يحتاج الى دليل مفقود .

الماء المشكوك فيه

التذنب الثاني في الماء المشكوك فيه وفيه مسائل (الاولى) الماء المشكوك نجاسته طاهر لقاعدة الطهارة المستفادة .

من خبر (٢) عمار عن ابي عبد الله (ع) في حديث كل شيء نظيف حتى تعلم انه قذر .

وخبر (٣) حماد عن ابي عبد الله (ع) الماء كله طاهر حتى تعلم انه قذر هذا فيما لم يعلم نجاسته سابقا والافمقتضى استصحاب النجاسة المقدم على قاعدة الطهارة نجاسته .

الثانية الماء المشكوك اباحته ، قد يعلم بعدم كونه ملكا له اخرى يشك في ذلك اما الاول فان علم بانه ملك الغير وشك في اذنه في تصرفاته يستصحب عدمه فيحكم بعدم الاباحة وان لم يعلم بذلك واحتمل ان يكون من المباحات الاصلية فمقتضى قاعدة

١- الوسائل - الباب ١٢ من ابواب كيفية الحكم واحكام الدعوى .

٢- الوسائل - الباب ٣٧ من ابواب النجاسات حديث ٤ .

٣- الوسائل - الباب ١- من ابواب الماء المطلق - الحديث ٥

الحل باحة التصرفات .

وقد استدل على عدم الجواز بوجهين الاول قول ابي الحسن الرضا (ع) في المكاتبه (١) المروية عن الوسائل في باب وجوب ايصال حصه الامام من الخمس اليه (لا يجل مال الامن وجه احله الله) بدعوى ان مقتضاه اصاله الحرمة في الاموال الامع العلم بوجود السبب المحلل لانه مع الشك فيه يرجع الى اصاله العدم . وفيه مضافا الى ضعف سندها لان في الطريق محمد بن زيد الطبري وهو مجهول (انها) لاتدل على المدعى اذ الحكم بالحلية مستندا الى قاعدة الحل حكم به من وجه احله الله فتدبر فانه لا يخلو عن الاشكال .

الثاني ، ما اشتهر من اصاله الاحتياط في الابواب الثلاثة التي منها الاموال ، وفيه انها لم تثبت بنحو الكلية الشاملة لما اذا لم يكن اصل موضوعي مقتض للحرمة و للاحتياط .

(واما الثاني) فان علم بانه كان ملك الغير وشك في انتقاله اليه فمقتضى الاصل عدمه فلا يجل الا يطيب نفس مالكة وان لم يعلم به فان علم انه كان سابقا من المباحات الاصلية واحتمل صيرورته مملوكا لغيره فلا يكون ملكه ح بالحيازة يستصحب عدم ملكية غيره له المفتضى لحليته بالحيازة .

(واما) لو لم يعلم بذلك بان كان من اول وجوده امره دائرا بين كونه ملكا او ملكا لغيره كالماء المشكوك في انه ماؤه المتولد من بئر او المتولد من بئر غيره او حيوان انه متولد من حيوانه او من حيوان غيره فالحكم هو الحلية لقاعدة الحل و اصاله الحرمة في الاموال والمكاتبه قد عرفت ما فيهما (و بالجملة) ماشك في اباخته ان علم حالته السابقة تستصحب .

(فلو) علم انه كان ملكا لغيره و شك في انتقاله اليه او اعراضه عنه يستصحب بقاء ملكيته فيحكم بعدم جواز التصرف فيه ، (و لو) علم بانه كان ملكا و شك في انتقاله عنه يستصحب بقاء ملكيته فيحكم بالاباحة (ولو) علم بانه كان من المباحات

الاصلية وشك في تملك الغير اياه يستصحب عدم المقتضى لملكيته له بالحيازة .
وان لم يعلم حالته السابقة بان كان من اول وجوده امره دائرا بين كونه مملوكا
له او لغيره او دائرا بين كونه من المباحات الاصلية او كونه مملوكا لغيره فيحكم
بالاباحة لقاعدة الحل .

(الثالثة) اذا اشتبه نجس او مغصوب في محصور يجب الاجتناب عن الجمع للعلم
الاجمالي الذي حقق في محله ان الاصول تتعارض في اطرافه وتتساقط فيجب الاجتناب
عن كل طرف لقاعدة وجوب دفع الضرر المحتمل .

(واما) ان اشتبه في غير المحصور فقد يقال كما عن جماعة بعدم وجوب الاجتناب
عن شيء من الاطراف ، (ولكن) المحقق في محله ان غير المحصور بعنوانه لا يوجب
عدم تنجيز العلم الاجمالي وكثرة الاطراف وقلتها من حيث هما ليستاملا لالفرق في
حجية العلم وما ذكر ضابطا لغير المحصور ووجهها لعدم منجزية العلم الاجمالي
في الشبهة غير المحصورة ليس بتمام (نعم) لو بلغت كثرة الاطراف حدا لا يتمكن
المكلف من المخالفة القطعية لا يكون العلم منجزا ولا يجب موافقته القطعية لتبعتها
لحرمة المخالفة القطعية التي لا تحرم في الفرض لعدم التمكن منها لما حققناه في محله
من ان عدم جريان الاصول في اطراف العلم الاجمالي انما يكون لاجل لزوم الترخيص
في المعصية لوجرت في جميع الاطراف ولا تجرى في بعض الاطراف لكونه ترجيحا
بلامرجح و في الفرض بما انه لا يلزم من جريانها في جميع الاطراف الترخيص
في المعصية لعدم التمكن من الجمع في الارتكاب بين الاحتمالات فلا محذور في
جريانها ..

فما ذكره بعض الاعاظم ره رداعلى شيخنا النائيني قده من ان العجز عن المخالفة
القطعية لا يوجب سقوط العلم بالتكليف عن المنجزية ، ضعيف .

(الرابعة) لو اشتبه مضاف في محصور يجوز ان يكرر الوضوء او الغسل الى ان
يحصل له العلم باستعمال مطلق في ضمنه بلا اشكال ولا خلاف مع الانحصار .

واما مع عدمه فقد يقال مبتنيا على ما ذكره المحقق النائيني قده تبعا لجماعة

من الفحول من تقدم رتبة الامتثال التفصيلي مع الامكان على الامتثال الاجمالي انه لا يجوز في الفرض بل لا بد وان يتوضاً او يغتسل بالماء الاخر .

وفيه ان المحقق في محله ضعف المبنى اذ العقل لا يحكم الا بلزوم الاطاعة وليست هي الا تيان ذات المامور به بجميع قيوده مضافا الى المولى و ليس للعقل وراء ذلك حكم بلزوم الانبعاث عن بعث المولى و عدم كفاية التحرك عن احتمال البعث و التحريك ولوشك في ذلك يرجع الى اصالة البرائة و عليه فيجوز في الفرض ان يكرر الوضوء او الغسل الى عدد يعلم استعمال مطلق في ضمنه ولو مع وجود ماء اخر و تمام الكلام في محله .

وان اشبهه في غير المحصور جاز استعمال كل منها بناء على ما ذكره شيخ مشايخنا الانصارى قد في فرائده وجهل عدم منجزية العلم الاجمالي في الشبهة غير المحصورة وضابطا لها من ان كثرة الاطراف موجبة لبناء العقلاء على عدم الاعتناء باحتمال انطباق المعلوم بالاجمال على كل واحد من الاطراف و عليه فكل طرف و ان كان يحتمل كونه مضافا الا انه في نظر العقلاء يكون هذا الاحتمال بحكم عدم ولكن قد حققنا في محله ضعف المبنى و انه لو بلغت كثرة الاطراف حد الا يتمكن المكلف من المخالفة القطعية لا يكون العلم منجزا و قد تقدم انفا انه على هذا المبنى غاية ما يكون كون العلم كالعلم للشبهة كلالشبهة فمقتضى استصحاب بقاء الحدث بعد التوضي باحدها التكرار بما يزيد على المضاف المعلوم بينها بواحد .

(الخامسة) اذا لم يكن عنده الاماء شك في اطلاقه و اضافته فاغلب المتأخرين افتوا بلزوم الجمع بين التيمم والوضوء في الفرض نظراً الى العلم الاجمالي بوجوب احدهما ..

ولكن الاقوى عدم وجوب ضم الوضوء بل يتيمم خاصة وذلك فيما اذا كانت حالته السابقة الاضافة لاستصحابها وفيما اذا لم تكن حالته السابقة معلومة لاستصحاب عدم مائية المايح الخارجى الازلى ولا يعارضه استصحاب عدم الاضافة لانه لا يثبت به مائيته ليجب الوضوء وعدم الاضافة ليس موضوعا لوجوبه وهذا بخلاف عدم المائية فانه

موضوع لوجوب التيمم (مضافا) الى أن مقتضى استحباب عدم وجدان الماء فيما اذا علم بفقد الماء قبل الابتلاء بالمشكوك فيه وجوب التيمم خاصة وبه ينحل العلم الاجمالي وتجرى اصالة البرائة عن وجوب الوضوء بلامعارض.

(و دعوى) انه اذا كان قبل الابتلاء بالمشكوك فيه واجدا للماء يجرى استحباب وجود الماء وهذا الاصل يكون مقدما على استحباب العدم الازلي (مندفعة) بانه من القسم الثالث من استحباب الكلى والمختار عدم جريانه.

(السادسة) اذا علم اجمالا ان هذا الماء اما نجس او مضاف يجوز شربه لاصالة الطهارة والحلية ولايجوز الوضوء به للعلم بفساده اما الاضافته او لنجاسته وقد حققنا في محله ان مثل هذا العلم الاجمالي الذى يكون المترتب على احد طرفيه عين ما يترتب على الاخر وشيئا زائدا ولا يكون للاخر اثر مختص و يكون الموضوع واحدا لا يكون منجزا بالنسبة الى الزايد مثلا لو علم بانه مديون لزيد اما بدرهم او بدرهمين فانه يجرى البرائة عن وجوب اداء الدرهم الثانى .

وكذا اذا علم بانه اما مضاف او مغصوب يعنى فى فساد الوضوء واما فى جواز الشرب فليس كك على الاطلاق اذ لكل من طرفى العلم الاجمالي اثر يخصه لانه لو كان مغصوبا لايجوز شربه ولو كان مضافا لا يكون رافعا للخبث .

وعليه فان كانت الحالة السابقة على فرض اضافته فعلا هو الاطلاق فاستصحاب اطلاقه المقتضى لرافعيته للخبث يعارض مع الاصل المقتضى لجواز الشرب فيتساقتان فمقتضى العلم الاجمالي عدم جواز شربه .

واما لو لم تكن الحالة السابقة هى الاطلاق فيما ان الاصل الجارى فى رافعيته للخبث هو استحباب بقاء النجاسة فينحل بذلك العلم الاجمالي و يجرى اصالة الطهارة و الحلية بلامعارض هذا كله اذا كان الشك فى الغصية مورد القاعدة الحل و الاكما لو علم بان حالته السابقة هى مملو كيته للغير فلايجوز الشرب مطلقا .

(السابعة) لو اريق احد المشتهين من حيث النجاسة او الغصية لايجوز التوضى بالآخر لعدم خروجه عن طرف العلم باراقة الاخر ومقتضى تنجز العلم الاجمالي عدم

جريان الاصل فيه .

(وما) ذكره بعض الاعاظم من انه بناء على ان المانع عن جريان الاصل في اطراف العلم الاجمالي هو المعارضة يشكك وجوب الاجتناب عن الباقي لعدم المعارضة بعد الاراقة وجعل المرتكز العقلائي في مثل هذا المورد الذي هو وجوب الاجتناب دليلا على ضعف المبنى (ضعيف) لما حققناه في محله في الاصول من انه حتى على هذا المسلك لا يجرى الاصل (واجمال) ما ذكرناه انه يستصحب لزوم الاجتناب شرعا الثابت قبل الاراقة عن احد هما و بما انه يكون المستصحب حكما شرعا لا نحتاج في جريان الاستصحاب الى شيء سوى عدم اللغوية و هو محقق لانه بعد جريان الاستصحاب المذكور يحكم العقل بلزوم الاجتناب عن الباقي و تمام الكلام في محله .

ولو اريق احد المشتبهين من حيث الاضافة لا يكفي الوضوء بالآخر بل الاحوط الجمع بينه وبين التيمم فيما اذا لم يجد ماء سواه للعلم الاجمالي بوجوب الوضوء بالباقي او وجوب التيمم وما ذكرناه في الفرع الثالث من عدم وجوب الوضوء لا يجرى في المقام لان مقتضى استصحاب وجوب الوضوء او استصحاب وجدان الماء الثابتين قبل الاراقة لزوم الوضوء بالباقي .

(ودعوى) انه على هذا الوجه لوجوب التيمم (مندفعة) بانه لا يثبت بهما كون الباقي ماء او وجوب الوضوء بالباقي شرعا كما لا يخفى وعليه فلا يحرز به الطهارة المعتبرة ما لم ينضم اليه التيمم .

(ودعوى) صدق عدم الوجدان في هذا الحال فيقتصر على التيمم لان المراد منه عدم العلم لاعدم الوجود (مندفعة) بان المراد من عدم الوجدان ما يساوق فقدان و مع احتمال مائتة لم يحرز فقدان فالاقوى هو الجمع بين الوضوء بالباقي و التيمم .

الملاقي لطرف الشبهة

(الثامنة) ملاقي الشبهة المحصورة لا يحكم عليه بالنجاسة لاصالة الطهارة اذ وجوب الاجتناب عن الملاقي من باب المقدمة العلمية لا يوجب نجاسة ملاقيه ولا لزوم

الاجتناب عن عدم كونه نظر فالذلك العلم الاجمالي والعلم اجمالا بنجاسته او نجاسة الطرف الاخر لا يوجب عدم جريان الاصل فيه اذ بعد فرض عدم جريان الاصل في الطرف الاخر بمنجز اخر موجود قبله يجرى الاصل فيه بلا معارض (نعم) لولاقي مع كل واحد من الاطراف شيء يحكم بلزوم الاجتناب عن الجميع للعلم بنجاسة احدهما .

وكذا لولاقي مع احد الطرفين شيء ولكن كان الطرف الاخر مما يجرى فيه اصل اخر محكوم لما سقط بالمعارضة ولا يكون من الاصول الطولية التي تسقط ايضا بالمعارضة مع الاصل الواحد في الطرف الاخر كما لو علم بنجاسة التراب او الماء فان ازالة الطهارة في كل منهما تعارض مع الاصل الجارى في الاخر و يتساقطان فيرجع في الشك في الحرمة في الماء الى قاعدة الحل فلولاقي في الفرض شيء مع التراب يجب الاجتناب عن الجميع للعلم بنجاسته او حرمة الماء .

وكذا يجب الاجتناب عن الملاقى اذا كانت الحالة السابقة في المشتبهين النجاسة فانه يجرى استصحاب النجاسة في الملاقى ويحكم بنجاسة ملاقيه .

وكذا يجب الاجتناب عنه فيما لو حصل العلم بالنجاسة بعد الملاقاة او حينها فانه يحصل العلمان في زمان واحد وهما العلم بنجاسة الملاقى بالفتح او طرفه والعلم بنجاسة الملاقى بالكسر او طرف الملاقى ولا ينحل احدهما بالآخر .

(ودعوى) ان الاصل في الملاقى متأخر رتبة عن الاصل فيما لا قاه ففي المرتبة السابقة يعارض ذلك الاصل مع الاصل الجارى في الطرف فيتساقطان ففي المرتبة الثانية يجرى الاصل في الملاقى بلا معارض .

مندفعة (اولا) بان هذه الاحكام احكام للزمان لا للرتبة و حيث ان الاصل في الملاقى والملاقى متحدان زمانا فكلاهما طرف للمعارضة (وثانيا) لو سلمنا تاخر الثاني لكن لا يكون متأخرا عن الاصل الجارى في الطرف الاخر بل هما في رتبة واحدة ولاوجه لتوهم التأخر الا ان ما هو متأخر عن شيء رتبة متأخر عما يكون في رتبته ايضا وان لم يكن بينهما ملاك التأخر الرتبي وهو فاسد كما حقق في محله .

و بذلك يظهر انه قد يجب الاجتناب عن الملاقى بالكسر دون الملاقى كما لو علم اجمالا بنجاسة احد الانائين ثم علم ان نجاسة احدهما المعين ان كانت فهي ناشئة عن ملاقاته لانا ثالث و تفصيل الكلام في كل واحد من هذه الفروض هو كقول المحله .

انحصار الماء في المشتبهين

التاسعة اذا انحصر الماء في المشتبهين تعين التيمم بلا خلاف و يدل عليه .

موثق (١) سماعة عن ابي عبد الله (ع) في رجل معه اناءان وقع في احدهما قدر ولا يدري ايهما وليس يقدر على ماء غيرهما قال (ع) يهريقهما ويتيمم ومثله .
حديث (٢) عمار المعمول بهما عند الاصحاب كما عن المعبر .

ثم ان ظاهرهما الاختصاص بالقليل فان لفظ الاناء لو سلم شموله للكر مع ان للمنع عنه مجالا ولكن قوله وقع في احدهما قدر ، الذي يكون دالا على نجاسته بمجرد الملاقاة ظاهر في الاختصاص بالقليل ففي الكر لا بد من الرجوع الى ما يقتضيه القاعدة .

وقد يقال كما عن المحقق الخراساني ره انها تقتضى التفصيل بين الكر والقليل ففي الاول مقتضاها صحة الوضوء او الغسل لو توضأ باحدهما واغتسل وصحة الصلوة بعدهما وفي الثاني مقتضاها عدم بل مقتضى القاعدة كالنص تعين التيمم .

(امافي الثاني) فللا بتلاء بنجاسة البدن ظاهر ابحكم الاستصحاب للقطع بحصول النجاسة حال ملاقاته المتوضأ من الاناء الثاني اما بملاقاته او بملاقاة الاولى ولا جل ذلك امر بالتيمم لان النجاسة الخبثية ولو ظاهرة اهم من الطهارة المائية ولا يعارضه استصحاب الطهارة للجهل بتاريخها (وامافي) الاول فلانه من جهة عدم الحاجة في حصول الطهارة به الى التعدد او انفصال الغسالة لا يعلم تفصيلا بنجاسة شيء من الاعضاء و

ان علم بنجاسته اجمالاً حين ملاقاته الاول او الثاني فلامجال لاستصحابها فيرجع الى قاعدة الطهارة .

وفيه (اولاً) انه بعد تطهير بعض الاعضاء بالثاني يعلم اجمالاً بنجاسة احد العضوين اما العضو الذي طهر لنجاسة ما طهر به ، او الباقي لنجاسة الاول فيستصحب النجاسة المعلوم تاريخها الى ما بعد تطهير الباقي فلاوجه للتفصيل .

(وثانياً) ان المبني ضعيف اذا المختار جريان الاستصحاب في مجهول التاريخ كما يجرى في معلومه فيتعارض اصاله الطهارة الثابتة بعد استعمال الطاهر منهما المرددة بين بقاء الطهارة قبل الاستعمال وحدوث غيرها وهى معلوم الثبوت مشكوك البقاء مع استحباب النجاسة فى كلاً الفرضين فيتساقتان فيرجع الى قاعدة الطهارة ففى كليهما لو توضحاً او اغتسل بالنحو المزبور يحصل له الطهارة المائىة مع عدم الابتلاء بالنجاسة الخبثية ظاهر افلامجال معه للتميم .

(مضافاً) الى انه لو كرر الصلوة عقيب كل وضوء تحرز الصلوة الصحيحة واجدة للطهارة الحديثة و الخبثية فالامر بالاراقة و التيمم انما يكون على خلاف القاعدة .

وحيث ان النص مختص بالقليل فلا يتعدى عنه الى الكثر (ودعوى) عدم الفصل بينهما على ما ذكر (مندفعة) باحتماله اذ تطهير الاعضاء وتطهير ما يترشح عليه ماء الوضوء او الغسل من مواضع البدن والثوب بالقليل متعسر غالباً بخلاف الكثير .

(فتحصل) ان الاقوى هو التفصيل بين ما لو كانا قليلين فيتعين التيمم و بين ما لو كانا جميعاً او احدهما كرين فالوضوء او الغسل بالنحو المذكور (والاحوط) تكرار الصلوة عقيب كل وضوء او غسل .

(العاشرة) اذا كان هناك اناء لا يعلم انه لزيد او لعمر ووا المفروض انه ما ذون من قبل زيد لا يجوز استعماله لاستصحاب عدم اذن مالك هذا الاناء اذ الشك فى كونه لزيد او لعمر و يوجب الشك فى اذن مالكه فى التصرف فيه وبما انه مسبوق بعدم يستصحب عدم اذنه وهذا الاستصحاب انما يكون جارياً فى الفرد المعين فى الواقع غير المعلوم

عندنا وليس من الأصل الجارى فى الفرد المردد الذى هو محل الاشكال .
 (الحادية عشر) اذا كان عنده مائتان توضأ باحدهما ثم بعد الفراغ حصل له العلم
 بان احدهما نجس فهل يصح وضوءه ام لا وجهان اقويهما الثانى وذلك لوجهين .
 الاول عدم جريان قاعدة الفراغ فى امثال المورد مما لا يكون المكلف ملتقنا
 حال العمل لما فى موثق (١) ابن بكير قلت له الرجل يشك بعد ما يتوضأ قال (ع) هو
 حين ما يتوضأ اذ كرمه حين ما يشك ونحوه غيره و الارتكازات العقلانية تساعد ذلك
 بل قد ذكرنا فى محله انها ليست من الاصول التبعية وتكون من الامارات النوعية لوقوع
 المشكوك فيه فى ظرفه فان المريد لشيء يكون التفاته الى خصوصياته اقوى منه بعد
 الفراغ عنه والروايات انما تكون اشارة الى ذلك ومع عدم الامارية كما فى الفرض
 لامعنى لجريانها .

وقد استدل بعض المعاصرين تبعا لبعض المحققين على جريانها فى امثال الفرض

بوجهين .

الاول ساير الاخبار المطلقة الخالية عن ذكر هذا القيد . الثانى .

حسن الحسين (٢) بن ابي العلاء الظاهر فى جواز المضى ولومع النسيان قال
 سألت ابا عبد الله (ع) عن الخاتم اذا اغتسلت قال (ع) حوله من مكانه وقال فى الوضوء تديره
 فان نسيت حتى تقوم الى الصلوة فلا امر ان تعيد الصلوة ولا جل ذلك يحمل ما فى الموثق
 ونحوه على الحكمة لا العلة . وفى كلا الوجهين نظر اما الاول فلان ذكر ما يوجب تقييد
 المطلقات منفصلا عنها فى الفقه غير عزيز فليكن المورد من تلك الموارد .

واما الثانى فلان الظاهر كون السؤال و الجواب واردين على الخاتم الواسع
 الذى يصل الماء تحته ويكون جوابه (ع) دالا على استحباب التحويل والادارة فى الفرض
 كما هو المشهور بين الاصحاب وعن المعتمد هو مذهب فقهاءنا فسيانها فى مثله لا يوجب
 الشك فى وصول الماء بنفسه فيكون الحديث اجنبيا عن المقام وان ابيت عن ظهوره فى ذلك
 فلا اقل من الاجمال (مضافا) الى انه لو سلم ظهوره فيما ادعى لكنه لا يدل على صحة الوضوء

وانما يدل على صحة الصلوة فيدل على ان الاخلال بالطهارة نسيانا كالاخلال بالقراءة لايوجب البطلان فيكون معارضا لحديث (١) لاتعاد وهو مقدم لوجوه لاتخفى والعلم بان الصلوة تعاد من ناحية الطهارة لايوجب ظهور الرواية في ارادة صحة الوضوء كما لا يخفى. الوجه الثاني لعدم صحة الوضوء و الغسل في الفرع معارضة قاعدة الفراغ الحاكمة بصحتهما لو سلم جريانها في نفسها مع اصاله الطهارة الجارية في الطرف الاخر لو كان موجودا والا ففى ملاقيه للعلم بنجاسته او وجوب الوضوء ثانيا (نعم) هذا الوجه لا يتم مع فقد الطرف الاخر و عدم وجود الملاقي له .

الثانية عشر اذا استعمل احد المشبهين بالغصية فهل يحكم عليه بالضمان ام لا او يفصل بين الصور وجوه اقول صور المسئلة ثلث .

(الاولى) ما لو كان المستعمل غاصبا للماء قبل الاستعمال وفي هذه الصورة وان كان الاستعمال لا يوجب الضمان الا ان الضمان الثابت بمقتضى على اليد متحقق قبله فهو محكوم عليه به .

(الثانية) ما لو لم يكن غاصبا له قبله ولم يعلم بكونه للغير مثلا فبعد الاستعمال حصل له العلم الاجمالي بكونه او الباقي ملكا لمن لا يكون راضيا بالاستعمال ففي هذه الصورة ايضا يحكم عليه بالضمان للعلم الاجمالي اما به او بعدم جواز التصرف في الاخر فلا يجرى اصاله البرائة عنه .

(الثالثة) ما اذا لم يكن هو الغاصب ولكن قبل الاستعمال علم اجمالا بكون احدهما للغير ففي هذه الصورة لا يحكم على المستعمل لاحدهما بالضمان لان حكمه حكم الملاقي في عدم لزوم الاحتياط فيه (فدعوى) ان مقتضى العلم الاجمالي اما بالضمان او بجرمة التصرف في الاخر لزوم الاجتناب عنه (مندفعة) بانحلاله بالعلم السابق عليه زمانا وهو العلم بغصية احدهما وحرمة التصرف فيه قبل الاستعمال و بذلك ظهر الفرق بين هذه الصورة وبين الصورة السابقة.

الماء المضاف

(و اما المضاف فهو كالمعتصر من الاجسام او الممتزج بها مزجا يسلبه

الاطلاق كماء الورد والمرق ونحوهما وهو يتنجس بكل ما يقع فيه النجاسة سواء كان الماء قليلا او كثيرا (اجماعا منقولاً من جماعة منهم المصنفه والشهيدان لعموم خبر السابطي الاتي الدال على تنجس كل شيء بملاقاة النجاسة .
 واطلاق النصوص الواردة (١) في نجاسة المرق ونحوه بملاقاة النجاسة اذ مقتضى اطلاقها عدم الفرق بين القليل والكثير .

ولكن الحكم بعدم تنجس المضاف كله اذا كان كثيرا بان كان مقدار الف كر مثلا ولاقي احد اطرافه مع النجاسة لا يخلو من قوة لان ثبوت الاجماع في الفرض ممنوع والخبر انما يدل على نجاسة خصوص موضع الملاقاة وما تسرى اليه النجاسة والسراية في الفرض غير ظاهرة بل عدمها ثابت عرفا .
 وماورد (٢) في المرق اذا وقعت فيها نجاسة كالقارة لا يشمل الكثير الملاقى مع النجاسة باحد اطرافه .

(ولا يجوز رفع الحدث به) كما هو المشهور (و يشهد له) الاية الشريفة (٣)
 (وان لم تجدوا ماء فتمموا صعيدا طيبا) وجملة من النصوص .
 كخبر (٤) ابي بصير عن الصادق (ع) في الرجل معه اللبن يتوضأ منها للصلاة ؟
 قال (ع) لانما هو الماء و الصعيد و نحوه غيره مضافا الى انه مما يقتضيه الاصل كما لا يخفى .

وعن الصدوق جواز الوضوء والغسل بماء الورد (واستدل) له .
 بخبر (٥) يونس عن ابي الحسن (ع) قلت له الرجل يغتسل بماء الورد ويتوضأ به للصلاة
 قال (ع) لا بأس بذلك .

(ولكن) يرد عليه ان الخبر لو سلم صحة سنده لا يعتمد عليه لاعراض الاصحاب عنه وقد ادعى الاجماع على خلافه جملة من الاعاظم (مضافا) الى انه من المحتمل

١ - الوسائل - الباب ٥ - من ابواب الماء المضاف .

٢ - الوسائل - الباب ٥ - من ابواب الماء المضاف .

٣ - المائدة - الاية ٩

٤ - الوسائل - الباب ١ - من ابواب الماء المضاف - الحديث ١ -

٥ - الوسائل - الباب ٣ من ابواب الماء المضاف - الحديث ١

ان يكون الورد بكسر الواوى ما يورد منه الدواب وعليه فهو اجنبى عن المقام .
وعن ابن ابي عقيل مطهريته من الحدث فى حال الاضطرار والذى يمكن ان
يستدل به له امور .

الاول قاعدة الميسور وفيه مضافا الى ما حققناه فى محله من عدم جريانها فى
امثال المقام انها تكون حجة اذا لم يعين الشارع الوظيفة عند عدم القدرة على اتيان
المأمور به وفى المقام بحسب تعيين الشارع يكون الوظيفة عند فقد الماء التيمم .
(الثانى) الرواية (١) الواردة فى الورد تنزيلا لها على صورة الاضطرار
وهو كما ترى .

الثالث ما فى ذيل رواية (٢) ابن المغيرة المروية عن بعض الصادقين فى التوضى
بالبن ان لم يقدر على الماء و كان نبيذفانى سمعت حريز ايدى كرفى حديث ان النبى (ص)
قد توضأ بنبذولم يقدر على الماء (وفيه) مضافا الى ان ظاهر نسبة المعصوم الى حديث ذكره
حريز انه (ع) لم يكن يراه جائز او انه (ع) اشار بذلك الى مارواه بعض عنه (ع) (والى)
ما سياتى فى محله من نجاسة النبيذ انه يحتمل ان يكون المراد من النبيذ الماء الذى
نبذ فيه بعض التمرات غير المغيرة لاسمه كما ورد (٣) فى الحديث انه بهذا المعنى حلال
وطهور وهو الذى كان رسول الله (ص) يتوضأ منه وبما ذكرناه ظهر فساد ما عن ابي حنيفة
من جواز الوضوء بنبذ التمر عند عدم الماء كما ظهر فساد ما عن الاوزاعى من جواز
التوضى بساير الانبذة .

عدم مطهريته من الخبث

(ولا يجوز ازالة الخبث) به ايضا (وان كان طاهرا) اما طهارته فللاصل، واما
عدم مطهريته من الخبث فهو المشهور بين الاصحاب .

ويدل عليه مضافا الى انه مما يقتضيه الاصل النصوص الكثيرة الواردة فى الموارد

١ - الوسائل باب ٣ - من ابواب الماء المضاف حديث - ١

٢ - الوسائل - الباب ٢ - من ابواب الماء المضاف الحديث ١ -

٣ - الوسائل - الباب ٢ - من ابواب الماء المضاف الحديث - ٢ .

المتفرقة مثل قوله «ع» (١) لايجزى من البول الا الماء ونحوه غيره (وبالجملة) التبع في الاخبار يوجب القطع بان الغسل لابد وان يكون بالماء وان ذلك كان مغروسا في اذهان السائلين عنهم «ع» مفروغا عنه عندهم (مضافا) الى انصراف المطلقات الامررة بالغسل اليه كما لا يخفى .

وعن المفيد قده والمرضى ره جواز رفع الخبث به واحتج السيد على ما نقل عنه بوجوه (منها) ان الغرض من الطهارة ازالة العين النجاسة وهي تحصل بالماءيات (وفيه) انه بعد فرض تسليم تأثير النجاسة في الملاقى وحصول الاثر فيه سواء كان واقعا او اعتباريا بما انه لا يعلم انه باى شيء يزول فلا بد من اتباع الدليل وقد عرفت انه لا دليل على زواله بغير الماء بل الدليل يدل على عدمه وان رجع كلامه قده السى عدم تأثير النجاسة في الملاقى فستعرف ما فيه (ومنها) دعوى الاجماع : وهو كما ترى ، (ومنها) . خبر (٢) غياث بن ابراهيم عن الصادق «ع» عن ابيه عن علي «ع» قال لا باس ان يغسل الدم بالبصاق (وفيه) مضافا الى ما ذكره المحقق ره في المعبر من ان غياثا تبرى ضعيف الرواية ولا يعمل على ما يتفرد به (ان الاصحاب) اعرضا عنه ولم يعملوا به (مع) ان مفاده اخص من المدعى .

و دعوى عدم الفصل مندفة بما رواه الكليني مرسلا من انه لا يغسل بالريق

شئ الا الدم .

ومنها خبر (٣) حكم بن حكيم الصيرفي قلت لابي عبدالله (ع) ابول فلا صيب الماء وقد اصاب يدي شئ من البول فامسحه بالحائط والتراب ثم تعرق يدي فامسح وجهي او بعض جسدي او يصيب ثوبي قال لا باس (وفيه) اولاً انه اجنبى عن المقام لان مورد السؤال و الجواب فيه ليس هو موضع اصابة البول بل ما لاقاه بعد ازالة العين فهو مما يدل على عدم تنجيس المتنجس وثانياً لو سلم ان السؤال انما يكون عن ذلك

١ - الوسائل الباب ٩ - من ابواب احكام الخلوة . الحديث ٦ .

٢ - الوسائل - الباب ٤ من ابواب الماء المضاف حديث ٢ .

٣ - الوسائل - الباب ٦ - من ابواب النجاسات الحديث ١ .

الموضع فيتعين طرحه لان التراب لا يكون مطهرا باتفاق منا ومن الخصم (و منها) اطلاق الامر بالغسل من النجاسة في كثير من الاخبار (وفيه) اولائه لولم يكن الغسل بالماء ماخوذاً في مفهوم الغسل فلا ريب في انصرافه اليه.

(وثانيا) انه لو سلم الاطلاق يقيد بما عرفت من الاخبار الدالة على اعتبار ذلك في حصول الطهارة فتدبر .

(وعن) صاحب المفاتيح ده التفصيل بين الموارد التي فيها الامر بالغسل فيعتبر ان يكون بالماء وغيرها فيكفي زوال العين ولو بالغسل بالماء المضاف والذي يظهر من كلامه ان مراده عدم كون النجاسات منجسة لجميع الاشياء و اما على فرض التنجيس فيعترف بلزوم ان يكون بالماء .

(وفيه) ان ذلك مخالف للقاعدة المسلمة المغروسة في اذهان المتشركة و هي ان النجس يوجب تنجس ملاقيه ، الثابتة بالاجماع و الاخبار حيث ان المتتبع في- النصوص الواردة في الموارد الخاصة كالبول والمني وغيرهما لا يشك في ان نجاسة ملاقي النجاسات كانت من الامور المفروغ عنها عند السائلين والائمة «ع» (ويشهد لثبوتها) مضافا الى ذلك .

خبر (١) عمار الساباطي عن الصادق (ع) عن رجل يجد في انائه فارة وقد توضع من ذلك الاناء مرارا او اغتسل منه او غسل ثيابه وقد كانت الفارة متسلخة فقال ان كان رآها . الى ان قال فعليه ان يغسل ثيابه ويغسل كل ما اصابه ذلك الماء (ودلالة) قوله ويغسل كل ما اصابه على تنجس كل شيء بملاقاة النجاسة (واضحة) .

وما (٢) عن معوية بن شريح انه سال عذرا بابا عبد الله (ع) وانا عنده عن سور السنور الى ان قال قلت له الكلب قال لا قلت اليس هو سبع قال لا والله انه نجس حيث ان تعليل الحكم بالاجتناب عن سور الكلب بانه نجس يدل بعمومه على تنجس كل

١ - الوسائل - الباب ٤ - من ابواب الماء المطلق - حديث ١

٢ - الوسائل - الباب ٣ - من ابواب الاسرار الحديث ٦

شيء بعد كما لا يخفى .

فروع

الاول اذا شك في مابع انه مضاف او مطلق فتارة يعلم الحالة السابقة واخرى لا يعلم فان علم حالته السابقة اخذ بها كانت هي الاطلاق او الاضافة للاستصحاب من غير فرق بين ان يكون الشك بنحو الشبهة الموضوعية او بنحو الشبهة المفهومية كان شك في حدود المفهوم على نحو يوجب الشك في صدقه على المورد بناء على ما هو الحق من جريان الاستصحاب في الشبهات المفهومية (واما) بناء على عدم جريانه فيها فحكمه حكم مالم يعلم حالته السابقة .

(وما ذكره) بعض الاعاظم من جريان استصحاب الحكم السابق كاستصحاب كونه مطهرا اذا كان مطلقا او استصحاب انفعاله بالملاقاة اذا علم انه كان مضافا (مخدوش) لعدم جريان استصحاب الحكم في مثله للشك في بقاء الموضوع . وان لم يعلم الحالة السابقة لا يحكم عليه بالاطلاق فلا يرفع الحدث و الخبث لاستصحاب بقاءهما بعد استعماله .

فهل ينجس بملاقاة النجاسة ان كان بقدر الكرام لا وجهان اقويهما الاول . لاستصحاب عدم الازلي اى اصالة عدم اتصاف المابع الخارجى بالمائة فان الصحيح جريان هذا الاصل فيترتب عليه نجاسته بملاقاة النجس و لو كان بقدر الكر (ثم انه) قد استدل للمختار بوجوه اخر .

منها ان المستفاد من الادلة اقتضاء الملاقاة للانفعال و ان الكر من الماء مانع عنه فمع الشك في المانع يرجع الى اصالة عدمه .

وفيه ان ذلك يتوقف على تمامية قاعدة المقتضى والمانع ولا نقول بها (مضافا) الى انه لو تمت القاعدة فانها هي فيما لو كان الشك في وجود المانع لافى ماشك في مانعية الموجود كما في المقام .

ومنها ما عن المحقق النائيني ره من ان تعليق الحكم الترخيصى سواء كان تكليفيا

او وضعيا على امر وجودى بالالتزام العرفى يدل على اناطته باحرار ذلك الامر ودخالة الاحراز فى الموضوع فاذا لم يحرز المائية لايشمله قوله (ع) الماء اذا بلغ قدر كرا لاينجسه شىء فيكون مشمولاً لما دل على تنجس كل شىء بالملاقاة .

وفيه انه لم يثبت لنا ان يكون هناك قاعدة عقلائية ظاهرية تقتضى ذلك نعم قد يقتضى الاصل انتفاء الامر المنوط به الجواز وهذا غير ما ادعاه رة (و بالجمله) اذا لم يؤخذ العلم فى لسان الدليل دخيلاً فى الموضوع لا يكون الحكم منوطاً به من غير فرق بين الحكم الترخيصى والالزامى .

ومنها ان مقتضى العمومات تنجس كل شىء بالملاقاة الا الماء الكرا فمع الشك فى المائية يشك فى المصداق والمرجع فى الشبهة المصداقية هو العموم .
وفيه ان المحقق فى محله عدم جواز التمسك بالعام فى الشبهة المصداقية .

(نعم) من يقول بالجواز كبعض الاساطين رة على ما يظهر من فتاويه لا بد له من القول فى المقام بالنجاسة فحكمه قده بالطهارة اشتباه منه .

(الثانى) اذا القى المضاف فى كرا فخرج من الاطلاق الى الاضافة تنجس ان صار مضافاً قبل الاستهلاك لانه يصير مضافاً ملاقياً للنجس فى زمان فينجس فيه وبعد نجاسته لا يفيد الاستهلاك بل يكون من قبيل اخراج النجس بعد تنجسه .

واما ان حصل الاستهلاك والاضافة دفعة على فرض امكانه فلا يحكم بنجاسته ، فالكلام يقع فى جهتين (الاولى) فى بيان معقولية هذا الفرض (الثانية) فى بيان حكمه .
اما الجهة الاولى فعن جماعة من المحققين عدم معقوليته اذ الاستهلاك ملازم لكونه مطلقاً وانعدام الممزوج بالماء ح فلا يمكن ان يكون مع ذلك مضافاً لانه ملازم لبقائه بنحو يوجب سلب اسم الماء وهل هذا الاجتماع النقيضين (وبعبارة اخرى) كونه مضافاً عبارة عن غلبة المضاف وهذا لا يجتمع مع مغلو بيته بنحو يصدق الاستهلاك .

وفيه انه يمكن ان يتصور تاثير شىء فى الماء بان يخرج رة عن المائية مع انعدام نفسه كما يشاهد ذلك فيما يخالط الماء ويوجب انجماده و صيرورته ثلجاً فانه يؤثر

في الماء ويخرجه عن المائية مع انعدام نفسه و استهلاكه (و عليه) فيمكن ان يخالط ذلك الشيء اولا مع النجس ثم يلقي في الماء فيوجب ذلك انجماد الماء مع استهلاكه (و بذلك) ظهر معقولة ان يصير الماء مضافا بعدالقاء المضاف النجس ثم يستهلك النجس فيه .

واما الجهة الثانية فالاقوى عدم تنجسه الا اذا تغير الماء باحد الاوصاف الثلاثة اما اذا تغير فلما مر من ان التغير يوجب النجاسة واما اذا لم يتغير فللاستصحاب و قاعدة الطهارة وذلك لانه بما ان اضافة الماء انما تكون متاخرة عن الملاقاة ففي ظرف الملاقاة لا يكون الماء مضافا حتى ينجس وحينما يصير مضافا بما ان النجس مستهلك في ذلك الزمان فالمضاف لا يلاقى مع النجس (وبعبارة اخرى) حين الملاقاة لا يكون مضافا و حين الاضافة لا يكون ملاقيا مع النجس فلا وجه للحكم بنجاسته و مما ذكرناه ظهر حكم ما لو صار مستهلكا ثم صار مضافا فان الحكم بطهارة الماء في هذا الفرض واضح .

(الثالث) اذا انحصر الماء في مضاف مخلوط بالطين ففي ضيق الوقت يتمم بلا خلاف بخلاف ما اذا كان في سعة الوقت فانه يجب عليه ان يبصر حتى يصفو ثم يتوضأ .

الما ذكره بعض الاساطين من صدق الوجدان مع السعة دون الضيق . بل لصدق عدم الوجدان مع الضيق دون السعة (توضيح ذلك) ان الصلوة المأمور بها انما هي الكلي الطبيعي على نحو صرف الوجود وعبارة اخرى ان المأمور به هو طبيعي الصلاة في مجموع الوقت والشارع انما جعل الطهارة المائية شرطا لهذا المأمور به مع امكانها ومع عدمه جعل التيمم بدلالها (و عليه) فالمستفاد من الادلة ان الشرط هو الطهارة المائية مع الوجدان ولو في جزء من الوقت (ومع) عدم الوجدان في مجموع الوقت ينتقل التكليف الى التيمم .

الماء المستعمل

«مسائل الاولي الماء المستعمل في رفع الحدث طاهر ومطهر» اما المستعمل

في الوضوء فلاصل ، (وعموماً) ما دل (١) على ان الماء ظاهر ومطهر ، (وخصوصاً) خبر ابن سنان الاتي (وعن) الشهيد والمفيد انه يستحب التنزه عنه و لعل الوجه فيه ان مورد الحكم حرمة او كراهة هو المستعمل في رفع الحدث الاكبر (وحيث) ان الحدث الاكبر في غير الجنابة على قول يرتفع بمجموع الغسل و الوضوء فح يشمل اطلاق بعض النصوص وضوء ذلك المحدث فيثبت في غيره بعدم الفصل ، و هذا الوجه و ان لم يكن تاماً الا انه لا باس بجعله مدركاً للاستحباب .

ومنه ظهر حكم المستعمل في الاغسال المندوبة (و عن) ظاهر المقنعة استحباب التنزه عنه ، وعن جبل المتين الاستدلال له .

بما (٢) في الكافي عن محمد بن علي بن جعفر عن الرضا (ع) قال من اغتسل من الماء الذي قد اغتسل فيه فاصابه الجدام فلايلو من الانفسه (بدعوى) ان اطلاقه يشمل الواجب و المندوب ، ولكن ذيل الخبر ينفي هذا الاطلاق (واظن) ان نظر المفيد ره الى اطلاق قوله (ع) في خبر ابن سنان الاتي (و اشباهه) بناء على عطفها على الضمير المجرور .

واما المستعمل في رفع الحدث الاكبر مع طهارة البدن فالظاهر ان طهارته موضع اتفاق الاصحاب كالنصوص .

واما رفعه للخبث فهو المشهور وعن ظاهر المقنعة والوسيلة وموضع من المبسوط و التهذيب العدم (و الذي) يمكن ان يستدل به لهذا القول توهم عموم التوضي في خبر ابن سنان الاتي لمطلق التطهير ولو من الخبث اذ لم يثبت الحقيقة الشرعية في غير لفظ الوضوء من مشتقات هذه المادة (ولكن) الخبر لا يدل على المنع كما ستعرف (مع انه) لودل لاخص بغير رفع الخبث ، بقرينة صدره و ذيله .

واما جواز استعماله في رفع الحدث فهو المشهور بين المتأخرين على ما نسب اليهم ، وعن المصنف ره و السيدين و غيرهم اختياره ، و حكى عن المقنعة والصدوقين وابني حمزة والبراج العدم ، (واستدل) له بروايات منها .

١- الوسائل الباب ١- من ابواب الماء المطلق .

٢- الوسائل الباب ١١- من ابواب الماء المضاف حديث ٢

رواية (١) احمد بن هلال عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله (ع) قال لا باس بان يتوضأ بالماء المستعمل فقال الماء الذي يغسل به الثوب او يغتسل به الرجل من الجنابة لا يجوز ان يتوضأ منه واشباهه واما الذي يتوضأ الرجل به فيغسل به وجهه ويده في شيء نظيف فلا باس ان ياخذه غيره ويتوضأ به (بدعوى) ان الظاهر عطف واشباهه على الضمير المجرور فيدل على المنع من الوضوء بكل مستعمل في رفع الاكبر ولو كان غير الجنابة .

ونوقش فيها بضعف السند لاشتماله على احمد بن هلال العبر تائي الملعون المذموم كما عن كش والذي رجح عن التشيع الى النصب كما عن سعد بن عبد الله الاشعري (و بالجملته) قد اكثروا في الطعن عليه برميته بالغلو تارة و بالنصب اخرى .

وفيه انه بما ان الراوي عنه بواسطة الحسن بن علي سعد بن عبد الله وهو ممن طعن عليه مع شدة اهتمامه بترك رواية المخالفين وان احمد انما روى عن ابن محبوب وعن ابن الغضائري انه لم يتوقف في روايته عن ابن ابي عمير وابن محبوب فالخبر موثوق الصدور ولا يعتبر في الحجية ازيد من ذلك هذا كله مضافا الى اعتماد القميين والمشايخ الثلاثة عليه فالرواية من حيث السند لا اشكال فيها .

واما من حيث الدلالة فنوقش فيها باحتمال ارادة ازالة الوسخ من غسل الثوب لالنجاسة فالنهي محمول على مطلق المرجوحية فلا يدل على الحرمة (وفيه) ان الظاهر ارادة الغسل الشرعي وليس هو الا الغسل لازالة النجاسة .

ولكن يرد على الاستدلال بها ان الظاهر بقريظة النصوص الواردة في كيفية غسل الجنابة ورود الخبر مورد الغالب من اشتمال بدن الجنب على النجاسة (ويشهد له) مضافا الى ذلك قوله (ع) في صدر الخبر لا باس بان يتوضأ بالماء المستعمل وقوله (ع) في ذيله فيغسل به وجهه ويده في شيء نظيف فلا باس .

فالذي يظهر لي من هذه الرواية بعد ملاحظة تلك القرائن انه (ع) يبين اولاً ان الماء المستعمل من حيث انه مستعمل لا باس باستعماله ثانياً في رفع الحذب و

الحدث ما لم ينضم اليه جهة اخرى موجبة للنجاسة كغسل الثوب النجس به واغتسال الجنب منه والافلا يجوز لذلك واما ما لم ينضم اليه هذه الجهة كما لو توضأ مع طهارة الموضوع في شيء نظيف فلا باس به وتخصيص الوضوء بالذكر لعله يكون لرد المبتدعين القائلين بنجاسة مائه وعلى هذا فالرواية لاطلاق ما في صدرها تدل على جواز استعمال الماء المستعمل في رفع الاكبر في رفع الحدث ولا تدل على المنع .

ومن ما ذكرناه ظهر انه لا يصح الاستدلال لهذا القول .

بما ورد (١) من النهي عن الاغتسال بغسالة الحمام معلل بان فيها غسالة الجنب فان

الظاهر منه ان المنع انما يكون لاجل النجاسة ومنها .

صحيح (٢) محمد بن مسلم عن احدهما (ع) سئلته عن ماء الحمام فقال «ع» ادخله

بازار ولا تغتسل من ماء اخر الا ان يكون فيه جنب او يكثر اهله فلا يدري فيهم جنب (بدعوى) انه يدل على عدم لزوم الاغتسال من ماء اخر الامع وجود الجنب فيه و استعماله الماء ولو كان رفع الحدث بالماء المستعمل جائز الم يكن وجه للزوم الاغتسال من ماء اخر .

وفيه انه لا يمكن حمل النهي في الخبر على الحرمة من غير فرق بين اعادة

ما في الخزانة من الماء وبين اعادة ما في الحيض الصغار الذي هو بمنزلة الماء الجاري لجواز الاغتسال منه اذا كان كرا كما هو الغالب باتفاق النص والفتوى على ما ستعرف (مضافا)

الى ان المتعارف بين الناس الاغتسال حول الحيض الصغار لافيهما والرشحات التي تنضح فيها حال الغسل لا تضر قطعا كما سيمر عليك (مع) معارضته بر وايات اخو الدولة

على جواز الاغتسال منه في الفرض وانه لا يجب الاغتسال من ماء اخر (مع) ان مناط النهي لو كان استعماله في غسل الجنابة كان اللازم اناطة الحكم بغسل الجنب فيه

لا وجوده في الحمام وايضا كان اللازم تخصيصه بالعلم لاتعميمه لما اذا احتمل ذلك ايضا ولهذه الجهات لا بد من حمل الخبر على ماء الخزانة المتعارفة في زماننا وحمل النهي

١ -- الوسائل - الباب ١١ من ابواب الماء المضاف .

٢ -- الوسائل -- الباب - ٧ من ابواب الماء المطلق حديث ٥ .

على الكراهة او حمله على ما اذا كان الجنب في الحمام مشغولاً بالاعتسال ولاجل اشتمال بدنه على النجاسة يوجب نجاسة من اجتمع معه حول الحوض الصغير الذي كان اخذ الماء منه متعارفاً في تلك الازمنة فيتعدرا ويتعسر حصول الغسل الصحيح فيتعين حمل النهى على الارشاد ومنها .

صحيح (١) ابن مسكان حدثني صاحب لي ثقة انه سال ابا عبد الله (ع) عن الرجل ينتهي الى الماء القليل في الطريق ويريد ان يغتسل وليس معه اناء والماء في وهادة فان هو اغتسل رجوع غسله في الماء كيف يصنع قال (ع) ينضح كهابين يديه وكفا من خلفه وكفا عن شماله ثم يغتسل (بدعوى) ان ظاهره كون محذور رجوع الغسل في الماء عدم صحة الغسل به .

وفيه ان المحذور الذي قرره (ع) يحتمل ان يكون كراهة الاستعمال لا الحرمة مع ان نضح الكف لا يمنع من رجوع الماء فالامر بالغسل على الاطلاق يدل على الجواز وان رجوع اليه الماء ولعل نضح الكف بالكيفية الخاصة يكون من اداب الغسل و الوضوء من الماء القليل ، وكيف كان فهذا الخبر ايضاً على خلاف مطلوبهم ادل .

واشك من الجميع الاستدلال لهذا القول بصحيح (٢) ابن مسلم عن الماء تبول فيه الدواب وتلغ فيه الكلاب ويغتسل فيه الجنب قال (ع) اذا كان الماء قدر كر لا ينجسه شيء ، اذا ظاهر منه نجاسة الماء القليل اذا اغتسل فيه الجنب فلا بد من حمله على ما اذا كان بدنه نجسا .

(فتحصل) مما ذكرناه عدم تمامية شيء مما استدل به على المنع بل بعض تلك الأدلة يدل على الجواز .

ويشهد له مضافا الى ذلك والى الاصل (صحيح) (٣) ابن جعفر عن اخيه الوارد

١ - الوسائل الباب ١٠ - من ابواب الماء المضاف الحديث ٢

٢ - الوسائل الباب ٩ - من ابواب الماء المطلق حديث ١

٣ - الوسائل الباب ١٠ - من ابواب الماء المضاف حديث ١

في الرجل يصيب الماء في ساقية او مستنقع ايغتسل منه للجنابة او يتوضأ منه المصلوة قال (ع) في ذيله وان كان في مكان واحد وهو قليل لا يكفي لغسله فلا عليه ان يغتسل و يرجع الماء فيه فان ذلك يجزيه .

ودلالة هذه الرواية على الجواز في صورة عدم وجدان غيره واضحة ، و الظاهر دلالتها على الجواز حتى في صورة وجود غيره لان الماء الذي يغسل به الراس ويرجع الى الساقية مما يكفي في تحصيل مسمى الغسل لجميع البدن فالمراد من عدم الكفاية عدمها اذا اغتسل به على نحو الصب على الاعضاء على ما هو المتعارف فيدل على جواز الاغتسال به ، حتى بعد رجوع الماء في الساقية او المستنقع و به يرفع اليد عن ظاهر ما استدل به على المنع على تقدير ظهوره فيه فيحمل على صورة نجاسة بدن الجنب او يحمله على الكراهة ، فالاقوى جواز استعماله في رفع الحدث .

المستعمل في الاستنجاء

(الثانية الماء المستعمل في ازالة النجاسة نجس سواء تغير بالنجاسة اولم

يتغير عدى ماء الاستنجاء) فهنا مقامان الاول في ماء الاستنجاء والظاهر ان مورد الكلام هو ما يشمل الاستنجاء من البول ، ولا يختص بالاستنجاء من الغائط كما صرح به جماعة .

(ويشهد له) تعميم الفقهاء الحكم له وهو يشهد بعموم معناه و يساعده العرف في زماننا (مضافا) الى قضاء العادة بندرة انفراد الغائط عن البول وعدم انفكاك ماء الاستنجاء من الغائط عن ماء الاستنجاء من البول الا نادرا فيكون الدليل المطلق الوارد في مقام بيان الحكم ظاهر افي طهارتهما ، فيثبت طهارة ماء الاستنجاء من البول وحده بعدم الفصل القطعي و كيف كان فهو مع الشروط الاتية طاهر كما صرح به جماعة وعن بعض اخر انه لا ينجس الثوب وعن ثالث انه معفو عنه وعن رابع انه لا باس به و نقل الاجماع على كل واحد من التعبيرات الا الثالث.

والاقوى انه لا يستفاد من النصوص ازيد من طهارة ملاقيه وعدم تنجسه به لاحظ

مصححة (١) محمد بن زعمان ، قلت لا يعبده الله (ع) اخرج من الخلاء فاستنجى بالماء فيقع ثوبى فى ذلك الماء الذى استنجيت به فقال (ع) لا باس به و نحوها مصححته (٢) الاخرى فان الظاهر رجوع الضمير الى الثوب ونفى الباس عنه بقول مطلق عبارة اخرى عن طهارته ، (واصرح) منهما .

صحيح (٣) عبد الكريم بن عتبة الهاشمى سالت ابا عبد الله عن الرجل يقع ثوبه على الماء الذى استنجى به اينجس ذلك ثوبه فقال (ع) لا ، واما .

رواية (٤) العلال عن يونس عن رجل عن الغزار عن الاحول انه قال لا يعبده الله (ع) فى حديث الرجل يستنجى فيقع ثوبه فى الماء الذى استنجى به فقال (ع) لا باس به اوتدرى لم صار لا باس به قال قلت لا والله فقال (ع) ان الماء اكثر من القدر الظاهرة بقرينة التعليل فى طهارة الماء ، (فيرد عليها) مضافا الى ارسالها وان كان المرسل يونس ابن عبد الرحمن و الى ان الغزار مجهول ان التعدى عن مورد التعليل لا يمكن لما تقدم من انفعال الماء القليل و عدم التعدى يوجب البناء على اجمالها و معه لا يمكن الاستدلال بظاهاها فلا يستفاد من النصوص طهارة الماء فعموم ما دل على انفعال الماء القليل هو المحكم .

و بعض المعاصرين بعد اعترافه بعدم دلالة النصوص على طهارة الماء استدل عليها بانها تستفاد بالملازمة العرفية بين طهارة ملاقى الشيء و طهارته كالملازمة بين نجاسة الملاقى و نجاسته وبها يخص ما يبدل على انفعال القليل .

و فيه ان هذه القاعدة ساقطة فى المقام قطعاً . لان الامر يدور بين كون الماء نجسا و ملاقيه طاهرا او كون القدر المستنجا منه كك و ليس الثانى اولى .

و ما ذكره المحقق الهمداني ره من ان الالتزام بنجاسة الماء مستلزم للتصرف

١- الوسائل - الباب ١٣ - من ابواب الماء المضاف حديث ١ .

٢- الوسائل - الباب ١٣ - من ابواب الماء المضاف حديث ٤ .

٣- الوسائل - الباب ١٣ - من ابواب الماء المضاف حديث ٥ .

٤- الوسائل - الباب ١٣ - من ابواب الماء المضاف حديث ٢ .

في جميع الأدلة الدالة على عدم جواز استعمال الماء النجس في الماكول والمشروب والوضوء والصلوة وغيرها وهذا بخلاف الالتزام بطهارة الماء فإنه لا يستلزم الاالتصرف في عموم انفعال الماء القليل ولا ريب في ان الثاني اهون .

غير سديد لانه لم يدل دليل على جواز استعمال ماء الاستنجاء فيما يشترط فيه الطهارة وعلى فرض ثبوته بما ان اصاله العموم في تلك العمومات ساقطة لا يمكن الاستدلال بها اما للتخصيص او للتخصيص فيبقى اصاله العموم في ما يدل على انفعال القليل سليمة عن المعارض .

وبما ذكرناه ظهر الجواب عما اورد على ما ذكرناه بانه للعلم الاجمالي بسقوط قاعدة نجاسة ملاقي المتنجس للعلم بتخصيصها اما بالنسبة الى ملاقي الماء بناء على نجاسته او بالنسبة الى نفس الماء الملاقي للنجس بناء على طهارته لا مورد للاستدلال بعموم ما دل على انفعال الماء القليل فيرجع الى اصاله الطهارة .

اذ يرد عليه ان اصاله العموم في القاعدة بالنسبة الى ملاقي ماء الاستنجاء ساقطة اما للتخصيص او للتخصيص ، فيكون الاصل بالنسبة الى الماء الملاقي للنجس بالامعارض فتحصل ان الاقوى بحسب الأدلة هو نجاسة ماء الاستنجاء وعدم منجسيته لملاقيه واصل هذا هو المراد من العفو في كلام بعضهم والمراد من لباس به في كلام آخرين والله العالم وعلى ما ذكرناه فمقتضى القاعدة عدم جواز رفع الحدث والخبث به وعدم جواز استعماله في الوضوء والغسل المندوبين .

(واما بناء) على طهارة ماء الاستنجاء فمقتضى القاعدة جواز الجميع الا ان يثبت الاجماع على عدم جواز رفع الحدث بما تزال به النجاسة مطلقا كما اعترف به جماعة او يتعدى عن مورد خبر ابن سنان المتقدم في المستعمل في رفع الحدث الاكبر الدال على المنع ولو بناء على نجاسة الغسالة .

المستعمل في رفع الخبث

المقام الثاني في المستعمل في رفع الخبث غير ماء الاستنجاء ، وفي طهارته و نجاسته خلاف ، وهو انما يكون بعد البناء على انفعال الماء القليل (اما) بناء على عدم

الانفعال فللمحيص عن القول بالطهارة و بذلك يظهر ان نسبة كاشف الالتباس القول بالطهارة الى شيوخ المذهب كالسيد والشيخ وابني ادريس وحمزة وابن ابي عقيل في غير محلها اذا العمانى لايقول بانفعال القليل وعن السيد و ابن ادريس عدم انفعاله اذا كان واردا مطلقا واما الشيخ قده فقد اختلفت كلماته المحكية في كتبه فعن مبسوطه القول بالنجاسة و كيف كان ففي المسئلة اقوال متكثرة باعتبار ظاهر كلمات العلماء فالهم تحقيق المطلب .

(اقول) الاقوى انه نجس اما نجاسة الغسلة المزيلة فهو المشهور بين المتأخرين (ويدل) عليه عموم ما دل على انفعال الماء القليل بالملاقاة من دون فرق بين ورود الماء على النجس او العكس المتقدم.

(والمناقشة) في مثل قوله (ع) اذا كان الماء قدر كرلم ينجسه شيء الذي هو مما يدل على انفعال القليل بعدم العموم لمفهومه بدعوى ان نقيض السالبة الكلية الموجبة الجزئية والتميقن منه غير الفرض (في غير محلها) اذهذه الدعوى و ان كانت تامة كما عرفت الا انها لا تقدر في الاستدلال به للمقام اذ محل الحاجة في المقام ليس عموم لفظ الشيء بل عموم الحكم لجميع انحاء الملاقاة من ورود الماء على النجس و العكس والوارد المستعمل في الازالة و غيره فانا نأخذ بالنجاسة التي يعترف الخصم بانفعال القليل بملاقاتها فالمفهوم يدل على نجاسة ذلك الماء بالملاقاة معها باى كيفية كانت اذا العرف لا يفهم من مثل هذا الدليل الا ان الملاقاة من غير فرق بين انحاءها سبب للنجاسة ولذا لا يشك احد من المتشرعة في انه لا يفرق في حصولها بين ان يكون الملاقاة من فوقه او تحته او احد جانبيه و كك لا يشكون في عدم الفرق فيه بين الدواعى والاغراض في الملاقاة بان يكون الغرض منها ازالة النجاسة او عدمها (وبالجملة) بعد التأمل لا يبقى مورد للتريد في العموم المذكور.

وبما ذكرناه ظهر انه لا حاجة الى التشبث بعموم لفظ الماء بعد تسليم عدم عموم الشيء في المفهوم كما وقع من بعض الاكابر فانه و ان كان هذا تاما لو كان اختلاف التلاقي موجبا لتعدد افراد الماء الا انه ليس كك كما لا يخفى (و بذلك)

يظهر صحة الاستدلال للحكم في المقام بجميع ما دل على انفعال القليل كما لا يخفى .

(ومما يدل) على النجاسة رواية العيص (١) بن القاسم المرورية في الخلاف سألته عن رجل اصابته قطرة من طشت فيه وضوء فقال (ع) ان كان من بول او قدر فيغسل ما اصابه وان كان من وضوء الصلوة فلا باس .

و الطعن في السند من جهة انها مرسله و رويت في كتب الفقهاء عن العيص من دون ذكر الطريق ولا تكون مذكورة في كتب الحديث في غير محله لان الظاهر من رواية الشيخ عن العيص وجدانها في كتابه و طريق الشيخ اليه حسن معتبر .

(فان قلت) ان هذا الظهور ليس على نحو يحصل الوثوق به لاحتمال ان يكون الشيخ رواها من غير كتابه (قلت) بما ان الشيخ ذكرها في مقام الاستدلال و اعتمدها عليها فهذا كاشف عن صحة سندها لديه وهذا المقدار كاف في دخول الخبر في موضوع الحجية كما لا يخفى .

كما ان الطعن في الدلالة بحملها على الطشت الذي يكون فيه عين البول و التقدير يدفعه الاطلاق .

و قد استدلت لها برواية ابن سنان المتقدمة في بحث الماء المستعمل في رفع الاكبر الدالة على عدم جواز استعمال الغسالة في الوضوء والغسل (و فيه) ان ذلك اعم من النجاسة و لذا التزم به القائل بالطهارة (و مثله) في الاشكال الاستدلال لها .

بموثق (٢) عمار الوارد في الكوز والائناء يكون قدرا كيف يغسل و كم مرة يغسل قال (ع) يغسل ثلاث مرات يصب فيه الماء فيحرك فيه ثم يفرغ ثم يصب الخ اذ يرد عليه .

١ - الوسائل - الباب ٩ - من ابواب الماء المضاف - الحديث - ١٤

٢ - الوسائل - الباب ٥٣ من ابواب النجاسات .

انه يحتمل ان يكون الامر بالافراغ ارشادا الى اعتبار انفصال الغسالة في التطهير لاجل النجاسة ثم ان ما ذكرناه وان كان في الغسلة المزيله الا انه تدل تلك الادلة على نجاسة الغسالة في غيرها ايضا بناء على تنجيس المتخبس .
وقد استدل على الطهارة بالاصل (وبان) القول بالنجاسة يؤدي الى ان الثوب وغيره لا يطهر الا بايراد كره عليه و ذلك يشق وينافي ضرورة المذهب فلا بد من القول بعدم انفعال الغسالة .

(و بخبر) (١) عمر بن يزيد قلت لابي عبد الله اغتسل في مغتسل يبال فيه ويغتسل من الجنابة فيقع في الاناء ما ينزومن الارض فقال (ع) لا باس به .

و بما ورد (٢) من تطهير النبي (ص) المسجد من بول الاعرابي بالقاء ذنوب من الماء (و بالتعليل) المتقدم في ماء الاستنجاء .

وبما ورد في صحيح (٣) الاحول قلت له استنجى ثم يقع ثوبى فيه وانا جنب قال (ع) لا باس بناء على انه ظاهر في الاستنجاء من المنى .

(و بما) (٤) ورد في غسالة الحمام التي لا تنفك غالبا عن الماء المستعمل في ازالة النجاسة من نفيه (ع) الباس عنها .

(وفي الكل نظر) اما الاصل فلانه يرجع اليه مع عدم الدليل وقد عرفت ما يدل على النجاسة .

واما ما ذكر من ان النجس لا يطهر ففيه انه ان اريد بذلك انه يعتبر طهارة الماء المطهر قبل الغسل فهو مما لا ريب فيه نصا وفتوى الا انه لا ينافي تنجسه بعد الملاقاة وان اريد اعتبار طهارته حتى بعد الغسل فهو مما لم يدل عليه دليل (ودعوى) الاجماع على اعتبارها كما ترى والاخبار الدالة على عدم جواز الانتفاع بالماءيات النجسة و نظائرها

١- الوسائل - الباب ٩- من ابواب الماء المضاف الحديث ٧

٢- سنن البيهقي ج ٢- ص ٤٢٨

٣- الوسائل - الباب ١٣- من ابواب الماء المضاف حديث ١

٤- الوسائل الباب ٩ - من ابواب الماء المضاف .

انما تدل على عدم جواز الانتفاع بما يكون نجسا قبل الانتفاع واما ما يصير نجسا بعد الانتفاع فتلك الاخبار لاتشملة .

(فان قلت) انه لا ريب في ان كل نجس منجس فلا يكون مطهرا (قلت) هذه القاعدة مخصصة في المقام قطعاً سواء التزمنا بعدم انفعال القليل او انفعاله وعدم منجسيته للمحل والالتزام بالاول ليس باولى من العكس بل الثاني اولى لان ما تأثر من شيء يمتنع تأثيره فيه بمثل الاثر الموجود بل بحسب الاعتبار يؤثر فيه خلافاً بنقل ما فيه الى نفسه (مضافاً) الى ان اصالة العموم بالنسبة الى الماء ساقطة اما للتخصيص او للتخصيص بخلاف قاعدة انفعال القليل فانه يشك في تخصيصها فيرجع فيها الى اصالة العموم و عدم التخصيص .

و اما خبر ابن يزيد فقد طعن فيه بعض المعاصرين بضعف السند ولم ارجحها له الاكون معلى بن محمد في الطريق وهو ضعيف (ولكنه يرد عليه) انه لكونه من مشايخ الاجازة تكون رواياته موثقات .

الان انه لا يدل على هذا القول اذ يحتمل ان يكون مورد السؤال صورة الشك في اصابة القطرة الموضع الذي اصابه البول لا صورة العلم بذلك و يؤيده ظهوره في نجاسة ما اغتسل به من الجنابة (مضافاً) الى انه لو تمت دلالاته لدل على عدم نجاسة القطرة الملاقية مع النجس غير المستقرة معه وهي غير ما نحن فيه :

و اما رواية الذنوب فهي على ما عن المعتمد رواية ابي هريرة و هي عندنا ضعيفة الطريق .

و اما التعليل المتقدم في الاستنجاء فقد عرفت في محله انه لا يمكن التعدي عن مورده فراجع .

و اما صحيح الاحول فمضافاً الى انه اخص من المدعى ظاهره الاستنجاء من البول والغايط في حال الجنابة اذا ظاهر ان السائل تخيل دخلها في اختلاف حكم الاستنجاء .

و اما رواية الغسالة فلو حملت على الغالب من عدم خلو الماء المجتمع عن وجود

المستعمل في ازالة الاخبث فيه لدلت على طهارته مع ملاقة نجس العين فان التعليل في كثير من الاخبار الناهية باغتسال اصناف الكفار ظاهر في عدم الانفكاك او كون الغالب ذلك وهو مما لا يلتزم به المستدل لان الكلام في المقام بعد الفراغ عن انفعال الماء القليل فلا محيص عن الحمل اما على الغسالة التي وقع الخلاف في حكمها وهي ما لم يعلم نجاسته او على المياه المجتمعة المتصلة بالمادة و لو بجريان الماء اليها من الحياض الصغار كما يؤيده طائفة من الاخبار و دعوى العسر والخرج من الحكم بنجاستها كما ترى .

وقد استدلت على طهارة خصوص الغسلة المطهرة (بان) الماء الباقي بعد الانفصال طاهر بلا كلام فلو كان طاهر اقبل انفصال ما ينفصل لزم اختلاف حكم الماء الواحد و الالتزام طهارة الماء بدون مطهر (وبان) الماء في الغسلة المطهرة من يل للنجاسة وغالب عليها فلا يكون مغلوبا .

وفيما نظر (اما الاول) فيرد عليه اولا ان اصاله العموم في القاعدة المزبورة ساقطة عن الحجية اما للتخصيص او للتخصص (و اما) قاعدة انفعال القليل فيشك في تخصيصها فيرجع فيه الى اصاله العموم و عدم التخصيص و دعوى استبعاد تخصيص القاعدة المذكورة .

كما ترى اذ هو الموافق للمركز العرفي في قداراتهم كما لا يخفى ، (و ثانيا) ان الباقي يخرج عن الجزئية بالانفصال و يتبع المغسول في الحكم كما يدل عليه الاجماع ويساعده العرف والاعتبار (فما ذكره) بعض الاعاظم من ان التبعية ليست من المطهرات (ضعيف) .

(واما الثاني) فيرد عليه مضافا الى ما اورده اولا على الوجه الاول . ان الماء في الغسلة المطهرة يحمل القنطرة عن المحل وينقلها الى نفسه فهو يصير نجسا والمحل طاهرا وهذا هو الموافق للمركز العرفي وتدل عليه الادلة فظهر مما ذكرناه ان القول بالنجاسة في جميع الغسلات اقوى بحسب الادلة والله سبحانه اعلم .
ثم ان هناك نزاعين اخرين . احدهما ، انه على القول بالطهارة هل هي على

سبيل الغفو بمعنى الطهارة دون الطهورية . او تكون ظاهرة ومطهرة من الحدث والخبث او تكون رافعة للخبث دون الحدث وجوه واقوال .

اقويها الاول اذ يدل على عدم رافعتها للحدث مضافا الى الاجماع خبر ابن سنان المتقدم في ماء الاستنجاء و على عدم رافعتها للخبث مضافا الى ما قيل من ان القول برفع الخبث بها دون الحدث خرق للاجماع المركب (موتق) عمار الوارد في كيفية تطهير الاناء و الكوز المتقدم في صدر المسئلة فان امره (ع) بافراغ الماء وصب ماء اخر فيه يدل على انه لا يزيل الخبث والا لامكن غسل الاناء ثلث مرات بماء واحد . ثانيهما . انه على تقدير القول بالنجاسة فهل هي كالمحل قبل الغسل فيجب التعدد فيما وجب فيه ذلك و لو كانت من الاخيرة او هي كالمحل بعد تلك الغسلة فتتقص كلما يتقص او يكفي فيها مطلق الغسل وجوه واقوال .

اقويها الثاني : لانه وان كان مقتضى القاعدة في نجاسة ما لم يرد من الشارع في ازالها تحديد، الغسل حتى يتيقن بالطهارة للاستصحاب فتأمل كما سيمر عليك في محله الا انه لا ريب في ضعف النجاسة في الغسلة الثانية وما بعدها اذ الفرع لا يزيد على الاصل (ودعوى) كفاية مطلق الغسل لاطلاق امره (ع) بالغسل في خبر العيص المتقدم . (مندفعة) بانه لا يكون في مقام البيان من هذه الجهة وانما هو في مقام بيان التفصيل بين الغسالة والماء المستعمل في الوضوء .

فروع

الاول لاشكال في القطرات التي تقع في الاناء عند الغسل كما عن جماعة التصريح به بل في كل يسير من الماء المستعمل الذي يمتزج بما يضمحل فيه ولا يصدق عليه هذا العنوان عرفا و ليس المراد الاستهلاك حتى يقال انه غير معقول في المتجانسين (بل المراد) ما ذكرناه والوجه في الجواز في الفرضين عدم شمول ادلة المانعين له و في خصوص الاول روايات .

كصححة (١) الفضيل عن ابي عبد الله (ع) في الرجل الجنب يغتسل فينضح من

الماء في الاناء فقال (ع) لا باس ما جعل عليكم في الدين من حرج و نحوها غيرها (ودعوى) ان غاية ما يدل عليه هذه النصوص الطهارة (مندفعة) بان الظاهر من السؤال الاغتسال مما في الاناء (مضافا) الى ان الغالب في التقاطر كونه في اول الغسل و عدم التنبيه على عدم جواز الاغتسال به يدل على الجواز (مضافا) الى ان مقتضى اطلاق نفي الباس هي الطهارة والمطهرية .

واما ما احتمله الشيخ الاعظم قده من الجواز مع تساوى المستعمل وغيره بدعوى ظهور الدليل في انحصار الغسل به (ضعيف) لان الظاهر من الدليل النهى عن استعماله في الغسل فيشمل صورة ضميمة غيره معه .

شُرَائطُ طَهَارَةِ مَاءِ الْاِسْتِنْجَاءِ

الفرع الثاني يشترط في طهارة ماء الاستنجاء امور .

الاول عدم تغيره في احد الاوصاف الثلاثة وعن غير واحد دعوى الاجماع عليه لما دل على نجاسة المتغير والنسبة بينه و بين ما دل على طهارة ماء الاستنجاء و ان كانت عموما من وجه الا انه يقدم (١) لظهور ما دل على الطهارة في طهارته من حيث الملاقة لامطلقا (مع) انه لو سلم اطلاقه حمليه على ذلك لاسيما مع ملاحظة نجاسة الكر والجارى و المطر اسهل من حمل ما يدل على النجاسة على غيره (مضافا) الى ان التعليل في خبر الاحول المتقدم كالنص في الاختصاص بغير المتغير اذا المراد من اكثرية الماء من القدر استهلاكه له وعدم ظهور اثره فيه .

هذا كله بناء على القول بنجاسته و عدم منجسيته لملاقيه و حيث ان ما يدل على نجاسة ملاقى الماء المتغير هو ما يدل بعمومه على نجاسة ملاقى كل نجس فالنسبة بينه و بين ما يدل على عدم الباس بماء الاستنجاء عموم مطلق ولكن مع ذلك اشترط الشرط المزبور قوى للتعليل و لظهور نصوص المقام في عدم منجسيته من حيث الملاقة لامطلقا .

١- بل لانه يرجع الى اخبار التراجيح و المرجح الاول وهو الشهرة له - منه .

الثاني عدم وصول نجاسة اليه من الخارج لعدم تعرض المقام لهذه الجهة فيرجع الى عموم دليل نجاسة ملاقي النجس، او عموم ما دل على انفعال الماء القليل على اختلاف المسلكين ومنه يظهر وجه اعتبار الشرائط الثلاثة الاخر (وهي) عدم التعدي الفاحش وان لا يخرج معه نجاسة اخرى مثل الدم. وان لا يكون فيه الاجزاء من الغائط بحيث تتميز.

الفرع الثالث اذا خرج مع الغائط دودا وجزء غير منضم من الغذاء ففي طهارة الشيخ الاعظم ره النجاسة وقواها صاحب الجواهر، والمحقق الهمداني قوى الطهارة. واستدل لها (بان) هذه الاشياء بنظر العرف لا يكون لها اثر مستقل (مضافا) الى غلبة حدوثها وترك التفصيل في النصوص والفتاوى.

وفيه منع الغلبة في الامرجة الصحيحة وعدم ترتب اثر مستقل عليها بنظر العرف وعدم كونها بنظرهم من الخصوصيات المصنفة لماء الاستنجاء مع فرض دلالة الادلة الشرعية على النجاسة لا يعنى به لعدم كون الاحكام الشرعية منوطة بنظرهم هذا بناء على طهارة ماء الاستنجاء.

واما بناء على نجاسته وعدم منجسيته فكذلك لا اختصاص الادلة بالماء المتمحض في الملاقاة مع النجاسة الخاصة والمتنجس بها كالنجس الاجنبي لا يكون مشمولا لهذه الادلة وعدم التنبه على حكمها في النصوص كعدم التنبه على حكم الدم الخارج مع احدهما فالاقوى اعتبار عدم خروج هذه الاشياء مع الغائط في الحكم المترتب على ماء الاستنجاء.

الفرع الرابع اذا خرج الغائط من غير المخرج الطبيعي ففيه وجوه كونه كالطبيعي مطلقا وكون حكمه حكم ساير النجاسات كك والتفصيل بين الاعتياد فكالطبيعي وبين عدمه فحكمه حكم النجاسات الاخر.

(اقويها) الاخير اذ الاستنجاء بحسب المفاهيم العرفي عبارة عن غسل موضع النجو ولا يصدق هذا العنوان مع كون خروجه بمحض الاتفاق بل يعتبر كونه معدا لذلك (نعم) لا يفرق بين ان يكون الاعداد اصليا كالمخرج الطبيعي و بين ان يكون عرضيا كغيره مع الاعتياد.

الفرع الخامس اذا شك في ماء انه غسالة الاستنجاء او غسالة ساير النجاسات فقد يتوهم انه يحكم عليه بالطهارة للاستصحاب (ولكن الاقوى) لزوم الاجتناب لان الجمع بين ما دل على انفعال القليل مطلقا وبين ما دل على طهارة ماء الاستنجاء او عدم منجسيته يقتضى ان يكون موضوع حكم العام القليل الملاقي للنجس الذى ليس بماء الاستنجاء (وحيث) ان جزء من الموضوع وهو الملاقة وجدانى والاخر وهو عدم كونه ماء الاستنجاء مورد الاستصحاب فمع ضم الوجدان بالاصل يحرز موضوع الانفعال فيحكم به.

ويجب ايضا الاجتناب على بعض المباني كالبناء على ان اناطة الحكم الترخيصى على امر وجودى تقتضى احرازه ومع الشك فيه يبنى على عدمه و كالبناء على التمسك بالعام فى الشبهة المصدقية وتمامية قاعدة المقتضى والمانع (ولكن) عرفت عدم تمامية شىء من هذه المباني فلانعيد.

الفرع السادس اذا اغتسل فى كر كخزانة الحمام او استنجى فيه لا يصدق عليه غسالة الحدث الاكبر او غسالة الاستنجاء اما عدم صدق الاولى فمما لا ريب فيه و فى الجواهر الظاهر ان النزاع مخصوص فى المستعمل اذا كان قليلا و اما لو كان كثيرا فلا.

واستدل الشيخ الاعظمه له باختصاص خبر ابن سنان الذى هو المستند للمنع بما يغتسل به وهو القليل لافيه .

وفيه انه على هذا لا بد من التفصيل بين ما لو كان الاغتسال بالصب على المجل و لو كان كثيرا او بين ما لو كان بالارتماس ولو كان قليلا فيمنع فى الاول دون الثانى وهو مما لا يمكن الالتزام به بل الظاهر شمول الرواية لهما و الباء تكون للاستعانة (ولكن) على فرض تمامية دلالة خبر ابن سنان على المنع لا بد من الخروج عنه فى الكثير .

لصحيح (١) صفوان سالت ابا عبدالله (ع) عن الحياض التى بين مكة والمدينة تردها السباع و تلغ فيها الكلاب و تشرب منها الحمير و يغتسل فيها الجنب و

يتوضأ منها قال (ع) كم قدر الماء قال الى نصف الساق و الى الركبة فقال (ع) توضأ منه .

غسالة الحمام

(الثالثة ، غسالة الحمام) مع العلم بملاقاتها مع النجاسة (نجسة) ان لم تكن كرا ، بلا خلاف ، كما انه لا كلام فى الطهارة مع العلم بعدم الملاقاة ، انما الخلاف . (فيما اذا لم يعلم خلوهما من النجاسة) فعن جماعة منهم المصنفه فى جملة من كتبه الحكم بالنجاسة ، (وعن) المحقق الكركى انه المشهور .
وعن جماعة اخرين منهم الصدوقان و المحقق المنع من جواز التطهير والغسل بها .

وعن الشيخ فى النهاية المنع من استعمالها مطلقا .
وعن المصنف فى المنتهى ، و جامع المقاصد و المعالم و غيرها ، الطهارة و المطهريه .

واستدل للقول الاول بجملة من النصوص كخبير (١) ابن ابى يعفور عن ابى -
عبدالله (ع) ، لا يغتسل من البئر التى يجتمع فيها غسالة الحمام فان فيها غسالة ولد الزنا وهو لا يطهر الى سبعة اباة وفيها غسالة الناصب وهو شرهما .

وموثقة (٢) الاخر عنه (ع) و اياك ان تغتسل من غسالة الحمام ففيا يجتمع غسالة اليهودى والنصرانى والمجوسى والناصب لنا اهل البيت وهو شرهم .

وفى خبر (٣) حمزة بن احمد عن ابى الحسن الاول (ع) لا تغتسل من البئر التى يجتمع فيها ماء الحمام فانه يسيل فيها ما يغتسل به الجنب و ولد الزنا والناصب لنا اهل البيت و هو شرهم ونحوها غيرها .

وفيد ان النهى عن الاغتسال اعم من النجاسة لاسيما بملاحظة اشتمالها على التعليل

١ - الوسائل - الباب ١١ - من ابواب الماء المضاف الحديث ٤ -

٢ - الوسائل - الباب ١١ - من ابواب الماء المضاف الحديث ٥ -

٣ - الوسائل - الباب ١١ - من ابواب الماء المطلق - الحديث ١ -

بملاقاتها لما ليس بنجس كولد الزنا (ودعوى) انه ينافيه ذكر الناصب واليهودى والنصرانى
والمجوسى فيها (مندفعة) بان المراد من التعليل ليس صورة العلم بوجود
غسالتهم فى البئر فانه ح لاشبهة فى النجاسة وقد عرفت خروج هذه الصورة عن مورد
الكلام بل المراد احتمال وجودها او الظن به وعدم النجاسة فى الفرض واضح، وعليه فلا
ينافى حمل النهى على ارادة عدم جواز التطهير بها .
واما ما ذكره بعض الاجلة فى الجواب عن هذه الدعوى من امكان طهارة الماء
المجتمع لاتصاله بما يجرى عليه من ارض الحمام المتصل بما فى الحياض المتصل
بالمادة (فهو) كما ترى .

هذا كله مضافا الى معارضتها بالنصوص الدالة على الطهارة .

كما رسل (١) ابى يحيى الواسطى عن ابى الحسن الماضى (ع) سئل عن مجتمع
الماء فى الحمام من غسالة الناس يصيب الثوب قال (ع) لا باس .
وصحيح (٢) محمد بن مسلم قلت لابى عبدالله (ع) الحمام يغتسل فيه الجنب
وغيره اغتسل من مائه قال (ع) نعم لا باس ان يغتسل منه الجنب ولقد اغتسلت فيه
ثم خرجت فغسلت رجلى وما غسلتها الا لما لزق بها من التراب .

والموثق (٣) رايت ابا جعفر (ع) يخرج من الحمام فيمضى كما هو لا يغسل
رجليه حتى يصلنى ، (ودعوى) ان مورد نصوص المسئلة هو البئر التى يجتمع فيها ماء
الحمام، والحق المياه المنحدرة فى سطح الحمام التى هى مورد الخبرين الاخيرين بها لادليل
عليه فالاستدلال بهما فى المقام مما لوجه له (مندفعة) بان تلك الابار انما كانت معدة
لاجتماع المياه التى تجرى من ارض الحمام التى يغتسل عليها فتحكم سطح الحمام حكم
تلك الابار .

(فان قلت) لعل عدم غسل رجله (ع) كان لاجل حصول الطهارة من المشى على

١- الوسائل - الباب ٩- من ابواب الماء المضاف الحديث- ٩

٢- الوسائل - الباب ٩- من ابواب الماء المضاف حديث- ٣

٣- الوسائل الباب ٧- من ابواب الماء المطلق حديث- ٣

الارض (قلت) ينافى ذلك قوله (ع) في الصحيح وما غسلتها الا لما الخ (فتحصل) مما ذكرناه ان الاقوى هو الطهارة وعدم صحة الاغتسال منها .

الماء النجس

(الرابعة الماء النجس لا يجوز استعماله في الطهارة ولا في ازالة النجاسة) اجماعا (ويشهد له) ما دل على اعتبار الطهارة في المطهر من الحدث والخبث (ولا الشرب) اجماعا نضا وفتوى (الامع الضرورة) بلا خلاف في جوازه ح «ويشهد له» .

مادل على رفع (١) ما اضروا اليه وادلة نفى الضرر وغيرهما .
«فروع» الاول هل يجوز سقيه للحيوانات ام لا وجهان ما استدل به او يمكن ان يستدل به على عدم جواز سقيه للحيوان امران ، الاول، مادل على عدم جواز الانتفاع بالمتنجس الا ما خرج بالدليل وحيث لم يدل دليل على الجواز في المقام فمقتضى القاعدة هو عدم «وهي» الايات و الروايات « اما الايات فمنها قوله تعالى .

«انما الخمر (٢) و المسير والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه»
دل بمقتضى التفريع على لزوم اجتناب كل رجس .

(وفيه) انه لو سلم كون المراد من الرجس هو القدر فالظاهر منه ما كان كك في ذاته لاما عرض له ذلك فيختص بالاعيان النجسة ، (مع) انه يمكن ان يكون المراد منه العمل القبيح كما هو احد معانيه (ويؤيد) ارادة هذا المعنى قوله تعالى من عمل الشيطان اى من مبتدعاته اذ المايح المتنجس اذا تنجس لا يكون من اعمال الشيطان ، (ومما) ذكرناه ظهر الجواب عن الاستدلال بقوله تعالى .

(والرجز (٣) فاهجر) بناء على ان المراد بالرجز هو الرجس مع انه يحتمل ان يكون المراد منه عبادة الاوثان كما هي احدى معانيه .

١- الوسائل- الباب ٥٦ من ابواب جهاد النفس .

٢- المائدة - الاية ٩٢

٣- سورة المدثر - الاية ٦٠

واضعف منهما الاستدلال .

باية (١) تحريم الخبائث بدعوى كون كل متنجس خبيثا والتحريم المطلق يدل على عموم الانتفاع اذ (فيه) ان الظاهر منها حرمة الاكل كما لا يخفى . «و اما الروايات» فمنها .

رواية تحف (٢) العقول وفيها تعليل النهي عن بيع وجوه النجس بحرمة اكله وشربه و امساكه و جميع الثقلب فيه (و فيه) بعد تسليم صحة السند مع انها محل الاشكال ان الظاهر كون المراد من وجه النجس هو العنوان و الشيء المتنجس لا يكون عنوانا للنجاسة ، و ملاقى النجس ليس من عناوينها فى مقابل ساير العناوين .

(ومنها) ما دل (٣) على الامر باهراق المايعات المتنجسة (وفيه) ان الامر بطرحها انما يكون لاجل ان منفعتها المعتد بها عرفا و المطلوبة منها هو الاكل فيكون هذا الامر كناية عن عدم الانتفاع بها فى الاكل خاصة (ويؤيده) ان مما امرنا بطرحه الدهن و الزيت مع انه يجوز الاستصباح بهما بلا كلام فالمراد طرحها من ظرف اعدلا كل . فتحصل مما ذكرناه ان ما ذهب اليه جماعة من القدماء كالشيخين و السيدين والحلى وغيرهم من عدم جواز الانتفاع بالمتنجس مطلقا ضعيف لادليل عليه .

فالاقوى وفاقا لاكثر المتأخرين جوازه الا ما خرج بالدليل ومقتضى هذا جواز السقى للحيوانات ، الثانى .

خبر (٤) ابي بصير عن الصادق (ع) عن البهيمة البقرة وغيرها تسقى و تطعم ما لا يحل للمسلم اكله او شربه ايكره ذلك ، قال (ع) نعم يكره ذلك و نحوه خبر (٥)

١- سورة الاعراف - الاية ١٥٧

٢- الوسائل - الباب ٢ من ابواب ما يكتسب به - الحديث ١

٣- الوسائل - الباب ٨ من ابواب الماء المطلق .

٤- الوسائل الباب ١٠ - من ابواب الاشربة المحرمة .

٥- الوسائل - الباب ١٠ - من ابواب الاشربة المحرمة .

غياث (وفيه) ان ظاهره الجواز على كراهية ، ويؤيد الجواز ما دل على الامر باطعام المرق المتنجس الكلب (فتحصل) ان الاقوى جواز سقيه للحيوانات .

الفرع الثاني الاقوى جواز سقيه للاطفال للعموم والاصل (واستدل) على عدم .
بما ورد (١) من النهي عن سقى المسكر لهم (وبان) ما دل على حرمة شرب الماء النجس عام للصبي فيدل على وجود المفسدة فيه وحديث (٢) رفع القلم ناف للالزام والاستحقاق ولا يكون مخصصا له فسقيه ايقاع له في المفسدة فيحرم .

ولكن يرد (على الاول) انه حيث يحتمل خصوصية للمسكر فلا يمكن الاستفادة حكم المقام منه (وعلى الثاني) ان حيث الرفع انما يدل على رفع التكليف فيكون مخصصا للعمومات ومعه لا كاشف عن وجود المفسدة ، مع انه لم يدل دليل على حرمة ايقاع الصبي في مثل هذه المفسدة .

بيع الماء النجس

الفرع الثالث الاقوى جواز بيعه لانه اذا كان له منفعة محللة يدل على صحة بيعه عموم ادلة صحة البيع وما يدل على وجوب الوفاء بالعقود ، واستصحاب الحكم قبل التنجس .

وقوله «ع» في رواية تحف العقول المتقدمة ان كل شيء يكون لهم فيه الصلاح من جهة من الجهات فذلك كله حلال (واما) قوله تعالى فاجتنبوه وقوله والرجز فاهجر فقد عرفت انهما لا يرد لان على عدم جواز الانتفاع به فضلا عن حرمة بيعه .

ومنه يظهر عدم دلالة النهي في رواية تحف العقول عن بيع شيء من وجوه النجس على هذا القول ، لتعليقه فيها بحرمة الانتفاع .

واما النبوي (٣) اذا حرم الله شيئا حرم ثمنه فظاهره بقريئة حذف المتعلق

١- الوسائل - الباب ١٠ - من ابواب الاشربة المحرمة .

٢- الوسائل - الباب ٤ - من ابواب مقدمة العبادات ، الحديث ١٠

٣- هذا النبوي لاصل له في كتب العامة والخاصة انما الموجود في كتب العامة ان الله اذا حرم

على قوم اكل شيء حرم عليهم ثمنه .

الحرمة المؤدية الى سلب المتفعة لامطلقا .
ثم انه هل يجب الاعلام لاوجهان قد استدل الشيخ الاعظم الانصارى قده لوجوب
الاعلام بان تركه تسبب الى فعل الحرام كمن قدم الى غيره طعاما حراما فهو فاعل
للحرام وفعل الحرام يستند اليه لان استناد الفعل الى السبب اقوى ولذا يستقر الضمان
على السبب دون المباشر الجاهل .

وفيه انه لم يدل دليل على حرمة التسبب كلية والفعل لا يستند الى السبب
حقيقة مع وساطة اختيار المختار ولا يقال انه شرب الماء النجس وهو الفاعل له
واستقرار الضمان على السبب ليس لاجل شمول من اتلف له بل انما يكون لاجل
قاعدة العرور .

فالاولى الاستدلال لوجوب الاعلام بان تركه مستلزم للتسبب الى وجود مبعوض
الشارع في الخارج اذا شربه وهو قبيح بحكم العقلاء الا ترى انه لو نام المولى ونهى
عبده عن الدخول في الدار فكما ان دخول العبد قبيح كك تسببه لدخول الاخر
وبالملازمة يستكشف الحرمة .

ويقول الصادق «ع» (١) في صحيح معوية الوارد في الزيت المتنجس (وبينه
لمن اشتراه ليستصبح به) حيث انه امر «ع» بالاعلام وبما انه لا ترتب بينه وبين
الاستصباح مضافا الى عدم وجوده يقينا فلا يكون غاية للواجب لان غاية الواجب واجبة والالم
يكن الاعلام واجبا بل الترتب انما يكون بين الاعلام وترك الاكل ولاجل انحصار الفائدة
فيهما غالبا كان تركه ملازما للاستصباح فالتعليل به انما يكون عرضيا والعلة الحقيقية
انما هي ترك الاكل فتكون العلة في وجوب الاعلام عدم وقوع المشتري في المحرم
الواقعي جهلا بتسليط المالك البايع اياه ، وبما ان ظاهر الدليل التثبيته على
امر عرفي يتعدى عن مورده الى غيره ، وعلى هذين الوجهين الذين ذكرناهما
لوجوب الاعلام فوجوبه انما يكون مولويا لا ارشاديا الى شرطيته للبيع بل على الوجه
الذي ذكره العلامة الاكبر قده يكون كك كما لا يخفى فترك الاعلام مبعوض لا يوجب

فساد البيع .

واستدل على شرطيته لصحة البيع بانه لولاه لكان قصد المشتري الانتفاع المحرم فيكون اكل الثمن بازائه اكلا للمال بالباطل .

وبقوله (ع) في (١) رواية اسمعيل بن عبد الخالق (اما الزيت فلا تبعه الا ان تبين له فيبتاع للسراج) فانه ظاهر في فساد البيع مع عدم الاعلام و يتعدى عن مورده الى ساير الموارد لعدم الفصل .

وفيها نظر (اما الاول) فالان الثمن في البيع انما يكون في مقابل العين لا المنفعة ومع فرض وجود المنفعة المحللة يكون مالا ولا يكون اكل المال بازائه اكلا للمال بالباطل و لذا ذكرنا في محله ان اشتراط صرف المبيع في المنفعة المحرمة بنفسه لا يكون موجبا لفساد العقد على القواعد لعدم وقوع الثمن بازاء المنفعة الا ان يكون المنفعة المحرمة عنوانا من عناوين المبيع و قيدا من قيوده ليقع مقدار من الثمن بازائها فاذا كان هذا حال الاشتراط فصورة القصد الى الانتفاع بها اولى بالصحة ، (مضافا) الى ان قصد المشتري وحده لا يكفي في صدق الاكل بالباطل بالنسبة الى البائع (واما الثاني) فظهوره البدوي و ان كان لا ينكر لظهور النهي عن المعاملة في الارشادية الا انه فيما لم يكن قرينة تصلح لصرف ظهوره و ارادة التحريم منه و ما نحن فيه كك اذ وجوب الاعلام على ما عرفت يوجب عدم ظهور النهي عن البيع الامعه في الارشاد الى فساده بدونه .

فتحصل ان الاقوى ان وجوب الاعلام نفسى لشرطي .

تنبيه

لا يخفى ان باب النجاسات في المتن يكون متاخرا عن الابواب الثلاثة الوضوء والغسل ، والتيمم ، (ولكن) لاجل مناسبات غير خفية قدمت البحث فيه على البحث في تلك الابواب .

الباب الخامس فى النجاسات

واحكامها ، وقبل الخوض فيها لابس بيان حقيقة النجاسة اقوال الاقوال فيها ثلاثة (الاول) كونها من الامور الواقعية التى كشف عنها الشارع (الثانى) كونها منتزعة من- الحكم التكليفى الذى يكون فى موردها وهو وجوب الاجتناب ، (الثالث) كونها حكما وضعيا ، مستقلا فى الجعل ، مقتضيا لايجاب بهجر .

«اما القول الاول» فتقريبه انها من مقولة كيف فيكون الخبث كيفا قائما بالجسم ، وهو مما لا يمكن الالتزام به ، اذا المتنجس يتصف بالنجاسة بماله من الجواهر والاعراض من دون ان يعرض عليه ما يكون مصداق حقيقة النجاسة ، واما النجس بالذات كالكافر ، فهو مثل ما يماثله من افراد الانسان حسان دون اختصاصه بوصف من الاوصاف الحقيقية «مع» انه لاسبيل الى توهم ان فى بدن الكافر شيئا موجودا خارجيا ينعقد بمجرد اظهار الشهادتين اذ بدنه حسا وعيانا قبل اظهارهما وبعده على حد سواء فما ذلك كيف القائم بجسمه فى حال الكفر الذى لا يحس بقوة من القوى .

واما القول الثانى فهو غير تام ثبوتا واثباتا ، (اما الاول) فلان الوجدان شاهد على ان الناس يلاحظون النجاسة منفكة عن الآثار ، ولو كانت انتزاعية لما كان يمكن الالتفات اليها وتصورها بلا لحاظ الحكم التكليفى ، (واما الثانى) فلان الاحكام التكليفية انما رتب فى الادلة على النجاسة فكيف يمكن ان تكون هى منتزعة عنها .

فتحصل ان الاقوى هو القول الثالث .

(وهى) على ما فى المتن وغيره من جملة من الكتب (عشرة) انواع، «الاول والثانى» **البول والغائط مما لا يؤكل لحمه من ذى النفس السائلة** اجماعا كما عن غير واحد حكايته ولعل نجاستهما من الانسان و بعض انواع الحيوانات كادت تكون ضرورية (ويشهد لها) فى البول نصوص مستفيضة .

كصحيح (١) ابن سنان ، قال ابو عبد الله عليه السلام اغسل ثوبك من ابوال

مالايؤكل لحمه .

وفي خبره (١) الاخر اغسل ثوبك من بول كل مالايؤكل لحمه و نحوهما غيرهما وفي الغائط يتم بالاجماع على عدم الفصل مضافا الى الاجماع عليه بالخصوص

والى . نصوص (٢) مستفيضة دالة على نجاسة العذرة بناء على شمولها لغائط غير الانسان ودعوى عدم دلالة الامر بالغسل على النجاسة لا يعتنى بها لظهوره في كونه ارشادا اليها .

(ثم ان) المشهور بين الاصحاب انه لافرق في ذلك بين انواع مالايؤكل لحمه . وهو الذى يقتضيه اطلاق النصوص .

وعن الاسكافي القول بطهارة بول الصبي الذكر قبل اكل اللحم او الطعام و استدل له .

بخبر السكوني (٣) عن ابي عبد الله (ع) وفيه ولبن الغلام لا يغسل منه الثوب و لابوله قبل ان يطعم .

وبما (٤) رواه في البحار عن الراوندى باسناده عن موسى «ع» عن ابيه قال قال على «ع» بال الحسن والحسين على ثوب رسول الله «ص» قبل ان يطعما فلم يغسل بولهما من ثوبه .

(وتارة) يورد عليهما بضعف سندهما «وفيه» ان خبر السكوني لا يكون ضعيفا (واخرى) بان انتفاء الغسل لا يقتضى انتفاء الصب كى يدل على الطهارة (وفيه) ان انكار ظهورهما فى الطهارة مكابرة واضحة .

والاولى فى الجواب ان يقال مضافا الى ضعف سند الثانى ومعارضته فى مورد

١- الوسائل - الباب ٨- من ابواب النجاسات الحديث ٢

٢- الوسائل الباب ٢٠ - من ابواب الماء المطلق .

٣- الوسائل - الباب ٣- من ابواب النجاسات حديث ٤-

٤- المستدرك الباب ٢- من ابواب النجاسات الحديث ٤

بخبر (١) يونس ان رسول الله (ص) اتى بالحسن بن على فوضع فى حجره فبال عليه فقال لا تزرموا ابني ثم دعا بماء فصب عليه (واشتمال) الاول على ما يقول به احدثو هو نجاسة لبن الجارية .

(انهما) معارضان بروايات (٢) كصحيح الحلبي او حسنه سئلت الصادق «ع» عن بول الصبي قال يصب عليه الماء فان كان قد اكل فاغسله ونحوه وغيره ولذا يحمل الخبر ان على ارادة نفى الغسل خاصة لا الصب فلا يدل ان على الطهارة ولو سلم التعارض فلا ريب فى تقديم تلك الروايات كما لا يخفى .

بول الطير

نعم فى الطيور المحرمة الاقوى عدم النجاسة كما نسب الى الصدوق والعماني والجعفي والشيخ فى غير بول الخشاف وجماعة من المتأخرين ويدل عليه .
مصحة (٣) ابي بصير عن الصادق (ع) (كل شىء يطير فلا باس ببوله وخرئه) وقريب منها ما نقل عن محمد الجعفي عن جامع البنظي عنه .

وعن المصنف فى المختلف انها مخصصة بالخشاف اجماعا فيخصص بما يشار كه فى العلة وهو عدم كونه ما كولا، وليس مراده قياس غير الخشاف به كى يرد عليه انه باطل (بل الظاهر) ان مراده تقديم ما يدل بعمومه على نجاسة بول ما لا يؤكل لحمه لتقويته بما يدل على نجاسة بول الخشاف (ويرد عليه) انه يتوقف على عدم امكان الجمع العرفي بينهما وستعرف امكانه .

وفى التذكرة وقول الشيخ ره بطهارة ذرق ما يؤكل لحمه من الطيور لرواية ابي بصير ضعيف لان احدا لم يعمل بها (وفيه) دضا الى ما عرفت من عمل جمع من المتأخرين والمتقدمين بها ان عدم عملهم بها يحتمل ان يكون لاجل ترجيح غيرها عليها لالعدم الاعتماد .

١- الوسائل الباب ٨ - من ابواب النجاسات حديث ٤

٢- الوسائل - الباب ٣ - من ابواب النجاسات الحديث ٢١

٣- الوسائل الباب ١٠ من ابواب النجاسات الحديث ١

وبذلك يظهر ضعف ما عن (ث) رويت رواية شاذة لا يعول عليها ان ذرق الطائر سواء كان ما كول اللحم او غير ما كوله . فالرواية لو وثاقة رجالها واعتماد الصدوق و الشيخ عليها وعدم ثبوت اعراض غيرهما عنهما معتمدة وعليها العمل .
ودعوى ان النسبة بينها وبين حسنة ابن سنان المتقدمة عموم من وجه فتعارضان ويرجع الى عموم ما يدل على نجاسة البول والعدرة .

مندفعة بان الرجوع الى حجة اخرى عند التعارض بين العامين من وجه مع انه في نفسه غير تام مطلقا لان المحقق في محله انه اذا كانت دلالة كل واحد منهما بالعموم يتعين الرجوع الى المرجحات السنية وهي تقتضى تقديم الموثقة لوثيقة رجالها ولم يثبت اعتماد الاصحاب في الحكم بالنجاسة الى الحسنه حتى يقال بترجيحها لكونها مشهورة بل الظاهر ان الموثقة من الروايات المشهورة . (ان ذلك) انما يتم لولم يمكن الجمع العرفي بينهما ولا يكون احدهما اقوى دلالة من الاخر في مورد التعارض و في مانحن فيه يمكن ذلك لانه لو قدم الحسن يلزم ان يكون تقييدا للحكم في الموثقة بالطير ان من دون مدخلة له في احراز موضوعه و كون المدار على حلية كل اللحم و حرمة وهو مستهجن عرفا وهذا بخلاف تخصيص الحسنه بها كما لا يخفى . ولو سلم عدم الاستهجان لكن لا شبهة في اقوائية دلالة الموثقة لهذه الجهة (مضافا) الى ندرة بول الطير الماكول اللحم بل عن المحقق البغدادي ره العلم بعدم البول لغير الخفاش و عليه فالموثقة نص في بول الطير غير ما كول اللحم و الحسنه ظاهرة فيه فيقدم الاولى بلا كلام .

ودعوى الشيخ الاعظم الانصارى ره ان العمل على المشهور لموثقة (١) عمار خراء الخطاف لابس به وهو مما يؤكل لحمه حيث علل الطهارة باكل اللحم لا بالطيران . مندفعة (اولا) بما عن الشيخ ره روايتها باسقاط لفظ الخراء (وثانيا) انه يحتمل ان يكون الطيران مانعا عن النجاسة و التعليل به انما يصح مع وجود المقتضى لها وهو حرمة اكل اللحم و امامع عدمه فالمتعين او الاولى التعليل به لاجود المانع فالموثقة

جارية هذا المجرى (فتحصل) ان الاقوى ان البول و الخرم من الطيور المحرمة لا يحكم عليهما بالنجاسة وان كان الاحوط الاجتناب .

هذافي غير الخفاش (واماهو) فقد اختار الشيخ ره نجاسة بوله مع انه قائل بعدم نجاسة بول غير الماكول من الطير و كيف كان فقد ورد فيه روايتان احديهما ظاهرة في النجاسة والاخرى تدل على عدمها. الاولى.

رواية (١) داود الرقي قال سالت ابا عبد الله (ع) عن بول الخشاشيف يصيب ثوبي فاطلبه ولا اجده قال (ع) اغسل ثوبك الثانية.

رواية (٢) غياث عن جعفر عن ابيه (ع) قال لا باس بدم البراغيث والبق و بول الخشاشيف و قريب منهما ما عن الجعفر يات و نوادر الراوندى.

وما ذكره بعض الاعاظم من المعاصرين من ان رواية داود ضعيفة السند (غير تام) لان الضعف المتوهم ان كان لاجل اشتراك موسى بن عمر بين الثقة والمجهول ولم يعلم ان في الطريق ايا منهما (ففيه) انه بقريئة رواية محمد بن احمد بن يحيى عند لا يكون هو الحضينى وغيره حسن او ثقة وان كان لاجل داود فهو ثقة على الاقوى كما هو خيرة جمع من الاعاظم وقد وردت في مدحه رواية عن الصادق كما ان رمى الشيخ رواية غياث بالشذوذ وحملها على التقية لا يوجب وهن فيها لان الظاهر ان يكون ذلك لاجل مخالفتها لمادل على نجاسة بول ما لا يؤكل لحمه كما استدل هو قده بذلك على ما فى الوسائل، و اجماع الاصحاب على نجاسته ليس اجماعا تعبديا و لاعراضا عن رواية غياث لان اغلبهم انما ذهبوا اليها لذهابهم الى نجاسة بول كل ما لا يؤكل لحمه ولو كان طير او غيرهم سوى الشيخ ره لم ينص على النجاسة فكل واحدة من الروايتين معتبرة سندا.

والجمع بينهما يقتضى حمل خبر داود على الكراهة بل لو ثبت دعوى عدم البول للطيور غير الخفاش يقع التعارض بين موثقة ابي بصير و خبر داود وقد عرفت ان الجمع العرفى يقتضى حمل الخبر على الكراهة ويؤيد الحكم بالطهارة ان الخفاش على ما اختبره

١- الوسائل - الباب ١٠ من ابواب النجاسات الحديث ٤

٢- الوسائل - الباب ٢٧ - من ابواب اطعمة المحرمة حديث ٥

جماعة لا يكون له نفس سائلة وستعرف الاجماع على طهارة البول والخرء مما لا نفس سائلة له .

ثم انه لا فرق في غير الماكول بين ان يكون اصليا كالسباع او عارضا كالجلال و موطوء الانسان و الغنم الذى شرب لبن خنزيرة بناء على حرمة اكل لحمها كما هو الاقوى اذ يشهد لحرمة الاول .

صحيح (١) هشام عن الصادق (ع) لاتاكلوا من لحوم الجلالات و لحرمة الثانى خبر (٢) مسمع عنه (ع) ان امير المؤمنين (ع) سئل عن البهيمة التى تنكح فقال (ع) حرام لحمها و لحرمة الثالث .

مرفوع (٣) ابن سنان لاتاكل من لحم جدى رضع من لبن خنزيرة و كيف كان فعدم الفرق بين الاصلى و العارضى فى نجاسة البول و الغائط كما هو المشهور و عن غير واحد دعوى الاجماع عليه هو الاقوى .
ويدل عليه اطلاق النصوص الدالة على نجاسة بول ما لا يؤكل لحمه كحسنة ابن سنان المتقدمة .

و دعوى معارضتها باطلاق ما دل على طهارة بول الغنم و البقر و نحوهما الشامل لحال الجلل و الموطوءة .

مندفعة (اولا) بما عرفت مرارا من انه (٤) فى العامين من وجه اذا كان شمول احدهما لمورد المعارضة بالعموم و الاخر بالاطلاق يقدم العام على المطلق و فى المقام بما ان دلالة الحسنه و نحوها على نجاسة بول الجلال و نحوها تكون بالعموم و دلالة تلك الادلة بالاطلاق كما هو واضح يقدم الحسنه (وثانيا) انه لا تعارض بين الطائفتين عرفا بل

١ - الوسائل - الباب ٢٧ - من ابواب اطعمة المحرمة - حديث ١

٢ - الوسائل - الباب ٣٠ - من ابواب اطعمة المحرمة - الحديث ٣

٣ - الوسائل - الباب ٢٥ - من ابواب اطعمة المحرمة - حديث ٣

٤ - الصحيح هو الرجوع الى اخبار الترجيح فى تعارض العامين من وجه مطلقا

فيقدم دليل النجاسة للاشهرية منه .

العرف يرون نصوص النجاسة قرينة لنصوص الطهارة لان موضوع الثانية من قبيل العنوان الاولي وموضوع الاولي من قبيل العنوان الثانوى والعرف يرون تقدم الاولي على الثانية فى امثال المقام كما لا يخفى .

ثم ان الظاهر من اطلاق ما لا يؤكل لحمه ما يحرم اكله لحمه بما انه حيوان سواء كان بعنوانه الاولي كك او بالعنوان الطارى وامام ما يحرم لابهذا العنوان بل بعنوان كونه مغضوباً مثلاً فلا يكون الاطلاق شاملاً له .

البول والغائط من حلال اللحم

واما البول والغائط من حلال اللحم فظاهران بلاخلاف فى الطهارة فى الجملة وعن غير واحد دعوى الاجماع عليها (ويشهد لها) جملة من النصوص .

كمصحح (١) زارة انهما عليهما السلام قال لا تغسل ثوبك من بول شىء يؤكل لحمه ونحوه غيره فالحكم فى الجملة مما لا كلام فيه .

انما الكلام فى خصوص الحمار والبغل والخيول اقول القول بالطهارة فيها ايضاً هو المشهور بين الاصحاب (و عن) الاسكافى والشيخ فى بعض كتبه وجماعة من المتأخرين كالمحقق الاردبيلى وصاحب المدارك وغيرهما القول بالنجاسة (واستدل لها) بجملة من النصوص .

كمصحح (٢) محمد بن مسلم عن الصادق «ع» سئلته عن ابوالدواب والبغال والحمير فقال «ع» اغسله وان لم تعلم مكانه فاغسل الثوب كله فان شككت فانضحه .

وصحيح (٣) الحلبي عنه «ع» لابس بروت الحمير واغسل ابوالها . ومضمرة سماعة (٤) سئلته عن بول السنور والكلب والحمار والفرس فقال

١ - الوسائل الباب ٩ - من ابواب النجاسات حديث ٤ -

٢ - الوسائل الباب ٩ - من ابواب النجاسات حديث ٦ -

٣ - الوسائل الباب ٩ - من ابواب النجاسات حديث ١ -

٤ - الوسائل الباب ٨ من ابواب النجاسات - الحديث ٧ -

كأبوال انسان ونحوها غيرها .

واجيب عنها بوجوه (الاول) انه لمعارضة هذه الروايات مع ما يدل على طهارة بول كل مايؤكل لحمه الشامل للدواب الثلث يحمل هذه النصوص على استحباب الغسل والتجنب (وفيه) اولاً ان هذه الروايات اخص من تلك الاخبار ولا ريب في تقدم ظهور المقيد على ظهور المطلق. وثانياً ان رواية زرارة عن احمد هما «ع» في ابوال دواب تصيب الثوب فكرهه فقلت اليس لحومها حلالاً قال بلى ولكن ليس مما جعله الله للاكل تكون شاهدة للجمع وتبين ان المراد من مايؤكل لحمه الذي جعل موضوعاً في تلك الاخبار هو ما خلق للاكل فلا تشمل الدواب المعدة للزينة والر كوب .

الثاني ما ذكره المحقق الهمداني ره وهو ان ما ذكر لا يتم في موثق ابن (١) بكبير فان كان مما يؤكل لحمه فالصلوة في وبره وبوله وشعره وروثه والبانه وكل شيء منه جائزة اذا علمت انه ذكي وقد ذكاه الذابح وان كان غير ذلك مما قد نهيت عن اكله وحرم عليك اكله فالصلوة في كل شيء منه فاسدة ذكاه الذابح اولم يذكه لان خبر زرارة لا يكون حاكماً عليه اذا المراد من مايؤكل لحمه بقريئة مقابلته بما حرم اكله هو ما احل اكله لا ما خلق له فالامر يدور بين حمل اخبار النجاسة على استحباب التجنب وبين ارتكاب التخصيص بالنسبة الى بول الدواب في الموثقة المسوقة لاعطاء الضابط التي كادت تكون نصافي العموم ولا ريب ان الاول اهون لقوة ظهور الموثقة في العموم ومضمونها بعمومه من القواعد المسلمة بين الاصحاب (وفيه) ان الاشكال الثاني على الجواب الاول و ان كان لا يرد عليه الا ان الاشكال الاول و ارداد ظهور الموثقة في العموم وان كان قويا الا انه لظهور تلك النصوص التي تكون اخص منها في النجاسة يرفع اليد عنه .

(الثالث) دلالة جملة من النصوص على طهارة ابوالها بالخصوص .

كرواية (٢) ابى الاغر النحاس قلت لا يبعده الله «ع» انى اعالج الدواب فر بما

١ - الوسائل الباب ٢- من ابواب لباس المصلى الحديث ١-

٢ - الوسائل الباب ٩- من ابواب النجاسات ٢-

خرجت بالليل وقد بالت وراثت فيضرب احدهما برجله او يده فينضح على ثيابه (او ثوبه) فاصبح فارى اثره فيه فقال «ع» ليس عليك شيء .

ورواية (١) المعلى بن خنيس وابن ابى يعفور كنافى جنازة وقد امانا حمار فجاءت الريح ببوله حتى صكت وجوهنا وثيابنا فدخلنا على ابي عبد الله «ع» فاخبرناه فقال ليس عليكم باس فلاجل هذه الروايات يحمل اخبار النجاسة على استحباب التجنب .

وقد اجاب عن هذا صاحب المدارك بضعف سند الروايتين لان الاولى من روايتها ابو الاغر وهو مجهول ومن جملة رجال الثانية الحكم بن مسكين وهو مجهول واسحق بن عمار وقال الشيخ انه فطحى (ويرد عليه) ان الاولى رويت بطريقتين احدهما مارواه الصدوق باسناده عن ابى الاغر وهذا السند معتبر لماعنه فى مشيخته كلما كان فيه عن ابى الاغر النحاس فقد روته عن محمد بن يحيى العطار عن ابراهيم بن هاشم عن صفوان بن يحيى ومحمد بن ابى عمير عن ابى الاغر ورواية الرجلين عنه مضاف الى انها نوع اعتماد ووثوق به تجعل الرواية بحكم الصحيح للاجماع على تصحيحهما يصح عنهما (واما الثانية) فهي حسنة لان الظاهر ان الحكم حسن لان ظاهر كلام الشيخ والنجاشى انه امامى واذا انضم اليه رواية ابن ابى عمير والحسن بن محبوب من اصحاب الاجماع وغيرهما من الاجلة عنه وكونه كثير الرواية وكونه صاحب كتب متعددة اندرج الخبر فى الحسان وعن الشهيد ره انه لما كان كثير الرواية ولم يرد فيه طعن فانا عمل على روايته .

فتحصل ان الاقوى كون الروايتين يعتمد عليهما و بهما يرفع اليد عن ظهور اخبار النجاسة فيها و يؤيد الحكم بالطهارة .

صحيح (٢) الحلبي عن الصادق (ع) لابس بروث الحمير و اغسل ابوالها و قريب منه رواية (٣) ابى مريم و رواية (٤) عبد الاعلى فى الحمير والبغال فانها بضميمة

١- الوسائل - الباب ٩- من ابواب النجاسات- الحديث ١٤

٢- الوسائل الباب ٩- من ابواب النجاسات- الحديث ١

٣- الوسائل الباب ٩ ، من ابواب النجاسات- الحديث ٨-

٤- الوسائل الباب ٩ - من ابواب النجاسات حديث ١٣

الاجماع على عدم الفرق بين البول و الروث تدل على طهارة بولها ايضا و التفصيل بينهما فيها محمول على اختلاف مراتب الكراهة .

ثم ان المشهور بين الاصحاب بل عن غير واحد دعوى نفي الخلاف فيه طهارة البول والغائط من حرام اللحم الذى ليس له دم سائل كالسمك المحرم .

اقول (اما خريته) فيشهد بطهارته الاصل و قصور دليل نجاسته من غير الماكول و هو الاجماع عن الشمول له و كذا بول ما اللحم له فانه لا يشمل عموم النجاسة كما لا يخفى (و اما) بول ما له لحم ففيه وجهان من ظهور كلمات جماعة فى عدم الخلاف فى طهارته و من عموم حسنة ابن سنان و دعوى انصراف الماكول و غير الماكول عن ما النفس له سائلة كما ترى و الاحتياط فى بوله لو كان لا يترك .

فروع

الاول ملاقاة الغائط فى الباطن هل توجب النجاسة ام لا وجهان اقويهما الاخير لان ملاقاة النجاسة فى الداخل على انحاء اذ (تارة) يكون المتلاقيان من الداخل كملاقاة الاسنان مع الدم الخارج من بينها (واخرى) يكون النجاسة من الداخل و الملقى من الخارج كالماء الطاهر يتمضمض به مع وجود الدم الخارج من بين الاسنان فى الفم (و ثالثة) يكون الداخل النجاسة كماء النجس يتمضمض به (ورابعة) يكون المتلاقيان من الخارج و الملاقاة تكون فى الداخل كالسن المعمول عند ملاقاته مع الماء النجس .

اما فى الصورة الاولى فلا اشكال عندنا فى الطهارة بعد الزوال بلا احتياج الى التطهير (و يدل عليها) انه لم يدل دليل على تاثير النجاسات ما لم يخرج بل لادليل على نجاستها لان ما دل على تاثيرها من النص و الاجماع انما يدل عليه اذا خرج كما لا يخفى (و يؤيدها) .

الاخبار (١) الواردة فى الاستنجاء و فى دم الرعاف التى وقع التصريح فيها بانها

انما يغسل الظاهر دون الباطن حيث ان الغسل اذا كان بالماء القليل لا يوجب الطهارة على فرض نجاسة ما في الداخل من الاعيان النجسة .

وكذا لا اشكال في الحكم في الصورة الثانية ولا خلاف لما عرفت من عدم الدليل على تأثير النجاسات ما لم تخرج (ودعوى) استكشاف الكبرى الكلية وهي تنجس كل جسم لاقي مع النجس من الادلة (مندفعة) بان المستند ان كان هو الادلة اللفظية فقد عرفت اختصاصها بما اذا خرج فالتعدى لا وجه له وان كان وقوع التعبير بها في كلمات الاصحاب و معاهد اجماعاتهم فلا يعلم ارادتها من كلماتهم و ان كان هو العلم بالمناط فهو ينافي التريديد في المورد (وبالجملة) لم نعرف مستندا للكلية المزبورة .

(و يؤيد الطهارة) الروايات (١) الواردة في الاستنجاء وفي دم الرعاف .

واما الصورة الثالثة فقد قام الاجماع والسيرة القطعية على طهارة الباطن بمجرد

زوال العين وبدل عليها مضافا الى ذلك عدم الدليل على تنجس البواطن بملاقاة النجاسة لاختصاص الادلة بالظواهر (و دعوى) استفادة الكبرى الكلية وهي تنجس كل جسم بملاقاة النجاسة من تتبع النصوص والفتاوى قد عرفت ما فيها انفا .

(ويشهد لها) ما دل على (٢) طهارة بلل الفرج مع كون المرءة جنبافانه شامل

لما اذا كانت جنباتها بانزال الرجل في فرجها بل هو الغالب .

وخبر (٣) عبد الحميد عن الصادق (ع) الدال على طهارة بصاق شارب الخمر فانه

بضميمة ما يدل على نجاسة الخمر يدل على المختار ومما ذكرناه في هاتين الصورتين

ظهر ان ملاقاة الغائط في الداخل لا توجب النجاسة حتى فيما لو ادخل من الخارج

شيء فلاقي الغائط في الداخل كشيخة الاحتقان و ماء الحقنة الذي يخرج ولا يصاحبه

شيء من اجزاء الغائط .

و اما الصورة الرابعة فلا ينبغي التشكيك في الحكم بالنجاسة فيها لاطلاق الادلة

كما هو واضح .

١- الوسائل - الباب ٢٤- من ابواب النجاسات .

٢- الوسائل - الباب ٥٥- من ابواب النجاسات .

٣- الوسائل - الباب ٣٩- من ابواب النجاسات حديث ١٠

بيع البول والغائط

الثانى لامانع من بيع الغائط من ما كول اللحم كما هو المشهور بين الاصحاب و
عن الخلاف نفى الخلاف فيه وعن المرتضى ره الاجماع عليه (ويدل عليه) عموم ما يدل
على حلية البيع لكونه مالا عرفا للانتفاع به فى التسميد ونحوه من المنافع العامة
(وكونه) من الخبائث لا يوجب حرمة بيعه لان تحريم الخبائث انما يكون بالنسبة الى
الاكل خاصة (وقوله ع) ان الله اذا حرم شيئا حرم ثمنه ظاهره تحريم جميع منافعه
لانه الظاهر من تحريم عين الشيء ومنفعة الروث لا تختص بالاكل بل له منافع محللة
اخر كما عرفت فلا اشكال فى جواز بيعه .

واما بوله فان كانت له منفعة محللة مقصودة عقلائية موجبة لصيرورته مالا يجوز
بيعه للعمومات الدالة على صحة البيع وان لم يكن له منفعة كما هو الغالب لكونه مستقذرا
عند العرف فحيث لا يكون مالا فلا يجوز بيعه وجواز شره اختيارا لا يكون ملاك جواز
بيعه كما عن الشيخ الاعظم ره لعدم صيرورته مالا بمجرد ذلك .

ومنه يظهر عدم جواز بيع بول الابل ان لم يكن اجماع على الجواز .

واما بيعهما من غير المأكول فلا يجوز بالاخلاف ويشهد لعدم جواز بيع بوله
ما تقدم مضافا الى النهى عنه فى رواية تحف العقول .

واما غائطه فمقتضى القاعدة و ان كان جواز بيعه . الا انه يدل على عدم

الجواز .

رواية (١) يعقوب بن شعيب ثمن العذرة سحت، نعم .

فى رواية (٢) محمد بن مضارب لابس ببيع العذرة لكنها تطرح للاجماع على
خلافها ، و حمل الاولى على عذرة الانسان و الثانية على غير ها حمل تبرعى كما
ان حمل الاولى على الكراهة بعيد جدا فلا يصار اليه فلا مناص الا عن طرح

١- الوسائل - الباب ٤٠ - من ابواب ما يكتسب به الحديث - ١

٢- الوسائل - الباب ٤٠ من ابواب ما يكتسب به حديث - ٣

الثانية .

نعم يجوز الانتفاع بهما كما هو المشهور بل بالاخلاف كما عن المبسوط وغيره (ويشدهله) مضافا الى الاصل .

خبر (١) وهب بن وهب عن علي (ع) انه كان لا يرى باسا ان تطرح في المزارع العذرة (وما) عن فخر الدين من دعوى الاجماع على حرمة الانتفاع بالنجس مطلقا (غير ثابت) بل عن غير واحد خلافة و النهي عن جميع التقلبات في النجس في رواية تحف العقول يحتمل ان يكون المراد منه الانتفاع المحرم مضافا الى عدم الجابر لها .

الشك في التذكية

الثالث اذا لم يعلم كون حيوان انه ما كول اللحم او لا لا يحكم بنجاسة بوله وروثه لقاعدة الطهارة من غير فرق بين كون الشبهة موضوعية او حكمية . اما حرمة اكل لحمه فالحق هو التفصيل في المسئلة وذلك لان التردد تارة يكون من جهة الشبهة الحكمية واخرى يكون من جهة الشبهة الموضوعية: فان كانت الشبهة موضوعية فان علم قبوله للتذكية على كل حال وشك في حليته وحرمة يحكم بالحلية لقاعدة الحل، وان شك في قبوله للتذكية فان كان من جهة احتمال عروض المانع كما اذا شك في حلية الغنم المذكي لاجل احتمال صيرورته جلالا فيحكم بالحلية ايضا لاستصحاب عدم عروض المانع .

واما ان كان الشك في قبوله التذكية من جهة الشك في انه من القسم الذي يقبل التذكية كالغنم او من القسم الذي لا يقبل التذكية كالكلب . فبناء على القول بوجود عموم يدل على قبول كل حيوان للتذكية الا ما خرج بالدليل و لعلمه الصحيح (٢) . كما ادعاه صاحب الجواهر ره و بناء على جريان استصحاب الغم الازلي كما هو الحق

١- الوسائل - ٢٩ - من ابواب الاطعمة المحرمة

٢- يشهد به الخبر الرابع من الباب ٣٤ - من ابواب الاطعمة المحرمة .

يحكم بالحلية ايضاً اذا استصحاب عدم تحقق العنوان الذي خرج عن العموم يدخله في العموم و يحكم بقبوله التذكية فلا يجرى استصحاب عدم التذكية .
 و اما لو انكرنا احد الامرين فان كانت التذكية عبارة عن الافعال الخاصة بلا دخل لشيء اخر فيه فلا يبقى شك في التذكية و في حليته و حرمة يرجع الى قاعدة الحل .

وان كانت عبارة عن الافعال الخاصة عن خصوصية في المحل بنحو الشرطية او الشرطية (فبناء) على جريان استصحاب عدم الازلي يجرى استصحاب عدم الخصوصية فيحكم بعدم تحقق التذكية والحرمة . (واما بناء) على عدم جريان استصحاب عدم الازلي فلا يجرى استصحاب عدم التذكية فيحكم بالحلية لاصالتها .

(واستصحاب) عدم تحقق المجموع لا يجرى لعدم كونه امرا اخر وراء الاجزاء والموضوع انما هو ذوات الاجزاء بلا دخل لشيء اخر فيه ، وان كانت امراتوليديا مسببا عن الذبح بشرائطه كما هو الاظهر فيستصحب عدمها و يحكم بالحرمة .
 واما ان كان الشك في وقوع التذكية على الحيوان بعد احرز قبوله لها فالمرجع هو اصاله عدمها على جميع التقادير فيحكم بالحرمة .

ثم انه في الموارد التي حكمنا فيها بالحلية مستندا الى قاعدة الحل قد يقال بالحرمة مستندا الى استصحاب حرمة اكله الثابتة قبل زهاق الروح و فيه (اولا) ان حرمة اكله حيا غير مسلمة .

(و ثانيا) انها ثابتة له على الفرض بما انه حيوان وهذا العنوان متقوم بالحياة والمشكوك فيه انما هو حلية اللحم و هما متغايران فليس مورداً - للاستصحاب .

واما اذا كانت الشبهة حكمية فان كان الشك من غير جهة التذكية فلا اشكال في ان المرجع اصاله الحل واستصحاب الحرمة قد عرفت ما فيه (وان كان) من جهة الجهل بقبوله للتذكية كما في الحيوان المتولد من حيوانين كالشاة و الكلب ولا يشبه احدهما فان كان عموم يدل على قبول كل حيوان للتذكية الا ما خرج فيتمسك

به ويحكم بالحلية ايضا والا . فان كانت التذكية امرا بسيطا فالاصل عدمها والا فالمرجع اصالة الحل .

هذا اذا لم يكن الشك من جهة احتمال طرو المانع و الا فيستصحب عدمه كما لو شك فى ان شرب لبن الخنزيرة مرة واحدة مانع عن الحلية ام لا ولم يدل دليل على ما نعيته (وان) كان منشأ الشك ان الذبح الواقع بغير الحديد مع التمكن من الذبح به يوجب التذكية ام لا فالمرجع اصالة عدم تحقق التذكية .

ثم انه قد يقال بانه فى الموارد التى يحكم فيها بحرمة اكل لحم الحيوان كيف يحكم بطهارة بوله وروثه مع ان مقتضى الروايات نجاستهما من كل ما لا يؤكل لحمه (وفيه) ان تلك الروايات انما تدل على نجاستهما من حيوان كانت له خصوصية مقتضية للحرمة والاستصحاب لا يثبت تلك الخصوصية وان شئت قلت انه بالاستصحاب يثبت الحرمة بعنوان انه ميتة والملازمة انما تكون بين النجاسة والحرمة الثابتة للحيوان بما انه حيوان .

وكذا لا يحكم بالنجاسة اذا لم يعلم ان له دماءا لا لاصالة الطهارة (نعم) بناء على جواز التمسك بالعام فى الشبهة المصدقية لا بد من الحكم بالنجاسة لعموم ما يدل على نجاستهما من كل ما لا يؤكل لحمه لان الخارج هو ما ليس له دم سائل المشكوك صدقه فى الفرض (واما) ما فى الجواهر من الاستدلال لها بتوقف امثال الامر بالاجتناب عن النس على البناء على النجاسة ولانه كساير الموضوعات التى علق الشارع عليها احكاما كالصلوة للوقت (فيرد عليه) ان الاجتناب عن مورد الشك ليس مما يتوقف عليه الاجتناب عن النجس وقياسه بمثل الوقت مع الفارق لانه يكون الشك فيه شكافى الامثال وما نحن فيه شك فى التكليف كما ان الاستدلال لها باستصحاب العدم الازلى غير صحيح لان عنوان المخصص فى المقام عدمى فالمعنى لاستصحاب عدمه .

نجاسة المنى

والثالث (المنى من ذى النفس السائلة مطلقا) فالكلام يقع فى موارد ثلاثة

الاول فى منى الانسان الثانى فى منى الحيوان غير الانسان مما له نفس سائلة الثالث فى منى ما ليس له دم سائل.

(اما الاول) فلا خلاف فى نجاسته بل تكون نجاسته من الضروريات (وتدل) عليها جملة كثيرة (١) من النصوص وما توهم (٢) ان يكون معارضها كاله اجنبى عن المقام لان بعضه وارد فى مقام بيان عدم تنجس ما لاقى مع ما فيه المنى فيدل على ان ملاقى الشبهة المحصورة لا يحكم عليه بالنجاسة وبعضه وارد فى مقام بيان عدم تنجس المتنجس وان ابيت عن ذلك فلا مناص عن طرحه كما لا يخفى .

واما الثانى فعن اعظم متأخرى المتأخرين كصاحب الجواهر والشيخ الاعظم والمحقق الهمداني ان عمدة ما يدل على نجاسته الاجماع وكون المسئلة من المسلمات و الافلاخبار التى يستدل بها للعموم.

كصحيح (٣) محمد بن مسلم عن الصادق (ع) قال ذكر المنى وشده وجعله اشد من البول ثم قال ان رايت المنى قبل او بعدما تدخل فى الصلوة فعليك اعادة الصلوة الخ .

وصحيحه (٤) الاخر عن احدهما «ع» وفيه وقال فى المنى يصيب الثوب ان عرفت مكانه فاغسله وان خفى عليك فاغسله كله ونحوه رواية (٥) عنبة لاجل تعارف اصابة منى الانسان الى ثوبه . و عدم تعارف اصابة غيره بل ندرتها ينصرف اطلاق لفظ المنى فيها اليه (مضافا) الى ان قوله (ع) فى موثق (٦) عمار و كل ما

١- الوسائل - الباب ١٦ - من ابواب النجاسات

٢- الوسائل الباب ١٦ - من ابواب النجاسات

٣- الوسائل الباب ١٦ - من ابواب النجاسات

٤- الوسائل - الباب ١٦ - من ابواب النجاسات

٥- الوسائل الباب ١٦ - من ابواب النجاسات

٦- الوسائل - الباب ٩ - من ابواب النجاسات الحديث ١٢ -

اكل لحمه فلا باس بما يخرج منه و قوله (ع) في موثق (١) ابن بكير وان كان مما يؤكل لحمه فالصلوة في وبره وبوله وشعره وروثه والبانه و كل شيء عمدته جائزة يدلان على طهارته من ما كول اللحم.

و لكن يرد على دعوى الانصراف (اولا) ان ندرة الابتلاء بمنى غير الانسان غير ثابتة بل كثرة الابتلاء بالنسبة الى بعضه كمنى الغنم والحمار والديك و اشباهها محققة خصوصا للمكارى وامثاله (وثانيا) ما مر من امر ان ندره الفرد او ندره الابتلاء به لا توجب الانصراف المانع من التمسك بالاطلاق وانما هو بالنسبة الى ما اذا كان صدق الطبيعي على فرد خفيا واما اذا كان صدقه عليه كصدقه على غيره كما في المقام فلا وجه لدعوى الانصراف فاطلاق الروايات لا مانع من التمسك به. (واما) قوله (ع) في موثق عمارو كل ما اكل لحمه الخ فلا يشمل المنى لان العرف يفهمون من لفظ ما يخرج خصوصا البول والغائط ولذا ترى ان الفقهاء الذين هم اهل اللسان ذكروا الرواية في خصوص باب البول والغائط واستدلوا بها في ذلك الباب خاصة «واما» موثق ابن بكير فهو انما يكون في مقام بيان مانعة غير ما كول اللحم و يدل على ان اجزاء ما كول اللحم ليس كاجزاء غيره مما يكون بنفسه ما عن الصلوة و كما انه لا ينافي مع مانعة الدم لاجل نجاسته كك لا ينافي مع مانعة المنى لاجلها وبالجملة انه ليس ناظرا الى الجهات الاخرى وانما يدل على ان اجزاء ما كول اللحم بانفسها ليست من الموانع فتحصل مما ذكرناه تامة دلالة المطلقات على النجاسة وعدم المعارض لها.

واما المقام الثالث فالمشهور بين الاصحاب على ما نسب اليهم طهارته «ويدل عليها» اطلاق .

رواية «٢» حفص لا يفسد الماء الا ما كانت له نفس سائلة فانه كما عرفت سابقا يدل على عدم تنجس الماء بواسطه ما ليس له دم سائل فلو كان منيه نجسا كان يفسد الماء هو ايضا «والاجماع» المنقول «وعدم» نجاسة بوله و روثه ودمه بضميمة عدم الفصل بينها وبين منيه فتدبر فان كل واحد من هذه الوجوه لا يخلو عن الاشكال وطريق

١- الوسائل - الباب ٢ - من ابواب الماء المطلق الحديث - ١.

٢- الوسائل - الباب ٣٥ - من ابواب النجاسات. الحديث - ٢.

الاحتياط لا يحتاج الى البيان.

واما المذى والوذى والوادى فطاهرة بلاخلاف معروف الا عن ابن الجنيذ فانه نسب اليه القول بنجاسة المذى الخارج عقيب الشهوة ولم يصل اليه ما يستنده .

وحسن (١) الحسين بن ابى العلاء سالت باعبدالله (ع) عن المذى يصيب الثوب قال (ع) ان عرفت مكانه فاغسله وان خفى عليك مكانه فاغسله كله وقرب منه غيره مضافا الى عدم اختصاصه بالشهوة واعراض الاصحاب عنه يعارضه جملة من النصوص .

كصحيح (٢) زرارة عن الصادق (ع) ان سال من ذكر كشيء من مذى او وذى وانت فى الصلوة فلا تغسله ولا تقطع له الصلوة ولا تنقض له الموضوع وان بلغ عقبك فانما ذلك بمنزلة النخامة ونحوه غيره فلهذا الامناس عن حمل ما ظاهره لزوم الاجتناب عنه على الاستحباب ويدل على طهارة الودى الاصل والاجماع وما ورد (٣) فى البلل المشتهبه .

وكذا رطوبات الفرج والدبر بلاخلاف ويدل على طهارة الاولى .

صحيح (٤) ابراهيم بن ابى محمود سالت ابا الحسن الرضا (ع) عن المرئة عليها قميصها او ازارها يصيبه من بلل الفرج وهى جنب اتصلى فيه قال (ع) اذا اغتسلت صلت فيه وعلى طهارة الثانية .

مصحح زرارة المتقدم وفيه قوله (ع) وكل شىء خرج منك بعد الوضوء فانه من الحبائل او من البواسير فلا تغسله من ثوبك الا ان تقذره .

نجاسة الميئة

الرابع (الميئة) من كل ما لدم سائل والى هذا العموم نظر المصنف ره حيث قال (وكذا الميئة) وعن جماعة كثيرة دعوى الاجماع على نجاستها ويشهد لها .

الاية الشريفة (٥) (الا ان تكون ميئة او دما مسفو حاو لحم خنزير فانه رجس)

١- الوسائل الباب ١٧ - من أبواب النجاسات حديث ٢

٢- الوسائل - الباب ١٢ - من أبواب نواقض الوضوء حديث ٢

٣- الوسائل - الباب ١٣ - من أبواب نواقض الوضوء

٤- الوسائل الباب ٥٥ - من أبواب النجاسات حديث ١ -

٥- الانعام - الاية ١٤٦

بناء على عود الضمير الى الطعام الذي حكم بحليته واستثنى منه هذه الثلاثة فانها تدل على ان الطعام اذا كان من احدها الثلاثة فهو رجس (نعم) كون الرجس بمعنى النجاسة محل تأمل (وجملة من النصوص) منها .

رواية (١) جابر عن ابي جعفر (ع) قال اتاه رجل فقال له وقعت فارة في خابية فيها سمن او زيت فما ترى في اكله فقال له ابو جعفر لا تاكله فقال له الرجل الفارة اهون على من ان اترك طعامي من اجلها فقال له ابو جعفر (ع) انك لم تستخف بالميتة انما استخففت بدينك ان الله حرم الميتة من كل شيء فان جوابه (ع) يدل على حرمة ما في الخابية لملاقاته للميتة ولا منشأه سوى نجاسته بها بل المغروس في ذهن السائل على ما يظهر من سؤاله كان نجاسة الميتة ومنجسيتها وانما كان شكه من جهة صغر الفارة فاجابه (ع) بعدم الفرق في منجسية الميتة بين الكبير والصغير .

ومنها ما ورد في السمن والعسل والطعام والشراب تلاقي مع الميتة بان تموت فيها الفارة او الجرد من الامر بالاجتناب عنها .

كصحيح (٢) معوية عن الصادق (ع) في سمن او زيت او عسل مات فيه جرد فقال «ع» اما السمن والعسل فيؤخذ الجرد وما حوله واما الزيت فيستصبح به .
وصحيح (٣) زرارة عن الباقر «ع» اذا وقعت الفارة في السمن فماتت فيه فان كان جامدا فالقها وما يليها وكل ما بقي وان كان ذائبا فلاتا كله واستصبح به ونحوهما غيرهما .
ومنها ما ورد في المرق من الامر باهراقه وغسل اللحم .

كخبر (٤) السكوني عن ابي عبد الله (ع) ان امير المؤمنين (ع) سئل عن قدر طبخت فاذا في القدر فارة فقال (ع) يهراق مرقها ويغسل اللحم ويؤكل ومنها ما تضمن النهي عن الاكل في انية اهل الكتاب .

كصحيح (٥) محمد بن مسلم عن احدهما (ع) سئل عن انية اهل الذمة فقال (ع)

١- الوسائل - الباب ٥- من ابواب الماء المضاف حديث ٢ .

٢- ٣- الوسائل - الباب ٤٣ من ابواب الاطعمة المحرمة حديث ١- ٣ .

٤- الوسائل - الباب ٤٤ من ابواب الاطعمة المحرمة حديث ١ .

٥- الوسائل الباب ٧٢ - من ابواب النجاسات حديث ٢ .

لاتاكلوا في انيتهم اذا كانوا ياكلون فيها الميتة والدم ولحم الخنزير .
 ومنها ما ورد في (١) الماء القليل تكون فيه الفارة الميتة من الامر باعادة الوضوء
 وغسل الثوب الى غير ذلك مما ورد في الابواب المتفرقة الدال عليها منطوقا ومفهوما .
 وقد استدل لها بعض الاعاظم بما ورد في نزح البئر لموت الدابة والفارة والطيرو
 مطلق الميتة واشكل على نفسه من جهة ما دل (٢) على عدم انفعال ماء البئر واجاب عنه
 بان النصوص المذكورة تدل على نجاسة الميتة وانفعال ماء البئر فاذا دل الدليل على عدم
 الانفعال تعين رفع اليد عن الدلالة الثانية فتبقى الاولى على حجيتها ؟ اذا التلازم بين
 الدالتين وجود الايلازم التلازم بينهما في الحجية .
 وفيه ان دلالة تلك النصوص على النجاسة انما تكون من جهة ظهور الامر بالنزح
 في اللزوم، ولو فرض تعين حمل الامر به على الاستحباب لم يبق له دلالة على النجاسة حتى
 يقال ان حجيتها لا تلازم حجية الدلالة الاخرى .
 فتحصل مما ذكرناه ضعف ما في المدارك من الاستشكال في النجاسة لعدم الدليل
 عليها نصا يعتد به .

واما ما رواه (٣) الصدوق ره مرسلا في الفقيه عن الصادق «ع» سئل عن جلود
 الميتة يجعل فيها اللبن والسمن والماء قال (ع) لا باس بان تجعل فيها ما شئت من ماء اولبن
 او سمن وتوضأ منه واشرب ولكن لا تصل فيه، فاما ان يحمل على طهارة الجلد بالداغة اذ غيره
 غير قابل لجعل الماء والسمن فيه فيكون من النصوص الدالة عليها المحمولة على التقية
 او ي طرح لشذوذه ومخالفته للمشهور وعارضته مع النصوص المتقدمة هذا كله في ميتة
 غير الادمى .

(واما ميتته) فعن غير واحد دعوى الاجماع على نجاستها وعن ظاهر محكي
 المفاتيح عدم النجاسة والقول الاول اقوى ويشهد له .

١- الوسائل - الباب ٤ - من ابواب الماء المطلق

٢- الوسائل - الباب ١٥-١٧-١٨-١٩ من ابواب الماء المطلق

٣- الوسائل - الباب ٣٤ - من ابواب النجاسات

صحيح (١) ابن ميمون سالت ابا عبد الله «ع» عن الرجل يقع ثوبه على جسد الميت قال «ع» ان كان غسل الميت فلا تغسل ما اصاب ثوبك منه وان كان لم يغسل فاغسل ما اصاب ثوبك منه ونحوه صحيح الحلبي .

والتوقيع (٢) في امام حدثت عليه حادثة قال « ع » ليس على من نجاه الاغسل اليد .

واستدل صاحب المفاتيح على ما اختاره بان الميت لو كان نجس العين لم يطهر بالتغسيل .

وفيه ما ذكره صاحب الجواهر ره من انه اجتهاد في مقابل النص .

فروع

الاول الاجزاء المانعة من الميتة نجسة على المشهور شهرة عظيمة وعن المدارك ان النجاسة مقطوع بها بين الاصحاب (ويشهد لنجاستها) ما دل على نجاسة الميتة اذا استفاد منه بحسب المتفاهم العرفي ان معروض النجاسة جسد الميت بلا دخل للاتصال فيها ومفهوم العلة .

في (٣) خبر الحلبي عن الصادق «ع» لا باس بالصلاة فيما كان من صوف الميتة ان الصوف ليس فيه روح .

وفي خبر (٤) ابي حمزة عن ابي جعفر (ع) في حديث طويل بعد نفى الباس عن الانفحة ان الانفحة ليس فيها دم ولا عرق ولا بها عظم ونحوهما غيرهما (ولو تنزلنا) عن ذلك وفرضا الشك في النجاسة فلا مانع من الرجوع الى استصحاب النجاسة الثابتة حال الاتصال .

ويستثنى من ذلك ما لا تحلله الحيوة منها كالصوف والشعر بلا خلاف بل ادعى الاجماع عليه (ويشهد له) جملة من النصوص .

١- الوسائل - الباب ٣٤- من ابواب النجاسات حديث ١-

٢- الوسائل الباب ٣ - من ابواب غسل المس حديث ٤

٣- الوسائل الباب . من ابواب ٦٨ النجاسات حديث ١-

٤- الوسائل الباب ٣٣ - من ابواب اطعمة المحرمة الحديث ١ -

كصحيح (١) حريز قال ابو عبد الله (ع) لزراعة ومحمد اللبن واللبن والبيضة والشعر والصوف والقرن والنايب والحافر وكل شيء يفصل من الشاة والدابة فهوذ كى وان اخذته بعد ما يموت فاغسله وصل فيه .
وصحيح الحلبي و خبر الثمالي المتقدمين و نحوها غيرها وهذا مما لا اشكال فيه .

انما الكلام يقع في جهات الاولى ان الصوف والوبر والشعر هل يعتبر فى الصلاة فيها الغسل ام لا (واستدل للاول) بصحيح حريز المتقدم (وفيه) ان الامر بالغسل مقدمة للصلاة ظاهر فى كونه لاجل النجاسة (وعليه) فظاهره نجاسة موضع الاتصال بالميتة اذ النجاسة المتصورة فيها المرتفعة بالغسل ليست الا الحاصلة بالملاقاة وعليه فتختص بما اذا اخذ بالاجز (فالاتقى) عدم اعتبار الغسل سوى غسل الموضع المتصل بالميتة .

الثانية هل تختص طهارة الصوف والوبر والشعر بما اذا اخذ بالجز كما عن الشيخ فى النهاية او تعم ما يؤخذ قلعا و جهان .
قد استدل للاول (بان) اصل المأخوذ قلعا لامحالة يكون معه جزء من لحم الميتة (وبان) اصولها من اجزاء الميتة وفيها روح (مع) انها ليست داخلية تحت احد العناوين المستثنيات .

وبخبر (٢) الفتح بن يزيد الجرجاني وكلمة كان من السخال الصوف ان جز والشعر والوبر والانفحة والقرن ولا يتعدى الى غيرها .

وفى الجميع نظر (اذا الاول) ممنوع سيما فى الحيوانات التى لها جلد غير رقيق كالحمار (واما الثانى) فلان اصل الشعر مثلا انما هو مادته فكيف يمكن ان يكون مما تحلله الحيوة و عدم دخولها فى احد تلك العناوين لا يضر لعموم العلة فى صحيح الحلبي وغيره (واما الثالث) فلانه ضعيف السند ومضطرب المتن حيث ان خبر قوله كل ما كان الخ غير مذكور .

طهارة الانفحة

ويلحق بالمدكورات امور ثلثة (الاول) الانفحة لا خلاف في طهارتها وعن غير واحد دعوى الاجماع عليها (ويشهد لها) جملة من النصوص كخبر ابي حمزة المتقدم .

وصحيح (١) زرارة عن الصادق «ع» سألته عن الانفحة تخرج من الجدى الميت قال «ع» لا بأس به قلت اللبن يكون في ضرع الشاة وقد ماتت قال «ع» لا بأس به ونحوهما غيرهما .

ثم انه قد اختلفت كلمات الفقهاء واللغويين في تعيين الانفحة (فعن) جماعة منهم المصنف انه شيء اصفر مستحيل في جوف السخلة (وعن) السرائر وغيرها انها كرش الحمل او الجدى ما لم ياكل (واختار) بعض المحققين ره انها اسم للظرف والمظروف .

وعلى جميع التقادير لا ريب في طهارة المظروف اما على الاخير فواضح واما على الاول فلدلالة النصوص على طهارة الانفحة الظاهرة في الطهارة الفعلية فلا يصح الحكم بتنجسها بملاقاتها مع ظرفها واما على الثاني فلما دل على طهارة اجزاء الميتة التي لا تحلها الحياة .

واما الظرف فحيث لم يثبت كون الانفحة اسما له فلا مخرج له عن عموم ما دل على نجاسة اجزاء الميتة في تعيين الحكم بنجاسته (فان قلت) انه بعد ما ثبت طهارة المظروف يتحقق علم اجمالى بورود التخصيص اما على عموم ما دل ان النجس ينجس ويحكم بنجاسة الظرف او على عموم ما دل على نجاسة اجزاء الميتة ولازمه عدم جواز التمسك باصالة العموم في شيء منهما فالمرجع عند الشك في طهارة الظرف هو قاعدة الطهارة (قلت) ان هذا العلم اجمالى يكون محلا للعلم بان عموم النجس

ينجس لا يكون شاملا للمقام اما لعدم نجاسة ظرفه او لعدم منجسيته فتبقى اصاله العموم في ما دل على نجاسة اجزاء الميتة بلا معاض (فتحصل) ان الاقوى ان المظروف محكوم بالطهارة والظرف بالنجاسة.

ثم ان ظاهر النصوص اختصاص الطهارة بالما كول اذ بعضها وارد في خصوص الجدى وفي جملة منها التنصيص على جواز اكل الجبن الذي يجعل فيه الانفحة المختص بما كول اللحم (ومرسل) الصدوق وان كان مطلقا لكنه لا رسالا ليعتمد عليه (وعليه) فالاقوى هو الحكم بنجاسة الظرف والمظروف (اما) الظرف فلكونه من اجزاء الميتة التي تحلها الحيوية (واما) المظروف فلما لاقاته مع الظرف النجس .

(الثاني) اللبن في الضرع ولا ينجس بملاقاة الضرع كما هو المشهور . بل عن الخلاف دعوى الاجماع عليه ، ويشهد له جملة من النصوص كصحيح زرارة المتقدم في الانفحة (ومصحح) حريز المتقدم في الاجزاء المبانة ونحوهما غيرهما .
و عن جماعة منهم المصنف ره القول بالنجاسة (و عن) المنتهى انه المشهور و استدل له .

بخبر (١) وهب بن وهب عن جعفر (ع) عن ابيه . ان عليا (ع) سئل عن شاة ماتت فحلب منها لبن فقال (ع) ذلك الحرام محضا ، (وايده) الشيخ الاعظم قده بان الرواية وان كانت ضعيفة السند بمن قيل في حقه انه اكذب البرية و موافقة لمذهب العامة ، الا انها منجبرة بالقاعدة المجمع عليها وهي قاعدة نجاسة ملاقي النجس و نصوص الطهارة وان كانت صحيحة الا انها مخالفة للقاعدة فتطرح هذه النصوص ويعمل بتلك الرواية .

وفيه ان الخبر الضعيف لازيب في انه ينجبر بالعمل ، (واما) مطابقته للقاعدة فلا ارى وجها في انجباره بها ، (مع) انه لو سلم ذلك فلا وجد لكونها من مرجحات ذلك الخبر على النصوص الصحيحة مع كونها مخالفة للعامة ولا يكون القاعدة من القواعد العقلية غير القابلة للتخصيص حتى يطرح لاجلها النصوص المعتبرة والاقوى هي الطهارة وبما ان بعض نصوصها مطلق غير مقيد بالما كول فالأظهر شمول الحكم لغير الما كول و

انصرفها الى الماكول بدوى لا يوجب تقييد الاطلاق (فتامل).

(الثالث) البيض لاشبهة ولا خلاف فى طهارته فى الجملة ، (ويشهد لها) جملة من النصوص ، ولكن عن جماعة تقييدها بما اذا اكتسب القشر الاعلى وعن آخرين بالقشر الصلب او بالجلد الغليظ او بالجلد الفوقانى واستدل له

بخبر (١) غياث عن ابي عبدالله (ع) فى بيضة خرجت من است دجاجة ميتة قال (ع) ان كانت اکتست البيضة بالجلد الغليظ فلا باس بها ، وبه يقيد اطلاق غيره ، (وفيه) ان الخبر وارد فى مقام بيان الحلية والحرمة ويدل على ان الحلية معلقة على اکتساء الجلد الغليظ ، «واما» الطهارة والنجاسة فهو ساكت عن بيانها فيرجع فيهما الى ما يقتضيه القاعدة وهى الطهارة ، لكونه من الاجزاء التى لاتحلها الحيوة مضافا الى اطلاق نصوصها .

وبذلك ظهر ضعف ما عن المصنف ره من الافتاء بنجاسة بيض مالا يؤكل لحمه نظرا الى ما فى جملة من النصوص من التصريح بجواز الاكل المختص بالماكول فيحمل غير هاعليه .

الاجزاء المبانة من الحي

الثانى المشهور بين الاصحاب ان الاجزاء المبانة من الحي مما تحله الحيوة كالمبانة من الميت عدى الاجزاء الصغار ، اقول يقع الكلام فى مقامين «الاول» فى اصل الحكم «الثانى» فيما استثنى من طهارة الاجزاء الصغار .

اما الاول فالظاهر انه لاخلاف فيه «ويشهد له» طوائف من النصوص (منها) ما دل على نجاسة الميتة ، فان المفهوم منه عرفا نجاسة كل ما فيه الروح بخروجه ، سواء صدق عليه الميتة او لم يصدق ولذا لو قطع الحمار مثلا بقطعات فخرج عنها الروح لا يتوقف العرف فى الحكم بنجاسة كل قطعة منها

«ومنها» ماورد فى الصيد المتضمن لان ما قطعت الحباله فهو ميتة .

كخبر «١» عبدالله بن سليمان عن ابي عبدالله «ع» ماخذت الحباله وانقطع منه شىء او مات فهو ميتة.

وصحيح «٢» ابن قيس عن ابي جعفر «ع» قال امير المؤمنين «ع» ماخذت الحباله من صيد فقطعت منه يدا اورجلا فذروه فانه ميت ، ونحوهما غير هما .

واورد عليه بعض اعظم المحققين «ره» بان المراد بكونه ميتة ان كان كونه ميتة حكما ، فالمتبادر منه «ح» ارادة حرمة الاكل لالنجاسة وان كان كونه ميتة حقيقة فيحتاج الحكم بالنجاسة الى ورود دليل عام يدل على نجاسة الميتة بحيث يعم الفرض ، وحيث ليس فلادليل على النجاسة .

وفيه ان هذه النصوص تدل على النجاسة على كالاتقديرين اما على الاول فلاطلاق دليل التنزيل واما على الثانى فلان بيان الشارع للفرد الحقيقى الخفى لامحالة يكون بلحاظ ثبوت الحكم الثابت للفرد الجلى له والافليس بيان ذلك وظيفته .
وبما ذكرناه ظهر دلالة النصوص الواردة فى اليات الغنم .

كخبر ابي (٣) بصير عن ابي عبدالله «ع» انه قال فى اليات الغنم تقطع وهى احياء انها ميتة . ونحوه غير على النجاسة ، ومنها .

خبر (٤) قتيبة عن ابي عبدالله «ع» الوارد فى لباس الخنز . وفيه . علل «ع» طهارة الصوف الذى لاروح فيه . بانه . الا ترى انه يجوز ويباع وهو حى . فانه يدل على الملازمة بين طهارة الجزء المبان من الحي مع طهارته اذا بان من الميت وحيث عرفت نجاسة الاجزاء المبانة من الميتة فالمبانة من الحي ايضا كك .

«واما المقام الثانى» فعن الحدائق الظاهر انه لاختلاف فى طهارة الاجزاء الصغار . (وعن) غير واحد دعوى الاجماع عليها «و يشهد لها» .

١- الوسائل الباب ٢٤ - من ابواب الصيد حديث ٣ .

٢- الوسائل - الباب ٢٤ - من ابواب الصيد حديث ١ .

٣- الوسائل - الباب ٣٠ - من ابواب الذبائح حديث ٣ .

٤- الوسائل الباب ٦٨ - من ابواب النجاسات حديث ٧ .

صحيح (١) على بن جعفر عن اخيه «ع» قال سئلته عن الرجل يكون به الثالول والجراح هل يصلح له ان يقطع الثالول وهو في صلوته او ينتف بعض لحمه من ذلك الجرح ويطرحه قال (ع) ان لم يتخوف ان يسيل الدم فلا باس وان تخوف ان يسيل الدم فلا يفعل .

حيث انه بقرينة التفصيل بين سيلان الدم و عدمه . ظاهر في كونه واردا لبيان الرخصة الفعلية من جميع الجهات لا لبيان عدم قاذبية هذا الفعل من حيث هو .

(فح) لاجل عدم التفصيل فيه بين مسه بالرطوبة و عدمه . و لا التفصيل بين كونه بالحك . او بغيره المستلزم لحمله في الصلوة انا ما بل الظاهر من قوله يطرحه هو الثاني ، يدل الخبر على عدم النجاسة و بهذا التقريب يندفع جميع ما اورد على الاستدلال به .

فارة المسك

الثالث فارة المسك المبانة من الحي طاهرة ، و كذا المسك ، فالكلام في هذا الفرع يقع في مقامين (الاول) في المسك (الثاني) في جلده .

اما الاول ، فعن التحفة ان للمسك اقساما اربعة (الاول) المسك التركي وهو دم يقذفه الطبي بطريق الحيض او البواسير فينجمد على الاحجار (الثاني) الهندي وهو دم ذبح الطبي المعجون مع روثه و كبده ،

واختار شيخنا الانصاري نجاسة هذين القسمين وقال هذان مما لا اشكال في نجاستهما . و اورد عليه المحقق الهمداني ره بان الظاهر حصول الاستحالة المانعة من اطلاق اسم الدم عليه بعد صيرورته مصداقا للمسك فمقتضى القاعدة طهارتهما ، (و فيه) ان الاختلاط والانجماد لا يوجبان الاستحالة (ولعل) اطلاق المسك عليهما لاجل ما فيهما من اجزاء مسكية موجبة لكون رائحتهما رائحة المسك (وعليه) فلا وجه للحكم بالطهارة بل مقتضى عموم ما دل على نجاسة الدم نجاستهما .

وبذلك اندفع ماورد على الشيخ الاعظم ره بان الاجماع قام على طهارة المسك فاللازم هو الحكم بطهارتهما ، وجه الاندفاع انا لوسلمنا ثبوته وكونه من قبيل الاجماع على القاعدة الموجب للتمسك بمعقده «ولكن» لاجل عدم صدق المسك على مجموع اجزائهما لا يصح التمسك باطلاقه لاثبات طهارتهما ، اذ المسك مفهوم غير مفهوم الدم .

وبذلك كله ظهر حكم القسم الثالث من المسك وهو دم يجتمع في سرّة الطيبى بعد صيده يحصل من شق موضع الفارة وتغميز اطراف السرة حتى يجتمع فيجمد ولونه اسود وقد اختار الشيخ قده طهارته مع تذكية الطيبى ، ولعل وجهه تخيل كونه من الدم المتخلف في الذبيحة ، (وفيه) ان الدم المتخلف في الذبيحة بنفسه طاهر ، لا الدم الذى يبقى فيها مع تسبب الاسباب ، فالاقوى نجاسته ايضا .

الرابع مسك الفارة وهو دم يجتمع في اطراف سرته في الفارة ، ثم بعدما تمتلى الفارة من المسك يعرض للموضع حكة يسقط بسببها المسك مع جلده ، ولا اشكال في طهارة هذا القسم للاجماع والنصوص ولما قيل من ان المسك مفهوم مبائن للدم .

واما المقام الثانى فلجلده ايضا اقسام اربعة ، (الاول) الماخوذ من الميت (الثانى) ما يجز من الحى ، (الثالث) ما يؤخذ منه بعد التذكية (الرابع) ما ينفصل عن الحى بنفسه لاشكال في طهارة ما يؤخذ من المذكى .

واما غيره فالمشهور بين الاصحاب طهارته ايضا وعن كشف اللثام النجاسة مطلقا (وعن) المنتهى الطهارة اذا انفصل من الحى ، والنجاسة اذا انفصل من الميت .

وقد استدلل للمشهور (بالاجماع) والنص على طهارة المسك الدالان على طهارة الفارة بالالتزام . (وبانها) ليست جزء للطيبى (و بعدم) كونها مما تحمله الحيوة ، «وبالاجماع» المدعى على طهارتها .

و بصحيح (١) على بن جعفر عن اخيه «ع» سئلته عن فارة المسك تكون مع من يصلى وهى فى جيبه او ثيابه قال «ع» لا باس بذلك .
 وفى الجميع نظر ، (اما اول) فلانه لا اطلاق لمادل على طهارة المسك من هذه الجهة كى يتمسك باطلاقه (مع) انه لو سلم اطلاقه فانما يدل على عدم تنجسه بملاقاة الفارة فيمكن ان يكون مخصصا لمادل على منجسية النجس (واما الثانى) فلا وجه لادعائه مع اتصالها بالبدن (واما الثالث) فلانها من جنس الجلود غاية الامر ، عند انفصالها يخرج عنها الروح (و اما الرابع) فمضافا الى ان الصلاة مع شىء غير ساتر اعم من طهارته ، انه لو سلم تمامية دلالة لا بد من تقييده .

بمكاتبة (٢) عبد الله بن جعفر الى ابي محمد «ع» هل يجوز للرجل ان يصلى و معه فارة مسك قال «ع» لا باس بذلك اذا كان ذكيا اذ الضمير المقدر فى كان لا يرجع الى الظبى لعدم ذكره قبلا كى يرجع الضمير اليه ولا الى المسك اذ يكون الجواب غير تام ح لان السؤال انما يكون عن الفارة ، بل يرجع الى الفارة بتقدير مامع المصلى ، ومعنى الذكى الطهارة الذاتية ، لا الذكى لعدم اطلاق الذكى الاعلى الحيوان فالفارة من الذكى لانه مذكى ولا الطهارة فى مقابل النجاسة العرضية اذ السؤال انما يكون عن خصوص الفارة لاعن الجهات الاخر (وعليه) فالمكاتبة تدل على ان للفارة قسمين طاهر ونجس فيقيد بها اطلاق الصحيح وحيث لم يبين فيها القسمان ، فلا بد من الرجوع الى القواعد الاخر وهى تقتضى طهارة ما اخذ من الذكى ، وما انفصل عن الحي ونجاسة ما اخذ منه بالجز (اما) الاول والثالث فواضح (واما) الثانى فلان حمل نصوص طهارة المسك على خصوص القسم الاول حمل لها على الفرد النادر «مضافا» الى ان طهارة ذلك القسم غير محتاجة الى البيان ، فيتعين ان يقال انه اريد من مورد الاجماع والاختيار القسم الثانى الذى هو الفرد المتعارف الغالب فتدبر .

١- الوسائل - الباب ٤١ - من ابواب لباس المصلى الحديث ١.

٢- الوسائل - الباب ٤١ - من ابواب لباس المصلى الحديث ٢.

ميتة مالا نفس له

الرابع ميتة مالا نفس له طاهرة بالاخلاق بل عن غير واحد دعوى الاجماع على الطهارة ويشهد لها .

موثق (١) حفص عن جعفر عن ابيه «ع» لا يفسد الماء الا ما كانت له نفس سائلة (والايراد عليه) بانه لم يصرح فيه بالميتة «مندفع» بان الظاهر من اسناد الافساد وعدمه الى ماله نفس وما ليست له منجسيته وعدمها، لامنجسية بوله وروثه ونحوهما، «مع» ان اطلاقه على فرض التنزل يشمل ميتته (واضعف منه) دعوى اختصاصه بالماء .

وموثق (٢) عمار عنه «ع» سئل عن الخنفساء والذباب والجراد والنملة وما اشبه ذلك يموت في البئر والزيت والسمن وشبهه قال «ع» كل ما ليس له دم فلا باس بضميمة عدم الفصل بين ما ليس له دم و ماله دم غير سائل (وعن) المهذب نجاسة ميتة العقرب واستدل له .

بموثق «٣» سماعة سألت ابا عبد الله «ع» عن جرة وجد فيها خنفساء قدمات قال «ع» القها وتوضاً منها وان كان عقربا فارق الماء وتوضاً من ماء غيره (وفيه) انه يتعين حمل الامر بالاراقة على اولوية الاجتناب عنه لخبر (٤) ابن جعفر عن اخيه . سألته عن العقرب والخنفساء واشباههن تموت في الجرة او الدن يتوضاً منه للصلاة قال «ع» لا باس .

الشك في التذكية

الخامس لاشكال في ان مالم يذك ذكوة شرعية بحكم الميتة اجماعاً ونصوصاً بل لا يبعد دعوى ان المراد من الميتة ذلك ويشهد له .

- ١ - الوسائل - الباب ٣٥ من ابواب النجاسات حديث ٢ .
- ٢ - الوسائل - الباب ٣٥ من ابواب النجاسات حديث ١ -
- ٣ - الوسائل الباب ٣٥ من ابواب النجاسات حديث ٤ -
- ٤ - الوسائل الباب ٣٥ - من ابواب النجاسات حديث ٦ -

موثق (١) سماعاً إذا رميت وسميت فانتفع بجلده واما الميتة فلا. «والنصوص» (٢) الواردة في باب الاطعمة في اليات الغنم المتضمنة ان ما يقطع منها وهي احياء ميتة. فانه اذا كان المراد من الميتة ما يصدق على الاليات فلا محالة يصدق على كل ما خرج روجه بغير وجه شرعى ثم انه لو علم بعدم التذكية فلا اشكال واما اذا شك ولم يكن اماراة عليها. فقد عرفت في بحث البول والغائط موارد جريان اصالة عدم التذكية. وموارد لا تجرى فيها .

وانما الكلام في المقام يقع في انه هل تترتب النجاسة على اصالة عدم التذكية ام لا. «وقد استدل» لعدم ترتبها عليها بوجهين .

الاول انه لكون الاستصحاب من الادلة الظنية لا يثبت به النجاسة. لانها لا تثبت الا باليقين (وفيه) انه مع تعبد الشارع بموضوع النجاسة لامحالة تترتب عليه ولا شك فيها حتى تجرى قاعدة الطهارة «ودعوى» اخذ اليقين باحد العناوين النجسة فى الحكم بالنجاسة، مضافا الى فسادها لاتمنع من ترتبها على الاستصحاب لما حققناه فى محلهم ان الاستصحاب يقوم مقام القطع الماخوذ فى الموضوع على وجه الطريقة. الوجه الثانى ان عدم جواز الصلاة فى الجلود والخفاف علق على العلم بانه ميتة فى خبرين «احدهما» (٣) صحيح الحلبي وفيه قال «ع» صل فيه حتى تعلم انه ميت بعينه «ثانيهما» خبر (٤) على بن حمزة وفيه ما علمت انه ميتة فلا تصل فيه. «فمع» الشك يجوز الصلاة فيه. وهو اخص من الطهارة (وفيه) ان الخبرين واردان فى مقام بيان الحكم الظاهرى ويدلان على انه فى موارد الشك ووجود الامارة على التذكية تترتب اثار التذكية. الامع العلم بعدمها .

ففى صحيح (٥) الحلبي سالت ابا عبد الله «ع» عن الخفاف التى تباع فى السوق فقال اشتر وصل حتى تعلم انه ميت. حيث ان الظاهر من السوق فيه سوق المسلمين الذى هو من الامارات المعبرة .

١ - الوسائل الباب ٣٤ من ابواب الاطعمة المحرمة حديث ٤ .

٢ - الوسائل - الباب ٣ - من ابواب الذبائح .

٣ - ٤ - ٥ - الوسائل - الباب ٥٠ من ابواب النجاسات الحديث ٢ - ٤ .

وفي خبر (١) ابن حمزة ان رجلا سئل ابا عبد الله «ع» وانا عنده عن الرجل يتقلد السيف ويصلى فيه قال «ع» نعم فقال الرجل ان فيه الكيمخت قال وما الكيمخت قلت جلود دواب منه ما يكون ذكيا ومنه ما يكون ميتة. فقال ما علمت انه ميتة فلا تصل فيه. حيث ان الظاهر من الخبر تلقى السيف من يد المسلم فتدبر (مع) انه لو سلم دلالة ما على ما ادعى يتعين حملها على ما ذكرناه جمعاً بينهما وبين ما دل على ترتيب اثار الميتة الامع العلم بانهم ذكوى. بقرينة ما دل على جواز ترتيب الاثار في موارد خاصة.

«فالصحيح» ان يستدل له بانه يترتب على اصاله عدم التذكية حرمة اكل لحمه. وعدم جواز الصلاة فيه. لان الحلية وجواز الصلاة رتبا على المذكى.

ولا يترتب عليها النجاسة لانها مترتبة على عنوان الميتة والموت و ان لم يكن مختصاً بمهمات حتف انفه بل اعم منه و من كل ما زهق روحه بغير وجه شرعى الا ان الظاهر ولا اقل من المحتمل ان الموت هو زهاق الروح المستند الى سبب غير شرعى ، لا مالم يستند الى سبب شرعى كما صرح به فى محكى مجمع البحرين (و عليه) فلا يثبت باستصحاب عدم التذكية موضوع النجاسة الابناء على حجية الاصل المثبت .

ودعوى انه فى مكانة (٢) الصيقل الى الرضا (ع) انى اعلم اغماذ السيوف من جلود الحمر الميتة فيصيب ثيابى افاصلى فيها فكتب (ع) الى اتخذثو بالصلا تكم ، فكتبت الى ابى جعفر الثانى انى كتبت الى ابيك بكذا وكذا فصعب على ذلك فصرت اعلمها من جلود الحمر الوحشية الذكية فكتب (ع) الى كل اعمال البر بالصبرير حرك الله فان كان مات عمل وحشياً ذكياً فلا باس ، رتبت النجاسة بمقتضى مفهوم الشرط على كل مالم يذك فترتب على اصاله عدم التذكية .

مندفعة بان السائل فرض فى سؤاله انه كان يعمل اولاً من جلود الحمر الميتة ثم بعده كان يعمل من جلود الحمر الوحشية الذكية فجوابه (ع) ناظر الى ذلك وانه لا باس بما يستعمله من جلود الحمر الوحشية الذكية ومفهومه ح ثبوت الباس فى خصوص القسم الاول ، لا كل مالم يذك ، والشاهد عليه مضافاً الى انه الظاهر منه تقييد الحمر

١- الوسائل الباب ٥٠ - من ابواب النجاسات الحديث - ٤ .

٢- الوسائل - الباب ٤٩ - من ابواب النجاسات حديث ١ .

بالوحشية ، مع ان كونها وحشية لادخل له في الطهارة (فتحصل) ان الاقوى هي الطهارة في صورة الشك ، وان كان لا يجوز الصلاة فيه .

الجلد في سوق المسلمين

«السادس» ما يؤخذ من يدا المسلم من اللحم او الشحم او الجلد محكوم بالطهارة و ان لم يعلم تذكيره و كذا ما يوجد في سوق المسلمين او يوجد مطروحا في ارضهم و يشهد للاول مضافا الي عدم الخلاف فيه والنصوص الاتية في السوق الدالة على كونه اماراة يستكشف بها كون البائع مسلما .

خبر (١) اسمعيل بن عيسى . سالت ابا الحسن (ع) عن جلود الفراء يشتريها الرجل في سوق من اسواق الجبل يسئل عن ذكوته اذا كان البائع مسلما غير عارف ، قال (ع) عليكم انتم ان تسئلوا عنه اذا رايتم المشركين يبيعون ذلك و اذا رايتم يصلون فيه فلا تسئلوا عنه . ولثاني .

صحيح (٢) الحلبي سالت ابا عبدالله (ع) عن الخفاف التي تباع في السوق فقال (ع) اشتر وصل فيها حتى تعلم انه ميتة بعينه .

و صحيح (٣) احمد بن محمد بن ابى نصر سئلته عن الرجل ياتي السوق فيشتري حبة فراء لا يدري اذكية هي ام غير ذكية ايصلى فيها قال (ع) نعم ليس عليكم المسئلة ان ابا جعفر (ع) كان يقول ان الخوارج ضيقوا على انفسهم بجهالتهم ان الدين اوسع من ذلك .

و خبر (٤) الحسن بن الجهم قلت لابي الحسن (ع) اعترض السوق فاشترى

١- الوسائل الباب ٥٠ من ابواب النجاسات الحديث ٧ .

٢- الوسائل - الباب ٥٠ - من ابواب النجاسات حديث ٢ .

٣- الوسائل - الباب ٥٠ - من ابواب النجاسات حديث ٣ .

٤- الوسائل - الباب ٥٠ - من ابواب النجاسات حديث ٩ .

خفا لا أدري اذكي هو ام لا قال (ع) صل فيه قلت فالنعل قال (ع) مثل ذلك قلت اني اضيق من هذا قال (ع) اترغب عما كان ابو الحسن يفعل . و نحوها غيرها .
و للثالث .

مصحيح (١) اسحق بن عمار عن العبد الصالح «ع» انه لا باس بالصلاة في القراء اليماني وفيما صنع في ارض الاسلام قلت فان كان فيها غير اهل الاسلام قال اذا كان الغالب عليها المسلمين فلا باس .

و خبر (٢) السكوني عن ابي عبد الله (ع) ان امير المؤمنين «ع» سئل عن سفرة وجدت في الطريق مطروحة يكثر لحمها و خبزها و جبنها و بيضا و فيها سكين فقال امير المؤمنين يقوم ما فيها ثم يؤكل لانه يفسد و ليس له بقاء فاذا جاء طالبها غرموا له الثمن قيل له يا امير المؤمنين لا يدري اسفرة مسلم ام سفرة مجوسى فقال هم في سعة حتى . يعلموا و هو و ان لم يقيد بالمطروحة في ارض المسلمين الا انه مختص بها .

اما لانصراف السؤال اليها او لكونها التقدر المتيقن منه . او يقيد بها بشهادة الخبر السابق .

واعتبار يد المسلم و سوق المسلمين و ارض الاسلام في الجملة مما لا ينبغي التوقف فيه .

وانما الكلام في موردين (الاول) ان اعتبار السوق او الارض هل يكون لكونهما بانفسهما من الامارات للتذكية فمع الشك فيها يكونان امارتين عليها حتى مع العلم بكفر من يؤخذ من يده . كما قيل .

او لاجل كونهما امارتين يستكشف بهما كون البايع مسلما فهاطريقان الى الحجة . فلو شك في كون البايع في سوق المسلمين او ارضهم مسلما يعامل معه معاملة المسلم . وجهان . اقويهما الثاني .

١- الوسائل - الباب ٥٠ - من ابواب النجاسات حديث ٥-

٢- الوسائل - الباب ٥٠ - من ابواب النجاسات حديث ١١-

ويشهد له خبر اسحق المتقدم اذ قوله (ع) اذا كان الغالب الخ مع فرض كون ما يؤخذ ما صنع في ارض الاسلام . ظاهر في ارادة ان ارض الاسلام من حيث هي لا تكون امانة للتذكية .

و خبر اسمعيل المتقدم ايضا فان قوله (ع) عليكم ان تسئلوا الخ مع فرض كون السوق سوق المسلمين اذا الجبل كان من بلاد الاسلام حين السؤال صريح فيما ادعيناه (فالاقوى) عدم البناء على تذكية ما في سوق المسلمين اذا كان من يؤخذ منه كافرا . واما اذا كان مجهول الحال فيبنى عليها .

(و اما) ما ذكره بعض الاجلة من ان المنصرف من لفظ السوق في النصوص من فيه من المسلمين فالمراد من السوق فيها الاشارة الى تصرف المسلم (و عليه) فيشكل البناء على تذكية ما في سوق المسلمين ان كان من يؤخذ منه مجهول الحال فضلا عما اذا كان كافرا .

فغير سديد اذ ظاهر النصوص تعليق الحكم على سوق المسلمين وارضهم وحملها على ما ذكر يحتاج الى قرينة مفقودة (مع) ان قوله (ع) في خبر اسحق اذا كان الغالب عليها المسلمين فلا باس - صريح في ما اخترناه اذ لو كان المدار على يد المسلم ، لاسوق المسلمين لما كان لاعتبار الغلبة وجه كما لا يخفى على المتدبر .

حكم ما في يد المستحل للميتة

الثاني هل يختص الحكم المزبور بما في يد غير المستحل للميتة كما عن التذكرة والمنتهى والنهاية او يعم ما في يد المستحل لها اذا اخبر بالتذكية كما عن الذكري والبيان ، او يعمه مطلقا كما لعله المشهور ، وجوه
قد استدلل للاول ، بعدم حصول الظن بتذكية ما في يد المستحل للميتة .

وبخبر ابي بصير (١) سالت ابا عبد الله «ع» عن الصلاة في الفراء فقال «ع» كان على بن الحسين رجلا صردا لا يد فيه فراء الحجاز لان دباغها بالقرظ فكان يبعث الى

العراق فيؤتى مما قبلكم بالفرو ويلبسه فاذا حضرت الصلاة القاه والقي القميص الذي تحته و كان يسئل عن ذلك فيقول ان اهل العراق يستحلون لباس الجلود الميتة و يزعمون ان دباغه ذكوته .

وخبر (١) ابن الحجاج قلت لابي عبدالله «ع» اني ادخل السوق اعني هذا الخلق الذين يدعون الاسلام فاشترى منهم الفراء للتجارة فاقول لصاحبها اليس هي ذكية فيقول بلى فهل يصلح لي ان ابيعها على انها ذكية فقال «ع» لا ولكن لا باس ان تباعها و تقول قد شرط لي الذي اشتريتها منه انها ذكية قلت ما افسد ذلك قال استحلال اهل العراق للميتة .

وفي الجميع نظر (اما الاول) فلعدم اعتبار الظن الفعلي في حجية الامارات فمع فرض شمول المطلقات لا احتياج الى حصوله ، و مع عدمه لا يفيد حصول الظن ، (واما الثاني) فلان المسئول عنه حكم الصلاة في الفراء ، فيجوابه بحكاية فعل الامام «ع» كما يمكن ان يكون المراد منه المنع يمكن ان يكون الكراهة والاحتياط الاستحبابي (و اما الثالث) فلان الظاهر منه المنع عن الشهادة الامع العلم او الاطمينان .

و استدل للقول الثاني بخبر (٢) محمد بن الحسين الاشعري كتب بعض اصحابنا الى ابي جعفر الثاني ماتقول في الفرو يشتري من السوق ، فقال «ع» اذا كان مضمونا فلا باس ، (وفيه) انه لا بد من حمله على الاستحباب او على عدم كون الباع مسلما لوجهين الاول عدم اختصاصه بالمستحل (الثاني) دلالة صحيح احمد بن محمد بن ابي نصر المتقدم ، وفيه (ليس عليكم المسئلة) على عدم الوجوب فتحصل ان الاقوي هو القول الاخير لاطلاق النصوص .

السادس جلد الميتة لا يطهر بالدبغ كما هو المشهور «و عن» ابن الجنيد طهارته به ، ومال اليها الكاشاني ، واستدل لها .

١- الوسائل - الباب ٦١- من ابواب النجاسات - الحديث ٤-

٢- الوسائل - الباب ٥٠ من ابواب النجاسات الحديث ١٠-

بمرسل (١) الصدوق عن الصادق «ع» سئل عن جلود الميتة يجعل فيها اللبن والسمن والماء ما ترى فيه قال «ع» لا بأس الخ ، المحمول على ما بعد الدبغ لان الجلد قبله غير قابل لاستعماله في المذكورات .

و يخبر (٢) الحسين بن زرارة عن جلدشاة ميتة يدبغ فيصب فيه اللبن والماء افاشرب منه و اتوضأ قال نعم وقد يدبغ فينتفع به و لا يصلح فيه ، و بقصور ما دل على النجاسة عن الشمول لما بعد الدبغ .

«و في الجميع نظر» «اما الاول» فلا رساله ، « و اما » الثاني فلانه معرض عنه عند الاصحاب ، «مع» انه لو تم سندهما ، لمعارضتهما مع خبر ابي بصير المتقدم المتضمن لالقاء السجاد «ع» الفر والذى اشتراه من العراق والقميص الذى يليه مستدلا عليه بان اهل العراق يزعمون ان ذكوة الميتة دبغها .

وخبر «٣» الدعائم عن الصادق «ع» عن ابائه «ع» عن النبي (ص) الميتة نجسة و ان دبغت ، يتعين طر حهما ، (وبذلك) ظهر ما في الثالث . (مع) ان الاستصحاب يكفي للحكم بالنجاسة (واما) النصوص الدالة على انه لا يلبس الميتة وان دبغت في الصلاة فهي ، اجنبية عن المدعى اذ لا منافاة بين طهارة شيء وعدم جواز الصلاة فيه (فتحصل) مما ذكرناه ان الاقوى عدم طهارة جلد الميتة بالدبغ .

حكم السقط

(السادس) المشهور بين الاصحاب ان السقط قبل ولوج الروح فيه نجس بل لا خلاف فيه (وعن) غير واحد دعوى الاجماع عليه ، والوجه في نجاسته صدق الميتة عليه لان الموت هو ما يقابل الحيوية تقابل العدم والملكة ، فهو عدم الحيوية عما من شأنه تلك ، وهذا يصدق على الجنين ، والفرخ في البيض اذ لا يعتبر في صدق العدم في

١- الوسائل - الباب ٣٤ - من ابواب النجاسات حديث ٥

٢- الوسائل - الباب ٣٤ - من ابواب اطعمة المحرمة حديث ٧

٣- المستدرک باب ٣٧ - من ابواب النجاسات - حديث ٦

مقابل الملكة القابلية الفعلية بل تكفى القابلية النوعية مثلاً الاعمى يطلق على الانسان غير البصير باعتبار قابلية نوع الانسان لكونه ذا بصرو ان كان بالنسبة الى هذا الشخص لم يحرز القابلية الفعلية ، (و دعوى) عدم الاطلاق لادلة نجاسة الميتة كما ترى .

وما ذكره جملة من المحققين ره منهم صاحب الجواهر ره بانه على هذا لا بد من الالتزام بوجود الغسل على من مس السقط (غير تام) اذا السقط قبل و لوج الروح فيه لا عظم له فلا يجب الغسل على من مسه لذلك ، مع ، ان الالتزام به لا يترتب عليه محذور .

(ولكن) مع ذلك كله دعوى عدم صدق الميتة عليه لان الموت يعتبر في صدقه سبق الحياة ، غير بعيدة ، (وعليه) فالقول بالنجاسة لا يخلو عن اشكال اذ الدليل عليها ح .

اما قوله «ع» (١) ذكوة الجنين ذكوة امه بدعوى انه يدل على ان مطلق الجنين ولو قبل و لوج الروح فيه يحتاج الى التذكية و تذكيته تحصل بتذكية امه ، فاذا لم يذك يكون محكوماً باحكامها منها النجاسة . (او) لانه قبل و لوج الروح فيه يحل فيه حيوة امه فهو كباقي ما في احشائها فلو انفصل عنها يصدق عليه الميتة فيحكم عليه بحكمها « او » لانه من اجزاء امه . فيشمله عموم ما دل على نجاسة الاجزاء المنفصلة من الحي .

و في الجميع نظر ، (اما الاول) فلانه ليس في مقام بيان ما يقبل التذكية حتى يتمسك باطلاقه وانما ورد لبيان ان ما يحتاج الى التذكية من الجنين تكون تذكيته بذكوة امه . (واما الثاني) فلان دعوى حلول حيوة امه فيه بلايينة ، (و اما الثالث) فلان ذلك الدليل مختص بالاجزاء فلا يشمل ما لا يعد من اجزاء الحيوان كالحمل . (ودعوى) الاجماع على النجاسة مع عدم تعرض الاكثر لهذا الحكم . واحتمال استناد القائلين بها الى بعض ما تقدم لا تنفيد في اثبات الحكم المذكور .

السابع ملاقات الميتة بلا رطوبة مسرية لا توجب النجاسة . كما هو المشهور ،
« وعن » جماعة منهم العلامة والشهيدان تنجس ملاقيها حتى مع اليبوسة .
« واستدل له » باطلاق النصوص كالتوقيع (١) الخارج في اجوبة مسائل الحميرى
المروى عن الاحتجاج وكتاب الغيبة للشيخ حيث كتب اليه «ع» روى لنا عن العالم انه
سئل عن امام قوم صلى بهم بعض صلواته وحدث عليه حادثة كيف يعمل من خلفه قال
يؤخر ويتقدم بعضهم ويتم صلواتهم ويغتسل من مسه .
والتوقيع (٢) ليس على من نحاه الاغسل اليد: (وفيه) ان الظاهر ان عدم التعرض
لاعتبار الرطوبة انما يكون لاجل كونه من المرتكزات التى تصلح لان تكون صارفة
عن الاطلاقات .

«مع» ان قوله «ع» فى موثق ابن بكير «كل يابس ذكى» حاكم على مثل هذه
الاطلاقات ولا اقل من اظهره «مع» انه لو سلم التعارض فيما ان النسبة بينه و بين اطلاقات
المقام عموم من وجه والمختار فى مثل هذا التعارض تقدم ماله العموم على ماله الاطلاق .
فيقدم الموثق ، فالاقوى هو ما اختاره المشهور .

بيع الميتة

«الثامن» المشهور بين الاصحاب حرمة بيع الميتة بل عن التذكرة والمنتهى و
المفاتيح دعوى الاجماع عليها «ويشهد لها» جملة من النصوص .
ففى خبر (٣) السكونى عن ابي عبد الله «ع» السحت ثمن الميتة .
وفى خبر (٤) حماد بن عمر و انس بن محمد عن ابيه عن جعفر بن محمد عن ابيه «ع» فى
وصية النبى (ص) لعلى «ع» . ياعلى من السحت ثمن الميتة ، وفى رسل ابن بابويه . و ثمن

١- الوسائل- الباب ٣- من ابواب غسل المس الحديث ٤-

٢- الوسائل- الباب ٣- من ابواب غسل المس الحديث ٥-

٣- الوسائل- الباب ٥- من ابواب ما يكتسب به - حديث ٥-

٤- الوسائل- الباب ٥- من ابواب ما يكتسب به حديث ٩-

الميثة سحت .

وعن (١) جامع البزنطي عن الرضا «ع» عن الغنم يقطع الياتها وهى احياء يصلح له ان ينتفع بما قطع قال نعم يذبيها ويسرحها ولايا كلها ولا يبيعها ونحوه خبر ابن (٢) جعفر عن اخيه «ع» .

وعن المجلسي جوازه واستدل له بخبر (٣) الصيقل وولده ، كتبوا الى الرجل جعلنا الله فداك انا قوم نعمل السيوف ليست لنا معيشة ولا تجارة غيرها ونحن مضطرون اليها وانما غلافها جلود الميثة والبغال والحمير الاهلية لا يجوز في اعمالنا غيرها فيحل لنا عملها و شرائها و بيعها ومسها بايدينا و ثيابنا و نحن نصلى فى ثيابنا و نحن محتاجون الى جوابك فى هذه المسئلة يا سيدنا لضرورتنا فكتب «ع» اجعلوا ثوبا للصلاة .

(وفيه) ان الصيقل لم يفهم جواب مسئلته من هذا الجواب ولذا سئل ثانيا عن الرضا (ع) ، قال كتبت الى الرضا (ع) انى اعمل اعماد السيوف عن جلود الحمير الميثة فتصيب ثيابى فاصلى فيها فكتب الى اتخذ ثوبا لصلاتك .

(وحيث) ان هذا الجواب ايضا كان مجملا لا يفهم منه شىء كتب الى التقى (ع) هذا السؤال بعينه ، قال كتبت الى ابي جعفر الثانى (ع) انى كتبت الى ابيك بكذا وكذا فصعب ذلك على فصرت اعلمها من جلود الحمير الوحشية الذكية فكتب (ع) الى كل اعمال البر بالصبر يرحمك الله فان كان ما تعمل وحشيا ذكيا فلا باس . ويظهر من هذه المكاتبة الاخيرة ان الصيقل لم يفهم من جواب الكاظم «ع» و الرضا «ع» جواب مسئلته من جواز بيع ما كان يعمل و لذا ترك استعماله حتى سئل عن الجواد «ع» فبين الحق من غير اجمال و تقية : وجوابه ظاهر فى عدم جواز البيع (مع) انه لو سلم دلالة هذا الخبر على الجواز لتعين طرحة لمعارضته مع النصوص المتقدمة المقدمة عليه لوجه لا تخفى فالاقوى عدم جواز بيعها .

١- الوسائل - الباب ٦ - من ابواب ما يكتسب به - حديث ٦

٢- الوسائل - الباب ٦ - من ابواب ما يكتسب به - حديث ٦

٣- الوسائل - الباب ٣٨ - من ابواب ما يكتسب به - حديث ٤

«واما» الانتفاع بها في غير ما يشترط فيه الطهارة «فعن» جماعة منهم المصنف و الشهيديان الجواز «ويشهدله» خبر البنزطي و علي بن جعفر المتقدمان و خبر زرارة سالت ابا عبدالله «ع» عن جلد الخنزير يجعل دلوا يستقى به الماء قال لا باس .
 واستدل لعدم الجواز بمادل على عدم جواز الانتفاع بالاعيان النجسة .
 و بما دل على انه لا ينتفع بالميئة كصحيح (١) الكاهلي في قطع اليات الغنم قال ابو عبدالله «ع» ان في كتاب علي انما قطع منها ميت لا ينتفع به .
 وموثق (٢) سماعة سئلته عن جلود السباع ينتفع بها قال «ع» اذار ميت وسميت فانتفع بجلده واما الميئة فلا ونحوهما غيرهما .

وبخبر (٣) ابن جعفر عن الماشية تكون للرجل فيموت بعضها ايصلح له بيع جلودها وديباغها ولبسها قال «ع» لا لولبسها فلا يصل فيها «و باعراض» الاصحاب عن نصوص الجواز .

وفي الجميع نظر (اما الاول) فلانه لو تمت دلالة مسا استدل به على ذلك لوجب تقييد الاطلاقه بالنصوص المتقدمة مع ان للمنع عن دلالاته مجالا و اسعا قد اشبعنا الكلام فيه في محله .

(واما الثاني) فلو سلم كون المراد بتلك النصوص عدم الانتفاع مطلقا لا الارشاد الى النجاسة ولم يصح تقييد اطلاقها بمادل على جواز بعض الانتفاعات وهو ما لم يشترط فيه الطهارة تعين حملها على الكراهة جمعا بينها و بين مادل على الجواز .
 (واما الثالث) فلان الظاهر منه السؤال عن اللبس على انها طاهرة فيدل جوابه (ع) على عدم مطهريه الدبغ (و يشهد له) مضافا الى انه هو الظاهر قوله (ع) و لو لبسها فلا يصل فيها .

(و اما الرابع) فلان الاعراض لم يثبت لاحتمال ان يكون حكمهم بعدم جواز الانتفاع مستندا الى بعض ما ذكر (فتحصل) ان الاظهر جواز الانتفاع بها .

١ - الوسائل - الباب ٣٠ - من ابواب الذبائح الحديث ١

٢ - الوسائل - الباب ٤٩ - من ابواب النجاسات الحديث ٢

٣ - الوسائل - الباب ١٥ - من ابواب ما يكتسب به الحديث ١٧

نجاسة الدم

والخامس (الدم منه) اى الدم من كل ماله نفس سائلة بلاخلاف فيه فى الجملة و عن
المعتبر دعوى اجماع العلماء عليه بل عن المنتهى والغنية والتذكرة وغيرها دعوى
اتفاق المسلمين عليه (واستدل له) مضافا الى ذلك بالاية الشريفة .

(الا ان يكون (١) ميتة او دما مسفوحا اولحم خنزير فانه رحبس) بناء على
عود الضمير الى كل واحد من المذكورات او الى الطعام (و بالنصوص) الكثيرة
الواردة فى دم الرعاف وما يوجد فى الانف وعند حك الجلد وقلع السن ودم الجروح
والقروح والحيض والاستحاضة والنقاس و غير ذلك من الموارد بدعوى انه يفهم منها
نجاسة دم ذى النفس مطلقا .

وبموتق (٢) عمار كل شىء من الطير يتوضأ مما يشرب منه الا ان ترى فى
متقاره دما فان رايت فى متقاره دما فلا تتوضأ ولا تشرب منه (وبما) فى نزع البئر
لوقوع الدم فيها .

كصحيح (٣) ابن بزيع عن البئر تكون فى المنزل للوضوء فيقطر فيها قطرات
من بول او دم الى ان قال فوقع (ع) بخطه ينزح منها دلاء (وبالنسبة) المروى عن الذكرى
انما يغسل الثوب من البول والدم والمنى .

وبما (٤) فى خبر ذكره يابن ادم عن ابي الحسن «ع» قلت فخمرا ونبيذ
قطر فى عجين اودم قال «ع» فسد .

اقول دلالة ما ذكر على نجاسة الدم فى الجملة لاشك فيها (واما) دلالة على
نجاسة الدم مطلقا اودم ذى النفس السائلة كك فلا تخلو عن اشكال (اما) الاجماع

١- الانعام - الاية ١٤٦

٢- الوسائل - الباب ٤- من ابواب الاسئار حديث ٢-

٣- الوسائل الباب ١٤ - من ابواب الماء المطلق حديث ٢١

٤- الوسائل الباب ٣٨ - من ابواب النجاسات حديث ٨-

فلان بعضهم ذكر ان معقد الاجماع دم ذى العرق وبعضهم ذكر انه الدم المسفوح و هو الدم المصبوب (واما) الاية الشريفة فلان كون المراد من الرجس فيها هو النجاسة غير معلوم (واما) النصوص الواردة فى الرعاف وغيره فلانها تدل على نجاسة الدم الخارج من البدن ولا تشمل غيره (واما الموثق) فلانه واردة لبيان جعل الطهارة الظاهرية عند الشك فى وجود الدم المفروض نجاسته لافى مقام بيان جعل النجاسة للدم (واما) نصوص نزع البئر فلانها تدل على تاثر البئر بملاقاة الدم الذى كان يعلم السائل نجاسته (واما) النبوى فلانه ضعيف السند لم يثبت استناد الاصحاب اليه (واما) خبر زكريا فلانه وارد فى مقام بيان حال ملاقيه والتفصيل بين افراده حيث انه «ع» فى صدر الخبر حكم بعدم تأثيره فى القدر الذى فيه لحم كثير ومرق كثير وفى ذيله حكم بتأثيره فى العجين (فتحصل) انه لا دليل على نجاسة كل دم ولا على نجاسة دم ذى النفس مطلقا فى موارد الشك كالدم المخلوق اية ودم الجنين الذى يخرج من بطن المذبوح ونحوهما يرجع الى قاعدة الطهارة .

ثم انه لا فرق فى نجاسته بين كونه قليلا او كثيرا وعن الشيخ طهارة ما لا يدركه الطرف و قد تقدم الكلام فيه فى بحث المياه (وعن) الصدوق طهارة مادون الحمصة (واستدل له) .

بخبر (١) المثنى بن عبد السلام عن الصادق «ع» انى حككت جلدى فخرج منه دم فقال اذا اجتمع قدر الحمصة فاغسله والا فلا (وفيه) انه لا اعراض الاصحاب عنه لا بد من طرحه او تاويله وحمله على ارادة العفو .

دم ما لانفس له

واما دم ما لانفس له فظاهر بلا خلاف (وعن) السيدين والحلى والمحقق والعلامة والشهيدى وغيرهم دعوى الاجماع عليه (و يشهد له) قاعدة الطهارة بعد ما عرفت من عدم الدليل على نجاسة كل دم .

وخبر (١) غياث عن جعفر عن ابيه «ع» لابس بدم البراغيث والبق وبول الخشاشيف ونحوه صحيح ابن ابي يعفور (٢)

وموثق (٣) حفص بن غياث لا يفسد الماء الا ما كانت له نفس سائلة بناء على شموله لكل جزء من اجزائه حتى بوله ودمه ونحوهما (ونصوص) طهارة ميتته فانها تدل على طهارة دمه كلكمه وسائر اجزائه واذا ثبت ذلك في حال موته فيثبت في حال حيوته بالاولوية (وعليه) فما يوهمه ظاهر ما عن المبسوط والجمل والمراسم والوسيلة من نجاسة دمه و العفونه ضعيف غايته ويتعين حملة على الطهارة ويشهد لهذا الحمل ما عن الخلاف من التصريح بطهارة دم السمك .

وكذا الدم المتخلف في الذبيحة بعد خروج المتعارف سواء كان في العروق او في اللحم او في غيرهما اجماعا حكاه جماعة (ويشهد للطهارة) اصلها بعد ما عرفت من عدم الدليل على نجاسة دم ذى النفس مطلقا (وما) دل على حلية الذبيحة لانها لا تنفك عن اشتمالها على الدم بحيث يتعذر تخليصها منه غالبا « والسيرة » و من ما ذكرناه ظهر ضعف ما عن المسالك من التردد في الحاق ما يتخلف في القلب والكبد .

ثم ان المشهور نجاسة دم المذبوح اذا رجع الى الجوف لرد النفس او لكون راس الذبيحة في علو بل بالاخلاف يعرف الاعن شارح الدروس حيث قال اذا خرج منه دم يحكم بنجاسته واذا لم يخرج ولم يظهر فهو طاهر وان كان في اللحم والاقوى ما اختاره المشهور .

ويشهد له صحيح (٤) الشحام اذا قطع الحلقوم وخرج الدم فلا باس اذا اظهر منه اعتبار خروجه على النحو المتعارف هذا في صورة عدم الخروج (واما) لو خرج ورجع فلا ينبغي الشك في نجاسته للدلالة المتقدمة في نجاسة الدم .

(فروع) الاول العلقة المستحيلة من المنى نجسة من غير خلاف يعرف الاعن

١- الوسائل - الباب ٢٣- من ابواب النجاسات- الحديث ٥-

٢- الوسائل الباب ٢٣- من ابواب النجاسات - الحديث ١-

٣- الوسائل الباب ٣٥ ، من ابواب النجاسات - الحديث ٢-

٤- الوسائل الباب ٢ - من ابواب الذبائح حديث ٣

صاحب الحدائق ره حيث جزم بالطهارة (وعن) الشهيد في الذكري والمقدس الارديلي وكاشف اللثام التردد في النجاسة. واستدل للنجاسة بالاجماع الذي ادعاه الشيخ في الخلاف ، (وبان) العلقه دم حيوان له نفس .

وفيها نظر (اما) الاجماع فلان المحصل منه في امثال المقام مما يحتمل بل يظن ان يكون مدرك المجمعين ما بايدينا من ما استدل به على نجاسة دم ذى النفس مطلقا غير حاصل والمنقول منه ليس بحجة (واما الثاني) فقد عرفت انه لا دليل على عموم ثبوت النجاسة لدم ذى النفس السائلة (مع) انه لو سلم دلالة تلك الادلة على ذلك، شمولها للدم المتكون في الحيوان الذي لا يعد جزء من اجزائه محل اشكال . فالحكم بالنجاسة غير ظاهر ، و على فرض التنزل وتسليم ثبوت عموم النجاسة لدم ذى النفس وشموله لما يكون في الحيوان ، (لاوجه) للحكم بنجاسة الدم الذى يوجد في البيض كما عن جماعة الالتزام به لانه وان كان مبدء نشو الحيوان لكنه ليس من اجزائه .

الدم المشكوك فيه

(الثاني) الدم المشكوك فيه محكوم بالطهارة على المشهور اقول (تارة) يشك في كون الدم من الحيوان اولا (واخرى) يعلم انه من الحيوان ولكن يشك فى انه مما له نفس سائلة ام لا اما من جهة عدم العلم بحال الحيوان كدم الحية او من جهة عدم العلم بكون الدم من اى الحيوانين المعلوم كون احدهما مما له نفس، والاخر مما لا نفس له (وثالثة) يشك في كونه الدم المتخلف المحكوم عليه بالطهارة او الدم المحكوم عليه بالنجاسة .

اما في القسم الاول والثاني فمقتضى اصالة الطهارة طهارته وعن بعض القول بالنجاسة في القسم الثاني .

واستدل لها (بان) مقتضى عموم الدليل نجاسة كل دم خرج عنه دم حيوان ليست له نفس فلو شك في دخول دم في المخصص يرجع الى العموم ، «وبان» الاصل

فيما احرزانه دم النجاسة لموثق عمار المتقدم وفيه ، فان رايت في منقاره دما فلا تشرب ولا تتوضأ «وبان» دم الحيوان مقتضى للنجاسة وكونه من ما ليست له نفس مانع عنها فمع احراز المقتضى والشك في وجود المانع يبني على تحقق المقتضى بالفتح.

وفي الجميع نظر «اما» الاول فلما عرفت من عدم الدليل على عموم نجاسة الدم ، «مع» ان التمسك بالعام في الشبهات المصادقية لا يجوز «واما» الثاني ، فلما مر من ان الموثق وارد في مقام بيان جعل الحكم الظاهري لما شك في ملاقاته للدم المفروض نجاسته «ويدل» على انه يبني على الطهارة ما لم ير ملاقاته له ولو راى ذلك فحيث يرتفع موضوع الحكم الظاهري لا محالة فيبني على النجاسة والتعبير بالدم انما يكون للغلبة «مع» ان المروى عن الشيخ في ماء شربت منه دجاجة ان كان في منقارها قدر لم يتوضأ ولم يشرب وان لم يعلم ان في منقارها قدراً توضحاً منه واشرب. فعلى فرض التنزل وتسليم دلالة الموثق على نجاسة الدم المشكوك فيه، يقع التعارض بينه وبين المروى عن الشيخ وبما ان النسبة بينهما عموم من وجه ودلالة كل منهما انما تكون بالاطلاق فيتعارضان ويتساقطان فيرجع الى الاصل وهو يقتضى الطهارة (واما الثالث) فلعدم حجية قاعدة المقتضى والمانع كما حقق في محله مضافا الى عدم احراز اقتضاء دم الحيوان مطلقا للنجاسة .

واما القسم الثالث فان كان الشك من جهة احتمال كون راس الحيوان على علو، فيحكم بالنجاسة لاستصحاب عدم خروج المقدار المتعارف (ودعوى) ان الخروج لم يذكر في القضية الشرعية شرطا للطهارة اذا القدر المتيقن من الادلة طهارة المتخلف بعد خروج المتعارف اما كون الخروج شرطا شرعيا او انه ملازم للشرط فغير معلوم (مندفعة) بان صحيح الشحام المتقدم اذا قطع الحلقوم وخرج الدم فلا باس يبدل على انه شرط (مع) ان عدم معلومية كونه شرطا او ملازمه لا يضر بجريان الاستصحاب اذ على كلال التقديرين يستصحب عدم تحقق ما هو شرط .

و اما ان كان الشك من جهة احتمال رد النفس فبناء على نجاسة دم الحيوان وضرورة المتخلف طاهرا بخروج المتعارف كما هو الاظهر يحكم بنجاسته لاستصحاب نجاسة الدم المعين و اصاله عدم الرد لا تثبت كون الدم المعين الدم المتخلف ،

الابناء على الاصل المثبت الذي لا نقول به، هذا بناء على ما هو الحق من جريان الاستصحاب في اطراف العلم الاجمالي اذ الم يلزم المخالفة العملية كما هو الحق والافيرجع الى قاعدة الطهارة (واما) بناء على طهارة المتخلف من الاول فيتعين الرجوع الى اصالة الطهارة .

الدم المراق في الامراق

(الثالث) الدم المراق في الامراق حال غليانها نجس منجس كما هو المشهور بين الاصحاب (وعن) المفيد والديلمي القول بالطهارة (وعن) الشيخ في النهاية والقاضي موافقتها اذا كان الدم قليلا واستدل للمفيد والديلمي بصحيح (١) سعيد الاعرج قال سئلت ابا عبد الله (ع) عن قدر فيه جزور وقع فيها اوقية من دم ايو كل قال (ع) نعم فان النار تاكل الدم وخبر (٢) علي بن جعفر عن اخيه (ع) سألته عن قدر فيه الف رطل ماء يطبخ فيها لحم وقع فيها اوقية دم فقال (ع) اذا طبخ فكل فلا باس واورد العلامة على الاول بان سعيد الاعرج لم اعرف حاله فلا حجة في روايته .

وفيه ان الظاهر كون سعيد الاعرج وسعيد بن عبد الرحمن الاعرج واحدا لاتحاد الراوى عنهما والمروى عنه فان الراوى عنهما صفوان وهما يرويان عن ابي عبد الله «ع» ولان الشيخ في فهرسته اقتصر على ذكر سعيد الاعرج وفي رجاله المتأخر على سعيد بن عبد الرحمن الاعرج ولو كانا متغايرين لكان المتعين ذكرهما في كل منهما ولغير ذلك من القرائن الموجبة للاطمينان بوحدتهما .

والحق انه يتعين طرح الخبرين لاعراض الاصحاب عنهما واستدل للشيخ والقاضي .

بما رواه (٣) الشيخ عن محمد بن احمد بن يحيى عن يعقوب بن يزيد عن الحسن بن المبارك عن زكريا بن ادم قال سألت ابا الحسن «ع» عن قطرة خمر او نبيذ مسكر قطرت

١- الوسائل - الباب ٤٤ - من ابواب اطعمة المحرمة - حديث ٢

٢- الوسائل - الباب ٤٤ - من ابواب اطعمة المحرمة - حديث ٣

٣- الوسائل الباب ٣٨ - من ابواب النجاسات حديث ٨

في قدر فيه لحم كثير ومرق كثير قال «ع» يهراق المرق او يطعمه اهل الذمة او الكلب واللحم اغسله و كله قلت فان قطر فيه الدم قال «ع» الدم تاكله النار انشاء الله فان قوله فان قطر لا يشمل الدم الكثير وفيه مضافا الى اعراض الاصحاب عنه انه ضعيف لان ابن المبارك مجهول الحال فتامل .

الكلب والخنزير

والسادس والسابع (الكلب والخنزير) البريان اجماعا محصلا ومنقول عن جماعة كثيرة (ويشهدله) نصوص مستفيضة او متواترة .

فقى رواية (١) ابن شريح عن الصادق «ع» الواردة في سؤر الكلب لا والله انه نجس .

وفي رواية (٢) البقباق انه رجس نجس وفي خبر ابي سهيل عن ابي عبد الله «ع» هو نجس يقولها ثلاثا .

وفي خبر (٣) علي بن جعفر عن اخيه في خنزير يشرب من اناء يغسل سبع مرات .

وفي خبر (٤) الاسكاف في شعر الخنزير يخز زبه لكن يغسل يده اذا اراد ان يصلى ونحوها غيرها .

واما صحيح (٥) ابن مسكان عن ابي عبد الله «ع» قال سألته عن الوضوء بما ولغ فيه الكلب والسنور او شرب منه جمل اودابة او غير ذلك ايتوضأ ويغتسل قال «ع» نعم (فيحمل) على الماء البالغ مقدار الكر ويشهدله ما في خبر ابي بصير ولا تشرب سؤر الكلب الا ان يكون حوضا كبيرا يستقى منه .

- ١- الوسائل - الباب ١٢ - من ابواب النجاسات حديث ٦ .
- ٢- الوسائل - الباب ١٢ - من ابواب النجاسات حديث ٢ .
- ٣- الوسائل الباب ١٣ - من ابواب النجاسات حديث ١ .
- ٤- الوسائل الباب ١٣ من ابواب النجاسات حديث ٣ .
- ٥- الوسائل الباب ٢ من ابواب الاسئار حديث ٦ .

واما (١) خبر زرارة عن الصادق «ع» سئلته عن الحبل يكون من شعر الخنزير يستقى به الماء من البئر هل يتوضأ من ذلك الماء قال «ع» لا باس فالظاهر ان الوجه في عدم الباس الشك في ملاقاته ما في الدلو مع الحبل (وحمله) على ارادة نفي الباس عن الماء الذى يكون في البئر بعيدوا بعد منه حمله على ما اذا كان ما في الدلو كرا .

واما خبره الاخر (٢) سالت ابا عبد الله «ع» عن جلد الخنزير يجعل دلو يستقى به قال لا باس فالمراد منه نفي الباس عن استعمال جلد الميتة من حيث هو .

واما (٣) خبر ابن زرارة عن الصادق «ع» قلت له شعر الخنزير يجعل حبلا ويستقى به من البئر التى يشرب منها ويتوضأ منها فقال «ع» لا باس فالظاهر منه نفي الباس عن البئر كما لا يخفى (مع) انه لو سلمنا ظهور بعض ما تقدم في الطهارة لا بد من تاويله او طرحه لمخالفته لاجماع الامة ولا فرق في هذا الحكم بين كلب الصيد وغيره .

وعن الصدوق التفصيل بينهما فيجب غسل الملاقى في الثانى ورشه بالماء في الاول ولم يعلم مستنده ويرده مضافا الى اطلاق الادلة .

حسن (٤) ابن مسلم عن الصادق «ع» عن الكلب السلوقي قال «ع» اذا مسسته فاعسل يدك .

واما البحرى منهما فظاهر كما هو المشهور وعن الحلبي عموم النجاسة للبحرى (واستدل له) باطلاق الادلة (وفيه) ان الكلب والخنزير لو لم يكونا حقيقة في البرى منهما كما عن جماعة فلا اقل من الانصراف اليه .

مع ان صحيح (٥) ابن الحجاج قال سال ابا عبد الله «ع» رجل وانا عنده عن

١ - الوسائل الباب ١٤ - من ابواب الماء المطلق حديث ٢ .

٢ - الوسائل الباب ١٤ - من ابواب الماء المطلق حديث ١٦ .

٣ - الوسائل - الباب ١٤ من ابواب الماء المطلق الحديث ٣ .

٤ - الوسائل - الباب ١٢ - من ابواب النجاسات حديث ٩ .

٥ - الوسائل الباب ١٠ - من ابواب لباس المصلى حديث ١ .

جلود الخنزير فقال ليس بها لباس فقال له الرجل جعلت فذاك انها في بلادى وانما هي كلاب، تخرج من الماء فقال ابو عبد الله «ع» اذا خرجت من الماء تعيش خارجة من الماء فقال الرجل لاقال لالباس يدل على الاختصاص (وهو) وان كان مورده الكلب الا انه يثبت الحكم في الخنزير للتعليل وعدم الفصل .

ثم ان الاقوى نجاسة رطوبتهما واجزائهما وهذا القول هو المشهور وعن السيد وجده طهارة اجزائهما التي لاتحلها الحيوة وتبعضهما في البحار .

واستدل لهذا القول بصحيح زرارة الوارد في الجبل يكون من شعر الخنزير و موثق ابنه المتقدمين (وبعوموم) ما دل على طهارتها من الميتة حيث انه يشملها منهما فيثبت طهارتها في حال الحيوة بعدم الفصل (وبنقى) جزئيتها .

وفي الجميع نظر (اما الخبران) فلما عرفت انفا (وما) دل على طهارتهما من الميتة انما يدل على ان النجاسة المسببة عن الموت لاتثبت في الاجزاء التي لاتحلها الحيوة ولاتدل على عدم نجاستها حتى مع انطباق عنوان نجس عليها (ونقى) الجزئية كما ترى، (فالاقوى) هو ما اختاره المشهور ويشهد له مضافا الى اطلاق نصوص النجاسة .

خبر «١» سليمان الاسكاف سالت باعبد الله «ع» عن شعر الخنزير يخز به قال «ع» لالباس به لكن يغسل يده اذا اراد ان يصلى .

المتولد منهما

(فرع) لو تولد منهما او من احدهما ولد فتارة يجتمع احدهما مع الاخر ، و اخرى يجتمع احدهما مع ظاهر وعلى الثاني فتارة يكون الام طاهرة ، والاب نجسا و اخرى يكون بالعكس .

اما الصورة الاولى فعن جماعة منهم الشهيدان والمحقق الثاني نجاسة المتولد منهما مطلقا وما لهما الشيخ في طهارته (وعن) المنتهى والنهاية والمعالم والمدارك ان صدق عليه اسم

حيوان طاهر فيشكل الحكم بالنجاسة .

واستدل للاول (بالقطع) بعدم خروجه عن احدهما وان باينهما صورة (وعليه) فلا يضر عدم صدق الاسم لان الاعتبار وان كان به الا انه لكشفه عن حقيقة المسمى لادخله في الحكم من حيث هو (وبتنقيح المناط) اذا المشرعة لا يفرقون بين المتولد من كلبين او خنزيرين وبين المتولد من كلب وخنزير .

وفيها نظر (اما الاول) فلان الاحكام وان كانت لاتدور مدار التسمية من حيث هي بل تدور مدارها من حيث الكشف عن المسميات ولكن لاحقيقتها في نظر العقل بل في نظر العرف وعلى ذلك فان لم يصدق عليه اسم احدهما عرفا فلا وجه للحكم بنجاسته (و اما الثاني) فلان مناط نجاسة الكلب والخنزير لم يظهر لنا حتى ندعى وجوده في المتولد منهما مطلقا .

واستدل للثاني بان مقتضى استصحاب نجاسته الثابتة له حال كونه جنينا في بطن امه قبل ولوج الروح فيه لكونه من اجزاء امه نجاسته بعد ولوج الروح فيه و انفصاله عن امه فان ولوج الروح فيه وخروجه لا يوجب تبدل الموضوع ، (ولكن) ان صدق عليه اسم حيوان طاهر فمقتضى اطلاق دليل طهارته المقدم على الاستصحاب طهارته واما اذا لم يصدق عليه ذلك فمقتضى ذلك نجاسته .

وفيه ما تقدم في العلقه ، من منع صدق الجزئية عليه ، لكونه متكونا فيها لا جزء منها ، (فتحصل) مما ذكرناه ان الاقوى طهارته ما لم يصدق عليه اسم احدهما .

ومنه يظهر ان الاقوى طهارته في الصورتين الاخيرتين ايضا كما عن المشهور و استدلل للنجاسة في الصورة الثانية باستصحاب نجاسته حال كونه نطفة او علقه . (وفيه) انه لتبدل الموضوع لايجرى كما انه استدلل للنجاسة في الصورة الثالثة

باستصحاب نجاسته حال كونه جنينا وقدمر ما في هذا الاستصحاب

ومن ما ذكرناه ظهر ان القول بنجاسة المتولد منهما اذا لم يصدق عليه اسم حيوان طاهر يستلزم القول بالنجاسة اذا كانت الام نجسة فالتفصيل بين الصورتين لاوجه له .

نجاسة الكافر

والثامن (الكافر) على المشهور شهرة عظيمة بل اجماعا اذ لم ينتقل الخلاف الا عن الشيخ حيث قال يكره للانسان ان يدعو احدا من الكفار الى طعامه فياكل معه فان دعاه فليامره بغسل يديه (والعماني) حيث حكم بطهارة سؤر الذمي والاسكافي .
(اما الشيخ) فقد ذكر قبل هذا الكلام على المحكي باسطر لايجوز مؤاكلة الكفار على اختلاف مللهم ولا استعمال اوانبيهم الا بعد غسلها بالماء وكل طعام تولاه بعض الكفار بايديهم و باشروه بنفوسهم لم يجزا كله لانهم انجاس ينجسون الطعام بمباشرتهم اياه فلما حيص عن حمل كلامه الاول على ما حملة المحقق عليه وهو الحمل على المؤاكلة في اليابس و بعبارة اخرى مجرد المؤاكلة لا المساورة و الامر بغسل اليد لزوال الاستقذار النفساني الذي يحصل من ملاقاته النجاسات اولكونه من اداب الاكل في الاسلام .

(واما العماني) فيمكن ان يكون حكمه بطهارة السؤر لاجل ما يراه من عدم تنجس الماء القليل واما الاسكافي فقد ذكر في ترجمته انه لا يعتنى بخلافه لقوله بالقياس و مطابقة فتويه لفتاوى العامة وعلى ذلك فدعوى الاجماع على النجاسة كما عن جماعة كثيرة كالسيد والشيخ والحلي والمحقق والشهيد وغيرهم في محلها .
و استدلل لها بالاية الشريفة (١) (انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام) .

و اورد على الاستدلال بها بايرادات (الاول) ان النجس مصدر و لا يوضح حملة على الاعيان الخارجية الا بتقدير (ذو) و يكفي في الاضافة المحكية بها ادنى ملابسة ولو من جهة النجاسة العرضية الحاصلة من النجاسات فلا تدل على النجاسة الذاتية .
(وفيه) انه لا مانع من حمل المصدر على العين الخارجية نحو زيد عدل مع ان مقتضى اطلاقه النجاسة حتى في صورة عدم الملاقاة مع الاعيان النجسة و هو لا يتم الا

مع النجاسة الذاتية فعلى فرض تسليم التقدير ايضا يدل على المطلوب .

(و اجيب عنه ايضاً) بان النجس صفة مرادفة للنجس بالكسر كما عن جماعة من اللغويين التصريح به (و اورد عليه) بان لازم ذلك عدم افراد الخبر لكونه وصفاً (وفيه) ان الافراد يمكن ان يكون بلحاظ انهم نوع نجس .

الثانى ما عن المقدس الاردبيلي و تلميذه صاحب المدارك و تلميذه صاحب الذخيرة و هو انه لعدم ثبوت الحقيقة الشرعية فى النجس يمكن ان يكون المراد به النجس العرفى ويمكن ان يكون الخبائثة النفسانية كالحدث (و فيه) مضافا الى ان النجاسة الشرعية ليست الا القذارة الثابتة للاشياء فى نظر الشارع ان المراد به النجاسة الشرعية لا العرفية بقريئة ان القذارة العرفية لاتناسب الحكم المفرع عليه ، مع انها غير مطابقة للواقع فى كثير منهم و اما ارادة الخبائثة النفسانية فهى الظاهر لا يصار اليها بالقرينة (و اما) ما اورد ^{الظاهر} انها قائمة بالنفس و ظاهر الاية نجاسة البدن (فيرد عليه) انه لم يظهر وجه هذا الاستظهار فلاحظ .

الثالث انها اخص من المدعى لاختصاصها بالمشرك (و اجيب عنه) بان المشرك يطلق على كل كافر من الوثنى و الثنوى و اليهودى و النصرانى و المجوسى و غيرهم كما صرح به النووى على ما عن التحرير حكايته .

(ويشهد له) نسبة الاشراك الى اليهود والنصارى فى الاية الشريفة ، وقالت اليهود الى قوله تعالى تعالى الله عما يشركون .

(وفيه) ان ذلك خلاف ما يستفاد من النصوص الكثيرة والمفهوم منه عند المتشعبة فتنزل هذه الاية الشريفة على ما يتنزل عليه جملة من النصوص الدالة على حصول الشرك بفعل بعض المعاصى وترك بعض الواجبات و هو الالتزام بان للشرك مراتبا و المرتبة العليا منها ، وهى القول بتعدد الاله هى موضوع النجاسة (وعليه) فليست الاية الشريفة فى مقام تنزيل اليهود والنصارى منزلة المشركين كى يؤخذ باطلاق التنزيل فيثبت لهم حكم المشركين (فتحصل) مما ذكرناه ان الاية وان دلت على نجاسة المشركين الا انها تختص بهم ولا تشمل اهل الكتاب .

ولكن يدل على نجاستهم مضافا الى الاجماع المتقدم جملة من النصوص .

كصحيح (١) محمد بن مسلم عن احدهما ، سئلته عن رجل صافح مجوسيا قال يغسل يده ولا يتوضأ ، (ودعوى) حمل الامر بالغسل على التبعيد لا الارشاد الى النجاسة (مندفعة) بمخالفته لفتوى الاصحاب وبعيد عما يفهم من الامر بالغسل في امثال المورد (كما ان) دعوى حملته على الاستحباب لان حملته على الوجوب يستلزم تقييده بما اذا كانت الملاقاة برطوبة مسرية، (مندفعة) بان هذا التقييد انما يستفاد من الادلة الاخر مثل ما دل على ان كل يابس ذكي فحمل الامر على الاستحباب يبقى بالامجوز لظهور الامر في نفسه في الوجوب (واحتمال) ان يكون الامر بغسل اليد ناشئاً من نجاستهم العرضية ، يدفعه الاطلاق. (و موثق) (٢) سعيد سالت ابا عبد الله (ع) عن سؤر اليهودى والنصرانى ايؤكل او يشرب قال (ع) لا .

و خبر (٣) ابي بصير عن الباقر (ع) في مصافحة اليهودى والنصرانى قال (ع) من وراء الثياب فان صافحك بيده فاغسل يدك و اورد عليهما بما اورد على ما قبلهما وقد عرفت ما فيه .

وصحيح (٤) محمد بن مسلم سالت ابا جعفر (ع) عن انية اهل الذمة و المجوس فقال «ع» لا تاكلوا في انيتهم و لامن طعامهم الذى يطبخون و لافى انيتهم التى يشربون فيها الخمر .

واورد عليه بعض المحققين ره بانه على خلاف المطلوب ادل اذ ظاهره انحصار المنع بالاكل من الانية التى يشرب فيها الخمر دون ما يشرب فيه الماء ونحوه (واما) المنع عن اكل طعامهم الذى يطبخون فيحتمل قويا ان يكون من جهة عدم تجنبهم عن مزجه بالاشياء المحرمة من الميتة وغير ذلك من المحرمات كلحم الخنزير و لا اقل من كون او انيتهم المعدة للطبخ متنجسة بمثل هذه الاشياء .

و فيه (اولا) ان النهى عن الاكل فى انيتهم فى صدر الحديث مطلق و ذكره فى

١- الوسائل الباب ١٤ - من ابواب النجاسات حديث ٣

٢- الوسائل - الباب ١٤ - من ابواب النجاسات حديث ٨

٣- الوسائل الباب ١٤ - من ابواب النجاسات حديث ٥

٤- الوسائل - الباب ١٤ - من ابواب النجاسات حديث ١

الذيّل ثانيا مقيدا انما يكون بحسب الظاهر لبيان حكم اخر غير ما استفيد من الصدر فصدره سيق لبيان نجاستهم الذاتية وذيّله لبيان نجاسة الخمر فلا حظ و تدبر .

(و ثانيا) ان المنع عن الاكل من طعامهم الذي يطبخون بما انه مطلق شامل لما لم يمزج بما ذكر ولا طبخ في الانية المتنجسة به فلامحالة استفاد منه ان المنع انما يكون لاجل مباشرتهم برطوبة مسرية فيستفاد منه نجاستهم و بذلك يظهر دلالة ساير الاخبار الناهية عن اكل طعامهم كاخبار هرون بن خارجة وسماعة و محمد بن مسلم وغيرها على هذا القول .

وصحيح (١) على بن جعفر عن اخيه «ع» سئلته عن النصراني يغتسل مع المسلم في الحمام فقال اذا علم انه نصراني اغتسل بغير ماء الحمام الا ان يغتسل وحده على الحوض فيغسله ثم يغتسل .

وسئلته عن اليهودي والنصراني يدخل يده في الماء يتوضأ منه للصلاة قال (ع) لا الا ان يضطر اليه (و اورد عليه) بان مفاده جواز الوضوء بالماء الذي ادخل اليهودي او النصراني يده فيه لدى الضرورة وهو ينافي نجاسته و صدره لاجمال وجه المنع عن الاغتسال بما اغتسل به النصراني لا استفاد منه نجاسة النصراني من حيث هو (وفيه) اولاً ان الظاهر كون المراد من الاضرار الثقية . اذ لا يصح التعبير عن عدم وجود ماء غيره بالاضرار الى الوضوء منه فتدبر (واما) صدره فلا وجه للمنع عنه بقول مطلق والامر بغسل الحوض الذي اغتسل فيه ثم الاغتسال منه كك سوي نجاسته الذاتية (وخبر) (٢) زرارة عن الصادق (ع) في آنيه المجوس قال «ع» اذا اضطررت اليها فاغسلوها بالماء ونحوها غيرها .

واستدلوا على الطهارة بعموم قوله تعالى (٣) (وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم) (وفيه) انه فسر في جملة من النصوص المعتمدة بالحبوب واشباهها (وطوائف) من

النصوص (الاولى) ما دل على جواز الصلوة في الثوب الذى يعمله اهل الكتاب والمجوس او يشتري منهم .

كصحيح (١) معوية سألت ابا عبد الله «ع» عن الثياب السابرية يعملها المجوس وهم اخبثا يشربون الخمر ونسائهم على تلك الحالة البسه ولا اغسلها واصلى فيها قال «ع» نعم الخ .

وخبر (٢) ابي على البزاز عن ابيه سالت جعفر بن محمد «ع» عن الثوب يعمله اهل الكتاب اصلى فيه قبل ان يغسل قال لا باس .

وخبر «٣» ابي جميلة عن ابي عبد الله «ع» انه ساله عن ثوب المجوسى البسه واصلى فيه قال نعم قلت يشربون الخمر قال نعم نحن نشترى الثياب السابرية فنلبسها ولا نغسلها ونحوها غيرها .

ويرد على الاستدلال بهذه الاخبار ان الظاهر منها بيان حكم صورة عدم العلم بتنجيسهم للثوب كما يشهد له ذيل خبر ابي جميلة قلت يشربون الخمر قال نعم مع ان الخمر نجسة بلا اشكال .

وصحيح (٤) ابن سنان عن الصادق في الثوب الذى يعارمع العلم بانه يشرب الخمر ولحم الخنزير صل فيه ولا تغسله من اجل ذلك فانك اعرته اياه و هو طاهر ولم تستيقن انه نجسه فلا باس ان تصلى فيه حتى تغسله هذا مع انه فى الصحيح فرض السائل كونهم اخبثا وقرره (ع) على ذلك .

(الثانية) ما دل على جواز مؤاكلتهم .

كصحيح (٥) العيص سالت ابا عبد الله «ع» عن مؤاكلة اليهود والنصارى والمجوس فقال «ع» ان كان من طعامك وسالته عن مؤاكلة المجوسى فقال اذا تواضأ فلا باس ونحوه غيره .

- ١ - الوسائل الباب ٧٣ - من ابواب النجاسات حديث ١ -
- ٢ - الوسائل الباب ٧٣ - من ابواب النجاسات حديث ٥ -
- ٣ - الوسائل الباب ٧٣ من ابواب النجاسات - الحديث ٧ -
- ٤ - الوسائل - الباب ٧٤ - من ابواب النجاسات . الحديث ١ -
- ٥ - الوسائل - الباب ٥٣ من ابواب اطعمة المحرمة حديث ٤ -

وفيه ان المؤاكلة لا تلازم ملاقاته الطعام الذي ياكله المسلم مع بدن الكافر كي يدل مادل على جوازها على طهارته والامر بالوضوء يمكن ان يكون لاجل كونه من اداب الاكل فمفاد هذه النصوص جواز مؤاكلة اهل الكتاب وبها يرفع اليد عن ظاهر مادل على المنع عن مؤاكلتهم من حيث هي الذي يحتمل ان يكون وجهه كونها نحو امن المواد التي يمقتها الله واوليائه .

«الثالثة» مادل على جواز الاكل من طعامهم .

كصحيح (١) اسمعيل بن جابر قلت لابي عبدالله «ع» ما تقول في طعام اهل الكتاب فقال لا تاكله ثم سكت هنيئة ثم قال لا تاكله ثم سكت هنيئة ثم قال لا تاكله ثم قال لا تاكله ولا تتركه تقول انه حرام ولكن تتركه تنزها عنه ان في انيتهم الخمر ولحم الخنزير .

وخبر (٢) زكريا بن ابراهيم دخلت على ابي عبدالله «ع» فقلت انى رجل من اهل الكتاب و انى اسلمت وبقي اهلى كلهم على النصرانية وانا معهم فى بيت و احد لم افارقهم بعد فا كل من طعامهم فقال «ع» لى يا كلون الخنزير فقلت لا ولكنهم يشربون الخمر فقال «ع» لى كل معهم واشرب .

و فيه اما الصحيح فيما ان تكرار النهى والاهتمام به لا يلائم كونه تنزيها لاسيما مع تعليله بان فى انيتهم الخمر والخنزير الذين هما نجسان بلا كلام فلا بد من حمله على التقية كما ان التفصيل فى الخبر بين كونهم اكلين لحم الخنزير وشاربين الخمر مما يشهد لعدم صدور الحكم لبيان الحكم الواقعى مضافا الى انهما على فرض تمامية دلالتهما يعارضان مع النصوص الدالة على عدم جواز اكل طعامهم غير الحبوب و اشباهها و هى تقدم لكونها اخص (و بذلك) يظهر ضعف ما ذكره بعض المحققين .
 ره من ان الصحيح يصلح قرينة بمدلوله اللفظى على صرف الاخبار الظاهرة فى النجاسة عن ظاهرها .

١- الوسائل - الباب ٥٤ من ابواب الاطعمة المحرمة حديث ٤

٢- الوسائل - الباب ٥٣ من ابواب الاطعمة المحرمة حديث ١

الرابعة ما دل على جواز الأكل في انيتهم كمصحح (١) ابن مسلم لا تاكلوا في انيتهم اذا كانوا يا كلون فيها الميتة والدم ولحم الخنزير .
وفيه انه لا مفهوم له كى يدل على جواز الأكل فيها في غير هذه الموارد.
(الخامسة) ما دل على جواز الوضوء عن سؤرهم .

كموثق (٢) عمار عن الصادق «ع» عن الرجل هل يتوضأ من كوزاو اناء غيره اذا شرب منه على انه يهودى قال «ع» نعم قلت فمن ذلك الماء الذى يشرب منه قال «ع» نعم وقد حمله الشيخ ره على صورة عدم العلم بكونه يهوديا و هو كما ترى و لكن يمكن ان يكون المراد به عدم نجاسة الماء القليل بملاقة النجاسة فلا يدل على عدم نجاستهم .

السادسة (٣) صحيح ابراهيم بن ابي محمود قلت للرضا «ع» الجارية النصرانية تخدمك وانت تعلم انها نصرانية لا تتوضأ ولا تغتسل من جنابة قال «ع» لا باس تغسل يديها (وفيه) ان السؤال انما يكون عن القضية المعينة الخارجية وهى الجارية التى تخدمه «ع» وحيث ان حال هذا الاستخدام مجهول من حيث انه كان باختياره او باختيار السلطان الجائر وكان مجبوراً على ذلك فالواقعة مجملة لا يمكن الاستدلال بها فامل .
«السابعة» ما دل على جواز تغسيل النصرانى للمسلم .

كموثق عمار (٤) عن ابي عبدالله «ع» فى حديث قلت فان مات رجل مسلم وليس معه رجل مسلم ولا امرئة مسلمة من ذوى قرابته ومعه رجال نصارى ونساء مسلمات ليس بينه وبينهن قرابة قال يغتسل النصارى ثم يغسلونه الخ ونحوه خبر (٥) ابن خالد .
وقد عمل الاصحاب بهما

١- الوسائل - الباب ٥٤ من ابواب اطعمة المحرمة حديث ٣

٢- الوسائل الباب ٣- من ابواب الاسئار حديث ٣

٣- الوسائل الباب ١٤- من ابواب النجاسات - ١١ .

٤- الوسائل - الباب ١٩- من ابواب غسل الميت حديث ١

٥- الوسائل - الباب ١٩- من ابواب غسل الميت حديث ٢

ولكن يرد على الاستدلال بهما ان نجاستهم لا تنافى صحة الغسل اذ يمكن ان يكون الوجه في الصحة العفوعن هذه النجاسة او عدم تنجس الماء المستعمل في الغسل و لا بدن الميت من مباشرته و تمام الكلام في محله .

فتحصل مما ذكرناه انه لا دليل على طهارة الكافر كي يعارض ما دل على نجاسته وعلى فرض التنزل و تسليم الدلالة فجميع الطوائف سوى الطائفة الاخيرة يمكن الالتزام بانها لا عراض الاصحاب عنها تطرح او تحمل على التقية و اما تلك الطائفة فلا يمكن فيها ذلك لما عرفت من عمل الاصحاب بها (ودعوى) انه يمكن ان يكون الوجه في عدم عملهم بنصوص الطهارة تخيلهم معارضتها مع نصوص النجاسة و ترجيحها عليها (مندفة) بان ذلك لا يحتمل في حقهم حيث يكون بنائهم على الجمع العرفي في جميع ابواب الفقه وهو في المقام ممكن بحمل نصوص النجاسة على الكراهة .

و اما ما ذكره الشيخ الاعظم ره من لزوم حمل نصوص الطهارة على التقية لموافقتها للعامة (فمخدوش) اذ موافقة العامة انما تكون مرجحة لاحدى الحجتين على الاخرى بعد عدم امكان الجمع بينهما و فقد جملة من المرجحات لامن مميزات الحجة عن اللاحجة و مقتضى اطلاق النصوص عدم الفرق بين المرتد وغيره .

ثم انه لا فرق في نجاسة اجزائه بين ما تحلله الحيوة وغيره كما هو المشهور (وعن) السيد وجده و صاحب المعالم عدم ثبوت نجاسة اجزائه التي لا تحلها الحيوة وهو الاقوى في غير المشرك وذلك لان مقتضى الاية الشريفة المختصة بالمشرك المعلق فيها الحكم على المسمى عموم الحكم لجميع اجزائه و اما اهل الكتاب فبما ان النصوص الدالة على نجاستهم ليس لسانها نجاستهم بل تكون دلالتها عليها من جهة دلالتها على لزوم الاجتناب عن مساورتهم و مخالطتهم و غيرهما من العناوين فلا دليل على ثبوتها في تلك الاجزاء (و بذلك) اندفع اعتراض صاحب الحدائق على صاحب المعالم ره بان الاخبار التي تدل على نجاسة اليهود والنصارى قد علق الحكم فيها على عنوان اليهود والنصارى وهو عبارة عن مجموع اجزاء الشخص المنسوب اليهم والشخص عبارة عن مجموع الاجزاء فتدبر (نعم) ان ثبت الاجماع على نجاسة تلك الاجزاء ولم يحتمل استناد المجمعين الى ما ذكر فهو الحجة في المقام ولكن من اين يثبت ذلك .

منكر الضرورى

مسائل الاولى منكر الضرورى كافر بلاخلاف فيه فى الجملة بل عن جماعة دعوى الاجماع عليه (ويشهد له) النصوص (١) الدالة على ان الاسلام هو الشهادة بالواحدانية و التصديق بجمع ما جاء به النبى ولكن حيث لم يثبت الاجماع على نجاسة كل كافر والادلة انما دلت على نجاسة اهل الكتاب ويتعدى الى كل من لا يؤمن بالنبى «ص» رأس الامن امن ببعض و كفر ببعض فلا دليل على نجاسة منكر الضرورى وبما ان المنسوب الى جملة من الاساطين هو النجاسة وان كان يحتمل ان يكون مدر كهم صدق الكافر عليه فالاحوط هو الاجتناب عنه.

ثم انه على فرض كونه نجسا . هل يكون انكار الضرورى سببامستقلا للنجاسة كما عن مفتاح الكرامة نسبتته الى ظاهر الاصحاب اوانه يوجب النجاسة لرجوع انكاره الى انكار النبوة كما عن الاردبيلي وصاحب كشف اللثام والخونسارى، و جهان . قد استدلل للاول (بعطف) منكر الضرورى فى كلامهم على الخارج عن الاسلام وظاهر العطف المغايرة (وبانه) لو كان سببها لرجوعه الى انكار الرسالة لم يكن وجه لتقييدهم اياه بالضرورى بل كان المتعين تعليق الحكم على انكار ما علم انه من الدين (و بجملة) من النصوص الدالة على ثبوت الكفر بمجرد انكاره .

كمكاتبة (٢) عبد الرحيم القصير الصحيحة وفيها قال «ع» ولا يخرج الى الكفر الا الجحود والاستحلال بان يقول للحلال هذا حرام وللحرام هذا حلال . وصحيح (٣) ابن سنان عن الصادق «ع» قال «ع» من ارتكب كبيرة من الكبائر فيزعم انها حلال اخرج ذلك عن الاسلام ونحوهما غيرهما (بتسالمهم) على كفر النواصب

١- اصول الكافي ج ٢ ص ٢٥ - ٢٦ من طبعة طهران .

٢- اصول الكافي ج ٢ ص ٢٧ من طبعة طهران .

٣- الوسائل الباب ٢ من ابواب مقدمة العبادات - حديث ١٠ .

و الخوارج متمسكين لذلك بانكارهم للضروري (و بما) و رد(١) ان الاسلام بنى على خمس .

وفي الجميع نظر (اما الاول) فلانه يمكن ان يكون العطف باعتبار ان منكر الضرورى مؤمن ببعض و كافر ببعض وهو غير الخارج عن الاسلام بالكلية

(واما الثانى) فلان التقييد بالضرورى يمكن ان يكون لاجل ان من عاشر المسلمين يعلم بديهية كونه من الدين فانكاره يرجع الى انكار النبوة ويؤيد ذلك ما اشتهر من اخراج صورة الشبهة واكتفاء التقدماء بذكر الكفر عن ذكره .

(واما الثالث) فلان النصوص المشتملة على الجحود والانكار اختصاصها بصورة العلم الموجب انكاره ح انكار الرسالة واضح وما لم يشتمل عليهما مطلق وحيث لا يمكن الالتزام باطلاقه كما هو واضح فلا بد من تقييده بالضرورى او بصورة العلم وليس الاول اولى من الثانى .

(واما الرابع) فالتمسك لنجاسة الطائفتين به انما يكون من بعض الامن الجميع (واما الخامس) فلان الظاهر منه بناء على ذوات الخمس لامن حيث صيرورتها ضرورية كى يتعدى الى كل ما صار ضروريا «فتحصل» ان الاقوى عدم سببية انكار الضرورى من حيث هو للنجاسة.

ولد الكافر

الثانية المشهور بين الاصحاب ان ولد الكافر يتبعه فى النجاسة «اقول» ان الولد تارة يكون مميزا يمكن له الاسلام عن بصيرة واخرى لا يكون كك اما الاول فلو اسلم يقبل اسلامه و يحكم بطهارته لاطلاق ما يكون شارحا للاسلام الشامل للصبي والبالغ ولما حققناه فى محله من شرعية عبادات الصبي المتوقفة صحتها على الاسلام .

وحديث (١) رفع القلم لوسلم ان المراد منه رفع قلم التكليف لا المؤاخذة مع ان المنع عنه مجالا واسعا غاية ما يدل عليه رفع التكليف عن الصبي واما اذا كان فعل الصبي موضوعا للحكم المتوجه الى البالغين كاسلامه وكفره الموضوعين للزوم الاجتناب وعدمه على البالغين فلا يدل الحديث على رفعه فهو لا يدل الاعلى عدم وجوب الاسلام عليه لاعلى عدم قبوله كما لا يخفى .

(واما) روايات (٢) عمد الصبي خطأ فبعضها وان كان مطلقا غير مذيل بقوله (تحمله العاقلة) وعليه فلا وجه لحمله على ما يكون مقيدا به كما لا يخفى الا انه ايضا مختص بباب الضمانات اذ تنزيل شيء منزلة اخرى يتوقف على ثبوت المنزل والمنزل عليه فمورد هذه الروايات ما يتصور فيه القسمان اى العمد والخطأ كالاتلاف ونحوه (واما) ما لا يتصور فيه الا قسم واحد ولا يتصور فيه الخطأ كباب العقود والايقاعات المتوقف تحققها على القصد والانشاء فلا يكون مشمولا لهذه النصوص والاسلام من هذا القبيل لتوقف تحققه على القصد فهي ايضا لا تتدل على عدم قبول اسلام الصبي و من ذلك كله ظهر انه لو لم يسلم يحكم بكفره ونجاسته .

واما الثانى وهو الصبي غير المميز فالظاهر انه لا خلاف فى كونه تابعا للكافر فى النجاسة .

وقد استدلل له (باصحاب) النجاسة الثابتة له حال كونه جنينا فى بطن امه لاجل كونه جزءا منها (وبتنقيح) المناط عند اهل الشرع حيث انهم يتعدون من نجاسة الابوين ذاتا الى المتولد منهما فهو شيء مر كوز فى اذنانهم وان لم يعلم وجهه تفصيلا .

وبصحيح (٣) ابن سنان عن الصادق «ع» عن اولاد المشر كين يموتون قبل ان يبلغوا الحنث قال «ع» كفار والله اعلم بما كانوا عاملين يدخلون مداخل ابائهم

١ - الوسائل - الباب ٤ من ابواب العبادات حديث ١٠ .

٢ - الوسائل الباب ١١ - من ابواب العاقلة من كتاب الديات .

٣ - البحار ج ٥ ص ٢٩٥ من الطبعة الجديدة .

ونحوه غيره .

وبخبر (١) حفص سالت ابا عبدالله «ع» عن الرجل من اهل الحرب اذا اسلم في دار الحرب فظهر عليه المسلمون بعد ذلك فقال «ع» اسلامه اسلام لنفسه ولولده الصغار وهم احرار وولده ومتاعه ورفيقه له فاما الولد الكبار فهم فيء للمسلمين الا ان يكونوا اسلموا قبل ذلك (وبالسيرة) القطعية على معاملتهم معاملة ابائهم .

وفي الجميع نظر «اما الاول» فلما عرفت من عدم كون الجنين جزء للام (واما الثاني) فلانه مع عدم معرفة المناط كيف يدعى ثبوته في الولد ، (واما الثالث) فلان ظاهر تلك النصوص ان حكمهم في الآخرة حكم ابائهم وهذا مع انه مخالف لاصول العدالة غير مربوط بالنجاسة (واما الرابع) فلانه يدل على ان اسلام الاب اسلام للولد و اما كون كفره كفره فهو يتوقف على ثبوت المفهوم للوصف و لا نقول به : هذا مع انه لو سلم دلالة عليه ، لكن لادليل على نجاسة كل كافر حتى مثل هذا الكافر الذي لاشعور له ويكون كافرا تبعدا (واما الخامس) فلان السيرة في هذه الازمنة انما تكون لاجل فتاوى العلماء وفي عصر الحضور لم تثبت فاذاً العمدة هو الاجماع ان لم يحتمل كون مدرك المجمعين بعض ما ذكر .

ثم انه لا فرق في ذلك بين كونه من الحلال او من الزنا ، كما هو مقتضى اطلاق معاهد الاجماع اللهم الا ان يقال ان عدم استثناء ما يكون من الزنا ، لعله يكون لاجل ما ذكره في محله من نفى ولدية ولد الزنا (ودعوى) انه لا دليل على نفى ولديته مطلقا وما ثبت انما هو في موارد خاصة (مندفعة) بان هذا لا يوجب القطع باللاحاق فيؤخذ بالمتيقن ولكن دعوى القطع بعدم اسوئية حال ولد الحلال عن ولد الزنا قريبة جدا ، فاذاً الاحوط الاجتناب عنه مطلقا .

ولو كان احداً ابوين مسلماً فالولد تابع له كما هو المشهور ويشهد لتبعيته للاب خبر حفص المتقدم و للام عدم الدليل على نجاسته اذ كما عرفت لا دليل على نجاسة ولد الكافر سوى الاجماع ولا اجماع على نجاسته في الفرض لو لم يكن الاجماع

طهارة ولد الزنا

الثالثة الاقوى ان ولد الزنا طاهر كما هو المشهور شهرة عظيمة (وعن) الصدوق والحلي والسيد القول بنجاسته وكفره.

وقد استدلت للنجاسة بالنصوص الدالة على لزوم الاجتناب عن سؤره وعلى المنع من الاغتسال من البئر التي يجتمع فيها ماء الحمام معللا بانه يغتسل فيه ولد الزنا. كمرسل (١) الوشا عن الصادق «ع» كره سؤر ولد الزنا و اليهودى والنصرانى والمشركو كل من خالف الاسلام.

وخبر (٢) ابن ابى يعفور عن ابى عبدالله «ع» لا تغتسل من البئر التي تجتمع فيها غسالة الحمام فان فيها غسالة ولد الزنا وهو لا يطهر الى سبعة اباء ونحوه غيره، (وبما) (٣) تضمن انه رجس وانه لاخير فيه وان لبن اليهودية والنصرانية والمجوسية احب من لبن الزانية.

وفى الجميع نظر (اما) مرسل الوشافلان الكراهة اعم من المنع فلا يدل على النجاسة و عطف الانجاس على ولد الزنا لا يكون قرينة على ارادة المنع منها « واما » مادل على المنع عن الاغتسال فلا يكون ظاهرا فى كونه بلحاظ نجاسة ولد الزنا لاشتماله على انه لا يطهر الى سبعة اباء مع انه لا ريب فى عدم تعدى النجاسة منه على فرض القول بها. وانه شر وان الناصب شر منه فان الشريعة ظاهرة فى الخباثة النفسانية فلا يدل على نجاسته و قد عرفت ان الرجس لم يثبت ارادة النجاسة منه واحبية لبن الكافرة من لبن الزانية يمكن ان تكون للخباثة النفسانية لالنجاسة و نفى الخير فيه لا يدل على النجاسة (فتحصل) ان الاقوى بمقتضى اطلاق مادل على ان الاسلام هو الشهادة بالوحدانية والرسالة واصالة الطهارة هو طهارة ولد الزنا.

١- الوسائل-الباب ٣-من ابواب الاسرار حديث ٢

٢- الوسائل - الباب ١١. من ابواب الماء المضاف - حديث ٤

٣- البحار ج ٥-ص ٢٨٥ المطبوع بطهران عام ١٣٧٦

الغلاة والخوارج والنواصب

الرابعة المشهور بين الاصحاب نجاسة الغلاة والخوارج والنواصب بلا خلاف في شيء من ذلك في الجملة .

اما الاولى فان اريد منهم من يعتقد بوبية امير المؤمنين «ع» او احد الائمة . فتارة يعتقد ان الشخص المعين الخارجي الحادث رب . فهو نجس لانكاره ضروري وهو كونه تعالى قديما .

واخرى يعتقد ان الله تعالى في كل زمان متشكل بشكل وفي عصر على «ع» ظهر في تلك الصورة المعلومة فنجاسته على هذا تتوقف على نجاسة المجسمة (والاجماع) بما انه ليس تعبديا كما لا يخفى لا يكون موجبا للحكم بها (وان اريد) بالغلو تجاوز الحد في صفات المعصومين (فتارة) يكون اختصاص الصفة به تعالى ضروريا من الدين كالحالقية (واخرى) لا يكون كك عدم الغفلة ففي الاول تبتنى النجاسة على ثبوتها بانكار الضرورى وفي الثاني لا وجه لها .

(وما) ورد (١) في ابن حاتم الغالى عن ابى الحسن «ع» انه قال توقوا مساورته مضافا الى عدم ثبوت كيفية غلوه . يحتمل ان يكون الصحيح مشاورته بالشين لا بالسين فيكون اجنبيا عن المقام .

واما الطائفة الثانية فالمراد بهم من يعتقد ما اعتقده الطائفة التي خرجت في صفين على على «ع» فاعتقدوا كفره «ع» والدليل على نجاسة هذه الطائفة هو الدليل على نجاسة النواصب لانهم من اظهر افرادهم .

(و يؤيده) ما عن الفضل (٢) دخل على ابي جعفر «ع» رجل محصور عظيم البطن فجلس معه على سريره فحياه به و رجب به فلما قام قال (ع) هذا من الخوارج كما

١- تنقيح المقال للمامقانى - فى ترجمة فارس بن حاتم رواه عن الكشى

٢- سفينة البحار ج ١ - ص ٣٨٣ .

هو قال قلت مشرك فقال مشرك والله مشرك ، لاطلاق التنزيل .
(و اما) الطائفة الثالثة فعن غير واحد دعوى الاجماع على نجاستهم ، و
يشهد لها .

خبر (١) ابن ابي يعفور ان الله تعالى لم يخلق خلقا نجس من الكلب وان الناصب
لنا اهل البيت نجس منه .
و اورد عليه (تارة) بان النجاسة القابلة للزيادة و النقيصة هي المعنوية و الا
فالنجاسة الظاهرية التي ليست حقيقتها سوى الاعتبار لا تقبل الزيادة و النقيصة (واخرى)
بان طائفة من النصوص تدل على ان غير الاثناعشرية من فرق المسلمين ممن ازال الائمة
عن مراتبهم هم النواصب .

كخبر (٢) محمد بن علي بن عيسى كتبت اليه اى الى الهادي (ع) اسئله
عن الناصب هل احتاج فى امتحانه الى اكثر من تقديمه الجبت و الطاغوت و اعتقاده
بامامتهما فرجع الجواب من كان على هذا فهو ناصب و نحوه غيره و حيث لا يمكن
الالتزام بنجاستهم فيحمل الخبر على ما لا ينافى الاسلام الظاهري المترتب عليه الطهارة
كسائر الاخبار الدالة على كفرهم (و ثالثة) باختلاط اصحاب الائمة فى دولة بنى امية
مع الناصبين مع عدم معرفة تجنبيهم عنهم بل الظاهر انهم كانوا يعاملون معهم معاملة
المسلمين .

وفى الجميع نظر (اما الاول) فلان النجاسة الظاهرية باعتبار اثارها قابلة للمسدة
والضعف ولذا ترى اشتها ان نجاسة البول اشد من نجاسة الدم .
(و اما الثانى) فلان موضوع الحكم بالنجاسة فى الخبر هو الناصب لاهل البيت
لامطلق الناصب فكون المخالف ناصبيا لا يلزم الاجتناب عنه لا ينافى نجاسة الناصب
بالمعنى الاخص .

(و اما الثالث) فلان انتشار اكثر الاحكام انما يكون من زمان الصادقين
عليهما السلام ، فليكن هذا الحكم منها ، (فتحصل) ان الاقوى دلالة الخبر على النجاسة و

١- الوسائل - الباب ١١ - من ابواب الماء المضاف - الحديث ٤

٢- الوسائل الباب ٢ - من ابواب ما يجب فيه الخمس حديث ١٤

يؤيدها «خبر» (١) الفضل عن الباقر (ع) عن المرأة العارفة أزوجها الناصب قال (ع) لالان الناصب كاف، الحديث.

«واما المجسمة» فعن الشيخ والشهيد. وجماعة ممن تاخر عنهما القول بنجاستهم. وعن البيان و المسالك و غيرها التفضيل بين المجسمة بالحقيقة و المجسمة بالتسمية و استدلال للنجاسة بالاجماع و بانهم منكرون للضرورة و باستلزام التجسيم انكار الضروري و هو التقدم «و بنصوص» التشبيه .

كخبر (٢) داود بن القاسم عن الرضا (ع) من شبه الله بخلقه فهو مشرك و من وصفه بالمكان فهو كافر و من نسب اليه ما نهى عنه فهو كاذب و نحوه غيره بدعوى ان التجسيم نوع من التشبيه .

و بخبر (٣) الهروى عنه «ع» من وصف الاله بوجه كالوجه فقد كفر فانه باطلاق التنزيل يدل على النجاسة .

«ولكن» الاجماع ممنوع لذهاب جماعة من الاساطين الى الطهارة كما عن المنتهى و التذكرة و النهاية و غيرها . و عدم التجسيم ليس من الضروريات لايهام جملة من النصوص و الايات به .

و استلزامه لانكار الضروري لا يوجب النجاسة مع عدم الالتفات الى اللازم و انه من الدين . و نصوص التشبيه . بقريئة التفضيل بينه و بين التوصيف بالمكان يكون المراد منها التشبيه المطلق لا مطلق التشبيه . و مادل على ان من وصفه تعالى بالمكان او بوجه من الوجوه فقد كفر لا يدل على النجاسة لما عرفت مرارا من عدم كون الكفر من حيث هو موضوعا للنجاسة .

و ما ذكره بعض الاعاظم من ان الظاهر من التنزيل فى هذه النصوص بقريئة التفضيل كونه بلحاظ احكامه الخاصة لا المشتركة لم يعلم وجهه. هذا مع انه لو سلم دلالة بعض ما تقدم على النجاسة لا يدل عليها الا فى المجسمة حقيقة .

و امام من يقول انه تعالى جسم لا كالجسام كما نسب الى هشام بن الحكم الذى

١ - الوسائل الباب ١٠ - من ابواب ما يحرم بالكفر حديث ١٥ من كتاب التلاح

٢-٣ - الوسائل - الباب ١٠ - من ابواب حد المرتد - الحديث ١٦ - ٣

هو من اجلة اصحابنا ومتكلميهم فلا يدل شيء منها على نجاسته «فتحصل» ان الاقوى طهارة المجسمة لاسيما المجسمة بالتسمية .
ومما ذكرناه ظهر حال المجبرة اذ لا دليل على نجاستهم . «لان» النصوص الدالة على ان القائل بالجبر كافر قد عرفت عدم دلالتها على النجاسة و استلزامه لانكار الضورى وهو الثواب والعقاب قد تقدم انه لا يدل على النجاسة من حيث هو .

طهارة المخالفين

الخامسة غير الاثنى عشرية من فرق الشيعة بل من فرق المسلمين ، طاهرون كما هو المشهور شهرة عظيمة (و عن) السيد القول بنجاستهم ، و تبعه صاحب الحدائق .

و استدل للنجاسة (بالاجماع) الذى ادعاه الحللى على ان المخالف للحق كافر ، (وبجملة) من النصوص الدالة على كفرهم .

كخبر (١) ابي حمزة سمعت ابا جعفر (ع) يقول ان عليا (ع) باب فتحة الله تعالى من دخله كان مؤمنا ومن خرج عنه كان كافرا ونحوه غيره (و بانهم) منكرون للضورى و هو الولاية .

و بالنصوص (٢) الدالة على انهم من النواصب بضميمة ما دل (٣) على نجاسة النواصب و بقوله (٤) تعالى كذلك يجعل الله الرجس على الذين لا يؤمنون .
و فى الجميع نظر (اما الاجماع) فلانه ادعى على كفرهم لا على نجاستهم (والنصوص) الدالة على كفرهم لا تدل عليها اذا الاسلام يطلق على معان ثلث ، احدها اظهار الشهادتين و يشهدله .

١- الوسائل - الباب ١٠ - من ابواب حد المرئد - الحديث ٤٩

٢- الوسائل الباب ٢- من ابواب ما يجب فيه الخمس .

٣- الوسائل الباب ١١- من ابواب الماء المضاف .

٤- سورة الانعام الاية ١٢٥

موثق (١) سماعاً قلت لابي عبد الله (ع) اخبرني عن الاسلام و الايمان اهمهما مختلفان فقال (ع) ان الايمان يشارك الاسلام ، و الاسلام لا يشارك الايمان فقلت فضمهما لي فقال (ع) الاسلام شهادة ان لا اله الا الله و التصديق برسول الله «ص» به حققت الدماء و عليه جرت المناكح و المواريث و على ظاهره جماعة الناس و الايمان الهدى و ما يثبت في القلوب من صفة الاسلام و ما ظهر من العمل به .

و في (٢) صحيح حمران عن ابن جعفر (ع) و الاسلام ما ظهر من قول او فعل و هو الذي عليه جماعة الناس من الفرق كلها ، و نحوهما غيرهما (ثانياً) الايمان بالشهادتين الذي يطلق على من اعتقده المؤمن (ثالثاً) القائل بالولاية .
و يقابل الاسلام الكفر في الثلاثة و الموضوع للنجاسة هو الكفر المقابل للاسلام بالمعنى الاول .

(و اما) المقابل له في الاخيرين فلا دليل على كونه موضوعاً لها (و كونهم منكرين للضرورة ممنوع لعدم كون الولاية من ضروريات الدين «نعم» من علم بانها من الدين و انكرها يكون نجساً فتدبر .

(و مادل) على انهم من النواصب لا يدل على النجاسة لما عرفت من ان الناصب بقول مطلق لا يكون نجساً بل الناصب لاهل البيت نجس .

(و اما الالية) الشريفة مضافاً الى ان الرجس لم يثبت كونه بمعنى النجاسة ان المؤمن يطلق على معينين الاول المقر بالولاية الثاني المصدق لغيرها كما يشهد له الالية (٣) الشريفة ، قالت الاعراب انما الخ فلا تدل على نجاسة غير المقر بالولاية .

فتحصل انه لا دليل على نجاستهم فيرجع الى ما يقتضيه اصالة الطهارة و النصوص الشارحة للاسلام فيحكم بطهارتهم (و يدل) عليها مضافاً الى ذلك ، النصوص الآتية الواردة في طهارة ما يؤخذ من ايديهم مما يعلم بمباشرتهم له كالعصير الذي ذهب ثلثاه و غيره . السادسة من شك في اسلامه و كفره لا يترتب عليه احكام المسلم لان مقتضى

١- اصول الكافي ج ٢ - ص ٢٥ - من طبعة طهران .

٢- اصول الكافي ج ٢ - ص ٢٦ - من طبعة طهران .

٣- سورة الحجرات الالية ١٤

استصحاب عدم الاسلام الثابت له لكون الاسلام امرا وجوديا مسبوقا بعدم كونه
كافراً .

(و دعوى) ان ذلك عدم ليس كفر الكونه من قبيل عدم الملكة وعدم عما من
شانه ان يكون مسلماً ليس له حالة سابقة حال الصغر .

(مندفعة) بان هذا لا يوجب تعدد المشكوك فيه والمتيقن بل هما شيء واحد غاية الامر
العدم حال كونه متيقناً لم يكن ينطبق عليه الكفر وفي حال كونه مشكوكاً فيه ينطبق عليه
ذلك وهذا لا يوجب تعدد الموضوع كى لا يكون ابقائه استصحاباً .

(وقد استدلل) لاصالة الاسلام بحديث (١) الفطرة وبالمرسل (٢) عن النبي «ص»
الاسلام يعلو ولا يعلى عليه بدعوى ان المراد منه انه في كل مورد احتمل الاسلام والكفر
يقدم الاسلام .

وفيها نظر اما (الحديث) فلضعف سنده مضافاً الى ما ادعاه صاحب الجواهر ره في
كتاب اللقطة من اعراض الاصحاب عنه فيحمل على ما حملة عليه بعض الاصحاب من
ان كل مولود لوبقى وصار مميزاً يصير مسلماً بالطبع الا ان يمنع مانع (و المرسل)
مضافاً الى ارساله غير ظاهر فيما ذكر «فتحصل» ان الاصل يقتضى الكفر ، الا اذا كانت
امارة على الاسلام كارض المسلمين و سوقهم التين عرفت في محله كونها اماراة لكون
من فيها مسلماً .

نجاسة الخمر

(و) (التاسع الخمر كما هو المشهور شهرة عظيمة «و عن» السيدين و الشيخ و
المحقق دعوى الاجماع عليه «و عن» الصدوق و ابيه و الجعفي و العماني و الاردبيلي و
غيرهم عدم .

ويشهد للنجاسة جملة من النصوص ، كموثق (٣) عمار عن الصادق «ع» ولا اتصل

١- اصول الكافي ج ٢ - ص ١٣ - من طبعة طهران

٢- الوسائل الباب ١ من ابواب النجاسات . موانع الارث حديث ١١

٣- الوسائل - الباب ٣٨ - من ابواب النجاسات . حديث ٧

في ثوب قد اصابه خمر او مسكر حتى يغسل.

وخبر (١) ابي بصير عن ابي عبدالله «ع» في النبيذ ما يبيل الميل ينجس حبا من ماء يقولها ثلاثا ،

وخبر (٢) زكريا بن ادم سالت ابا الحسن «ع» عن قطرة خمر او نبيذ مسكر قطرت في قدر فيه لحم كثير ومرق كثير قال «ع» يهراق المرق او يطعمه اهل الذمة او الكلب واللحم اغسله و كله.

و موثق (٣) السابطي عن الصادق «ع» في الابريق وغيره يكون فيه خمر ا يصلح ان يكون فيه ماء قال «ع» اذا غسل فلا باس وقال في قدح او اناء يشرب فيه الخمر قال تغسله ثلاث مرات وسئل ايجز به ان يصب فيه الماء قال «ع» لا يجز به حتى يدلكه بيده ويغسل ثلاث مرات ونحوها غيرها ، (وقيل) ان مجموعها يقرب من عشرين حديثا. وبازائها جملة من النصوص ظاهرة في الطهارة قال الشيخ الاعظم في طهارتها انها تبلغ اثني عشر.

كصحيح (٤) على بن رثاب سالت ابا عبدالله «ع» عن الخمر والنبيذ المسكر يصب ثوبى اغسله او صلى فيه قال «ع» صل فيه الا ان تقدره فتغسل منه موضع الاثر ان الله تعالى انما حرم شربها.

ومصحيح (٥) ابن ابي سارة قلت لابي عبدالله «ع» ان اصاب ثوبى شيء من الخمر صلى فيه قبل ان اغسله قال لا باس ان الثوب لا يسكر.

وخبر (٦) حفص الاعور قلت لابي عبدالله «ع» الدن يكون فيه الخمر ثم يجفف ويجعل فيه الخل قال «ع» نعم ونحوها غيرها.

١- الوسائل - الباب ٣٨ - من ابواب النجاسات حديث ٦.

٢- الوسائل - الباب ٣٨ - من ابواب النجاسات حديث ٨.

٣- الوسائل - الباب ٥١ - من ابواب النجاسات حديث ١.

٤- الوسائل - الباب ٣٨ - من ابواب النجاسات حديث ١٤.

٥- الوسائل - الباب ٣٨ - من ابواب النجاسات حديث ١٠.

٦- الوسائل - الباب ٥١ - من ابواب النجاسات حديث ٢.

وذكروا في مقام العلاج وجوها:

(الاول) ان الجمع العرفي يقتضى حمل الاولى على الاستحباب ، (وفيه) ان هذا ليس جمعا عرفيا اذ نصوص النجاسة كالصريحة في النجاسة لا يمكن حملها على الاستحباب ، لاحظ خبرى زكريا وابى بصير المتقدمين .

(الثانى) تقديم نصوص النجاسة لموافقتها مع الكتاب وهو قوله تعالى (انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه) (١) وقد ذكر العلامة ره فى المختلف وجهين لدلالته على نجاسة الخمر ، قوله تعالى رجس وقوله فاجتنبوه .

(وفيه) ان الرجس لم يثبت كونه بمعنى النجس ، كما مر غير مرة بل بما انه اسند الى شرب الخمر كما يشهد له عطف الميسر عليها و قوله تعالى من عمل الشيطان . فلا محالة اريد منه الحرمة لا النجاسة كما لا يخفى فالاية الشريفة لاتدل على النجاسة .

(الثالث) تقديم نصوص النجاسة لمخالفتها لعمل امراء ذلك الوقت ، ولمذهب ربيعة الراى الذى هو من مشايخ مالك وكان فى زمان الصادقين (ع) ، (وفيه) ان مخالفة العامة التى هى من المرجحات هى مخالفة فتاوى علمائهم لاعمل سلاطينهم ، ومجرد الموافقة لمذهب الربيع مع المخالفة لمذهب غيره ليس من المرجحات ، وبذلك ظهر ضعف ما قيل من تقديم نصوص الطهارة لمخالفتها لمذهب العامة فتأمل . (الخامس) انه لاشهرية نصوص النجاسة فتوى تقدم على نصوص الطهارة ، «وفيه» انها ليست من المرجحات ، فتأمل .

والتحقيق انه لو لم يكن فى النصوص ما يكون دليلا على تقديم نصوص النجاسة كان المتعين ان يقال انه بما ان نصوص الطهارة على طائفتين (الاولى) ما دل على اناء الخمر لا ينجس الماء وغيره ، كخبر حفص المتقدم . (الثانية) ما دل على صحة الصلاة مع الثوب الذى اصابه الخمر فالجمع بينهما و

بين نصوص النجاسة كان يقتضى حمل الاولى على ارادة بيان عدم تنجيس المتنجس و الثانية على ان الخمر نجسة معفو عنها كالدّم الاقل من الدرهم و دم القروح و النجاسات في حال الضرورة ولا يلزم محذور ويكون ذلك اخذاً بهما .

ولكن (١) صحيح على بن مهزيار قال قرأت في كتاب عبدالله بن محمد الى ابي الحسن «ع» جعلت فداك روى زرارة عن ابي جعفر و ابي عبدالله «ع» في الخمر تصيب ثوب الرجل انهما قالوا لا باس بان يصلى فيه انما حرم شربها و روى (غير) زرارة عن ابي عبدالله «ع» انه قال اذا اصاب ثوبك خمر او نبيذ يعنى المسكر فاغسله ان عرفت موضعه وان لم تعرف موضعه فاغسله كله وان صليت فيه فاعد صلوتك فاعلمنى ما اخذ به فوقع «ع» بخطه وقرأته خذ بقول ابي عبدالله «ع» .

وخبير (٢) خيران الخادم كتبت الى الرجل اسئله عن الثوب يصيبه الخمر ولحم الخنزير يصلى فيه ام لا فان اصحابنا قد اختلفوا فيه فقال بعضهم صل فيه فان الله تعالى انما حرم شربها وقال بعضهم لا تصل فيه فكتب «ع» لا تصل فيه فانه رجس . (يدلان) على تحقق المعارضة بين نصوص الطهارة ، وطائفة من نصوص النجاسة وهى الناهية عن الصلاة فى الثوب الذى اصابته الخمر (وان كان فى دلالتها على النجاسة تأمل) وتقديم تلك النصوص على نصوص الطهارة وعليه فالامجال للعمل بها .

وبما ذكرناه ظهر تمامية ما ذكره بعض الاعاظم ، من دلالة الروايتين على ان التعارض بين روايتى الطهارة و النجاسة مستحكم على نحو لامجال للجمع العرفى بينهما وان الترجيح لرواية النجاسة فتدبر .

فتحصل ان الاقوى نجاستها وعدم صحة الصلاة فى الثوب الذى اصابها و مورد اغلب النصوص وان كان هو الخمر والنبيذ الا انه يشيت الحكم فى كل مسكر ، لاطلاق موثق عمار المتقدم .

وصحيح (٣) ابن حنظلة قلت لابي عبدالله «ع» ماترى فى قدح من مسكر يصب

١ - الوسائل - الباب ٣٨ - من ابواب النجاسات الحديث ٢

٢ - الوسائل - الباب ٣٨ - من ابواب النجاسات حديث ٤

٣ - الوسائل - الباب ١٨ - من ابواب الاشربة المحرمة حديث ١

عليه الماء حتى تذهب عاديته فقال لا والله ولا قطرة قطرت في حب الا اهريق ذلك الحب .

فاللاقوى ثبوت نجاسة كل (مسكر) كما هو المشهور بل لاخلاف فيه وبما ذكرناه ظهر ان مقتضى الادلة عدم الفرق بين المسكر المايح بالاصالة والجامد كالبنج ، لاطلاق الموثق والصحيح .

(ولكن) بما ان الاجماع قام على عدم نجاسة الثاني يقيد به اطلاق الخبرين ، وهذا هو الوجه في الحكم بعدم نجاسته (لا) ما ذكره بعض الاعاظم من المحققين ، من عدم الدليل على نجاسة كل مسكر ، اذ ما يتوهم اطلاقه اما ان يكون قوله «ع» في خبر على ابن يقطين ، فما كان عاقبته عاقبة الخمر فهو خمر ، او قوله «ع» في خبر عطاء كل مسكر خمر واختصاص الاول بارادة التشبيه من حيث الحرمة واضح . « واما الثاني » فهو منصرف اليه لان الحرمة من اظهر اوصاف الخمر دون النجاسة ولذا وقع الاختلاف فيها . «اذ» يرد عليه مضافا الى ان مقتضى اطلاق التنزيل ثبوت النجاسة له ، انه يكفي لثبوت النجاسة لكل مسكر الخبر ان المتقدمان . فاذاً لوجه للحكم بعدمها سوى الاجماع .

العصير العنبي

الحق المشهور بالخمر العصير العنبي اذا غلى والكلام فيه يقع في مقامين «الاول» في نجاسته ، (الثاني) في حرمة .

اما الاول فعن محكي المختلف ذهب اكثر العلماء الى النجاسة مطلقا (وعن) المحقق الثاني في جامع المقاصد عن المختلف نسبتها الى المشهور (وعن) جماعة نفيها (وعن) ابي حمزة التفصيل بين ما اذا غلى بنفسه فنجس وبين ما اذا غلى بالنار فلا (وعن) ابن ادريس و المحقق والمصنف والفاضل المقداد اثباتها مع الاشتداد بل ظاهر كلامهم انها مع الاشتداد لاخلاف فيها ولا كلام .

ولكن الصحيح ان العصير اذا كان مسكرا يكون نجسا والافلا و ان هذا هو

المعروف بين الاصحاب بل لم يعرف القائل بالنجاسة مع عدم الاسكار لان الحليين الاربعة القائلين بالنجاسة مع الاشتداد ارادوا به الاسكار و ارادته منه غير عزيزة .

قال في مجمع البيان في تفسير قوله تعالى (انما الخمر) (١) ، (اللغة) الخمر عصير العنب المشتدة و هو العصير الذي يسكر كثيره الخ (و عن) العلامة في رهن التذكرة الخمر قسمان خمر محترمة وهي التي اتخذ عصيرها ليصير خلا وانما كانت محترمة لان اتخاذ الخل جازن اجماعا والعصير لا ينقلب الى الحموضة الا بتوسط الشدة ونحوه ما عن المسالك وعن ابن ادريس في السرائر الخمر مجمع على تحريمها وهو عصير العنب الذي اشتد واسكر الي ان قال واذا انقلب خلا زالت الشدة وعاد طاهرا و نحو هذه الكلمات غيرها (وبالجملة) لا ينبغي الترديد في ان مراد هؤلاء العلماء الاعاظم هو ما ذكرناه .

(وبه) يظهر ما في كلمات من تاخر عنهم الواردة في مقام تفسير كلامهم و بيان الشدة التي اخذوها قيد للنجاسة (فعن) جماعة منهم ان المراد باشتداده اول اخذه في الثخانة وهو لازم الغليان ووجه هذا التفسير في محكي شرح الروضة انه لما لم يكن قيد الاشتداد في شيء من الاخبار حمل كلام الاصحاب على ما يوافقها ولا يمكن الا بحمل الاشتداد على ما يلازم الغليان .

وفيه ان هذا التفسير مخالف لصريح كلماتهم (لاحظ) ما عن كنز العرفان العصير من العنب قبل غليانه ظاهر حلال وبعد غليانه و اشتداده نجس وحرام و ذلك اجماع فقهاءنا واما بعد غليانه وقبل اشتداده فحرام اجماعا منا ونحوه عن المعتمر والتذكرة والسرائر وعليه فلا يمكن حمل كلماتهم على ذلك .

وعن جماعة اخرين ان المراد به الثخانة المحسوسة المتفكة عن الغليان (وحيث) ان هذا القيد لم يذكروا في الاخبار ولا في كلمات علماءنا الابرار وهؤلاء الاعاظم بنائهم على الاستدلال لكل ما يفتون به ومع ذلك لم يذكروا ليلا لاخذهم هذا القيد فقد

ذهب صاحب المعالم ره الى ان ذكر هذا القيد غفلة منهم وما المعصوم الامن عصمه الله و لكنك ترى بان اضافة مثل هذا القيد مع هذه الخصوصيات غفلة لا تحتمل في حقهم .

والشيخ الاعظم ره استدل له بانه لادليل على نجاسة العصير سوى موثق (١) معوية المتضمن لجوابه (ع) بعد السؤال عن العصير الذي يشرب صاحبه على النصف بانه خمر لا يشر به وهو مختص بما ثخن كما لا يخفى فيقتصر في الحكم بالنجاسة على ما دل عليه الدليل وهو النجاسة مع الثخانة والقوام .

(ولكن) الذي يرد على هذا التوجيهما عن الحدائق وغيره ان اول من تمسك بهذا الحديث الامين الاستر ابادى وقبله لم يستدل احد به فلا يحتمل اعتمادهم في اعتبار القيد المزبور الى ذلك (فتحصل) ان الجمع بين كلماتهم يقتضى ان يقال ان مرادهم بالاشتداد الاسكار و عليه فيتم ما في كنز العرفان من دعوى الاجماع على نجاسة العصير معه اذ قد عرفت انه لا خلاف يعتد به في نجاسة الخمر و المسكر ، كما انه يكون اخذهم هذا القيد معتمدا على الدليل و الوجه الواضح الذي لا يحتاج الى البيان .

وكيف كان فقد استدل للنجاسة بوجوه (الاول) الشهرة المحكية عن جماعة بل عن كنز العرفان دعوى الاجماع عليها .

وفيه اما اجماع كنز العرفان فقد عرفت ما فيه و انه انما يدعى الاجماع على النجاسة مع الاسكار لامطلقا و نجاسته معه لا كلام فيها ولا خلاف .

(واما) الشهرة فمضافا الى عدم حجيتها قد عرفت ان اصلها ما ذكره المحقق الثاني من حكاية نسبة القول بالنجاسة الى المشهور عن المختلف مع انه ينسب الى اكثر العلماء (مع) ان ظاهر كلامه و ان كان نسبه الى اكثر العلماء الا انه بواسطة قرائن لامناص عن صرفه عن ظاهره (حيث) قال ، الخمر و كل مسكر و الفقاع و العصير اذا غلى قبل ذهاب ثلثيه بالنار او بنفسه نجس ذهب اليه اكثر علمائنا كالشيخ المفيد و الشيخ

ابى جعفر و السيد المرتضى و ابى الصلاح وسالارو ابن ادريس الى ان قال لنا وجوه .
 (الاول) الاجماع على ذلك فان السيد المرتضى قال لاختلاف بين المسلمين فى
 نجاسة الخمر و قال الشيخ الخمر نجسة باختلاف و كل مسكر عندنا حكمه حكم
 الخمر و الحق اصحابنا بذلك الفقاع و قول السيد المرتضى و الشيخ حجة فى ذلك
 الى ان قال (الثانى) قوله تعالى انما الخمر والميسر الى ان قال (الثالث) الروايات مثل
 قول الصادق «ع» فى رواية (١) عمار الساباطى لاتصل فى ثوب اصابه خمر او مسكر حتى يغسل
 ثم ذكر احتجاج ابن عقيل والصدوق على طهارة الخمر . ولاظنك ان تشك بعد
 التدبر فى هذا الكلام صدرا و ذيلا بواسطة نسبة الخلاف الى العلمين الذين
 هما مخالفان فى نجاسة الخمر واختصاص الوجوه الثلاثة المذكورة دليلا لما حكم
 به ونسبته الى اكثر الاصحاب وان الجماعة الذين نسب اليهم لم يعهد منهم القول
 بنجاسة العصير اذالم يسكر ولم يفتوا به فى كتبهم وغير ذلك من القرائن ، فى تعيين التصرف
 فى كلامه قده اما بان يقال ان مراده ذهب اكثر العلماء الى نجاسة الخمر ، وغرضه
 اثباتها او بان يقال ان قوله (بالنار او) بعد قوله (ذهب ثلثيه) زايد فتدبر (فتحصل) انه
 مضافا الى انه لاجماع على النجاسة لاقائل بها الاشاذ لايعتنى به .

الثانى اطلاق الخمر عليه فى كلمات فقهاء الخاصة والعامة بل عن مذهب البارع
 ان اسم الخمر حقيقة فى عصير العنب اجماعا (ويشهدله) بعض النصوص .

كصحيح (٢) عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق «ع» قال رسول الله «ص» الخمر
 من خمسة العصير من الكرم الخ ونحوه غيره ، و حيث ان نجاسة الخمر مطلقا لا ريب
 فيها فلا بد من الحكم بنجاسة العصير .

وفيه (اما كلمات) الفقهاء فانما هى للاشارة الى ان المختار عندهم فى ما وقع
 الخلاف فيه من ان الخمر هل هى اسم لخصوص مسكر خاص وهو العصير الذى صار

١- الوسائل الباب ٣٨ - من ابواب النجاسات الحديث ٧

٢- الوسائل - الباب ١ - من ابواب الاشربة المحرمة - الحديث ١

مسكرا او كل مسكر هو الاول كما ان الاجماع المدعى اشارة الى ان العصير الذى اسكر خمر على كلا القولين ولا يدل هذه الكلمات والاجماع على ان العصير الذى لا يسكر نجس مع بداهة اخذ الاسكار فى مفهوم الخمر (واما النصوص) فانما تدل على ان الخمر تؤخذ من العصير لان كل عصير خمر .

الثالث تلازم غليان العصير للاسكار (وفيه) ان ذلك مناف للحس .

الرابع صحيح (١) معوية بن عمار سئلت ابا عبدالله «ع» عن الرجل من اهل المعرفة بالحق ياتينى بالبخنج ويقول قد طبخ على الثلث وانا اعرف انه يشرب على النصف افاشر به بقوله وهو يشربه على النصف فقال «ع» خمر لا تشر به الحديث هكذا روى عن التهذيب ومقتضى اطلاق التنزيل ثبوت النجاسة التى هى من احكام الخمر للبخنج الذى هو العصير المطبوخ .

وفيه (اولا) ان الحديث مروى عن جميع نسخ الكافى وبعض نسخ التهذيب خاليا عن لفظة (خمر) ولاجل كون الكلمتين اضبط والمروى عن الشيخ مختلف وكثرة اختلال التهذيب لاه جال للاعتماد على اصالة عدم الزيادة المقدمة على اصالة عدم النقيصة عند التعارض بينهما كما لا يخفى (وثانيا) ان الظاهر من التنزيل بقريئة السؤالين والجوابين المذكورين فى الخبر ارادة التنزيل من حيث الحرمة خاصة (وثالثا) انه انما يكون فى مقام جعل الحكم الظاهرى حيث ان ظاهره ان حرمة العصير قبل ذهاب الثلثين وحليته بعده كانتا معلومتين عنده والسؤال انما كان عن صورة الشك فليس فى مقام بيان الحكم الواقعى حتى يتمسك باطلاقه ووجه التشبيه بالخمر ان العصير المطبوخ قبل ذهاب ثلثيه لو ترك يغلى بنفسه سريعا ويسكر فيكون خمرا وهو الذى يسمى بالباذق معرب (باده) من اسماء الخمر فتدبر جيدا .

الخامس النصوص الدالة على انه لاخير فى العصير كمرسل (٢) محمد بن الهيثم عن رجل عن ابي عبدالله «ع» قال سألته عن العصير يطبخ بالنار حتى يغلى من ساعته

١- الوسائل - الباب ٧ - من ابواب الاشربة المحرمة - الحديث ٧ .

٢- الوسائل - الباب ٢ - من ابواب الاشربة المحرمة حديث ٧

ايشربه صاحبه فقال اذا تغير عن حاله وعلى فلاخيرفيهحتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه ونحوهغيره (بدعوى) ان نفى الخيرفيه بقول مطلق يدل على نجاسته .
وفيه ان قوله لاخير فيه اريد منه عدم ترتب الاثر المترقب منه وهو الشرب عليه .

السادس النصوص (١) المتضمنة لنزاع ادم ونوح مع ابليس وان الثلث لادم ونوح والثلثين لا بليس لعنه الله الواردة في اصل تحريم الخمر الدالة على ان تلك الواقعة منشأ تحريم الخمر فانها تدل على ان العصير اذاغلى حكمه حكم الخمر .
وفيه ان دلالة تلك النصوص على ان العصير اذاغلى يشارك الخمر في الحرمة وان حرمة حرمة خمريه وان كانت لا تنكر الا ان النجاسة التابعة لصدق اسم الخمر لا لحرمتها لا تثبت بها .

السابع موثق (٢) عمر بن يزيد قلت لابي عبدالله «ع» الرجل يهدى الى البختج من غير اصحابنا فقال (ع) ان كان ممن يستحل المسكر فلا تشربه و ان كان ممن لا يستحل فاشربه فان التعبير عما لم يذهب ثلثاه يكون من اهداه مستحلا للمسكر يدل على انه في حكم المسكر والالمصحح هذا التعبير الكنائى .
وفيه ان سر التعبير عنه بذلك يمكن ان يكون لاجل ان العصير اذا لم يذهب ثلثاه يتسارع اليه الاسكار فيصير مسكرا لانه بحكمه (فتحصل) مما ذكرناه انه لا دليل على نجاسة العصير اذاغلى ما لم يصرمسكرا فالاقوى طهارته .

حرمة العصير

(واما) المقام الثانى فالاريب في حرمة العصير اذاغلى بنفسه او بالنار ولا خلاف فيها (ويشهد) لها جملة من النصوص .

كصحيح (٣) ابن سنان عن الصادق «ع» العصير اذا طبخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فهو حلال .

١- الوسائل الباب ٢- من ابواب الاشربة المحرمة .

٢- الوسائل الباب ٧ ، من ابواب الاشربة المحرمة - الحديث ١

٣- الوسائل الباب ٥ - من ابواب الاشربة المحرمة حديث ١

وصحيحه (١) الاخر عنه (ع) كل عصير اصابته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه .

وصحيح (٢) حماد عن ابي عبدالله «ع» لا يحرم العصير حتى يغلى وخبره (٣) الاخر سئلته عن شرب العصير قال «ع» يشرب ما لم يغل واذا غلى فلا تشربه قلت اى شيء الغليان قال «ع» القلب .

وموثق (٤) ذريح عن ابي عبدالله «ع» اذا نش العصير وغلى حرم ونحوها غيرها .
انما الكلام يقع في حد الحرمة و انه هل يكون ذهاب الثلثين موجبا للحلية مطلقا كان الغليان بنفسه او بالنار او يكون العصير الذى غلى بنفسه حراما الى ان يعود خلا و الذى غلى بالنار حراما الى ان يذهب ثلثاه . نسب الاول الى المشهور والثانى الى ابي حمزة .

(ولكن) القائل بالثانى لا ينحصر به بل الشيخ فى النهاية و الحلى فى السرائر و القاضى نعمان المصرى فى دعائم الاسلام و ابن البراج فى المهذب . و الشهيد فى الدروس و ابن بابويه و الداودى فى الرسالة ذهبوا الى هذا التفصيل و هو الاقوى ، و ذلك لان النصوص المتضمنة للتحديد كلها واردة فى تحديد حرمة المغلى بالنار و لم يرد شيء منها فى تحديد المغلى بنفسه او مطلق المغلى والنصوص الدالة على تحريم العصير بالغليان الظاهرة باعتبار استناد الغليان الى العصير من دون ذكر السبب فى حدوثه فيه بنفسه غير مغياة بذهاب الثلثين، و لعل السرفيه ان العصير اذا غلى بنفسه او بالشمس يصير مسكرا لاسيما اذا سكن كما صرح بذلك جملة من ائمة اللغة و الفقه و يشير اليه ما دل من النصوص على ان التقيح اذا مضى عليه ليلة فى الصيف يصير مسكرا و هذا بخلاف ما اذا غلى بالنار فانه لا يعرضه الاسكار بالغليان ولا بعد ما سكن اذا ذهب ثلثاه (وعليه) فلو غلى بنفسه او بالشمس بعد ذهاب ثلثيه يكون مسكرا فلا وجه لحليته (نعم) اذا عاد خلا يصير حلالا لما دل من النصوص

١- الوسائل - الباب ٢ - من ابواب الاشربة المحرمة - حديث ١

٢- الوسائل - الباب ٣ - من ابواب الاشربة المحرمة - حديث ١

٣- ٤ الوسائل - الباب ٣ - من ابواب الاشربة المحرمة - حديث ٣-٤

على ان الخمر او المسكر اذا صار خلا يعود حلالا و يشير الى ما ذكرناه .
خبر عمار (١) وصف لى ابو عبدالله «ع» المطبوخ كيف يطبخ حتى يصير حلالا
فقال تاخذ ربعا من زبيب ثم تصب عليه اثني عشر طلا من ماء ثم تقنعه ليلة فاذا كان
ايام الصيف و خشيت ان ينش فاجعله فى تنور مسجور قليلا حتى لا ينش الى ان قال
ثم تغليه بالنار فلا تزال تغليه حتى يذهب الثلثان و يبقى الثلث، فانه لو لم يكن العصير
الذى على بنفسه ونش لا يحلله ذهاب ثلثيه لم يكن وجد لما علمه (ع) بجعله فى التنور
لثلا ينش بنفسه كما لا يخفى .

فان قلت ان ما ذكرت و ان كان تاما ولكن خبر زيد النرسى الذى ذكره
صاحب الجواهر والشيخ الاعظم وهو انه روى زيد (٢) عن الصادق (ع) فى الزبيب
يدق ويلقى فى القدر ويصب عليه الماء فقال (ع) حرام حتى يذهب ثلثاه قلت الزبيب
كما هو يلقي فى القدر قال (ع) هو كك اذا ادت الحلاوة الى الماء فقد فسد كل ما
على بنفسه او بالنار فقد حرم حتى يذهب ثلثاه ينافيه ويرده .

(و دعوى) ان زيد النرسى مجهول لم ينص عليه بمدح و رواية ابن ابى عمير
عنه لا تدل على وثاقته لان ما قيل انه لا ينقل الا عن ثقة اريد به الوثاقفة فى خصوص
ذلك الخبر ولو بواسطة القرائن (مندفعة) بان ابن الغضائرى و شيخ الطائفة نقلوا ان
كتاب زيد النرسى الذى نقل عنه هذا الخبر رواه ابن ابى عمير عنه فعلى فرض تسليم
ان المراد من ان ابن عمير لا يروى ولا يرسل الا عن ثقة هو الوثاقفة فى خصوص
الخبر بما ان كتابه هذا رواه ابن ابى عمير يكون جميع نصوصه موثقات منها هذا الخبر
(مع) ان دعوى روايته عن الضعفاء ممنوعة جدا فروايتها عن النرسى مع اكثاره عنه
تدل على وثاقته و بما ذكرناه اندفع اشكال اخر و هو ان ابن الوليد كان يقول ان
كتابه زيد النرسى وزيد الزيات موضوعان و كك كتاب خالد بن عبدالله بن سدير وكان
يقول وضع هذه الاصول الهمداني المعروف بالسمان .

قلت (اولا) ان زيدا وان علمنا وثاقته و اعتبار اصله ، الا ان الكلام فى ان

١- الوسائل الباب ٥ - من ابواب الاشربة المحرمة حديث ٢

٢- المستدرک الباب ٢ - من ابواب الاشربة المحرمة حديث ١

النسخة العتيقة التي وجدت في زمان العلامة المجلسي ره هي ذلك الكتاب وهو محل اشكال لاسيما ، انه حكى عن البحار انه كانت النسخة مصححة بخط الشيخ منصور بن الحسن الابى وهو نقله من خط محمد بن الحسن القمى . وكان تاريخ كتابتها سنة اربع وسبعين و ثلثمائة و المنصور هذا مجهول اذ المنصور الذى وثقه الرجاليون هو من كانت ولادته فى خمس و ثمانين و ثلثمائة مضافا الى انه منصور بن الحسين لامنصور بن الحسن و لعله لذلك لم يرو عنه شيخنا الحر . مع انه كانت النسخة عنده و كتبها بخطه على ما حكى عنه السيد صدر الدين العاملى .

(و ثانيا) ان الخبر على ما نقل عن صاحب المستند والعلامة الطباطبائي والعلامة المجلسي فى اطعمة البحار لا يكون كما نقل فانهم ذكرو هاهكذا سئل ابو عبد الله (ع) عن الزبيب يدق و يلقى فى القدر ثم يصب عليه الماء و يوقد تحته فقال لاتاكله حتى يذهب الثلثان و يبقى الثلث فان النار قد اصابته قلت فالزبيب كما هو يلقى فى القدر و يصب عليه الماء ثم يطبخ و يصفى عنه الماء فقال كك هو سواء اذا ادت الحلاوة الى الماء فصار حلوا بمنزلة العصير ثم نش من غير ان يصيبه النار فقد حرم و كك اذا اصابه النار فاغلاه فقد فسد وعلى هذا فلا ينافى ما اخترناه فظهر ان الاظهر ان العصير العنبى اذا غلى بنفسه لا يحل الا بعد عوده خلاوان غلى بالنار يحل اذا ذهب ثلثاه .

(ثم انه) هل يحرم العصير بمجرد النشيش ام لاجهان بل قولان

قد استدلل للاول (بمؤثق) ذريح المتقدم ، اذ انش العصير اوغلى حرم والظاهر من النشيش الصوت المحقق قبل الغليان .

(وفيه) ان الخبر مروى عن الكافى بالواو بدل او وهو اصح لاضبطية الكليني و لانه لاوجه للمقابلة بينه وبين الغليان مع حصوله قبله دائما .

(وبخبر) عمار المتقدم و فيه واذا كان ايام الصيف وخشيت ان يش الخ بدعوى انه لو لم يكن النشيش سببا للحرمة لما كان محذور فيه و لما احتاج الامام (ع) الى تعليم ما يداوى به هذا الداء .

(وفيه) ان النشيش الحاصل بنفسه من علامات الاسكار وحرمة في هذه الصورة
لاخلاف فيها وانما الكلام فيما اذا نش و هو على النار و لم يسكر و بذلك ظهر عدم
صحة الاستدلال له بخبر زيد النرسى المتقدم اتفاقاً لا دليل على حرمة بمجرد
النشيش .

بل خبر (١) حماد عن ابي عبد الله (ع) سألته عن شرب العصير قال (ع) تشرب
ما لم يغل فاذا غلى فلا تشربه قلت اى شىء الغليان قال (ع) القلب ونحوه غيره تدل
على عدم الحرمة .

ثم ان المشهور بين المتأخرين انه لا فرق بين العصير ونفس العنب فاذا غلى نفس
العنب من غير ان يعصر كان حراماً .

(اقول) لم يتعرض قدماء اصحابنا لهذه المسئلة فاسناد القول بالحرمة اليهم

غير صحيح .

(وعن) المقدس الاردبيلي و العلامة المجلسى الاشكال فى الحرمة لعدم صدق

العصير عليه فمقتضى العمومات وحصر المحرمات حليته .

و استدلل للحرمة (بان) ما اخذ فى لسان الادلة وان كان هو العصير الا انه لوضوح

كون موضوع الحكم هو ماء العنب بلا دخل للعصر فيه و لذا لم يتوقف احد

فى انه اذا خرج ماء العنب من غير عصر و غلى يحرم (و عليه) فلو غلى الماء وهو

فيه يحرم ايضاً .

(وفيه) ان موضوع الحكم هو العصير وهو ماء العنب الذى خرج بالعصر والذى

لا بد من القائه هو القيد الثانى اما للاجماع او للنصوص الدالة على حرمة البحتج والطلاء

حيث لم يؤخذ فى مفهوميهما عنوان العصر .

(واما) القيد الاول وهو خروج ماء العنب فلاوجه للقائه والتعدى عنه الى ما

فى العنب مع الفرق بينهما اذا الماء الخارج اذا غلى بنفسه او اذا غلى بالنار ولم يذهب ثلثاه

وسكن يسكر وما فى العنب مادام فيه لا يعرض له الاسكار بوجهه، لا يكون الا قياساً مع الفارق

(فتحصل) ان الاقوى ان العنب اذاغلى لايصير حراما .

عصير التمر

واما عصير التمر فان اسكر فلاشكال فى نجاسته وحرمةه والافالظاهر الاجماع على طهارته .

(و اما) حرمةه فلم اجد القائل بها بين المتقدمين وقد ذكر صاحب الحدائق ره انه حدث القول بالحرمة فى الاعصار المتاخرة .
و كيف كان فقد استدل للحرمة بطوائف من النصوص منها (مادل) بالعموم على ان كل عصير اذاغلى فهو حرام .

كصحيح (١) ابن سنان عن الصادق (ع) كل عصير اصابته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه ونحوه غيره والمعتصر من التمر بعد نبذه فى الماء عصير فيحرم بالغليان اذ لا يفرق فى صدق العصير بين استخراج الماء العارضى او الاصلى ابتداءً كما كان الاستخراج ام مسبوqa بعمل كالنبذ .

وفيه ان العصير و ان كان بمقتضى وضعه عاما شاملا لكل ما استخراج عن شىء بالعصر (وما ادعاه) صاحب الحدائق ره من اختصاص العصير لغة و عرفا و شرعا بما اعتصر من العنب (غير تام) اذ العصير كغيره لهيئته وضع و كك لمادته و اما المجموع المركب فلم يثبت وضعه بالخصوص لمعنى خاص (كما) ان ما ذكره صاحب المستندره من ان العصير بحسب وضعه لا يصدق على ماء العنب وغيره اذ ليس عاصرا ولا معصورا بل يسمى ذلك عصارا او عصارة قال صرح بذلك فى القاموس (وعليه) فاستعماله فى ماء العنب وغيره لا يكون الامجازيا (وحيث) يحتمل استعماله فى خصوص ماء العنب فلا يعلم بالعموم (غير صحيح) اذ اطلاق الفعيل بمعنى المفعول لا يختص بالمفعول المطلق بل يعم المفعول مع التقييد بحرف

كفى ومن ولذا ترى استعمال النبيذ في الماء المنبوذ فيه التمر (و عليه) فالماء المستخرج من الشيء بالعصر وان لم يصدق عليه المعصور الا انه يصدق عليه المعصور منه ولهذا الجهة يصح استعمال العصير فيه بمقتضى وضعه الاشتقاقى .

ولكن الظاهر ان العصير في مواقع استعماله في هذه النصوص وغيرها يريد منه خصوص العصير العنبى وهو الذى كان اطلاق العصير عليه شايعا و لذا لم يفهم الاصحاب من النصوص الحاكمة بنجاسة العصير اذا غلى نجاسة كل عصير حتى عصير السفرجل والتفاح وغيرهما من الثمار والادوية بل والماء المعصور من الثوب ونحوه وهو الذى كانوا يسئلون عن بيعه ممن يخمره وعن جواز شربه و عدمه فى النصوص (و يشير) اليه التعبير فى النصوص عن عصير الزبيب بالنقيع و عن عصير التمر بالنبيذ (وبالجملة) من تتبع موارد استعمال هذا اللفظ فى النصوص وغيرها لا يكاد يشك فى ان المراد منه عند اطلاقه هو العصير العنبى .

ومنها ما دل على حرمة كل شراب غلى ولم يذهب ثلثاه خرج ما خرج وبقى ما لم يعلم خروجه .

كموثق (١) عمار عن الرجل يأتى بالشراب ويقول هذا مطبوخ على الثلث فقال ان كان مسلما ورعا مامونا فلا باس ان يشرب . ونحوه صحيح (٢) على بن جعفر (وفيه) مضافا الى لزوم تخصيص الاكثر وانهما يعارضان مع النصوص الكثيرة الدالة على جواز الاخذ من سوق المسلمين واستيمان الصانع فى عمله (انهما) مسوقان لبيان الحكم الظاهرى فى ظرف الشك مع فرض العلم بما هو التكليف الواقعى (وعليه) فهما اجنبيان عما نحن فيه .

ومنها ما يختص بالمقام كموثق (٣) عمار عن الصادق « ع » انه سئل عن النضوح المعتقد كيف يصنع به حتى يحل قال « ع » خذ ماء التمر فاغله حتى يذهب ثلثا ماء التمر .

١-٢ الوسائل - الباب ٧ - من ابواب الاشارة المحرمة حديث ٧٠٦

٣ - الوسائل الباب ٣٢ - من ابواب الاشارة المحرمة حديث - ٢ .

وموثقة (١) الاخر عنه «ع» ساله عن النضوح قال «ع» يطبخ التمر حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه ثم يتمشطن (وفيه) ان الظاهر ان السؤال فيهما لم يكن عن الاكل وعما يوجب الحلية والحرمة اذ النضوح على ما ذكره بعض الافاضل طيب مابيع يتقع التمر والسكر والقرنفل والتفاح والزعفران واشباه ذلك في قارورة فيها قدر مخصوص من الماء ويشد راسها ويصبر اياما حتى ينش ويختمر وهو كان شايعا بين نساء الحرمين (وعليه) فالمفروض في السؤال صيرورته مسكرا او كان السؤال عن انه كيف نداوى هذا الداء وهو صيرورته مسكرا نجسا موجبا لفساد الصلوة مع التطيب به فقله «ع» خذماء التمر الخ بيان علاج لذلك فانه بعد ذهاب الثلثين لا يعرضه الاسكار (وبالجملة) فالنضوح ليس من المشروبات وانما هوشىء يتطيب به ومعلوم ان ما يحرم شر به يجوز التطيب به (وعليه) فالعرض من السؤال بيان ما يحل استعماله في التطيب لعلمه بانه لوبقى ماء التمر مدة بعد الغليان يسكر فيصير نجسا فسئله «ع» عما يعالج به ذلك فهذان الخبران ايضا اجنبيان عن حرمة العصير التمرى اذا لم يسكر فاذا لا دليل على الحرمة بل جملة من النصوص تدل على حليته .

كخبر (٢) محمد بن جعفر المروى عن الكافي في وفد من اليمن قدموا على النبي (ص) وسئلوه عن النبيذ وبعد توصيفهم له قال (ص) يا هذا قد اكرت على ايسكر قال نعم فقال (ص) كل مسكر حرام ودلالته على الحلية مع عدم الاسكار ظاهرة .

وخبر (٣) الفضيل بن يسار عن ابي جعفر «ع» سئلت عن النبيذ فقال حرم الله الخمر بعينها وحرم النبي (ص) من الاشربة كل مسكر لم يفرق بين ان يغلى النبيذ بالنار ولم يذهب ثلثاه وبين ان لا يغلى ونحوهما غيرهما وبذلك ظهر انه لو سلم شمول الطائفتين الاوليتين التين استدل بهما على الحرمة لعصير التمر لا بد من تقيدهما بهذه

١- الوسائل - الباب ٣٧ - من ابواب الاشربة المحرمة حديث ١ .

٢ - الوسائل الباب ٢٤ - من ابواب الاشربة المحرمة حديث ٦ .

٣ - الوسائل الباب ٢٥ - من ابواب الاشربة المحرمة حديث ٦ .

النصوص الدالة على حليته بالخصوص (فتحصل) ان الاقوى حلية العصير التمرى اذا غلى ما لم يسكر .

العصير الزبيبي

واما عصير الزبيب فالمشهور بين الاصحاب حليته (واما) نجاسته فلم يعرف الخلاف فيها وانما حدث القول بتحريمه في الاعصار المتاخرة وذهب اليه جماعة من علماءنا الاخباريين (وما) ذكره العلامة الطباطبائي واتعب نفسه الزكية في اثباته من ان القول بتحريمه مشهور بين المتأخرين لا يمكن المساعدة عليه اذما ذكره من الوجوه غير تامة. و كيف كان فقد استدلل بتحريمه بوجوه .

الاول الاستصحاب لانه حين ما كان عنبا كان يحرم لو غلى فهو باق على ما كان (وفيه) مضافا الى ما حققناه واشبعنا الكلام فيه في حاشيتنا على الكفاية من عدم حجية الاستصحاب التعليلي واستصحاب ملازمة الغليان للحرمة لايجرى (انه) لو سلم جريان الاستصحاب على احد النحو بين لايجرى في المقام لتبدل الموضوع للماقيل من ان الزبيب غير العنب لانه لا يخلو عن تأمل (هل) لان موضوع الحكم في حال العنبية ليس هو العنب بل ماء العنب كما عرفت في بحث العصير العنبى والزبيب لاماء له وانما يقع في الماء ويكتسب من الزبيب الطعم والحلاوة وهل يتوهم اتحاد الماء الخارجى مع ماء العنب حتى يصح استصحاب حكمه لاثباته له (ودعوى) ان الحرمة لا تختص بماء العنب بل تكون ثابتة للماء الخارجى الممزوج به فانه لو غلى الجميع لاشك في حرمة (مندفعة) بان الحكم بالتحريم فى الفرض انما يكون لاجل غليان ماء العنب فى ضمن الجميع فيتحقق موضوع الحرمة .

الثانى ما دل بعمومه على ان العصير اذا غلى يحرم فانه كما يشمل العصير العنبى كك يشمل الزبيبي وقد عرفت فى بحث عصير التمر الجواب عن ذلك وان المراد منه خصوص الاول .

الثالث ما دل على حرمة كل شراب اذا غلى ولم يذهب ثلثاه وتقدم الجواب عن

ذلك أيضاً في ذلك المبحث فراجع .

الرابع خبر (١) زيد النرسي سئل ابو عبد الله «ع» عن الزبيب يدق ويلقى في القدر ثم يصب عليه الماء ويوقد تحته فقال «ع» لاتا كله حتى يذهب الثلثان ويبقى الثلث فان النار قد اصابته قلت فالزبيب كما هو يلقي في القدر ويصب عليه الماء ثم يطبخ ويصفى عنه الماء فقال «ع» كك هو سواء اذا دت الحلاوة الى الماء فصار حلوا بمنزلة العصير ثم نش من غير ان تصيبه النار فقد حرم و كك اذا اصابته النار فاغلاه فقد فسد (وفيه) ما عرفت في بحث العصير العنبي من ان زيذا وان كان ثقة واصله معتبرا الا ان كون النسخة العتيقة التي اخذ عنها هذا الحديث هي بعينها الكتاب المزبور محل تامل واشكال هذا مضافا الى اعراض الاصحاب عنه .

(الخامس) الروايات (٢) المتضمنة لنزاع ابليس مع ادم ونوح عليهما السلام الدالة على ان علة تحريم الثلثين وتحريم الخمر هو ان ثلثي ما يحصل من الكرم عنبا كان ام زبيبا لا بليس .

وفيه ان تلك النصوص واردة في بيان حكمة حرمة العصير اذا غلى ولم يذهب ثلثاه والخمر فلا يمكن التمسك باطلاق ما رتب عليها لعدم ثبوته له ولا بعموم العلة لكونها حكمة لاعلة .

(السادس) ما ورد في الزبيب بخصوصه (كموثقى) (٣) عمار الواردين في بيان كيفية الطبخ حتى يصير حلالا المذكورين في الوسائل في باب حكم ماء الزبيب .

وخبر (٤) ابن جعفر عن اخيه (ع) سئلته عن الزبيب هل يصلح ان يطبخ حتى يخرج طعمه ثم يؤخذ ذلك الماء فيطبخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى الثلث ثم يرفع ويشرب عنه السنة قال (ع) لا باس .

١ - المستدرك الباب ٢ - من ابواب الاشربة المحرمة حديث ١ .

٢ - الوسائل - الباب ٢ من ابواب الاشربة المحرمة

٣ - الوسائل - الباب ٥ من ابواب الاشربة المحرمة حديث ٢ - ٣ .

٤ - الوسائل - الباب ٨ من ابواب الاشربة المحرمة حديث ٢

وفيه ان الظاهر بقريئة الخصوصيات المذكورة في الاوليين والمقادير المذكورة
فيهما وقوله «ع» في احدهما فاذا اردت ان يطول مكثه عندك فروقه وقوله في الاخير
ويشرب عنه السنة ان السؤال انما يكون عن الحلية المقابلة للحرمة العارضة للمطبوخ
الذى لم يذهب ثلثاه اذا بقي مدة من جهة طرو الاسكار عليه .

ويشهد له ما في ذيل خبر (١) اسمعيل بن الفضل الهاشمي من قوله «ع» وهو
شراب لا يتغير اذا بقي (فتحصل) انه لا دليل على حرمة العصير الزبيبي اذا غلى مالم
يسكر فالاقوى حليته وطهارته ويؤيد القول بالحلية النصوص الدالة على اناطة حرمة
النيذ بالاسكار بناء على شموله لما ينفذه الزبيب (وما) دل على حلية الطعام الزبيبية هذا
كله فيما اذا لم يسكر والافلاشبهة في نجاسته و حرمة .

(فرع) المشهور بين الاصحاب عدم الفرق في حرمة المطبوخ مالم يذهب ثلثاه
بين صيرورته دبسا وعدمه (وعن) اللوامع والجامع والوسيلة الاكتفاء بالدبسية في
حلية العصير .

واستدل له (باطلاق) ما دل على ان الدبس حلال (وبان) الدليل يختص بما اذا كان
عصيرا واذا انتقل عنه وصار دبسا يرتفع حكمه .

وبصحيح (٢) عمر بن يزيد اذا كان يخضب الاناء فاشربه .

وفي الجميع نظر (اما الاول) فلانه لا يدل على حليته حتى مع انطباق عنوان محرم
اخر عليه كما لا يخفى (واما الثاني) فلان ثبوت الانتقال والاستحالة بشئ من الشئ مما
لايحتمل (واما الثالث) فلان الظاهر منه بقريئة صدره وروده في مقام بيان حال الشك و
جعله امانة لنهاب الثلثين بل عن الشهيد في المسالك ان العصير لا يصير دبسا حتى
يذهب اربعة اخماسه (فتحصل) ان الاقوى عدم الاكتفاء في ارتفاع الحرمة بمجرد
صيرورته دبسا .

١- الوسائل الباب ٥- من ابواب الاشر به المحرمة حديث ٤-

٢- الوسائل الباب ٧- من ابواب الاشر به المحرمة حديث ٢-

الفقاع

(و) العاشر (الفقاع) بلا خلاف في نجاسته اجمالا بل عن جماعة منهم السيدان والشيخ والعلامة والمقداد دعوى الاجماع عليها (ويشهد لها) نصوص مستفيضة.

كموثق (١) عمار سئلت ابا عبد الله «ع» عن الفقاع فقال هو خمر .
 وخبر (٢) هشام بن الحكم انه سئل ابا عبد الله «ع» فقال لا تشربه فانه خمر مجهول واذا اصاب ثوبك فاغسله .

وخبر (٣) زاذان عن ابي عبد الله «ع» لو ان لي سلطانا على اسواق المسلمين لرفعت عنهم هذه الخميرة . يعنى الفقاع .

وخبر (٤) الوشاعن ابي الحسن «ع» ، انه قال هي خمرة استصغرها الناس و نحوها غيرها فهذه في الجملة لا كلام فيها .

انما الكلام يقع في موردين (الاول) في تشخيص موضوعه فن جماعة منهم السيد في الانتصار وابوهاشم الواسطي الطبرسي في مجمع البيان وغيرهما انه شراب متخذ من ماء الشعير فقط (وعن) جماعة اخرين انه اعم من ذلك ومما يتخذ من القمح والزبيب و الزرة بل عن بعضهم انه يصنع من اكثر الحبوب كالشعير و الارز و الدخن و التمر و غيرها .

(وبما) ان الوضع بشهادة جماعة لاسيما مع معارضتهم قول الاكثر لا يثبت فلا بد من الاخذ بالمتيقن وهو خصوص ما يتخذ من الشعير .

(الثاني) هل يختص الحكم بما اذا غلى بنفسه ونش واسكر او اعم منه و من غيره وجهان قد استدلل للثاني باطلاق الادلة .

١- الوسائل - الباب ٢٧- من ابواب الاشربة المحرمة حديث ٤

٢- الوسائل - الباب ٢٧- من ابواب الاشربة المحرمة حديث ٨

٣- الوسائل - الباب ٢٧- من ابواب الاشربة المحرمة حديث ٩

٤- الوسائل - الباب ٢٨- من ابواب الاشربة المحرمة حديث ١

«ولكن» بما ان الظاهر من النصوص ورودها في مقام بيان انه من الافراد الحقيقية للخمر لان الناس لاجل مارؤوا ان سكره ضعيف لا يبلغ حد السكر الحاصل من شرب سائر افراد الخمر ولذا يعبر عنه بالانتشاء توهموا عدم كونه خمرا وعاملوا معه معاملة غير الخمر وهذه الروايات وردت لبيان ذلك وان موضوع الحكم كل ما يسكر سواء كان اسكاره بحد اخذ من عقله او مادون ذلك لانها في مقام بيان التنزيل بلحاظ الاثار كما يظهر لمن تدبر في قوله «ع» في خبر هشام خمر مجهول وفي خبر الوشاخمة استصغرها الناس و عبر «ع» عنه في خبر زازان . بالخميرة و من الواضح اخذ الاسكار في مفهوم الخمر «فالاقوى» اختصاص الحكم بما اذا صار مسكرا «ويشهد له» مضافا الى ذلك .

صحيح (١) ابن ابي عمير عن مرزم، كان يعمل لابي الحسن «ع» الفقاع في منزله قال ابن ابي عمير ولم يعمل فقاع يغلى .
وقوله «ع» (٢) في مكتبة الرازي الى ابي جعفر الثاني «ع» لاتقرب الفقاع الا ما لم يضر او كان جديدا .

وصحيح (٣) علي بن يقطين عن الكاظم «ع» سئلته عن شرب الفقاع الذي يعمل في السوق ويباع وكيف عمل ومتى عمل ايحل شربه قال «ع» لاجبه فانه يشعر بكرامة المجهول ويدل على ان للفقاع قسمين حلالا وحراما (فتحصل) ان الاقوى اختصاص الحكم بما اسكر .

عرق الجنب من الحرام

المشهور كون النجاسات اثني عشرة وهي العشرة المتقدمة وعرق الجنب من الحرام وعرق الابل الجلالة بل مطلق الجلال اما عرق الجنب فعن الرياض نسبة

١- الوسائل- الباب ٣٩- من ابواب الاشرية المحرمة حديث ١

٢- الوسائل - الباب ٣٩- من ابواب الاشرية المحرمة حديث ٢

٣- الوسائل- الباب ٣٩- من ابواب الاشرية المحرمة حديث ٣

القول بنجاسته الى الأشهر بين المتقدمين تارة والى الشهرة العظيمة بينهم اخرى، بل عن الخلاف دعوى الاجماع عليها .

وعن الحلّى و الفاضلين وغيرهم القول بالطهارة بل عن الحلّى دعوى الاجماع عليها .

وقد استدل للاول بمرسل مبسوط ، حيث قال فيه ، وان كانت الجنابة من حرام وجب غسل ما عرق فيه على ما رواه بعض اصحابنا (وبما) عن الشهيد فى الذكري .

روى (١) محمد بن همام باسناده الى ادريس بن زياد الكفرثى انه كان يقول بالوقف فدخل سر من رأى فى عهد ابى الحسن «ع» واراد ان يسئله عن الثوب الذى يعرق فيه الجنب الى ان قال فقال «ع» ان كان من حلال فصل فيه وان كان من حرام فلا تصل فيه .

(وبما) عن مناقب (٢) ابن شهر اشوب نقلا من كتاب المعتمد فى الاصول عن على بن مهزيار وفيه قال «ع» ان كان عرق الجنب فى الثوب وجنابته من حرام لا تجوز الصلاة فيه وان كانت جنابته من حلال فلا بأس به (ونحوهما) ما عن البحار عن كتاب يعتقد كونه من مؤلفات قدماء اصحابنا عن غازى بن محمد الطرائقى عن على بن عبد الله الميمونى عن محمد بن على بن معمر عن على بن مهزيار عنه (ع) :-

وبما (٣) عن الفقه الرضوى ان عرقت فى ثوبك وانت جنب وكانت الجنابة من حلال فتجوز الصلاة فيه وان كانت حراما فلا تجوز الصلاة فيه حتى يغسل .

واورد على الاستدلال بها بايرادات (الاول) اختفاء هذا الحكم الى زمان الهادى «ع» (الثانى) ان مرجعها الى روايتين صادرتين عنه «ع» فى مقام الاعجاز الذى يحسن

١- الوسائل- الباب ٢٧ من ابواب النجاسات حديث ١٢

٢- المستدرک الباب ٢٠- من ابواب النجاسات حديث ٥

٣- فقه الرضا «ع»- ص ٤

التفصيل فيه ادنى فرق بين صورتين وعليه فحملها على الكراهة اهون من تحكيمها على قاعدة الطهارة (الثالث) خلو الاخبار الواردة في مقام بيان حكم عرق الجنب عنه، (الرابع) ضعف السند .

وفي الجميع نظر (اما الاول) فلان عدم بيان حكم في مدة لمانع لا يكون دليلا لعدم ثبوته بحيث يعارض ما دل عليه (مع) ان عدم الوصول اليه لا يدل على عدم بيانه .

(واما الثاني) فلان حمل النهي على الكراهة يحتاج الى قرينة وصدورها في مقام الاعجاز لا يكون قرينة عليه .

(و اما الثالث) فلان المطلق يتعين حمله على المقيد مطلقا ، (و اما الرابع) ، فلانه منجر بعمل الاصحاب (نعم) يرد عليها ، انها تدل على المنع عن الصلاة لالنجاسة .

(و دعوى) عدم القول بالفصل بين القول به ، والقول بالنجاسة ،

«مندفعة» بان جماعة من القدماء لم ينقل فتاويهم في ذلك كالمترضى وغيره و جماعة آخرين منهم حكموا بعدم جواز الصلاة فيه .

«فان قلت» ان ظاهر النصوص المنع عن الصلاة في الثوب الذي اصابه العرق ، وان ذهب عينه و لازم ذلك المنع عن الصلاة فيه حتى بعد الغسل و حيث لا يمكن الالتزام به في دور الامر بين حملها على صورة وجود العرق حال الصلاة ، وبين الحمل على ما اذا لم يغسل والثاني اقرب ، اذ الظاهر من السؤال فيها ، السؤال عن النجاسة والطهارة كما يظهر من الاخبار الواردة في عرق الجنب مطلقا .

(قلت) ان النصوص في انفسها ظاهرة في ارادة المنع في صورة وجود العرق اذ ظاهر اخذ كل عنوان في موضوع الحكم دخله فيه و دوران الحكم مداره وجودا و عدما . (وحيث) ان الماخوذ في هذا الحكم عرق الجنب فالمنع عن الصلوة يدور مدار وجوده ، فلا سييل الى القول بان مقتضى الجمود على ظاهر النصوص المنع عن الصلاة

في الثوب الذي اصابه عرق الجنب و ان ذهب عينه ، «مع» ان قوله «ع» في خبر ابن مهزيار ان كان عرق الجنب في الثوب وكانت جنبته من حرام فلا يجوز الصلاة فيه يكون كالصريح فيما ذكرناه

«فان قلت» ان ما ذكرت و ان تم في غير مرسل المبسوط لكنه لا يتم فيه اذ قوله وجب غسل ما عرق فيه ظاهر في كونه ارشادا الى النجاسة .
«قلت» ان هذه العبارة عبارة الشيخ في المبسوط و قوله في ذيلها ، على ما رواه اصحابنا لا يدل على ان هذه العبارة بعينها الفاظ الرواية ، فتدبر ، «فتحصل» ان هذه النصوص لا تدل على النجاسة .

«و اما» ماورد (١) في النهي عن غسالة الحمام معللا بانه يغتسل فيه من الزنا كمرسل على بن الحكم لا يغتسل من غسالة الحمام فانه يغتسل فيه من الزنا و يغتسل فيه ولد الزنا و الناصب لنا اهل البيت و هو شرهم و نحوه غيره «فهي» اجنبية عن المقام اذ مفاد هذه النصوص على فرض التسليم نجاسة غسالته الملاقية لبدن الزاني لاعرقه ، (فالاقوى) هو القول بالطهارة و المنع عن الصلاة فيه مادام موجودا .

فروع

الاول لافرق في الوطء بين ان يكون وطي امرأة او لواط او وطي بهيمة ، اما في الوطي في الحيض و الصوم و وطي المظاهرة ، فهل يحكم بالطهارة او النجاسة او يفصل بين الاولين و الاخير فالطهارة فيهما ، و النجاسة او الاشكال في الاخير او العكس و جوه و اقوال .
قد استدل للطهارة بان المتبادر من الجنابة من الحرام كون الحرمة من جهة الفاعل او القابل لا من جهة نفس الفعل (وفيه) ان مقتضى اطلاق النصوص عدم الفرق بين الحرمة من جهتهما و نفس الفعل فالحكم الثابت لعرق الجنب من الحرام يكون ثابتا لعرق الجنب في جميع الموارد المذكورة .

الثاني العرق الخارج منه حال الاغتسال حكمه حكم الخارج منه قبله لانه جنب

وانما يرتفع الجنابة بتمام الغسل.

الثالث اذا اجنب من حلال ثم من حرام ، فالظاهر عدم ثبوت حكم عرق الجنب من الحرام لعرقه اذا ظاهر من الادلة ان النجاسة او المانع مترتبة على الجنابة من حرام لاعلى السبب المحرم، وحيث ان المجنب لا يجنب ثانياً لان الظاهر من الادلة ان الجنابة شيء واحد تحصل عند تحقق احد اسبابها بنحو صرف الوجود فلا يتحقق الجنابة من حرام ليثبت الحكم لعرقه (ودعوى) ان مقتضى اطلاق ادلة السببية مع الاختلاف في الاثار كما في المقام ثبوته له (مندفعة) بان موضوع هذا الحكم الجنابة الحاصلة من سبب حرام ومع عدم حصولها منه لا وجه للحكم بثبوته نعم اذا اجنب من حرام ثم من حلال لا ينبغي التوقف في ثبوت الحكم لعرقه.

الرابع المجنب من حرام اذا لم يتمكن من الغسل وتيمم فان ارتفاع حكم عرقه بالتيمم يبتنى على كون التيمم رافعا فانه عليه مقتضى اطلاق دليل البدلية ذلك (و اما) بناء على كونه مبيحا فاطلاق ذلك الدليل اجنبى عن ارتفاع حكم عرقه فتدبر .

الخامس الصبي غير البالغ اذا اجنب من حرام لا يترتب على عرقه حكم عرق الجنب من الحرام لان ظاهر اخذ كل عنوان في موضوع الحكم دوران الحكم مداره . (وحيث) ان القلم مرفوع عن الصبي فجنابته وان كانت عن احد الاسباب المحرمة لاتكون حراما فلاتكون جنابته عن حرام حتى يترتب عليها حكمها ، (و دعوى) ان جنابته عن حرام ذاتي و موضوع الحكم هو الحرمة في حد ذاتها (غير سديدة) لان الحرمة من الاحكام الشرعية وليست قسما ذاتية وعرضية فتدبر وارادة الحرمة مع وجود شرائط التكليف من الحرمة الذاتية لاتفيد اذ الظاهر من الدليل ان الموضوع هو الحرمة الفعلية لا الشأنية فلاحظ.

عرق الابل الجلالة

واما عرق الابل الجلالة فنجاسته منسوبة الى جماعة من القدماء و المتأخرين

منهم المفيد والشيخ والقاضي و المصنف فى المنتهى ، و المقدس الاردبيلي و صاحب المدارك والذخيرة ، وغيرهم .

ويشهد لها (١) حسن حفص البخترى عن ابي عبد الله «ع» لاتشرب من البان الابل الجلالة وان اصابك شىء من عرقها فاغسله .

وصحيح (٢) هشام عنه «ع» لاتاكلوا الحوم الجلالة و ان اصابك من عرقها فاغسله .

ومرسل (٣) الفقيه نهى عن ركوب الجلالات و شرب البانها وان اصابك من عرقها فاغسله .

(واورد) على الاستدلال بها ، بانه حيث لا قائل بلزوم غسل ما اصابه عرق الجلالة غير الابل عداما عن شاذ لا يعبأ به في دور الامر فى الصحيح و المرسل ، بين حمل الامر فيهما على الاستحباب ، وبين حمل الالف واللام التين فى صدر الجلالة على العهد والاول اولى لشيوع ارادة الاستحباب من الامر . وبقريئتهما يحمل الحسن ايضا على الاستحباب .

وفيه اول اذنه لو ثبت اجماع على عدم شمول الحكم لغير الابل يقيد اطلاق الصحيح و المرسل به ويختصان بالابل فلا وجه لحمل الامر فيهما على الاستحباب .

(ودعوى) ان الاصحاب افتوا بحسن الاجتناب عما اصابه عرق الجلالة لغير الابل فهذا قرينة على حمل الامر فيهما على الاستحباب .

(مندفعة) بانه لو سلم ذلك لا يصير قرينة لما ذكر لما حققناه فى محله من ان الوجوب والاستحباب خارجان عن حريم الموضوع له و المستعمل فيه فى الاوامر و انما ينتزعان من الترخيص فى ترك الامور به وعدمه وعليه فلو امر بامور ، و رخص فى ترك بعضها يحكم بوجوب مالم يرخص فى تركه واستحباب ما رخص فيه باللزوم استعمال اللفظ فى المعنيين او الجامع بين الشئيين .

١- الوسائل الباب ١٥- من ابواب النجاسات حديث ٢

٢- الوسائل - الباب ١٥ من ابواب النجاسات حديث ١

٣- الوسائل - الباب ٢٧ - من ابواب اطعمة المحرمة الحديث ٦

ففيما نحن فيه قوله (ع) اغسله امر بالاجتناب عن كل ما اصابه عرق الجلالة و
 رخص الشارع في ترك الاجتناب في غير الابل فيحمل الامر فيه على الاستحباب. ولم يرخص
 في تركه في الابل فيبقى الامر على ظاهره من الوجوب.
 (وثانيا) لو تنزلنا عما ذكرناه غاية ما يلزم من ما ذكر حمل الامر في الصحيح و
 المرسل على الجامع بين الاستحباب والوجوب و عليه (فهما) ليسا قرينة لحمل الامر
 في الحسن الظاهر في الوجوب على الاستحباب (فتحصل) مما ذكرناه ان الاقوى
 نجاسة عرق الابل الجلالة، و الاحوط الاجتناب عن عرق سائر الحيوانات
 الجلالات.

المسوخات

وفي نجاسة الثعلب والارنب والوزغ والعقرب والفارة بل مطلق المسوخات قولان
 (فعن) الشيخ في النهاية لزوم غسل ما لاقى مع الثعلب والارنب او الفارة او الوزغة،
 «وعن» المفيد في المقنعة نجاسة الثعلب والارنب. (وعن) موضع اخر منها نجاسة الفارة
 و الوزغة (وعن) الوسيلة نجاسة الاربعة (وعن) ابي الصلاح وابن زهرة نجاسة الثعلب
 و الارنب (و عن) الخلاف نجاسة المسوخ كلها. (و نسب) الى المشهور. الطهارة
 في الجميع. بل في الجواهر شهرة كادت تكون اجماعا بل لعله الظاهر من المحكى
 عن الناصريات.

وقد استدلل للنجاسة في الاربعة و العقرب و عامة السباع بجملة من النصوص.
 كمرسل (١) يونس عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله (ع) سألته هل يحل ان
 يمس الثعلب او الارنب او شيئا من السباع حيا او ميتا قال (ع) لا يضره و لكن
 يغسل يده.

(وصحيح) (٢) ابن جعفر عن اخيه (ع) في الفارة تقع في الماء وتمشى على الثياب قال (ع)

١- الوسائل - الباب ٣٤ - من ابواب النجاسات حديث ٣ - و الباب ٥ من ابواب
 غسل المس .

٢- الوسائل - الباب ٣٣ - من ابواب النجاسات حديث ٢

اغسل مارايت من اثرها .

(و موثق) (١) سماعة الوارد في الخنفساء تقع في الماء قال «ع» وان كان عقربا فارق الماء و توضاً من ماء غيره .

(و خبر) (٢) هرون بن حمزة الغنوي الوارد في الوزغ والعقرب و اشباههما تقع في الماء . وفيه قال (ع) غير الوزغ فانه لا ينتفع بما يقع فيه ولم نجد ما يدل على نجاسة المسوخات غير ما ذكر .

(ولكن) الاظهر طهارة الجميع . اذ النصوص الواردة في غير الارنب والثعلب يتعين حملها على الاستحباب بشهادة ما هو صريح في الطهارة .

كصحيح (٣) البقباق سالت ابا عبد الله «ع» عن فضل الهرة والشاة والبقرة والابل و الحمار والخيول و البغال و الوحش و السباع فلم اترك شيئا الا سئلته عنه فقال «ع» لا باس حتى انتهيت الى الكلب فقال «ع» رجس نجس .

(وصحيح) (٤) علي بن جعفر عن اخيه «ع» وسالته عن الغطاية والحية والوزغ يقع في الماء فلا يموت فيه ايتوضاً منه للصلاة فقال «ع» لا باس به و سالته عن فارة وقعت في حب دهن فاخرجت قبل ان تموت ايبعه من مسلم قال «ع» نعم و يتدهن منه .

(و صحيح) (٥) سعيد الاعرج . في الفارة تقع في السمن والزيت ثم تخرج منه حيا فقال «ع» لا باس باكله .

(و خبر) (٦) هرون بن حمزة عن ابي عبد الله «ع» سئلت ابا عبد الله «ع» عن الفارة

١- الوسائل الباب ٩ - من ابواب الاسئار حديث - ٦

٢ - الوسائل الباب ٩ من ابواب الاسئار حديث - ٤

٣ - الوسائل الباب ١ - من ابواب الاسئار حديث ٤

٤ - الوسائل الباب ٣٣ من ابواب - النجاسات حديث ١

٥- الوسائل الباب ٤٥ من ابواب اطعمة المحرمة حديث ١

٦- الوسائل - الباب ٩ - من ابواب الاسئار حديث ٤

و العقب و اشباه ذلك يقع في الماء فيخرج حياهل يشرب من ذلك الماء و يتوضأ قال «ع» يسكب منه ثلث مرات و قليله و كثيره بمنزلة واحدة ثم يشرب منه و يتوضأ منه . و نحوها غيرها .

و اما الارنب و الثعلب . فلم يردفيهما نص يدل على طهارتهما فلاوجه لصرف المرسل عن ظاهره بالنسبة اليهما .

(و دعوى) انه لاشتمال المرسل على السباع و انها جعلافيه مشاركين معها في الحكم بغسل اليد . و قد دل صحيح البقياق على طهارة السباع فيتعين ان يكون الامر بغسل اليد بالنسبة اليها و ما يشاركها في هذا الحكم ، استحبابيا لا وجوبيا ارشاديا الى النجاسة .

(مندفعة) بان الالتزام باستحباب الغسل بالنسبة الى السباع لدليل اخر لايلازم حمل الامر بالنسبة الى ما يشاركها الذي لم يدل دليل على طهارته على الاستحباب كما عرفت في عرق الابل الجلالة .

(ولكن) المرسل لضعفه في نفسه لالمجهولية يونس اذ هو عند الاطلاق يراد منه ابن عبدالرحمن الثقة على ما هو الحق . بل لارساله ومجهولية حال الواسطة ، لايعتمد عليه . اللهم الا ان يقال ان افتاء الشيخ و الصدوق والحليين بالنجاسة مع عدم مدرك سواء يوجب جبر ضعف السند .

و يؤيد الطهارة . النصوص الواردة في الصلاة في جلودهما معنا و جوازا . الدالة على قبولهما للتذكية اذ نجس العين لايقبل التذكية « فتحصل » ان القول بنجاسة الاربعة المذكورة ضعيف و اضعف منه القول بنجاسة المسوخات و اضعف منه القول بنجاسة الدود وعن المحقق التردد في نجاسة الدود المتولد من العذرة . و استدلل لها باستصحاب النجاسة . (وفيه) انه لايعتمد عليه لتبدل الموضوع .

مسائل

الاولى في كيفية تنجس المتنجسات يشترط في تنجس الملقى للنجس او المتنجس ان يكون فيهما اوفى احدهما رطوبة مسرية . فان كانا يابسين لم ينجس

كما هو المشهور بل عن جماعة كثيرة دعوى الاجماع عليه .

و يشهد له جملة من النصوص كموثق (١) عبدالله بن بكير قلت لا يبعد الله
«ع» الرجل يبول ولا يكون عنده الماء فيمسح ذكره بالحائط قال «ع» كل شيء
يابس ذكي .

وصحيح (٢) البقباق عن ابي عبدالله «ع» اذا اصاب ثوبك من الكلب رطوبة فاغسله
وان مسه جافا فاصب عليه الماء ونحوهما غيرهما من النصوص الكثيرة الواردة في
الابواب المتفرقة (ثم ان) الظاهر بقريظة الارتكاز العرفي و المناسبة بين الحكم و
الموضوع ان المعتبر هو الرطوبة المسرية ولا تكفي الرطوبة غير المسرية (مضافا)
الى صدق الجاف المذكور في الصحيح على المرطوب بها (نعم) وقع الخلاف في
خصوص ملاقي الميتة وقد تقدم تنقيح القول فيه في ذلك المبحث فراجع .

ولوشك في رطوبة احد المتلاقيين او علم وجودها وشك في سرايتها لم يحكم
بالنجاسة لاستصحاب الطهارة .

واما اذا علم سبق وجود المسرية وشك في بقائها فان كان الشرط للنجاسة هو الملاقاة
مع الرطوبة المسرية كان المتعين الحكم بلزوم الاجتناب اذح يستصحب الرطوبة
الثابتة في السابق . (وحيث) ان الملاقاة وجدانية فيبضم الوجدان الى الاصل يثبت موضوع
الحكم فيحكم بالنجاسة كسائر الموارد التي يكون الموضوع مر كباويكون احدا الجزئين
وجدانيا و الاخر ثابتا بالاصل كغسل الشيء بالماء المستصحب الطهارة ، وان كان
الشرط سراية الرطوبة من احدهما الى الاخر فالمتعين الحكم بعدم لزوم الاجتناب اذ
استصحب الرطوبة لايثبت السراية الابداء على الاصل المثبت . فلاتثبت النجاسة فيرجع
الى اصالة الطهارة .

(و حيث) ان الظاهر من الادلة بقريظة الارتكاز العرفي هو الثاني فالاقوى عدم

١- الوسائل - الباب ٣١ من ابواب احكام الخلوة حديث- ٥

٢- الوسائل - الباب ٢٦- من ابواب النجاسات . الحديث- ٢

لزوم الاجتناب .

الثانية الذباب الواقع على النجس الرطب اذا وقع على ثوب او بدن شخص وان كان فيه رطوبة مسرية لا يحكم بنجاسته بناء على عدم تنجس بدن الحيوانات اذح يشك في ملاقاته للنجس فيرجع الى الاستصحاب ، واما بناء على القول بالتنجس و كون زوال العين من المطهرات فحيث انه حال وقوع الذباب على النجس تكون نجاسة رجليه معلومة ، و بعد ما يقع على الثوب او البدن يحتمل مصاحبته لعين النجس فارتفاع نجاسة رجليه مشكوك فيه فيستصحب بقاء نجاسته و من اثارها نجاسة ملاقيه .

المتنجس لا يتنجس ثانياً

الثالثة المتنجس لا يتنجس ثانياً ولو بنجاسة اخرى اجماعاً حكاها جماعة ولكن مقتضى القواعد تنجس المتنجس اذا لنجاسة سواء كانت من الاحكام الوضعية المستقلة بالجعل ، ام كانت منزعة من الاحكام التكليفية قابلة للتعدد واجتماع فردين منها في شىء واحد (وبما) ان ظاهر الادلة تحقق فرد من النجاسة عقيب تحقق ملاقاته لشيء لكل واحد من النجاسات العينية من غير فرق بين سبق ملاقاته اخرى وعدمه فيتعين الالتزام بتنجس المتنجس .

وقد استدلل لعدم بوجوه (الاول) امتناع اجتماع نجاستين لشيء واحد و محل فارد كما يمتنع اجتماع عرضين .

(وفيه) ما عرفت من ان النجاسة سواء كانت من الامور الاعتبارية ام الانتزاعية قابلة لاجتماع فردين منها لمحل واحد اذا اعتبار خفيف المؤنة وتوارد حكمين كوجوب الغسل مرتين على موضوع واحد لمانع عنده من غير فرق في ذلك بين النجاستين المحدودتين بحددين ، وبين المحدودتين بحد واحد ، فماعن بعض الاعاظم من تسليم الامتناع في الاول غير تام .

الثاني ان الاسباب الشرعية كما يمكن ان تكون مؤثرات ، يمكن ان تكون معرفات يجوز تعددها على حكم واحد شخصي وبما ان ظاهر الدليل كون المسبب واحدا لتعلق التكليف بصرف الوجود الممتنع ان يكون محكوما بحكمين ، فيتعين حمل السبب على المعرف .

(وفيه) ان ظاهر الدليل دخل العنوان لما خود في لسان الدليل في المسبب لا كونه معرفا لشيء اخر، وليس ظاهر الدليل وحدة المسبب اذ بعد فرض ظهور الدليل في استقلال كل فرد من الملاقاة، في ترتب النجاسة. او وجوب الغسل على الملاقى سواء سبقه فردا حراما لا، لامحالة يصير الدليل ظاهرا في تعدد المسبب بتعدد سببه .

الثالث ما ذكره صاحب الجواهره، وهو ظهور الدليل في الجنسية الصادقة على القليل والكثير والواحد والمتعدد، فلودل الدليل على ان ملاقاته الدم توجب النجاسة وحيث ان الدم ماهية صادقة على القليل والكثير ، فاذا لاقى مرة يصدق عليه ملاقاته الدم وان لاقى ذلك الشيء مع الدم مرة ثانية انقلب الفرد الاول الى الثاني وصار مصداقا واحدا للماهية وهكذا كلما يزداد يدخل تحت قول الدم ينجس .

(وفيه) مضافا الى اختصاص هذا الوجه بمتحد الحقيقة انه لا يتم فيه ايضا. اذ القضايا الشرطية والحقيقية ينحل الحكم فيها بانحلال موضوعها وشرطها الى احكام عديدة كما حقق في محله (وعليه) فكلما تحقق فرد من ملاقاته الدم يتحقق فرد واحد من الحكم المترتب عليها فاذا كانت الملاقاة متعددة فلامحالة يكون الحكم ايضا متعددا هذا في صورة اتحاد الموضوع والشرط جنسا .

واما في صورة التعدد فاستفادة التعدد انما تكون من ظهور كل من القضيتين في ان كلا من السببين مستقل في ترتب المسبب عليه مطلقا .

الرابع ان اللازم من تعدد المسبب تعدد الوجوب لا الواجب لانه المسبب دونه وهو لا يقتضي تعدد متعلقه اذ قد يجتمع الايجابات المتعددة في فعل واحد للتاكيد (واجاب) عنه الشيخ الاعظمه في طهارته بان المسبب ليس هو الوجوب والطلب لحصوله قبل وجود السبب بنفس الكلام الدال على السببية، (وفيه) ان انشاء الوجوب وان كان قبل وجود السبب الا ان

الوجوب اى الوجوب الفعلي لامحالة توجد بعد وجود السبب .
 (فالصحيح) ان يجاب عنه بان المسبب ليس هو الوجوب من حيث هو بل وجوب خاص ،
 ومن المعلوم ان تعدد ذلك مستلزم لتعدد الواجب .

الخامس ان الفعل الواحد يمكن ان يكون كافيا فى تحقق تكليفين وان علم
 تعددهما كما فى الاغسال (وفيه) ان ذلك يحتاج الى الدليل لكونه خلاف الاصل فاذا
 العمدة فى عدم تنجس المتنجس الاتفاق عليه ومعقده التداخل فى الاثر المشترك
 لا فيما يمتاز به بعض النجاسات عن بعض فلو لاقى الثوب دم ثم لاقاه البول يجب عليه غسله مرتين .

لو علم تنجس شيء بالاشد او الاضعف

«الرابعة» لو علم تنجس الشيء اما بالبول او الدم او اما بالولوغ او بغيره فهل
 يجب اجراء حكم الاشد او الاضعف وجهان و استدلالا لاستصحاب بقاء النجاسة
 بعد اجراء حكم الاضعف حتى يعلم بارتفاع النجاسة باجراء حكم الاشد .
 ولكن التحقيق عدم جريان هذا الاستصحاب (لا) لعدم جريان الاستصحاب فى القسم
 الثانى من اقسام استصحاب الكلى اذ المختار جريانه (ولا) لما قيل من ان الاثر فى المقام
 للفرد ، اذ المختار جريانه فى الفرد المردين فردين احدهما مقطوع الارتفاع والاخر
 مقطوع البقاء ومشكوكه كما حققناه فى الاصول (بل) لان الاستصحاب فى الكلى انما يجرى
 فيما اذا تعارض الاصل الجارى فى كل من الفردين مع الاصل الجارى فى الاخر ، او كان
 المستصحب موضوعا و اما اذا كان المستصحب حكما ولم يكن الاصل جاريا فى الفرد
 المقطوع الارتفاع فيجرى اصالة عدم حدوث الفرد ويترتب عليه عدم بقاء الكلى مثلا لو علم
 بالطلب الجامع بين الاستصحاب والوجوب و علم بارتفاع الاستصحاب على تقدير تحققه
 ولم يكن هو مورد الاصل فيجرى استصحاب عدم تحقق الوجوب و بما ان تحقق الطلب
 انما يكون بتحقيق الوجوب حقيقة فيترتب على استصحاب عدم تحققه مع العلم بارتفاع
 الاستصحاب على تقدير تحققه عدم بقاء الطلب و تمام الكلام فى بيان ذلك و بيان الفرق بين
 كون المستصحب حكما وبين ما اذا كان موضوعا حيث انه يترتب على استصحاب

عدم حدوث الفرد ارتفاع الكلى في الاول ولا يترتب عليه في الثاني موكول الى محله. وفي المقام بما ان المستصحب من الاحكام الوضعية و هو النجاسة ولا يجرى الاصل في الاضعف لعدم ترتب الاثر عليه فيجرى استصحاب عدم حدوث النجاسة الشديدة ويترتب عليه ارتفاع النجاسة بعد اجراء حكم الاضعف (فتحصل) ان الاقوى لزوم اجراء حكم الاضعف وان كان الاحوط اجراء حكم الاشد ،

المتنجس منجس

الخامسة هل المتنجس ينجس مطلقا ولا ينجس او يفصل بين اقسامه وجوه: (القول) الاول هو المشهور بين الاصحاب بل عن القاضي والمحقق ، والفاضل الهندي وصاحب الجواهر والشيخ الاعظم وغيرهم دعوى الاجماع عليه (وعن) الحلبي والكاشاني والسيد صدر الدين في حاشيته على المختلف عدم منجسية المتنجس ، (وعن) المحقق الخونساري التامل فيها ، وقد استدلل للمنجسية بوجوه.

الاول اجماع الفرقة الناجية عليها بل اجماع المسلمين بل الضرورة من الدين (وفيه) مضافا الى عدم تعرض قدماء اصحابنا له انه لمعلومية مستندالجمعيين لا يعتمد عليه.

الثاني معروفيتها لدى المتشركة ومغروسيتها في اذهانهم على وجه يزعمونها من ضروريات المذهب (وفيه) ان هذه المعروفية انما نشأت من تسالم الفقهاء عليها في برهة من الزمن و لم يثبت كونها سيرة متصلة بزمان المعصوم لتكون كاشفة عن امضائه (ع) لها. الثالث استفادتها مما دل على سراية نجاسة النجاسات الى ملاقيها فانه وان ورد في خصوص الاعيان النجسة الا انه بملاحظة ما هو المرتكز في اذهان العرف ان السراية من احكام مطلق النجاسة يدل على السراية في غيرها ايضا (وفيه) ان التعدى عن مورد الادلة ان كان لاجل قياس النجاسات بالقذارات العرفية ويكون هذا هو المراد من المرتكز في ذهن العرف فقيه ان القذارات العرفية ليست على نسق واحد فقي بعضها وان كان يرى العرف سرايتها منها الى ملاقاها الان في بعضها ليست كك فلعله يكون النجاسات الشرعية من قبيل الثاني لا الاول ، وان كان لاجل شيء اخر فعهدة

اثباته على مدعيه (وبالجمله) النصوص مختصة بالنجاسة الذاتية فالتعدى يحتاج الى الدليل.
 الرابع جملة من النصوص ، وهي على اقسام ، منها ما لا يدل عليها ، ومنها ما
 يكون ظاهرا فيها . ومنها ما يدل على عدمها (اما الاول) فهو طائفتان (الاولى) ما ورد
 في الاسناد كصحيح (١) الباق سالت يا عبد الله «ع» عن فضل الهرة والشاة والبقرة والابل
 والحمار والخيول والبغال والوحش و السباع فلم اترك شيئا الاسالت عنه فقال لا باس
 به حتى انتهيت الى الكلب فقال رجس نجس لا تتوضأ بفضله فاصب ذلك الماء واغسله
 بالتراب اول مرة ثم بالماء.

و خبر (٢) معوية بن شريح سال عذرا بابا عبد الله (ع) وانا عنده عن سؤر
 السنور والشاة والبقرة والبعير والحمار والفرس والبغل والسباع يشرب منه او يتوضأ منه
 فقال «ع» نعم اشرب منه وتوضأ منه قال قلت له الكلب قال لا قلت اليس هو سبع قال لا والله انه نجس ،
 لا والله انه نجس (وتقريب) الاستدلال بهما انه علل الحكم بعدم جواز الشرب والوضوء بكون
 الماء ملاقيا للنجس فيدلان بعموم العلة على ان كل ما حكم بنجاسته يوجب نجاسة ملاقيه
 اذ عدم جواز الشرب والوضوء ارشاد الى النجاسة (وفيه) اما الخبر الاول فمضافا
 الى ان الرجس الذي، يرادف هذه الكلمة في الفارسي (يليد) لا يستعمل في مطلق مسا
 حكم بنجاسته بل يختص بالنجاسة الذاتية انه لم يعلل لزوم الاجتناب عن الماء بكونه
 ملاقيا للنجس وانما حكم (ع) بحكمين احدهما نجاسة الكلب والاخر لزوم الاجتناب
 عن ملاقيه (واما) الخبر الثاني فقوله (ع) لا والله انه نجس ليس واردا في مقام التعليل،
 بل في مقام بيان الفرق بين الكلب وسائر السباع فلا يستفاد منه ان تمام الموضوع
 لهذا الحكم هو النجاسة الاترى انه لو قيل لمن اختار احد الرمانين لم اخترت هذا
 فاجاب لانه اكبر هل يستفاد منه ان تمام الموضوع هو الاكبرية كلا (مع) ان
 النجس لا يستعمل في المتنجس وازادته منه تحتاج الى القرينة .

الثانية ما دل على استحباب غسل اليدين قبل الوضوء عمعلا بان لا يدري
 انه لما نام حيث باتت يدها. فانه يدل على ان استحباب الغسل انما يكون لاجل

١- الوسائل الباب ١ - من ابواب الاسناد الحديث ٤

٢ - الوسائل- الباب ١- من ابواب الاسناد الحديث ٦

احتمال ملاقاته اليد مع المتنجس فيستفاد منه ان ملاقاته توجب النجاسة «وفيه» ان اشعاره بذلك لاينكر الا ان في دلالته تاملوا واضحا و اما القسم الثاني . فهو طوائف .

الاولى النصوص الكثيرة المتقدمة الدالة على انفعال الماء القليل والامر بصبه وكك الزيت النجس وغيرهما من المايعات اذبما انه لايحتمل ان يكون الصب بنفسه من الواجبات فلامحالة يكون لاجل انه نجس يوجب نجاسة ملاقيه فلاينتفع بهمنفعة يعتد بها، وهذا بخلاف ما لو لم يكن المتنجس منجسا فانه يمكن الانتفاع به بغسل الثياب والاوانى به ، وعليه لاجه الامر بالصب ، فمنه يستكشف منجسيته لملاقيه التي صرح بها (ع) في .

موثق (١) عمار سال ابا عبد الله (ع) عن رجل يجدفى اناؤه فارة وقد توضع من ذلك الماء مرارا واغتسل اوغسل ثيابه وقد كانت الفارة متسلخة فقال (ع) ان كان راها في الاناء قبل ان يغتسل او يتوضأ او يغسل ثيابه ثم يفعل ذلك بعد ما راها فعليها ان يغسل ثيابه ويغسل كل ما اصابه ذلك الماء ويعيد الوضوء و الصلاة الحديث .

وهذه الطائفة من النصوص ظاهرة في منجسية المتنجس الا انها مختصة بالمتنجسات المايعة .

(الثانية) الاخبار الدالة (٢) على وجوب غسل الاناء والحب والفرش والبسط و نحوها فانها تدل على سراية النجاسة منها الى ملاقيها والا لم يكن فائدة في التكليف بتطهيرها .

واورد على الاستدلال بها المحقق الهمداني ره بان غاية ما يستفاد من الامر بغسل الاواني ونحوها انما هي حرمة استعمالها حال كونها متنجسة في الماكول والمشروب المطلوب فيهما النظافة والطهارة واما تاثيرها في نجاسة ما فيها على وجه ثبقي نجاسته

١- الوسائل - الباب ٤ - من ابواب الماء المطلق حديث ١

٢- الوسائل - الباب ١-٢-٣-٤-٦ وغيرها من ابواب النجاسات

بعد نقله الى مكان اخر فلا. (واما) ما دل على لزوم غسل القرش والبسط فلا يدل على لزوم ازيد من ازالة العين مع انه لا يستفاد منه لزوم التطهير ويكفى في حسن تشريعه استحباب التنزه عن استعمالها .

اقول الوجوه المحتملة في الامر بغسل هذه الاشياء ستة .

(الاول) الوجوب النفسى .

(الثانى) حرمة استعمالها فى الماكول والمشروب مادامت منجسة نظير حرمة استعمال اوانى الذهب و الفضة فالما كول مادام فيها يحرم اكله ولو نقل الى مكان اخر لاما نعت من اكله .

(الثالث) استحباب التنزه عن استعمالها .

(الرابع) كونه ارشادا الى نجاستها فقط لانجاسة ملاقيها .

(الخامس) كونه ارشادا الى انه مادام لم يزل العين توجب نجاسة ملاقيها .

(السادس) كونه ارشادا الى منجسيتها لملاقيها (والمعتين) من هذه الوجوه هو

الاخير- اذا الامر بالغسل عند الملاقاة مع النجس ظاهر فى الوجوب الغيرى - ولم يحتمل احد حرمة اكل الماكول الذى فى الاناء المتنجس على فرض عدم منجسيته - والامر ظاهر فى الوجوب و ارادة الاستحباب تحتاج الى القرينة - والنجاسة من الاحكام الوضعية وجعلها بلا ترتب اثر عملى عليها لغو فكون الامر ارشادا الى نجاستها مع عدم ترتب اثر على نجاسة الحب والفرش على هذا الوجه يكون لغوا وهذا بخلاف القول بمنجسية المتنجس - والالتزام بلزوم الغسل بمعنى لزوم ازالة العين خلاف ظاهر الامر به (فيتعين) الوجه السادس فهذه النصوص ايضا تكون ظاهرة فى منجسية المتنجس .

(الثالثة) النصوص (١) الواردة فى الجنب والمحدث الدالة على ان اليد التى

اصابها النجس لا تدخل فى الاناء وفى بعضها علق جواز الادخال على كونها نظيفة، فانها ظاهرة فى نجاسة ما فى الاناء اذا ادخل يده التى ليست بطاهرة و نظيفة فى الاناء و بهذا

التقريب: يندفع ما قيل من اختصاص تلك النصوص بما اذا كانت النجاسة الذاتية موجودة في اليد .

الرابعة (١) موثقة عمار عن ابي عبدالله «ع» (وفيها) وان كانت رجلك رطبة او جبهتك رطبة او غير ذلك منك ما يصيب ذلك الموضع القذر فلا تصل على ذلك الموضع حتى يبس فانها تدل على ان موضعا من بدن المصلى او ثوبه اذا كان رطبا لا يصل على الموضع القذر لصيرورته نجسا بالملاقاة ولو لم يكن المتنجس منجسا لم يكن لذلك وجه واحتمال عود الضمير في يبس الى الموضع القذر يدفعه استلزام ذلك للغوية الشرطية فلاحظ (فتحصل) مما ذكرناه ظهور عدة من النصوص في منجسية المتنجس .
واما القسم الثالث فهو عدة من النصوص .

منها صحيح (٢) على بن مهزيار كتب اليه سليمان بن رشيد يخبره انه بال في ظلمة من الليل وانه اصاب كفه برد نقطة من البول لم يشك انه اصابه ولم يره وانه مسح به خرقة ثم نسي ان يغسله وتمسح بدهن فمسح به كفيه ووجهه وراسه ثم توضأ وضوء الصلاة فصلى فاجابه بجواب قرأته بخطه اماما توهمت من ما اصاب يدك فليس بشيء الا ما تحقق فان حققت ذلك كنت حقيقا ان تعيد الصلوات اللواتي كنت صليتهن بذلك الوضوء بعينه ما كان منهن في وقتها وما فات وقتها فلاعادة عليك لهما من قبل ان الرجل اذا كان ثوبه نجسا لم يعد الصلاة الا ما كان في وقت وان كان جنباً او صلى على غير وضوء فعليه اعادة الصلوات المكتوبات اللواتي فاتته لان الثوب خلاف الجسد فاعمل على ذلك انشاء الله تعالى .

(و استدل) به على القول بالتنجيس بدعوى ان الاستفادة منه صحة الوضوء و نجاسة موضع من البدن كما لا يخفى (وعليه) فيتعين ان يقال ان المتنجس ينجس و نجاسة اليد توجب نجاسة الدهن وما لاقاه من وجهه وراسه ومواضع الوضوء غير موضع المسح تطهر بالغسل اذا المتعارف الغسل مرتين و امام موضع المسح فلا بد من فرض عدم مسحه بالدهن بل الممسوح به بقية راسه وعليه فذلك الموضع محكوم بالنجاسة ويعيد الصلاة في الوقت

١ - الوسائل الباب ٢٩ - من ابواب النجاسات حديث ٤-

٢ الوسائل الباب ٤٢ - من ابواب النجاسات حديث ١

لذلك ولو لم يكن المتنجس منجسا لم يكن وجه للحكم بصحة الوضوء ونجاسة موضع من البدن كما لا يخفى .

وفيه (اولا) ان المتعارف من الغسل في الوضوء الغسل مرة واحدة و المفروض في مورد الرواية النجاسة البولية التي يعتبر في ارتفاعها التعدد .

(وثانيا) ان المتعارف في التدهين تدهين مقدم الراس (وعليه) فلو كان المتنجس منجسا لزم نجاسة موضع المسح فيبطل الوضوء .

(وثالثا) ان لازم التقريب المزبور فساد الصلاة من ناحية نجاسة بقية الراس فلا فرق بين ان يتوضأ ثانيا ام لامع ان ظاهر قوله «ع» كنت حقيقا ان تعيد الصلوات اللواتي كنت صليتهن بذلك الوضوء بطلان الصلاة من ناحية ذلك الوضوء .

والتحقيق يقتضى ان يقال ان الخبر يدل على عدم تنجيس المتنجس ، اذلا اشكال في ان الماء اذا كان نجسا يبطل الوضوء .

(واما) اعتبار طهارة مواضع الوضوء فمالم يدل عليه دليل ، ولو تم ما استند الى المشهور من اعتبارها فانما هو لاجل بنائهم على تنجيس المتنجس وان نجاسة تلك المواضع توجب نجاسة الماء ، فتدبر ، وعلى ذلك فبناء على عدم تنجيس المتنجس يكون الوضوء صحيحا و موضع اصابة البول الذي مسحه بخرقه يكون نجسا وبقية مواضع البدن طاهرة ، فلزم اعادة الصلاة انما يكون لذلك .

(واما) تخصيص الحكم بما اذا صلى مع ذلك الوضوء فلانه بالوضوء الاول يغسل ذلك الموضع مرة واحدة ، ولو توضأ ثانيا يغسل مرة اخرى فيطهر فلا وجه معه للحكم باعادة الصلاة .

(فتحصل) مما ذكرناه ان الرواية تدل على عدم تنجيس المتنجس اذ بناء على القول بالتنجيس يكون الوجه و اليد و الراس محكومة بالنجاسة فلا يصح الوضوء ، (واما) بناء على القول بعدم يصح الوضوء فافهم واغتنم .

و منها خبر (١) على بن جعفر ، سئلته عن جنب اصاب يده جنابة فمسحها

بخرقة ثم ادخل يده في غسله قبل ان يغسلها هل يجزيه ان يغتسل من ذلك الماء قال «ع» ان وجد ماء غيره فلا يجزيه ان يغتسل وان لم يجد غيره اجزئه ، (بدعوى) ان الجملة الاولى ظاهرة في التنجيس ، والجملة الثانية تحمل على التقية .
 (وفيه) انه مادام يمكن حمل الخبر على بيان الحكم الواقعي لا يحمل على التقية وفي المقام يمكن ذلك اذا الجملة الاولى و ان كانت ظاهرة فيما ذكر الا انه تصرف عن ظاهرها بقريئة الجملة الثانية الصريحة في العدم .

ومنها صحيح العيص (١) سالت ابا عبد الله «ع» عن رجل بال في موضع ليس فيه ماء فمسح ذكره بحجر وقد عرق ذكره و فخذاه قال «ع» يغسل ذكره و فخذيه ، و سألته عن مسح ذكره بيده ثم عرقت يده فاصاب ثوبه يغسل ثوبه قال «ع» لا (بدعوى) ان صدره يدل على التنجيس فذيله يحمل على ارادة احد معنيين .

الاول ان يكون السؤال عن مسح الذكر من حيث هو لا مسح البول الذي على ذكره بيده .

(الثاني) ان يكون السؤال عن حكم صورة الشك في اصابة المحل الذي مسح به ذكره للثوب .

وفيه ان المعنى الاول بعيد غايته لاسيما مع كون السائل هو العيص والمعنى الثاني خلاف الظاهر لا اقل خلاف الاطلاق ، بل الصحيح ان يقال ان في الصدر بما انه فرض مسح البول الذي على الذكر حين ما عرق ، فلا محالة يبقى الرطوبة البولية التي على الحشفة فتلاقي مع العرق و تنجس العرق وهو يلاقي مع الفخذ فينجس هو ايضا ، فالصدر يدل على التنجيس ولكن في المايعات . (واما) ذيله فهو يدل على العدم في الجوامد فلا تنافي بينهما ، و بما ذكرناه ظهر ما في كلام بعض الاعاظم .

حيث قال ان صدر الصحيحة ظاهر في تنجيس المتنجس و ذيلها ظاهر في العدم فالتنافي بين الصدر و الذيل مانع من الاخذ بالذيل اذ قد عرفت عدم التنافي

بينهما .

و منها موثق (١) حنان بن سدير سمعت رجلا يسئل ابا عبد الله «ع» فقال اني ربما بلت فلا اقدر على الماء و يشتد ذلك على فقال «ع» اذا بلت و تمسحت فامسح ذكرك بريقك فان وجدت شيئا فقل هذا من ذاك ، بدعوى ان الظاهر منه كون الوجه في الاشتداد انه اذا خرج شيء يتنجس بملاقاته لمخرج البول فلولم يكن المتنجس منجسا لما كان وجه لتنجسه .

وفيه ان المراد من قوله «ع» امسح ذكرك بريقك ان كان مسح موضع البول بالريق فهو يدل على عدم التنجيس و ان كان مسح موضع اخر منه فهو لا يفيد لعلاج الاشتداد ، (مع) ان الرطوبة الخارجة قبل الاستبراء محكومة بالنجاسة سواء كان موضع البول متنجسا ام لم يكن ، فلا يختص الاشتداد بصورة عدم وجود الماء ، والظاهر من الخبر هو مسح موضع البول بالريق لثلا يحصل العلم بخروج الرطوبة اذ خروجها يكون غالبا بعد البول بفاصلة ما (وح) لو غسل المحل لا يحصل العلم بخروجها اذ كلما يراه يحتمل ان يكون ماء ، واما في صورة المسح فكان يحصل العلم به فسئل عنه لعلاج ذلك فعلمه بمسح الذكر بالريق فهذا الموثق ايضا يدل على عدم منجسية المتنجس .

(فتحصل) مما ذكرناه ان بعض النصوص التي استدلت بها على القول بالمنجسية يدل عليها ، ولكن جملة منها تدل على العدم .

ويشهدله مضافا اليها ، طائفة اخرى من النصوص منها صحيح (٢) حكيم بن حكيم قلت لا يعبد الله «ع» ابول فلا اصيب الماء و قد اصاب يدي شيء من البول فامسحه بالحاءط و بالتراب ثم تعرق يدي فامسح وجهي او بعض جسدي او يصيب ثوبي فقال «ع» لا باس به ، «و احتمال» كون المسح بالموضع الذي لم يصبه البول ، خلاف الظاهر ، «و دعوى» احتمال ارادة مجرد الجواز التكليفي من نفى الباس كما ترى .

١ - الوسائل الباب ١٣ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ٧

٢ - الوسائل - الباب ٦ - من ابواب النجاسات حديث ١

«ومنها» خبر على بن (١) جعفر عن اخيه «ع» سألته عن الكنيف يصب فيه الماء فينضح على الثياب ما حاله قال «ع» اذا كان جافا فلا باس .

(و دعوى) انه يحتمل ان يكون المراد من الماء المستعمل في الاستنجاء ونحوه من المياه الطاهرة مع ان الاستدلال به يتوقف على القول بانفعال الماء الوارد على النجاسة غير المستقر معها .

(مندفعة) بانه على هذا لوجه لتعليق الحكم على الجفاف بل لافرق في ما ذكر من الاحتمالين بين الجفاف وعدمه فمن تعليق الحكم على الجفاف يستكشف ان المراد انه في صورة بقاء عين النجاسة ينجس الماء الذي يصب فيه فينضح على الثياب بملاقاة النجاسة وفي صورة الجفاف و زوال العين لا ينجس .

(ومنها) (٢) خبر حفص الاعور قلت لابي عبدالله «ع» الدن يكون فيه الخمر ثم يجفف فيجعل فيه الخل قال «ع» نعم فان الظاهر منه عدم غسل الاناء وجعل الخل فيه بعد تفريغ الخمر بلا واسطة الغسل .

(و ما) عن الشيخ من حملة على التجفيف بعد ان يغسل ثلاثا (يندفع) بانه خلاف الظاهر من وجهين (الاول) عدم التصريح بالغسل (الثاني) انه لا دخل على ذلك للتجفيف .

(ومنها) (٣) حسن ابن ميسر ، سئلته عن الرجل الجنب ينتهي الى الماء القليل في الطريق ويريد ان يغتسل وليس معه اناء يعترف منه ويداه فذرتان قال «ع» يضع يده ثم يتوضأ (اي يتطهر) ثم يغتسل هذا مما قال الله تعالى (ما جعل عليكم في الدين من حرج) و القليل في النصوص و ان لم يكن المراد به خصوص ما هو المصطلح و هو ما يقابل الكر و لكن مقتضى اطلاقه و عدم الاستفصال هو شمول الخبر له بل لعل الاستدلال بالاية الشريفة يوجب ظهور الخبر في خصوص القليل كما لا يخفى .

(و دعوى) انها ذكرت تعليلا لصحة الغسل (مندفعة) بان فساد الغسل لا حرج

١- الوسائل - الباب ٦٠- من ابواب النجاسات - حديث ٢

٢- الوسائل الباب ٥١ من ابواب النجاسات حديث ٢ .

٣- الوسائل الباب ٨- من ابواب الماء المطلق حديث ٥ .

فيه اذ على فرض الفساد ينتقل الفرض الى التيمم الذى هو اسهل من الغسل (وبذلك يظهر) وجه دلالة .

خبر (١) عثمان بن زياد لهذا القول (وهو) قلت لابي عبدالله «ع» اكون فى السفر فاتى الماء النقيع ويدي قدرة فاغمسها فى الماء قال «ع» لا باس .

ومنها رواية (٢) سماعة قلت لابي الحسن موسى «ع» انى ابول فامسح بالاحجار فيجىء منى البلبل ما يفسد سرا وبلى قال «ع» لا باس به .

(ومقتضى) اطلاق نفى الباس نفى النجاسة لخصوص عدم انتقاض الوضوء به بل ظاهره ذلك بقريئة السؤال اذ لو كان محط السؤال و الجواب انتقاض الوضوء و عدمه لم يكن لقوله اتمسح بالاحجار دخل فى ذلك فتدبر .

(ودعوى) ان ظاهره الاجتزاء بالاحجار فى الاستنجاء من البول من دون ضرورة فلا بد ان يحمل على النقية (مندفعة) بان السؤال انما كان عن البلبل الخارج لا عن طهارة المحل فحمل الجواب على ارادة حصول طهارته بالمسح بالاحجار خلاف الظاهر .

(و احتمال) خروج البلبل من دون ان يلاقى لحافة الذكر النجسة احتمال غير عقلائى .

(نعم) لا بد من حمل الخبر على ما بعد الاستبراء و تقييد اطلاقه بما دل على نجاسة البلبل الخارج قبل الاستبراء .

(و لعل) المتبع فى النصوص الواردة فى الابواب المتفرقة يعثر على غير ما ذكرناه من الروايات الظاهرة فى عدم تنجيس المتنجس (والجمع) بين هذه النصوص وبين النصوص الظاهرة فى التنجيس يقتضى ان يقال ان ما دل على التنجيس فى المتنجسات المايعة لا صارف عن ظهوره فيؤخذ به واما ما دل عليه فى الجوامد فيتعين حمل الامر بالغسل فيه على الاستحباب بقريئة هذه النصوص الدالة على العدم .

١- الوسائل الباب ٩ - - من ابواب الماء المطلق حديث ١٦ .

٢- الوسائل الباب - ١٣ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ٤ .

وما ذكره بعض الاعاظم من اختصاص ما دل على عدم بصحيح حكم الخروج عن ظاهر تلك النصوص الكثيرة القريبة من التواتر الواردة في الابواب المتفرقة بعيد .

غير تام اذ يرد عليه مضافا الى ان النصوص الدالة على التنجيس في الجوامد ليست قريبة من التواتر ان ما دل على عدم كثير غير مختص بصحيح حكم (مع) ان الصحيح الواحد يصلح ان يكون قرينة لصرف ظهور الكتاب فضلا عن السنة (و من) مجموع ما ذكرناه يظهر ضعف ما عن المحقق الخراساني ره من الالتزام بعدم تنجس الماء القليل بالمتنجس مستندا الى خبرى ابن ميسرة وعثمان بن زياد المتقدمين (بدعوى) تقييد اطلاق ما دل على تنجيس المتنجس بهما اذ النصوص الدالة على عدم لا تنحصر بهما فلا وجه لتخصيص الحكم بالماء القليل .

فتحصل ان الجمع بين النصوص يقتضى القول بعدم تنجيس المتنجس فى المتنجسات الجامدة ولكن عدم افتاء اساطين الفن والاجماع المدعاة فى المقام بل والضرورة وكثرة عشرات من استبد برايه ولم يعبا بمخالفة القوم توجب التوقف فى الافتاء والله اعلم .

ثم انه على القول بالتنجيس هل يختص الحكم بالملاقى للنجس بلا واسطة او يعم ما اذا لاقى مع ملاقيه او مع ملاقى ملاقيه وهكذا وان كانت الوسائط كثيرة (وجهان) اقويهما الثانى اذ بعدما استفيد من الادلة ان المتنجس ينجس لافرق بين المتنجسات (وان) شئت قلت ان جملة من النصوص دلت على ان اليد المتقدرة توجب تنجس الماء (وهذه) النصوص باطلاقها تدل على التنجيس فى غير الوسطة الاولى فال التفصيل بين الوسطة الاولى وغيرها فى غير محله .

الطهارة في الصلاة

فصل (و يجب ازالتها) اى النجاسة (عن الثوب) ساتر اكان او غير ساتر (والبدن) حتى الظفر والشعر (للملاة عدا) موارد اجماعا منقولا وتحصيلا (ويشهد له) النصوص

المتجاوزة حد التواتر الواردة في الابواب المتفرقة .

منها النصوص (١) الدالة على ان الصلاة تكون باطلة اذا كان في لباس المصلي او بدنه بول او منى او خمر او نبيذ اودم او عذرة الانسان والسنور والكلب فان هذه النصوص وان وردت في موارد خاصة الا انه لاشبهة في استعادة الكبرى الكلية من مجموعها وان المانع هو النجاسة .

ومنها النصوص (٢) الدالة على جواز الصلاة فيما لا تتم فيه الصلاة حيث انه علق فيها الجواز على كونه كك فيستفاد منها عدم الجواز اذا لم تكن من ماتم الصلاة فيه .

ومنها صحيح على بن مهزيار المتقدم في المسئلة السابقة وفيه قوله «ع» (من قبل ان الرجل اذا كان ثوبه نجس لم يعد الصلاة الا ما كان في وقت) الى غير ذلك من النصوص الواردة في الابواب المتفرقة .

(ومقتضى) اطلاقها عدم الفرق بين الصلوات الواجبة والمندوبة كما ان مقتضى اطلاقها اشتراط الطهارة في كل جزء من اجزائها و عليه فتعتبر في صلاة الاحتياط وقضاء التشهد والسجدة المنسية اما الاول فواضح اما الثاني فلان مقتضى الادلة ان ما يؤتى به بعد الصلاة من اجزاء الصلاة تبدل مكانه و لذا لو لم يات بالسجدة المنسية او التشهد المنسى بعد الصلاة تبطل الصلاة .

واما في سجدة السهو فالدليل على اعتبار الطهارة (وعن) السرائر والنهاية والالفية وغيرها اعتبارها فيهما (واستدل له) بانها جابرة لما يعتبر فيه الطهارة وبالانصراف وبغيرهما من الوجوه التي ضعفها ظاهر .

(واما) الاذان والاقامة فمقتضى اطلاق ادلتها واصالة البرائة عدم اعتبارها فيهما (وقيل) باعتبارها في الاقامة لاطلاق التنزيل في خبر (٣) ابي هارون قال ابو عبدالله «ع» يا ابا هرون الاقامة من الصلاة فاذا اقمتم فلا تتكلم (واجيب عنه) بمعارضته

١ - الوسائل الباب ٤٠ - من ابواب النجاسات .

٢ - الوسائل الباب ٣١ من ابواب النجاسات وغيره

٣ - الوسائل الباب ١٠ - من ابواب الاذان والاقامة حديث ١٢

مع النصوص الدالة على ان اولها التكبير المقدمة عليه (وفيه) انه لا تنافي بينهما اذ يمكن ان يقال ان تلك النصوص واردة في مقام بيان حقيقة الصلاة وهذا الخبر يدل على ان الاقامة منها تعبد او تنزيلا اى يعتبر فيها ما يعتبر في الصلاة .

فالصحيح ان يقال ان الخبر لمعارضته في مورده مع النصوص الدالة على جواز التكلم يتعين حملة على الكراهة فلا بد من حمل قوله «ع» الاقامة من الصلاة على ارادة بيان كونها من اجزائها الكمالية اى الصلاة معها افضل وعليه فلا يشملها ما دل على اعتبار الطهارة في الصلاة كما لا يخفى .

ازالة النجاسة عن المسجد

ويجب ازالة النجاسة عن المساجد داخلها وسقفها و سطحها كما هو المشهور شهرة عظيمة بل عن جماعة منهم الشيخ والحلي والفاضلان والشهيد دعوى الاجماع عليه . وقد استدل لحرمة التنجيس حدوثا وبقاء بوجوه (الاول) الاجماع . (وفيه) ما تقدم منا مرارا من عدم حججه مع معلومية مدرك المجمعين .

الثانى الاية الشريفة (١) انما المشر كون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بضميمة عدم الفصل بين المسجد الحرام وغيره (وفيه) مضافا الى ما استعرف في مسألة ادخال النجس في المسجد الاتية انها مختصة بالمشر كين ولا تعم ساير النجاسات (انه) لو سلم شمولها بمقتضى تفريع الحكم على نجاستهم لساير النجاسات لكنها لا تشمل تنجيس المسجد بالمتنجس (مع ان) ادخال النجاسة فيه غير تنجيسه والذى يدل عليه الاية هو الاول و محل الكلام هو الثانى .

الثالث قوله تعالى (٢) وطهرا بيتى للطائفين لان الامر ظاهر فى الوجوب ، والتطهر ظاهر فى ازالة النجاسة ، وبضميمة عدم القول بالفصل بين المسجد الحرام وغيره يثبت الحكم فى ساير المساجد (وفيه) ان الظاهر منه بواسطة عدم الامر بالتطهير من حيث هو بل امر به للطائفين هو ارادة التنظيف من القذارات الصورية .

١ - التوبة - الاية ٢٨

٢ - سورة البقر الاية ١١٩

الرابع النبوى (١) جنبوا مساجدكم النجاسة (وفيه) مضافا الى ضعف سنده وعدم انجباره بعمل الاصحاب بدانه مجمل يتطرق فيه احتمالات اذ كما يحتمل ان يكون المراد بالمساجد الاماكن المعدة للصلاة يحتمل ان يكون المواضع التى تقع عليها الاعضاء السبعة حال السجود ، وان يكون نفس تلك الاعضاء كما اطلق عليها فى رواية تحديد يد السارق التى يجب قطعها ، وان يكون خصوص موضع الجبهة .

(الخامس) موثق (٢) الحلبى قال نزلنا فى مكان بيننا وبين المسجد زقاقا قدز فدخلت على ابى عبد الله (ع) فقال اين نزلتم فقلت فى دار فلان فقال ان بينكم وبين المسجد زقاقا قدزا او قلنا له ان بيننا وبين المسجد زقاقا قدزا فقال لا باس ان الارض يطهر بعضها بعضا (بدعوى) ان تعليق نفى الباس على حصول الطهارة يدل على انه مع النجاسة لا يجوز (وفيه) ان الظاهر منه بقريتين ارادة نفى الباس من حيث الصلاة (الاولى) تصريحه «ع» بذلك فى ذيل .

خبره الاخر و هو (٣) قلت فاذا على الروث الرطب فقال لا باس انا والله ربما وطئت عليه ثم اصلى ولا اغسله (الثانية) انه لو كان محط النظر تنجيس المسجد لم يكن وجهه للتعليق على حصول الطهارة بل كان الاولى التعليق على الجفاف .

السادس (٤) خبر على بن جعفر عن اخيه موسى (ع) سئلته عن الدابة تبول فيصيب بولها المسجد او حائطه اى صلى فيه قبل ان يغسل قال (ع) اذا جنف فلا باس (بدعوى) ان المراد من الباس فيه وان كان مطلقا المرجوحية لعدم نجاسة بول الدابة (لكن) المستفاد منه سؤال او جوابا ان حرمة تنجيس المسجد كانت لديهم مفروغا عنها حيث تحير السائل من جهة زعم نجاسة بول الدابة فى مزاحمتها للصلاة فسئل عن جواز الصلاة قبل الازالة (وفيه) انه يحتمل ان يكون محط النظر فى الخبر مزاحمة لزوم تنظيف المسجد من القذارات الصورية للصلاة كما قد يظهر ذلك من جوابه (ع) اذ لو كان محط النظر فى السؤال

١ - الوسائل - الباب ٢٤ - من ابواب احكام المساجد حديث ٢

٢ - الوسائل - الباب ٣٢ - من ابواب النجاسات حديث ٤

٣ - الوسائل الباب ٣٢ من ابواب النجاسات حديث ١٢ .

٤ - الوسائل الباب ٩ - من ابواب النجاسات حديث ١٨

مزاحمة لزوم ازالة النجاسة الشرعية لها لما كان جوابه (ع) مطابقا للسؤال وهذا بخلاف ما ذكرناه كما لا يخفى .

السابع (١) صحيح الثمالي عن ابي جعفر (ع) اوحى الله الى نبيه ان طهر مسجدك واخرج منه من يرقد بالليل ومرسد الابواب (وفيه) انه من المحتمل اختصاص الامر بالتطهير به (ع) كما اختص به الامر بالخروج وسد الابواب فتامل .

فالصحيح هو الاستدلال لها بالنصوص الكثيرة الواردة في اتخاذ الكنيف مسجداً بعد تنظيفه او طمه .

كصحيح (٢) عبد الله بن سنان سئلت ابا عبد الله (ع) عن المكان يكون حشازمانا فينظف ويتخذ مسجداً فقال (ع) الق علي من التراب حتى يتوارى فان ذلك يطهره انشاء الله .
وخبر (٣) مسعدة بن صدقة عن جعفر بن محمد (ع) انه سئل اي صلح مكان حش ان يتخذ مسجداً فقال (ع) اذا القى عليه من التراب ما يوارى ذلك ويقطع ريحه فلا باس وذلك لان التراب يطهره وبه مضت السنة ونحوهما غيرهما (ولكن) مقتضى هذه النصوص عدم حرمة تنجيس باطن المسجد كما لا يخفى وعن المحقق الاردبيلي الميل اليه وعن الجواهر اختياره في مورد الاخبار (نعم) لافرق بين سطح المسجد و حائطه من داخل المسجد .

واستدل لما مال اليه صاحب المدارك واختره صاحب الحدائق من جواز تنجيس باطن المسجد .

بموقف عمار (٤) عن ابي عبد الله «ع» سئلته عن الدماميل تكون بالرجل فتفتتح وهو في الصلاة قال (ع) يمسحها ويمسح يده بالحائط والارض ولا يقطع الصلاة (واورد عليه) بان انفتاحها غير ملازم لخروج الدم (وفيه) ان مقتضى عدم الاستفصال شموله له (ولكن) الموثق غير وارد في مقام البيان من هذه الجهة كي يتمسك باطلاقه .

١ - الوسائل الباب ١٥ - من ابواب الجنابة حديث ١

٢ - الوسائل - الباب ١١ من ابواب احكام المساجد حديث ٤-٥

٤ - الوسائل - الباب ٥٥ من ابواب الجنابة حديث ٢

فروع

الاول نسب الى جماعة منهم الحلبيان بل الى المشهور حرمة ادخال النجاسة في المسجد وان لم تكن منجسة بل عن الحلبي الاجماع على عموم الحكم للمتنجس (وعن الشهيدين والمحقق الثاني وغيرهم بل عن الاكثر عدم (واستدل) للاول بالنبوي المتقدم جنبوا مساجدكم النجاسة (و فيه) ما تقدم من ضعف سنده واجمال متنه وبالاية الشريفة (انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام) (١) بضميمة عدم الفصل بين المسجد الحرام وغيره من المساجد اذا الظاهر منها ان المنهى عنه دخولهم المسجد بما انهم نجس لالاجل ما يترتب على دخولهم من تلويثهم المسجد (وفيه) ان الاية الشريفة مختصة بالمشرك ولا تشمل ساير النجاسات فضلا عن المتنجسات اذا الظاهر منها كون موضوع الحكم هو النجس بالفتح لالانجس بالكسر وحيث انه مصدر لا يصح حمله على العين فيتعين حمله على المبالغة ويكون الحمل كما في زيد عدل فيكون الموضوع النجس على وجه المبالغة لا كل نجس (وعليه) فلا وجه لدعوى ثبوت الحكم لكل نجس فتدبر (فتحصل) ان الاقوى عدم حرمة ادخال النجاسة في المسجد اذا لم تكن متعدية .

الثاني وجوب الازالة الفورية فلا يجوز التاخير بمقدار ينافي الفورية العرفية كما هو المشهور بل عن المدارك نسبه الى الاصحاب (ويشهد له) ما دل على حرمة التنجيس اذا الظاهر من نصوص اتخاذ الكنيف مسجد وغيرها النهي عن وجود النجاسة في المسجد في كل زمان من الازمنة وعليه فلا بد من المبادرة الى الازالة والايلزم وجود النجاسة في زمان من الازمنة وهو حرام .

الثالث ان وجوب ازالة النجاسة عن المساجد كفاي ولا اختصاص له بمن نجسها كما هو المشهور شهرة عظيمة اذ ظاهر الخطاب بالجميع مع كون الفعل واحدا غير قابل للتكرار هو ذلك .

وعن الذكرى الاختصاص بمن نجسها وتبعه بعض اعظام العصر واستدل له بان بقاء

النجاسة بقاء لعمله الذي كان محرماً عليه - دونه - وبقاء فعله اعدام عمله، (وفيه) ان بقاء النجاسة انما يستند اليه ويكون حرماً عليه لكونه قادراً على ازالة النجاسة عنها وهذا مشترك فيه بينه وبين غيره اذ غيره ايضا له ان يبقى النجاسة وان يعدمها (وعليه) فلا فرق بينهما فتدبر .

الرابع اذا رأى نجاسة في المسجد وقد دخل وقت الصلاة فالمشهور على انه يجب المبادرة الى الازالة مقدمة على الصلاة لدليل فورية الازالة، كما هو الشأن في جميع موارد تراحم الموسع مع المضيق .

وعن المستند العدم (بدعوى) ان الفورية مستندة الى الاجماع ولم يثبت على الوجوب الفوري حين دخول واجب موسع (وفيه) ما تقدم من ان دليل الفورية هو الدليل على وجوب الازالة وحرمة التنجيس لاجماع فراجع .

ثم انه على المشهور لو ترك الازالة مع السعة واشتغل بالصلاة فهل تبطل صلاته ام لا وجهان بل قولان .

قد استدل للاول (بان الامر) بالشئ يقتضى النهي عن ضده فالامر بالازالة النهي عن الصلاة والنهي في العبادة موجب لفسادها (وفيه) ما حققناه في محله من عدم اقتضاء الامر بالشئ للنهي عن ضده مع ان النهي المانع عن التقرب بالعبادة انما هو النهي النفسى لا الغيرى لعدم كونه ناشئاً عن المفسدة .

(وبان الامر) بالضدين معا غير ممكن لكونه تكليفاً بالمحال فالامر بالازالة يكون مانعاً الامر بالصلاة، فتكون فاسدة لذلك (وفيه) ما ذكرناه في محله من صحة تعلق الامر بالضدين على نحو الترتب . (مع) انه يكفي قصد الملاك في صحة العبادة وتمام الكلام في كل واحد من هذه الامور مو كول الى محله .

وعن الحدائق الاستدلال على الصحة (باصالة) البرائة بدعوى ان الشك في الصحة ناش من الشك في مانعية وجوب الازالة عن الصلاة وتقيد الامر بها على عدم وجوبها وحيث انه يجري اصالة البرائة عن المانعية فتثبت بها الصحة . (وبلزوم) الحرج المنقضى في الشريعة من عدم الصحة اذ غالب افراد المكلفين في اوقات الصلاة مخاطبون بواجب

آخر لاقل من الخطاب باداء الدين (وعليه) فيلزم فساد صلاة الجميع والالتزام بذلك كما ترى .

وفيها نظر (اما الاول) فلان القائل بالفساد لا يقول به لاجل اخذ عدم و جوب الازالة قيدا شرعيا للصلاة بل يقول به لاجل تراحم الامر بالازالة مع الامر بالصلاة وحيث ان الامر بهما محال لكونه طلبا للمحال فلتضييق الازالة تكون هي المأمور بهادون الصلاة (وعليه) فتكون الصلاة فاسدة اما للنهي عنها او لعدم الامر بها مع اعتبار قصد الامر في صحة العبادة ، فالرجوع الى اصاله البرائة في غير محله : (و اما الثاني) فلان الخطاب الاخر الذي فرض توجهه الى من تجب عليه الصلاة ان كان بواجب موسم فلا يكون مانعا عن الامر بالصلاة لعدم التراحم بينهما ، وان كان متعلقا بالمضيق فمع ان ما ذكر من ابتلاء غالب المكلفين به غير تام انه ان لم يكن قادرا على امتثاله فلا يكون مانعا عن الامر بالصلاة و ان كان قادرا عليه فهو يكون من صغريات هذه المسئلة والالتزام بفساد الصلاة ما لم يتضييق وقتها في ذلك الغرض لا يترتب عليه حرج ولا غيره من المحاذير .

وجوب قطع الصلاة للازالة

الخامس اذا كان عالما بالنجاسة ثم غفل وصلى ثم التفت اليها في اثناء الصلاة او علم بها في اثنائها فهل يجب اتمامها ثم الازالة او ابطالها والمبادرة الى الازالة او يفصل بين الصورتين فيجب الاتمام في الاولى و الابطال في الثانية او يتخير بينهما في الصورتين وجوه واقوال (ولا يخفى) ان مورد هذه الوجوه هو ما اذا كان المضي في الصلاة منافيا مع المبادرة الى الازالة والا كما لو امكنت الازالة من دون ان يبطلها اولم يناف الاتمام الفورية العرفية فلاوجه لقطع الصلاة وابطالها كما لا يخفى .
وقد استدلل للاول بان دليل الفورية هو الاجماع والتميقن منه غير المقام فدليل حرمة الابطال بلا مزاحم (وفيه) ما عرفت من عدم اختصاصه به بل دليلها دليل وجوب الازالة فراجع .

واستدل للثالث الذى اختاره جملة من المحققين منهم المحقق النائنى ره بانه فى الصورة الثانية يستصحب وجوب الاتمام وحرمة القطع وعدم وجوب الازالة الثابتة قبل العلم واما فى الصورة الاولى فللعلم بوجوب الازالة قبل الصلاة لا علم بوجوب الاتمام فى زمان من الازمنة حتى يستصحب (وفيه) انه كما لا يكون وجوب الازالة الثابت من حين حصول النجاسة الذى لا يكون معلوما مانعا عن الامر بالصلاة ووجوب اتمامها فى صورة الجهل كك وجوب الازالة الذى لا يكون منجز للنسيان لا يكون مانعا عن وجوب الاتمام فالالاتمام يكون واجبا قبل العلم والاتصالات فى صورتين بالتفصيل فى غير محله (مع) ان وجوب الاتمام فى نفسه مما لاشك فيه حتى يستصحب وانما الكلام فى تقدمه على وجوب الازالة وعدمه والاستصحاب لا يزيد على الدليل الاجتهادى الدال على الوجوب فكما ان مع الدليل الاجتهادى يقع التزام بينهما كك مع الاستصحاب. فان قلت انه يستصحب وجوب الاتمام تعيينا الثابت قبل العلم (قلت) ان تعينه كان يحكم العقل لاجل عدم التزام الكلام وانما يكون فى تعينه مع وجود التزام والاستصحاب لا يجزى فى الفرض فتدبر .

واستدل للاخير بانه حيث لم يحرز اهمية شىء من وجوب الازالة ووجوب الاتمام فلا محالة يتخير بينهما (وفيه) ان ذلك فرع التزام المتوقف على شمول دليل كل واحد منهما لمثل الفرض فى نفسه (وحيث) ان دليل حرمة القطع هو الاجماع والمتيقن منه غير المقام فلزام لوجوب المبادرة الى الازالة (فتحصل) مما ذكرناه ان الاقوى وجوب الابطال والمبادرة الى الازالة .

السادس اذا كان موضع من المسجد نجسا فهل يجوز تنجيسه ثانيا اذالم يستلزم تنجيس ما يجاوزه ام لا او يفصل بين ما لو كانت الثانية اشد واغلظ فلا يجوز وبين ما لو لم تكن كك فيجوز وجوه واقوال .

قداستدل للاول (بان) المتنجس يتنجس ثانيا غاية الامر يكفى الغسل الواحد للجميع (وعليه) فالتنجيس الثانى ايضا محكوم بالحرمة بمقتضى اطلاق الدليل (وبان) تنجيسه ثانيا ملازم لادخال النجاسة فى المسجد و هو حرام (وبان) التنجيس مهانة

له وهي حرام

وفي الجميع نظر (أما الأول) فلما تقدم من عدم تنجس المنتجس ثانياً (وأما الثاني) فلما عرفت من عدم حرمة ادخال النجاسة في المسجد من حيث هو (مع أنه) لا يشمل تنجيسه ثانياً بالمنتجس لا بالنجس. (وأما الثالث) فلأن كون النجاسة اليسيرة موجبة لحصول المهانة محل تأمل بل منع (مع أن) حرمة المهانة بجميع مراتبها غير خالية عن الأشكال .
واستدل للاخير بان التنجيس المحرم ملحوظ بنحو الطبيعة السارية في المراتب بقريئة الارتكاز العرفي (وفيه) أنه لو سلم ثبوت المراتب للنجاسة لانسلم كون التنجيس ملحوظا بنحو الطبيعة السارية فيها اذ ذلك فرع ثبوت الاطلاق لدليل حرمة التنجيس المتوقع على كونه في مقام البيان من هذه الجهة (وحيث) أنه ليس في مقام البيان من هذه الجهة كما لا يخفى فلا يمكن التمسك بالاطلاق .

وأما التفصيل بين ما لو اوجب التلويث فيحرم وبين ما لو لم يوجب فلا يحرم فلعل وجهه تلازم التلويث مع حصول الهتك فيحرم لذلك و فيه منع واضح (فتحصل) مما ذكرناه ان الاقوى عدم حرمة تنجيس ثانياً اذالم يستلزم تنجيس ما يجاوره ولم يستلزم حصول الهتك .

السابع لو توقف تطهير المسجد على تخريب شيء عنده او على تخريبه اجمع فهل يجب التطهير او يحرم التخريب ام يفصل بين الموردين فيحرم في الثاني ام يتخير بينهما مطلقا وجوه واقوال .

قد استدلل لأول بان ما دل على حرمة التخريب لا يشمل المورد لاختصاصه بما اذالم يكن لمصلحة المسجد وتطهير المسجد من هذا القبيل (وعليه) فلا مزاحم لوجوب الأزالة (و فيه) ان الموجب لجواز التخريب هو النفع العائد الى المتردين وليست الطهارة منه .

واستدل للاخير بان وجوب التطهير يزاحم حرمة التخريب (و حيث) لم يحرز الأهمية فمقتضى القاعدة هو التخير .

وفيه أنه قد حققنا في محله أنه لو توقف فعل واجب على فعل محرم ولم يحرز

اهميته تعين البناء على بقاء الحرمة وعدم جواز ارتكابه مثلاً لو توقف انقاذ الغريق على قتل نفس محترمة لا يجوز القتل للانقاذ وما نحن فيه من هذا القبيل فلا يجوز التخريب (فتحصل) مما ذكرناه ان الاقوى هو القول الثاني .

الثامن اذا توقف التطهير على بذل مال فهل يجب ام لا وجهان بل قولان وتنقيح القول بالبحث في موردين .

الاول فيما لو توقف التطهير على بذل مال بازاء الماء ليشترى ويطهره بنفسه الثاني فيما لو كان من قبيل الاجرة على التطهير (اما) الاول فلو كان التطهير ملازماً ولو غالباً لبذل المال لاشكال في وجوبه (و اما) بما انه ليس كك فيتعين الرجوع في هذه الموارد الى ما دل على نفي الضرر المقتضى لعدم وجوب البذل .

واما المورد الثاني فعدم وجوب البذل فيه اوضح اذ مضافاً الى ذلك يرد على القول بالوجوب انه ان اريد ان الواجب عليه فعل الاخير بدعوى كونه عملاً تشبيهاً . (ففيه) انه مع وساطة ارادة النائب التي تكون ارادة مستقلة وليست تحت ارادته لا تصح هذه الدعوى وان اريد ان الواجب عليه في الفرض الاستنابة فهو يحتاج ثبوته الى ورود دليل اخر غير ما دل على لزوم الازالة . ومع الشك فيه يرجع الى الاصل وهو يقتضى العدم (فتحصل) ان الاقوى عدم وجوب البذل وبذلك ظهر حكم فرع اخر وهو انه هل يجب اعلام الغير اذا لم يتمكن من الازالة ام لا وان الاظهر العدم .

ثم انه في المقام لو بذل لا يضمن من صار سبباً للتنجيس اذا السبب يكون ضامناً فيما استند التلف اليه عرفاً لا الى المباشر بان لم يكن صادراً عنه بالاختيار واما في مثل المقام فلا دليل على الضمان وتمام الكلام مو كوال الى محله .

تنجيس المسجد الخراب و تطهيره

الثامن اذا غصب المسجد وجعل داراً او طريقاً او صار خراباً بحيث لا يمكن تطهيره

ولا الصلاة فيه فهل يجوز تنجيسه ولا يجب تطهيره أم يحرم الاول ولا يجب الثاني أم يحرم الاول ويجب الثاني اقوال ووجوه .

قد استدل للاول بان المسجدية و ان كانت من الامور الاعتبارية الا ان تحققها يتوقف على الاعداد (وفيه) انه لكونها من الاعتباريات والاعتبار خفيف المؤنة لا يعتبر في اعتبارها سوى ما يخرجها عن اللغوية فلا يتوقف على الاعداد .

واستدل للثاني بوجهين (الاول) ان مقتضى اطلاق دليل الحكمين ثبوتها في الفرض الا ان وجوب الازالة يكون حرجيا فيرتفع بمادل على نفى الحرج .

(وفيه) مضافا الى ما استعرف من عدم شمول اطلاق دليلهما للمقام ان عدم وجوب الازالة ح انما يدور مدار الحرج فلو لم يلزم ذلك ولو في مورد واحد لا وجه للحكم بارتفاع الوجوب اذ الحرج كسائر ما يؤخذ موضوعا للحكم انما يثبت له الحكم اذا تحقق مصداقه في الخارج ففي كل مورد لزم من وجوب الازالة حرج يحكم بعدمه . (واما) اذا لم يلزم من جعله الحرج في مورد فلا وجه لارتفاع وجوبه .

الثاني ان دليل الحكمين لا اطلاق له بحيث يشمل المقام اذ نصوص اتخاذ الكنيف مسجدا مختصة بغير المقام و المتيقن من معقد الاجماع غيره فيتعين الرجوع الى الاصول .

(و مقتضى) الاستصحاب بقاء حرمة التنجيس و اما وجوب الازالة فحيث ان

استصحابه من الاستصحاب التعليقي ولا نقول بحجتيه فيرجع الى اصالة البرائة

وفيه ان ما ذكر من عدم شمول الدليل للمقام وان كان متينا ومنه يظهر ضعف القول الاخير الان ما ذكر من التفصيل في جريان الاصول بين الحكمين في غير محله اذ وجوب الازالة حرجية التنجيس ليسا حكمين بل حكم واحد وهو حرمة وجود النجاسة في المسجد و يعبر عن حرمة احوادث النجاسة بحرمة التنجيس وعن حرمة ابقائها بوجوب الازالة فعلى فرض جريان الاستصحاب يجرى استصحاب حرمة وجود النجاسة في المسجد و ينتزع منها حكمان حرمة التنجيس و وجوب الازالة .

ولكن الصحيح عدم جريان الاستصحاب اذ الشك في بقاء الحرمة مسبب عن الشك في الجعل بنحو تكون باقية بعد الخراب.

و حيث ان حرمة التنجيس لم تكن في اول الشريعة مجعولة قطعاً فيشك في جعلها فيستصحب عدم الجعل ويثبت به عدم الحرمة بناء على ما حققناه في محله من ان استصحاب عدم الجعل يجري ويثبت به عدم المجعول . . .

(ودعوى) ان جعل الحرمة لتنجيس المسجد معلوم اما الى الابد او مادام لم يصر خراباً وعليه فاستصحاب عدم جعلها الى الابد يعارض استصحاب عدم جعلها في خصوص ما اذا لم يكن خراباً فيتساقطان فيرجع الى الاصل المحكوم وهو استصحاب بقاء الحرمة (مندفعة) بعدم جريان استصحاب عدم جعلها ما لم يصر خراباً اذ حرمة في ذلك الزمان معلومة .

وجوب التيمم لمكث الجنب في المسجد للازالة

التاسع اذا رأى الجنب نجاسة في المسجد و لم يمكنه الازالة بدون المكث و كان تاخيرها الى ما بعد الغسل منافياً للفورية (فهل) يجب التأخير الى ما بعد الغسل ام يجب المكث جنباً ام يجب مع التيمم او يتخير بينهما وجوه واقوال .

اقويها الثالث اذ المكث لكونه مقدمة للازالة يصير واجباً (وعليه) فيشرع التيمم له (ودعوى) ان جميع غايات الوضوء والغسل ليست غايات للتيمم لاسيما دخول المسجدين واللبث في المسجد ومس كتابة القران لقوله تعالى (١)

(ولاجنبنا الاعابرى سبيل حتى تغتسلوا) فانه غيا المكث في المساجد بالاعتسال ولو اباحه التيمم لكان ايضاً غاية (مندفعة) بان اطلاق ادلة البدلية يوجب كون جميع غاياتها غاياته (وجعل) الغسل غاية لحرمة المكث لا ينافي ذلك لحكومة ادلة البدلية عليه . ودعوى انه يعتبر في مشروعية التيمم فقدان الماء ومع وجوده ان لا يكون مشروعاً مندفعاً بان وجوبه بما انه وجوب مضيق يكون فاقداً بالنسبة اليه .

فان قلت ان جعل المكث غاية للغسل او التيمم لا يخلو من اشكال اذ المتوقف عليهما

جواز المكث لانفس المكث فلا يكون الامر بهما غير يا بل يكون عقليا من باب لزوم الجمع بين غرضي الشارع فوجوب المكث لا ينفع في تشريع الغسل و التيمم لعدم كونهما مقدمتين له بلهما من مقدمات جوازه وهو ليس من فعل المكلف .

قلت ان مطلق وجود المكث وان لم يتوقف على الغسل والتيمم الا ان وجود المكث الذي لامفسدة فيه ولا مبعوضة يكون متوقفا عليهما فكما يقال في قراءة القران من ان وجودها الكامل يتوقف على الوضوء فتكون هي احدى غاياته كك في المقام فتدبر (فتحصل) مما ذكرناه ان الاقوى تعين التيمم والازالة وعدم جواز تاخير الازالة الى ما بعد الغسل .

ولو لم يمكن التطهير الا بالمكث جنبا فالظاهر عدم جواز المكث للاهمية حرمة المكث اذ لم يحرز ذلك بل لما ذكرناه مرارا من انه لو توقف فعل واجب على محرم ولم يحرز اهمية الواجب مقتضى القاعدة عدم جواز ارتكاب الحرام مقدمة لامثال الواجب (نعم) اذا استلزم التأخير الى ما بعد الغسل هتك حرمة وجب التطهير لاهمية وجوب الازالة كما لا يخفى .

تنجيس المشاهد

العاشر نسب الى جماعة من الاصحاب كالشهيدين والمحقق الثاني وغيرهم الحاق المصاحف والضريح المقدسة والمشاهد المشرفة والتربة الحسينية بالمساجد بل لعله لا خلاف فيه ظاهرا .

واستدل له (بان) المعلوم من الشريعة زيادة احترام هذه الامور على المساجد و عليه فمادل على حرمة تنجيس المساجد بدل بالفحوى على حرمة تنجيسها (و يلزوم) تعظيمها واحترامها والتنجيس مناف للتعظيم بجميع افراده (و بما) دل على حرمة المهانة لها بدعوى ان التنجيس مهانة فيحرم .

وفي الجميع نظر اذ لم يعلم كون حكمة حرمة تنجيس المساجد الاحترام وتعظيم المسجد ووجوب التعظيم ولو بعض افراده مما لم يدل عليه دليل (نعم) المهانة لها احرام فكل

مورد استلزم التنجيس مهانة يحرم .

(و اما) اذا لم يستلزم تلك فلا وجه للحرمة الا اذا ثبت اجماع تعبدى عليها فتدبر .

و في طهارة الشيخ الاعظم هذا في غير خط المصحف . (و اما فيه) فلا اشكال في وجوب الازالة لفحوى حرمة مس المحدث له (وفيه) مضافا الى ما اورده عليه المحقق الهمداني ره من انه تتم الفحوى لو قلنا بوجوب حفظ القران عن ان يمس غير المتطهر وان لم يكن مكلفا بان وجب منع غير المتطهر من مس خطه و الا فلا تتم الفحوى الا بالنسبة الى حرمة التنجيس لا وجوب الازالة كما لا يخفى انه لعدم معلومية مناط الحكم لاسبيل الى دعوى الاولوية و اما الموارد المستثناة .

ما يعفى عنه في الصلاة

فهي امور الاول « ما نقص عن سعة الدرهم » و قيده بعضهم « بالبغلى » و اخر بالوافي و لعلهما شيء واحد كما سيمر عليك « من الدم غير الدماء الثلاثة » الحيض و الاستحاضة و النفاس (و دم نجس العين) و الميتة و مالا يؤكل لحمه فبهنا مسائل .

(الاولى) لاختلاف و لا اشكال في العفو عن الدم الاقل من الدرهم اذا كان في الثوب من نفسه كما لاشبهة في عدم العفو عما زاد عن الدرهم انما الكلام يقع في مواضع .

(الاول) المشهور بين الاصحاب عدم العفو عما يساوى الدرهم و عن الخلاف دعوى اجماع عليه و عن كشف الحق نسبته الى الامامية (وعن) السيد في الانتصار و سلاز ثبوت العفو عنه .

(و عن) المصنف في التذكرة و المحقق في النافع التوقف فيه و الاقوى هو الاول .

لصحيح (١) ابن ابي يعفور قلت للصادق « ع » ما تقول في دم البراغيث قال ليس

به باس قلت انه يكثر و يتفاحش قال و ان كثر و تفاحش قلت فالرجل يكون في ثوبه نقط الدم لا يعلم ثم يعلم فينسى ان يغسله فيصلى ثم يذكر بعد ما صلى ايعيد صلاته قال «ع» يغسله و لا يعيد صلوته الا ان يكون مقدار الدرهم مجتمعا فيغسله و يعيد الصلوة .

(ومرسل) (١) جميل عن بعض اصحابنا عن الباقر «ع» والصادق «ع» لاباس بان يصلى الرجل في الثوب وفيه الدم متفرقا شبه النضح وان كان راه صاحبه قبل ذلك فلا باس به ما لم يكن مجتمعا قدر الدرهم .

واستدل للثاني (بصحيح) (٢) اسمعيل الجعفي عن ابي جعفر «ع» في الدم يكون في الثوب قال ان كان اقل من الدرهم فلا يعيد الصلاة و ان كان اكثر من الدرهم وكان قد راه و لم يغسله حتى صلى فليعد صلاته فان مقتضى الشرطية الثانية العفو عن مقدار الدرهم ايضا .

(وحسن) (٣) ابن مسلم عن الباقر «ع» قلت له الدم يكون في الثوب على و انا في الصلاة قال «ع» ان رايت و عليك ثوب غيره فاطرحه وصل في غيره و ان لم يكن عليك ثوب غيره فامض في صلاتك و لا اعادة عليك و ما لم يزد على مقدار الدرهم فليس بشيء رايت قبل اولم تره و اذا كنت قد رايت و هو اكثر من مقدار الدرهم فضيغت غسله و صليت فيه صلاة كثيرة فاعدا ما صليت فيه . فانه يدل بكلمتي الجملتين عليه .

وفيها نظر (اما الاول) فلانه لو لم يكن ظاهرا في القول الاول لاجل ان حكم المساوي انما يستفاد من مفهوم الشرطية الاولى لكان مجملا من جهة دوران الامر بين كون الشرطية الاولى تصريحا بمفهوم الثانية وبين كون الثانية تصريحا بمفهوم الاولى وعليه فيتعين العمل بغير هذا النص .

(واما الثاني) فلان دلالاته على العفو عن المساوي انما يكون بالاطلاق فيقيد بصحيح

١- الوسائل - الباب - ٢٠ من ابواب النجاسات حديث ٤

٢- الوسائل - الباب - ٢٠ من ابواب النجاسات حديث ٢

٣- الوسائل الباب ٢٠ من ابواب النجاسات حديث ٦

ابن ابي يعفور ومرسل جميل . او يحتمل على ان المراد منه الدرهم فمازاد ، و على فرض التنزل و تسليم التعارض فالترجيح معهما للاشهرية .

الثانى هل يختص الحكم باللباس او يعم البدن و جهان قد استدل للاول باختصاص النصوص به .

ولكن الاقوى ماذهب اليه المشهور من عموم الحكم للبدن بل عن التذكرة و كشف الالتباس وغيرهما دعوى الاجماع عليه .

و يشهد له مضافا الى القطع بعدم الخصوصية للثوب و لذا لم يتوقف فيه احد من العلماء .

خير (١) المثنى بن عبدالسلام عن ابي عبدالله «ع» انى حككت جلدى فخرج منه دم قال «ع» ان اجتمع قدر الحمصة فاغسله والافلا ، فانه يدل على ان مقدار الحمصة فى البدن يكون مغفوا عنه و بضميمة عدم الفصل بينه و بين ما زاد عليه ما لم يصل الى مقدار الدرهم يثبت الحكم باطلاقه .

الثالث لا يختص الحكم بما اذا كان الدم من نفسه بل يعم ما اذا كان من غيره لاطلاق النصوص و اختار صاحب الحدائق ره الاختصاص و نسبه الى الامين الاستر ابادى ايضا .

و استدل له بمرفوع (٢) البرقى عن الصادق «ع» دمك انظف من دم غيرك اذا كان فى ثوبك شبه النضح فلا لباس و ان كان دم غيرك قليلا كان او كثيرا فاغسله .

وفيه انه لا يدل على الفرق بينهما من حيث صحة الصلاة وانما يكون ظاهره الفرق بنجاسة قليل دم الغير دون دم نفسه وهو مما لم يلتزم به احد (مع) انه لو سلم دلالة على ما استدل به له لاعراض الاصحاب عنه ليعتمد عليه .

١- الوسائل - الباب ٢٠ - من ابواب النجاسات حديث ٥

٢- الوسائل - الباب ٢١ - من ابواب النجاسات - حديث ٢-

في المستثنيات

المسئلة الثانية ما ذكرناه انما هو في الدم (غير الدماء الثلاثة).

واما هي فمستثناة مما ذكر من غير خلاف يعرف في الحيض بل عن غير واحد دعوى الاجماع عليه .

و استدل له (١) بخبر ابي سعيد عن ابي بصير عن الباقر «ع» و الصادق «ع» لاتعاد الصلاة من دم لم تبصره الا دم الحيض فان قليله و كثيره في الثوب ان راه و ان لم يره سواء ! بدعوى ظهور القليل فيما دون الدرهم بملاحظة ظهوره في خصوصية لدم الحيض .

و فيه ان ظهور الخبر في خصوصية لدم الحيض وان كان لا ينكر ولكن ظاهره خصوصية له في ان الصلوة فيه باطله حتى مع الجهل (و عليه) فهو مطلق فيكون كسائر النصوص الدالة على مانعية دم خاص ،

ودعوى ظهور القليل في ارادة ما دون الدرهم كما ترى .

كما ان دعوى ان النسبة بينه وبين اطلاق العفو عما دون الدرهم عموم من وجه و بعد التعارض و التسايط يرجع الى عموم ما دل على مانعية النجاسة، (مندفعة) بان نصوص العفو حاكمة عليه . كما انها حاكمة على نصوص الرعاف و غيرها مما ورد في بعض انواع الدم كما لا يخفى .

وبذلك يظهر الجواب عن الاستدلال له باطلاق ما دل على وجوب غسل دم الحيض (بدعوى) ان النسبة بينه و بين اخبار العفو عموم من وجه و بعد التعارض يرجع الى عموم المنع من الدم .

ونظيرهما في الضعف الاستدلال له بانصراف نصوص العفو عن دم الحيض اما لندرة ابتلاء الرجل الذي هو الموضوع في تلك الاخبار به . اولا غلظية نجاسة دم

الحيض (اذ) ندرة الوجود لا توجب الانصراف كما حقق في محله و اغلظية نجاسة دم الحيض غير ثابتة مع قطع النظر عن ملاحظة هذا الحكم لان ايجابه الغسل اعم من ذلك (مع) انها ايضا لا توجب الانصراف فاذا اعمدة في هذا الحكم الاجماع الذى حكاه غير واحد .

و اما النفاس فقد استدل له (بماورد) من ان النفاس (١) حيض محتبس (و بان) اصل النفاس حيض (و بانصراف) نصوص العفو عنه لاغلظية نجاسته من غيره من الدماء . وفي الجميع نظر (اما الاول) فلانه لم يرد في مقام بيان قضية شرعية تنزيلية بل هو في مقام بيان قضية خارجية كما يشهد له توصيفه بالاكتساب اذ لا اثر للحيض المحتبس فتدبر (واما الثانى) فلان كون اصل النفاس حيضا لا يوجب ترتب جميع احكامه عليه بعد كونه عنوانا مستقلا في مقابله . (واما الثالث) فقد عرفت ما فيه .

وبذلك كله ظهر ما في الاستدلال لاستثناء الاستحاضة ، و حيث ان الاجماع فيهما غير ثابت اذ المحكى عن المحقق في المعتبر و النافع ان اول من الحقهما بدم الحيض الشيخ قده ، فالحكم فيهما ليس من المسلمات فلا دليل على استثنائهما . ولكن الاحتياط فيهما لا يترك لافتاء الاعاظم من المحققين الذين يعتمد على فتاويهم بعدم العفو عنهما .

دم نجس العين

والحق بعض فقهاء قديم الحيض دم الكلب والخنزير بل مطلق . (نجس العين) (و اشتهر) حكاية هذا القول عن القطب الراوندى و ابن حمزة (و عن الحلبي) في السرائر ان القول بعدم العفو فيه خطأ عظيم و زلل فاحش لان هذا هدم و فرق لاجماع اصحابنا .

والاول اقوى و ذلك لان دليل العفو انما دل على العفو عن النجاسة الدموية

لأن نجاسة الأخرى الثابتة له من حيث كونه جزء من نجس العين (و دعوى) عدم تنجس النجس والمنتجس قد عرفت ما فيها في بحث تنجس المنتجس .

(وما ذكره) بعض الأعاظم من المحققين في مصباحه من أنه لا شبهة في أن نصوص العفو مسوقة لبيان حكم أفراد الدم المتحققة في الخارج لافي مقام بيان حكم الطبيعة من حيث هي دون أفرادها و كونه دم كلب أو خنزير ككونه دم رجل أو امرأة إنما هو من مشخصات الفرد غير خارج من حقيقته فاخبار الباب بظاهرها تعم دم الكلب والكافر أيضاً (غير تام) إذ لا شبهة في أن النصوص واردة في مقام بيان أفراد الدم لا الطبيعة من حيث هي ولكن أفرادها من حيث انطباق عنوان الدم عليه لامن سائر الجهات و معنى الاطلاق عدم دخل الخصوصيات المشخصة في الحكم لادخل كل خصوصية فيه فلا يفيد ما ذكره ره من أن كونه دم كلب ككونه دم رجل من مشخصات الفرد فنصوص الباب لا تعم دم الكلب وغيره من نجس العين من جهة كونه من اجزاء نجس العين فيرجع من هذه الجهة الى عموم المنع .

ولو تنزلنا عن ذلك وسلمنا كون النصوص في مقام بيان العفو عن الدم الاقل من الدرهم من جميع الجهات حتى من جهة كونه جزء لنجس العين و كونه من اجزاء ما لا يؤكل لحمه فيقع التعارض بينها .

وبين موثق (١) ابن بكير ان الصلوة في وبر كل شيء حرام اكله فالصلوة في وبره وشعره وجلده وبوله وروثه وكل شيء منه فاسدة لا يقبل تلك الصلاة حتى يصلى في غيره مما احل الله اكله والنسبة بينهما عموم من وجه وحيث ان دلالة الموثق تكون بالعموم فيقدم .

و دعوى عدم شمول الموثق للدم فان المراد بعموم كل شيء هي الاشياء التي يكون المنع من الصلاة فيها ناشئاً من حرمة الأكل بحيث لو كان حلال الأكل لكانت الصلاة فيه جائزة فمثل الدم والمنى خارج مما اريد بهذا العام .
(مندفعة) بانه لو سلم هذا الظهور الدم الاقل من الدرهم يكون من جملة تلك

الاشياء اذ لو كان الحيوان محلل الاكل لكانت الصلاة في دمه الاقل من الدرهم جائزة (فتحصل) ان الاقوى الحاق دم نجس العين بدم الحيض وظهر ايضا الحاق دم الميتة وغيره ما كؤل به كما لا يخفى .

المراد بالدرهم

المسئلة الثالثة في المراد بالدرهم في محل الكلام وهو على ما (عن) السرائر والفقهاء والهداية و المقنعة والانتصار والخلاف وغيرها الوافي (وعن) المصنف ره في جملة من كتبه والمحقق هو البغلي بل عن كشف الحق انه مذهب الامامية وعن شرحه ان كون الدرهم هو البغلي من العلميات والاجتماعات عليه لا تحصر والظاهر اتحاد المراد بالتفسيرين .

ويشهد له مضافا الى انه مقتضى الجمع بين الاجماع الذى ادعاه فى الخلاف وبين ما ادعاه فى كشف الحق وعدم تعرضهم للخلاف فى التفسير تصريح غير واحد كالمحقق والشهيد وغيرهما بالاتحاد (وعلى هذا) فالوجه فى حمل الدرهم المذكور فى النصوص على البغلي هو الاجماع المحكى عن جماعة .

وعن المدارك الاستشكال فيه بان البغلي الذى وزنه ثمانية دوايق ترك فى زمان عبد الملك حيث انه اتخذ الدرهم المتوسط بين البغلي والطبرى الذى هو اربعة دوايق فجعل وزنه ستة دوايق واستقر امر الاسلام عليه فيشكل حمل ماورد منه (ع) عليه بل يجب حمله على المتعارف الشايع فى زمانه (ع) وهو الدرهم الاسلامى بعد عدم امكان كونه من المطلق الصالح للانطباق على القليل والكثير لو روده مورد التحديد .

واجيب عنه (تارة) بانه لاجل كون احكامهم متلقة عن النبى (ص) فيجب حمل كلامهم على ما يوافق زمانه (ص) (واخرى) بان ترك استعماله فى زمان الصادق (ع) لا ينافى بقاءه فى ايديهم .

و فيهما نظر اذ كون احكامهم متلقة عنه (ص) لا يوجب جواز التعبير بغير

اصطلاح زمانهم وبقائه في ايدي الناس لو سلم تحققه مع ترك استعماله في مدة من الزمن لا يوجب جواز اطلاق الدرهم وارا دته مع كون الدرهم الاخر متعارفا شايعا (فالصحيح) في الجواب ان اشتهار التفسير به بين العلماء من الصدر الاول الى زماننا يوجب القطع بالمراد ويكون ذلك كاشفا قطعيا عن ثبوت قرينة قطعية معينة .

ثم انه بما ان الظاهر من التقدير بالدرهم سعته لا وزنه، فالمهم في المقام معرفة سعة الدرهم البغلي . وقد اختلف كلماتهم في تحديدها (فعن) جماعة منهم تحديدها باخصم الراحة و عن المناهج انه الاشهر (وعن) الاسكافي . تقدير الدرهم بعقد الابهام الاعلى (وعن) بعض اخر تقديره بعقد الوسطي .

و قد استدلل للاول بشهادة ابن ادريس حيث انه بعد ما افتى بالعفو عمادون الدرهم الوافي الذي هو المضروب من درهم وثلث قال و بعضهم يقول دون الدرهم البغلي وهو منسوب الى مدينة قديمة يقال لها بغل قريبة من بابل بينها وبينها قريب من فرسخ متصلة ببلدة الجامعين تجد فيها الحفرة و الغسالون دراهم واسعة شاهدت درهما من تلك الدراهم وهذا الدرهم اوسع من الدينار المضروب بمدينة السلام المعتاد يقرب سعته من سعة اخصم الراحة (و فيه) انه ليس في كلامه قده ما يدل على ان ما شاهده من الدرهم هو الدرهم البغلي الذي هو الموضوع في نصوص الباب مع انه حيث لا يكون المخبر عنه من الحسيات فلا يكون خبره حجة لاثباته .

فالصحيح ان يقال ان اشتهار التحديد بذلك بين الاساطين كاشف قطعي عن المراد اذ لا يهتمل في حقهم استنادهم في هذا التحديد الى الامور الحدسية والاجتهادات القابلة للخطاء .

ثم انه لو تم ما ذكرناه وحصل الاطمينان منه فلا كلام والافالمتعين الاقتصار على الاقل الذي هو المتيقن و يرجع فيما زاد الى عموم ما دل على مانعية الدم .

حكم الدم المتفرق

(المسئلة الرابعة) اذا كان الدم متفرقا في البدن او اللباس او فيهما و كان

المجموع بقدر الدرهم فهل هو عفو فيلاحظ كل جزء في حد ذاته موضوعا مستقلا للحكم، كما عن جماعة من القدماء والمتأخرين وعن كشف الالتباس نسبتته الى المشهور او يجب ازالته كالمجتمع كما عن جماعة آخرين بل عن بعض نسبتته الى الشهرة او يفصل بين صورة التفاحش فيجب الازالة وعدمه فلا تجب كما عن الشيخ في النهاية و المحقق في المعبر، وجوه .

قد استدل للاول بقوله (ع) في صحيح ابن ابي يعفور المتقدم الا ان يكون مقدار الدرهم مجتمعا فيغسله (بدعوى) ان مجتمعا يكون خبراً ثانياً ليكون نظير قولنا هذا حلوحامض مع ، ارادة الاجتماع الفعلي منه كما هو الظاهر منه، فيكون ظاهره اعتبار امرين في عدم العفو الاجتماع و كونه مقدار الدرهم .

وفيه انه لو سلم كون الظاهر من الاجتماع في نفسه ذلك ولكنه من جهة استثناءه من نقط الدم التي كانت في الثوب لا ينبغي التوقف في ظهوره في ارادة الاجتماع التقديرى والا يلزم كون الاستثناء منقطعاً (مع) ان للمنع عن ظهوره فيه في نفسه دجالاتاً واسعا اذ ارادة الاتصال من الاجتماع كما ترى (مضافاً) الى احتمال ان يكون قوله لمجتمعاً حالاً من الضمير في يكون فيكون المعنى الا ان يكون الدم في حال الاجتماع مقدار الدرهم، فان قدح بما ذكرناه ان الصحيح يدل على القول الثاني ، ولو بنى على عدم ظهوره فيما ادعيناه فلا اقل من اجماله فيرجع الى عموم ما دل على مانعية الدم .

ومنه ظهر عدم صحة الاستدلال لهذا القول بمرسل جميل المتقدم، انهما قال لا باس بان يصلى الرجل في الثوب وفيه الدم متفرقاً شبه النضح وان كان قدراه صاحبه قبل ذلك فلا باس بهما لم يكن مجتمعاً قدر الدرهم، بل هو ايضا يدل على القول الثاني، (ودعوى) انه ضعيف السند لكونه مرسل في طريقه ابن حديد وهو ضعيف (مندفعة) بانه لا يقدح ارساله لان المرسل جميل، والراوى عن ابن حديد، ابن عيسى، وهو كان يخرج من (قم) من كان يروى عن الضعفاء فكيف يحتمل في حقه روايته عن الضعيف مالم يكن عنده قرينة قطعية دالة على صدقه .

وقد استشهد بعض المحققين ره له ، بخبر (١) الحلبي عن الصادق (ع) انه سئل عن دم البراغيث يكون في الثوب هل يمنع ذلك من الصلوة قال لا وان كثر ، ولا باس ايضا بشبهه من الرعاف ينضحه ولا يغسله ، (بدعوى) انه يدل على ان دم الرعاف يكون كدم البراغيث في عدم المانعية اذا كان شبيها به في كونه شبه النضح ، وان قوله (ع) ينضحه الخ يرجع الى دم البراغيث (وفيه) ان الظاهر منه عدم نجاسة دم الرعاف في مثل الفرض كما مال اليه صاحب الحدائق اذ جوع ينضحه الى دم البراغيث خلاف الظاهر وهو خلاف الاجماع و النصوص (مع) انه مطلق قابل للتقييد فيقيد بمادل على مانعية الدم اذا كان بقدر الدرهم فتامل .

وقد استدلل للقول الثالث ، بالمرسل (٢) المحكى عن دعائم الاسلام عن الباقر (ع) والصادق (ع) انهما قالوا في الدم يصيب الثوب يغسل كما تغسل النجاسات و رخصا في النضح اليسير منه ومن ساير النجاسات مثل دم البراغيث واشباهه قالوا اذا تقاحش غسل ، (وفيه) مضافا الى ما تقدم من ان ظاهره عدم وجوب الغسل وطهارة الدم وغيره من النجاسات في الفرض و هو كما ترى انه مطلق قابل للتقييد فيقيد بمادل على مانعية الدم اذا كان بقدر الدرهم .

الدم المشكوك فيه

الخامسة اذا علم كون الدم اقل من الدرهم وشك في انه من المستثنيات ، فهل يبنى على العفو كما عن الدروس والموجز وغيرهما ، او على عدمه وجهان قد استدلل للاول بوجوه . الاول وهو يختص بالمشكوك كونه من نجس العين او من محرم الاكل ، وهو اصالة الحل في لحم الحيوان الذي يكون هذا الدم من اجزائه . واورد عليه بوجهين ، (الاول) ما عن المحقق النائيني ره من انها لا تجرى فيما كان الحيوان مرددا بين فردين احدهما معلوم الحرمة والاخر معلوم الحلية فانه ليس هناك

١- الوسائل - الباب ٢٠ - من ابواب النجاسات حديث ٧

٢ - المستدرک الباب ١٥ - من ابواب النجاسات حديث ٢ .

ما يشك في حليته وحرمة واما الشك يكون في كون هذا الدم من اجزاء محلل الاكل او محرم الاكل، (وفيه) ان كون احدا الحيوانين معلوم الحلية والاخر معلوم الحرمة منشأ للشك الفعلي في ان ما يكون هذا الدم من اجزائه هل هو حلال ام حرام و لا يرب في ان ما يصدق عليه هذا العنوان موجود خارجي فلا يرد ما قيل من ان هذا العنوان عنوان انتزاعي لا وجود له في الخارج (الثاني) ان الحلية الماخوذة شرط لجواز الصلاة هي الحلية الواقعية، فلا يجدي في احرازها اصاله الحل فان مفادها جعل الحكم الظاهري لا الحلية الواقعية (وفيه) ما حققناه في محله من حكومة الاصول العملية على الادلة الواقعية حكومة ظاهرية، فيترتب عليها ما لم ينكشف الخلاف جميع الاثار المترتبة على الواقع .

(واما) ما اجاب به بعض الاعاظم من ان ظاهر قوله (ع) كل شيء لك حلال هو جعل الحلية المقابلة للحرمة المحتملة وما يقابلها ليس الا الحلية الواقعية فالمجعول هو الحلية الواقعية (فغريب) اذ بان ان الماخوذ في موضوعها الشك فلامحالة يكون المجعول الحلية الظاهرية لا الواقعية .

فالصحيح ان يورد على الاستدلال بهذا الاصل بما اورده المحقق النائيني ره من ان الموضوع لجواز الصلاة ليس هو الحلال بما هو كك بل الموضوع هو الاصناف الخاصة واخذ هذا العنوان في الادلة معر فالها، كما ان الموضوع لعدم جواز الصلاة ذوات ما حرم الله اكله، (ومن الضروري) ان اصاله الحل لا تثبت كون الحيوان من الاصناف الخاصة. وقد اورد عليه جملة من المحققين بانه خلاف ظواهر الادلة، فان حمل العنوان الماخوذ في الموضوع على المعرفية والمراتية خلاف الظاهر (وفيه) ان كون ذلك خلاف الظاهر في نفسه لا ينكر الا انه في المقام لا بد من حمله على ذلك، اذ احرم اكل لحمه بهذا العنوان لو كان موضوعا لعدم الجواز لكان اللازم عدم جواز الصلاة في ما يؤخذ من الغنم مثلا في حال حيوته، او بعد مماته (وحيث) انه لا شبهة في جوازه فيه فلا بد وان يكون موضوع عدم الجواز هو ذوات الانواع المحرمة وموضوع الجواز هو ذوات ما احل الله اكله الثاني مما استدل به على الغنوم مادل على الغنوم دون الدرهم اذ مع الشك في كون الدم من المستثنيات يشك في مصداق الخاص والعموم مرجع في الشبهات

المصدقية (وفيه) ان المحقق في محله ان العام لا يرجع اليه في الشبهات المصدقية .
 الثالث ان المستفاد من النصوص كون الدم اقل من الدرهم مقتضيا للعفو وانطبق
 احد العناوين التي استثنت عليه مانعا عنه فمع الشك في المانع يبني على تحقق المقتضى
 بالفتح (وفيه) مضافا الى عدم تمامية قاعدة المقتضى والمانع كما حقق في محله لامورد لها
 في الاحكام الشرعية لعدم الطريق الى احراز المقتضى فيها .

الرابع اصالة البرائة عن مانعيه الدم المشكوك المانعية .
 الخامس ان موضوع العفو حسب ما يقتضيه الجمع بين الادلة الدم الاقل الذي ليس
 بحيض مثلا فبناء على جريان الاصل في العدم الازلي يجرى اصالة عدم كون هذا الدم دم
 حيض فيثبت بهاموضوع العفو هذا كله اذا احرز ان الدم اقل من الدرهم .

(وامالو) شك في ذلك لالاجل عدم معلومية مقدار الدرهم الذي عرفت حكمه
 بل لامور خارجية فبناء على كون المرجع في الشبهات المصدقية العموم يتعين الحكم
 في هذا الفرض بعدم العفو، اذ مقتضى العمومات مانعية كل دم، الا الاقل من الدرهم . فمع
 الشك في كون دم اقل من الدرهم يشك في مصداق الخاص .

كما انه بناء على ما اختاره المحقق النائيني ره من ان اناطة الحكم الترخيصى
 وضعيا كان ام تكليفيا على امر وجودى تدل بالدلالة الالتزامية العرفية على ان موضوع
 الحكم احراز ذلك الامر . و انتفاء الرخصة بعدم احرازه لا بد من البناء على عدم
 العفو .

ولكن بما ان شيئا من المبنيين لا يكون تاما فالاقوى هو البناء على العفو ايضا،
 اما اصالة البرائة عن مانعية المشكوك فيه، واما لاستصحاب بقاء عدم وجود الدم الاكثر من
 الدرهم في الثوب، او البدن الثابت قبل وجود هذا الدم (فتحصل) مما ذكرناه ان الاقوى
 هو العفو في الفرضين .

الدم المتفشي الى الجانب الاخر

السادسة اذا تفشى الدم من احد طرفي الثوب الى الاخر فهل هو دم واحد كما

هو الاشهر او انه اثنان كما عن الشهيد او يفصل بين الرقيق فالاول والصفيق فالثاني وجوه اقويها الاخير . اذ المراد بالوحدة في كلامهم ليس هو وحدة السطح اذ لا مجال لتوهم كون الدم غير المتفشي الى الجانب الاخر له سطح واحد ولو تفشى يكون له سطحان بل المراد وحدة الوجود .

(وعليه) فيصح ان يقال انه اذا كان الثوب صفيقا يكون الدم المتفشي الى الجانب الاخر ينظر العرف اثنين بخلاف ما اذا كان رقيقا .

ثم انه لا فرق فيما ذكرناه بين ان يكون وصول الدم الى الطرف الاخر بالتفشي او بغيره (ودعوى) انه يحكم عليه بالتعدد في الفرض الثاني مطلقا من جهة ظهور النص في وجوب ملاحظة المجموع في مثله لصدق ان فيه نقت الدم المذكور في صحيح ابن ابي يعفور (مندفعة) بان هذا العنوان لا يصدق على ما اذا اتحدت النقط وصدق عليها عرفا انها دم واحد كما لا يخفى .

السابعة الدم الاقل اذا ازيل عينه فهل يبقى حكمه كما عن النهاية و المدارك و غيرهما ام لا وجهان .

قد استدل للاول (باستصحاب) العفو عنه الثابت له حال وجود الدم (و فيه) ما حققناه في محله من عدم جريان الاستصحاب في الاحكام مطلقا لكونه محكوما بالاستصحاب عدم الجعل الثابت في اول الشريعة فانه يجري و يثبت به عدم المجعول ففي المقام الشك في ثبوت العفو عنه بعد ازالة العين مسبب عن الشك في الجعل بنحو يكون باقيا بعدها . (وحيث) ان العفو بعد ازالة العين لم يكن في اول الشريعة قطعا مجعولا فيشك في جعله فيستصحب عدم الجعل و يثبت به عدم العفو

(ودعوى) ان جعل العفو معلوم اما الى الابد او مادام وجود العين . (و عليه) فاستصحب عدم جعله الى الابد يعارض استصحاب عدم جعله في خصوص زمان وجود العين فيتساقطان فيرجع الى الاصل المحكوم و هو استصحاب بقاء العفو (مندفعة) بعدم جريان الاصل الثاني لان ثبوت العفو في ذلك الوقت معلوم على كل حال .

واما ما ذكره بعض المحققين في مقام الجواب عن الدليل المزبور من انه من الاستصحاب التعليق (فغريب) اذ المستصحب هو العفو عن الثوب المتنجس بالدم الثابت له حال وجود الدم .

(وعلى ذلك) فالمرجع هو عموم ما دل على المنع عن الصلاة في النجس بناء على ما حققناه في محله من ان العام اذا خص في زمان يكون هو المرجع بعد ذلك الزمان مطلقا لاسيما اذا كان التخصيص من الاول كما في المقام (اللهم) الا ان يدعى ثبوت العفو في المقام للاولوية .

دم الجروح والقروح

الثاني «وعفى» في الثوب والبدن «عن دم القروح و الجروح» بالاخلاف فيه في الجملة و ان اختلفت عباراتهم في الاطلاق و التقييد فبعضهم لم يقيد القروح و الجروح بشيء و جماعة منهم قيدوا ها باللازمة او الدامية او السائلة او التي لا ترقى (ويشهد له) الاخبار المستفيضة الاتية .

و انما الكلام و الاشكال في اعتبار القيد الذين ذكرهما المصنف ره بقوله « مع السيلان و مشقة الازالة » فالمنسوب الى الاكثر او المشهور اعتبار القيد او احدهما .

وعن الصدوق و جملة من المتأخرين بلاكثرهم عدم اعتبار شيء عنهما وهو الاقوى لاطلاق جملة من النصوص .

كحسن (١) ليث المرادى قلت لا يبعد الله (ع) الرجل يكون به الدماميل و القروح فجلده و ثيابه مملوءة دما و قبحا فقال (ع) يصلى في ثيابه ولا يغسلها ولا شيء عليه فان مقتضى اطلاقه جواز الصلاة في دم الدماميل و القروح مادام يصدق احد هذين العنوانين و بعبارة اخرى ما لم تبرء .

ومصحح (١) ابي بصير دخلت على ابي جعفر «ع» وهو يصلي فقال لي قائدي ان في ثوبه دما فلما انصرف «ع» قلت له ان قائدي اخبرني ان بثوبك دما فقال «ع» ان بي دما ميل ولست اغسل ثوبي حتى تبرء .

وموثق (٢) عمار عن ابي عبد الله «ع» سألته عن الدملي يكون بالرجل فينفجر و هو في الصلاة قال «ع» يمسحه و يمسح يده بالحيائط او بالارض ولا يقطع الصلاة و نحوها غيرها .

واستدل لاعتبار القيد الاول .

بصحيح «٣» ابن مسلم عن احدهما «ع» عن الرجل تخرج به القروح فلا تزال تدمي كيف يصلي فقال «ع» يصلي وان كانت الدماء تسيل .

وموثق (٤) سماعة عن ابي عبد الله «ع» اذا كان بالرجل جرح سائل فاصاب ثوبه من دمه فلا يغسله حتى يبرء ويتقطع الدم .

وفيها نظر (اما الاول) فلان القيد مذكور في كلام السائل لا الامام «ع» مع ان الوصف لا مفهوم له (مضافا) الى ان قوله لا تزال تدمي يمكن ان يكون باعتبار كون التلبس بالمبدء اكثر يا او باعتبار التلبس بالملكة في مقابل ما خرج عنه هذا الوصف واشرف على الاندمال بل قوله «ع» في مقام الجواب. (وان كانت الدماء تسيل) يدل على اطلاق الحكم لصورة عدم السيلان الفعلي فان مقتضى كلمة (ان) الوصلية كونه على تقدير عدم السيلان اولي بالعمو .

(و اما الثاني) فلان الظاهر من توصيف الجرح بالسيلان بواسطة ترتب اصابة الدم للثوب الذي هو موضوع الحكم عليه و قوله «ع» حتى يبرء و يتقطع الدم هو ارادة السيلان بالمعنى الذي ذكرناه و هو ما يقابل ما خرج عنه هذا الوصف بان

١ - الوسائل الباب ٢٢ - من ابواب النجاسات حديث ١

٢ - الوسائل الباب ٢٢ - من ابواب النجاسات حديث ٨-

٣ - الوسائل - الباب ٢٢ - من ابواب النجاسات - حديث ٤-

٤ - الوسائل الباب ٢٢ من ابواب النجاسات حديث ٧

جفت رطوباته وبرء .

(ولعل) الثقال باعتبار هذا القيد اراد هذا المعنى اذ لو كان المراد منه استمرار الدم بنحو لا تكون له فترة تسع الصلاة لم يحتج الى اعتبار مشقة الازالة لان المشقة حاصلة جزما في الفرض .

(و بذلك) يظهر امكان حمل الاوصاف المذكورة في كلمات الاعلام من الدامية والسائلة و غيرهما على اعادة عدم البرء لاعدم حصول الفترة في جريان الدم (وعليه) فلا ينافي هذا القول قول المختار .

و استدل لاعتبار القيد الثاني بموثق (١) سماعة سألته عن الرجل به القرح و الجرح ولا يستطيع ان يربطه ولا يغسل دمه قال «ع» يصلى ولا يغسل ثوبه كل يوم الامر فانه لا يستطيع ان يغسل ثوبه كل ساعة .

(وخبر) (٢) ابن مسلم ان صاحب القرحة التي لا يستطيع ربطها ولا حبس دمه يصلى ولا يغسل ثوبه في اليوم اكثر من مرة .

ويرد على (الاول) ان السؤال فيه ليس عن حكم شخص معين خارجي بل انما هو عن الكلي . (وحيث انه) لا يرب في اختلاف الاشخاص فرب شخص لا يستطيع على غسل ثوبه في كل وقت من اوقات الصلاة و اخر لا يستطيع غسله في كل يوم و لو مرة و ثالث يستطيع غسله في كل ساعة فلا محيص عن البناء على كون قوله «ع» فانه لا يستطيع الخ من قبيل الحكمة لاتعليل للحكم بالعفو حتى يدور الحكم مداره .

واما ما ذكره بعض الاعاظم من ان قوله ولا يغسل دمه لاجل كونه معطوفا على يربطه ينافيه الامر بغسل الثوب في كل يوم مرة لامتناع التكليف بغير المستطاع فلا بد من حمله على ارادة نفي الاستطاعة على غسل الدم في تمام المدة على نحو العموم المجموعى و هذا اجنبى عن اعتبار المشقة في كلامهم و هى المشقة كل وقت من

١- الوسائل - الباب ٢٢- من ابواب النجاسات حديث ٢

٢- السرائر - ص ٤٩٦

اوقات الابتلاء بالصلاة (فغير سديد) اذا الضمير في ولا يغسل دمه لا يرجع الى الثوب بل الى القرح و الجرح فلا ينافيه الامر بغسل الثوب في كل يوم مرة .
(و اما الثاني) فيرد عليه ان الوصف لامفهوم له (مع انه) لوقيل بثبوت المفهوم له لدل على عدم العفو مع امكان ربط الجرح و حبس دمه لا عدم العفو مع عدم المشقة .

ثم ان مقتضى اطلاق النصوص عدم الفرق بين كون الدم قليلا او كثيرا كما ان مقتضى اطلاقها عدم الفرق بين الجروح الجزئية و غيرها .

فروع

الاول اذا كان الجرح في موضع يتعارف شده فهل يجب شده ام لا ، قولان ،
(اقويهما الثاني) لاطلاق النصوص .

و استدل للاول ، (بانصراف) النصوص الى المتعارف (و بان) المتيقن منها صورة الشد ، (و بمفهوم) خبر ابن مسلم المتقدم ، (و بان) المستفاد من التعليل في موثق سماعة المتقدم ان العفو انما هو في فرض عدم الاستطاعة على الصلاة مع عدمه .
وفي الجميع نظر (اما الاول) فلان الانصراف الموجب لتقييد الاطلاق ممنوع .
(واما الثاني) فلانه يتعين الاقتصار على القدر المتيقن من مورد العفو اذا لم يكن لنصوص العفو اطلاق . وقد عرفت ثبوته لها .

(واما الثالث) فلما مر من ان الوصف لامفهوم له .

(و اما الرابع) فمضافا الى ما مر من انه من قبيل الحكمة لا العلة ، يرد عليه انه يدل على عدم العفو مع الاستطاعة على الغسل لا مع الاستطاعة على المنع عن السراية .

الثاني يستحب لصاحب القروح والجروح ان يغسل ثوبه كل يوم مرة كما هو المشهور بل لم يحك الخلاف الا عن صاحب الحدائق حيث مال الى الوجوب و استدل له بظاهر الامر به في موثق سماعة و خبر ابن مسلم المتقدمين .

(و فيه) انه يتعين حمل الامر على الاستحباب بقريئة ما دل من النصوص على عدم الوجوب كمصحح ابي بصير المتقدم الذى لا يصح تقييده بالغسل اكثر من مرة فى اليوم .

الثالث كما يعفى عن دم الجروح كذلك يعفى عن القيح المتنجس الخارج معه ، (لحسن) ليث المتقدم ، و الدواء المتنجس الموضوع عليه لعدم انفكاك غالب الجروح التى تسيل منها الدم عنه فلو لم يكن مغفوا عنه لزم حمل النصوص على الفرد النادر جدا و هو كما ترى ، و منه يظهر وجه العفو عن العرق المتصل به فى المتعارف ، (و اما) الرطوبة الخارجية اذا وصلت اليه ، و لم تتعد الى الاطراف فالعفو عنها يبنى على القول بالعفو عن محمول المتنجس وان تعدت الى الاطراف فمقتضى اطلاق ما دل على مانعية النجاسة عدم العفو عنها .

الرابع اذ اشك فى دم انه من الجروح او القروح ام لا ، فهل يكون مغفوا عنه ام لا وجهان بل قولان .

قد استدل للاول (بعموم) ما دل (١) على مانعية نجاسة الدم اذ منع الشك فى كون الدم الموجود دم القروح والجروح يشك فى مصداق الخاص ، و المرجع فى الشبهات المصدقية هو العموم ، (وبقاعدة) المقتضى والمانع اذ الاستفادة من النصوص ان الدم مقتضى للمانعية وان كونه دم القروح والجروح مانع عنها فمع الشك فى المانع يبنى على تحقق المقتضى بالفتح ، (وبان) اناطة الحكم الترخيصى تكليفيا كان ام وضعيا على امر وجودى تدل بالالتزام على ان موضوع الحكم احراز ذلك الامر فالعفو بما انه انيط على كونه دم القروح والجروح فمع عدم احرازه ينتفى العفو ، وفى الجميع نظرا اذا العام لا يكون مرجعا فى الشبهات المصدقية قاعدة) المقتضى والمانع قد حققنا فى محله عدمها (مع انه) على فرض وجودها لا تتم فى الاحكام الشرعية اذ فيها لا يكون المقتضى معلوما لعدم العلم بمناطات الاحكام (و اناطة) الرخصة على امر وجودى كاناطة الحكم الالزامى عليه لا تدل على ان الموضوع

هو الاحراز بل الظاهر منها كون المقصود جعل الحكم لموضوعه الواقعي .
 (فالصحيح) الاستدلال له باصالة عدم اتصافه بالجرح او القرع اذ قبل خروجه
 لم يكن متصفا باحدهما .
 واستدل للثاني باصل البرائة من المانعية «وفيه» انه يرجع اليه في الشبهات
 المصدقية مع عدم اصل حاكم عليه .

مالا يتم فيه الصلاة

والثالث مما عفى عنه (نجاسة مالاتتم الصلاة فيه منفردا كالتكة والجورب
 والقلنسوة) والخاتم ونحوها بخلاف فيه بل عن جماعة كثيرة منهم السيد في الانتصار،
 والشيخ في الخلاف وابن ادريس والمصنفه في التذكرة وغيرهم في غير هادعوى الاجماع
 عليه . ويشهد له جملة من النصوص كموثق (١) زرارة عن احدهما «ع» كل ما كان لا تجوز
 الصلاة فيه وحده فلا باس بان يكون عليه الشيء مثل القلنسوة والتكة والجورب .
 ومرسل (٢) عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله «ع» انه قال كل ما كان على الانسان او
 معه مما لا تجوز الصلوة فيه وحده فلا باس ان يصلى فيه وان كان فيه قدر مثل القلنسوة
 والتكة والكمرة والنعل والخفين وما شبه ذلك .

(ومرسل) (٣) حماد بن عثمان عن ابي عبد الله «ع» في الرجل يصلى في الخف الذي
 قد اصابه القدر فقال «ع» اذا كان مما لا تتم فيه الصلاة فلا باس ونحوها غيرها . (وما يوهمه)
 ظاهر كلمات جملة من القدماء كالراوندى وابي الصلاح وسالار وغيرهم . من عدم ثبوت
 الكلية المذكورة عندهم حيث اقتصر واعلى القلنسوة والتكة والجورب والخف والنعل .
 (لا يعنى به) اذا الظاهر ان مرادهم التمثيل ببعض مما مثل به في النصوص «والا» فالنصريح
 بالكمرة ونفظوما شبه ذلك في مرسل ابن سنان ولقطة كلما في الموثق حجة عليهم . فثبوت
 الكلية المذكورة لا كلام فيها . انما الكلام يكون في جهات .

- ١- الوسائل الباب ٣١- من ابواب النجاسات حديث ١
- ٢- الوسائل- الباب- ٣١- من ابواب النجاسات حديث ٥.
- ٣- الوسائل الباب ٣١- من ابواب النجاسات حديث ٢.

الاولى فى انه هل الحكم مختص بالنجاسة او يعم ما اذا تنجس ما لا تتم فيه الصلوة بفضلات الميتة او غير الماكول. ظاهر فتاوى غير واحد كصريح اخرين هو الثانى .
«واستدل له» باطلاق قوله «ع» فى الموثق «فلا لباس ان يكون عليه الشىء» (وفيه)
ان مانعية الميتة ونجس العين الذى هو من افراد غير الماكول ليست باعتبار سرايتها الى اللباس او البدن بل هما بانفسهما تكونان من الموانع وهذا بخلاف النجاسة فان مانعتها انما تكون باعتبار تنجس الثوب او البدن بها وظاهر الخبر العفوعن اللباس الذى عليه الشىء الذى لولا هذا الخبر كان موضوعا للمانعية لا العفوعن ذلك الشىء الواقع على اللباس فتدبر فانه دقيق .
نعم لو ازيلت الفضلة و انحصرت جهة المنع بتنجس اللباس كان ذلك مشمولاً للموثق .

اذا كان اللباس متخذاً من النجاسات

«الثانية» اذا كان اللباس متخذاً من اعيان النجاسات كالقطنسوة المنسوجة من شعر الخنزير والخف المتخذ من الميتة فهل يكون معفوا عنه ام لا وجهان .
«قد استدل للاول» بخبر (١) الحلبي عن ابي عبد الله «ع» كل ما لا تجوز الصلاة فيه وحده فلا لباس بالصلاة فيه مثل التكة الابريسم والقطنسوة والخف والزناى يكون فى السر او يلى ويصلى فيه .
وموثق (٢) اسمعيل بن الفضل سالت ابا عبد الله «ع» عن لباس الجلود والخفاف والنعال والصلاة فيها اذا لم تكن من ارض المصلين فقال «ع» اما النعال والخفاف فلا لباس بها، (وباطلاق) النصوص المتقدمة .
ولكن الخبر مطلق شامل للمتنجس والميتة ونجس العين، فيقيد بما دل على المنع فى الاخيرين .

١ - الوسائل الباب ١٤ - من ابواب لباس المصلى - الحديث ٢ .

٢ - الوسائل - الباب ٣٨ - من ابواب لباس المصلى الحديث ٣ .

كصحيح (١) ابن ابي عمير عن غير واحد عن ابي عبد الله «ع» في الميتة قال «ع» لا تصل في شيء منه ولا تشع .

و موثق (٢) ابن بكير الوارد في غير الماكول (وفيه) ان الصلوة في وبر كل شيء حرام اكله فالصلوة في وبره وشعره و جلده و بوله و روثه ، و البان و كل شيء منه فاسدة الخ اذ نجس العين يكون من افراد غير الماكول ونحوهما غيرهما .

(والموثق) و ان كان كالصريح في العفو عما اتخذ من الميتة ومقتضى الجمع بينه و بين ما دل على المنع هو حمله على الكراهة .

ولكن لاعراض الاصحاب عنه بل في الجواهر لم يوجد قائل بالفرق بين ماتم الصلاة فيه و غيره في الميتة لايتمد عليه .

(و اما) اطلاق النصوص فمضافا الى عدم ثبوته لاختصاص موردها بالمتنجس فلا تشمل النجس فالحكم فيه عموم ما دل على المنع من الصلاة في النجس ، انه لو ثبت يقيد بما دل على المنع في الميتة و نجس العين فالاقوى هو القول الثاني .

الثالثة المناط فيما لا تتم فيه الصلاة عدم امكان الستر بعلاج لعدم الساترية الفعلية ، ولا خصوص ما لا يمكن الستر به حتى بعلاج اذ الظاهر من النصوص ان موضوع العفو هو الثوب الذي لا تتم فيه الصلاة من حيث هو .

(وعليه) فالعمامة الملقوفة التي تستر العورة اذا قلت لا تكون من مصاديق ما عفى عنه لانها من حيث هي ثوب قابلة لان يتستر بها وتكون من الاثواب التي تجوز الصلاة فيها وحدها فيتعين حمل العمامة في الرضوى (٣) ان اصاب قلنسوتك او عمامتك او التكة او الجورب او الخف منى او بول او دم او غائط فلا لباس بالصلاة فيه وذلك ان الصلاة لا تتم في شيء من هذه وحده على العمامة الصغيرة كما حكى عن الراوندى وغيره مع انه لم يثبت حججه (وما) عن الذخيرة من الشك في صدق موضوع المنع الذي

١- الوسائل - الباب ١- من ابواب لباس المصلى - الحديث ٢

٢- الوسائل الباب ٢- من ابواب لباس المصلى - الحديث ١

٣- المستدرک الباب ٢٤ من ابواب النجاسات - الحديث ١

هو الثوب على العمامة بهيئتها الخاصة فلا بد فيها من الرجوع الى الاصل وهو يقتضى الجواز (غير شديد) اذ الثوب عرفاً كما يصدق على المنشور يصدق على الملفوف والمطوى ايضاً (فتحصل) مما ذكرناه ضعف ما عن الصدوقين من عدالعمامة في جملة ما يعفى عنه وان الاقوى عدم الفرق بينها وبين ساير الاثواب .

المحمول المتنجس

الرابعة نسب الى الاشهر اختصاص العفو عن نجاسة ما لا تتم فيه الصلاة بما اذا كان ملبوساً بل عن جماعة منهم خصوص ما كان في محله (وعن) الشهيد والمحقق في جامع المقاصد وصاحب المدارك وغيرهم عدم وجوب الازالة عن المحمول مطلقاً (و عن بعضهم) التفصيل بين ما لا تتم الصلاة فيه فالثاني وبين غيره فالاول .

واستدل للاول بعموم ما دل على المنع من الصلاة في النجس (بدعوى) شموله للمحمول لان المراد من لفظ (في) هو المصاحبة والمعية لامتناع حمله على الظرفية اذ لا معنى لكون الثوب ظرفاً للصلوة .

وفيه ان امتناع ذلك لا يوجب حمل لفظ (في) على معنى (مع) بعد امكان حمله على الظرفية من جهة اشتمال الشيء على المصلى ولو لا اشتماله على جزء من اجزائه فتلك النصوص لا تشمل المحمول المحض مثل ما لو كان المتنجس في جيبه او قبضته او نحوهما مما لا يكون مشتملاً على المصلى ولو بعضه فلا بد من الرجوع الى اصالة البرائة (مع) انه لو سلم العموم فيخصص بنصوص استثناء ما لا تتم فيه الصلوة (ودعوى) انصرافها الى خصوص الملبوس كما ترى لاسيما وفيها مرسل ابن سنان المصرح بثبوت العفو في محموله ايضاً فلاحظ .

ومما ذكرناه ظهر ان الاقوى ثبوت العفو في المحمول المتنجس من غير فرق بين كونه مما لا تتم فيه الصلاة وبين غيره .

واما المحمول النجس فعن المبسوط وجملة من كتب المصنف وغيرها

المنع .

ويشهد له صحيح (١) الحميرى كتبت اليه يعنى ابامحمد (ع) يجوز للرجل ان يصلى ومعه فارة المسك فكتب (ع) لابس به اذا كان ذكيا لما عرفت في مبحث الميتة ان ظاهره اعتبار كون ماعده من الفارة ذكيا اى طاهرا فمفهومه ثبوت المنع اذا كان نجسا ونجاسته وان كانت من جهة كونه ميتة ولكن من تعليق الحكم منظوقا ومفهوما على الطهارة والنجاسة يستفاد ان تمام الموضوع للمنع هو النجاسة و منه يظهر ضعف ما عن جماعة من اختصاصه بالميتة و انه لايشمل غيرها من النجاسات .

ولكن يتعين حمله على الكراهة، جمعا بينه وبين نصوص العفو عمالاتم به الصلاة المشتملة على مثل قوله «ع» (عليه الشيء) او (فيه القذر) الظاهرة او الصريحة في وجود عين النجاسة .

واما خبر (٢) على بن جعفر عن الرجل يمر بالمكان فيه العذرة فتهب الريح فتسفى عليه من العذرة فيصيب ثوبه وراسه يصلى فيه قبل ان يغسله قال (ع) نعم ينقضه ويصلى فلا لابس (فاجنبى) عن المقام لظهوره في كونه في مقام بيان عدم لزوم الغسل اذا اصابه قذريابس (مع) انه لو سلم ظهوره في المنع عن حمل النجس يحمل على الكراهة جمعا بينه وبين نصوص العفو عمالاتم به الصلوة .

فتحصل ان الاقوى عدم المنع اذا كان المحمول من الاعيان النجسة (نعم) لو كان من اجزاء الكلب و الخنزير لايجوز الصلاة معه لكونهما من افراد مالا يؤكل لحمه ، وسياتي في محله ان المنع عن الصلوة ومعه شيء من اجزائه هو الاقوى .

ثوب المريية

الرابع مما عفى عنه ثوب المريية بشرط غسله في كل يوم مرة بلا خلاف فيه في

- ١ - الوسائل الباب ٤١ من ابواب لباس المصلى الحديث ٢ .
- ٢ - الوسائل الباب ٢٦ من ابواب النجاسات الحديث ١٢ .

الجملة (فيكفى للمريية للصبى اذا لم يكن لها الاثوب واحد غسله فى اليوم والليله مرة واحدة).

ويشهدله خبر (١) ابى حفص عن ابي عبد الله «ع» سئل عن امرئة ليس لها الاقميص واحد و لهما مولود فيبول عليها كيف تصنع قال «ع» تغسل القميص فى اليوم مرة ، (وعن) جماعة منهم صاحب المدارك ره الاستشكال فى الحكم بضعف الخبر لان فى سنده محمد بن يحيى المعاذى الذى ضعفه العلامة ره (وفيه) انه لانجاره بعمل الاصحاب يعتمد عليه ولا يقدر ضعفه.

فروع الاول ظاهر الفتاوى عدم اختصاص الحكم بالام وعمومه لمطلق المريية اما كانت او غيرها متبرعة او مستاجرة (ويشهدله) ان مورد السؤال فى النص هى المرئة التى لها مولود الظاهرة بقريية لام الاختصاص فى مطلق من للمولود نحو اختصاص به، ولو بلحاظ التريية .

الثانى نسب الى الاكثر الاقتصار على الذكر (وعن) الذخيرة نسبة عموم الحكم للانثى الى اكثر المتأخرين .

واستدل للاول (بالمنع) من شمول لفظ المواد فى الخبر للانثى (وبالفرق) بين بول الذكر والانثى .

وفيهما نظر اما الاول فلانه عام يشمل الذكر والانثى كما صرح به غير واحد كالشهيدين واكثر المتأخرين ، (واما) الثانى فلان الفرق بينهما فى النجاسة وعدمها فى بعض الفروض لا يوجب تقييد الاطلاق بل امره «ع» بالغسل فى كل يوم مرة كالصريح فى عموم الحكم لما اذا كان البول نجساً.

الثالث حكى عن بعض المتأخرين الحاق البدن بالثوب واستدل له صاحب الجواهر ره بان الغالب التعدى الى البدن مع عدم الامر با لتطهير فى النص . لكل صلوة (وفيه) ان عدم الامر به يمكن ان يكون اتكالا على ادلة المانعية ولذا لم يامر فيه بغسله ولومرة ولعله يكون التفصيل موافقا للاعتبار ايضا لعدم المشقة النوعية فى تطهير

البدن لكل صلاة بخلاف الثوب .

الرابع عن المصنفه والشهيدين الحاق المربي بالمريية لقاعدة الاشتراك و للقطع بعدم الفرق وللإشتراك في العلة وهي المشقة المقتضية للعفو (ولكن القاعدة غير ثابتة في امثال المقام مما يكون الخطاب موجها الى الاناث (والقطع) غير حاصل (والعلة) المذكورة ليست مذكورة في النص بل هي علة مستنبطة (وعليه) يكون قياسا . فالاقوى ما اختاره المحقق في كتبه و صاحب المدارك من عدم الالحاق .

الخامس مورد النص البول (وعن) الشهيد الاول الحاق الغائط بالبول (واستدل له) بان البول يكنى به عنهما غالبا وحيث انه «ع» لم يستفصل في الجواب فيستفاد منه الاطلاق (وفيه) انه مع وجود الفرق بينهما في كثرة الابتلاء بالبول الموجبة لمشقة الاجتناب و عدم القرينة على ارادة الكناية من البول لوجه الالحاق و اضعف منه الحاق ساير النجاسات به . السادس الحق الشهيد في الذكري والدروس بالمولود الواحد المتعدد للاشتراك في العلة وهي المشقة وزيادة، واورد عليه صاحب الحدائق ره بانه يحتمل ان يكون لاقلية النجاسة دخل في العفو فلا وجه للتعدى (وفيه) ان اطلاق النص يشمل المتعدد ايضا ، اذا المولود كما يصدق على الواحد يصدق على المتعدد . فالالحاق قوى .

السابع اذا لم ينحصر ثوبها في واحد ولكن احتاجت الى لبس جميع ما عندها فالظاهر ان الجميع في حكم الثوب الواحد كما عن الروض التصريح به فان الظاهر من النص سؤالاً و جواباً ووروده في مقام بيان حكم المرأة التي ليس لها ما يبدل به ثوبها بل بما ان المرأة غالبا تحتاج في صلاتها الى اكثر من ثوب واحد فلا يصح تخصيص الحكم بما اذا كان لها ثوب واحد .

ولو تمكنت ذات الثوب الواحد من تحصيل غيره بشراء او استيجار او استعارة فهل يتعين عليها ذلك ام لا وجهان اقويهما الثاني لاطلاق النص (ودعوى) الانصراف الى صورة عدم التمكّن ممنوعة لاسيما مع غلبة امكان الاستيجار ونحوه .

الثامن مقتضى اطلاق النص التخبير بين ساعات اليوم في الغسل واختار بعض الاعاظم وجوب ايقاع الغسل في النهار (وعن) المصنف ره في التذكرة لزوم ايقاعه اخر

النهار لتصلى الظهرين والعشائين مع الطهارة او مع خفة النجاسة (وعن) جماعة لزوم ايقاعه عند الصبح .

واستدل للاول بان اليوم اما ظاهر في النهار او مجمل يتعين حمله عليه لكونه القدر المتيقن في وجوب الخروج عن القواعد العامة المقتضية لتكرار الغسل، (وفيه) مضافا الى ان اليوم يشمل في نفسه الليل ايضا لاطلاقه لغة على ما يعمله، يتعين حمله في النص على ذلك اذا ظاهر منه كونه «ع» في مقام بيان وظيفة المرءة في جميع اوقات الصلوة والا لو كان «ع» في مقام بيان وجوب الغسل في النهار خاصة، لزم لزوم غسل ثوبها في الليل لصلاتها وهو كما ترى وعلى هذا فلا مورد للنزاع في ان المراد من اليوم في الخبر هو يوم الصوم او يوم الاجير .

و استدل للثاني بالولوية طهارة اربع على طهارة واحدة (وفيه) مضافا الى ان الغسل اخر النهار لا يستلزم دائما بل ولا غالبا طهارة اربع كما لا يخفى ان الامر بالغسل في المقام ليس ارشادا الى شرطية الطهارة للصلوة و لذالو تنجس بعد الغسل قبل الصلوة يجتزى به بل الظاهر ان المراد منه اعتبار الغسل في نفسه للصلوة بمعنى انه لو غسل الثوب في اليوم مرة يعفى عن نجاسته في ذلك اليوم. (وعليه) فلا فرق بين غسله عند الصبح او اخر النهار .

ومنه ظهر ضعف ما عن المحقق من اعتبار كون الغسل في وقت الصلاة بدعوى ان الامر بالغسل للوجوب ولا وجوب قبل الوقت (اذ) الامر به يكون للارشاد الى شرطية فيكون امرا غيريا .

واستدل للاخير بان مقتضى شرطية الغسل لمطلق الصلوات لزوم ايقاعه في كل يوم مقدمة لمطلق الصلوات الواقعة في ذلك اليوم فيجب تقديمها على الجميع . واجيب عنه بان شرطية لجميع الصلوات لاتنافي جواز التأخير اذ يمكن ان يكون بالنسبة الى الصلوات المتقدمة عليهم من قبيل الشرط المتأخر (وفيه) ان الشرط المتأخر على فرض معقوليته خلاف الظاهر لا يصار اليه الامع القرينة .

(ولكن) يرد على الاستدلال ان الظاهر من الخبر شرطية الغسل لجميع الصلوات

المشروعة من ذلك الزمان الى مثله من اليوم الثاني، فيتعين القول بالتخير (ودعوى) ان هذا خلاف ظاهر اليوم فانه ظاهر في غير الملقق (مندفعة) بان المامور به ليس امر أمستوعبا لليوم حتى يصح ما ذكر بل هو امر يتحقق في مدة قليلة منه فمقتضى اطلاق الامر به فيه بما انه امر بشيء في زمان اوسع مما يفى باتيان المامور به، هو التخير . (فتحصل) مما ذكرناه ان القول بالتخير بين انات اليوم هو الاظهر .

تذنيب نسب الى جماعة العفو عن نجاسة ثوب من تواتر بوله اذا غسله في النهار مرة واستدل له المصنفه والشهيد بقاعدة الحرج، وغيرهما بمكاتبة (١) عبد الرحيم القصير الى ابي الحسن «ع» يساله عن خصي يبول فيلقى من ذلك شدة ويرى البلل بعد البلل فقال «ع» يتوضأ وينضح ثيابه في النهار مرة واحدة (ولكن) القاعدة مضافا الى ان الحرج لا يطرد في جميع الموارد تدل على عدم وجوب الغسل فيما اذا لزم منه الحرج (واما كون الوظيفة ح الصلاة عاريا او الصلاة في الثوب النجس او التخير بينهما فهي ساكنة عنه فيرجع فيه الى ما تقتضيه القواعد الاخر وسياتي الكلام فيه انشاء الله تعالى (واما المكاتبة فمضافا الى ضعف سندها بعبد الرحيم ، وسعد ان بن مسلم الراوى عنه لا يعتمد عليها لمخالفتها للقواعد الشرعية الاخر لعدم اشتمالها على الامر بالغسل . و لاعلى كون الثوب واحداً كما هو مدعى الجماعة :

الصلاة في النجس

(ويجب ازالة النجاسة مع علم موضعها) كما تقدم (فلو جهل غسل جميع الثوب) او صلى في غيره بلا خلاف اذا العلم الاجمالي كالعلم التفصيلي في منجزية التكليف : ويشهد له مضافاً الى ذلك .

صحيح (٢) زرارة وفيه قلت فاني قد علمت انه قد اصابه ولم ادراين هو فاعسله قال (ع) تغسل من ثوبك الناحية التي ترى انه قد اصابها حتى تكون على يقين من طهارتك

١ - الوسائل الباب ١٣ - من ابواب نواقض الوضوء الحديث ٨

٢ - التهذيب ج ١ - ص ١١٩ والحديث طويل ذكره في الوسائل

الحديث .

(ولو اشتبه الثوب) النجس بغيره (صلى في كل واحد منهما ماهرة) كما هو المشهور اذ هو عالم بطهارة احدهما فالتكليف بالصلاة في الثوب الطاهر يكون فعليا ومنجزا فمقتضى قاعدة الاحتياط هو تكرار الصلاة .

ويشهد له مضافاً الى ذلك صحيح (١) صفوان انه كتب الى ابي الحسن «ع» يساله عن الرجل معه ثوبان فاصاب احدهما بول ولم يدرايهما هو وحضرت الصلاة و خاف فوتها وليس عنده ماء كيف يصنع قال «ع» يصلى فيهما جميعا .

وبذلك يظهر ضعف ما عن ابني سعيد وادريس من وجوب الصلاة عاريا .

واما مرسل المبسوط روى انه يتر كهما ويصلى عاريا فلا رساله واعراض الاصحاب عنه ومعارضته مع الصحيح لا يعنى به هذا اذا لم يكن عنده مع الثوبين المشتبين ثوب طاهر . (والا) ففيه اقوال ثالثها التفصيل بين ما لو كان له غرض عقلائي في عدم الصلاة في الثوب الطاهر وبين ما لم يكن فيجوز في الاول دون الثاني .

واستدل المحقق النائيني ره لعدم الجوازى عدم جواز الامتثال الاجمالي مع التمكن من الامتثال التفصيلي ، بان العقل الحاكم بوجوب الطاعة يستقل بكون الانبعاث عن احتمال الامر في طول الانبعاث عن بعث المولى فلا يجتزى بالتحرك عن احتمال الامر مع امكان التحرك عن نفس التحريك (و فيه) انه لا يعتبر عند العقل في حصول الطاعة سوى اتيان المأمور به بجميع قيوده مضافا الى المولى فاعتبار لزوم التحرك عن تحريك المولى مما لم يدل عليه دليل وعلى فرض الشك في اعتبار ذلك بما انه شك في التقييد الزايد فيرجع الى البرائة (مع) انه في الفرض يكون التحرك عن التحريك الجزمى للعلم بطهارة احد الثوبين فيكون عالما بكون الصلاة في احدهما مأمورا بها، (وتوهم) اعتبار التمييز فاسد لعدم الدليل عليه .

واستدل للقول بالتفصيل بان تكرار الصلاة مع عدم الغرض العقلائي يكون لعبا وعبثا بامر المولى (وفيه) مضافا الى ان اللعب على فرض سرايته الى الامتثال لا يفيد عدمه بوجود غرض

عقلائي لان وجوده لا يكفي في صحة العبادة لاعتبار صدورها عن قصد قربي (انه) انما يكون في الاتيان بما ليس باموربه في الواقع لافي اتيان الماموربه وضم اللعب الى الامثال لا يوجب عدم تحققه (فتحصل) ان الاقوى هو جواز تكرار الصلاة في الثوبين مطلقا .

انحصار الثوب في النجس

(ولو لم يتمكن من غسل الثوب) وتمكن من نزعه (صلى عريانا اذا لم يجد غيره) كما عن الخلاف والسراير والارشاد والمبسوط والنهاية والكامل والتحرير، والدروس والروض والمسالك والمدارك وغيرها وعن الرياض انه المشهور شهرة عظيمة بل عن الخلاف دعوى الاجماع عليه (وعن)المعتبر والمنتهى والدروس وجامع المقاصد القول بالتخيير (وعن)كشف اللثام والمعالم وجماع من متأخري المتأخرين القول بانه يصلى في الثوب النجس .

اقول يقع الكلام في مقامين (الاول) فيما يقتضيه القواعد، الثاني في مقتضى النصوص الخاصة .

اما المقام الاول فعن الشيخ في الخلاف انه الصلاة عاريا لاطلاق النبي عن الصلاة في النجس (و نوقش) فيه بما رضته مع اطلاق دليل الستر (واجب عنه) بان دليل الستريد بالسائر الطاهر وحيث انه غير متمكن منه فيسقط (وفيه) ان ذلك الدليل لم يقيد بالسائر الطاهر ، بل اعتبار الطهارة و عدم النجاسة انما يكون في الصلاة في عرض اعتبار الستر لافي السائر بما هو سائر . (وعليه) فيما ان المختار كما حققناه في مبحث القبلة في الجزء الرابع من هذا الشرح خلافا لقاطبة المحققين من المتأخرين ان موارد التنافي بين الحكمين الضمنيين من موارد التعارض لا التزام وان مركز التنافي اطلاق دليل كل من المعتبرين في المركب (وانه) لو كان بينهما عموم من وجه يتساقط (١) الاطلاقان و يرجع الى الاصل ففي المقام يقع

التعارض بين دليل اعتبار الستر واطلاق دليل اعتبار الطهارة فيتساقطان ويرجع الى اصالة البرائة عن وجوب كل منهما بالخصوص بناء على ما هو الحق من جريانها عند دوران الامر بين التعيين والتخيير فيثبت التخيير (فتحصل) ان الاقوى بحسب القواعد هو القول الثاني .

واما المقام الثاني فالاقوى بحسب النصوص الخاصة هو القول الاول .

لموثق (١) سماعة سئلته عن رجل يكون في فلاة من الارض وليس عليه الاثوب واحد واجنب فيه وليس عنده ماء كيف يصنع قال «ع» يتيمم ويصلى عريانا قاعدا يؤمى ايماء هكذا روى عن التهذيب وعن الاستبصار روايته نحوه الا ان فيه يصلى عريانا قائما يؤمى ايماء ونحوه خبر الحلبي (المتعين) ترجيحهما على معارضهما .

كصحيح (٢) الحلبي عن ابي عبد الله «ع» سألته عن رجل اجنب في ثوبه وليس معه ثوب غيره قال «ع» يصلى ونحوه صحيحه (٣) الاخر صحيح (٤) عبد الرحمن عن ابي عبد الله (ع) .

وصحيح (٥) علي بن جعفر عن اخيه «ع» سئلته عن رجل عريان وحضرت الصلاة فاصاب ثوبا نصفه دم او كله دم يصلى فيه او يصلى عريانا قال «ع» ان وجد ماء غسله وان لم يجد ماء صلى فيه و لم يصل عريانا لانهما اشهر فيقدمان عليها (ودعوى) امكان الجمع بينها اما بحمل الاخبار الاخيرة على صلاة الجنائز او حملها على صورة الاضرار وحمل الاخبار الاول على غيرها .

بشهادة ما رواه (٦) محمد الحلبي سئل ابا عبد الله «ع» عن الرجل يجنب في الثوب

- ١ - الوسائل الباب ٤٦ - من ابواب النجاسات حديث ١ .
- ٢ - الوسائل الباب ٤٥ - من ابواب النجاسات حديث ١ .
- ٣ - الوسائل - الباب ٤٥ من ابواب النجاسات حديث ٣ .
- ٤ - الوسائل - الباب ٤٥ - من ابواب النجاسات حديث ٤ .
- ٥ - الوسائل - الباب ٤٥ - من ابواب النجاسات حديث ٥ .
- ٦ - الوسائل الباب ٤٥ - من ابواب النجاسات حديث ٧ .

او يصيبه بول وليس معه ثوب غيره قال «ع» يصلى فيه اذا اضطر اليه او حمل النصوص على التخيير بان يرفع اليد عن ظهور كل من الطائفتين في الوجوب التعيينى بقريئة الاخرى (مندفعة) بان الجمع الاول مضافا الى انه تبرعى ياباه قوله فى صحيح على بن جعفر وحضرت الصلوة (والثانى) ياباه فرض السائل فى الصحيح المذكور كون الرجل عربا نا (مع ان) الاضطرار فى خبر الحلبي لعله اريد منه الاضطرار من جهة الصلاة لامن جهة البرد (والجمع) الثالث ليس جمعا عرفيا اذ النفي والاثبات فى الطائفتين واردان على شىء واحد وهو الصلوة عربا نا ومثل هذا المورد لا يمكن الجمع العرفى بينهما اذ العرف لا يرى احديهما قريئة على الاخرى بل يرى بينهما التهافت فاذا يتعين الرجوع الى المرجحات وقد عرفت ان الترجيح لنصوص العريان .

و لو كان ثوبه نجسا (ولم) يتمكن من نزعه (بان خاف البرد) او نحوه (صلى فيه) قولاً واحداً اذا الصلاة لاتدع بحال مضافا الى اطلاق جملة من النصوص المتقدمة وهذا مما لا كلام فيه .

انما الخلاف فيما ذكره المصنف ره وغيره من انه « لا اعادة » عليه بل هو المشهور شهرة عظيمة وعن الشيخ وابن الجنيد وغيرهما وجوب الاعادة .
واستدل للاول (بخلو) النصوص عن الامر بالاعادة (وبانه) صلى صلوة مامورا بها فيسقط الفرض فلا اعادة عليه .

وفيها نظر اذ النصوص انما تدل على جواز الصلاة فى الثوب النجس اذا اضطر الى الصلاة المامور بها فيه ويتوقف ذلك على عدم القدرة على الصلاة فى الثوب الطاهر فى مجموع الوقت والافعدم القدرة عليها فى زمان كعدم القدرة عليها فى مكان خاص غير مشمول للنصوص فاذا انكشف ثبوت القدرة فى اثناء الوقت انكشف عدم سقوط اعتبار الطهارة من اول الامر (وبذلك) يظهر ما فى الثانى اذ كون ما اتى به مامورا به يتوقف على جواز البدار لذى العذر واقعا وهو خلاف التحقيق كما عرفت .

نعم لو استمر العجز الى اخر الوقت يكون ما اتى به مامورا به فيسقط الفرض مضافا الى خلو النصوص الامرة بالصلوة فيه عن الامر بالاعادة مع انه امر فيها بالغسل

بعد التمكن .

(فتحصل) ان الاقوى هو التفصيل بين التمكن من التطهير او التبديل في اثناء الوقت فيجب الاعادة ر بين التمكن منه في خارجه فلا يجب القضاء «واما» (١) موثق عمار عن الصادق «ع» عن رجل ليس عليه الاثوب واحد و لا تحل الصلوة فيه وليس يجد ماء لغسله كيف يصنع قال «ع» يتيمم ويصلى فاذا اصاب ماء غسله و اعاد الصلاة فلاجل احتمال ان يكون الاعادة لاجل التيمم لابد من حمل الامر به على الاستحباب كما سيأتي في محله .

فروع

الاول اذا كان عنده ثوبان يعلم بنجاسة احدهما و لم يتمكن الامن صلوة واحدة فهل يصلى في احدهما او عاريا ، او يتخير بينهما وجوه و اقوال . لاريب في انه بناء على وجوب الصلاة في الثوب النجس عند انحصار الثوب لاعاريا ، يتعين في المقام القول بوجوب الصلاة في احدهما للاولوية .

«واما» بناء على وجوب الصلاة عاريا مع الانحصار كما هو الاقوى ، فيما ان نصوص تلك المسئلة لاتشمل ما نحن فيه لا بالمنطوق و لا بالمفهوم اما الاول فلان مورد تلك النصوص مالم يكن عنده الاثوب نجس ، و اما الثاني فلان تقديم مانعية النجاسة المتيقنة على شرطية الستر لاتلازم تقدم المانعية المحتملة ، فلا بد من الرجوع الى القواعد ، و ما ذكرناه في تلك المسئلة من ما يقتضيه القاعدة لا يجرى في المقام لعدم الاضرار الى مخالفة شيء من ما يعتبر في الصلاة غاية الامر لا يحصل العلم بالامثال .

فالتحقيق في المقام يقتضى ان يقال ان المخالفة القطعية لمانعية النجاسة لاتجوز قطعا اذ دليل المانعية يقتضى حرمتها . و دليل شرطية التستر بالنسبة اليها يكون لا اقتضاء لانه لا يقتضى ازيد من اعتبار لبس ثوب واحد . فلا محالة يقع التنافي بين الموافقة القطعية لمانعية النجاسة . و الموافقة القطعية لشرطية التستر . (وحيث)

لم يرد عن الشارع ما يعين التكليف في الفرض فيرجع الى ما يستقل به العقل وليس هو الا التخيير .

الثاني اذا كان كل من بدنه وثوبه نجسا ولم يكن له من الماء الا ما يكفي احدهما فهل يجب عليه تطهير البدن مع الصلاة في الثوب النجس كما اختاره بعض الاعاظم ، او مع الصلاة عاريا كما هو المختار او يتخير بينه و بين تطهير البدن و الصلاة في الثوب النجس ، وجوه و اقوال .

اقول ان قلنا بوجوب الصلاة عاريا مع الانحصار فالحكم واضح و هو تعين تطهير البدن و الصلاة عاريا (و اما) ان قلنا بوجوب الصلاة في النجس ، «فلا قوى» هو القول بالتخيير اذ النجاسة انما جعلت موضوعا للمانعة بنحو الطبيعة السارية فكل من نجاسة البدن و نجاسة الثوب فرد من المانع يجب عندا التمكن اذالتها ، و مع عدم التمكن يتخير بينهما .

و اما ما ذكره بعض الاعاظم في وجه تعين تطهير البدن على هذا القول «بان» نجاسة البدن مما يحتمل اولويتها في المانعة فيدور الامر بين التعيين و التخيير و الاصل يقتضى التعيين هنا و ان قلنا بالتخيير في ما اذا دار الامر بين التعيين و التخيير اذ الشك في المقام يكون في السقوط بخلاف ذلك المقام فان الشك فيه في الثبوت اذ الشك في المقام يكون في سقوط مانعة نجاسة البدن بواسطة العجز بعد العلم بثبوتها .

فمندفع بانه ان صح دعوى احتمال اهمية مانعة نجاسة البدن فكك يصح دعوى احتمال اهمية مانعة الثوب و ان كان الصحيح عدم صحة كلتا الدعويين «هذا» مضافا الى ان احتمال الاهمية يوجب تقديم ما يحتمل فيه تلك في موارد التزاحم لا التعارض و المقام من موارد الثاني لا الاول لما اشرنا اليه مرارا من ان موارد التنافي بين الحكمين الضمنيين من موارد التعارض لا التزاحم «مع» ان ما ذكره من الفرق بين هذا المورد من موارد دوران الامر بين التعيين و التخيير وسائر الموارد بانه في المقام يكون الشك في السقوط لا في الثبوت «غير تام» اذ في المقام سواء كان من موارد التعارض او التزاحم يكون الشك في الثبوت ايضا اذ مع عدم امكان امتثالهما يكون

احدهما غير ثابت لانه يثبت و يسقط بالعجز كما لا يخفى .
 فتحصل ان الاقوى على القول بوجوب الصلاة في النجس هو القول بالتخيير
 من غير فرق بين كونهما متساويين و كون نجاسة احدهما اشد .
 (نعم) لو كانت نجاسة احدهما اكثر يتعين ترجيحه اذ الضرورات تتقدر بقدرها
 فبالمقدار الذى يضطر المكلف من الصلاة فيه وهو النجاسة بالمقدار الاقل يكون معفو
 عنه «واما» الزائد عليه فالدليل على العفو عنه .
 (و دعوى) انه بعد الاضطرار الى الصلاة فى النجاسة لا فرق بين قليلها و
 كثيرها .

(مندوفة) بان النجاسة التى اخذت موضوعا للمناعية ملحوظة بنحو الطبيعة
 السارية فيجب عليه ازالة اى مقدار منها امكن ازالته .
 الثالث اذا كان عنده مقدار من الماء لا يكفي الالرفع الحدث او الخبث (فهل)
 يتعين رفع الخبث ويقيم بدلا عن الوضوء او الغسل او يتخير بين ذلك والوضوء او الغسل
 والصلاة فى النجس قولان اولهما المشهور بين المحققين والاقوى هو الثانى «ويبنى»
 ما ذهب اليه المشهور فى هذه المسئلة ايضا على ما بنوا عليه من ان موارد التنافى بين
 الحكمين الضميين من موارد التزامهم . «وعليه» فيما ان من مرجحات باب التزام
 كون احد الواجبين مما ليس له بدل والاخر مما له بدل و الطهارة الحديثة المائية
 مما له بدل دون الطهارة الخبيثة فتقدم الثانية و ينتقل الاولى الى البدل
 ولكن قد عرفت مرارا اجمالا وياتى تفصيله فى مبحث القبلة من ان هذه الموارد
 من موارد التعارض لالتزام وان مركز التنافى هو اطلاق دليل كل من الحكمين
 الضميين .

«وبما» ان النسبة بينهما عموم من وجه فيتساقتان ويرجع الى الاصل وهو يقتضى
 التخيير ففى المقام يقع التعارض بين اطلاق دليل اعتبار الطهارة الحديثة المائية واطلاق
 دليل اعتبار الطهارة الخبيثة فيتساقتان ويرجع الى اصالة البرائة عن تعيين كل منهما
 فيثبت التخيير .

الرابع اذا سجد على الموضع النجس جهلا بالنجاسة او نسيانا . لا يجب عليه الاعادة اذا التفت بعد الصلاة ولا تدارك السجدة اذا التفت بعد رفع الراس منها لعموم حديث (١) « لاتعاد الصلاة » بناء على ما هو الصحيح من ان المراد من الطهور فى المستثنى الطهارة الحديثة وان الطهارة انما تكون شرطا للصلاة فى حال السجود لامن شرائط السجود.

اذا صلى فى النجس

« ولو صلى فى النجس مع العلم اعاد فى الوقت و خارجه » اجماعا (ويشهدله) النصوص الدالة على لزوم ازالة النجاسة عن الثوب والبدن المتقدم بعضها اذ بناء على اعتبار الطهارة يكون الماتى به غير مطابق للمأمور به فيكون باطلا ! (وجملة) من النصوص الخاصة .

كصحيح (٢) ابن سنان عن الصادق (ع) سألته عن رجل اصاب ثوبه جنابة او دم . قال (ع) ان كان علم انه اصاب ثوبه جنابة قبل ان يصلى ثم صلى فيه ولم يغسله فعليه ان يعيد ما صلى ونحوه غيره .

« ولو نسى فى حال الصلاة اعاد فى الوقت لا خارجه » كما عن الشيخ فى الاستبصار والمصنف ره فى جملة من كتبه بل المشهور بين المتأخرين . وعن المشهور لزوم الاعادة مطلقا بل عن الغنية وشرح الجمل دعوى الاجماع عليه .

وعن الشيخ فى بعض كتبه وصاحب المدارك وغيرهما القول بالصحة ونفى الاعادة وعن المعتبر الميل اليه .

واستدل للمشهور بجملة من النصوص . كخبر (٣) ابى بصير عن ابى عبد الله (ع)

١- الوسائل الباب ٢٩ - من ابواب القراءة - حديث ٥

٢- الوسائل - الباب - ٤٠ - من ابواب النجاسات حديث ٣

٣- الوسائل - الباب - ٤٠ - من ابواب النجاسات حديث ٧

ان اصاب ثوب الرجل الدم فصلى فيه وهو لا يعلم فلا اعادته عليه وان هو علم قبل ان يصلى
فنى صلى فيه فعليه الاعادة .

وصحيح (١) ابن ابي يعفور فى نقط الدم يعلم به ثم ينسى ان يغسله فيصلى فيه ثم
يذكر بعدما صلى ايعيد صلاته قال (ع) يغسله ولا يعيد صلاته الا ان يكون مقدار الدرهم
فيغسله ويعيد صلاته .

وصحيح (٢) زرارة وفيه قلت له اصاب ثوبى دم رعا ف او غيره او شىء من المنى
فعلمت اثره الى ان اصيب له الماء و حضرت الصلوة ونسيت ان بثوبى شيئاً وصلت
ثم انى ذكرت بعد ذلك قال (ع) تعيد الصلاة وتغسله . ونحوها غيرها .
و فيه ان دلالة هذه النصوص على وجوب القضاء انما يكون بالاطلاق
فيقيد .

بصحيح (٣) على بن مهزيار كتب اليه سليمان بن رشيد يخبره انه بال فى ظلمة
من الليل وانه اصاب كفه برد نقطة من البول لم يشك انه اصابه ولم يره وانه مسح بخرقة
ثم نسى ان يغسله ويمسح بدهن فمسح به كفيه و وجهه و راسه ثم توضأ وضوء الصلوة
فصلى فاجاب (ع) بجواب قرأته بخطه اماما توهمت مما اصاب يدك فليس بشىء الا ما
تحقق فان حققت ذلك كنت حقيقا ان تعيد الصلوات اللواتى كنت صليتهن بذلك
الوضوء بعينه ما كان منهن فى وقت ومافات وقتها فلا اعادته عليك لها من قبل ان الرجل
اذا كان ثوبه نجسا لم يعد الصلاة الا ما كان فى وقت و اذا كان جنباً او صلى على غير
وضوء فعليه اعادة الصلوات المكتوبات اللواتى فاتته لان الثوب خلاف الجسد .

واورد عليه بايرادات (الاول) ان سليمان بن رشيد مجهول (الثانى) انه مضمحل
والمسئول عنه غير معلوم (الثالث) اضطراب المتن وجمالته اذا وضوء ان كان باطلا فلا
وجه للتفصيل بين الوقت وخارجه لمنافاته مع ذيل الصحيح، وان لم يكن باطلا فما الوجه

١- الوسائل - الباب ٢ - من ابواب النجاسات حديث ١

٢- الوسائل - الباب ٤٢ - من ابواب النجاسات - حديث ٢-

٣- الوسائل الباب ٤٢ من ابواب النجاسات حديث ١

فى قوله (ع) بذلك الوضوء بعينه .

وفى الجميع نظر (اما الاول) فلان على بن مهزيار الثقة قرء المكتوب ونقله ،
(واما الثانى) فلانه مضافاً الى ان ابن مهزيار من اجلاء الاصحاب وهو لا يروى عن غير
المعصوم الكلىنى ره روى الصحيح وقد ذكر فى اول كافيته انه لا يروى رواية عن غير
المعصوم فى كتابه (واما الثالث) فلما عرفت فى بحث تنجيس المتنجس انه لا اضطراب
فى متن الحديث على القول بعدم التنجيس فراجع (مع) ان اجمال صدر الحديث لا يضر
بالاستدلال بذيله الصريح فى التفصيل المزبور .

(ودعوى) ان ذيله وان كان صريحا فى التفصيل المذكور الا انه غير ظاهر فى
الناسى «مندفعة» بان مورد السؤال والجواب هو الناسى فالكبرى الكلية المذكورة فى
مقام التعليل لابدوان تشملها والالم يصح الاستدلال بها فتدبر .

فان قلت ان من جملة نصوص الباب روايتين غير قابلتين للحمل على الاعداد
فى الوقت لصراحتهما فى لزوم الاعداد خارجه وهما .

(حسن) (١) محمد بن مسلم الوارد فى الدم وفيه وان كنت قدرائته و هو اكثر
من مقدار الدرهم فضيعة غسله وصليت فيه صلوة كثيرة فاعد ماصليت فيه .

(وصحيح) (٢) على بن جعفر فى رجل احتجم فاصاب ثوبه دم فلم يعلم به حتى
اذا كان من الغد قال «ع» ان كان راه فلم يغسله فليقتض جميع ما فاتته على قدر ما كان
يصلى ولا ينقص منه شيء (قلت) انهما مطلقان من حيث العامد والناسى بل قوله «ع»
فى الحسن فضيعة غسله يؤيد ارادة العامد المفرط فى الغسل فيقيد اطلاقهما بصحيح
على بن مهزيار (مع) ان الحسن غير نص فى القضاء اذا الصلوات الكثيرة مطلقة من حيث
الفريضة والنافلة .

(و استدلل) للقول بالصحة مطلقا بانه صلى صلوة مشروعة مامورا بها فيسقط
الغرض بها و بحديث رفع النسيان و حديث (٣) (لا تعاد الصلاة) و بجملة من

١ - الوسائل الباب ٢٠ من ابواب النجاسات الحديث ٦

٢ - الوسائل - الباب ٤٠ - من ابواب النجاسات الحديث ١٠

٣ - الوسائل - الباب ٢٩ - من ابواب القراءة - الحديث ٥

النصوص الخاصة.

(كصحيح) (١) العلاء عن ابي عبدالله «ع» سئلته عن رجل يصيب ثوبه الشيء ينجسه فينسى ان يغسله فيصلى فيه ثم يذكر انه لم يكن غسله ايعيد الصلاة قال «ع» لا يعيد قدمضت الصلاة وكتب له ونحوه غيره - والمستفيضة النافية للاعادة عن ناسي الاستنجاء. كموثق (٢) عمار عن الصادق «ع» لو ان رجلا نسي ان يستنجي من الغائط حتى يصلى لم يعد الصلاة و نحوه غيره (بدعوى) حمل الاخبار المتقدمة بقريئة هذه النصوص على الاستحباب .

وفي الجميع نظر (اما الاول) فلان مقتضى اطلاق دليل شرطية الطهارة انه لم يصل صلاة مامورا بها فلا يسقط الفرض بها .

(و اما الثاني) فلما حققناه في محله من عدم شمول الحديث لصلاة مالم يكن النسيان مستوعبا للوقت اذا طء عليه النسيان وهو الفرد لا يكون متعلقا للتكليف وما هو متعلق التكليف و هو الطبيعي لم يطء عليه النسيان و تمام الكلام في ذلك مو كول الى محله . (و عليه) فالحديث ايضا يدل على القول المختار كما لا يخفى .
(و اما الثالث) فلانه و ان دل على الصحة و عدم لزوم الاعادة مطلقا الا انه لا بد من تقييده بالنصوص المتقدمة .

(و اما النصوص) فلان الجمع المذكور بين نصوص الاعادة و بين النافية لها لا يكون جمعا عرفيا لان الروايتين المتنافيتين اذا كان النفي و الاثبات فيهما واردين على شيء واحد بحيث ينفي احدهما ما يثبت به الاخر يكونان من المتعارضين ولا يمكن الجمع بينهما اذا عرف لا يرون احديهما قريئة على الاخرى بل يرون بينهما التهافت و المقام من هذا القبيل كما هو الظاهر فاذا لا بد من الرجوع الى مرجحات باب المعارضة والترجيح مع نصوص الاعادة لوجوه لاتخفى (مع) ان صحيح علي بن

١- الوسائل - الباب ٤٢ - من ابواب النجاسات الحديث ٣

٢- الوسائل الباب ١٠ - من ابواب احكام الخلوة حديث ٣.

مهزيار كما يقيد اطلاق نصوص الاعادة يقيد اطلاق هذه النصوص (فتحصل) ان الاقوى هو القول بلزوم الاعادة في الوقت لاجراجه .

فرعان

الاول لو نسي النجاسة فذكرها في اثناء الصلاة فهل يجب الاعادة ام لا وجهان قد استدلل للاول (بان) ذلك مما يقتضيه اطلاق الادلة الدالة على مانعية النجاسة (و بانه) لادليل على المعذورية بالنسبة الى ان التذكر .

وفيها نظر اذ حديث (١) (لاتعاد الصلاة) حاكم على تلك الادلة (و ان) التذكر سيأتي في الجاهل عدم اعتبار الطهارة فيه .

فالصحيح الاستدلال له بصحيح (٢) ابن سنان في الدم و ان كنت رايته قبل ان تصلي فلم تغسله ثم رايته بعد و انت في صلاتك فانصرف فاغسله واعد صلاتك و نحوه صحيح على بن جعفر الوارد في ناسي الاستنجاء .

الثاني ناسي الحكم تكليفا او وضعا هل هو كناسي الموضوع او كجاهل الحكم ام يجب عليه الاعادة و القضاء وجوه اقويها الاخير (لاطلاق) ما دل على لزوم الاعادة على العالم بالنجاسة الذي نسي الغسل المتقدم المقيد في نسيان الموضوع بصحيح على بن مهزيار . (اللهم) الا ان يقال ان تلك النصوص ظاهرة في نسيان الموضوع ولا تشمل ناسي الحكم تكليفا او وضعا

(ولاطلاق) ادلة شرطية الطهارة اذ هو المرجع بعد تعارض اطلاق ما دل على لزوم الاعادة. على العالم بالنجاسة كصحيح ابن سنان المتقدم الشامل لما نحن فيه مع حديث (لاتعاد الصلوة) الشامل له ايضا وتساقطهما الكون النسبة بينهما عموما من وجه لعموم الصحيح لغير الناسي و عموم الحديث لغير الطهارة .

(ودعوى) حكومة الحديث على ادلة الجزئية والشرطية ومنها الصحيح (مندفعة) بوحدة اللسان فيهما .

١- الوسائل - الباب ٢٩- من ابواب القراءة الحديث ٥

٢- الوسائل الباب ٤٤- من ابواب النجاسات حديث ٣.

الجاهل بالنجاسة

(ولو لم يتقدم العلم حتى فرغ فلا إعادة) مطلقاً (وعن) المشهور التفصيل بين الجهل بالنجاسة من حيث الحكم بان لم يعلم ان الشيء القلاني كعرق الجنب من الحرام نجس او عن جهل بشرطية الطهارة للصلوة فيعيد في الوقت وخارجه وبين ما اذا كان جاهلاً بالموضوع بان لم يعلم ان ثوبه لاقى الدم مثلاً حتى فرغ من صلاته فلا يعيد (وتحقيق) القول في المقام يقتضى التكلم في مقامين، (الاول) في الجهل بالحكم (الثاني) في الجهل بالموضوع .

اما المقام الاول فقد عرفت انه نسب الى المشهور القول بالبطان (وعن) المحقق الاردبيلي ره وصاحب المدارك وبعض من تاخر عنهما القول بوجود الاعادة في الوقت وعدم وجوب القضاء عليه، (و الاقوى) عدم وجوب الاعادة والقضاء الا اذا كان جاهلاً بسيطاً او مركباً ولكنه كان مقصراً غير معذور فيعيد في الوقت ويقضى في خارجه .
واستدل للاول بان المشروط ينعدم بعدم شرطه فالصلاة الفاقدة للشرط باطله غير مطابقة للمأمور به فيجب اتيانها في الوقت وخارجه اما في الوقت فواضح واما في خارجه فلا دلالة وجوب القضاء على من فاتته الفريضة .

وبصحيح (١) ابن سنان سالت ابا عبد الله «ع» عن رجل اصاب ثوبه جنابة او دم قال «ع» ان كان علم انه اصاب ثوبه جنابة قبل ان يصلى ثم صلى فيه ولم يغسله فعليه ان يعيد ما صلى وان كان لم يعلم به فليس عليه اعادة وان كان يرى انه اصابه شيء فنظر فلم ير شيئاً اجزئه ان ينضحه بالماء، فانه باطلاقه يشمل الجاهل بالحكم بل لعل الجاهل هو المتيقن (وبمفهوم) ما دل على عدم وجوب الاعادة على الجاهل بالموضوع .

كصحيح (٢) عبد الرحمن سالت ابا عبد الله «ع» عن الرجل يصلى وفي ثوبه عذرة من انسان او سنورا او كلب ايعيد صلاته قال «ع» ان كان لم يعلم فلا يعيد ونحوه غيره،

وفي الجميع نظر اما الاول فلان مقتضى القاعدة الاولى وان كان ما ذكر الا انه يدل على عدم وجوب الاعادة حديث (١) (لاتعاد الصلاة) وهو حاكم على ادلة الجزئية والشرطية بناء على ما هو الحق من شموله للجاهل غير المقصر وان المراد من الطهور فيه الذي هو احد ما استثنى الطهارة من الحدث كما استعرف في الجزء الخامس من هذا الشرح انشاء الله تعالى (ودعوى) معارضته مع صحيح ابن سنان والنسبة بينهما عموم مطلق بناء على شمول الحديث للعالم فيقدم الصحيح عليه وعموم من وجه بناء على عدم شموله للعالم لشمول الحديث لغير الطهارة من الخبث وعموم الصحيح للعالم بالحكم فيتعارضان - وحيث ان دلالة كل منهما بالاطلاق فيتساقتان فيرجع الى ادلة الشرطية، وقدم انها تقتضى لزوم الاعادة (مندفعة) بما سيمر عليك من عدم شمول الصحيح للجاهل بالحكم «واما الثاني» فلان الظاهر من الصحيح بقريئة السؤال على ما يظهر من الجواب ارادة بيان حكم الصلاة الواقعة في الثوب الذي اصابه جنابة او دم بعد مفروغية نجاستهما وما نعية النجاسة للصلاة ويؤيده قوله «ع» ولم يغسله فتدبر «ويشهدله» قوله في ذيله وان كان يرى انه اصابه شيء فنظر فلم ير شيئاً (وبالجملة) المتدبر في الرواية يطمئن بان مورد السؤال والجواب هو العالم بالموضوع والحكم (وعليه) فالمتيقن منه هو العالم الناسي فينطبق مفاده مع جملة من النصوص الواردة في الناسي .

«ومنه يظهر» اندفاع ما ذكره صاحب الجواهره وتبعه بعض الا عظم من ان الجاهل هو المتيقن اذ من البعيد كون العالم موضوعا للسؤال لوضوح وجوب الاعادة عليه «واما الثالث» فلان تلك النصوص ليست بمفهومها في مقام بيان حكم اخر غير ما يقتضية ادلة شرطية الطهارة بل تكون ارشادا اليه وقدم ان الحديث حاكم على ادلة الشرطية «مع ان» التمسك باطلاق مفهومها في غير محله لعدم كونها في مقام البيان من هذه الجهة فتدبر .

و استدلل للثاني بان تكليف الجاهل بالطهارة قبيح لكونه تكليفا بما لا يطابق فالصلاة مع الطهارة في هذا الحال غير مأمور بها ، (وعليه) فان صار عالما في الوقت يجب

عليه الاعادة كما لا يخفى «و اما» ان صار عالما بعد الوقت فحيث ان القضاء فرض مستاق فثبوته يحتاج الى الدليل وبما انه لادليل على وجوب قضاء ما الامر به في وقته فهو غير مكلف بالقضاء .

وبهذا البيان يظهر اندفاع ما اورده عليه المحقق الهمداني ره بان عدم التكليف بالشرط لا يتقى الشرطية . اذ المراد منه ان كان انه مع عدم التكليف بالشرط تكون الشرطية مجعولة فهو غير صحيح اذ منشأ انتزاع الشرطية هو الامر بالشرط، وان كان ان المشروط بدون الشرط غير مامور به فهو لا يكون رد اعلى ما ذكره من عدم وجوب القضاء في الفرض ولكن يرد عليه (اولا) ان الجهل والغفلة ليسا مانعين عن فعلية التكليف و انما يمتنعان عن تنجزه، (وثانيا) ان القضاء بمقتضى الادلة يجب في كل مورد صدق فوت الفريضة ولا يتوقف ذلك على كون ما فات مامورا به بل يصدق الفوت فيما كان ذاملا كملزم وان لم يكن مامورا به وتام الكلام في محله «فتحصل» مما ذكرناه ان الاقوى عدم وجوب الاعادة والقضاء فيما اذا لم يكن الجاهل مقصرا .

الجاهل بالموضوع

واما المقام الثاني، فالمشهور بين الاصحاب فيما التفت بعد الفراغ من الصلاة اولم يلتفت اصلح الصلاة وانه لا يجب عليه الاعادة في الوقت ولا القضاء في خارجه، (وعن) الخلاف قيل بالاعادة مطلقا .

(وعن) جماعة من القدماء والمتأخرين كالشيخ في النهاية في باب المياة منها وابن زهرة في الغنية والمحقق في جامع المقاصد والمصنف ره في القواعد وغيرهم. وجوب الاعادة في الوقت لافي خارجه .

(وعن) الشهيد في الذكرى وصاحب الحدائق التفصيليين من شك فاجتهد في البحث عن الطهارة فلا يعيد وغيره فيعيد .

وما احتاره المشهور هو الاقوى (ويشهد له) جملة من النصوص كصحيح (١)

عبدالرحمن سالت ابا عبد الله «ع» عن الرجل يصلى وفي ثوبه عذرة من انسان اوسنور او كلب ايعيد صلاته قال «ع» ان كان لم يعلم فلا يعيدو صحيح (١) زرارة المعلل عدم وجوب الاعادة بانه كان على يقين فشك .

وخبر (٢) على بن جعفر «ع» عن اخيه «ع» عن الرجل احتجم فاصاب ثوبه دم فلم يعلم به حتى اذا كان من الغد كيف يصنع فقال «ع» ان كان راه فلم يغسله فليقض جميع ما فاتته على قدر ما كان يصلى ولا يتقص منه شيء وان كان راه وقد صلى فليعتد بتلك الصلاة ثم يغسله .

وخبر (٣) ابي بصير فيمن صلى في ثوب فيه جنابة ركعتين ثم علم قال «ع» عليه ان يبتدء الصلاة قال وسالته عن رجل صلى وفي ثوبه جنابته اودم حتى فرغ من صلاته ثم علم قال «ع» دضت صلاته (٤)

و صحيح ابن مسلم فيمن يرى في ثوب اخيه دماء وهو يصلى قال «ع» لا يؤذنه حتى ينصرف ونحوها غيرها (ودعوى) معارضة هذه النصوص مع .

صحيح (٥) وهب بن عبد ربه عن ابي عبد الله «ع» فى الجنابة تصيب الثوب ولا يعلم بها صاحبه فيصلى فيه ثم يعلم بعد قال «ع» يعيد اذا لم يكن علم .

وخبر (٦) ابي بصير عنه «ع» عن رجل صلى وفي ثوبه بول او جنابة فقال «ع» علم به اولم يعلم فعليه الاعادة الصلاة اذا علم (وعليه) فاما ان يقدم الخبر ان فيثبت القول الثانى او تحمل لاجلها النصوص المتقدمة على نفي القضاء فيثبت القول الثالث (مندفعة) بان مقتضى الجمع بين النصوص حمل الخبرين على الاستحباب (مع) انه لو سلم عدم امكان الجمع يتعين طرح الخبرين لكثرية تلك النصوص واصحيتها واشهريتها والجمع بحمل نصوص نفي الاعادة على نفي القضاء وحمل الخبرين على الاعادة فى الوقت جمع تبرعى لاشاهد له وتقيد الخبرين اولا

١- الوسائل - الباب ٤١ من ابواب النجاسات حديث ٣ .

٢- ٣ الوسائل الباب ٤٠ - من ابواب النجاسات حديث ١٠-١ .

٣- ٥ الوسائل - الباب ٤٠ - من ابواب النجاسات حديث ١-٨ .

٤ - الوسائل الباب ٤٠ من ابواب النجاسات حديث ٧

بمادل على نفى القضاء ثم تقييد النصوص السابقة بهما غير صحيح اذ لا دليل على نفى خصوص القضاء بل نصوص النفي بين ما يكون مطلقا وما يكون نصابي نفى الاعداء في الوقت فراجع (مع ان) هذا النحو من الجمع والتقييد ايضا لا يكون جمعا عرفيا اذ لا وجه لتقييد احد المتعارضين بما يكون اخص منه ثم ملاحظة النسبة بينه وبين معارضة كما حققناه في محله (مع ان) جملة من نصوص نفى الاعداء اية عن الحمل على نفى القضاء لاحظ صحيح زرارة وخبر ابي بصير وصحيح ابن مسلم المتقدمة فيتعين حمل الخبرين على الاستحباب (مع) ان احتمال سقوط كلمة «لا» في صحيح وهب قوى اذ ذكر الشرطية مع عدم ارادة المفهوم كما في الصحيح حيث ان الاعداء مع العلم اولى لا يوافق القواعد (كما انه) يحتمل قويا كون قوله «ع» في خبر ابي بصير علم به اولم يعلم تشقيا للموضوع الحكم وقوله فعليه الاعداء بيان لاحد الشقين بالمنطوق وللآخر بالمفهوم وعليه فيوافق مفادهما مع مفاد النصوص المتقدمة .

وقد استدلل للقول الرابع بجملة من النصوص «منها» .

خبر (١) ميمون الصيقل عن ابي عبد الله «ع» سئلته عن رجل اصابته جنابة بالليل فاغتسل وصلى فلما اصبح نظر فاذا في ثوبه جنابة فقال «ع» الحمد لله الذي لم يدع شيئا الا وقد جعل له حدا ان كان حين قام نظر فلم ير شيئا فلا اعادة عليه وان كان حين قام لم ينظر فعليه الاعداء «ومنها» .

حسن (٢) ميسر قلت لابي عبد الله «ع» امر الجارية فتغسل ثوبي من المنى فلا تباليغ في غسله فاصلى فيه فاذا هو يابس قال «ع» اعدصلاتك اما انك لو كنت غسلت انت لم يكن عليك شيء «ومنها» .

صحيح (٣) ابن مسلم عن الصادق «ع» ان رايت المنى قبل او بعد ما تدخل في الصلاة فعليك الاعداء الصلاة وان انت نظرت في ثوبك فلم تصبه ثم صليت

١- الوسائل- الباب ٤١- من ابواب النجاسات حديث ٣

٢- الوسائل الباب ١٨ من ابواب النجاسات حديث ١ .

٣- الوسائل- الباب ٤١- من ابواب النجاسات حديث ٢ .

فيه ورايته بعد فلا إعادة عليك .

وفي الجميع نظر اذ خبر ميمون مضافا الى ضعف سنده لجهالة حال ميمون يكون مورده من اطراف العلم الاجمالي اذ الظاهر من السؤال كون مورده الجنازة غير العمدية «وعليه» فيدل على لزوم الفحص الموجب لخروج الثوب عن اطراف الشبهة المحصورة فيكون اجنبيا عن المقام «وحسن» ميسر يدل على التفصيل في مورد كشف الخلاف فيما لو علم قبل الصلاة بالنجاسة بين ما لو غسل بنفسه وما لو غسله الغير فلا يطله بما اذا لم يعلم بها قبل الصلاة (والصحيح) وان لا ينكر ظهوره في ما استدل به له الا انه يعارضه ما في .

صحيح (١) زارة قلت فهل على ان شككت انه اصابه شيء ان انظر فيه قال «ع» لا ولكنك انما تريد ان تذهب بالشك الذي وقع في نفسك الدال على انحصار ثمره النظر في ذهاب الشك اذ لو كان عدم الاعادة مع انكشاف الحال مترتبا على النظر كان المتعين التنبيه عليه بل كان الاولى الامر به ارشاد الى عدم الوقوع في كلفة الاعادة (وما) فيه من تعليل عدم الاعادة في صورة النظر بانه كان على يقين فشكل ولا جلهما يرفع اليد عن ظهور الشرطية الثانية في المفهوم (وعليه) فيكون ذكر الشرط جاريا مجرى الغالب حيث ان كل من شك في اصابة الجنازة الى ثوبه ينظر اليه لتحقيق الحال (فتحصل) ان الاقوى عدم لزوم الاعادة في الوقت ولا القضاء في خارجه هذا كله فيما لو التفت بعد الصلاة .

الالتفات في أثناء الصلاة

واما ان التفت في أثناء الصلوة ففيه صور (الاولى) ما لو علم سبقها على الصلاة (الثانية) ما لو علم حدوثها في الاثناء وان بعض ما اتى به من صلاته وقع مع النجاسة كما لو كان في الركعة الثالثة وعلم ان الثوب الذي لبسه من الركعة الثانية نجس (الثالثة)

ما لو علم حدوثها في الاثناء مع العلم بعدم اتیان شيء من اجزائها مع النجاسة او الشك في ذلك .

اما الصورة الاولى فمقتضى القاعدة وان كان صحة الصلاة ، ولا وجه لتوهم البطلان اذا اجزاء السابقة الواقعة مع النجاسة لا تكون باطلة كما يشهد له النصوص المتقدمة الدالة على عدم بطلان الصلاة اذا وقعت مع النجاسة والتفت بعد الفراغ اما بالفحوى او بالاطلاق لشمولها لما وقع بعض تلك الصلاة معها كما لو لبس الثوب النجس في وسط الصلاة واما الالات المتخللة فمضافا الى انه لا دليل على اعتبار الطهارة الخبثية فيها اذ الدليل انما يدل على اعتبارها في الصلاة وهي ليست منها يدل على عدم اعتبارها نصوص الرعايف وما دل على صحة الصلاة اذا علم حدوثها في الاثناء .

ولكن يدل على فساد الصلاة في الفرض صحيح (١) ابن مسلم عن الصادق (ع) ان رايت المنى قبل او بعد ما تدخل في الصلاة فعليك الاعادة اعادة الصلاة .
وخبر (٢) ابي بصير فيمن صلى في ثوب فيه جنابة ركعتين ثم علم قال «ع» عليه ان يبتدئ الصلاة .

وصحيح (٣) زرارة وفيه قلت ان رايت في ثوبي وانا في الصلاة قال «ع» تنقض الصلاة وتعيد اذا شككت في موضوع منه ثم رايت ونحوها غيرها .
ونسب الى المشهور صحة الصلاة و عدم وجوب الاعادة الا اذا لم يمكن النزاع او التطهير او التبديل .

(واستدل له) بموثق (٤) ابن سرحان عن ابي عبد الله (ع) في الرجل يصلي فابصر في ثوبه ما قال «ع» يتم .

وخبر (٥) عبد الله بن سنان عنه (ع) ان رايت في ثوبك دما وانت تصلي ولم تكن رايت قبل ذلك فامتصلاتك فاذا انصرفت فاعسله (بدعوى) ان الجمع بينهما وبين النصوص المتقدمة يقتضى حملها على ما اذا لم يمكن نزع الثوب او تطهيره او تبديله وحمل الخبرين

١- الوسائل الباب ٤١- من ابواب النجاسات حديث . ٢

٢- ٣- ٤- ٥- الوسائل- الباب ٤٤ من ابواب النجاسات حديث ٤- ١- ٢- ٣

على صورة امكانه .

بشهادة (١) حسن ابن مسلم قلت له الدم يكون في الثوب على وانافى الصلوة قال ان رايته وعليك ثوب غيره فاطرحه وصل في غيره وان لم يكن عليك ثوب غيره فامض في صلوتك ولااعادة عليك وما لم يزد على مقدار الدرهم فليس بشيء رايته قبل او لم تراه فانه بمنطوق شرطية الاولى يقيد تلك النصوص وبمفهومها يقيد الخبرين .
(وفيه) ان ما دل على البطلان احص من هذه النصوص الثلاثة الاخيرة ومقتضى الجمع بينها حملها على صورة احتمال وقوع النجاسة في الاثناء هذا كله مع سعة الوقت للاعادة .

واما مع ضيق الوقت فمع عدم ادراك ركعة لوقطعها وبدل ثوبه او طهره لاشبهة في صحة صلاته اذ (الصلاة لا تدع بحال) واما مع ادراكها فالمتعين القطع والتبديل او التطهير (ودعوى) انصراف نصوص وجوب الاعادة عن مثل الفرض عهدا اثباتها على مدعيها . (فان قلت) انه لاهمية الوقت من الطهارة الخبثية يسقط اعتبار الطهارة اذا دلت رعايتها الى فوات الصلاة في الوقت كما في المقام (قلت) او لاستعرف في الجزء الرابع من هذا الشرح ان التنافي بين الاوامر الضمنية لا يكون من باب التزاحم بل انما يرجع الى التعارض ويظهر انشاء الله تعالى في محله ان مقتضى القاعدة سقوط اطلاق دليل كل من الجزئين او الشرطين لو كان لهما اطلاق والرجوع الى الاصل وهو هيئنا التخيير كما لا يخفى (وثانيا) انه قبل الاتيان بما وقع من الاجزاء لم يكن التنافي ثابتا لامكان الصلاة مع الثوب الطاهر . (وعليه) فماتى به محكوم بالبطلان بمقتضى الادلة ، فتدبر .

واما الصورة الثانية فالاقوى فيها صحة الصلاة لما عرفت من ان الصحة في هذه الفروض مما تقتضيه القاعدة ونصوص البطلان مختصة بالصورة السابقة ويشهد لها مضافاً الى ذلك اطلاق نصوص الصحة الاتية في الصورة الثالثة بل لا يبعد دعوى ان تلك النصوص تختص بهذه الصورة اذ لا يوجد مورد يشك في وقوع النجاسة في الاثناء او من الاول ولا يعلم بوقوع بعض الاجزاء مع النجاسة وبذلك يظهر ضعف ما فتى به فقيه عصره في

عروته وتبعه جملة ممن تاخر عنه من البطلان في الفرض .
 واما الصورة الثالثة فلا خلاف في الصحة فيها (ويشهد لها) نصوص الرعاف ،
 كصحيح (١) الحلبي عن ابي عبدالله «ع» سئلته عن الرجل يصيبه الرعاف وهو في الصلاة
 فقال (ع) ان قدر على ماء عنده يمينا وشمالا او بين يديه وهو مستقبل القبلة فليغسله عنه ثم ليصل
 ما بقى من صلاته وان لم يقدر على ماء حتى ينصرف بوجهه او يتكلم فقد قطع صلاته ،
 و نحوه غيره .

(وصحيح) (٢) زرارة و فيه قلت ان رايته في ثوبى وانا في الصلاة قال «ع»
 تنقض وتعيد اذا شككت في موضع منه ثم رايته و ان لم تشك ثم رايته رطبا قطعت
 الصلاة و غسلته ثم بنيت على الصلاة لانك لاتدرى لعله شيء اوقع عليك ، (و حسن)
 ابن مسلم المتقدم ونحوها غيرها .

(وعليه) فان امكن التطهير او التبديل يتمها بعده و الايستاق صلاته ، اذلا
 دليل على سقوط شرطية الطهارة بالنسبة الى الاجزاء الباقية . بل يدل عليه الامر
 بتطهير الثوب في صحيح زرارة لكونه ظاهرا في الارشاد الى اعتبار الطهارة فيها ، و
 النصوص الواردة في الرعاف المتقدم بعضها .

مسئلة

لو غسل ثوبه النجس وعلم بطهارته ثم صلى فيه وبعد ذلك تبين له بقاء نجاسته
 او شك فيها بعد العلم بها بنحو الشك السارى فصلى فانكشف ثبوتها ، او اخبره الوكيل بطهارته
 او شهدت البينة بتطهيره ثم تبين الخلاف فهل يحكم بصحة الصلاة او بطلانها او يفصل
 بين الموارد وجوه اقوال (اقويها الاخير) ، اذ مقتضى القاعدة و ان كان الصحة مطلقا
 اما لصدق كونه غير عالم بالنجاسة قبل الصلاة الذى هو الموضوع لوجوب الاعادة
 و عدم صدق العالم بها قبلها عليه او لصدقهما معا و سقوط ما دل على وجوب الاعادة

١- الوسائل الباب ٢ من ابواب قواطع الصلاة حديث ٦

٢ الوسائل - الباب ٤٤ - من ابواب النجاسات حديث ١

في الاول و ما دل على عدم الوجوب في الثاني للتعارض بينهما و الرجوع الى حديث (لاتعاد الصلاة) (١) بناء على ما هو الحق من ان المراد من الطهور في المستثنى الطهارة الحديثة الا انه يدل على التفصيل .

حسن (٢) ميسر ، قلت لابي عبدالله «ع» امر الجارية فتغسل ثوبي من المنى فلا تبلغ في غسله فاصلى فيه فاذا هو يابس قال «ع» اعد صلاتك اما انك لو كنت غسلت انت لم يكن عليك شيء ، فان مقتضى منطوق الجملة الثانية الصحة في الفرض الاول ومقتضى مفهومها الفساد في الفرض الثالث والرابع ، كما ان الجملة الاولى تدل عليه في الفرض الثالث ، (واما الثاني) فهو خارج عن مورد الرواية اذا ظاهر كون مورده ما لو كان الامر بالغسل منجزا قبل الصلاة .

(و دعوى) ان الرواية واردة للردع عن العمل باصالة الصحة فلزوم الاعادة يكون لذلك ، (مندفعة) بان المورد اذا لم يكن مجرى لاصالة الصحة كان المتعين النهى عن الدخول في الصلاة والامر بالاعادة حتى مع انكشاف الخلاف .

(فان قلت) ان الجملة الثانية مسوقة لبيان انه لا ينكشف الخلاف مع غسله بنفسه لاعد لزوم الاعادة) مع انكشافه وعلى ذلك فمقتضى الجملة الاولى لزوم الاعادة في جميع الفروض .

(قلت) ان الظاهر منه التفصيل بين الموردين في مفروض السؤال وهو انكشاف الخلاف ؟ (مع) انه لا تلازم بين الغسل بنفسه وعدم انكشاف الخلاف كي يصح التعبير عن احدهما بالآخر .

(فتحصل) ان الاقوى هي الصحة في الفرضين الاولين والبطلان في الاخيرين .

فصل في المطهرات

وهي امور الاول الماء وقد تقدم في اول هذا الكتاب ما يمكن ان يستدل به

١- الوسائل - الباب ٢٩ - من ابواب القرائة حديث ٥

٢- الوسائل - الباب ٢٨ من ابواب النجاسات حديث ١

لمطهريه الماء كما انه قد عرفت في مبحث المياه انه كما يطهر غيره يطهر نفسه ايضا مع الامتزاج فراجع ما ذكرناه و يشترط في التطهير به امور بعضها شرط في كل من القليل و الكثير و بعضها مختص بالاول او ذهب جماعة الى اختصاصه به .

شروط التطهير

اما الاول (فمنها) زوال العين بلا خلاف لان ملاقاته العين كما توجب النجاسة حدوثا توجبها بقاء بمعنى انها اذا كانت باقية تكون النجاسة باقية (نعم) بقاء الاثر بمعنى اللون و الطعم و نحوهما لا يضر اجماعا حكاه جماعة « و عن » المنتهى وجوب ازالة اللون دون الرائحة . (وعن) نهاية الاحكام وجوب ازالة الرائحة وعدم وجوب ازالة اللون اذا كان عسر الزوال (وعن) القواعد وجوب ازالتهما مع عدم العسرفيها .

اقول يظهر من التدبر في كلمات هؤلاء الاساطين انهم لهم يخالفوا المشهور اذ الظاهر ان مرادهم انه في صورة بقاء احد الوصفين بنحو يلازم بقاء النجاسة عرفا يحكم بالنجاسة وهذا مما لا اشكال فيه .

و كيف كان فيشهد للمشهور مضافا الى انه المستفاد من النصوص الواردة في الموارد الخاصة .

(مثل) ماورد في تطهير الثوب من دم الحيض من الامر بصبغ الثوب بمشق حتى يختلط كخبر (١) على بن حمزة عن العبد الصالح سألته ام ولد لابيها فقالت اصاب ثوبي دم الحيض فغسلته فلم يذهب اثره فقال « ع » اصبغيه بمشق حتى يختلط و نحوه غيره .

وما ورد في الاستنجاء كخبر (٢) ابن المغيرة عن الحسن قال قلت له ان للاستنجاء حد اقال «ع» لاحتي ينقى ماثمة قلت فانه ينقى ماثمة و يبقى الريح قال «ع»

١- الوسائل - الباب ٢٥ - من ابواب النجاسات حديث ٢

٢- الوسائل - الباب ١٣ - من ابواب احكام الخلوة حديث ١

الرياح لا ينظر اليها .

(ومرسل) (١) الصدوق سأل الرضا «ع» عن الرجل يبطأ في الحمام وفي رجله الشقاق الى ان قال ويستنجى فيجد الريح من اظفاره ولا يرى شيئاً فقال «ع» لاشيء عليه من الريح والشقاق بعد غسله

(اطلاق) ادلة التطهير الظاهرة في انه ليس للشارع في كيفية التطهير طريق مخصوص بل اعتمد على ما عليه بناء العرف في التنظيف من القذازات الصورية (والسيرة المستمرة) .
واستدل لعدم حصول الطهارة مادام الاثر يكون موجودا بانه لاستحالة انتقال العرض من محل الى محل اخر يستكشف من بقاء الاثر من اللون او الريح او الطعم بقاء عين النجس .

وفيه ان المدار في الاحكام الشرعية ليس على الدقة العقلية بل على نظراهل العرف ولاشبهة في انهم قديرون بقاء الوصف مع زوال العين (وحيث) ان الاوصاف بانفسها ليست نجسة ولا منجسة فلامحالة يبني على ارتفاع النجاسة في الفرض .
ومنها طهارة الماء بلا خلاف (ويشهد له) النصوص الكثيرة الواردة في الابواب المتفرقة منها الواردة في الماء القليل الملاقي للنجس المتضمنة للامر باراقته وعدم استعماله و التطهير به فراجع
(و القاعدة) العقلائية الفاقدة للشيء لا يكون معطياه .

(وما) دل على ان الممتنجس المايح يوجب تنجس ملاقيه هذا كله مضافا الى عدم شمول نصوص التطهير بالماء له اذ مضافا الى عدم الاطلاق لها من هذه الجهة تكون مختصة بالطاهر بقريئة الارتكاز العرفي .

ومنها اطلاقه لما عرفت من ان المضاف لا يكون مطهرا وقد تقدم في ذلك المبحث حكم ما لو صار الماء مضافا حين الغسل فلا نعيده (وعن) جماعة اعتبار عدم تغير الماء بعين النجاسة في احد الاوصاف الثلاثة بل عن غير واحد دعوى الاجماع عليه .

واستدل له بان الماء المتغير نجس كما مر وحقق في محله و النجس لا يكون مطهرا .

(وفيه) ان القادح هو النجاسة قبل الاستعمال واما النجاسة بعد الاستعمال الحاصلة به فلا تكون مانعة عن التطهير كما عرفت في مبحث المياه (نعم) ما ذكرناه في وجه طهارة المتخلف منه بعد الغسلة الاخيرة في بحث الماء المستعمل لا يجري في المقام اذ الماء المتغير محكوم بالنجاسة بنفسه (و عليه) فيوجب تنجيس المحل فلا يوجب طهارته .

(ولكن) بناء على ان المطهر الغسل بعد زوال العين اعتبار هذا القيد في غير محله اذ مع وجود عين النجاسة في المغسول لا يكون غسله مطهرا له اذ الغسلة المزيله غير مطهرة ومع عدم وجودها لا يتصور تغير الماء باوصاف عين النجاسة والتغير بغير اوصافها لا يوجب النجاسة كما عرفت في مبحث الماء المتغير .

شرائط التطهير بالقليل

(واما القسم الثاني) فهو امور الاول ورود الماء على المتنجس على المشهور بل عن الجواهر لم اجد من جزم بخلافه (وعن) الشهيد عدم اعتباره بل عن المفاتيح دعوى الشهرة عليه (و الاقوى) ذلك و يشهد له مضافا الى عدم الدليل على اعتباره فيتعين الرجوع الى اطلاق الامر بالغسل .

صحيح (١) ابن مسلم سالت ابا عبد الله (ع) عن الثوب يصيبه البول قال (ع) اغسله في المركن مرتين فان غسلته في ماء جار فمرة واحدة (و دعوى) حملته على كون المركن كرا كما ترى كما ان دعوى حملته على ما لو وضع الثوب في المركن اولا ثم اورد الماء عليه (يدفعها) ان ذلك خلاف المتعارف في الغسل في المركن و ياباه سياق ذيله و ابعد منهما حمل الغسل فيه على ارادة التنظيف لا التطهير .

واستدل للقول الاول (بانصراف) نصوص التطهير الى المتعارف من الغسل بنحو الورود (وبما) تضمن الامر بالصب الظاهر في الورود (وبان) ادلة الغسل بالماء القليل تنافي مع ما دل على انفعال الماء القليل بعد مفروغية ان النجس لا يطهر و هي بين

مطلق شامل له و للكثير و بين ما اختص به اما الاول فالنسبة بينه و بين ما دل على الانفعال عموم من وجه فيتساقتان بعد التعارض و يرجع الى استحباب النجاسة. (واما) الثاني وهو الاجماع والضرورة فيقتصر فيه على المتيقن وهو صورة الورد اى ورود الماء على المتنجس فلا دليل على حصول الطهارة فى صورة كون الماء مورودا و الاصل يقتضى عدمه .

وفى الجميع نظر (اما الانصراف) فلما عرفت مرارا من ان الشيوع و التعارف لا يوجب الانصراف الذى يعول عليه فى رفع اليد عن الاطلاق (و اما) ما تضمن الامر بالصب فليس له مفهوم يوجب تقييد المطلقات ومنطوقه لا ينافى الاطلاق حتى يكون قرينة على رفع اليد عنه «ولعله» يكون الامر به لكونه اسهل فى مورده وهو الجسد كما لا يخفى او لحفظ الفضالة عن الانفعال او غيرهما .

(واما) الثالث فمضافا الى ما عرفت من ان النجاسة الحاصلة من الاستعمال لا تكون مانعة عن حصول الطهارة (صحيح) ابن مسلم يكون اخص من دليل انفعال القليل وعدم مطهريه المتنجس لاختصاصه كما عرفت بالقليل (و حيث) لا ريب فى ان اطلاق الخاص يقدم على عموم العام و هو باطلاقه يشمل صورة كون الماء مورودا فيتعين البناء على تقييد اطلاق دليل احدى تينك القاعدتين (فتحصل) مما ذكرناه ان الاقوى عدم اعتبار الورد .

تعدد الغسل فى البول

الثانى التعدد فى بعض المتنجسات كالتنجس بالبول و كالتظروف اما الظروف المتنجسة فسياتى الكلام فيها عند تعرض المصنف ره لها (واما) المتنجس بالبول فالمشهور بين المتأخرين بل عن المعتبر نسبة الى علمائنا لزوم غسله مرتين فى تطهيره بالماء القليل وعدم لزومه فى تطهيره بالماء الكثير فالكلام يقع فى مقامين .

الاول فى التطهير بالماء القليل وقد عرفت ان المشهور لزوم الغسل مرتين (وعن)

المبسوط والمنتهى والبيان وغيرها الاكتفاء بالمرة (وعن) المدارك والمعالم الاكتفاء بها في البدن والاول اقوى (ويشهدله) جملة من النصوص كصحيح ابن مسلم المتقدم .
وحسن (١) الحسين بن ابي العلاء سالت ابا عبد الله «ع» عن البول يصيب الجسد قال «ع» صب عليه الماء مرتين فانما هو ماء وسالته عن الثوب يصيبه البول قال «ع» اغسله مرتين .

وصحيح (٢) البرزطي سالته عن البول يصيب الجسد قال «ع» صب عليه الماء مرتين ونحوها غيرها .

واستدل للثاني . (باطلاق) ماتضمن الامر بالغسل وباصالة البرائة (وبالمرسل) روى انه يجزى ان يغسل بمثله من الماء اذا كان على راس الحشفة وغيره (وبخبر) الحسين المتقدم على مارواه في الذكرى بزيادة قوله «ع» الاولى للازالة و الثانية للاتقاء .

وفي الجميع نظر (اما الاول) فلتعين تقييده بمادل على لزوم غسله مرتين ومنه يظهر ما في اصالة البرائة اذ الاصل لا يقاوم الدليل والمرسل ضعيف لا يعتمد عليه والزيادة المروية عن الذكرى غير ثابتة وعن المعالم لم ار لهذه الزيادة اثرافي كتب الحديث الموجودة الان بعد التصحح بقدر الوسع واما القول الاخير في دفعه صحيح البرزطي و حسن الحسين المتقدمان (ودعوى) عدم حجيتهما كما ترى .

ومقتضى اطلاق النصوص عدم الفرق بين بول الادمى وغيره (ودعوى) انصراف الاطلاق الى بول الادمى لعدم تعارف وصول غيره الى الثوب والبدن ، (ممنوعة) لما مر مرارا من ان التعارف لا يوجب الانصراف الذي يعول عليه في رفع اليد عن الاطلاق (مع) ان وصول بعض اقسامه ليس نادرا كبول الهرة . و منه يظهر ضعف التمسك باطلاق قوله «ع» اغسل ثوبك من ابوال مالا يؤكل لحمه لتعين تقييده بالنصوص المتقدمة .

ثم ان مورد النصوص و ان كان الثوب والبدن لانه لا ريب في التعدى عنهما الى

١- الوسائل - الباب ١- من ابواب النجاسات - الحديث ٤

٢- الوسائل - الباب ١- من ابواب النجاسات - الحديث ٧

غيرهما بقرينة الارتكاز العرفي .
 ثم انه هل يكفي بالغسلة المزيلة ام لا بدو ان يكون الغسلتان غير الغسلة
 المزيلة للعين وجهان بل قولان .
 قد استدل للثاني (بانصراف) النصوص الى غيرها (وبقوله ع) حثه ثم اغسله .
 وفيهما نظر اذا انصراف ممنوع والامر بالحث محمول اما على الاستحباب او على
 الارشاد الي ان الحث قبل الغسل ارفق في التطهير لعدم وجوبه قطعاً .
 و يشهد للقول الاول مضافا الى اطلاق النصوص قوله «ع» في حسن الحسين
 المتقدم صب عليه الماء مرتين فانما هو ماء . فانه يدل على كفاية المرتين مع وجود
 عين البول فالاقوى كفاية الغسلة المزيلة و احتسابها من الغسلات المطهرة فلا فرق بين
 وجود العين وعدمه بان صار البول حافا في وجوب الغسل مرتين .
 وما عن المصنف من عدم وجوبه مرتين في الثاني يدفعه اطلاق النصوص
 (ودعوى) ان المتبادر الى الذهن من الامر بصب الماء مرتين كون الاول للازالة
 بلا دخل له في التطهير كما يشهد له الزيادة المذكورة في الذكرى في ذيل خبر الحسين
 المتقدم .

(مندفعة) بمنع التقييد بامثال هذا التبادر الناشئ عن الحدس (مضافا) الى استلزامه
 حمل النصوص على صورة وجود العين وهو خلاف الغالب (وحمل) الامر بالصب في
 كلام الشارع على الحكم العرفي وهو كما ترى (وقد يتوهم) كفاية المرتين و ان
 تحققت الازالة بالاخيرة تمسكا باطلاق النصوص ، (وفيه) مضافا الى عدم بقاء البول
 بعد الغسلة الاولى انه لو سلم ذلك بما انه تكون عين النجس موجودة بعد الغسلة الاولى
 فمقتضى اطلاق النصوص غسل ملاقيها مرتين .

بول الرضيع

هذا كله في بول غير الرضيع واما بول الرضيع غير المتغذى فلا خلاف في اخفية
 نجاسته عن نجاسة بول غيره و ثبوت الفرق بين كيفية تطهير ملاقيه و تطهير ملاقي

ساير الابوال (كما يشهد له) جملة من النصوص .

كمصحح (١) الحلبي سالت ابا عبد الله «ع» عن بول الصبي قال «ع» تصب عليه الماء فان كان قدا كل فاعسله بالماء غسلا والغلام والجارية في ذلك شرع سواء (وحسن) الحسين بن ابي العلاء المتقدم وفيه وسالته عن الصبي يبول على الثوب قال (ع) تصب عليه الماء قليلا ثم تعصره ونحوهما غيرهما .

انما الكلام في ان الفرق بينهما هل هو في اعتبار التعدد في غيره وعدم اعتباره فيه كما عن المحقق وجماعة من المتقدمين .

او انه انما يكون في كفاية الرش والنضح فيه ولزوم الغسل في غيره كما عن جماعة .

(او انه) انما يكون في عدم لزوم عصر الثياب او ما يفيد فائدته فيه ولزومه في غيره كما عن آخرين .

اقول اما عدم اعتبار التعدد فيه فهو وان كان قويا كما يشهد له الحسن اذ ذكر العدد في بول غيره وعدم ذكره فيه ظاهر في عدم الاعتبار (وعليه) فالنصوص المتضمنة لذكر العدد غير الحسن اما لا تشمل بول الصبي او انه لاختصية الحسن عنها تقيده (فما) عن كشف الغطاء من تعيين المرتين فيه لتلك النصوص (ضعيف) واذ ضعف منه التمسك باستصحاب النجاسة اذ الاصل لا يعتمد عليه مع وجود الدليل (الا ان) الظاهر من المصحح المتضمن لاعتبار الغسل في غيره والصب فيه ثبوت الفرق بينهما من غير هذه الجهة ايضا .

والذي يظهر لي بعد التدبر في النصوص ثبوت الفرق بينهما باعتبار الجريان والانفصال والعصر في الغسل وعدمه في الصب اذ معنى الصب لغة هو الازاقة والسكب وعرفا هو الاستيلاء والغلبة وهذا بخلاف الغسل فان الماخوذ في مفهومه الانفصال والجريان والعصر كما لا يخفى واعتبار الغسل في بول الرجل لا يوجب حمل الصب

في هذه النصوص على الغسل من جهة تضمن جملة من الاخبار للامر بالصّب عليه مرتين لان الصّب اعم من الغسل فاعتباره في مورد لاجل ادلة اخر لا يستلزم اعتباره في جميع موارد اعتبار الصّب .

واما (١) موثق سماعة سألته عن بول الصبي يصيب الثوب فقال اغسله قلت فان لم اجد مكانه قال «ع» اغسل الثوب كله (فيتعين) تقييداً لاقه بمصحح الحلبي المتقدم فيحمل على المتغذى او حمل الامر بالغسل على ارادة الارشاد الى النجاسة بقريضة ما دل على كفاية الصّب وعدم لزوم الغسل .

واما النبويان العاميان الظاهران في كفاية النضح فبناء على كون النضح والصّب مترادفين كما صرح بذلك جماعة منهم صاحب الحدائق لا كلام (واما) بناء على كونه اعم من الصّب كما عن المدارك التصريح به (فحيث) انهما ضعيفان سنداً والاصحاب اعرضوا عنهما ولم يعملوا بهما فلا يعتمد عليهما ويتعين طرحهما .

الاكتفاء بالمرّة في عامة النجاسات

ثم ان هذا الحكم وهو لزوم التعدد هل يختص بالمتنجس بالبول كما هو المنسوب الى الاكثر او يعم المتنجس بسائر النجاسات مطلقاً كما عن الشهيد والمحقق وغيرهما وفي طهارة الشيخ الاعظم واذا كان له قوام وثنخ كالمني كما عن المصنف في التحرير وجوه (اقويها الاول) لاطلاق الامر بالغسل في النجاسات كقوله «ع» في المنى ان عرفت مكانه فاغسله وفي الدم ان اجتمع قدر حمصة فاغسله ونحوهما ما ورد في سائر النجاسات (ودعوى) ان الامر بالغسل في هذه النصوص انما سيق لبيان اصل النجاسة ويكون ارشاداً اليها فلا تدل هذه النصوص على كفاية مطلق الغسل في التطهير لعدم كونها مسوقة لبيانها (مندفعة) بان الامر بالغسل وان لم يكن نفسياً استقلالياً ولكن الظاهر كونه نفسياً شرطياً لارشاد يالى النجاسة (مع) ان ارشاديته

الى النجاسة على فرض تسليم كونه ارشادا اليها انما تستفاد من دلالة على وجوب الغسل لان المراد من قوله اغسله.

انه نجس كي لايدل على مطهريه الماء وانه المجزى في حصول الطهارة كما لا يخفى . (وعليه) فلان منع من التمسك باطلاقه (واضح) منها دعوى اهمال هذه النصوص اذ لو سلمت في بعضها فلانسلم في جميعها (مع) ان الشك في كونها في مقام البيان يكفي في الحكم بثبوت الاطلاق كما حققناه في محله.

هذا في المتنجس بالنجاسة التي يكون لدليل التطهير منها اطلاق (واما) ما ليس لدليله ذلك كالمتنجس بالمتنجس بالبول فيثبت فيه عدم لزوم التعدد (بعدم) القول بالفصل (وباطلاق) ما ورد في التطهير عن مطلق النجاسات وهي الروايتان المتقدمتان في مبحث تنجيس المتنجس .

وموثق (١) عما في المكان القذر لاتصل فيه حتى تغسله اذ الظاهر من تعليق جواز الصلوة على عنوان الغسل الذي هو من المفاهيم الميينة عند العرف الرجوع اليهم في كيفية التطهير ولا ريب في انهم يكتفون بالمرّة في ازالة القذارات مطلقا. واستدل للقول الثاني (باستصحاب) النجاسة بعد الغسل مرة (وبفجوى) قوله في حسن ابي العلاء المتقدم فانما هو ماء فانه يدل على ان الاكتفاء بالصب انما يكون لرقعة البول فغيره يحتاج مضافا الى الصب مرتين لذلك وبعبارة اخرى يدل على اهوئية النجاسة البولية عن ساير النجاسات فيكون غيرها اولى بالتعدد (وبجعله) المنى اشد من البول في صحيح ابن مسلم .

وفي الجميع نظر (اما الاول) فلانه لا مورد للتمسك به مع وجود الاطلاق (مضافا) الى ما عرفت غير مرة في هذا الشرح من عدم جريان الاستصحاب في الاحكام لكونه محكوما لاصالة عدم الجعل الثابت في اول الشريعة المترتب عليه عدم المجعول (وما) ذكره بعض الاعاظم بان الظاهر من النصوص كون النجاسة اثر اعينيا حقيقيا يحصل

من ملاقاته النجس او المتنجس (يرد عليه) انه ان اريد بذلك كونها من الامورات الواقعية التي كشف عنها الشارع فقد عرفت في اول هذا الباب فساد ذلك فراجع وان اريد به عدم كونها منتزعة من الحكم بوجوب الغسل بل بنفسها من الاعتباريات الشرعية وتكون موضوعا لوجوب الغسل فهو و ان كان تاما الا انه يجري فيها ما ذكرناه من محكومية استصحاب بقائها لاستصحاب عدم الجعل ،

(واما الثاني) فلان مفهوم قوله انما هو ماء الوارد في مقام بيان عدم وجوب ذلك عدم كفاية الصب في ساير النجاسات مما له قوام وثن لعدم ازالة العين به ولا يدل على لزوم التعدد فيها .

(واما الثالث) فلان كون المنى اشد من البول لا يلزم كونه في مقام التطهير كمالا لزم تعين الغسل ثلاث مرات مثلا في التطهير عنه كما لا يخفى (ومما ذكرناه) ظهر ضعف القول الاخير .

كفاية المرة في الكر والجاري

المقام الثاني في غسل المتنجس بالبول في الكثير المشهورين الاصحاب على ما نسب اليهم كفاية المرة في غسله في الكر والجاري بل بلا خلاف في الثاني وتنقيح القول في المقام انه لا ريب في الاكتفاء بها في الجاري لصحيح ابن مسلم المتقدم الوارد في الثوب يصيبه البول فان غسلته في ماء جار فمرة واحدة .

واما في الكر فان كان المتنجس غير الثوب مما لا يتخذ فيه الماء فكك اذ نصوص التعدد على طائفتين .

(الاولى) هي الامرة بصب الماء عليه مرتين وعدم شمول هذه النصوص لغسله في الكر واضح (الثانية) هي المتضمنة للامر بغسله مرتين (وحيث) ان مورد هذه النصوص هو الثوب ويحتمل قويا اختصاص هذا الحكم باطلاقه بالثوب و نحوه مما يتخذ فيه النجاسة ولا يشمل البدن و شبهه فلا وجه للتعدى عن موردها فاذا المعتمد فيه هو اطلاق ما تضمن الامر بغسل ملاقي البول ولا ريب في انه يقتضى الاكتفاء بالمرة

كما عرفت .

واما ان كان المتنجس به هو الثوب فيمكن الاستدلال لكفايتها .

بصحيح (١) ابن سرحان ما تقول في ماء الحمام فقال (ع) هو بمنزلة الجارى فان مقتضى اطلاق التنزيل ترتب جميع احكام الجارى عليه منها الاكتفاء بالمرّة فاذا ثبت ذلك في ماء الحمام يثبت في غيره لما عرفت في مبحث ماء الحمام من انه لا خصوصية لماء الحمام وان سيبله سيبل ساير افراد الكر .

ويؤيده (٢) المرسل المروى عن ابي جعفر (ع) مشير الى غدير ماء ان هذا لا يصيب شيئاً الا وطره فان النسبة بينه وبين نصوص التعدد وان كانت عموماً من وجه الا انه بما ان دلالة على حكم المورد انما تكون بالعموم ودلالة تلك النصوص بالاطلاق فيقدم عليها .

(واما) الاستدلال به مع ارساله فغير سديد . (ودعوى) ان ضعفه مجبور بالعمل (ضعيفة) اذا الضعف لا يجبر بمجرد موافقة العمل لمضمون الخبر بل يتوقف على الاستناد غير المحرز في المقام .

واضعف منه الاستدلال له (بصحيح) ابن مسلم المتقدم بدعوى ان المنساق الى الذهن كون هذه الشرطية تصريحاً بمفهوم الشرطية الاولى وهى اغسله في المركان مرتين . (وحيث) ان الظاهر منها لزوم الغسل مرتين عند الغسل بالماء القليل فمفهومها كفاية المرّة عند غسله بغير القليل كراكان ام جارياً .

(اذيرد عليه) ان هذا ليس باولى من العكس (وعليه) فاما ان يكون الصحيح ساكتاً عن بيان حكم الكرا او يكون مجملاً (ودعوى) شمول الجارى للكر ولو بعض افراده يدفعها ما ذكرناه في مبحث الماء الجارى من انه التابع للسائل .

واضعف منه دعوى انصراف نصوص التعدد عن الغسل في الكر لانه كان نادراً حين صدور هذه النصوص اذيرد عليه مضافاً الى ان عدم التعارف لا يوجب الانصراف انه لم يكن نادراً .

١- الوسائل - الباب ٧- من ابواب الماء المطلق حديث ١٠-

٢- ذكره المنصفه في المختلف .

و من ما ذكرناه ظهر ضعف ما عن المحقق و ظاهر الصدوق و صريح الرياض من لزوم التعدد عند الغسل في الكرايا (كما انه) ظهر وجه ما افتي به الاستاذ من كفاية المرة في البدن و شبهه و عدم الاكتفاء بها في الثوب و نحوه و ضعفه .

عصر الثياب

الثالث المشهور بين الاصحاب على ما نسب اليهم اعتبار العصر في تطهير مثل الثياب مما ينفذ فيه الماء بل في الحدائق، المعروف من كلام الاصحاب من غير خلاف يعرف وجوب العصر في الثوب و نحوه .

واستدل له (بانه) لا يتيقن بخروج النجاسة الابيه ، وبالاجماع (و بدخوله) في مفهوم الغسل (وبان) الغسالة نجسة فيجب اخراجها، (وبالامر) به في الرضوى وخبر الدعائم (وبقوله) في حسن الحسين المتقدم في بول الرضيع ، ثم تعصره قليلا (وبان) النجاسة لاتزول الابيه .

وفي الجميع نظراذ بعد ثبوت الاطلاق لدليل الغسل وعدم الدليل على اعتبار العصر لا يشك في عدم اعتباره و الاجماع ليس تعديا اذعله يكون مستندا الى احد الوجوه المذكورة (مع) عدم ثبوته ، (ودخوله) في مفهوم الغسل ممنوع كما يظهر لمن راجع العرف عند اطلاقه في التقذارات العرفية (ونجاسة) الغسالة على فرض القول بها لاتوجب تنجس المحل (مع) انه يمكن اتصال الغسالة بغير العصر (مع) ان لازم هذا الوجه اعتباره بعد تمامية الغسلات . (مضافا) الى ان الرطوبة الباقية في المغسول ليست غسالة . بل هي تتبع المحل في الحكم كما عرفت في مبحث الغسالة (والرضوى) على فرض كونه رواية ، ضعيف و كك مرسل الدعائم و قد عرفت مرارا ان موافقة عمل الاصحاب مع مضمون الخبر لاتكون جابرة لضعفه (والحسن) مجمل لذكره في بول الصبي الذي لا يعتبر فيه العصر قطعا و عدم ذكره فيما قبله الذي هو محل الكلام .

واما الأخير فقد وجه بعض اعظم المحققين بان حصول غسل الثوب واتصافه بالنظافة بانتقال وسخه الى الماء انما هو فيما اذا لم يستقدر الماء المستولى عليه بما تنقل اليه والافان تغيير الماء لا يحصل غسل الثوب وتنظيفه الا بعد تخليصه من تلك الغسالة بالعصر وشبهه (وحيث) علمنا بمادل على انفعال الماء القليل بملاقاة النجس انه كالماء الوسخ الذى اكتسب القذارة من الثوب فى المانعية من اتصاف الثوب بالنظافة، فلا يتحقق الغسل ولا يحصل النظافة الا بعد اخراجه بالعصر ونحوه، لا بتجفيفه بالهواء ونحوه (وفيه) ان لازم هذا الوجه ايضاً التخصيص بما بعد الغسلة الاخيرة (مع) انه يبتنى على القول بنجاسة الغسالة بل بنجاسة ما يبقى من الماء فى المحل بعد الغسل (مضافاً) الى ان ذلك فى النجاسات العينية اذا اوجبت تغيير الماء تام واما فى النجاسات الحكمية فلا يتم اذ لا بد فى كيفية اذاتها من الرجوع الى الشارع فاذا فرضنا ان مقتضى اطلاق ماورد من الشارع كفاية تحقق مفهوم الغسل بلا احتياج الى شىء اخر فى اذاتها فلا وجه للتوقف فى عدم اعتباره .

فتحصل ان الاقوى عدم اعتبار العصر من حيث هو فى التطهير بل يكفى مجرد تحقق الغسل (نعم) بما انه يعتبر فى صدقه جريان الماء على المحل وخروجه منه فى مثل الثوب مما لا يخرج الماء عنه لا يكفى مجرد الصب بخلاف البدن ونحوه ولذا ترى انه فى النصوص فى مثل البدن ونحوه امر ناصب الماء عليه بخلاف الثوب فانه لا يوجد مورد حكم فيه (ع) بكفاية الصب (وعليه) فيعتبر اخراج الماء عنه باى نحو كان بالعصر او الفك او الغمز بالكف ونحو ذلك او تحريكه فى الماء حركة عنيفة او بايراد الماء عليه بنحو يوجب خروج الغسالة .

واما خبر (١) على بن جعفر عن اخيه «ع» سألته عن الفراش يكون كثير الصوف فيصيبه البول كيف يغسل قال «ع» يغسل الظاهر ثم يصب عليه الماء فى المكان الذى اصابه البول حتى يخرج من جانب الفراش الاخر (فلا ينافى) ما ذكرناه اذ الظاهر ان مورد وهو الفراش المحشوب بالصوف مما لا يستقر غسالته فيه و تخرج منه

من دون احتياج الى احدى المعالجات المتقدمة .

ما ينفذ فيه الماء ولا يمكن عصره

بقي الكلام في الاشياء التي يرسب فيها الماء وينفذ في اعماقها ولا يمكن عصرها (فعن) جملة من الاصحاب ان ما جرى هذا المجرى كالصابون والفواكه والحبوب وغيرها لا يطهر الا بالماء الكثير اذا نفذت النجاسة فيه (وعن) جماعة اخرين منهم الشيخ الاعظم ره التردد في قبول هذه الاشياء للتطهير حتى بالكثير (وعن) اخرين كالمصنف والشيخ وغيرهما حصول الطهارة لها غسلت بالقليل او بالكثير .

واستدل للقول الاول (بانه) يعتبر في الغسل بالماء القليل جريان الماء على النجس و انفصاله عنه وحيث انهما لا يتحققان في الفرض فلا وجه للحكم بحصول الطهارة (وبانه) لا دليل على قبول كل شيء للطهارة بالماء القليل وبقاء الغسالة النجسة المانعة عن التطهير .

وفي الجميع نظر اما الاول فلان لازمه عدم طهارته بالغسل بالماء الكثير ايضا اذ يعتبر فيه كالغسل بالماء القليل صدق مفهوم الغسل المتوقف على جريان الماء على النجس وانفصاله عنه الممتنعين في الفرض .

واما ما ذكره بعض الاعاظم من المحققين ره ردا على شيخنا الاعظم ره بانه ليس المدار في باب التطهير على صدق الماء المطلق على ما نفذ في اعماق المتنجس بل المدار على صدق نفوذ الكرفيه ووصول الماء الى باطنه واصابة الماء الى الاجزاء وهذه العناوين صادقة في ما اذا غسلت هذه الاشياء بالماء الكثير (ففيه) ان ما ذكره قد يترتب في المطر الذي ورد فيه انه ما اصاب هذا شيئا الا وقد طهره (واما) في غيره فيما انه يعتبر في التطهير به الغسل كما عرفت ادلا دليل على كفاية مجرد الاصابة لضعف مرسل المختلف المتقدم فحكم التطهير به حكم التطهير بالقليل .

واضعف من ذلك ما ذكره قد ره ردا على المستدلين بهذا الوجه بان الحاكم باعتبار هذه الاشياء في تحقق مفهوم الغسل انما هو العرف وهم لا يحكمون باعتبارها

بالنسبة الى كل جزء من اجزاء المغسول الا ان يتعلق الغسل بنفس الجزء على سبيل الاستقلال (اذ) الظاهر من الادلة ان كل جزء من اجزاء النجس ما لم يغسل يكون باقيا على نجاسته وحيث انه في الغرض لا يغسل الباطن فلا وجه للحكم بطهارته بغسل الظاهر (فتحصل) انه بناء على اعتبار الغسل في التطهير كما هو كك في غير ماء المطر مقتضى القاعدة هو عدم حصول الطهارة للباطن اذا ما يتخذ فيه ليس هو الماء بل هو رطوبة محضة فلا يصلح للمطهرية (ولكن) ستعرف ان مقتضى النصوص الخاصة مطهريته .

واما الوجه الثاني الذي نسب الى الذخيرة (فقيه) ما اورد عليه كل من تاخر عنه وتعرض لقوله ، بان تطهر كل متنجس اذا غسل بالماء قاعدة كلية مستفادة من استقراء الموارد الخاصة .

و اما الثالث ، فلان الغسالة التي امرنا باجتنابها انما هي ما انفصل لاما بقي في المغسول (فظهر) من مجموع ما ذكرناه ان الاقوى بحسب القواعد هو القول الثاني اى القول بعدم قبول هذه الاشياء ، للتطهر حتى بالكثير .

ولكن يشهد لامكان تطهيرها جملة من النصوص ، (منها) (١) ما ورد في تطهير الالوانى على اختلاف اقسامها ، فان مقتضى اطلاقه طهارتها بالغسل كان الاناء هو الكوز او الدن او الظرف . كان الظرف من خزف ونحوه او من غيره .

(ومنها) ماورد في النجاسة الواقعة في قدر فيه لحم ومرق .

كخبير (٢) السكوني عن امير المؤمنين « ع » سئل عن قدر طبخت واذا في القدر فارة فقال (ع) يهرق مرقها ويغسل اللحم ويؤكل ونحوه خبر (٣) زكريا .

ومنها (٤) ماورد في الخفاف تنقع في البول حيث حكم فيه بانه اذا غسلت بالماء

فلا باس .

١ - الوسائل - الباب ٥٢ و ٥١ من ابواب النجاسات وغيرهما من الابواب

٢ - الوسائل الباب ٤٤ من ابواب اطعمة المحرمة الحديث ١

٣ - الوسائل - الباب ٢٦ - من ابواب الاشربة المحرمة الحديث ١

٤ - الوسائل الباب ٧٢ - من ابواب النجاسات حديث ٢

واورد عليها بايرادات (الاول) ضعف السند (وفيه) انه لا يتم في جميعها لوتتم في بعضها ، مضافاً الى عمل الاصحاب بها في مواردھا ، (الثاني) عدم دلالتها على طهارة الباطن ، (وفيه) انه يستفاد طهارته من حكمه (ع) بجواز اكل اللحم و جواز الصلاة في النعال فتامل ومن عدم التنبيه على لزوم غسل باطن الاناء اذاشق .
(الثالث) انها غير ظاهرة في تنجس باطن ما في موردها . (وفيه) انها لولم تكن مختصة به فلا اقل من الاطلاق .

(فتحصل) ان مقتضى النصوص الخاصة طهارة الباطن في هذه الاشياء بالتبعية لطهارة الظاهر ، (وعليه) فيكفي في الحكم بها غسل ظاهرها .

فروع

الاول ما اعتبرناه في الغسل في المتنجس الذي يرسب فيه الماء ويمكن عصره من اخراج الماء عنه بالعصر او غيره لا يختص بالغسل بالماء القليل بل يعتبر في الغسل بالكر والجارى ايضاً ، اذ يعتبر في حصول الطهارة بهما صدق عنوان الغسل ولا يكفي مجرد الاصابة كما هو كك في المطر . وقد عرفت من ان ذلك داخل في مفهوم الغسل ، (ومنه) يظهر انه لا يختص اعتبار ذلك بما بعد الغسلات بل يعتبر عقيب كل غسلة فيما يعتبر فيه التعدد .

الثاني قال المصنف في محكي التذكرة لو طرح الدهن في ماء كثير و حرره حتى تخلل الماء اجزاء الدهن باسرها طهر .

(وعن) الجواهر الايراد عليه بانه يعتبر في حصول الطهارة وصول الماء الى جميع اجزاء النجس وهو في الفرض ممتنع .

و يرد عليه مضافاً الى ذلك ولا اقل من الشك في الوصول الموجب للبناء على النجاسة استصحابها ، (ان) ماتضمن من النصوص الامر بالقاء السمن والزيت اذا ماتت فيهما الفارة (يدل) على عدم امكان تطهيرهما و الاكان الاولى التنبيه عليه فتامل (نعم) لو خلط مع الطحين وجعل خبزاً ثم غسل لا يبعد دعوى وصول الماء الى

جميع اجزائه .

الثالث لا يلحق بالصبي في كفاية الصب على ما تنجس ببوله ، كما هو المشهور بل بالاخلاف كما عن الجواهر . لاختصاص النصوص به .

وقوله (١) في ذيل حسن الحلبي والغلام والجارية في ذلك شرع سواء لا يدل على مساواتهما في هذا الحكم بل لعله بقريئة التعبير عنهما بالغلام و الجارية الذين لا يطلقان عرفا على الرضيع والرضيعة الامع القرينة يكون ظاهرا في ارادة تساويهما في الحكم المجعول في ذيله وهو وجوب الغسل بعد الاكل .

ولخبر (٢) السكوني عن جعفر عن ابيه ان عليا (ع) قال لبن الجارية وبولها يغسل منه الثوب قبل ان تطعمه اه .

مطهرية الشمس

(و) الثاني (تظهر الشمس ما تجففه من البول وغيره على الارض والابنية

والحصر والبوارى) على المشهور بل بالاخلاف في تأثير الشمس في ارتفاع حكم النجس في الجملة وانما الخلاف وقع في مواضع ثلاثة .

الاول في ان الشمس هل هي كالماء من المطهرات كما هو المشهور او انها لا تؤثر الا في العفو عن التيمم و السجود على الموضع الذي جفف بالشمس كما هو المنسوب الى المفيد و المحدث الكاشاني و جماعة من المتقدمين و المتأخرين وجهان .

و يشهد للاول جملة من النصوص كصحيح (٣) زرارة سالت ابا جعفر (ع) عن البول يكون على السطح او في المكان الذي يصلى فيه فقال (ع) اذا جففته الشمس فصل عليه فهو طاهر .

١ - الوسائل - الباب ٣ - من ابواب النجاسات حديث ٢

٢ - الوسائل - الباب ٣ - من ابواب النجاسات - الحديث ٤

٣ - الوسائل - الباب ٢٩ - من ابواب النجاسات حديث ١

وخبر (١) ابي بكر الحضرمي عن ابي جعفر (ع) يا ابا بكر ما شرقت عليه الشمس فقد طهر او كل ما شرقت عليه الشمس فهو طاهر. وهذا الخبر وان كان ضعيف السند الا ان الظاهر بقريته ان الاصحاب اعتبروا في التطهير بالشمس حفاف المتنجس بها. واشراقها عليه ولا دليل على اعتبار الثاني الا هذا الخبر اعتماد القوم عليه واستنادهم اليه، فيكون ذلك جابر الوهنة مع ان للمنع عن ضعف سنده مجالا ادلاوجه له سوى اهمال عثمان وعدم توثيق ابي بكر ولكن بما انه يروى عن الاعاظم كالفيد ومحمد بن يحيى واحمد بن محمد الذي اخرج البرقي عن قم لانه اكثر الرواية عن الضعفاء والشيخ واعتمد عليه الاساطين من المتأخرين كالمصنف والمحقق يكون الخبر موثقاً ومعتبراً

وموثق (٢) عمار عن ابي عبد الله «ع» عن الشمس هل تطهر الارض قال «ع» اذا كان الموضع قدرا من البول او غير ذلك فاصابته الشمس ثم يبس الموضع فالصلاة على الموضع جائزة وان اصابته الشمس ولم يبس الموضع القذر و كان رطبا فلا تجوز الصلاة حتى يبس وان كانت رجلك رطبة او جبهتك رطبة او غير ذلك منك ما يصيب ذلك الموضع القذر فلا تصل على ذلك الموضع حتى يبس وان كان غير الشمس اصابه حتى يبس فانه لا يجوز ذلك فان قوله «ع» فالصلاة على الموضع جائزة في مقام الجواب عن السؤال عن الطهارة والنجاسة ظاهر في ارادة الطهارة عنه (و كك) حكمه «ع» بطهارة ملاقيه .

واستدل للقول بعدم الطهارة (بالاصل) وبصحيح (٣) ابن بزيع سالت عن الارض او السطح يصيبه البول وما اشبهه هل تطهره الشمس من غير ماء قال «ع» كيف يظهر من غير ماء (وبموثق) عمار المتقدم بدعوى ان الموجود في النسخة الموثوق بها بدل قوله وان كان غير الشمس - وان كان عين الشمس - فتكون (ان) وصلية - وقوله «ع» فانه اه تاكيدا لما قبل ان لا جوا بالها ويحمل الطهارة في النصوص المتقدمة بقريته هذين الخبرين على ارادة المعنى اللغوي منها -

وفي الجميع نظر (اما الأول) فلانه لا مورد للاصل مع الدليل - (واما الثاني) -

١- الوسائل - الباب ٢٩ - من ابواب النجاسات حديث ٥

٢- الوسائل - الباب ٢٩ - من ابواب الوضوء الحديث ٤

٣- الوسائل الباب ٢٩ من ابواب النجاسات الحديث ٧

فلانه يدل على اعتبار وجود الماء في الموضع الذي يطهر بالشمس - و بعبارة اخرى اعتبار الرطوبة ليحذف بها - ولا يدل على عدم مطهرية الشمس كما لا يخفى . (واما الثالث) فلانه لا يعتمد عليه في قبال النسخ المتعارفة لاسيما مع اعتماد الشيخ على تلك النسخ . (مع) ان المتعين ح هو تأنيث الضمير في اصابه (مضافاً) الى معارضة صدره مع ذيله على ذلك كما لا يخفى .

الثاني المشهور بين الاصحاب عدم اختصاص الحكم بنجاسة البول و عمومته لسائر النجاسات والمتنجسات (وعن) المنتهى والمقنعة والخلاف والمراسم وغيرها الاقتصار على البول .

واستدل له بان مورد النصوص غير خبر عمار هو خصوص البول . (اما) هو فضعيف السند لا يعتمد عليه (وصحيح) ابن بزيع المتقدم الوارد في البول و ماشبه لكون جوابه «ع» فيه مسوقاً لبيان حكم اخر لا يستفاد منه المطهرية مطلقاً (وفيه) انه يكفي لثبوت العموم الموثق فانه حجة على الصحيح المحقق في محله . بل الصحيح ايضا كك لان عدم رده «ع» عما تخيله السائل من كون مطهرية الشمس شاملة لجميع النجاسات دليل على العموم - ويشهد - للعموم مضافاً الى ذلك خبر ابي بكر الحضرمي المتقدم فاذاً لا يبقى مورد للترديد في العموم .

الثالث المشهور بين المتأخرين بل وبين المتقدمين على ما نسب اليهم ان موضوع هذا الحكم ليس خصوص الارض بل كل ما لا يتقل كالا بنية و الحيطان وما يتصل بها .

وعن المذهب والمختلف والمقنعة وسلارو والراوندى وصاحب الوسيلة الاختصاص بالارض والحقوا بها الحصر والبوارى .

والاول اقوى لعموم خبر الحضرمي المتقدم (و دعوى) انه لعدم عمل الاصحاب به لعدم القول بعمومه (مندفعة) بانه لاجل الادلة الاخر يقيد بغير المنقول .

ولا تطهر من المنقولات شيئاً الا الحصر والبوارى، كما هو المشهور شهرة عظيمة وعن جماعة الاستشكال في استثناء الحصر والبوارى (وعن) الشيخ في المبسوط وابن سعيد طهارة

ما عمل من نبات الارض بها (وعن) الفخر عموم الحكم لما لا ينقل وان عرضه النقل كالنباتات المنفصلة من الخشب .

فالكلام يقع في مقامين الاول في اصل الحكم، الثاني ، في الاستثناء المزبور .
 اما الاول فقد استدل لعدم الاختصاص (بعموم) خرابي بكر المتقدم (وبانه)
 يستفاد من استثناء الحصر والبوارى ثبوت الحكم في كل ما يعمل من النبات (واورد على الاول)
 بانه بعد الاجماع على عدم تمامية عموم الخبر يتعين حمله على ما لا ينقل (و فيه)
 بما ان المقيد هو الاجماع يتعين الاقتصار على المتيقن و هو غير المذكورات في
 كلمات الاساطين المتقدمة فاذا ما ذكره الشيخره من طهارة ما عمل من نبات الارض
 بها هو الاقوى .

ومنه ظهر حكم الحصر والبوارى (واما) الاستدلال له بصحيح (١) ابن جعفر
 «ع» عن البوارى يصيبها البول هل تصلح الصلاة عليها اذا جفت من غير ان تغسل ، قال «ع»
 نعم ونحوه صحيحه (٢) الاخر وموثق عمار المتقدم (بدعوى) انه يقيد الجفاف فيها
 بالجفاف بالشمس للاجماع على عدم الطهارة بدونها (فغير سديد) ادغاية ما يدل عليه
 هذه النصوص جواز الصلاة عليها و هو اعم من الطهارة (اللهم) الا ان يقال ان مقتضى
 اطلاقها جواز السجود عليها فهي بضميمة ما دل على عدم جواز السجود على النجس تدل
 على الطهارة .

ومنه يظهر ان ما اورد على الاستدلال بهذه النصوص ، من انه قد ورد نفى لباس
 عن الصلاة في الموضع النجس .

في صحيح (٣) اخر له عن اخيه «ع» عن البيت والدار لا تصيبهما الشمس ويصيبهما البول
 ويغتسل فيهما من الجنابة ايصلى فيهما اذا جفا قال نعم فكلما يقال في توجيه هذا
 الصحيح يقال في توجيه تلك النصوص (غير وارد) اذ فرق بين الصلاة على مكان والصلوة

١- الوسائل الباب ٢٩ - من ابواب النجاسات حديث ٣

٢- الوسائل - الباب ٣٠ من ابواب النجاسات حديث ٢

٣- الوسائل - الباب ٣٠ - من ابواب النجاسات حديث ١

فيه ونصوص المقام واردة في مقام بيان حكم الاولى ، وهذا الصحيح في مقام بيان حكم الثانية ويدل على ان المكان الذي اصابه البول او غيره من القذارات اذا جف لا باس بالصلوة فيه ولا تكون مكروهة .

فروع

الاول المشهور بين الاصحاب انها كما تطهر ظاهر الارض كك تطهر باطنها المتصل بظاهرها باشراقها عليه و جفافه بذلك (و عن) ظاهر البحار الاجماع عليه (و عن) المنتهى اختصاص الحكم بالظاهر .

و يشهد للاول مضافا الى امكان دعوى ان ظاهر النصوص سؤالاً و جواباً ، طهارة تمام الموضع النجس الذي جففته الشمس كما يشير اليه قوله (ع) .

في صحيح (١) زرارة مشير الى المكان الذي اصابه البول فهو طاهر ، ان الصلاة على مكان لاسيما اذا كان مغروشاً بالرمل تستلزم تبديل اجزائه وضرورة ما كان ظاهراً باطناً وبالعكس و لو لم يكن الباطن طاهر الما كان يجوز الصلاة .

واستدل للثاني ، (بان) الظاهر من خبر ابي بكر الحضرمي اعتبار اشراق الشمس على الموضع النجس و جفافه باشراقها في الطهارة (و حيث) ان الشمس لا تشرق على الباطن فلا يصير طاهراً (وفيه) انه اذا جف الباطن باشراق الشمس على الظاهر يصدق عرفاً على مجموع ذلك المكان انه جف باشراق الشمس .

(نعم) لو كان الباطن نجساً دون الظاهر لا يطهر الا بان يشرق الشمس عليه . لاعتبار الاشراق على النجس ، كما انه لو كان الباطن غير متصل بالظاهر بان كان بينهما فصل بهواء او بمقدار طاهر لا يطهر باشراق الشمس على الظاهر لان الباطن في هذه الصور يكون بنظر العرف موضوعاً مستقلاً .

الثاني يشترط في طهارة الشيء بالشمس ان يكون فيه رطوبة مسرية لتوقف الجفاف المعلق عليه الحكم في صحيح زرارة على وجودها (و لصحيح) ابن بزيع

المتقدم ، كيف يطهر من غير ماء .

(و تعليق) الحكم في الموثق على اليبوسة لا ينافي ذلك اذ لو سلم كون الجفاف غير اليبس مع انه محل منع ، مقتضى الجمع بين الادلة اعتبار كل منهما في الحكم فيعتبر وجود الرطوبة المسرية وضرورة المحل يابسا باسراق الشمس عليه .

الثالث يعتبر في حصول الطهارة بها ضرورة الارض جافة باسراق الشمس عليها ، فلو كانت الحرارة المستندة اليها موجبة للجفاف من دون اشراقها عليها لانظهر .

(لخبر) الحضرمي المتقدم ، ولعله الظاهر من موثق عمار وصحيح زرارة فلاحظ

(كما انه) لو جفت باسراقها ولكن بمعونة الريح لم تطهر .

وعن جماعة منهم صاحب المدارك ره والمحقق الهمداني ره البناء على الطهارة

في الفرض .

و استدل له بان مشاركة الريح غير مانعة عرفا من استناد الجفاف الى

الشمس .

(و بصحيح) (١) زرارة و حديد قلنا لابي عبدالله «ع» السطح يصيبه البول او

يبال عليه ايصلى في ذلك المكان فقال «ع» ان كان تصيبه الشمس و الريح و كان جافا فلا بأس به الا ان يتخذ مبالا . فانه ظاهر في كفاية حصول الجفاف بها و بالريح على وجه يستند التأثير اليهما على وجه المشاركة .

و فيهما نظر (اما الاول) ، فلان الظاهر من الادلة اعتبار استناد الجفاف الى

خصوص الشمس والاثار المستند اليها والى شيء اخر لا يكون اثرها وحدها (ودعوى) ان الظاهر من الادلة كفاية مثل هذا الجفاف لكون الغالب فيما يجفف بالشمس ذلك ممنوعة (واما الثاني) فلانه انما يكون مسوقا لبيان عدم كراهة الصلوة في المكان الذي يبال عليه اذا جف ما لم يتخذ ذلك المكان مبالا فلاحظ وتدبر ، فيكون اجنبيا عن المقام .

(وعن) الشيخ حصول الطهارة بالجفاف الحاصل بالريح (و استدل له) بصحيح

زرارة المتقدم بناء على حمل الواوفي والريح على معنى (او) كما هو الظاهر لكفاية

حصول الجفاف بالشمس وحدها بلاشكل ولاخلاف (و باطلاق) موثق عماروصحیحی ابن جعفر المتقدمة فی الحصر والبوارى .

وفيهما نظر (اما الاول) فلما عرفت انفا من انه مسوق لبيان حكم اخر (واما الثاني فلانه يقيد بمادل على اعتبار حصول الجفاف بالشمس .

فتحصل ان الاقوى اشتراط تطهيرها بان يكون باسراقها على المحل وحدها (نعم) الريح الضعيف الذى يكون دخله فى حصول الجفاف ضعيفا بحيث لايستند الاثر عرفا اليه ولو على سبيل المشاركة لايقدم .

الرابع الاظهر عدم كفاية اشراقها على المرأة مع وقوع عكسه على الارض . اذاظهر من الاشراق وقوع الضوء بنفسه على الارض . و بعبارة اخرى لا يصدق اشراق شىء على الاخر الامع المقابلة بينهما ، فتدبر .

الخامس اذا كانت النجاسة ذات جرم يعتبر فى التطهير بالشمس كغيرها زوال جرمها . اجمعا ،

(ويشهد له) مضافاً الى ذلك انه مانع من اشراق الشمس على المحل .

(ولان) الظاهر من الادلة بقريينة الارتكاز العرفى انها تطهر بعد زوال العين .

(وعليه) فان زال جرمها قبل الجفاف فلا كلام والا فيصب عليه الماء بعد الزوال ويجفف بالشمس ، ويظهر لما عرفت من عدم اختصاص هذا الحكم بالبول ، فلا مورد للنزاع فى ان المتنجس بالبول هل يكون ملحقاً به اوبساير النجاسات .

مطهرية الارض

(والثالث من المطهرات الارض و هى تطهر باطن الخف و اسفل القدم)

بلا خلاف فى مطهريتها فى الجملة بل عن المحقق و صاحبى المدارك والدلائل وغيرهم دعوى الاجماع عليها (ويشهد لها) جملة من النصوص .

كصحيح (١) زرارة قلت لابي جعفر «ع» رجل وطأ على عذرة فساخت رجله فيها اينقض ذلك وضوءه وهل يجب عليه غسلها فقال (ع) لا يغسلها الا ان يقذرها ولكن يمسحها حتى يذهب أثرها ويصلى .

وحسن (٢) محمد الحلبي عن ابي عبدالله «ع» ان طريقي الى المسجد في زقاق يبال فيه فرما مررت فيه وليس على حذاء فيلصق برجلي من نداوته فقال «ع» اليس تمشى بعد ذلك في ارض يابسة قلت بلى قال «ع» فلا باس ان الارض يطهر بعضها بعضا .

و صحيح (٣) الاحول عن ابي عبدالله «ع» في الرجل يطأ على الموضع الذي ليس بنظيف ثم يطأ بعده مكانا نظيفا قال «ع» لا باس اذا كان خمسة عشر ذراعا او نحو ذلك .

و حسن (٤) المعلى عنه «ع» سألته عن الخنزير يخرج من الماء فيمر على الطريق فيسيل منه الماء امر عليه حافيا . فقال «ع» اليس ورائه شيء جاف قلت بلى فقال «ع» لا باس ان الارض يطهر بعضها بعضا .

وانما الكلام وقع في موارد ، الاول ، لاريب في كونها مطهرة لباطن القدم كما يشهد له صحيح زرارة وحسن المعلى المتقدمان وغيرهما و هل تكون مطهرة لباطن الخف والنعل ام لا و جهان اولهما المشهور بين الاصحاب . بل عن جامع المقاصد دعوى الاجماع عليه .

واستدل له (٥) بخبر حفص قلت لابي عبدالله «ع» اني وطئت على عذرة بخفي ومسحته حتى لم ارفيه شيئا ماتقول في الصلاة فيه قال لا باس . (وفيه) انه يدل على نفي الباس عن الصلوة في الخف الذي لا يشترط فيه الطهارة .

(وما) ذكره بعض الاعاظم ره من ان محط نظر السائل بحسب الظاهر هو السؤال عنه من حيث حصول الطهارة بالمسح ، فالمراد بقوله لا باس هو صيرورته طاهرا وعدم الحاجة الى غسله ، (غير تام) اذ لو كان محط نظر السائل طهارته كان يسئل عنها لاعن

الصلاة فيه .

(وباطلاق) العلة المنصوصة في حسن المعلى وغيره من ان الارض يطهر بعضها بعضا وتقريب الاستدلال بها انه اريد بها احد المعاني الاربعة (الاول) ما ذكره بعض اعظم المحققين من ان المراد بالبعض الثانى هو الرجل والخف و نزل منزلة الارض بعلاقة المجاورة و المشاركة فى الحكم (الثانى) ان يكون المراد به الاجزاء الارضية التى تكون مصاحبة مع الرجل و الخف . و عليه فيستفاد منها طهارتهما بالتبع . (الثالث) ان المراد به النجاسة الواصلة الى الرجل و الخف و سر التعبير عنها بالارض تبعيتها لها فى الاسم فى مفروض النصوص (الرابع) ان المراد به ان الارض يطهر بعضها ما ينجس بملاقاة بعض اخر منها .

(وفيه) انه لا يتعين ارادة احده هذه المعانى منها بل ولا تكون ظاهرة فيها لاحتمال ارادة البعض المبهم من البعض الثانى كما عن الوحيد فتدل على ان الارض تطهر بعض الاشياء من جملته مورد السؤال .

و بالنبويين (١) احدهما اذا و طء احدكم الاذى بخفيه فطهورهما التراب و الاخر اذا و طء احدكم بنعليه لاذى فان التراب له طهور (وفيه) انهما لضعفهما لا يعتمد عليهما .

وباطلاق صحيح (٢) الحلبي دخلت على ابي عبدالله «ع» فقال «ع» اين نزلتم فقلت نزلنا فى دار فلان فقال ان بينكم وبين المسجد زقاقا قدرا او قلنا له ان بيننا وبين المسجد زقاقا قدراً فقال «ع» لا باس ان الارض يطهر بعضها بعضا .

(وفيه) انه معارض بحسنه المروى عن مستطرفات السرائر المصرح فيه بالرجل لان الظاهر وحدة الواقعة والجمع بينهما يقتضى ان يقال ان الحسن يبين اجمال الصحيح (لكن) يدل على عموم الحكم اطلاق صحيح الاحول المتقدم اذا لو طء كما يصدق

في القدم يصدق في الخف والنعل (ودعوى) انه لاعراض المشهور عنه لتضمنه اعتبار خمسة عشر ذراعاً لا يعتمد عليه (مندفعة) بان المشهور لم يعتمدوا على اطلاق مفهومه وهذا لا يقدح في حجيته بالنسبة الى المنطوق والمفهوم في الجملة (فتحصل) ان الاقوى انه لا فرق بين القدم والنعل بل كل ما يلبس بالقدم مما يصدق الوطاء به .

ومن ما ذكرناه ظهر ان الاقوى عدم الحاق الركبتين واليدين بالنسبة الى من يمشى عليهما وكذا كعب عصا الاعرج وخشبة الاقطع ونعل الدابة لما عرفت من انحصار دليل التعدي عن القدم بصحيح الاحول وهو لا يشمل المذكورات لعدم صدق الوطاء الماخوذ موضوعا فيه على المشى على هذه الامور .

الثاني هل يعتبر في المطهر كونه ارضا كما هو المشهور شهرة عظيمة ام يكفي المسح بكل جسم قالع كما عن ابن الجنيد واختاره في المستند وعن النهاية احتماله وجهاً .

قد استدلل للثاني باطلاق الامر بالمسح في صحيح زرارة واطلاق المكان النظيف في صحيح الاحول (وفيه) انها لو لم يكونا منصرفين الى الارض تعين حملهما عليها اذ ظاهر قوله «ع» في صحيح الحلبي او حسنه ليس تمشى بعد ذلك في ارض يابسة تعين الارض في الرافعية فيقيد به الاطلاقان المنبوران .

(وعليه) فلا يكفي المطلى بالقيرو او المفروش باللوح من الخشب لعدم صدق الارض عليه (وا احتمال) اذادة ما يقابل الفراش منها خلاف الظاهر .

ثم انه على المشهور هل يقتصر على التراب كما هو ظاهر الشرايع وعن غيرها او يعم الرمل والحجر الاصلى كما هو المشهور او يعم المفروشة بالحجر والاجر و الجص والنورة وجوه اقويها الاخير لصدق الارض على الجميع اما حقيقة او تعبدا باستصحاب ارضيتها (ودعوى) انه من استصحاب المفهوم المردد (لا تتدح) لما حققناه في الاصول من جريانه .

الثالث هل يختص الحكم بالمشى ام يعم المسح كما هو المشهور ام يكفي مجرد المماسه من دون مسح او مشى، وجوه واقوال اقويها الثاني لحسن الحلبي و

صحيح زرارة المتقدمين لان ظاهر الاول اعتبار المشى وظاهر الثاني اعتبار المسح والجمع بينهما يقتضى البناء على كفاية احدهما وعدم كفاية غيرهما (واستدل) للاخير باطلاق العلة المنصوصة (وفيه) مضافا الى ما عرفت من اجمالها فى نفسها انه لو سلم ظهورها فى احد المعانى المتقدمة لا اطلاق لها من جهة الكيفية كى يتمسك به فلاحظ (نعم) يمكن ان يقال ان ضم المشى الى المسح يوجب القطع بكفاية مطلق المماساة اذ بقريئة الارتكاز العرفى لا يحتمل. مدخلية انتقال البدن من محل الى محل اخر فى حصول الطهارة فتدبر .

ثم انه على المشهور هل يكفى مسمى المسح او المشى كما هو المشهور شهرة عظيمة
٤١. يعتبر المشى خمسة عشر ذراعا كما عن ابن الجنيذ وجهان
قد استدل للثانى بصحيح الاحول المتقدم .

و فيه انه لو سلم ظهوره فى ذلك مع ان للمنع عنه مجالا واسعا اذ الظاهر منه بقريئة قوله (ع) او نحو ذلك ان هذا المقدار من المشى يوجب زوال عين النجاسة تعين حمله على ذلك او الاستحباب لقوة ظهور صحيح زرارة فى كفاية مسمى المسح لاحظ قوله (ع) ولكنه يمسحها حتى يذهب اثرها (و عليه) فان كان للنجاسة جرم يعتبر المسح او المشى حتى يذهب الاثر اى العين و الا فيكفى مجرد المسح بل المماساة .

الرابع الاقوى عدم كفاية مسح الاجزاء الارضية اذا انفصلت عنها كما لو اخذ حجرا ومسح به رجله . (لان) ظاهر قوله (ع) فى صحيح زرارة لكنه يمسحها اعتبار مسح الرجل بالارض وعدم كفاية مسح الارض بالرجل (ولان) ظاهر قوله (ع) فى حسن الحلبي اليس تمشى بعد ذلك فى ارض يابسة اعتبار امرين المشى و كونه على الارض و لاجل الادلة الاخرى فناه عن ظاهره بالنسبة الى القيد الاول وحيث لا صارف له عن ظهوره بالنسبة الى الثانى فلا وجه لرفع اليد عنه (فما عن) ظاهر كاشف الغطاء وغيره من كفاية مسح الارض بالرجل (ضعيف) .

الخامس هل يعتبر جفاف الارض التى يمشى عليها كما عن ابن الجنيذ والمحقق

وجماعة من متاخري الاصحاب ام لا يعتبر ذلك كما عن المصنفه في النهاية والشهيد في الروضة وغيرهما وعلى الثاني فهل يعتبر ان لا تكون ذات رطوبة مسرية كما عن الروض ام لا . وعلى الثاني فهل يشترط عدم بلوغها مرتبة الوحل كما عن المصنف ره ام لا وجوه واقوال .

اقويها الثاني للتخصيص على اعتبار الجفاف واليبوسة في حسنى المعلى والحلبى المتقدمين (ودعوى) قرب كون المراد بالجاف ما يقابل المبتل بما يسيل من الخنزير وباليابسة ما يقابل الندية بالبول «ممنوعة» اذلا وجه للاعتناء بهذه الاحتمالات في مقابل ظواهر النصوص فيما ان ظاهرهما اعتبار اليبوسة والجفاف فيقيد بهما النصوص الاخر المطلقة «نعم» لا يبعد دعوى ان الظاهر من اعتبار اليبوسة او الجفاف في الارض ان الرطوبة اليسيرة غير المسرية لا تضر كما يشير اليه ذكر الجفاف في احدهما واليبوسة في الاخر .

اشتراط طهارة الارض

السادس في اشتراط طهارة الارض المطهرة وجهان بل قولان اختار اولهما الشهيد والاسكافي والكركى وثانيهما الشهيد الثاني ره بل ادعى ان مقتضى اطلاق النص و الفتوى عدم الفرق بين الارض الطاهرة وغيرها .

واستدل للاول بوجوه (الاول) ما ذكره صاحب الحدائق ره وهو قوله «ع» المروى بعدة طرق فيها الصحيح وغيره (١) جعلت لى الارض مسجد او طهورا . بدعوى ان الطهور لغة هو الطاهر المطهر من الحدث والخبث (و فيه) انه لا يدل الاعلى ثبوت هذين الحكمين له (واما) كون احدهما شرطا للاخر فهو اجنبى عن بيانه (مع) ان كون الطهور بمعنى الطاهر المطهر محل تأمل ومنع كما عرفت في اول الكتاب . (الثانى) القاعدة المتفق عليها الفقهاء ظاهرا وهى - اعتبار سبق الطهارة فى المطهر (و فيه) ان دعوى الاتفاق على هذه القاعدة مع ذهاب جماعة منهم الشهيد الى

خلافها لاتسمع .

(الثالث) قاعدة الفاقدا يعطى بدعوى انها توجب دلالة ما دل على مطهريه شىء على اعتبار الطهارة فى المطهر كما توجب دلالة على نجاسة المنجس وذلك استدل الفقهاء على نجاسة الاشياء بما دل على نجاسة ملاقيها .

(و فيه) ان الرجوع الى المرتكزات العرفية فى مثل هذا الحكم التعبدى المحض الذى لاسبيل للعرف الى فهم ملاكه و حكمته وليس مما عليه بنائهم فى غير محله (وقياس) المقام باستفاد النجاسة من ما دل على نجاسة الملاقي (مع الفارق) اذ فى ذلك الباب انما يستفاد النجاسة بواسطة ما علم من الخارج ان غير النجس لا ينجس (مضافا) الى ان سراية النجاسة من الاعيان النجسة الى ما يلاقيها من المرتكزات العرفية فالرجوع اليهم فى محله .

(الرابع) صحيح الاحول المتقدم حيث ان الطهارة مذكورة فى السؤال فقول «ع» لابس اذا كان خمسة عشر ذراعا من جهة رجوع الضمير فى كان الى ما فرضه السائل يستفاد منه اشتراط القيد المزبور (وفيه) ان مجرد عود الضمير الى ما فرضه السائل لا يدل على اعتبار جميع الخصوصيات المذكورة فى السؤال فى الحكم .

الخامس الاستقراء فان فى جميع موارد التطهير بالماء وغيره اعتبر طهارة المطهر (وفيه) ان ذلك وان كان يوجب الظن باعتبارها فى المقام الا انه لا يوجب القطع كى يصح الاعتماد عليه .

السادس استصحاب النجاسة بعد المشى على الارض النجسة (وفيه) انه لا يرجع اليه مع وجود الاطلاق المقتضى لعدم الاعتبار (فتحصل) من مجموع ما ذكرناه ان الاقوى عدم اشتراطها .

السابع هل يقتصر فى هذا الحكم على النجاسة الحاصلة بالمشى على الارض النجسة ام يتعدى الى ما حصل من الخارج وجهان اقويهما الاول لورود النصوص كلها فى النجاسة الحاصلة من المشى فالتعدى يحتاج الى الدليل و هو مفقود و قوله «ع»

فى صحيح (١) زرارة جرت السنة فى اثر الغائط بثلاثة احجار ان يمسح العجان ولا يغسله ويجوز ان يمسح رجليه ولا يغسلهما لوسلم وروده فيما نحن فيه مع ان للمنع عنه مجالا واسعا اذ يحتمل ارادة المسح فى باب الوضوء منه لا اطلاق له من هذه الجهة كى يتمسك به .

الثامن الاقوى طهارة الاجزاء الارضية اللاصقة بالنعل والقدم بتبعهما وك كل ما يكون وصول النجاسة اليه غالباً كجواشيهما لاطلاق الادلة لانها بالالتزام العرفى تدل على طهارتها بل مقتضى .

صحيح (٢) زرارة الوارد فى الرجل التى تسيخ فى العذرة طهارة ما بين اصابع الرجل لوصولها اليه غالباً وهو ظاهر فى طهارة الجميع بالمشى .

الاستحالة

ثم ان المشهور بين الاصحاب عدا مور آخر فى عداد المطهرات فلا بد من التنبيه عليها ولم يذكرها المصنف من جهة انها ليست بانفسها رافعة للنجاسة كما ستعرف و كيف كان فى امور (الاول) الاستحالة والكلام فيها يتم برسم امور .

الاول لاختلاف فى ان الموضوع للنجاسة اذا استحال الى مغايره عرفا يحكم بطهارته و ما وقع فيه الخلاف بين العلماء فى بعض الموارد انما هو فى استحالة الموضوع و عدمها و لذا ترى اتفاق الفقهاء على طهارة العلقة بصيرورتها حيوانا و الماء النجس بصيرورته نباتا و النجاسات بصيرورتها دخانا اورمادا فان الظاهر تسالمهم و لو بواسطة ما دل على طهارة الامور المذكورة على استحالة الموضوع فى هذه الموارد .

وهذا هو ملاك تفصيل المصنف به بين صيرورة الخنزير ملحا ، والعذرة ترابا حيث حكم بنجاسة الاول و طهارة الثانى بدعوى ان النجاسة فى الاول قائمة بالاجزاء

١- الوسائل - الباب ٣٢- من ابواب النجاسات - الحديث ١٠

٢- الوسائل - الباب ٣٢- من ابواب النجاسات - الحديث ٧

فلا تزول بتغير الصفات واما في الثاني فيستفاد من قوله «ع» جعلت لى الارض مسجدا و تراها طهورا ان موضوع النجاسة عنوان العذرة فمحل الخلاف بين الاعلام ، ينحصر فى تعيين موضوع النجاسة .

(الثانى) نسب الى الاصوليين تعريف الاستحالة بتبدل حقيقة الشيء وصورته النوعية الى صورة اخرى ، (ونسب) الى الفقهاء تفسيرها بتغير الاجزاء وانقلابها من حال الى حال وربما فسرت بتفاسير اخر .

(وحيث) ان الاستحالة لم تؤخذ فى الدليل موضوعا للحكم فلا وجه لاطالة الكلام فى بيان حقيقتها (ووقوعها) فى بعض معاقدا لاجتماع المعتدبها لا يوجب صيرورتها موضوعا للحكم بعد عدم كون الاجماع اجماعا تعديدا ، (ولكنك) ستعرف ان مادل الدليل على مطهريته هو ما ينطبق عليه ما عرفه الاصوليون .

(الثالث) الظاهر انه لا خلاف فى ان الاستحالة بالنار رمادا او دخانا مطهرة بل عن الشيخ فى الخلاف والمبسوط ، والحلى و المحقق والمصنف فى جملة من كتبه وغيرهم دعوى الاجماع على مطهريتها .

(واستدل) الشيخ لها ، بالاجماع ، وبصحيح (١) ابن محبوب سئل ابا الحسن (ع) عن الجص يوقد عليه بالعذرة وعظام الموتى ويخصص به المسجد ايسجد عليه فكتب اليه بخطه ان الماء والنار قد تطهرا (واورد) المحقق على الاستدلال به بان الماء الذى يمازج الجص هو ما يتبل به وذلك لا يطهر اجماعاً والنار لم تصير رمادا .

(وفيه) ان العلة المذكورة وان كانت مجملة الا ان دلالة الصحيح على طهارة الرماد والدخان لا تنكر اذا الجص الذى يوقد عليه العذرة وعظام الموتى لا ينفك من ان يتخلف فيه شيء من الرماد و من ان يصيبه الدخان حال الايقاد فلو لم يكن الرماد او الدخان طاهرين لزم نجاسة الجص بوصول الماء اليه فالحكم بطهارته دليل على مطهريه الاستحالة .

ويشهد لها مضافا الى ذلك «مادل» على طهارة المستحال اليه بعد عدم شمول مادل

على نجاسة الاعيان النجسة له لانه بنظر العرف غير ما حكم بنجاسته و هو قد انعدم و هذا شيء اخر .

وعلى فرض التنزل وتسليم الشك في شمول ما حكم بنجاسته له من جهة احتمال كون معروض النجاسة هو ما يشمل المستحال اليه ، يتعين الرجوع الى قاعدة الطهارة (ولامجال) لجريان استصحاب النجاسة لوجهين (الاول) تعدد الموضوع عرفاً (الثاني) عدم جريان الاستصحاب في الاحكام الشرعية لكونه محكوماً لاستصحاب عدم الجعل كما اشرنا اليه في هذا الشرح غير مرة .

وبما ذكرناه ظهر ان الاستحالة موجبة لحصول الطهارة ولو كانت بغير النار، (فما) عن المصنف ره والمحقق وغيرهما من نجاسة الخنزير اذا صار ملحاً بوقوعه في المملحة (ضعيف) اذ لا وجه له اسوى الاستصحاب الذي عرفت حاله ، (ونظيره) في الضعف ما عن المبسوط من نجاسة العذرة اذا صارت تراباً .

استحالة المتنجس

الرابع نسب الى جماعة من المتأخرين تبعاً للفاضل الهندي التفصيل بين استحالة نجس العين والمتنجس فحكموا بطهارة الاول ، وبقاء نجاسة الثاني . واستدلوا به بان موضوع النجاسة في المتنجس هو الملقى للنجس و هو الجسم بلا دخل للصور النوعية فيها . وبعد الاستحالة يكون الموضوع باقياً ففي الحقيقة يدعون انه لم يستحل الموضوع و انما المستحل هو ما لا يكون دخيلاً في الموضوع . و باستصحاب النجاسة .

وقد اجاب عن الاول الشيخ الاعظم ره بانه وان اشتهر في الفتاوى ان كل جسم لاقى نجساً مع رطوبة احدهما فهو نجس الا ان الظاهر ان التعبير بالجسم انما يكون لبيان شمول الحكم لجميع الاجسام الملاقية للبيان معروض النجاسة فاذاً لا يعلم ان النجاسة في المتنجسات محمولة على الصورة الجنسية (مع) انه لو سلم ظهور معقد الاجماع في تقوم النجاسة بالجسم .

(فحيث) ان مستند هذا العموم هو الأدلة الخاصة الواردة في الاشخاص الخاصة كالثوب ونحوه فاستفادة الكبرى الكلية منها . ليست الا من حيث عنوان حدوث النجاسة لاما يتقوم به .

وفيه ان المستفاد من النصوص الخاصة الواردة في الانواع على اختلافها ثبوت الحكم لجميع الانواع للعلم بعدم الخصوصية للموارد المذكورة في الأدلة و لذا لا يتوقف في الحكم بنجاسة ما لاقى نجسا ولم يذكر في الأدلة ولازم ذلك عدم دخل شيء من الخصوصيات في الحكم لادخل كل خصوصية فيه ، (مع) انه و ان لم يرد في النصوص كل جسم لاقى مع النجس ينجس ، الا انه ورد فيها ما يرادف هذه الجملة وهو قوله (ع) .

في موثق (١) عمار في الرجل يجد في انائه فارة ان كان راها في الاناء قبل ان يغتسل او يتوضأ او يغسل ثيابه ثم يفعل ذلك بعدما راها فعليه ان يغسل ثيابه ويغسل كل ما اصابه ذلك الماء اه ونحوه غيره .

فالصحيح في الجواب عنه ان يقال ان موضوع الحكم هو الفرد الخارجي اى ما يحمل عليه الجسم بالحمل الشايع ، (وعليه) فاذا حكم بنجاسة فرد ثم استحال ذلك الفرد الى فرد اخر وبعبارة اخرى ان عدم ذلك الفرد ووجد فرد اخر بنظر العرف لاوجه للحكم بنجاسة المستحال اليه لعدم الدليل على نجاسته اذا لاقى نجسا قد انعدم وهذا الموجود لم يلاق مع النجس .

واما الوجه الثاني فيرد عليه ان المعتبر في الاستصحاب بقاء الموضوع بنظر العرف لا بحسب لسان الدليل كما حقق في محله (وحيث) ان الاستحالة توجب تعدد الموضوع بحيث لو حكم بطهارة المستحال اليه لا يراه العرف نقضا لليقين فلا يجرى الاستصحاب (فتحصل) ان الاقوى عدم الفرق بين النجس و المتنجس في ان الاستحالة توجب طهارتهما .

ثم انه ظهر مما ذكرناه ان المراد من مطهريه الاستحالة ليس كونها من المطهرات الحقيقية بل المراد كونها موجبة لارتفاع موضوع النجاسة .

العجين المعجون بالماء النجس

الرابع العجين المعجون بالماء النجس لو خبز لا يظهر كما هو المشهور شهرة عظيمة بل يمكن دعوى الاجماع عليه اذ لم ينقل الخلاف الا عن الشيخ في النهاية والاستبصار و عن ظاهر الفقيه والمقنع .

(والنهاية) ليست من الكتب المعدة للفتوى بل هي متون اخبار (مع) ان المحكي عن اطعمتها الجزم بعدم جواز اكل الخبز المعجون بالماء النجس . اولاً . ثم قال وقد رويت رخصة جواز اكله وذلك ان النار قد طهرته والاحوط ما قدمناه ، (واما) في الاستبصار فقد احتمل هو وقده اختصاص ذلك بالمعجون بما البئر المتنجس لا بالتغير (ومراد) الاخيرين ايضاً ذلك اذ ليس فيهما الاجواز اكل الخبز مما عجن من ماء بئر وقع فيه شيء من الدواب فماتت فاذا دعوى الاجماع على النجاسة في محلها .

ويشهد لها مضافاً الى ذلك صحيح (١) ابن ابي عمير عن بعض اصحابه بل قال ما احسبه الاحفص بن البختری عن الصادق «ع» في العجين يعجن من الماء النجس كيف يصنع به قال «ع» يباع ممن يستحل الميتة (وفي) مرسله (٢) الاخر عنه «ع» انه يدفن ولا يباع .

وخبر (٣) ذكر يا قلت لابي الحسن (ع) فخر او نبذ قطر في عجين اودم فقال فسد ، (والمناقشة) في سندها في غير محلها لحجية المرسل اذا كان المرسل من مثل ابن ابي عمير الذي مراسيله كالمسانيد بل هو على ما قيل ممن اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه وانه لا يروى الا عن ثقة (واضعف) منها المناقشة في دلالتها اذ مضافاً الى ان الظاهر منها اداة البيع بعدما صار خبزاً انه لو كان يظهر بالخبز كان له (ع) بيان ذلك (نعم) يعارضها .

١ - ٢ - الوسائل - الباب ١١ - من ابواب الاسرار حديث ٢-١

٣ - الوسائل - الباب ٣٨ - من ابواب النجاسات - حديث ٨

صحيح (١) ابن ابي عمير ايضا عنه «ع» في عججين عجن وخبز ثم علم ان الماء كان فيه الميتة قال «ع» لابس اكلت النار مافيه.

وخبر (٢) الزبيرى عن البئريقع فيها الفارة او غيرها من الدواب فتموت فيعجن من مائها ايؤكل ذلك الخبز قال «ع» اذا اصابته النار فلا باس باكله (ولكن) الثاني منهما اجنبى عن المقام بناء على المختار من عدم نجاسة البئر بملاقاتها مع النجاسة وانما يحدث فيها مرتبة من القذارة فانه حيدل على ان اصابة النار تكون كنزح مقدار معين من مائها رافعة لتلك المرتبة من القذارة (واما) الاول فلا عراض الاصحاب عنه معارضته مع صحيحه المتقدمين غير القابلين للحمل على الكراهة يتعين طرحه او حمله على ارادة ماء البئر منه ايضا .

صيرورة الطين اجرا

الخامس الطين النجس اذا صار اجرا او خز فاهل يصير طاهرا كما عن الشيخ في الخلاف والمصنف فى بعض كتبه والشهيد وصاحب المعالم ام يكون باقيا على نجاسته كما عن المسالك والروضة والايضاح ام يتوقف فى الحكم كما عن المحقق فى المعتبر والمصنف فى موضع من المنتهى وجوه .

قد استدل للاول بالاجماع (وبصحيح) الحسن بن محبوب المتقدم وباصالة الطهارة و فى الجميع نظر اما الاول فواضح (واما) الصحيح فقد مر انه يدل على طهارة العذرة المستحالة الى الرماد او الدخان (واما) الاصل فلكونه محكوما لاستصحاب النجاسة لبقاء الموضوع عرفا (ودعوى) عدم جريانه اما لان عمدة المستند للحكم بالنجاسة بعد زوال العين هو الاجماع والاستصحاب لايجرى فى مثل المقام اولكون الشك فى بقاء النجاسة من قبيل الشك فى المقتضى (مندفعة) بان الاستصحاب يجرى حتى فيما كان الدليل المثبت للمستصحاب هو الاجماع كما حقق فى محله (كما انه) لافرق فى

جريانه بين موارد الشك في المقتضى والشك في الرفع.

نعم بناء على ما هو الحق من عدم جريان الاستصحاب في الاحكام الشرعية لكونه محكوما للاستصحاب عدم الجعل لايجرى في المقام استصحاب النجاسة فمع الشك في بقائها يتعين الرجوع الى قاعدة الطهارة.

وما ذكره المحقق الخراساني ره من ان الطهارة الخبيثة وما يقابلها من الامور التي اذا وجدت باسبابها لايشك في بقائها الامن قبل الشك في الرفع لامن قبل الشك في مقدار تأثير اسبابها فلا اصل لاصالة عدم جعل الملاقة سببا للنجاسة بعد صيرورة الطين اجرا مثلاً (غير تام) اذ النجاسة و الطهارة من الاحكام الشرعية كما عرفت في اول هذا الباب فتكونان مما امره بيد الشارع فاذا لم يعلم جعل النجاسة بعد صيرورة الطين اجرا فلا محالة يكون المرجع اصالة عدم الجعل (وبعبارة اخرى) لو كانت النجاسة من الامور الواقعية التي كشف عنها الشارع كان ما ذكره قده ووجيها ولكن بما انها من الامور الاعتبارية فلا محالة تكون نسبتها الى اسبابها نسبة الحكم الى الموضوع لانسبة الاثر الى المؤثر حتى تكون مؤثرة في بقائها ايضاً (وعليه) فيكون الشك في بقاء النجاسة مسببا عن الشك في كيفية الجعل (وحيث) ان الجعل بنحو يكون باقيا بعد صيرورته اجرا مسبوق بالعدم فيجرب استصحاب عدم الجعل و يترتب عليه عدم النجاسة .

(فان قلت) ان ما ذكره متين فيما اذا كان الشك في بقاء النجاسة مسببا عن الشك في كيفية الجعل و اما اذا كان الجعل معلوما فلا مورد لجريان اصالة العدم والمقام كك اذ المعلوم من الشريعة ان كل جسم لاقى نجسا ينجس وانه لا يطهر الا بمطهر او ارتقاع موضوع النجاسة (قلت) ان لازم ذلك عدم الشك في الحكم في المقام لعدم الشك في الموضوع لامن ناحية المفهوم ولامن ناحية الامور الخارجية (وعلى ذلك) فالشك في بقاء النجاسة لو كان لامنشأه سوى عدم معلومية كيفية الجعل فتدبر فانه دقيق (فتحصل) ان الاقوى هو القول بالطهارة .

السادس اذا شك في الاستحالة يحكم بالطهارة لقاعدتها لعدم جريان الاستصحاب

لافي الحكم للشك في بقاء موضوعه ولافي الموضوع اى نفس العنوان الذى رتب عليه الحكم مثل كونه كلبا لانه على فرض الاستحالة يكون ما احيل اليه غير ما احيل منه و ما كان متصفا بهذا العنوان سابقا هو الثانى و ما اريد اثباته له فى الزمان اللاحق هو الاول (و بالجملة) احتمال تحقق الاستحالة الموجبة لتبدل الموضوع مانع عن جريان الاستصحاب (نعم) استصحاب بقاء ذلك العنوان بنحو مفاد كان التامة يجرى اذا ترتب عليه الاثر لكنه لا يثبت اتصاف الموجود الخارجى به .

الانقلاب

(الثانى) الانقلاب فاذا انقلب الخمر خلا فلا خلاف فى طهارته فى الجملة بل عن المنتهى نسبة القول بها الى علماء الاسلام (ويشهد لها) جملة من النصوص .
 كمصحح (١) عبدالعزيز بن المهتدى كتبت الى الرضا «ع» جعلت فداك العصير يصير خمر اقص عليه الخل وشيء يغيره حتى يصير خلاقا «ع» لا باس .
 وموثق (٢) عبيد بن زرارة فى الرجل اذا باع عصيرا فحبسه السلطان حتى صار خمر افعجه صاحبه خلا ، فقال اذا تحول عن اسم الخمر فلا باس .
 ومصحح (٣) زرارة عن ابي عبدالله «ع» عن الخمر العتيقة تجعل خلاقا «ع» لا باس ونحوها غيرها .

وانما الكلام يقع فى مواضع (الاول) هل هذا الحكم يختص بما اذا انقلب الخمر خلا بنفسه ام يعم ما اذا كان ذلك بعلاج وجهان ثانيهما المشهور بين الاصحاب بل عن المنتهى نسبه الى علمائنا (ويشهد له) مضافا الى اطلاق جملة من النصوص كموثق عبيد ومصحح زرارة المتقدمين ، (مصحح) ابن المهتدى المتقدم .
 وما عن (٤) مستطرفات السرائر عن جامع البنزنى عن ابي بصير عن ابي عبدالله «ع» عن الخمر يعالج بالملح وغيره لتحول خلاقا «ع» لا باس و نحوهما غيرهما .

١-٤ الوسائل الباب ٣١- من ابواب الاشرية المحرمة حديث ٨-١١

٢-٣- الوسائل - الباب ٣١- من ابواب الاشرية المحرمة حديث ٥-١

نعم هنا اخبار تدل على المنع كخبر (١) ابى بصير عن ابى عبد الله «ع» عن الخمر يجعل فيها الخل فقال «ع» لا الا ما جاء من قبل نفسه .

وخبره (٢) الاخر عنه «ع» عن الخمر يجعل خلاقال «ع» لا باس اذا لم يجعل فيها ما يقبلها .

وما (٣) عن العيون عن على (ع) كلوا من الخمر ما انفسدوا تاكلوا ما افسدتموه انتم .

ولكن يتعين حملها على الكراهة جمعا بينها وبين ما تقدم مما هو صريح

في الجواز .

الثانى نسب الى المشهور عدم الفرق فى العلاج بين ان يكون بما يستهلك

فى الخمر قبل التخليل ، وبين ما يبقى بعده (وعن) المجمع والكفاية نسبة المنع الى

الثقل والظاهر ان المراد منه ابن ادريس (وعن) المقدس الاردبيلي والمحقق السبزواري

وشارح الروضة التردد فيه .

واستدل للمنع بان المعالج به يتنجس بالخمر ولا دليل على طهارته بالاقلاب

لاختصاص الدليل بالخمر نفسها (وفيه) ان مقتضى اطلاق النصوص الدالة على

طهارة الخمر بالاقلاب اذا كان بعلاج هو الطهارة حتى فيما اذا لم يستهلك .

(والتفصيل) بين ما اذا كان الباقي بعد الانقلاب من الجوامد وبين ما اذا كان

من المايعات والقول بالطهارة فى الاول وعدمها فى الثانى كما اختاره بعض اعظم

المحققين مستدلبان الباقي اذا كان من الجوامد يكون بنظر العرف نجاسته تابعة

لنجاستها ولا يرون له اثرأ خاصاً واما اذا كان من المايعات فيرونه بعد الاتصال بالنجس

كعين النجس مستقلا بالاثر فالحكم بالتبعية لا يخلو عن اشكال (فى غير محله) لان

مقتضى اطلاق النصوص لاسيما خبر ابى بصير المتقدم هو الطهارة فى الثانى ايضا .

(ودعوى) انصرافها الى ما اذا استهلك المعالج به كما ترى .

الثالث اذا لاقى الخمر نجاسة خارجية فعن جماعة عدم طهارتها بالاقلاب (وعن)

اخرين طهارتها به و مبنى هذا الحكم على ما عن المنتهى قبول النجاسة للمضاعفة

وعدمه اذ على الاول يتعين القول بالعدم لانه لا دليل على ارتفاع النجاسة الخارجية بالانقلاب لاختصاص النصوص بالنجاسة الخمرية و قد تقدم تنقيح المبنى في مبحث تنجس المتنجس فراجع .

الرابع اذا تنجس العصير بملافة الخمر ثم انقلب خمرا ثم انقلب خلا، فقد استشكل الشيخ الاعظمه في طهارته بدعوى انه لا مانع من قيام التنجس بجسم الخمر من حيث هو جسم والنجاسة بالنوع من حيث انه نوع ، (وفيه) بما ان النجاسة كساير الاحكام الشرعية يكون موضوعها الافراد الخارجية لا الطبيعة من حيث هي. وما تنطبق عليه الطبيعة الجنسية ، والطبيعة النوعية في المقام هو موجود واحد وشيء فارد فيلزم من ذلك اجتماع حكمين مثليين في محل واحد .

فالصحيح ان يقال ان الاقوى هو الحكم بالطهارة وذلك لان ما دل على طهارة الخمر بالانقلاب يدل باطلاقه على ان النجاسة الخمرية ترفع به من غير فرق بين العرضية و الذاتية (مع) ان دعوى سيرورة العرضية ذاتية بصيرورته خمرا (قريبة جدا) اذ لا سبيل الى القول بانه حين ما صار خمرا لم ينجس لنجسه قبله بملافة الخمر. ولا الى القول بتكرار النجاسة فيه ولو بنحو التاكيد، اذ النجاسة الواحدة بالصف لا تقبل التكرار فتعيين القول بالتبدل فتدبر .

الخامس اذا صب في الخمر ما اوجب انقلابها الى غير الخل بان زال سكرها ولم تصر خلا فهل تطهر ام لا وجهان. يشهد للاول اطلاق .

خبر (١) ابن جعفر عن اخيه (ع) الخمر يكون اوله خمرا ثم يصير خلا قال «ع» اذا ذهب سكره فلا باس (واطلاق) قوله (ع) فى موثق عبید المتقدم ، اذا تحول عن اسم الخمر فلا باس (و لكن) الذى يوجب التوقف فى الافتاء عدم افتاء الاساطين بذلك .

السادس اذا وقع شيء من الخمر فى الخل واستهلك فيه اوصار الخمر خلا فهل يظهر الجميع كما عن الشيخ فى النهاية ام لا كما عن الحلبي دعوى الاجماع عليه وجهان

(اقول) اما في صورة الاستهلاك فلا وجه للطهارة لان الخل بعد وقوع الخمر فيه صار نجسا ولادليل على الطهارة بعد ذلك (ودعوى) انه يدل عليها ما دل على طهارة الخمر بالانقلاب وعلامة صيرورته خلاصيرورة الخمر الخارجية الباقية بعد صب مقدار منها في الخل خلا (مندفعة) بانه على فرض الاستهلاك لا تكون الخمر باقية حتى يصح ان يقال انها طهرت بصيرورتها خلا وبتبعها طهر الخل .

واما في صورة عدم الاستهلاك وانقلاب الخمر فلا يبعد القول بالطهارة اذا الخمر تطهر بانقلابها خلا، والخل المتنجس حكمه حكم المعالج به الذي عرفت انه يظهر بتبع طهارة الخمر من غير فرق بين كونه من الجوامد او المايعات (اللهم) الا ان يقال ان ما دل على طهارة المعالج به ايضا انما يدل عليها اذا عد ذلك من توابع المستحيل لافي مثل المقام (وعليه) فالاقوى عدم الطهارة مطلقا .

الثالث ذهاب الثلثين في العصير العنبي (ولكن) قد عرفت في ذلك المبحث ان العصير العنبي ما لم يغل بنفسه لا ينجس ولو غلى بنفسه ينجس ولا يطهر بذهاب الثلثين وانما ينحصر مطهره بالانقلاب فراجع ما ذكرناه .

الانتقال

الرابع (الانتقال) كان انتقال دم الانسان او غيره مما له نفس الى جوف ما لانفس له بلا خلاف في مطهريته في الجملة (وعن) غير واحد دعوى الاجماع عليها (وتنقيح) القول فيه انه ان كان الانتقال بنحو يوجب استحالة المنتقل عنه فالاريب في مطهريته لما تقدم في الاستحالة (والا) كما لو تغذى البق بدم انسان واستقر في جوفه قبل ان تحيله معدته الى اجزائه فتارة لا يوجب الانتقال سلب اضافته الى المنتقل عنه واخرى، يوجب ذلك .

فعلى الاول فان كان لماد على نجاسة دم الانسان اطلاق يكون هو المرجع من غير فرق بين صحة اضافته الى المنتقل اليه وعدمها .
(ودعوى) انه اذا صحت اضافته الى المنتقل اليه، يقع التعارض بين اطلاق ما دل على

طهارة دم ذلك الحيوان وبين اطلاق مادله على نجاسة دم الانسان فيتساقتان فيرجع الى اصالة الطهارة .

(مندفعة) بانه لاتعارض بينهما اذمادل على طهارة دم البق مثلا لايدل على طهارته حتى مع انطباق عنوان اخر عليه موجب لنجاسته الا ان يكون في مقام بيان الطهارة الفعلية من جميع الجهات .

وان لم يكن لمادل على نجاسة دم الانسان اطلاق واحتمل سيورة الدم طاهرا بمجرد انتقال محله و مكانه واستقراره في جوف ما لانفس له فيتعين الرجوع الى قاعدة الطهارة بناء على ما هو الحق من عدم جريان الاستصحاب في الاحكام حتى في مثل الطهارة والنجاسة كما اشرنا اليه في مبحث الاستحالة .

ومن ذلك يظهر لزوم البناء على الطهارة فيما اذا اوجب الانتقال سلب اضافته الى المنتقل عنه من غير فرق بين ثبوت الاطلاق لدليل نجاسة ما اضيف اليه و عدمه اذ اطلاق ذلك الدليل لايشمله بعد سلب الاضافة كما لا يخفى (مع) ان دعوى تبدل الموضوع عرفا في مثل الفرض (قريبة)

وحكم مالوشك في صحة الاضافة حكم ما لو علم بالصحة لاستصحاب بقاء الاضافة .

نعم ورد نفى الباس بقول مطلق في دم البق والبراغيث كصحيح (١) ابن ابي يعفور قلت لابي عبدالله (ع) ما تقول في دم البراغيث قال (ع) ليس به باس قلت انه يكثر ويتفاحش قال وان كثر .

ومكاتبه (٢) محمد بن الريان قال كتبت الى الرجل هل يجرى دم البق مجرى دم البراغيث وهل يجوز لاحدان يقيس دم البق على دم البراغيث فيصلى فيه وان يقيس على نحو هذا فيعمل به فوق (ع) يجوز الصلاة والطهرا فضل ، ونحوهما غيرهما ، (وا احتمال) عدم شمولها للدم المجتمع في جوفها من تغذيها بدم الانسان (كما ترى) اذ هو المتيقن ارادته من هذه النصوص هذا مضافا الى استقرار السيرة على عدم التجنب عن ما استقر في جوفها من دم الانسان ، (وعلى ذلك) فلامورد للرجوع الى عموم مادل على

١- الوسائل الباب ٢٣ - من ابواب النجاسات حديث ١

١- الوسائل - الباب ٢٣ - من ابواب النجاسات حديث ٣.

نجاسة دم الانسان او غيره .

مطهريّة الاسلام

الخامس الاسلام وهو مطهر لبدن الكافر بلا خلاف بل اجماعا كما عن المنتهى والذكري وغيرهما (بل) عن المستند والجواهر دعوى الضرورة على مطهريته في الجملة انما الكلام يقع في مواضع .

الاول هل تطهر به رطوباته المتصلة به من بواقه وعرقه وغيرهما من الرطوبات الكائنة على بدنه كما هو المشهور بل في طهارة شيخنا الاعظم ره بغير اشكال في الحكم المذكور ام لا (وجهان) اقويهما الاول اذ لم يعهد امرهم عليهم السلام بازالة تلك الامور عن بدن من اسلم مع انه لا يخلو بدنه عنها بل المعهود عدمه (مع) ان نجاستها حال الكفر كانت من جهة كونها اجزاء للكافر و بعد الاسلام و تبدل الموضوع يتبدل اضافتها ايضا وتصير من اجزاء المسلم فيحكم بطهارتها (فتامل) نعم المايعات النجسة او المتنجسة به لا تطهر به .

الثاني عن التحرير والذكري والمهذب والروضة والعلامة الطباطبائي والمحقق القمي وغيرهم مطهريّة اسلام المرتد الفطري ايضا (و عن) جماعة بل المشهور عدم (واستدل له) بالنصوص الدالة على عدم قبول توبته وان يقتل ولا يستتاب .

كصحيح (١) ابن مسلم سالت ابا جعفر «ع» عن المرتد فقال «ع» من رغب عن الاسلام وكفر بما انزل على محمد «ص» بعد اسلامه فلا توبة له وقد وجب قتله وبانت منه امرأته ويقسم ما ترك على ولده - المختص به بقرينة ما دل على قبول توبة المرتد الملى .

كصحيح (٢) علي بن جعفر عن اخيه «ع» سألته عن مسلم تنصر قال «ع» يقتل ولا يستتاب قلت فنصراني اسلم ثم ارتد قال «ع» يستتاب فان رجع والاقتل .
وخبر (٣) الحسين بن سعيد قرأت بخط رجل الى ابي الحسن الرضا «ع»

رجل ولد على الاسلام ثم كفر واشرك وخرج عن الاسلام هل يستتاب او يقتل ولا يستتاب فكاتب «ع» يقتل .

واجيب عن الاستدلال بها بان اطلاق ما دل على عدم قبول التوبة يحمل على ارادة عدمه بالنسبة الى وجوب قتله وبينونة زوجته وانتقال امواله لامطلقا وذلك لوجوه (الاول) اقتران عدم قبول التوبة بها في النصوص الموجب لا قتران الكلام بما يصلح للقرينية الموجب لسقوطه عن الحجية (الثاني) انصراف النصوص اليها لكونها اظهر الاثار (الثالث) ما دل على صحة عباداته حتى المتوقفة على الطهارة ولولا طهارة بدنه بالاسلام لكان تكليفه بها تكليفا بما لا يطاق .

وفي الجميع نظر (اما الاول) فلان كون شيء قرينة لصرف ظهور الاخر انما يكون فيما اذا كان الظهوران متناهين لافئما كان بينهما كمال الملائمة كما في المقام (واما) الثاني فلمنع كونها اظهر الاحكام (مع) ان الاظهرية لا توجب الانصراف الموجب لتقييد الاطلاق (واما) الثالث فلان صحة عباداته كما يمكن ان تكون لطهارة بدنه يمكن ان تكون لسقوط شرطية الطهارة .

فالصحيح في الجواب عنه ان هذه النصوص انما تدل على عدم قبول توبته وهو اعم من عدم قبول اسلامه فيرجع فيه الى عموم ماورد في بيان الاسلام و انه الاقرار بالشهادتين . ولازمه الحكم بكونه مسلما . (ودعوى) انه لادليل على طهارة كل مسلم فالمرجع استصحاب بقاء نجاسته (مندفعة) بان دعوى القطع بهذه الكلية قريبة جدا (مع انه) على فرض عدم ثبوتها لامجال للرجوع الى الاستصحاب لوجهين (الاول) تبدل الموضوع اذ الموضوع بنظر العرف هو الكافر بما انه كافر (الثاني) ما حققناه في محله و اشرنا اليه في هذا الشرح غير مرة من عدم جريان الاستصحاب في الاحكام لكونه محكوما لاستصحاب عدم الجعل، فيتعين الرجوع الى قاعدة الطهارة (فتحصل) مما ذكرناه ان الاقوى قبول اسلامه وطهارة بدنه به .

كما ان الاقوى قبول توبته باطنا و صيرورتها موجبة لدخول الجنة اذ ظاهر نصوص نفى التوبة ارادة الاحكام العملية لا الامور الاخروية فالمرجع فيها هو

عمومات قبول التوبة (ويشهد له) مضافا الى ذلك .

خبر (١) زاردة عن الباقر «ع» فيمن كان مؤمنا فحج وعمل في ايمانه ثم اصابته في ايمانه ففنة فكفر ثم تاب و آمن قال «ع» يحسب له كل عمل صالح في ايمانه ولا يبطل منه شيء .

نعم يجب قتله وتبين زوجته وتعد عدة الوفاة و تنتقل امواله الموجودة حال الارتداد الى ورثته ولا يسقط شيء منها بالتوبة كما هو المشهور شهرة عظيمة بل لم ينقل الخلاف الا عن ابن الجنيدي .

ويشهد له جملة من النصوص كموثق (٢) عمار . سمعت ابا عبد الله «ع» يقول كل مسلم بين المسلمين ارتد عن الاسلام و جحد محمدا «ص» نبوته و كذبه فان دمه مباح لمن سمع ذلك منه و امرأته بائنة منه يوم ارتد و يقسم ماله على ورثته و تعدد امرأته عدة المتوفى عنها زوجها و على الامام ان يقتله و لا يستتبه و نحوه غيره .

ثم انه هل يملك ما اكتسبه بعد التوبة بل و قبلها و لا ينتقل الى ورثته و جهان بل قولان ذهب الى كل منهما جماعة من المحققين اقويهما الاول اذ ما دل على انتقال ماله الى ورثته انما يدل عليه فيما كان ملكا له قبل الارتداد . ولا يدل عليه فيما يملكه بعد الارتداد كما انه لا يدل على عدم قابليته للتملك لان انتقال ماله عنه اعم من ذلك فيرجع الى عموم دليل السبب المملك و على فرض عدم وجوده الى استصحاب بقاء القابلية الثابتة قبل الارتداد .

ومن ما ذكرناه ظهر حكم الرجوع الى زوجته بعقد جديد وان الاقوى صحته (و دعوى) دلالة النصوص المتضمنة للبينونة على الحرمة الابدية (مندفعة) بانها تدل على ارتفاع العلاقة الزوجية الموجودة .

الثالث هل يطهر بدن الكافر من النجاسات الخارجية التي زالت عنها ام لا ،

١ - الوسائل - الباب ٣٠ - من ابواب مقدمة العبادات حديث ١

٢ - الوسائل - الباب ١ - من ابواب احكام المرتد حديث ٣

ام يفصل بين كون تلك النجاسة اشد فالثاني ، وبين غيره فالاول وجوه ، اقويها الاخير لما تقدم في مبحث تنجس المتنجس من ان النجس او المتنجس لا يتنجس ثانيا الا مع كون النجاسة الثانية اشد .

(و دعوى) ان مقتضى اطلاق حديث (١) الجب طهارته منها مطلقا ، لانه لا يختص بارتفاع العقاب كما يشهد له استدلاله «ع» به لعدم وجوب قضاء الصلوة والصوم عليه (مندفعة) باختصاصه بحسب ظاهره بما يستتبع عدم العمل بوظيفته الفعلية من الفعل او الترك كقضاء الصلوة والصوم والكفارة للافطار في شهر رمضان ونحوها .

و اما غيرها كوجوب الصلوة عليه ان اسلم في وسط الوقت ولزوم غسل الجنابة عليه لكونه جنبا و لزوم تطهير بدنه لكونه ملاقيا للنجس و نحوها فالحديث غير مربوط بها كما لا يخفى على المتدبر ولذا ترى ان احدا من الفقهاء لم يستدل به في المثاليين الاولين لعدم الوجوب (اللهم) الا ان يستدل لها بالسيرة و عدم معهودية امره بتطهيره منها كما عن الجواهر وغيرها .

ومن ما ذكرناه ظهر ان الاقوى عدم طهارة ثيابه التي لاقاها حال الكفر مع الرطوبة من غير فرق بين ما كان على بدنه فعلا وما لم يكن وقد تقدم في مبحث نجاسة الكافر حكم اسلام الصبي فلا نعيد .

زوال النجاسة

السادس زوال عين النجاسة او المتنجس عن جسد الحيوان باى وجه كان و عن بواطن الانسان .

(اما الاول) فهو المشهور في خصوص الهرة بل عن الخلاف دعوى الاجماع عليه . وعن جملة من المتأخرين الحاق كل حيوان غير ادمى بها (وعن) نهاية الاحكام اختصاص الحكم بالطهارة بصورة غيبة الحيوان بنحو يحتمل ورود المطهر عليه (وعن) الموجز الحكم بالنجاسة حتى يعلم بورود المطهر عليه اعتمادا على الاستصحاب (وعن)

المرتضى و جماعة عدم تنجس بدن الحيوان .

اقول اما القول الثالث فيدفعه (السيرة) القطعية على عدم التجنب عن ما لاقى مع الحيوانات المعلوم تلوثها بالنجاسة كدم الولادة و البول والمني الخارجين منها والمواضع القذرة عند النوم عليها وغير ذلك من الموارد التي هي كثيرة و لا يعلم بل لا يحتمل ورود المطهر عليها .

(والنصوص) (١) الدالة على طهارة سؤر الهرة و الوحش و السباع وغيرها مع تلوثها بالنجاسة .

(وصحيح) (٢) ابن جعفر عن فارة وقعت في حب دهن و اخرجت قبل ان تموت ابيعه من مسلم قال « ع » نعم ويدهن منه فانه يدل على طهارة موضع البول (وبذلك) كله ظهر ضعف القول الثاني .

(نعم) لا يصح الاستدلال بهذه الادلة على احد القولين الاول و الرابع بناء على ان المتنجس الجامد لا ينجس فلتكن هذه الادلة بضميمة ما دل على تنجس كل جسم بملاقاة النجاسة و بقاء النجاسة الى ان يرد عليه مطهر من جملة ما يدل عليه (اللهم) الا ان يستدل عليه بالسيرة القطعية على اتخاذ جلد الحيوان وصوفه ثوبا للمصلى مع عدم غسلها .

فيدور الامر بين القول الاول والرابع ، والا قوى هو الاول لعموم ما دل على تنجس كل جسم بالملاقاة كموثق عمار المتقدم في مبحث تنجيس المتنجس (و منه) يظهر ضعف ما ذكرناه في مبحث البول والغائط من عدم الدليل على هذه الكلية .

و تظهر الثمرة بين القولين فيما لو شك في زوال العين فانه على المختار لولا قى بدنه مع شيء وكان فيه رطوبة مسرية يحكم بنجاسته للاستصحاب اى استصحاب بقاء النجاسة ومن اثارها نجاسة ملاقيه (واما) على القول بعدم التنجس فلا يحكم بها للشك في ملاقاته للنجس فيرجع الى استصحاب الطهارة .

١- الوسائل الباب ٩ من ابواب الاسرار .

٢- الوسائل - الباب ٩- من ابواب الاسرار حديث ١ .

ومن ما ذكرناه في المقام وفي مسألة ملاقاته الغائط في الباطن ظهر حكم ملاقاته النجاسة لبواطن الانسان .

غيبية الانسان

السابع غيبية الانسان بلا خلاف في مطهريتها في الجملة و ان كان التعبير بكونها مطهرة مسامحة فانها امانة للطهارة و من طرق اثباتها عند الشك فيها (وكيف كان) فيشهد لمطهريتها بهذا المعنى استقرار السيرة القطعية على ترتيب اثار الطهارة اذما من احدالا و في مدة قليلة من الزمان يمشى الى الحمام و يتنجز جميع بدنه و يغسل ثيابه النجسة فينجس جميعها ولا يحصل العلم و لا الاطمينان بورود المطهر عليها فلولا الحكم بكون الغيبة من المطهرات لكان اللازم ترتيب اثار النجاسة في هذه الفروض مع انه كما ترى خلاف سيرة المسلمين بل الضرورة (و يؤيدها ظهور) حال المسلم في التنزه عن النجاسة (و لزوم) الحرج لولا ترتيب اثار الطهارة . (وما دل على كراهة سؤر الحائض المتهمه و عدم الياس بسؤرها اذا كانت مأمونة فاصل الحكم مما لا ينبغي التوقف فيه .

(فما) عن الاردبيلي و سيد المدارك من التردد فيه (ضعيف) .

ثم ان الظاهر عموم الحكم لبدنه ولباسه و فرشه و ظرفه و غير ذلك مما في يده لعموم السيرة (فما) عن الموجز والمستند من الاختصاص بالبدن ضعيف .

انما الكلام فيما ذكره جملة من الفقهاء من انه مشروط بشروط (الاول) ان يكون عالما بملاقاته ما يتعلق به من بدنه و غيره للنجس (الثاني) علمه بكون ذلك الشيء نجسا . (الثالث) استعماله لذلك الشيء فيما يشترط فيه الطهارة . (الرابع) علمه باشتراط الطهارة في الاستعمال المفروض . (الخامس) احتمال تطهيره لذلك الشيء . (السادس) التكليف (السابع) حصول الظن الحاصل من شهادة حاله او مقاله بزوال

النجاسة ، والظاهر انه لاختلاف بينهم في اشترط الشرط الخامس واما غيره فقد اختلفت كلماتهم فيه غاية الاختلاف فعن العلامة الطباطبائي وكشف الغطاء عدم اعتبار شيء من تلك الامور وهو الاقوى لعموم السيرة كما عن المنظومة وغيرها .
ثم ان (الكلام) في غير ما ذكر من ما ذكره في عداد المطهرات من نزح المقادير المنصوصة لوقوع النجاسات المخصوصة في البئر والاستبراء بالخرطاط بعد البول و بالبول بعد خروج المنى و زوال التغير في البئر والجاري . وحجر الاستنجاء وخروج الدم من الذبيحة بالمقدار المتعارف ، و تيمم الميت بدلا عن الاغسال عند فقد الماء ، واستبراء الحيوان الجلال . والتبعية (مو كول) الى محله فقد تقدم الكلام في جملة منها وسياتي في غيرها .

فصل في احكام الاواني

(و) فيه مسائل الاولى (لونجس الاناء و جب غسله) كغيره من المتنجسات ، (فيغسله من و لوغ الكلب ثلثا) اجماع احكام جماعة من السيد في الانتصار والشيخ في الخلاف والمصنف في المنتهى وعن ابن الجنيد ايجاب سبع غسلات .
و عن صاحب المدارك و شيخه الاردبيلي تقوية الاكتفاء بغسله واحدة بعد التعفير لولا الاجماع على اعتبار التعدد (واستدل له) في المدارك باطلاق الامر بالغسل .

في صحيح (١) البقياق ، قال فيه حتى انتهيت الى الكلب فقال «ع» رجس نجس لا يتوضأ بفضله فاصب ذلك الماء و اغسله بالتراب اول مرة ثم بالماء ، ثم قال كذا وجدته في ما وقفت عليه من كتب الاحاديث و نقله كك الشيخ في مواضع من الخلاف و العلامة في المختلف الا ان المصنف نقله في المعبر بزيادة لفظ المرتين بعد قوله ثم بالماء و قلده في ذلك من تاخر عنه و لا يبعد ان يكون ذلك

من قلم الناسخ .

(واجب عنه) بان استدلال المحقق وغيره به مع الزيادة مما يمنع من احتمال سهو القلم ، (مع) ان المحقق في محله انه عند دوران الامرين الزيادة والتقيصة القاعدة تقتضى البناء على كون الاختلال في طرف النقيصة .

و فيهما نظر (اما الاول) فلان استدلاله قده به لا يدل على كونه كك بعد كونه مرويا في كتب الحديث مع النقيصة الا من جهة كون الرواية كك في اصل معتبر لم يصل اليها و هو لا يدل عليه لضعف احتمالها لانه لو كان كك كان عليه التنبيه على ذلك كما لا يخفى .

(واما الثانى) فلان القاعدة في نفسها و ان كانت تامة الا انه في المقام من جهة ان النقص انما يكون في اغلب كتب الحديث والزيادة في جملة من الكتب الاستدلالية لاتتم القاعدة ولا توجب الوثوق بالنقص بل معروفة الفتوى بذلك في جميع الاعصار الموجبة لانس الذهن بالزيادة تشهد بالنقص لانها موجبة للجريان على القلم مع عدم الالتفات .

و لكن يرد على ما افاده في المدارك انه يتعين تقييد اطلاقه لو كان في مقام البيان من هذه الجهة مع انه محل تأمل .

بمؤثق (١) عمار عن ابي عبدالله «ع» سئل عن الكوز و الاناء يكون قدرا كيف يغسل و كم مرة يغسل قال «ع» يغسل ثلاث مرات يصب فيه الماء فيحرك فيه ثم يفرغ منه الحديث ، بل يمكن ان يقال ان الصحيح انما يكون في مقام بيان ما يعتبر في الغسلات المعتبرة بالمؤثق ويدل على انه يعتبر ان يكون اوليهن بالتراب .

(وبها) يرفع اليد عن ظهور مؤثق (٢) عمار عن ابي عبدالله (ع) في الاناء يشرب فيه النبيذ قال تغسله سبع مرات و كذا الكلب و نحوه النبوى العامى فى الوجوب و يحملان على الاستحباب .

١- الوسائل - الباب ٥٣ - من ابواب النجاسات حديث ١

٢ - الوسائل - الباب ٣٥ - من ابواب الاشربة المحرمة الحديث ٢

ومنه يظهر ضعف ما اختاره ابن الجنيد (فتحصل) مما ذكرناه ان الاقوى وجوب الغسل ثلاثا (ولكن) ستعرف تعيين حمل الموثق على الاستحباب (وعليه) فالقول بوجوب الثلاث لامدرك له سوى الاجماع .

ثم انه لا ريب ولا خلاف في لزوم كون احدى الغسلات بالتراب كما يشهد له نصوص الباب المتقدم بعضها ، فهل يعتبر ان يكون غسلة التراب اوليهن كما هو المشهور ام وسطاهن كما عن المفيد في المقنعة ، ام لا يعتبر سوى كون احدىهن بالتراب كما عن ظاهر الخلاف و الاستبصار وجوه (اقويها الاول) و يشهد له صحيح البقباق المتقدم .

واما الاخير فلأمستند له بحسب الظاهر سوى الرضوى (١) ان وقع الكلب في الماء اوشرب منه اهريق الماء وغسل الاناء ثلاث مرات مرة بالتراب و مرتين بالماء ثم يجفف ، ولكنه لعدم حجية الرضوى في نفسه لا يعتمد عليه ، و على فرض الحجية يقيد اطلاقه بالصحيح المتقدم (واما) قول المفيد فلم يعرف مستنده كما صرح به جماعة على ما حكى - فما - في المتن من قوله (اوليهن بالتراب) اظهر .

تنبيهات

الاول الظاهر من الامر بالغسل بالتراب استعمال التراب اولاً ثم ازالته بالماء نظير غسل الراس بالسدر لانه لازم الاخذ بظهور الغسل ، و التراب .

واما ما اختاره المصنف في المنتهى والحلى والراوندى من ان المراد به مزج التراب بالماء ثم استعماله . تحفظا على ظهور الغسل في اجراء المايح ، فيرد عليه (اولا) بانه يستلزم صرف التراب عن ظاهره . (و ثانياً) ان المزج لا يوجب صدق الغسل . لانه عبارة عن استعمال الماء المطلق دون مطلق المايح كالوحد و الدبس و نحوهما .

كما ان ما نسب الى المشهور من عدم اعتبار المزج وكفاية التعفير بالتراب

من جهة انه بعدما لا يمكن الاخذ بظاهر الغسل لا وجه لرفع اليد عن ظاهر التراب فيتعين حمل الغسل على ذلك (ضعيف) اذ لا وجه لرفع اليد عن ظاهر الغسل بعدما يمكن الاخذ بظاهرهما فاذاً يتعين حمل قوله (ع) اغسله بالتراب على ارادة استعمال التراب مع المزج بالماء او بدونه ثم ازالته بالماء المطلق ، و الاحوط التعفير بالتراب و استعمال الممزج ثم الازالة بالماء و على ذلك فيعتبر الغسل بالماء بعد التعفير ثلاث مرات .

الثاني المشهور شهرة عظيمة انه لا يكتفى عن التراب بغيره كالرماد و نحوه (وعن) ابن الجنيد و ابي العباس كفايته مطلقاً، وعن المختلف والقواعد و الذكري الاكتفاء به في حال الضرورة (واستدل له) بمساواة غير التراب للتراب في قالية النجاسة لولم يكن اولي منه .

(وفيه) مضافاً الى ان لازم ذلك هو الاكتفاء به مطلقاً كما اختاره ابن الجنيد و استدل له بذلك، انه لعدم معلومية المناط لا تكون هذه الاولوية قطعية فلا يعتمد عليها .

لزوم التعفير في الغسل بالكثير

الثالث بناء على المختار في وجه وجوب الغسل ثلاثاً من الاعتماد على الاجماع لادليل على وجوبه ثلاثاً في غير القليل لاختصاصه به و كك بناء على الاعتماد على موثق عمار - فهل يجب في غيره التعفير لاطلاق صحيح البقباقي ام لا ، ام يفصل بين التطهير بماء المطر فلا يعتبر وبين التطهير بغيره كالجاري والكر فيعتبر، وجوه .

قد استدل بعض اعظم المحققين ره . للاول ، بان ما دل على اعتبار التعفير كقوله (ع) اغسله بالتراب اول مرة له قوة ظهور في ارادة الاطراد بحيث لا يعارضه عموم كل شيء يراه ماء المطر فقد تطهر بل له نوع حكومة على هذا العموم بنظر العرف حيث يروونه بمنزلة الامر بازالة العين .

(وفيه) اما دعوى الحكومة فممنوعة جداً كما لا يخفى (و اما) قوة الظهور فقد

ذكرنا في محله من ان العاميين من وجه اذا كانت دلالة احدهما بالعموم ودلالة الاخر بالاطلاق يقدم الاول .

(وعليه) فيتمين في المقام تقديم عموم كل شيء يراه الخ على اطلاق قوله (ع) اغسله بالتراب اول مرة . فالاقوى عدم اعتبار التعفير في التطهير بماء المطر .
واما لو طهر الاناء بالجارى والكر ، فيما انه يعتبر في حصول الطهارة بهما الغسل ولا يجزى مجرد الاصابة كما عرفت في اول هذا المبحث فيعتبر التعفير ، لان دليل التعفير انما يدل على اعتبار شيء زايد في الغسل فلا تعارض بين مادل على اعتبار التعفير ومادل على كفاية الغسل فيؤخذ بهما معا كما لا يخفى .

نعم لو تم سندما في المختلف ذكر بعض علماء الشيعة انه كان بالمدينة رجل يدخل على ابي جعفر محمد بن علي (ع) و كان في طريقه ماء فيه العذرة والحيقة و كان يامر الغلام ان يحمل كوزا من ماء يغسل به رجله اذا خاضه .

(قال) فابصرنى يوماً ابو جعفر (ع) فقال ان هذا لا يصيب شيئاً الاظهره فلا تعدلله منه غسلا - كان حكم الكر حكم ماء المطر في عدم وجوب التعفير ، لكن قد عرفت انه لا رساله لا يعتمد عليه .

الرابع نسب الى المشهور لزوم ان يكون التراب قبل الاستعمال طاهرا ، بل لم يحك الخلاف الا عن جماعة من متاخرى المتأخرين .

واستدل له (بالقاعدة) الارتكازية الفاقد لا يعطى (و بانصراف) النص اليه (وبالصالة) بقاء النجاسة .

وفي الجميع نظر (اما الاول) فلان مطهريه التراب تعبدية محضة ولا يكون للعرف ارتكاز في التطهير به فالامورد لاعمال مرتكزاتهم فيه .

(واما الثانى) فقد عرفت مرارا انه لا يعتمد على مثل هذا الانصراف ولا يوجب ذلك تقييد المطلقات .

(واما) استصحاب بقاء نجاسة الاناء فهو محكوم لاستصحاب بقاء مطهريه التراب الثابتة له قبل عروض النجاسة (ودعوى) كونه من الاستصحاب التعليقى كما ترى (مع)

انه لاوجه للرجوع اليه مع اطلاق النص .
وبما ذكرناه في الايراد على الوجه الاول ظهر ضعف ما ذكره بعض الاعاظم من
ان هذا كله مبنى على اعتبار عدم المزج بالماء اما بناء على اعتباره فلا بد من طهارة
التراب لانه مع نجاسته ينجس الماء الممزوج به مع انه لاشبهة في اعتبار طهارة
الماء ، (وجه الضعف) انه ليس للعرف ارتكاز في التطهير بالماء الممزوج بالتراب
حتى يرجع الى مرتكزاتهم فيه (فتحصل) ان الاقوى عدم اعتبار الطهارة .

اختصاص الحكم بالولوج

الخامس المشهور بين الاصحاب اختصاص الحكم بالولوج و ما في معناه و هو
اللطع الذي لا يفقد شيئاً مما تضمنه الولوج مما يناسب للنجس وعدم شموله لمباشرة
باقي اعضائه .

(وعن) الصدوق والمفيد اجراء الحكم المذكور في مطلق مباشرته وعن المصنف
في النهاية انه اقرب .

واستدل له (باطلاق) قوله (ع) رجس نجس في الصحيح، بدعوى ظهوره في انه لاختصاصية
للولوج (وبان) فمه انظف من غيره .

ولكن قوله (ع) رجس نجس لا يظهر له في كونه موضوعاً لما ذكر بعده من جميع
الاحكام والا كان اللازم التعدي الى غيره من النجاسات فلماذا يحمل على كونه موضوعاً
لخصوص قوله (ع) لا يتوضأ بفضلته فلا حظ (وانظفية) فمه غير ثابتة (مع) انه يرد عليه
ما اورده هوقده في محكي المنتهى بانه تكليف غير معقول فيقف على النص (وعلى ذلك)
فيما ان المذكور في النص الفضل فلاوجه للتعدي .

و منه يظهر وجه عدم اختصاص الحكم بالولوج و شموله للطع و نحوه
(مع) ان احتمال اختصاص الحكم بما اذا سرت النجاسة الى الاناء بواسطة الماء
(كما ترى) ولذا ترى ان جملة من اعاظم المحققين ادعوا الجزم بالاولوية و هي
في محلها .

ثم ان مورد النص وان كان هو الماء الا ان التعدى الى ساير المايعات فى محله للقطع بعدم الفرق كما عن الجواهر وغيرها .

السادس هل يجرى حكم التعفير فى غير الاناء مما تنجس بولوغ الكلب او طعه ام لا وجهان بل قولان ، اقويهما الاول ، لعدم اختصاص الدليل بالظروف لان موضوع الحكم الماخوذ فى النص فضل الكلب الصادق فى غيرها ايضا فلاوجه للتخصيص .

السابع عن المنتهى والتذكرة و التحرير وجماعة انه لو خيف فساد المحل باستعمال التراب سقط اعتبار التعفير .

و استدل له (بانصراف) النصوص عنه (و بان) لازم عدم السقوط تعطيل الاناء .

وفيها نظر (اذيرد) على الاول مضافا الى النقض بالثوب المتنجس الذى لا يكون قابلا للغسل فانه لم يتوهم احد حصول الطهارة له بذلك وعدم لزوم الغسل (ان) الامر بالتعفير ارشاد الى مطهريته واعتباره فى حصول الطهارة ولا يكون تكليفا الزاميا كى يمتنع شموله لصورة العجز .

و على الثانى ان لزوم التعطيل لا يكون مثبتا لبديلة الماء عن التراب (وحيث) ان المشروط لا يتحقق بتعذر شرطه فالاقوى بقاء النجاسة (ومنه) يظهر حكم ما لو لم يمكن جعل التراب فى الاناء لو امكن الولوج فى المورد .

واما اذا امكن ذلك ولم يمكن مسحه بالتراب لضيق فمه فهل يكفى جعل التراب فيه وتحريكه الى ان يصل الى جميع اطرافه ، ام لا ، وجهان بل قولان اقويهما الاول اذ لا دليل على لزوم المسح .

ولوغ الخنزير

(و) يجب الغسل (من) ولوغ (الخنزير سبعا) على المشهور بين المتأخرين على

ما نسب اليهم وهو اختيار المصنف ره في جملة من كتبه وعن الكفاية انه المشهور (و عن) الشيخ في الخلاف والمبسوط الحاقه بالكلب .

والاول اقوى لصحيح (١) على بن جعفر عن اخيه موسى «ع» قال سئلته عن خنزير شرب من اناء كيف يصنع به قال «ع» يغسل سبع مرات .

وعن المحقق حملة على الاستحباب لاعراض اكثر القدماء عن ظاهره (و فيه) ان الظاهر او المحتمل ان عدم عملهم به ليس اعراضا بل يكون من جهة ما ذكره بعضهم من ان هذا الحكم بعيد اذ الكلب الذي هو انجس من كل نجس لا يجب غسل ملاقيه اكثر من ثلث غسلات فكيف يجب الغسل سبعا في الخنزير (ومعلوم) ان مثل ذلك لا يوجب التصرف في ظاهر النص ما لم يوجب الاطمينان بارادة خلاف ظاهره فلا اقوى هو الاخذ بظاهره وهو الوجوب .

واستدل للثاني بتسمية الخنزير كلبا لغة فيشمله نصوص الكلب وفيه (اولا) ان تسميته به مجاز فلا يحمل اللفظ عليه ما لم يدل عليه قرينة (وثانيا) انه لو سلم شموله له لاريب في انصراف لفظ الكلب عنه وبذلك ظهر وجه لزوم التغير وعدمه .

المتنجس بالخمر

(و) يغسل الاناء (من الخمر) ثلاثا الموثق عمار (٢) عن الصادق «ع» عن قدح او اناء يشرب فيه الخمر قال «ع» تغسله ثلاث مرات، وسئل ايجزيه ان يصب فيه الماء قال (ع) لا يجزيه حتى يدلكه بيده ويغسله ثلاث مرات (وبه) يقيد اطلاق ما تضمن الامر بالغسل فما عن المحقق في المعتبر والمصنف ره في جملة من كتبه وغيرهما من الاكتفاء بالمرة (ضعيف) ويرفع اليد عن ظهور ما دل على وجوب الغسل سبعا .

كموثق (٣) عمار عن الصادق «ع» في الاناء يشرب فيه النبيذ فقال «ع» تغسله

- ١- الوسائل - الباب ١٣ من ابواب النجاسات حديث ١
- ٢- الوسائل الباب ٥١- من ابواب النجاسات حديث ١
- ٣- الوسائل الباب ٣٥- من ابواب الاشربة المحرمة حديث ٢

سبع مرات (ودعوى) ان الجمع بينهما يمكن بتقييد الاول بالثاني لان ظهوره مستند الى مفهوم العدد (مندفعة) بما افاده الشيخ الاعظم رهن ان دلالاته انما تكون بمنطوق التحديد . (فما) عن المفيد والشيخ في الجمل والشهيد و المحقق من وجوب السبع ضعيف (فتحصل) ان الاقوى ما اختاره المصنف ره في المقام والمحقق في الشرايع والشيخ في الخلاف من وجوب الثلث .

ثم ان الاظهر عدم الفرق بين الغسل بالقليل او الكثير الجارى او الكرر للاطلاق (ودعوى) ان النسبة بينه وبين اطلاق مطهريه الكثير عموم من وجه فلا مورد للتمسك به لسقوطه بالمعارضة (وعليه) فيما ان الاقوى عدم جريان الاستصحاب في الاحكام لكونه محكوما لاستصحاب عدم الجعل فيرجع الى قاعدة الطهارة بعد الغسل مرة (مندفعة) بان مورد نصوص الكثير غير الاناء و لا اطلاق لشيء منها يشمل بناء على عدم حجية مرسل المختلف و التعدى اليه يحتاج الى عدم الفصل غير الثابت في المقام و عليه فلا معارض لاطلاق نصوص المقام . واما دليل مطهريه الماء فقد عرفت في اول الكتاب انه لا اطلاق له واما لو طهر بالمطر فالأظهر كفاية مجرد الرؤية لعموم مرسل الكاهلي المقدم على اطلاق النصوص لان دلالاته بالعموم .

الاناء الملقى للجرز

(و) يغسل الاناء من موت الجرز وهو ضرب (من الفارة) كما عن المغرب والصباح و عن الجاحظ ان الفرق بينه وبين الفار كالفرق بين الجواميس والبقر البخاتي والعرب (وعن) المجمع انه الذكر من الفيران اعظم من اليربوع اكد في ذنبه سواد، سبعا على المشهور وقيل (ثلثا والسبع افضل) كما في المتن والشرائع وعن القواعد وغيرها (واستدل له) (بموثق) عمار الاتي في مطلق النجاسات (ولعله) المراد من ما حكى عن بعض ان عليه رواية (وفيه) انه يتعين تقييده (بموثقه) (١) الاخر عن الصادق «ع» اغسل الاناء الذي يصيب فيه الجرز ميتا سبع مرات (فتحصل) ان لزوم السبع هو الاقوى .

(و) قيل يغسل الاناء (من غير ذلك) اى ما ذكر من النجاسات الخاصة (مرة والثلاث افضل) (وعن) الحلبي دعوى الاجماع عليه (وعن) جماعة منهم الشيخ في الخلاف. وابن الجنيدي مختصره والشهيد في الذكري والمحقق الثاني في جامع المقاصد وجوب الثلاث (وعن) الالقية واللمعة اعتبار المرتين .

ويشهد للقول الثاني موثق (١) عمار عن الصادق «ع» سئل عن الكوز او الاناء يكون قد اذنا كيف يغسل وكم مرة يغسل قال «ع» يغسل ثلاث مرات يصب فيه الماء فيحرك فيه ثم يفرغ منه (و استضعافه) في غير محله لما حققناه في محله من حجية الموثق (وعدم) عمل جماعة من الاصحاب به لا يكون اعراضا عنه موجبا لو هنه (وعليه) فالرجوع الى اصالة البرائة واطلاق ما دل على كفاية مطلق الغسل في ازالة النجاسات والبناء على كفاية المرة في غير محله (وحمله) على الاستحباب بقريئة المرسل في المبسوط وقد روى غسلة واحدة (ولعله) مدرك فتوى المصنفه في المقام (غير تام) لعدم حجتيه .

اللهم الان يقال ان افتاء الاساطين بكفاية المرة مع وجود هذا الموثق وكونه بمرئي ومسمع منهم لا وجه له سوى الاعتماد على المرسل فضعف سنده مجبور بعمل الاصحاب. فالاقوى ما اختاره الماتن والشيخ في كتبه غير الخلاف بل قد عرفت انه المشهور على ما نسب عليهم من كفاية المرة (نعم) ذلك في غير ما اذا تنجس بالبول والافلوتنجس به وازيد غسله بالقليل فللقطع بانه على فرض وجوب الغسل في غيره مرتين يجب ذلك فيه لا يكتفى بالمرة .

(ثم انه) على فرض عدم الاعتماد على المرسل (بما ان) الموثق مختص بحسب ظاهره بالقليل فيرجع في الكثير الى الاطلاقات الادلة لو ثبتت والافالي قاعدة الطهارة بعد الغسل به مرة واحدة بناء على عدم جريان الاستصحاب في الاحكام كما هو الحق .

فلوشك في متنجس انه من الظروف او غيرها فالاقوى عدم ترتب حكم الاناء عليه لاستصحاب عدم كونه من الظروف لان كل ما يحتمل فيه ذلك لامحالة لم يكن

من اول وجوده كك بل كان غير ظرف بل بناء على جريان استحباب العدم الازلي كما هو الاظهر يجرى هذا الاصل حتى مع احتمال كونه من اول تحققه كك .

حرمة استعمال اواني الذهب والفضة

(و) المسئلة الثانية (يحرّم استعمال اواني الذهب والفضة في الاكل والشرب

وغيرهما) بلا خلاف بل اجماعا كما عن غير واحد حكايته (وعن) جملة من الاصحاب التصريح باتفاق المسلمين على حرمة الاكل والشرب فيها (و عن) الجواهر فيهما اجماعا منا و عن كل من يحفظ عنه العلم عدى داود فحرم الشرب خاصة محصلا ومنقولا مستقيضا ان لم يكن متواترا (و كلام) الشيخ ره في الخلاف يكره استعمال اواني الذهب و الفضة وان كان ظاهرا في نفسه في ارادة الكراهة المصطلحة الا انه يتعين حمله على ارادة الحرمة لتصريحه بها في زكوة الخلاف على المحكى .

و كيف كان فيشهد لحرمة الاستعمال مطلقا صحيح (١) محمد بن مسلم عن الباقر «ع» انه نهى عن انية الذهب والفضة فان حذف المتعلق دليل العموم .

وموثق (٢) موسى بن بكير عن ابي الحسن (ع) انية الذهب والفضة متاع الذين لا يوقنون .

و لحرمة الاكل خاصة جملة من النصوص كصحيح (٣) ابن مسلم عن ابي جعفر (ع) لا تاكل في انية ذهب ولا فضة و نحوه غيره (فالنصوص) المتضمنة للفظ الكراهة .

كصحيح (٤) ابن بزيع سالت ابا الحسن الرضا (ع) عن انية الذهب والفضة فكرههما و نحوه غيره يتعين حملها على التحريم لعدم ظهور الكراهة في الكراهة

١- الوسائل الباب ٦٥ من ابواب النجاسات حديث ٣

٢- الوسائل- الباب- ٦٥ من ابواب النجاسات حديث ٤

٣- الوسائل - الباب ٦٥ - من ابواب النجاسات حديث ٧

٤- الوسائل - الباب ٦٥ - من ابواب النجاسات حديث ١

المصطلحة والنهي ظاهر في التحريم .

نعم (١) موثق سماعة عن ابي عبدالله (ع) لا ينبغي الشرب في انية الذهب و
الفضة ظاهر في الكراهة (ورفع) اليد عن ظهوره مشكل لكن لعدم اعتماد الاصحاب عليه
يتعين طرحه فاصل الحكم مما لا اشكال فيه ولا كلام .

وانما الكلام يقع في جهات (الاولى) هل المحرم هو خصوص الاستعمال فلا يحرم
وضعها على الرفوف للتزيين مثلا ام مطلق الانتفاع بها فيحرم وجهان اقويهما الثاني
لظهور النصوص بقريئة حذف المتعلق في بعضها و فهم الاصحاب فيه (وعليه) فيحرم
ولو بنينا على عدم حرمة الاقتناء (فما) عن المصنف ره من ابتناء حرمة ذلك على حرمة
الاقتناء (غير تام) .

الثانية المشهور بين الاصحاب حرمة اقتنائها (وعن) المصنفه في المختلف و
جملة ممن تاخر عنه . العدم .

واستدل للمشهور (بان) الاقتناء تضييع للمال كما عن الشيخ (وبانه) تعطيل له
فيكون سرفا لعدم الانتفاع كما عن المحقق في المعتبر ، (و بان) حرمة الاستعمال
تستلزم حرمة اتخاذها بهيئة الاستعمال كما عن المصنفه في المنتهى ، (وبخبر) موسى
بن بكير المتقدم بدعوى دخوله في المتاع ، (و بان) المستفاد من النصوص ان مراد
الشارع النهي عن اصل وجودها في الخارج .

وفي الجميع نظر (اما الاولان) فلان اتخاذها اظهار للثروة والتذاذا بوجودها
لا يكون تضييعا للمال ولا تعطيل له . (و استلزام) حرمة الاستعمال لحرمة اتخاذها
بهيئة الاستعمال محل منع واضح ، (ودخوله) في المتاع مشكل كما يشير اليه جعل
المتاع مقابل التحلي في الاية الشريفة (ابتغاء حلية او متاع) (والنهي) عن الشيء الموجود
الخارجي غير معقول الابتقدير ما يتعلق به من الافعال .

(وعليه) فالمقدر اما خصوص الاستعمال او مطلق الانتفاع كما عرفت انقا . و
ارادة ما يشمل ابقاء ذلك الشيء في الخارج كي يجب اعدامه خلاف الظاهر كما

لا يخفى .

وأما ما ذكره بعض الأعاظم من أن المحرم لو كان ذات الأنية لم يبق دليل على حرمة الاستعمال سوى الإجماع ، (فغير سديد) لأنه لو قدر ما يعم بقاءها لم يبق مورد لهذا الأيراد : (فتحصل) أن الأقوى عدم حرمة اقتنائها .

التناول من الأناء

الثالثة نسب إلى جملة من الأصحاب بل إلى المشهور حرمة نفس الأكل والشرب لا مجرد تناول من الأناء من غير فرق بين مباشرة الفم للأنية أو أخذ اللقمة منها ووضعها في الفم .

وتنقيح القول في المقام أن النصوص الواردة في المقام طائفتان ، (الأولى) ما دل على تحريم مطلق الاستعمال ، وهو ما تضمن النهى عن الأنية (الثانية) ما دل على تحريم الأكل والشرب ومقتضى الطائفة الأولى تحريم الأكل والشرب بجميع أقسامهما وأن لم يصدق عليهما استعمال الأنية دون مقدماتهما ، ومقتضى الطائفة الثانية حرمة كل ما يكون استعمالاً لها كان في الأكل والشرب أو في غيرهما ولو كان هو تناول منها ، فلو تناول الطعام من أنية الذهب واكله . عصى في كل من تناول والاكل . (وعلى ذلك) فلو تناول الماء من أنية الذهب والفضة وتوضأ به صح وضوئه وأن عصى بالتناول ، لأن الوضوء بنفسه ليس استعمالاً للأنية ولم يدل دليل على حرمة الوضوء منها بنفسه من حيث هو فلا يتحد المأمور به والمحرم .

فما عن المشهور من صحة الوضوء من أنية الذهب والفضة هو الأقوى (والأيراد) عليهم بأنه بناء على حرمة الأكل والشرب لا وجه للحكم بصحة الوضوء لعدم الفرق بينهما وبين غيرهما من أنواع الاستعمال كما عن الجواهر (في غير محله) لما عرفت من الفرق .

نعم الوضوء منها بالارتماس فيها لا يصح لأن الوضوء في الفرض مصداق للاستعمال المحرم (فما) عن كشف اللثام من التصريح بصحة الوضوء في صورة الارتماس

ايضاً (غير سديد) .

المراد من الاواني

الرابعة اختلفت كلمات القوم في تعيين مفهوم الاناء فعن جملة من كتب اللغة كالصاحح والقاموس و مجمع البحرين و غيرها انه معروف (و بما) انه لا استعمال له في عرفنا اليوم فلا يفيد ذلك (و عن) المصباح تفسيره بالوعاء .
(وفيه) انه لولم يكن تفسيراً بالمباين من جهة ان اطلاق الوعاء انما يكون بالاضافة الى ما يوضع فيه فعلاً . (و اما) الاناء فانما يطلق بلحاظ الظرف في حد ذاته فلا ينبغي التأمل في كونه تفسيراً بالاعم لعدم صدق الاناء على الصندوق و قوطى العطر ونحوهما و صدق الوعاء عليها .

(ومنه) يظهر ضعف ما عن مفردات الراغب من تفسيره بما يوضع فيه الشيء و ما عن غير واحد من تفسيره بالظرف (و يؤيد) ذلك مصحح على بن جعفر عن اخيه (ع) سئلته عن التعويد يعلق على الحائض فقال نعم اذا كان في جلد او فضة او قصبة حديد .

(و الظاهر) انه عبارة عن متاع البيت الذى يستعمل فى الاكل او الشرب او مقدماتهما كالسماور و نحوه او مؤخراتهما كالابريق و نحوه .

و اما صحيح (١) ابن بزيع المشتمل على مبالغة الامام «ع» فى تنزيه فعل ابى الحسن «ع» عن امساك المرأة الملبسة بالفضة الموهمة لاعمية الاناء من ذلك فلا يعنى به لعدم ظهور جوابه «ع» فيها كما لا يخفى .

الاناء المفضض

(و) الخامسة (يكروه) الاكل والشرب (فى الاناء المفضض) بل مطلق استعماله

على المشهور و عن الذخيرة و الرياض نسبته الى عامة المتأخرين بل عن الجواهر لا اجد فيه خلافا الا ما يحكى عن الخلاف حيث سوى بينه وبين الذهب والفضة .
 و استدل له (١) بصحيح الحلبي المروى عن المحاسن عن ابي عبدالله «ع» انه كره انية الذهب والفضة والانية المفضضة ونحوه موثق (٢) يريد عنه (ع).
 ومصحح (٣) الحلبي عن ابي عبدالله «ع» لا تاكل في انية من فضة ولا في انية مفضضة .

و فيه ان ظهور هذه النصوص في المنع و ان كان لا ينكر الا انه يتعين صرفها عن ظاهرها وحملها على الكراهة لا لصحيح معوية (٤) سئل ابو عبدالله (ع) عن الشرب في القدح فيه ضبة من فضة قال لا باس الا ان يكره الفضة فينزعها . اذا ظاهر ان الضبة هي الحلقة ولا ريب في عدم صدق المفضض على الاناء الذى تكون حلقتة من فضة .

بل لصحيح (٥) ابن سنان عن الصادق «ع» لا باس ان يشرب الرجل في القدح المفضض واعزل فاك عن موضع الفضة .

ثم ان ظاهر شرح الارشاد ثبوت الكراهة في المذهب ايضاً واستدل له بان الذهب لا ينزل عن درجة الفضة (وفيه) انه حكم بالكراهة مع عدم الدليل ومناطها في الفضة غير معلوم حتى يتعدى عنها .

ثم انه لا ينبغي التوقف في عدم شمول المفضض للمطلى بماء الفضة اذا ظاهر منه هو ما كانت الفضة فيه جرماً عرفاً لالونا فما عن المصنف ره و كشف الغطاء شموله له ضعيف (كما ان) الظاهر عدم شموله لما فيه حلقة من فضة كما تقدم و عدم شموله للممتزج من الفضة وغيرها اذ مع استهلاك احدهما يكون من مصاديق الاخر عرفاً والا فهو مغشوش لامفضض .

١- الوسائل - الباب ٦٥ - من ابواب النجاسات الحديث ١٠

٢- الوسائل - الباب ٦٦ - من ابواب النجاسات حديث ٢

٣- الوسائل - الباب ٦٦ - من ابواب النجاسات حديث ١

٤-٥- الوسائل - الباب ٦٦ - من ابواب النجاسات حديث ٤-٥

ثم انه نسب الى المشهور لزوم اجتناب موضع الفضة (وعن) المحقق فى المعبر والعلامة الطباطبائى ره وصاحبى المدارك والذخيرة الاستحباب (ويشهد للاول) صحيح ابن سنان المتقدم وفيه واعزل فاك عن موضع الفضة .
(و استدل) للجواز بصحيح معوية المتقدم و لاجله يرفع اليد عن ظاهر الامر فى صحيح ابن سنان (وفيه) ما تقدم من ان المفضض غير ما فيه حلقة من فضة والصحيح يدل على الجواز فى الثانى لا الاول (مع) ان دلالته على الجواز فى المقام انما تكون بالاطلاق فيقيد بصحيح ابن سنان .

اوانى المشركين

(و) المسئلة الثالثة (اوانى المشركين) وسائر الكفار (طاهرة) ما لم يعلم مباشرتهم

لها برطوبة (كما هو المشهور بل عن كشف اللثام الاجماع عليه (و عن) الشيخ فى الخلاف عدم جواز استعمالها .

ويشهد للاول (قاعدة) الطهارة واستصحابها (و يؤيدهما) ما دل (١) على طهارة الثوب الذى يعمله اهل الكتاب (واما) التعليل فى صحيح (٢) ابن سنان (فانك اعترته اياه وهو طاهر ولم تستيقن انه نجسه) فمضافا الى ان مورده الثوب الذى اعاد النوى . انه لا يزيد مفاده عن الاستصحاب .

واستدل الشيخ لما اختاره باية (٣) نجاسة المشركين و بالاجماع (وبما) دل على المنع عن الاكل من الانية التى يشربون فيها الخمر .

(وفيه) ان الاية والرواية لاتدلان على النجاسة فى صورة الشك فى ملاقاته المشرك لها مع الرطوبة (و عدم) ثبوت الاجماع غنى عن البيان وعلى ذلك فيتعين حمل كلامه ره على ارادة النجاسة فى صورة المباشرة لها مع الرطوبة (واما) ماتضمن النهى عن

١- الوسائل الباب ٧٣ - من ابواب النجاسات

٢- الوسائل الباب ٧٤ - من ابواب النجاسات الحديث ١

٣- سورة التوبة الاية ٢٨

الاكل فى انية اهل الكتاب ، فيتعين حمله على صورة العلم بمباشرتهم لهامع الرطوبة كما تقدم فى مبحث نجاسة الكافر .

الباب الثانى فى الوضوء

(وفيه فصول الفصل الاول فى موجهه) وناقضه (انما يجب) الوضوء بامور الاول والثانى (خروج البول و الغائط) بلاخلاف بل اجماعا كما عن جماعة كثيرة حكايته بل الظاهر ان عليه اجماع المسلمين .
و يشهد له الاية (١) الشريفة (او جاء احد منكم من الغائط) و النصوص المتواترة .

كخبر (٢) زكريا بن ادم سئلت الرضا «ع» عن الناصورا ينقض الوضوء قال «ع»
انما ينقض الوضوء ثلث البول و الغائط و الريح .

وصحيح (٣) زرارة عن الصادق «ع» لا يوجب الوضوء الاغائط او بول او صرطة
تسمع صوتها او فسوة تجدر يحها و نحوهما غيرهما .

ثم ان خروجهما يتصور على اقسام ، الاول ، الخروج من الموضع الاصلى مع
الاعتیاد وهذا القسم هو القدر المتيقن ارادته من هذه النصوص ،

«الثانى» الخروج منه مع عدم الاعتیاد ، وعن جماعة منهم الفضلان و النراقى
دعوى الاجماع على الناقضية فى هذا القسم ، ويشهد لها اطلاق النصوص و الاية (ودعوى)
الانصراف الى صورة الاعتیاد مندفعة بان الانصراف الناشئ عن ندرة الوجود لا يصلح لرفع اليد
عن الاطلاق (نعم) من اعتبر الاعتیاد الشخصى فى غير المخرج الاصلى ليس له التمسك بالاطلاق
وينحصر مدركه ح بالاجماع .

الثالث الخروج من غير الموضع الاصلى و الظاهر انه مع انسداده لاخلاف فى

١- سورة النساء الاية ٤٦

٢- الوسائل الباب ٢ - من ابواب نواقض الوضوء الحديث ٦

٣- الوسائل الباب ١ من ابواب نواقض الوضوء حديث ٢

التقض وعن المنتهى والمدارك الاجماع عليه واما مع عدمه فالمشهور بين الاصحاب التفصيل فيما يخرج بين صورة الاعتياد فينقض وغيرها فلا (وعن) شارح الدروس منع التقض مطلقا، وقواه صاحب الرياض وانما التزم بالنقض في صورة الانسداد للاجماع (وعن) الحلبي القول بالتقض مطلقا، وظاهر الشيخ والقاضي موافقته حيث استندا في منع التقض بما يخرج مما فوق المعدة بعدم تسميته غائطا .

ولعله الاقوى ويشهد له اطلاق النصوص المتقدم بعضها ونوقش فيها (اولا) بانها منصفة الى المعتاد ولعل هذا هو مدرك المشهور في التفصيل (وثانيا) بتعين تقييدها بالنصوص الكثيرة الحاصرة للناقض فيما يخرج من الطرفين .

كصحيح (١) زرارة قلت لابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام ما ينقض الوضوء فقالا ما يخرج من طرفيك الاسفلين من الذكر والدبر من الغائط والبول او منى او ريح والنوم حتى يذهب العقل .

وصحيح (٢) ابن بزيع عن الرضا «ع»، قال ابو جعفر «ع» لا ينقض الوضوء الا ما خرج من طرفيك الذين جعل الله لك او قال الذين انعم الله بهما عليك ووجوهما غيرهما والظاهر ان شارح الدروس استند الى هذه النصوص فيما اختاره .

ولكن يرد على الاول، ما عرفت مرارا من ان الانصراف الناشئ من غلبة وجود فرد وندرة اخر لا يصلح لرفع اليد عن الاطلاق (وعلى الثاني) ان ظاهر تلك النصوص وان كان اختصاص الحكم بما يخرج من الموضوع الاصلى (اذ دعوى) صدق الطرفين الاسفلين على الحادثين (ضعيفة) لان الظاهر منهما الذكر والدبر، كما صرح بذلك في صحيح زرارة (كما ان دعوى) انحصار طريق البول والغائط في السبيلين عادة يمنع من ظهور النصوص في ارادة التحرر عن الاخشين على تقدير خروجهما من غير الموضوع الاصلى (منوعة) اذ لا وجه لها سوى دعوى الانصراف التي عرفت ما فيها مرارا (ونظيرهما) دعوى ان الالتزام بارادة الاختصاص منها مستلزم لتخصيص الاكثر فلا بد وان تحمل على ارادة ان الشيء الذي صفته انه يخرج من السبيلين بحسب العادة ناقض، اذا يخرج من السبيلين غير

الاخبثين اقل منهما كما لا يخفى (وبالجمله) ظهور النصوص المتقدمه فى الاختصاص مما لا ينبغي انكاره .

الا انه لا بد من رفع اليد عنه لاجل ما يدل على عموم الحكم .
 كخبر (١) الفضل بن شاذان عن الرضا «ع» قال انما وجب الوضوء مما خرج من الطرفين خاصة ومن النوم دون ساير الاشياء لان الطرفين هما طريق النجاسة وليس للانسان طريق تصيبه النجاسة من نفسه الا منهما فامروا عند ما تصيبهم تلك النجاسة من انفسهم .

وخبر (٢) ابن سنان عن الرضا «ع» وعلة التخفيف فى البول والغائط لانهما اكثر وادوم من الجنابة فرضى فيه بالوضوء لكثرتيه و مشقته ومجيئه بغير ارادة منهم الخ اذ ظاهرهما ان وجوب الوضوء مما يترتب على البول والغائط من حيث هما وان التخصيص بما يخرج من السيلين انما هو لاجل كونهما سيلهما بمقتضى العادة (فتحصل) مما ذكرناه ان الاقوى هى الناقضية مطلقا .

ناقضية الريح

(و) الثالث (الريح) بلا خلاف فى ناقضيتها فى الجملة بل اجماعا كما عن غير واحد حكايته ويشهد لها جملة من النصوص منها صحيحا زرارة وخبر زكريا المتقدمه انما الكلام يقع فى جهتين .

الاولى فى اختصاص الحكم بما اذا خرجت (من المعتاد) اى الدبر فالمشهور بين الاصحاب هو ذلك (وعن)المعتبر والتذكرة وشرح الموجزان الريح الخارجة من قبل المرءة تنقض (وعن) بعض نقض الريح الخارجة عن ذكر الرجل .

اقول لاشكال فى ان مطلق الهواء الخارج من منفذ لا يكون ناقضا وان سلم تسميته ريحا بل الظاهر من النصوص الاختصاص بما يخرج من الدبر اذا كان من المعدة كما يشهد له مضافا الى الفهم العرفى .

صحيح (١) زرارة لا يوجب الوضوء الاغائط او بول او ضرطة تسمع صوتها او فسوة تجددريحتها اذ الخارج من غير المعدة والدبر لا يسمى ضرطة اوفسوة (وعليه) فما خرج من غير مخرج الغائط كالخارج من قبل المرثة وان كان من المعدة بناء على ان لقب المرثة متقدا الى الجوف فيمكن خروج الريح من المعدة اليه لا يكون ناقضا (وبذلك) ظهر ان ما خرج من مخرج الغائط غير الدبر يكون ناقضا لصدق الضرطة او الفسوة عليه .

الثانية الظاهر من صحيح زرارة ان العبرة في الريح بسماع الصوت واستشمام الريح (ولكن) يتعين حمله على ارادة كونهما طريقا عاديا للعلم بتحقيق ماهو موضوع الحكم وهو الريح الخارجة من المعدة لالمد خليتهما في الموضوع .

لخبر (٢) على بن جعفر عن اخيه «ع» عن رجل يكون في الصلاة فيعلم ان ريحا قد خرجت فلا يجددريحتها ولا يسمع صوتها قال «ع» يعيد الوضوء والصلاة ولا يعتد بشيء مما صلى اذا علم ذلك يقينا «مع» ان المتدبر في جملة من النصوص المتضمنة لهما يقطع بانهما من طرق العلم بتحقيق موضوع الحكم لا انهما دخيلان في الموضوع لاحظ .

خبر (٣) ابن ابي عبد الله انه قال للصادق «ع» اجد الريح في بطني حتى اظن انها قد خرجت فقال ليس عليك وضوء حتى تسمع الصوت او تجد الريح ثم قال ان ابليس يجلس بين اليتي الرجل فيحدث ليشككه ونحوه غيره .

ناقضية النوم

(٩) الرابع من النواقض (النوم) مطلقا وتقييده في كلام المصنفه (بالغالب على السمع والبصر) لا يراد به تقسيمه الى قسمين اذ غير الغالب عليهما لا يكون نوما حقيقة كما يشهد له جملة من نصوص الباب الدالة على ان تمام الموضوع هو النوم من حيث هو .

١- ٢- الوسائل الباب ١ من ابواب نواقض الوضوء الحديث ٢- ٩

٣- الوسائل- الباب ١- من ابواب نواقض الوضوء الحديث ٥ .

كصحيح (١) عبدالرحمن بن الحجاج عن زيد الشحام قال سألت ابا عبد الله «ع» عن الخفقة والخفتين فقال «ع» ما ادرى ما الخفقة والخفتان ان الله تعالى يقول بل الانسان على نفسه بصيرة فان عليا «ع» كان يقول من وجد طعم النوم قائما او قاعدا فقد وجب عليه الوضوء ونحوه غيره. بل الظاهر ان ذكره في كلامه من باب متابعة النص وذكره فيه انما يكون من باب المثال ولذا ترى اختلاف النصوص في المقام فانه اطلق النوم في بعضها وقيده في صحيح زرارة بنوم العين والاذن والقلب وفي صحيح اخر له وغيره بذهاب العقل وفي موثق ابن بكير بعدم سماع الصوت (وبالجملة) الظاهر من النصوص عدم اعتبار شيء في موضوع الحكم بالنقض سوى تحقق حقيقة النوم .

ثم انه هل يكون النوم ناقضا مطلقا سواء كان في حال الاضطجاع او القعود او القيام كما هو المشهور بل عن السيد والشيخ والفاضلين دعوى الاجماع عليه ان لا يكون النوم قاعدا مع عدم الانقراج ناقضا كما هو المنسوب الى الصدوق ره وجهان (اقويهما) الاول لاطلاق جملة من النصوص وخصوص جملة اخرى كصحيح ابن الحجاج المتقدم وخبر (٢) عبد الحميد عن ابي عبد الله «ع» من نام وهو راكع او ساجد او ماش او على اى الحالات فعليه الوضوء .

واستدل لما نسب الى الصدوق ره بما رواه في (٣) الفقيه عن موسى بن جعفر «ع» انه سئل عن الرجل يرقد وهو قاعد هل عليه وضوء قال «ع» لا وضوء عليه مادام قاعداً اذالم ينترج ونحوه خبر الحضرمي (وفيه) انه لا اعراض الاصحاب عنهما و معارضتهما بما هو اقوى منهما يتعين طرهما

(وبذلك) ظهر ما في . في خبر (٤) عمران بن حمران انه سماع عبد صالحا «ع» يقول من نام وهو جالس لا يتعمد النوم فلا وضوء عليه .

وخبر (٥) ابن سنان عن الصادق «ع» في الرجل هل يتنقض وضوءه اذا نام وهو

١- ٣- الوسائل - الباب ٣- من ابواب نواقض الوضوء حديث ٨- ١١

٢- الوسائل - الباب ٣- من ابواب نواقض الوضوء الحديث ٣

٤- الوسائل - الباب ٣- من ابواب نواقض الوضوء حديث ١٤

٥- الوسائل - الباب ٣- من ابواب نواقض الوضوء حديث ١٦

جالس قال «ع» اذا كان في المسجد يوم الجمعة فلا وضوء عليه لانه في حال الضرورة فانه لم ينقل العمل بهما عن احد .

(ثم انه) هل يكون النوم بنفسه من النواقض ام يكون طريقا الى تحقق الناقض ويظهر الثمرة فيما لو علم بانه في حال النوم لم يخرج منه شيء فانه على الثاني لا يجب عليه الوضوء بخلافه على الاول ، وجهان اقويهما الاول ، (ويشهد له) ظاهر جملة من النصوص وصريح بعضها كصحيح ابن الحجاج المتقدم .

و استدل للثاني بخبر (١) ابي الصباح الكناني عن ابي عبدالله «ع» سئلته عن الرجل يخفق و هو في الصلاة فقال «ع» ان كان لا يحفظ حد ثامنه ان كان فعليه الوضوء و اعادة الصلوة و ان كان يستيقن انه لم يحدث فليس عليه وضوء و لاعادة الصلاة .

«و بما» في ذيل خبر العلل (٢) و اما النوم فان النائم اذا غلب عليه النوم يفتح كل شيء منه و استرخى فكان اغلب الاشياء عليه فيما يخرج منه الريح فوجب عليه الوضوء لهذه العلة .

ولكن الاول انما يدل على ان الرجل في الفرض الذي لا يعلم انه قد نام ان كان حاله بحيث لو خرج الحدث لا يلتفت يجب عليه الوضوء لان ذلك اشارة حصول النوم الذي يوجب تعطيل الحواس و الا فلا فهو اجنبى عما استدل به عليه «و اما الثاني» فهو انما يدل على ان حكمة جعل الناقضية للنوم هي ذلك فلاحظ و تدبر .

ثم انه لاخلاف في انه يلحق بالنوم في الناقضية (ما في معناه) مثل الاغماء و السكر والجنون وعن البحار اكثر الاصحاب نقلوا الاجماع عليه وعن الخصال انه من دين الامامية وعن التهذيب عليه اجماع المسلمين «واستدل له» .

بصحيح (٣) معمر بن خلاد سالت ابا الحسن «ع» عن رجل به علة لا يقدر على

١- الوسائل - الباب ٣ - من ابواب نواقض الوضوء ٦

٢- الوسائل - الباب ٣ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ١٣

٣- الوسائل - الباب ٤ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ١

الاضطجاع والوضوء يشدد عليه وهو قاعد مستند بالوسائد فر بما اغفى وهو قاعد على تلك الحال قال «ع» يتوضأ قلت له ان الوضوء يشدد عليه لحال علقته فقال «ع» اذا خفى عليه الصوت فقد وجب عليه الوضوء - بدعوى ان الظاهر منه كون تمام الموضوع هو خفاء الصوت «مع» ان الاغفاء و ان كان لغة بمعنى النوم الا ان الظاهر ان المراد منه في المقام هو الاغفاء لانه المناسب للمرض الشديد فيدل على ناقضية الاغفاء .

ويرد على ما ذكر اولاً انه يدل على ان ناقضية النوم انما تكون في صورة خفاء الصوت الذي هو اماراة حصوله لان تمام الموضوع هو الخفاء وعلى ما ذكر ثانياً مضافاً الى انه اخص من المدعى ان المراد منه في المقام بمقتضى اصالة الحقيقة هو النوم والمناسبة المذكورة غير تامة اذ بما انه فرض اولاً كون الاضطجاع عسراً عليه سئل عن حكم حصول النوم في حال التعود فتدبر .

وبما في جملة (١) من نصوص الباب من تعليق ناقضية النوم على ذهاب العقل فانه يستفاد من ذلك ان تمام الموضوع هو ذهاب العقل (وفيه) ماتقدم من ان ما ذكر في النصوص من ذهاب العقل والغلبة على السمع والبصر نحوهما انما وقع على جهة التقدير للنوم الناقض .

وبما (٢) عن دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد عن ابائه «ع» ان الوضوء لا يجب الا من حدث وان المرء اذا توضأ صلى بوضوئه ماشاء من الصلوة ما لم يحدث او ينم او يجامع او يغتم عليه او يكثر منه ما يجب منه اعادة الوضوء (وفيه) انه اخص من المدعى فاذا العمدة في هذا الحكم هو الاجماع .

الاستحاضة القليلة

السادس من الاحداث الموجبة للوضوء (الاستحاضة القليلة الدم) كما هو المشهور وعن المعبر اجماعاً الا من ابن ابي عقيل فلم يوجب وضوء ولا غسلًا و ابن الجنيد فوجب به غسلًا واحداً في اليوم والليلة وفي الجواهر ومثله غيره في عدم نقل الخلاف

١- الوسائل - الباب ٣- من ابواب نواقض الوضوء .

٢- المستدرک الباب ٢- من ابواب نواقض الوضوء حديث ٤

عن غيرهما فلعل ما نقل من بعض عبارات القدماء كالهداية و المقنع الحاصر لنواقض الوضوء في غيرها لم يفهموا منه الخلاف .

واستدل لما اختاره العماني بالاصل وبالاخبار (١) الحاصرة موجبات الوضوء في غيرها ولكن الاصل لا يرجع اليه مع الدليل وهو قول الصادق «ع» .

في خبر (٢) معوية و ان كان الدم لا يثقب الكرسف توضات ودخلت المسجد وصلت كل صلوة بوضوء ونحوه غيره من النصوص الاتية في محلها و بها يقيد اطلاق النصوص الحاصرة موجبات الوضوء في غيرها .

و استدل لما اختاره ابن الجنيد باطلاق النصوص الامرّة بالغسل ان لم يجرد الدم الكرسف (و فيه) انه سيأتي في محله ان تلك النصوص مختصة بالمتوسطة (فتحصل) ان الاقوى كونها من الاحداث الموجبة للوضوء .

مالايكون ناقضا

(ولا يجب) الوضوء (بغير ذلك) كما هو المشهور شهرة عظيمة ويشهد له الاخبار الحاصرة و غيرها .

نعم يستحب الوضوء عقيب المذى لانه مقتضى الجمع بين النصوص الامرّة به عقيب خروجه مطلقا او اذا كان عن شهوة .

كصحيح (٣) ابن يقطين سالت ابا الحسن «ع» عن الرجل يمدى وهو في الصلاة من شهوة او من غير شهوة قال «ع» المذى منه الوضوء .

وخبر (٤) ابي بصير قلت لابي عبدالله «ع» المذى يخرج من الرجل قال «ع» احدلك فيه حد اقال قلت نعم جعلت فداك فقال «ع» ان خرج منك على شهوة فتوضاً و ان خرج منك على غير ذلك فليس عليك وضوء و بين النصوص النافية له .

١- الوسائل - الباب ٣- من ابواب نواقض الوضوء .

٢- الوسائل - الباب ١- من ابواب الاستحاضة الحديث ١

٣- الوسائل الباب ١٢ من ابواب نواقض الوضوء حديث ١٦

٤- الوسائل - الباب ١٢- من ابواب نواقض الوضوء حديث ١٠

كمصحح (١) زرارة عن ابي عبدالله «ع» ان سال من ذكر كشيء من مذى او ودى وانت فى الصلوة فلا تغسله ولا تقطع له الصلوة ولا تنقض له الوضوء و ان بلغ عقبك فانما ذلك بمنزلة النخامة (ومرسل) ابن ابي عمير ليس فى المذى من الشهوة ولا من الانعاض ولا من القبلة ولا من مس الفرج ولا من المضاجعة وضوء ويشهد لهذا الجمع مضافا الى انه جمع عرفى.

صحيح (٢) محمد بن اسماعيل عن ابي الحسن «ع» سئلته عن المذى فامرني بالوضوء منه ثم اعدت عليه سنة اخرى فامرني بالوضوء منه و قال ان عليا «ع» امر المقداد ان يسئل رسول الله «ص» واستحى ان يسئله فقال «ص» فيه الوضوء قلت وان لم اتوضأ قال لا باس .

ويستحب ايضا عقيب الودى لصحيح (٣) ابن سنان عن الصادق «ع» ثلث يخرج من الاحليل و هو المنى وفيه الغسل والودى فمنه الوضوء لانه يخرج من دريرة البول الخ المحمول على الاستحباب جمعا بينه وبين مصحح زرارة المتقدم .

و بعد القىء والرعاف لصحيح (٤) الحذاء عن الصادق «ع» الرعاف و القىء و التخليل يسيل الدم اذا استكرهت شيئا تنقض الوضوء وان لم تستكره لم تنقض الوضوء المحمول على الاستحباب بقريئة .

خبر (٥) ابي هلال سئل ابا عبد الله «ع» اينقض الرعاف و القىء و نتف الابط الوضوء فقال وما تصنع بهذا هذا قول المغيرة بن سعيد لعن الله المغيرة يجزيك من الرعاف والقىء ان تغسله ولا تعيد الوضوء .

و خبر (٦) ابي بصير سئلته عن الرعاف و الحجامة و كل دم سائل فقال «ع»

- ١- الوسائل - الباب ١٢ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ٢
- ٢- الوسائل - الباب ١٢ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ٩
- ٣- الوسائل - الباب ١٢ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ١٤
- ٤- الوسائل - الباب ٦ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ١٢ .
- ٥- الوسائل الباب ٧ - من ابواب نواقض الوضوء الحديث ٨
- ٦- الوسائل - الباب ٧ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ١٠

ليس في هذا وضوء انما الوضوء من طرفيك

(و بذلك) ظهر استحبابه بعد التحليل اذا ادمى .

و كذا يستحب الوضوء عقيب التقييل بشهوة ومس الفرج لصحيح (١) ابي بصير
اذا قبل الرجل المرأة من شهوة او مس فرجها اعاد الوضوء المحمول على الاستحباب
بقريفة .

خبر (٢) عبدالرحمن عن ابي عبدالله «ع» سئلته عن رجل مس فرج امرئته
قال ليس عليه شيء وان شاء غسل يده والقبلة لا يتوضأ منها ونحوه غيره .
ومس باطن الدبر والاحليل على المشهور شهرة عظيمة وفي الجواهر كادت تكون
اجماعا بل هي اجماع .

وعن الصدوق النقض بمس الرجل باطن دبره او باطن احليله او فتح احليله .
واستدل له بموثق (٣) عمار عن الصادق «ع» عن الرجل يتوضأ ثم يمس باطن دبره
قال «ع» نقض وضوئه وان مس باطن احليله فعليه ان يعيد الوضوء و ان كان في الصلاة
قطع الصلوة ويتوضأ ويعيد الصلاة .

(وفيه) انه لاعراض الاصحاب عنه ومعارضته بما دل على حصر النواقض الواردي
مقام بيان عدم ناقضية ما اشتهر بين العامة ناقضته .

وبخبر (٤) سماعة عن الصادق «ع» عن الرجل يمس ذكره او فرجه او اسفل من ذلك
و هو قائم يصلى ايعيد وضوئه فقال لا باس بذلك انما هو من جسده فان مقتضى
العلة المنصوصة عدم الفرق بين ظاهره و باطنه (لا يعمل) بظاهره و يحمل على
الاستحباب .

و كذا يستحب مع نسيان الاستنجاء لصحيح (٥) سليمان بن خالد في الرجل

- ١- الوسائل - الباب ٩ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ٩
- ٢ - الوسائل - الباب ٩ - من ابواب نواقض الوضوء الحديث ٦
- ٣ - الوسائل - الباب ٩ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ١٠
- ٤ - الوسائل - الباب ٩ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ٨
- ٥- الوسائل الباب ١٨ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ٩

يتوضأ فينسى غسل ذكره قال «ع» يغسل ذكره ثم يعيد الوضوء ، المحمول على الاستحباب .

لصحيح (١) ابن يقطين في الرجل يبول فينسى غسل ذكره ثم يتوضأ وضوء الصلوة قال «ع» يغسل ذكره ولا يعيد وضوئه ويستحب ايضاً في مواضع اخر التي لكثرتها وعدم الخلاف فيها اغمضنا عن ذكرها .

اداب الخلوۃ

(الفصل الثاني في اداب الخلوۃ و يجب ستر العورة على طالب الحدث)
بل وعلى غيره عن الناظر المحترم اجماعاً كما في الجواهر وغيرها بل فيها دعوى الضرورة عليه .

ويشهد له (٢) مرسل الصدوق عن الصادق «ع» انه سئل عن قول الله عز وجل (٣)
(قل للمؤمنين الاية) فقال «ع» كل ما كان في كتاب الله من حفظ الفرج فهو من الزنا الا في هذا الموضوع فانه للحفظ من ان ينظر اليه .

وما عن (٤) تفسير النعماني عن علي «ع» في قوله تعالى (قل للمؤمنين الاية) معناه لا ينظر احدكم الى فرج اخيه المؤمن او يمكنه من النظر الى فرجه .

وما (٥) في حديث المناهي عن ابي عبدالله «ع» عن ابيه عن النبي (ص) قال اذا اغتسل احدكم في فضاء من الارض فليحاذر على عورتته .

وما (٦) عن تحف العقول عن النبي «ص» يا علي اياك ودخول الحمام بغير مؤزر ملعون الناظر والمنظور اليه ونحوها غيرها .

ولا يعارضها موثق (٧) ابن ابي يعفور سالت ابا عبد الله «ع» ايتجرد الرجل عند

١- الوسائل - الباب ١٨- من ابواب نواقض الوضوء حديث ١-

٢- الوسائل- الباب ١- من ابواب احكام الخلوۃ حديث ٣

٣- التوبة - الاية ٣٠

٤- الوسائل الباب ١- من ابواب احكام الخلوۃ حديث ٥-

٥- الوسائل الباب ١- من ابواب احكام الخلوۃ حديث ٢-

٦- الوسائل الباب ٣ من ابواب اداب الحمام حديث ٥

٧- الوسائل - الباب ٣- من ابواب اداب الحمام حديث ٣

صب الماء ترى عورته او يصب عليه الماء او يرى هو عورة الناس قال «ع» كان ابي يكره ذلك لعدم ظهور الكراهة في الكراهة المصطلحة ، بل الظاهر ان المراد منها المبعوضة لما تقدم .

ثم انه كما يجب ستر العورة ، كك يحرم النظر الى عورة الغير بلا خلاف . ويشهد له ما عن تفسير النعماني والنبوي المروى عن تحف العقول المتقدمان . وصحيح (١) حريز عن ابي عبدالله «ع» لا ينظر الرجل الى عورة اخيه وفي حديث (٢) المناهى و نهى من ان ينظر الرجل الى عورة اخيه المسلم و قال من تامل عورة اخيه المسلم لعنه سبعون الف ملكا و نهى المرأة ان تنظر الى عورة المرأة ، ونحوها غيرها .

ولا يعارضها ما ورد في تفسير عورة المؤمن على المؤمن حرام من ان المراد اذا عسره كما في صحيح ابن سنان (٣) عن الصادق «ع» قال سئلته عن عورة المؤمن على المؤمن حرام قال «ع» نعم قلت اعنى سفليه قال لا ليس حيث تذهب انما هو اذاعة سره و نحوه خبر حذيفة ، اذ هما انما يدلان على ان المراد من هذه الجملة هو ذلك ولا يدلان على عدم حرمة النظر وقد تقدم ان ما اشتمل على لفظ الكراهة ايضا لا ينافى ذلك ، فما عن بعض الاصحاب من انه لو لم يكن مخافة خلاف الاجماع لامكن القول بكراهة النظر دون الحرمة ضعيف غاية .

فروع

الاول مقتضى اطلاق جملة من النصوص و الفتاوى عدم الفرق في الحرمة بين عورة المسلم و الكافر .
(وعن) ظاهر الصدوق ره و صاحب الوسائل قده ، جواز النظر الى عورة غير المسلم بغير شهوة .

-
- ١- الوسائل - الباب ٣- من ابواب آداب الحمام الحديث ١
 - ٢- الوسائل - الباب ١- من ابواب احكام الخلوة الحديث ٢
 - ٣- الوسائل - الباب ٨- من ابواب آداب الحمام الحديث ٢

و استدل له (١) بما رواه في الفقيه عن الصادق «ع» انه قال انما اكره النظر الى عورة المسلم فان النظر الى عورة من ليس بمسلم مثل النظر الى عورة الحمار .
و بمصحح (٢) ابن ابي عمير عن غير واحد من اصحابنا عن ابي عبد الله «ع» النظر الى عورة من ليس بمسلم مثل نظرك الى عورة الحمار (و بالاصل) فان جملة من نصوص المنع من جهة التقييد فيها بالمؤمن و المسلم و الاخ مختصة بالمسلم وما يدل منها على العموم مثل النبيين المتقدمين و موثق ابن ابي يعفور المتقدم يقيد بالخبرين .

و لكن اعراض الاصحاب عنهما و افتائهم بالمنع يوجب سقوط الخبرين عن الحجية (فتامل) هذا في النظر الى عورة الكافر .

واما حفظ العورة من ان ينظر الكافر اليها فالظاهر انه لاختلاف في وجوبه ويشهد له اطلاق النص و الفتوى وبذلك يظهر وجوب الحفظ عن كل ناظر عدى الطفل غير المميز ومن استثنى من الزوج والزوجة ونحوهما .

الثاني لا يجوز النظر الى عورة الغير في المرأة او الماء الصافي لاطلاق الادلة بناء على ما هو الحق من ان ما يرى فيهما هو بعينه ذلك الموجود الخارجي لانه مثاله (و اما) ماورد في الخنثى المشكل من النظر في المرأة الى عورتها عند بولها كي يميزانها رجل او امرأة فلاينا في ذلك لوروده مورد الضرورة (نعم) يستفاد منه ان النظر اليها في المرأة اهون من النظر اليها ابتداء ، وبذلك ظهر حرمة النظر اليها من وراء الشيشة .

الثالث لوشك في وجود الناظر او كونه محترما يجب الستر ، فان ادلة وجوبه انما تدل على لزوم المحافظة والمحاذرة و مقتضى لزومهما الستر مع الشك في وجود الناظر المحترم ، اذعه لولم يستر لا يصدق انه حفظ العورة .

(ولذا) ترى بناء الفقهاء في الامانة التي يجب حفظها انه لو وضع الامين المال

١- الوسائل - الباب ٦ - من ابواب آداب الحمام الحديث ٢

٢- الوسائل - الباب ٦ - من ابواب آداب الحمام الحديث ١

في محل يشك في بقاءه محفوظا فيه فتلف يكون ضامنا له (نعم) لو وقف في مكان يشك في وقوع نظره على عورة الغير لا يجب عليه الغض او التعدي عن ذلك المكان للاصل ، وبما ذكرناه ظهر الفرق بين المسئلتين .

فالايراد على الفارقين بينهما والحكم في الاولى بوجود السترو في الثانية بعدم وجوب الغض بان مقتضى الاصول فيهما عدم الوجوب في غير محله .

ماشك في حرمة النظر اليه

الرابع لوراي عورة مكشوفة وشك في انها عورة حيوان او انسان فلا يجب عليه الغض للاصل وان علم انها من انسان وشك في انها من صبي غير مميز او من بالغ ففى العروة الاحوط ترك النظر والظاهر انه لاوجه له سوى التمسك بعموم ما دل على عدم جواز النظر (وفيه) مضافا الى انه تمسك بالعام في الشبهة المصدقية كما هو واضح وهولا يجوزانه في المورد يجرى استصحاب عدم البلوغ ويترتب عليه جواز النظر . وان شك في انها من زوجته او مملو كته او اجنبية فعن جملة من الفقهاء عدم جواز النظر ووجوب الغض عنها .

واستدل له (بان) اناطة الجواز وضعيا كان ام تكليفيا على عنوان خاص وجودى تدل بالالتزام العرفي على ان الموضوع هو احراز ذلك العنوان فلا بد من اثباته (وبان) مقتضى العمومات حرمة النظر الى عورة كل احد خرجت عنها عورة الزوجة والمملوكة فمع الشك في كونها من احديهما بما انه شك في مصداق الخاص يكون المرجع هو العموم (وبان) المقام من قبيل المقتضى والمانع (وبالاصل) المتفق عليه اصالة الاحتياط في الفروج .

وفي الجميع النظر (اذيرد على) الاول ان اناطة حكم ترخيصي بامرو وجودى كاناطة المنع به لايراد بها الاجعل حكم واقعي لموضوع واقعي (وعلى الثانى) ان العام لا يكون مرجعا عند الشك في الخاص لاسيما اذا كان المخصص متصلا كما في المقام ، (وعلى الثالث) عدم تمامية القاعدة اولا وعدم تمييز المقتضى عن المانع في

التشريعات ثانيا (وعلى الرابع) ان اصالة الاحتياط فى الفروج ليست اصلا مستقلا غير الاستصحاب وعلى فرض تسليم كونها اصلا براسها فانما هى بالنسبة الى الوطاء لا النظر فتدبر .

فالصحيح ان يقال انه مع احراز الحالة السابقة يجرى الاستصحاب فلو كانت هى عدم كونها زوجته او مملو كته يجرى ويحكم بعدم جواز النظر ولو كانت هى كونها كك فمقتضى الاستصحاب جوازه .

ولولم يعلم الحالة السابقة اما لكونها على فرض مملو كيتها من اول وجودها كك بناء على عدم جريان الاصل فى العدم الازلى : واما فى موارد توارد الحالتين مع الجهل بتقدم احديهما على الاخرى فانه ح لامجال لجريان الاستصحاب فالمحكم ح اصالة البرائة المقتضية للجواز .

الخنثى

الخامس لاشكال فى حرمة نظر كل من الرجل و الانثى الى دبر الخنثى لكونه عورة قطعاً ، (واما قبلها) فلا يجوز لمحارمها النظر للعلم الاجمالي بكون احد هما عورة .

واما الاجنبى فلا يجوز له النظر الى ما يماثل عورته للعلم بحرمة تفصيلا اما لكونه عورة اولانه جزء من بدن الاجنبى واما الطرف الاخر المخالف لعورته (فحيث) انه لم يحرزانه عورة ولا كونه جزء من بدن الاجنبى فيشك فى جواز النظر اليه و حرمة و بما ان العلم الاجمالي بكون احدهما عورة ينحل بالعلم بحرمة النظر تفصيلا الى ما يماثل عورته فيجرى اصالة البرائة فيه بلا معارض وهى تقتضى الجواز .

السادس المشهور بين الاصحاب ان العورة فى الرجل القبل والبيضان والدبر وفى المرأة القبل والدبر وعن الخلاف دعوى الاجماع عليه .

ويشهد له (١) مرسل ابى يحيى الواسطى عن ابى الحسن «ع» العورة عورتان

القبل والدبر، الدبر مستور بالاليتين فاذا سترت القضيب والبيصتين فقد سترت العورة ومرسل (١) الكليني فاما الدبر فقد ستره الاليتان واما القبل فاستره بيدك .
وفي خبر (٢) الميثمي عن محمد بن حكيم قال لا اعلمه الا قال رايت ابا عبد الله «ع» او من رآه مجردا وعلى عورته ثوب وقال ان الفخذ ليس من العورة ونحوها غيرها وقد تعرضنا لهذه المسئلة في كتاب الصلاة مفصلا فمن اراد فليراجع .

الاستقبال و الاستدبار في حال التخلي

(ويحرم عليه) اي على طالب الحدث (استقبال القبلة واستدبارها) على المشهور شهرة عظيمة بل عن الشيخ في الخلاف وابن زهرة دعوى الاجماع عليه .
ويشهد له نصوص مستفيضة (٣) كحديث المناهي وفيها اذا دخلتم الغائط فتجنبوا القبلة .

ومرفوع (٤) عبد الحميد سئل الحسن بن علي «ع» ما حد الغائط قال لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ولا تستقبل الريح ولا تستدبرها .

وعن (٥) الكافي والتهديب والفتاوى مثله مرسلا عن ابي الحسن «ع» .
وما (٦) رفعه القمي خرج ابو حنيفة من عند ابي عبد الله «ع» و ابو الحسن موسى «ع» قائم وهو غلام فقال له ابو حنيفة يا غلام اين يضع الغريب ببلدكم فقال «ع» اجتنب افنية المساجد وشطوط الانهار ومساقط الثمار ومنازل النزال ولا تستقبل القبلة بغائط ولا بول وارفع ثوبك وضع حيث شئت ونحوها غيرها (والمناقشة) فيها بعد جبر سندها بعمل الاصحاب بضعف السند في غير محلها (كما ان) الايراد عليها بان مساقطها متساق الاطب وهو يمنع من ظهورها في الوجوب (غير تام) اذ مضاف الى ان ذلك في نفسه لا يصلح قرينة لصرف الظهور ان المنع عن الاستدبار غير مناسب لكون الحكم ادبيا كما لا يخفى (واشتمال) بعضها على بعض المكروهات و ما لم يلتزم به احد لا يوجب (رفع اليد عن)

١- الوسائل الباب ٤- من ابواب آداب الحمام - الحديث ٣

٢- الوسائل الباب ٤- من ابواب آداب الحمام الحديث ١

٣-٤-٥-٦- الوسائل - الباب ٢ - من ابواب احكام الخلوة حديث ٣-٦-٢-١

مالامحذور في الاخذ بظاهره (فما) عن المدارك من تقوية القول بالكرهه (ضعيف).

ثم ان ظاهر هذه النصوص حرمة الاستقبال والاستدبار في حال التخلي بمقادير بدنه وان امال عورته الى غيرهما اذا المنهى عنه استقبال المتخلي واستدباره وهذان العنوانان يصدقان حتى مع امالة العورة (فما) عن بعض من ان المحرم استقبال القبلة ببول او غائط وانه لو انحرف بعورته عن القبلة حين البول لم يضر الاستقبال بساير بدنه (ضعيف)

ثم انه لو لم يستقبل المتخلي القبلة ولا استدبرها فهل يجوز الاستقبال والاستدبار بطرف عورته فقط او لا يجوز ام يفصل بين الاول فلا يجوز والثاني فيجوز وجوه اقويها الاخير ويشهد لعدم جواز الاول مرفوع القمي المتقدم .

وما في حديث (١) المناهى نهى رسول الله (ص) عن استقبال القبلة ببول او غائط (وامتناع) ذلك عادة بالنسبة الى الغائط في الجالس الذي هو الغالب (لايوجب) حمل الاستقبال به وبالبول على الاستقبال بالفرج حال البول والغائط اذا شتم الدليل على بيان حكم فرد نادر لامحذور فيه وليس نظير حمل المطلق على الفرد النادر (ولجواز) الثاني الاصل بعد عدم الدليل على حرمة .

ويستوى في هذا الحكم (الصحارى والبنيان) وفي الجواهر كما هو خيرة المبسوط والخلاف والسرائر والمعتبر والنافع والمنتهى والارشاد والقواعد وجامع المقاصد وغيرها بل هو المشهور نقلا وتحصيلا بل في الخلاف وعن الغنية دعوى الاجماع عليه وعن ابن الجنيد والمفيد وسائر القول بعدم الحرمة في الثاني .

والاول اقوى لاطلاق الادلة واستدل للثاني .

بصحيح (٢) محمد بن اسماعيل دخلت على ابي الحسن الرضا «ع» وفي منزله كيف مستقبل القبلة وسمعته يقول من بال حذاء القبلة ثم ذكر فانحرف عنها اجلا لا

١- الوسائل - الباب ٢- من ابواب احكام الخلوة . حديث ٤

٢- الوسائل - الباب ٢ - من ابواب احكام الخلوة الحديث ٧

للقبلة وتعظيما لها لم يقم من مقعده ذلك حتى يغفر له (وفيه) ان غاية ما يدل عليه الخبر عدم وجوب تغيير ما بنى مستقبل القبلة ولا يدل على جواز الاستقبال في حال النحلي بل ذيله يدل على عدم الجواز .

تنبيهات

الاول المشهور بين الاصحاب عدم وجوب التشريق والتغريب وانه يكتفى بما يتحقق به ترك الاستقبال والاستدبار وهو الميل الى احد الطرفين .

واما خبر (١) عيسى الهاشمي عن ابيه عن جده عن علي «ع» قال النبي «ص» اذا دخلت المخرج فلا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ولكن شرقوا او غربوا فمضافا الى ضعف سنده في نفسه وعدم عمل الاصحاب به يمكن ان يقال انه بقريئة المقابلة اريد به الميل الى جهتهما .

الثاني المشهور بين الاصحاب اختصاص الحكم بحالة البول والغائط وعن الدلائل والذخيرة شموله لحال الاستنجاء ومال اليه العلامة الانصاري ره في طهارته واستدل له .

بمؤثق (٢) عمار عن ابي عبدالله «ع» قلت له الرجل يريد ان يستنجي كيف يقعد قال «ع» يقعد كما يقعد للغائط (وباطلاق) النبوي المتقدم اذا دخلت المخرج فلا تستقبل القبلة ولا تستدبرها .

وفيها نظر اما الاول فلان الظاهر منه وروده سواء جوا بافي مقام بيان كيفية الجلوس من حيث هو والاستقبال والاستدبار ليسا من كيفية الجلوس وحالاته بل من الامور الخارجية المقارنة له (فما) عن بعض الفحول من ورود المؤثق رد اعلى العامة حيث يقعدون للاستنجاء نحو اخر من زيادة التفريغ وادخال الانملة (هو القوى) ويؤيده ما في ذيله و انما عليه ان يغسل ما ظهر منه وليس عليه ان يغسل باطنه (و اما)

١- الوسائل - الباب ٢ - من ابواب احكام الخلوة حديث ٥ .

٢- الوسائل - الباب ٣٧ - من ابواب احكام الخلوة حديث ٢ .

الثاني فمضافا الى ضعف سنده وعدم معلومية العمل به ان اطلاقه غير مراد قطعاً بل الظاهر ارادة خصوص حالة البول والغائط (فتامل) فالاقوى عدم شمول الحكم لحال الاستجاء كما يقتضيه الاصل .

واما حالة الاستبراء (فعن) الدلائل والذخيرة ايضاً شمول الحكم لها (واستدل له) باطلاق النبوى المتقدم وقد عرفت ما فيه (فالححيح) ان يقال انه مع العلم بخروج البول لاينبغي التوقف في شمول المنع لها لاطلاق ما دل على حرمة الاستقبال والاستدبار في حال البول الشامل للقليل والكثير واما مع الشك فيه فان علم بخروج البول يمكن القول بثبوت المنع فيها لان مقتضى ما دل على لزوم الاجتناب عنه انه يحكم عليه بالبولية فيثبت له ما للبول من الحكم وان شك فيه ايضاً فالاقوى هو العدم لاصالة البرائة المقتضية للجواز .

اشتباه القبلة

الثالث ولو اشتبهت القبلة (فتارة) تتردد بين جهات معينة (واخرى) بين الجهات مطلقا (وثالثة) يظن بكونها في احداها (ورابعة) تتردد بين جهتين متقابلتين .

اما في الصورة الاولى فلا اشكال في عدم جواز التخلي مستقبلا لجهة من تلك الجهات بل يجب الميل عنها الى الجهات الخارجة عن اطراف الشبهة اذ العلم الاجمالي كالعلم التفصيلي في منجزيته للتكليف .

واما الثانية فقد يقال كما عن بعض اكابر المحققين ره كونها من الشبهة غير المحصورة التي لا يجب الاحتياط فيها و عليه فلا يجب الفحص عن القبلة عند ارادة التخلي ويرجع الى عموم قوله (ع) كل (١) شىء هو لك حلال حتى تعلم انه حرام بعينه فتدعه .

وفيه ما حققناه في محله و اشرنا اليه في هذا الشرح غير مرة من ان الشبهة غير

المحصورة من حيث هي ليست من موانع تنجز التكليف و انه فى موارد العلم الاجمالي ولو كانت اطراف الشبهة كثيرة اذا تمكن من المخالفة و الموافقة القطعيتين يكون العلم الاجمالي منجز للتكليف و فى المقام بما انه يتمكن من عدم التخلّى الى شىء من الجهات . و من التخلّى الى جميع الجهات بان يدور ببوله الى جميع الاطراف فلامحالة يكون العلم منجزا فلا يجوز التخلّى الى شىء من الاطراف هذا فيما لم يضطر اليه بان امكن الانتظار الى ان يحصل له العلم بالقبلة .

والا فان اضطر اليه فتارة يكون الاضطرار الى التخلّى الى جهة معينة واخرى يكون الى احد الاطراف لا بعينه .

اما الاولى فان كان ذلك بعد حدوث التكليف بعدم التخلّى مستقبلا و مستدبرا و جب الاحتياط بعدم التخلّى الى غير تلك الجهة لان الاضطرار الحادث بعد العلم بالتكليف لا يوجب رفع اثر العلم بالنسبة الى ما لا يكون مضطرا اليه (و اما ان كان الاضطرار قبل حدوث التكليف او قبل العلم به جاز التخلّى الى غير تلك الجهة ايضا (اذ) العلم الحادث بعد الاضطرار لا تتعارض الاصول فى اطرافه فلا يكون منجزا .

واما الثانية فالاقوى لزوم الاقتصار على خصوص ما يرفع به الاضطرار لما حققناه فى الاصول من ان الاضطرار الى ارتكاب بعض غير معين من الاطراف كما اذا علم بخميرية ما فى احد الانائين واضطر الى شرب ما فى احدهما لا يوجب رفع التكليف المعلوم لعدم تعلق الاضطرار بفعل الحرام (وعليه) فليس للشارع الترخيص فى ارتكابهما معا لكونه ترخيصا فى المخالفة القطعية فلا محالة يكون المرخص فيه هو شرب ما فى احد الانائين الذى به يرفع الاضطرار و اما ما فى الاناء الاخر فيجب الاجتناب عنه بمقتضى العلم الاجمالي ففى المقام ايضا يتعين الاقتصار على ما يرفع به الاضطرار ولا يجوز له التخلّى الى غيره للعلم الاجمالي .

واما الصورة الثالثة (فعن) جماعة العمل بالظن (و استدلاله) باستصحاب بقاء

التكليف المقتضى لقيام الظن مقام العلم والالزام التكليف بما لا يطاق (و باطلاق) بعض النصوص الشامل للمقام كالصلاة.

كصحيح (١) زرارة يجزى التحرى ابدأ اذا لم يعلم اين وجه القبلة .
ولكن يرد على الاول ان بقاء التكليف لا يستلزم قيام الظن مقام العلم حتى فى صورة الاضطرار لانه فى الفرض يمنع الاضطرار من حكم العقل بلزوم العلم بامثال التكليف .

و على الثانى ان الظاهر من الاخذ بالاحرى ارادة الاعمال التى يعتبر فيها التوجه الى القبلة ولا يشمل الاعمال التى يعتبر فيها الميل عن القبلة كما لا يخفى فاذا الاقوى كون حكم الطرف المظنون حكم ساير الاطراف ومما ذكرناه ظهر حكم الصورة الرابعة و هو تعيين اختيار الجهتين الاخرين للعلم بان التوجه اليهما ليس استقبال القبلة ولا استدارها .

واما الصورة الخامسة فهل يكون حكمها حكم الصورة الثانية ام يتعين فى صورة الاضطرار اختيار الجهتين التين فى مقابل تلك الجهتين (وجهان) اقويهما الثانى بناء على ما هو الاقوى من انه اذا تزامم الاستقبال والاستدبار قدم الاستدبار لان الاستقبال اعظم قبحا واشد فى توهين القبلة لانه يرد عليه عدم العلم بكون المناء هو تعظيم القبلة بل لاحتمال اهمية الاستقبال من الاستدبار اما لذلك اولتكثر الاخبار الدالة على حرمة من دون احتمال اهمية الاستدبار منه .

لانه فى المتزاحمين الذين يحتمل اهمية احدهما ويقدم لذلك لا يفرق بين ان يكون كل واحد منهما معلوما تفصيلى ام اجماليا مثلا لو اضطر المكلف الى الشرب اما من احد الانائين المعلوم خمريه ما فى احد هما او من احد الانائين المعلوم نجاسة ما فى احدهما لا شك فى ان العقل يحكم بتعين اختيار الشرب من ما علم نجاسته اجمالا .

الرابع عند اشتباه القبلة بين تمام الجهات ، والاضطرار الى استقبال جهة منها

لاريب في عدم جواز ان يدور ببوله الى جميع الاطراف كما تقدم فهل يجوز اختيار جهة في كل مرة غير الجهة التي اختارها في غيرها الى ان يحصل العلم باستقبال القبلة ، ام لايجوز وجهان .

اقويهما الثاني لما حققناه في الاصول من تنجيز العلم الاجمالي في التدريجات حتى فيما كان الحكم المعلوم فعليا على تقدير دون تقدير ، ولم يكن ملاك الامر المتاخر تاما من الان اذ ترخيص المولى في ارتكاب الطرف المبطل به فعلا وترخيصه في ارتكاب الطرف الاخر في ظرفه ترخيص في تقويت الملاك الملزم و هو قبيح و تمام الكلام في محله .

الخامس لا يحرم اقعاد الطفل للتخلي على وجه يكون مستقبلا او مستدبرا للاصل بعد عدم شمول النصوص له لظهورها في ارادة الاستقبال بدنه .

واستدل لحرمة (بان) التخلي في هاتين الحالتين مبعوض من كل احد و ذو مفسدة و انما لم ينفه عنهما بالنسبة الى الصبي لمانع من التكليف فاستناد هذا الفعل المبعوض الى البالغ قبيح عقلا و حرام شرعا (وبعبارة اخرى) ان الاقعاد تسبب لحصول مبعوض المولى و هو قبيح بلا كلام .

(وفيه) انه لا سبيل لنا الى كشف المفسدة والمبعوضة سوى النهي ومع عدمه لا كاشف عن وجودهما (وحيث) لا يكون الصبي مكلفا فتخليه مستقبلا او مستدبرا لم يتعلق به النهي فلا مثبت لكونه مبعوضاً .

و بما ذكرناه ظهر انه لا يجب منع الصبي او المجنون اذا استقبلا او استدبرا عند التخلي ، بل لو تم ما ذكر وجهها لحرمة الاقعاد لا يجب المنع لعدم جريانه فيه كما لا يخفى .

مسنونات الخلوة

(و) هي مستحبات ومكروهات اما الاولى (فيستحب له تقديم الرجل اليسرى عند دخول الخلاء واليمنى عند الخروج) كما هو المشهور و عن الغنية دعوى

الاجماع عليه (وعن) المحقق في المعبر لم اجد لهذا حجة غير ان ما ذكره الشيخ و جماعة من الاصحاب حسن و كفى به مستندا بناء على التسامح في ادلة السنن .

(و تغطية الراس) بلاخلاف بل اتفاقا كما عن المعبر و الذكرى وغيرهما،

لخبر (١) ابي ذر عن النبي «ص» .

وعن المفيد و ليعط راسه ان كان مكشوفاً ليامن بذلك من عبث الشيطان ومن

وصول الرايحة الخبيثة الى دماغه وهوسنة (٢) من سنن النبي «ص» .

(والتسمية) عند الدخول للمرسل (٣) ابن اسباط كان ابو عبد الله «ع» اذا دخل-

الكنيف يقنع راسه ويقول سرا في نفسه ، بسم الله وبالله الخ .

و عند كشف العورة للمرسل (٤) عن الباقر «ع» اذا انكشف احدكم لبول او

غير ذلك فليقل بسم الله فان الشيطان يغض بصره حتى يفرغ .

وعند الخروج (٥) لصحيح معوية بن عمار سمعت ابا عبد الله «ع» يقول اذا دخلت

المخرج فقل بسم الله وبالله اللهم اني اعوذ بك من الخبيث المخبث الرجس النجس

الشيطان الرجيم واذا خرجت فقل بسم الله و بالله الحمد لله الذي عافاني من الخبيث

المخبث و اماط عني الاذى .

(والاستبراء) من البول على المشهور (وعن) الغنية والوسيلة و ظاهر الاستبصار

الوجوب .

واستدل له بصحيحى ابن مسلم و حفص الاتيين المشتملين على الامر بالانتر

(وفيه) مضافا الى عدم ظهورهما في وجوبه لورودهما في مقام بيان ما يترتب عليه من

طهارة ما يخرج من البلبل بعد الاستبراء (انه) لو سلم ظهورهما فيه يتعين صرفه وحملهما

١- الوسائل - الباب ٣- من ابواب احكام الخلوة حديث ٣ .

٢- الوسائل - الباب ٣- من ابواب احكام الخلوة حديث ١ .

٣- الوسائل - الباب ٣- من ابواب احكام الخلوة حديث ٢ .

٤- الوسائل - الباب ٥- من ابواب احكام الخلوة حديث ٩ .

٥- الوسائل - الباب ٥- من ابواب احكام الخلوة حديث ١ .

على الاستحباب بقريئة . صحيح (١) جميل عن ابي عبدالله «ع» اذا انقطعت درة البول فصب الماء .

كيفية الاستبراء

وفي كيفية الاستبراء خلاف فعن جماعة من الاساطين منهم الشيخ في المبسوط والمحقق في الشرايع والشهيد في الدروس انه يمسح دن المقعدة الى اصل القضيب ثلاثا ومنه الى راس الحشفة ثلاثا وينتره ثلاثا والتر على ما عن النهاية جذب فيه جفوة وقوة (وعن) الذكرى والمدارك والذخيرة ان اعتبار التسع المذكورة هو المشهور بين الاصحاب .

(وعن) الفقيه والوسيلة والغنية و السرائر والنهاية وغيرها الاكتفاء بالمسح من المقعدة الى الاثني عشر ثلاث مرات ثم ينتره ثلاثا (وعن) علم الهدى وابن الجنيد الاكتفاء بنتر الذكر من اصله الى طرفه ثلاثا وعن غيرهم غير ذلك .
واما النصوص الواردة في المقام فهي ثلاثة الاول .

صحيح (٢) حفص بن البختری عن ابي عبدالله «ع» في الرجل يبول قال «ع» ينتره ثلاثا ثم ان سال حتى يبلغ الساق فلا يبالي (وقيل) ان هذا الخبر مستند السيد وابن الجنيد بدعوى ان الضمير في ينتره يرجع الى الذكر .

(وفيه) انه لم يذكر الذكر قبله كى يرجع اليه بل الظاهر رجوعه الى البول فمفاده ح اعتبار النتر ثلاثا في كل ما يكون دخيلا في خروج البول ولا ريب في مدخلية المسح من عند المقعدة الى اصل الذكر ومنه الى راسه في ذلك كما يشهد له الخبران الاتيان فالصحيح يدل على اعتبار الثلث في كل ذلك .

الثاني (٣) مصحح عبد الملك بن عمرو عن ابي عبدالله (ع) في الرجل يبول ثم

١- الوسائل - الباب ٣١- من ابواب احكام الخلوة الحديث ١ .

٢- ٣- الوسائل - الباب ١٣- من ابواب نواقض الوضوء حديث ٣-٢

يستنجى ثم يجد بعد ذلك بلاقال (ع) اذا بال فخرط ما بين المقعدة و الاثنيين ثلاث مرات وغمز ما بينهما ثم استنجى فان سال حتى يبلغ الساق فلا يبالي (وحيث) ان الضمير في ما بينهما راجع بحسب الظاهر الى الاثنيين فالمراد من ما بينهما هو الذكر فيدل هذا الخبر على مدخلية غمز الذكر في الاستبراء وخروج البول زائدا على اعتبار الخرط من عند المقعدة الى اصل الذكر فاذا انضم اليه الخبر المتقدم تكون النتيجة اعتبار الثلاث في الغمزا ايضا .

الثالث حسن (١) محمد بن مسلم قلت لابي جعفر «ع» رجل بال ولم يكن معه ماء قال «ع» يعصر اصل ذكره الى طرفه ثلاث عترات وينترطرفه فان خرج بعد ذلك شيء فليس من البول ولكنه من الجائل (وحيث) ان الظاهر منه كون الغاية غاية للعصر فهو يدل على اعتبار المسح من اصل الذكر الى طرفه ثلاثاً وعصره سه والخبر الاول يدل على اعتبار كون ذلك ايضا ثلاثاً فالجمع بين هذه النصوص يقتضى الحكم باعتبار تسع مسحات (واما) زائداً على ذلك بحيث يعتبر الترتيب بين المسحات بعضها مع بعض وانقصال كل مسحة عن الاخرى والموات بينهما وغيرها من القيود فلا دليل عليه و مقتضى الاصل والاطلاقات عدم اعتبار شيء منها .

واما النبوى (٢) المروى عن نوادر الراوندى عن الكاظم (ع) فليضع اصبعه الوسطى في اصل العجان ثم ليسلها ثلاثا الظاهر في اعتبار وضع الوسطى خاصة فلضعفه لا يعتمد عليه (مع) ان دعوى كونه ارشادا لى ان ذلك امكن في الاستبراء قسرية .

فروع

الاول من قطع حشفته او ذكره يصنع ما ذكر فيما بقى اذا الظاهر من النصوص بواسطة مناسبة الحكم و الموضوع والتصريح به فيها ان هذا الحكم ليس تعبديا محضا

١- الوسائل - الباب ١١ - من ابواب احكام الخلوة الحديث ٢

٢- المستدرک - الباب ١٠ - من ابواب احكام الخلوة الحديث ٣

وانما هو لبقاء المحل ومنه يظهر حكم ما لو علم بعدم بقاء شيء في المجرى وما لو علم نقاء ما بين المقعدة والاشنين.

الثاني فائدة الاستبراء الحكم بطهارة الرطوبة المشتبهة وعدم ناقضيتها اتفاقا كما عن كشف اللثام والنصوص الواردة في المقام على طوائف الاولى ما دل على الطهارة و عدم الناقضية مطلقا كصحيح (١) ابن ابي يعفور عن رجل بال ثم توضأ ثم قام الى الصلوة ثم وجد بلا قال (ع) لا يتوضأ (الثانية) ما دل على الناقضية .

كصحيح (٢) ابن مسلم من اغتسل وهو جنب قبل ان يبول ثم يجد بلا فقد انتقض غسله وان كان بال ثم اغتسل ثم وجد بلا فليس ينقض غسله ولكن عليه الوضوء لان البول لم يدع شيئا وبمضمونه خبر سماعة (٣) .

(الثالثة) النصوص المتقدمة الدالة على التفصيل بين ما لو استبرأ وما اذا لم يستبرأ والحكم بالطهارة وعدم الناقضية في الاول والنجاسة والناقضية في الثاني (والجمع) بين النصوص يقتضى تقييد الطائفتين الاوليتين بالثالثة (ولذلك) يحمل ما عن محمد بن عيسى كتب اليه رجل هل يجب الوضوء مما خرج من الذكر بعد الاستبراء فكتب نعم على الاستحباب .

الثالث ليس على المرءة استبراء لاختصاص النصوص بالرجل فالبلل الخارج منها المشتبه محكوم بالطهارة لاصالتها، فماعن المنتهى من ان الرجل والمرءة سواء ، ضعيف .

الرابع اذا بال ولم يستبرأ ثم خرجت منه رطوبة مرددة بين البول والمني يحكم عليها بانها بول، لاطلاق النصوص (ودعوى) عدم شمولها للمقام لان ظاهر النصوص ان ما يحكم عليه بانه بول لولا الاستبراء محكوم عليه بانه من الحبائل بعد الاستبراء (مندفعة) بعدم تعرض النصوص لهذه الملازمة .

ولو خرجت بعد الاستبراء فمن حيث لزوم التعدد وعدمه بناء على اعتبار التعدد في الغسل في البول وعدمه في المنى تقدم الكلام فيه في مبحث النجاسات (واما) من حيث

لزوم الوضوء او الغسل فتارة تخرج منه قبل التوضأ واخرى بعده - ففي الصورة الاولى
يجرى استصحاب بقاء الحدث الاصغر وعدم حدوث الحدث الاكبر و يترتب عليهما
ارتفاع الحدث بالوضوء .

(ودعوى) جريان استصحاب كلى الحدث المعلوم اجمالاً حال خروج البلب
المشبه المررد بين الاصغر والاكبر لكونه من قبيل القسم الثانى من اقسام استصحاب
الكلى لتردد الحدث المعلوم بالاجمال ح بين وجودين يحتمل كل منهما بعينه دون
الاخر وهو يمنع عن الحكم بصحة الصلوة مع ذلك الوضوء الا ان يغتسل ايضا (مندفعة)
بان استصحاب عدم الاكبر فى المقام يجرى ويترتب عليه عدم بقاء الكلى، وذلك لما
حققناه فى محله و اشرنا اليه فى مبحث النجاسات فى المسئلة الرابعة من ان الاستصحاب
فى الكلى انما يجرى فيما اذا تعارض الاصل الجارى فى كل من الفردين
مع الاصل الجارى فى الاخر او كان المستصحب موضوعا ، و اما اذا كان المستصحب
من الاحكام و الاعتبارات الشرعية ولم يكن الاصل جاريا فى الفرد المقطوع الارتفاع
فيجرى اصالة عدم حدوث الفرد الاخر ويترتب عليها عدم بقاء الكلى و تمام الكلام
فى محله ، وفى المقام بما ان المستصحب من الاحكام الوضعية وهو الحدث فيترتب على
اصالة عدم حدوث الاكبر عدم بقاء الحدث بعد الوضوء .

وفى الصورة الثانية اصالة عدم حدوث الاكبر تعارض اصالة عدم حدوث الاصغر
فتساقطان و لازم العلم الاجمالي بتحقق احدهما هو الاحتياط و الجمع بين الوضوء
و الغسل .

(و) يستحب ايضا (الدعاء عند الدخول والخروج) بما فى صحيح معوية المتقدم .

او بما اشتمل عليه ساير النصوص .

فقى (١) مرسل الصدوق عن على «ع» كان النبى (ص) اذا دخل الخلاء يقول
الحمد لله الحافظ المؤدى واذا خرج مسح بطنه وقال الحمد لله الذى اخرج عنى اذا
وابقى قوته فياها من نعمة لا يقدر القادرون قدرها .

(و) الدعاء بالمأثور عند (الاستنجاء) بما رواه عبدالرحمن بن كثير في حكاية وضوء (١) امير المؤمنين «ع» قال ثم استنجى و قال اللهم حصن فرجى واعفه واستر عورتى و حرمنى على النار .

و عند الفراغ من الاستنجاء بما رواه (٢) ابو بصير عن احدهما «ع» اذا فرغت فقل الحمد لله الذى عافانى من البلاء و اماط عنى الاذى او بما رواه (٣) ابو اسامة الحمد لله على ما اخرج منى الاذى فى يسر و عافية .

(والجمع بين الاحجار والماء) فى الاستنجاء من الغائط كما عن غير واحد التصريح به بل عن الخلاف والمنتهى استظهار الاجماع عليه .

ويشهد له (٤) المرسل عن الصادق «ع» جرت السنة فى الاستنجاء بثلاثة احجار ابكار ويتبع بالماء .

وما رواه الجمهور عن على «ع» انكم كنتم تعبرون بعر او اليوم تثلطون ثلطا فاتبعوا الماء الاحجار .

مكروهات الخلوة

(ويكره) للمتخلى (الجلوس فى الشوارع) وهو جمع شارع وهو الطريق الاكظم كما عن جملة من اللغويين .

(والمشارع) وهو جمع مشرعة وهو مورد الماء (و مواضع المعلن و تحت الاشجار المثمرة) .

اصحيح (٥) عاصم بن حميد عن ابى عبدالله «ع» قال رجل لعلى بن الحسين «ع»

١- الوسائل الباب ١٦ - من ابواب الوضوء حديث ١

٢- الوسائل - الباب ٥ - من ابواب احكام الخلوة ، الحديث ٢

٣- الوسائل - الباب ٥ - من ابواب احكام الخلوة - الحديث ١٠

٤- الوسائل - الباب ٣٠ - من ابواب احكام الخلوة الحديث ٤

٥- الوسائل - الباب ١٥ من ابواب احكام الخلوة حديث ١ .

ابن يتوضأ الغرباء قال يتقى شطوط الانهار والطرق النافذة وتحت الاشجار المثمرة و مواضع اللعن فقيل له اين مواضع اللعن قال «ع» ابواب الدور ولعل قوله «ع» ابواب الدور من باب المثال ونحوه غيره .

(وفىء النزال) لمرفوع (١) على بن ابراهيم قال خرج ابو حنيفة من عند ابى عبدالله «ع» و ابو الحسن موسى «ع» قائم و هو غلام فقال له ابو حنيفة يا غلام اين يضع الغريب ببلدكم فقال اجنب افنية المساجد و شطوط الانهار ومساقط الثمار و منازل النزال الخ .

(و) يكره ايضا (استقبال الشمس و القمر) بفرجه وعن المفيد والصدوق فى الهداية القول بالحرمة .

واستدل له بظاهر جملة من النصوص كخبر (٢) السكونى نهى رسول الله (ص) ان يستقبل الرجل الشمس والقمر بفرجه وهو يقول .

وخبر (٣) الكاهلى عن الصادق «ع» قال رسول الله «ص» لا يبولن احدكم وفرجه بادللقمر يستقبل به ونحوهما خبر (٤) المناهى ومرسل (٥) الكافى .

(وفيه) ان كون هذا الحكم عام البلوى وخلو النصوص الاخر لاسيما ما سئل فيه عن حد الغائط واجاب «ع» لاتستقبل القبلة ولاتستدبرها ولم يذكر الشمس والقمر بل فى مرفوع القمى و ارفع ثوبك وضع حيث شئت واعراض المشهور عن ظاهرها تمنع من العمل بها نعم لابس بجعلها سند اللكراهة .

(و) يكره (البول فى الارض الصلبة) لخبر (٦) ابن مسكان كان رسول الله «ص» اشد توقيا عن البول كان اذا اراد البول يعمد الى مكان مرتفع من الارض او الى مكان من الامكنة فيه التراب الكثير كراهية ان ينضح عليه البول وفى بعض (٧) النصوص من

١- الوسائل الباب ١٥ - من ابواب احكام الخلوة حديث- ٢

٢ - الوسائل الباب ٢٥ - من ابواب احكام الخلوة حديث ١

٣- ٤- ٥- الوسائل الباب ٢٥ - من ابواب احكام الخلوة الحديث ٢ ٤ ٥

٤- الوسائل الباب ٢٢ من ابواب احكام الخلوة حديث ٢

٧- الوسائل الباب ٢٢ - من ابواب احكام الخلوة حديث ١

فقه الرجل ان يرتاد موضعا لبوله .

(و في مواطن الهوام) لما روى (١) عن النبي « ص » انه نهى ان يبال في الحجر .

(وفي الماء) جاريا كان او واقفا (ويشهدله) في الاول مرسل (٢) مسمع انه « ص » نهى ان يبول الرجل في الماء الجاري الا من ضرورة و قال « ع » ان للماء اهلا .
ومرسل (٣) حكم قلت له يبول الرجل في الماء قال (ع) نعم ولكن يتخوف عليه من الشيطان .

و صحيح (٤) (الحلبي لا تبلى في ماء نقيع فانه من فعل ذلك فاصابه شيء فلا يلوم من الانفسه ونحوها غير ها ويدل على الكراهة في الثاني واشدية كراهته من الكراهة في الماء الجاري جملة من النصوص .

كصحيح (٥) الفضيل لابس بان يبول الرجل في الماء الجاري و كره ان يبول في الراكد ونحوه غيره فان الجمع بين النصوص يقتضى حمل نفي الباس في هذه النصوص على خفة الكراهة .

(و) يكره (الاكل و الشرب) حال التخلي كما عن جماعة او في بيت الخلاء كما عن آخرين .

واستدل له (٦) بالخبرين المشهورين من اعطاء الحسين بن علي و محمد بن علي الباقر عليهما السلام اللقمة النجسة بعد غسلها لبعديهما حتى يدخل الخلاء ليحفظا لهما و المستفاد منهما ثبوت الكراهة في بيت الخلاء مطلقا .

١- سنن البيهقي ج ١ ص ٩٩

٢- الوسائل الباب ٢٤- من ابواب احكام الخلوّة الحديث ٣

٣- الوسائل الباب ٢٤ من ابواب احكام الخلوّة حديث ٢

٤- الوسائل- الباب- ٢٤ من ابواب احكام الخلوّة حديث ٦

٥- الوسائل- الباب- ٥- من ابواب الماء المطلق حديث ١

٦- الوسائل- الباب ٣٩- من ابواب احكام الخلوّة حديث ١-٢

(والسواك) للمرسل (١) عن الكاظم «ع» السواك على الخلاء يورث البخر .
 (و) يكره (الكلام) لحسن (٢) صفوان عن الرضا «ع» نهى رسول الله (ص) ان يجيب
 الرجل اخر وهو على الغائط او يكلمه حتى يفرغ .

وخبر (٣) ابي بصير لا تتكلم على الخلاء فانه من تكلم على الخلاء لم تقض له
 حاجة وظهورهما فى الكراهة لا ينبغى انكاره (فما) عن ظاهر الفقيه من القول بالمنع
 ضعيف فالاقوى كراهته مطلقا .

(الابدكر الله تعالى) لصحيح (٤) ابي حمزة عن الباقر «ع» مكتوب فى التوراة
 التى لم تتغير ان موسى سال ربه فقال الهى انه ياتى على مجالس اعزك واجلك ان اذكرك
 فيها فقال تعالى يا موسى ان ذكرى حسن على كل حال .

وحكاية الاذان لصحيح (٥) ابن مسلم لا تدعن ذكر الله على كل حال ولو سمعت
 المنادى ينادى بالاذان وانت على الخلاء فاذا ذكر الله عزوجل و قل كما يقول المؤذن
 (اواية الكرسى) لخبر (٦) عمر بن يزيد سالت ابا عبد الله «ع» عن التسبيح فى المخرج
 وقراءة القران قال «ع» لم يرخص فى الكنيف فى اكثر من اية الكرسى و تحميد الله و
 اية الحمد لله رب العالمين .

(او الضرورة) لما دل على نقى الحرج و الضرر الحاكم على العمومات المثبتة
 للتكاليف .

(و) يكره (الاستنجاء باليمين) لخبر (٧) السكونى ان الاستنجاء باليمين من

- ١- الوسائل - الباب ٢١ - من ابواب احكام الخلوۃ حديث ١ .
- ٢- الوسائل الباب ٦ - من ابواب احكام الخلوۃ حديث ١ .
- ٣- الوسائل الباب ٦ - من ابواب احكام الخلوۃ حديث ٣ .
- ٤- الوسائل الباب ٧ - من ابواب احكام الخلوۃ حديث ١ .
- ٥- الوسائل - الباب ٨ - من ابواب احكام الخلوۃ حديث ١ .
- ٦- الوسائل - الباب ٧ - من ابواب احكام الخلوۃ حديث ٧ .
- ٧- الوسائل - الباب ١٢ - من ابواب احكام الخلوۃ حديث ٢ .

الجفاء و في مرسل يونس (١) عن ابي عبد الله «ع» نهى رسول الله «ص» ان يستنجى الرجل بيمينه .

(و باليسار وفيها خاتم فيه اسم الله تعالى) كما عن المبسوط والمهذب و الوسيلة و التذكرة و القواعد و الدروس والبيان و غيرها (ويشهد له) جملة من النصوص .

كخبر (٢) ابي بصير عن الصادق «ع» قال امير المؤمنين «ع» من نقش على خاتمه اسم الله فليحوله عن اليد التي يستنجى بها في المتوضأ ونحوه غيره . ولا يعارضها (٣) خبر وهب عن الصادق (ع) كان نقش خاتم ابي (ع) العزة لله جميعا و كان في يساره يستنجى بها و كان نقش خاتم امير المؤمنين الملك لله و كان في يده اليسرى يستنجى به لان راويه من ا كذب البرية على اهل البيت عليهم السلام . واما ما يظهر (٤) من جملة من النصوص من كراهة استصحابه عند التخلي فلا يمكن العمل به لمعارضة هذه النصوص مع .

ما اشتمل (٥) على ان رسول الله كان يستنجى وخاتمه في اصبعه و كك كان يفعل امير المؤمنين و كان نقش خاتم رسول الله محمد رسول الله لاسيما و فيه التعليل بان اولئك كانوا يتختمون في اليد اليمنى وانتم تتختمون في اليد اليسرى (ودعوى) انه لاتعارض بينهما لامكان كونه من الخصائص و كون حكمة الكراهة خوف التلويث سهوا او خطأ او مسامحة وهي غير مقتضية للكراهة في حقهم .

(مندفعة) بعدم احتمال كونه من الخصائص اذ لو كان كك كان (ع) يعلل بذلك لا بانهم كانوا يتختمون في اليد اليمنى وانتم تتختمون في اليد اليسرى و كون حكمتها

١- الوسائل- الباب -١٢- من ابواب احكام الخلوة حديث ١

٢- الوسائل- الباب ١٧- من ابواب احكام الخلوة الحديث ٤

٣- الوسائل - الباب ١٧ من ابواب احكام الخلوة حديث ٨.

٤- الوسائل - الباب ١٧ - من ابواب احكام الخلوة

٥- الوسائل الباب ١٧ من ابواب احكام الخلوة حديث ٩

ما ذكر غير معلوم بل معلوم العدم لان الخاتم اذا كان في اليد اليمنى او الجيب لا يحتمل فيه ذلك (مع) ان الحكم لا يدور مدار وجود الحكمة و عدمها كما لا يخفى .

(و) في المتن وعن المقنعة والمبسوط والمهذب والمراسم والقواعد و التحرير و التذكرة و الذكري و الدروس والبيان وروض الجنان الحاق (اسماء انبيائه و الائمة عليهم السلام) باسمه تعالى و عن جامع المقاصد زيادة اسم فاطمة (ع) ، ولا باس به لمناسبة التعظيم ، ولا ينافيه .

خبر (١) معوية بن عمار عن الصادق (ع) قلت له الرجل يريد الخلاء و عليه خاتم فيه اسم الله تعالى فقال (ع) لا احب ذلك قال فيكون اسم محمد (ص) قال (ع) لا باس ، لا يمكن حمله على ما حمله عليه الشيخ ره من ارادة نفى الباس من استصحابه من غير ان يستنجى .

في الاستنجاء

(و يجب عليه) اى على المتخلى (الاستنجاء) وجوبا غير يا مقدمة لما يتوقف صحته على الطهارة الخبئية كالصلوة ونحوها (وهو غسل مخرج البول بالماء خاصة) مع القدرة اجماعا محصلا ومنتقولا كما فى الجواهر (ويشهدله) عدة كثيرة من النصوص منها الاخبار المصرحة بانه لا يجزى غيره .

كخبر (٢) بريد بن معوية عن ابي جعفر (ع) يجزى من الغائط المسح بالاحجار ولا يجزى من البول الا الماء .

وصحيح (٣) زرارة عن الباقر (ع) لصلوة الا بطهور و يجزيك من الاستنجاء

١- الوسائل - الباب ١٧ - من ابواب احكام الخلوة حديث ٦

٢- الوسائل الباب ٩ - من ابواب احكام الخلوة الحديث ٦

٣- الوسائل - الباب ٩ - من ابواب احكام الخلوة حديث ١

ثلاثة احجار بذلك جرت السنة من رسول الله (ص) و اما البول فلا بد من غسله . و قريب منهما غيرهما .

ولا يعارضها (١) خبر ابن بكير قلت لابي عبدالله (ع) الرجل يبول ولا يكون عنده الماء فيمسح ذكره بالحائط قال (ع) كل شيء يابس ذكي، لما تقدم من ان الظاهر من الجواب ارادة عدم سراية النجاسة مع اليبوسة .

كما انه لا يعارضها موثق (٢) حنان سمعت رجلا سئل ابا عبدالله (ع) فقال اني ربما بلت فلا اقدر على الماء ويشد ذلك على فقال (ع) اذا بلت و تمسحت فامسح ذكرك بريقك فان وجدت شيئاً فقل هذا من ذاك .

و خبر (٣) سماعة قلت لابي الحسن موسى (ع) اني ابول ثم اتمسح بالاحجار فيجىء من البلب ما يفسد سراويلي قال ليس به باس لما تقدم في مبحث تنجيس المتنجس من انهما من جملة الادلة الدالة على ان المتنجس لا ينجس فراجع .

ثم ان المنقول عن جماعة كالمحقق والمصنف والشهيد، و غيرهم انه مع عدم القدرة يجب ازالة عين النجس . وان بقى الاثر تخفيفاً للنجاسة .

و استدل له بقاعدة الميسور المستفادة من المراسيل المعروفة (و بخبر) ابن بكير المتقدم .

و بخبر (٤) زرارة و محمد بن مسلم عن الباقر (ع) سئلته عن ظهور المرئة في النفاس اذا طهرت و كانت لا تستطيع ان تستنجى بالماء انها ان استنجت اعتقرت هل لها رخصة ان تتوضأ من خارج و تنشفه بقطن او خرقة قال (ع) نعم تنقى من داخل بقطن او خرقة .

وفي الجميع نظر (اما القاعدة) فلما ذكرناه مرارا من ان موردها ما اذا كان متعلق التكليف لد افراد متعددة تعذر الجمع بينها ، لا المركب من اجزاء مختلفة

١- الوسائل - الباب ٣١ - من ابواب احكام الخلوة حديث ٥

٢- الوسائل - الباب ١٣ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ٧

٣- الوسائل - الباب ١٣ - من ابواب نواقض الوضوء حديث ٤

٤- الوسائل - الباب ٢٩ - من ابواب احكام الخلوة حديث ٣

الحقيقة قد تعذر بعضها فضلا من مثل المقام مما ليس للمامور به اجزاء بل يكون له مراتب بنظر العرف اذا التطهير الذى هو شرط فى الصلاة ليس له اجزاء كما لا يخفى .

و اما خبر ابن بكير فلما عرفت انفا ، و اما خبر زرارة فلانه يدل على لزوم تنشيف الباطن والباطن لا يجب غسله فى حال الاختيار فضلا عن حال الضرورة .

فالصحيح ان يستدل له بان الظاهر من ادلة مانعية النجاسة انها ملحوظة بنحو الطبيعة السارية فكل ما يفرض دن وجود النجاسة يكون مانعا مستقلا فلو امكن رفع البعض تعين ومنه يظهر وجه لزوم الغسل مرة فيما لزم التعدد ولم يمكن و لعله الى ما ذكرناه يرجع استدلال بعضهم (بان) الواجب ازالة العين والاثر و تعذر احدهما لا يسقط الثانى .

ثم انه قد اختلفت كلمات الاصحاب فى اقل ما يجزى من الماء فى تطهير مخرج البول (فعن) الصدوق والكركى والشهيدى وغيرهم لزوم غسله مرتين (وعن) صريح جماعة و ظاهر اخرين كالسيديين والشيخ فى الجمل والحلبى والقاضى والحلى و ابن حمزة و المصنف فى المنتهى والمختلف كفاية المرة المزيله (وعن) المبسوط و النهاية و الشرايع و غيرها الاكتفاء بمثلى البلل و ان لم يكن غسلا عرفا .

وتنقيح القول فى المقام انه يدل على لزوم الغسل مرتين اطلاقا مادل على اعتبار التعدد فى البول المتقدم فى مطهريه الماء .

(و دعوى) انصرافه الى غير المقام لاشتمال تلك النصوص على لفظ الاصابة المنصرفه الى اصابة البول الكائن فى غير الجسد للجسد فلا تشمل البول الخارج من الجسد .

(مندفعة) بانه ما الفرق بين حافة الذكر و غيرها من مواضع الجسد كى يصح دعوى ان تلك النصوص تختص بما اذا اصاب البول غيرها ولا تشمل ما اذا اصابها .

(نعم) لو صح دعوى عدم ثبوت الاطلاق لتلك النصوص لما بقى وجه لذلك ادلا سبيل الى دعوى لزوم الغسل مرتين لاستصحاب بقاء النجاسة بعد الغسل مرة لما

ذكرناه غير مرة من عدم جريان الاستصحاب في الاحكام لكونه محكوما لاستصحاب عدم الجعل .

واما خبر (١) نشيط بن صالح عن ابي عبد الله «ع» سألته كم يجزى من الماء في الاستنجاء من البول قال «ع» مثلاما على الحشفة من البلل-الذى استدله جماعة منهم المحقق و الشهيدان بدعوى ان المراد الغسلتان كل غسلة بمثل (فمجمل) لا يصح الاستدلال به بل لا يبعد دعوى ظهوره في كفاية الغسل مرة واحدة بمثل ما على الحشفة والا كان اللازم التقييد بالغسل مرتين . (مع) ان مثل ما على الحشفة سواء اريد به البلل الكائن على الحشفة او القطرة المتخلفة في بعض الاوقات لا يحصل معه الغلبة على النجاسة كي يصدق الغسل .

وبما ذكرناه ظهر ضعف ما عن جماعة من الاكتفاء بمثل ما على الحشفة وان لم يصدق عليه الغسل عرفا اذ لو اريد به القطرة المتخلفة فالظاهر صدق الغسل دائما ولو اريد به البلل الكائن على الحشفة فيما انه لا يحصل بمثليه الاستيلاء فلا يجزى قطعا و يتعين طرحه ولكن الظاهر ارادة القطرة فتدبر ، (فتحصل) ان العمدة في اعتبار التعدد اطلاق ما دل على اعتباره في البول .

ولكن يتعين تقييده بخبر نشيط المتقدم و موثق (٢) يونس بن يعقوب قلت لا يبعد الله «ع» الوضوء الذي افترضه الله تعالى لمن جاء من الغائط او بال قال «ع» يغسل ذكره و يذهب الغائط ثم يتوضأ مرتين مرتين فانه من جهة كونه في مقام بيان تمام ما يجب على المتوضأ المزبور و تقييد الوضوء بالمرتين و عدم ذكرها في الوضوء يكون في دلالة على كفاية مسمى الغسل اظهر من اطلاق تلك النصوص في اعتبار العدد .

و اما حسن (٣) ابن المغيرة عن ابي الحسن «ع» هل للاستنجاء حد قال «ع» لا حتى يتقى ما ثمة-الذى استدله بعض الاعاظم لهذا القول فغير ظاهر فيه ، لكونه مديلا

١- الوسائل - الباب ٢٦- من ابواب احكام الخلوة الحديث ٥

٢- الوسائل - الباب ٩- من ابواب احكام الخلوة الحديث ٥

٣- الوسائل - الباب ١٣- من ابواب احكام الخلوة الحديث ١

بقوله قلت فانه يتقى مائة ويبقى الريح قال «ع» الريح لا ينظر اليها مضافاً الى ظهور الاستنجاء في نفسه في الاستنجاء من الغائط .

و كك لا يصح الاستدلال بصحيح (١) جميل عن الصادق «ع» اذا انقطعت درة البول فصب عليه الماء لكونه واردا في مقام بيان عدم وجوب الصبر الى ان يخرج جميع ما في المخرج والتنجيح والاستبراء لافي مقام بيان عدد الغسل .
ثم انه قد اورد على الاستدلال بخبر نشيط بايرادين الاول ان في طريقه مروك بن عبيد وهو مجهول الحال (الثاني) معارضته .

بخبره (٢) الاخر عن ابي عبدالله «ع» يجزى من البول ان تغسله بمثله .
وفيها نظر (اما الاول) فلا اعتماد الاصحاب عليه حتى انهم نقلوه بمتنه في فتاويهم وهو يوجب انجباره .

(مع) انه نقل عن المصنف في الخلاصة عن الكشي عن محمد بن مسعود سالت علي بن الحسين «ع» عن مروك بن عبيد بن سالم بن ابي حفصة فقال «ع» ثقة شيخ صدوق .

(واما الثاني) فمضافا الى ارسال المعارض واعراض الاصحاب عنه وما تقدم من عدم تحقق مفهوم الغسل بالمثل لعدم تحقق الاستيلاء بذلك غير ظاهر المراد اذ كما يمكن ان يكون المراد بالمماثلة المماثلة في الكم يمكن ان يكون المماثلة من جهات اخر ككون الغسل بالماء و المراد من الاجتزاء به ح عدم لزوم ذلك ومثله كما يشير الى ذلك بعض النصوص الاخر كقوله «ع» انه ماء فلا يزيل الا بالماء . و يؤيد هذا الاحتمال عدم اختصاص المرسل بمخرج البول وعمومه لكل ما اصابه البول .
فتحصل مما حققناه ان الاقوى كفاية الغسل مرة وان كان الاحوط الغسل مرتين والافضل ثلاث مرات لصحيح زرارة (٣) كان يستنجي من البول ثلاث مرات ومن الغائط

١- الوسائل- الباب ٣١- من ابواب احكام الخلوة الحديث ١

٢-٣- الوسائل الباب ٢٦- من ابواب احكام الخلوة الحديث ٧

بالمدر والخرق .

ثم انه هل يختص هذا الحكم بالرجل ام يعم الاثنى وجهان بل قولان .
قد استدل للثانى (بعموم) السؤال والجواب فى النصوص (و بقاعدة) الاشتراك
(وبانه) مقتضى الاصل بعد عدم شمول المطلقات للمقام بناء على عدم جريان الاستصحاب
فى الاحكام .

وفى الجميع نظر (اما الاول) فلان مورد السؤال والجواب فى خبر نشيط ، و
موثق يونس الذين هما مستند القول بكفاية المرة هو الذكرو الحشفة .

(واما) قاعدة الاشتراك فلان مجريها ما اذا ثبت الحكم لموضوع وكان المخاطب
به الرجل فانه يتعدى بواسطتها الى الاثنى ، و ليس شأنها اسراء الحكم من موضوع
الى موضوع اخر و بما ان موضوع الحكم هو الذكرو الحشفة فلا وجه للتعدى واثبات
الحكم لقبل الاثنى .

واما الاخير فقد عرفت ان الصحيح شمول المطلقات لمخرج البول ، فاذا الاقوى
اختصاص هذا الحكم بالذكرو فى الاثنى يرجع الى ما يقتضيه المطلقات (ومنه يظهر)
عدم ثبوت الحكم لغير المخرج الطبيعى .

الاستنجاء من الغائط

(و) يجب (غسل مخرج الغائط مع التعدى) عنه عند جماعة كثيرة بل ادعى عليه
الاجماع فى محكى المعتبر والتذكرة والذكرة .
اقول (تارة) يتعدى عن المحل المعتاد ويصل الى الالية مثلا (واخرى) يتعدى
عن المخرج ولا يتجاوز محل العادة .

اما فى الصورة الاولى فالاقوى ما ذكر من وجوب الماء اذا دلت اجزاء المسح
بالاحجار و غيرها قاصرة عن الشمول لها لعدم صدق الاستنجاء فى الفرض و لذا لا يعامل
مع الماء المستعمل فيه ح معاملة ماء الاستنجاء و لا يلحقه حكمه (و يؤيده)

ما رواه (١) الجمهور عن علي «ع» يكفى احدكم ثلاثة احجار اذا لم يتجاوز محل العادة .

و اما فى الصورة الثانية فالظاهر عدم تعيين الماء اذ لا تصور فى ادلة اجزاء المسح بالاحجار وغيرها عن الشمول (ودعوى) الاجماع عليه اذا تعدى عن المخرج (مندفعة) بمعارضة هذه الدعوى مع المحكى عن شرح المفاتيح ان الفقهاء باجمعهم صرحوا بان الاستنجاء من الغائط غير منحصر بالماء الا ان يتعدى عن المحل المعتاد و عن السرائر التصريح باعتبار تعدى الشرح و هو حلقة الدبر ، و عن جماعة اعتبار التعدى عن حواشى الدبر .

(وبدونه) اى بدون التعدى (يجزى) عن الماء (ثلاثة احجار ظاهرة او ثلث خرق) بالاخلاف فى ذلك فى الجملة ، ويشهد لكفاية الاحجار اكثر نصوص الباب و لكفاية الخرق جملة منها .

فى صحيح (٢) زرارة سمعت ابا جعفر «ع» يقول كان الحسين بن علي «ع» يتمسح من الغائط بالكرف ولا يغتسل ونحوه غيره .

تنبيهات

الاول المشهور بين الاصحاب انه يكفى كل قالع للنجاسة عدى ما استثنى بل عن الخلاف والغنية الاجماع عليه (ويشهد له) موثق ابن يعقوب المتقدم وفيه قال «ع» يغسل ذكره ويذهب الغائط ثم يتوضأ مرتين مرتين ، بناء على ما عرفت من انه فى مقام بيان تمام ما يجب على المتوضأ المزبور .

وحسن (٣) ابن المغيرة عن ابي الحسن «ع» هل للاستنجاء حد قال «ع» لا حتى ينقى ما ثمة (ودعوى) عدم كونه فى مقام البيان من هذه الجهة لكونه مسوقا لبيان حد الاستنجاء لالبيان ما يستنجى به (مندفعة) بان الحد فى اللغة بمعنى المنع فمقتضى اطلاق

١- رواه فى محكى المعتبر ايضا البحث الثانى من الاستنجاء فى اداب الخلوة ص ٣٣

٢- الوسائل - الباب ٣٥- من ابواب احكام الخلوة حديث ٣

٣- الوسائل - الباب ١٣ - من ابواب احكام الخلوة حديث ١

الجواب ح عدم المنع من جميع الجهات .

ويمكن الاستدلال له بالنصوص (١) الواردة في المدر والخرق والكرسف والعود ونحوها فان المستفاد منها لاسيما بملاحظة الشهرة والخبرين المتقدمين ان ذكر هذه الاشياء في النصوص ليس لاجل اعتبارها بالخصوص (فتحصل) ان الاقوى الاجتزاء بكل قالع ولو من الاصابع .

الثاني لا يعتبر في الغسل التعدد بل حده النقاء بلاخلاف (ويشهد له) موثق يونس وحسن ابن المغيرة المتقدمان (واما) في المسح فلا بد من الثلاث وان حصل النقاء بالاقل وان لم يحصل بالثلاث فالي نقاء ، كما هو المنسوب الى المشهور .

ويشهد لاعتبار الثلاث صحيح (٢) زرارة لاصلوة الابظهور ويجزيك عن الاستنجاء ثلاثة احجار بذلك جرت السنة من رسول الله «ص» (والايراد) عليه بان اقتترانه بالسنة المحتمل كون المراد منها الاستحباب يمنع من الاستدلال به (غير تام) اذ السنة في الخبر من جهة اسنادها الى رسول الله «ص» تكون ظاهرة في ارادة ما فرضه النبي «ص» اى ما لم يثبت وجوده بالكتاب (مع) ان صدر الصحيح وهو قوله «ع» و يجزيك الخ يدل على المختار لظهوره في ان الثلث اقل المجزى (ودعوى) ورود التقييد مورد الغالب من جهة ان النقاء لا يحصل غالبا الا بالثلث (مندفعة) بانه لو سلم ذلك مع ان للمنع عنهما جالا واسعا ، لا يمنع من الاستدلال اذ لا يكون ذلك قرينة لرفع اليد عن ظهور القيد في الاحترافية .

وموثق (٣) زرارة عن الباقر «ع» سألته عن التمسح بالاحجار فقال (ع) كان الحسين بن علي (ع) يمسح بثلاثة احجار ، فان حكاية الامام (ع) فعل جده (ع) في جواب السائل عن التمسح بالاحجار ظاهرة في ارادة الوجوب .

١ - الوسائل - الباب ٣٥ - من ابواب احكام الخلوة

٢ - الوسائل - الباب ٩ - من ابواب احكام الخلوة حديث ١

٣ - الوسائل - الباب ٣٠ - من ابواب احكام الخلوة حديث ١

ويؤيدهما النبوى (١) روى عن سلمان قال نهانا رسول الله (ص) ان نستنجى باقل من ثلاثة احجار وبمضمونه نبويان اخران .

واستدل لعدم الوجوب باطلاق حسن ابن المغيرة و موثق يونس المتقدمين .
و بخبر (٢) برید عن ابى جعفر «ع» يجزى من الغائط المسح بالاحجار ولايجزى من البول الاالماء (بدعوى) ان قوله بالاحجار بعد امتناع حمله على العموم يجب حمله على الجنس لانه اقرب عرفا .
وصحيح (٣) زرارة قال كان يستنجى من البول ثلاث مرات ومن الغائط بالمدر والخرق .

وصحيحه (٤) الاخر عن الباقر «ع» كان الحسين بن على «ع» يتمسح بالكرسف ولايغتسل .

وفى الجميع نظر اما الحسن فمضافا الى ما ذكره الشيخ الاعظم ره بان الظاهر من الريح الباقية هى المعلومة بتوسط استشمامها باليد ولا يكون ذلك الا بالاستنجاء بالماء ان ما دل على اعتبار الثلث اخص منه فيقيد اطلاقه به فالجمع بينهما يقتضى اعتبار كلا الامرين ومنه يظهر الجواب عن الموثق (واما) خبر برید فالظاهر منه ارادة اجزاء الاحجار بنحو الموجبة الجزئية فى مقابل البول الذى لايجزى فيه الا الماء كما يشير الى ذلك قوله «ع» ولا يجزى من البول الاالماء (ومنه) يظهر ما فى صحيح زرارة الثانى (واما) صحيحه الاول فلم يثبت كون الحكاية من الامام «ع» كما لا يخفى .

فتحصل من ذلك كله ان ما عن جماعة منهم ابنا حمزة وزهرة والقاضى والمصنف ره فى المختلف والمقدس الاردبيلى والسيد فى المدارك من عدم اعتبار الثلث مطلقا ضعيف .

١- المستدرک - الباب ٢٢ - من ابواب احكام الخلوة حديث ١٠ -

٢- الوسائل الباب ٣٠ - من ابواب احكام الخلوة حديث ٢

٣- ٤ - الوسائل الباب ٣٥ - من ابواب احكام الخلوة حديث ٢ - ٣

واضعف منه دعوى عدم اعتبار الثلث اذا حصل النقاء باقل من ذلك بسدعوى ان الغرض من المسح هو النقاء فمع حصوله اى فائدة تترتب عليه اذ يرد عليه (اولا) النقص بالغسل بالماء فانه يزول العين بالغسلة الاولى فما فائدة الثانية (وثانيا) بالحل وهو انه بعد دلالة الدليل على اعتبار الثلث لا يرفع اليد عنه بواسطة هذه الوجوه الاعتبارية .

ثم انه بناء على اعتبار الثلث هل يجزى ذوالجهات الثلث من الحجر و بثلاثة اجزاء من الخرقاة الواحدة كما عن المصنف وجملته ممن تاخر عنه ام لا كما عن ظاهر الفقيه والمبسوط وجمل السيد والكافي والسرائر والمحقق والشهيد الثاني وغيرهم وجهان .

قد استدلل للاول (بالقطع) بعدم مدخلية صفة الانفصال في التطهير (وبان) الظاهر من المسح بثلاثة احجار ارادة ثلاث مسحات (وباطلاق) النقاء وازهاب الغائط في الحسن والموثق المتقدمين .

وفى الجميع نظر (اما الاول) فلان دعوى القطع فى مثل هذا الحكم التعبدى المحض فى غير محلها (واما الثانى) فلان الظاهر من قوله بثلاثة احجار لاسيما مع وجود لفظ الباء تعدد الاحجار لا تعدد المسحات (واما الثالث) فقد عرفت تعيين تقييد اطلاقهما بمادل على اعتبار الثلث (فتحصل) ان الاقوى هو القول الثانى .

الثالث لاختلاف ظاهرا فى اعتبار الطهارة فى الاحجار ولعل الوجه فى ذلك هو انه اذا كان الحجر نجسا يوجب تنجس المحل بنجاسة اخرى التى لا يجزى فى رفعها الا الماء (و دعوى) ان المنجس لا يتنجس ثانيا قد عرفت ما فيها فى امثال المقام مما يكون للنجاسة الثانية اثر زايد وعلى هذا فيعتبر الطهارة اذا كان الحجر او مخرج الغائط رطبا .

امامع يبوستهما فالوجه له اذ القاعدة الارتكازية (الفاقد لا يعطى) لاتجرى فى المقام لكون هذا الحكم تعبديا محضا لاوجه لاعمال المرتكزات العرفية فيه (اللهم) الا ان يدعى ان الظاهر من قول الشارع الماء يطهر او الحجر يطهر اعتبار الطهارة فيه تنظير له على المطهرات العرفية فتأمل فاذا العمدة فيه هو الاجماع ان تم .

واما البكارة فالظاهر عدم اعتبارها لعدم الدليل عليه والمرسل جرت السنة في الاستنجاء بثلاثة احجار ابكار تتبع بالماء ضعيف السند مع ان في دلالته على الوجوب تاملا لان الاتباع بالماء مستحب وهو يكون قرينة لارادة الاستحباب من السنة (فما عن جماعة منهم المفيد و ابن حمزة انه لا يستعمل الحجر المستعمل سواء انفعلا ام لا وسواء طهر بعد الانفعال ام لا) (ضعيف)

عدم اعتبار زوال الاثر

الرابع المشهور بين الاصحاب انه يجب في الغسل بالماء ازالة العين والاثر وانه يكفي في المسح ازالة العين ولا يضر بقاء الاثر وقد اختلفت كلمات الفقهاء في بيان المراد من الاثر (فعن) جماعة منهم المحقق الثاني تفسيره بالاجزاء اللطيفة و لعله الى ذلك يرجع ما عن كشف الغطاء من ان المراد به الاجزاء الصغار التي لا ترى (و عن) بعضهم تفسيره باللون (وعن) المنتهى والنهاية هو اللون الزائل بادنى مبالغة في المسح (وفسره) المقدس الاردبيلي بالرائحة .

ومنشأ هذا الاختلاف الاشكالان المعروفان (الاول) ان الاثر ليس في شىء من اخبار الباب مذكورا (الثاني) ان عين النجاسة ان بقيت فلا يحكم بالطهارة سواء استنجى بالماء او بالحجر والا فيحكم بها بالافرق بينهما فاعتبار زوال الاثر في الاستنجاء بالماء دون المسح بالحجر بلاوجه

اقول ان بقاء الاثر بمعنى اللون والرائحة لا يمنع من الحكم بالطهارة حتى في الاستنجاء بالماء لما تقدم في مطهريه الماء من عدم اعتبار زوال الاثر بهذا المعنى في التطهير فراجع .

(واما) الاثر بمعنى الاجزاء الصغار التي لا ترى المعبر عنها في بعض الكلمات بالاجزاء اللطيفة التي لو نظر اليها بواسطة (مكبرة) ليرى انها عذرة فيعتبر ازالتهافي الغسل بالماء لان تلك الاجزاء مصداق عرفي للعذرة فتجب ازالتهواما في المسح فيما ان ازالة

تلك الاجزاء لاتمكن عادة الامع المبالغة الكثيرة الخارجة عن المتعارف فمقتضى اطلاق ادلته عدم اعتبار ازالتها .

وبذلك ظهر الفرق بين الغسل بالماء والمسح كما انه ظهران الاولى تفسير الاثر في المقام بالاجزاء الصغار التي لاتزول عادة بالمسح وعدم ذكر الاثر في الاخبار لينا في ذلك كما لا يخفى .

الخامس انما يجب غسل مظهر من مخرج الغائط اذا تلوث بالنجاسة ولا يجب غسل الباطن بلا خلاف ويدل عليه مضافاً الى ما تقدم من عدم اعتبار غسل البواطن .
صحيح (١) ابراهيم عن الرضا (ع) في الاستنجاء يغسل مظهر منه على الشرح ولا يدخل الانملة وفي خير (٢) عمار انما عليه ان يغسل مظهر منه وليس عليه ان يغسل باطنه .

و كذا لا يجب غسل الظاهر اذا كانت النجاسة غير مسرية الى المحل (وعن) المصنف ره في المنتهى الوجوب واستدل له باطلاق الامر بالغسل (وفيه) مضافاً الى مافي موثق ابن عمار و حسن ابن المغيرة من جعل النقاء و اذهب الغائط حداً للاستنجاء حيث انه يستفاد منهما ان لزوم الاستنجاء انما يكون في هذا المورد - ان المستفاد من المطلقات بضميمة المناسبة بين الحكم وموضوعه ايضا هو ذلك .

السادس هل يجب امرار كل حجر على موضع النجاسة كما عن جماعة بل عن المفاتيح انه المشهور ان يجوز توزيع الاحجار الثلاثة على اجزاء الموضع كما نسب الى الاكثر منهم الشيخ والفاضلان و الشهيدان وجهان .

قد استدل للثاني باطلاق النصوص الدالة على كفاية ثلاثة احجار لعدم الدليل على اعتبار مباشرة كل واحد منها للمحل بمجموعه (وفيه) ان الظاهر من الامر بالمسح بثلاثة احجار كالامر بالغسل مرتين انما هو ارادة الاستيعاب و تكرار المسح على الموضع .

و يؤيده صحيح زرارة المتقدم جرت السنة في اثر الغائط بثلاثة احجار ان يمسح العجان فان المراد بالعجان الدبر وهو ظاهر في المجموع فالظاهر هو الاول .

الاستنجاء بالعظم والروث

السابع لايجوز الاستنجاء بالمحترمات لمنافاته للواجب و هو احترامها . و اما المطعوم فان كان الاستنجاء به منافياً لاحترامه الواجب وموجباً للاستخفاف بنعم الله فيدخل في المحترمات والافلا دليل على عدم جواز الاستنجاء به . اللهم الا ان يستدل له بخبر (١) دعائم الاسلام انهم عليهم السلام نهوا عن الاستنجاء بالعظام و البعر و كل طعام المنجبر ضعفه بما عن الغيبة و المتى من دعوى الاجماع عليه .

ويؤيده فحوى النهى (٢) عن العظم والروث الذين هما طعام الجن . ولايجوز الاستنجاء ايضاً بالعظم والروث بلا خلاف بل اجماعاً كما عن الغيبة والروض وغيرهما .

ويشهد له مضافاً الى ذلك خبر (٣) ليث المرادى سئلته عن استنجاء الرجل بالعظم والبعر والعود فقال «ع» اما العظم و الروث فطعام الجن وذلك مما اشترطوا على رسول الله «ص» فقال لا يصلح بشيء من ذلك .

وما عن (٤) مجالس الصدوق ان النبي (ص) نهى ان يستنجى بالروث والرمة (اي العظم البالي) (وخبر) دعائم الاسلام المتقدم ، و التعليل في خبر ليث لا ظهور له في الكراهة كى يوجب صرف ظهور غيره الى الكراهة وكذا قوله «ع» لا يصلح (وضيف) هذه النصوص منجبر بعمل الاصحاب ومنه يظهر ضعف ما احتمله في محكى التذكرة وجزم به في محكى الوسائل من الكراهة .

ثم انه لو استنجى بما لايجوز الاستنجاء به هل يطهر المحل كما عن جماعة كثيرة منهم المصنفه و جمع ممن تاخر عنه ام لا كما عن الشيخ في المبسوط والمحقق

١- المستدرک ٢٦ - من ابواب احكام الخلوة حديث ١

٢- ٣- ٤- الوسائل الباب ٣٥ - من ابواب احكام الخلوة حديث ١-٠-٥

في المعتبر وابن ادريس وغيرهم ام يفصل بين الموارد وجوه واقوال .
وتنقيح القول في المقام انه لو كان دليل التعدي عن الامور المنصوصة الي غيرها
هو الاجماع كان الاقوى هو القول الثاني ولكن عرفت ان المستند هي الاخبار .
وعليه فقد يتوهم اظهرية القول الاول لاطلاق الادلة وعدم دلالة النهي في مثل
المقام على الفساد لكونه من قبيل المعاملات (ولان) ظاهر خبر ليث المتقدم انه
لامانع من الاستنجاء بالعظم والروث الا ما يوجب الحرمة التكليفية .
وفيها نظر (اما) الاول فلان النهي النفسى عن المعاملات وان كان لا يبدل
على الفساد سواء كان نهيا عن السبب او المسبب كما حققناه في محله الا ان النهي عنها
في نفسه يكون ظاهرا في الارشاد الى المانعة .
(واما الثاني) فلان قوله (ع) فيه لا يصلح الخ ظاهر في عدم ترتب الاثر والارشاد
الى الفساد (و على ذلك) بالتفصيل بين ما نهى عن الاستنجاء به و بين ما حرم ذلك
لاجل انطباق عنوان محرم عليه و الالتزام بعدم المطهريه في الاول و المطهريه فى
الثاني هو الاقوى .

ولوشك في كون شيء مما لا يجوز الاستنجاء به فالصحيح هو التفصيل بين ما
لوشك في كونه مما يحرم الاستنجاء به تكليفا فيجوز لاصالة الحل ، وبين ما لوشك
في كونه مما لا يجوز الاستنجاء به وضا فلا يجوز لاستصحاب بقاء النجاسة .
(نعم) بناء على جريان استصحاب العدم الازلى يجوز لاستصحاب عدم اتصافه
بذلك العنوان المشكوك فيه فيدخل بذلك فى العمومات والاطلاقات فتدبر بل لا يبعد
دعوى جريان الاستصحاب النعتى اذ كون ذلك الشيء عظما اوروثا مثلا امر حادث اذ
هذه المادة قبل صيرورتها كك كانت متصورة بصورة اخرى فيستصحب عدم اتصافها
وتعنونها بهذا العنوان

لوشك في الاستنجاء

الثامن لو خرج من بيت الخلاء وشك في انه استنجى ام لا او صلى وشك في ذلك

بني على عدمه مطلقا لما قيل من انه لاعمووم لادلة قاعدة الفراغ كى تشمل المقام لما ستعرف من ضعفه .

(بل) لما حققناه في محله وسياتي في الجزء الخامس من هذا الشرح من انه في موارد الشك في الوجود يعتبر في جريان القاعدة التجاوز عن المحل الشرعى ولا يكفى التجاوز عن المحل العادى شخصية كانت العادة ام نوعية .

وحيث انه في كل من الموردین لم يتجاوز المحل الشرعى فلا تجرى القاعدة فان قلت في المورد الثاني تجرى القاعدة لان محل الاستنجاء شرعا قبل الصلوة فبالدخول فيها يصدق التجاوز عن محله .

قلت ان الصلوة مشروطة بالطهارة والاستنجاء المحصل لها ليس من شرائطها و انما هو محقق لما هو الشرط فقبل الصلوة محله العقلى لا الشرعى و تمام الكلام في محله .

التاسع لا يجب الدلك باليد في مخرج البول مالم يشك في خروج المذى لان البول ماء كما هو المصرح به في النصوص وان شك في خروجه فالظاهر لزوم الدلك اذ مع عدمه يشك في وصول الماء الى البشرة لاحتمال حيلولة المذى فيجرى استصحاب بقاء النجاسة وعدم الغسل .

واستصحاب عدم وجود المذى لايجرى لانه لا يثبت وصول الماء الى البشرة الاعلى القول بالاصل المثبت ، (ودعوى) السيرة على عدم الدلك وهي حجة على ذلك (ممنوعة) اذ لو كان هذا الاحتمال نوعيا غالبيا كان لهذه الدعوى وجه ولكن بما انه ليس كك فلا وجه لها .

كيفية الوضوء

(الفصل الثالث في كيفية الوضوء) (و يجب فيه سبعة اشياء)

ولم يعد منها المباشرة وغيرها من الشرائط لانه ليس لها وجود منحاذ في الخارج و لا تكون معتبرة في الوضوء المر كبمن عدة افعال من حيث هي وعد الترتيب والموالاتة

منها انما هو لاجل ان ترك كل واحد منهما يوجب انعدام صورة الوضوء و عدم اتصاف تلك الافعال بالوضوئية فتامل .

و كيف كان فالاول من افعال الوضوء (النية) بلاخلاف في وجوبها وهو اجمالا ممالا كلام فيه ولكن تحقيق القول في المقام يقتضى التكلم في مقامات .

الوضوء مستحب نفسي

الاول هل الوضوء مستحب نفسي ام لا و الظاهر ان كونه كك ممالا خلاف فيه بل عليه الاجماع كما عن العلامة الطباطبائي ره ،
و يشهد له قوله تعالى (١) و يحب المتطهرين .
و خبر السكوني (٢) الوضوء شرط الايمان .
و النبوى (٣) يا انس اكثر من الطهور يزيد الله تعالى في عمرك و ان استطعت ان تكون بالليل و النهار على طهارة فافعل فانك تكون اذا مت على طهارة شهيدا .

و مرسل (٤) الفقيه الوضوء على الوضوء نور على نور .
و النبوى (٥) من احدث و لم يتوضأ فقد جفاني .
و ما عن نوادر الراوندى عن على (ع) كان اصحاب رسول الله (ص) اذا بالواتوضأوا او تيمموا مخافة ان تدر كههم الساعة فهذا في الجملة ممالا ينبغي التوقف فيه .

(١) البقرة الاية ٢٢٣

٢- الوسائل - الباب ١ - من ابواب الوضوء حديث ٥

٣- الوسائل - الباب ١١ - من ابواب الوضوء حديث ٣

٤- الوسائل الباب ٨ - من ابواب الوضوء حديث ٨

٥- الوسائل - الباب ١١ من ابواب الوضوء حديث ٢ .

انما الكلام في انه فسر غير واحد الوضوء المستحب نفسا بالوضوء للكون على الطهارة الذي هو من المسببات التوليدية في مقابل ما يستحب لغيره من الافعال الاختيارية للمكلف (وعن) جماعة اخرين تفسيره بما استحب لنفسه من حيث هو (اقول) ظاهر هذه النصوص من جهة الامر بالوضوء والوعد على فعله والوعيد على تركه هو مطلوبيته في نفسه .

و الذي الجأ القوم الى الالتزام باستحبابه للكون على الطهارة الذي هو من الغايات التوليدية على زعمهم وعدم استحبابه في نفسه انما هو مادل على مطلوبة كون المكلف في جميع الاوقات على الوضوء كالصحيح بقريئة عدم الامر بالغسلات والمسحات في كل حال فلامحالة اريد من الوضوء فيه الكون على الطهارة والنبوى وغيرهما مادل على ان المطلوب شيء له دوام واستمرار ما لم يتحقق الناقض (و ضرورى) ان الافعال الخاصة توجد وتنصرم و ليس لها بقاء ودوام ، فيعلم من ذلك استحباب الكون على الطهارة وهو يوجب انصرف ما ظاهره مطلوبة الوضوء في نفسه الى استحبابه لاستحباب الوضوء في مقابله .

وهو توهم فاسد اذ بعد ما الاريب في ان الحدث والطهارة ليسا من الامور الواقعية لانه لو كانا منها كانا من مقولة الكيف القائم بالنفس كما لا يخفى .
والكيفيات القائمة بالنفس اذ لم تكن من الصور العلمية من الاعتقادات الصحيحة او الفاسدة ولم تكن من مبادئ صدور الفعل الاختيارى كما في المقام يتعين ان تكون من الاخلاق الفاضلة او الرذيلة .

(وبما) ان الحدث مما يحصل للمعصومين عليهم السلام ولا يمكن الالتزام باتصاف نفوسهم بالاخلاق الرذيلة فلا بد من الالتزام بعدم كونهما من الامور الواقعية بل هما من الامور الاعتبارية .

(و عليه) فكما ان للشارع اعتبار شيء متولد من تلك الافعال له دوام و بقاء في نفسه كك له اعتبار تلك الافعال و ان كانت منعدمة حقيقة مادام لم يتحقق الناقض لمصلحة تدعو الى اعتباره (نظير) اعتبار الملكية لمصلحة تدعو الى

اعتبارها .

ثم ان الكلام في معنى كون الطهارة بهذا المعنى نورا مو كول الى محله ، كما ان الكلام في ان الطهارة و الحدث امران وجوديان او احدهما وجودى و الاخر عدمى خارج عما هو محط النظر في هذا الشرح .

وحيث ان ظاهر جملة من النصوص استحباب نفس الوضوء و ظاهر جملة اخرى منها كون هذه الافعال بانفسها الطهارة التي امرنا بايجادها والكون عليها . لاحظ ما تضمن ان البول وغيره من الاحداث تنقض الوضوء حيث انه اسند النقص الى نفس الوضوء و ما تضمن ان الوضوء على وضوء نور على نور حيث انه حمل النورانية على نفس هذه الافعال وغيرهما من النصوص ولا صارف لها عن ظهورها فيتعين الالتزام بالثاني (ويؤيده) التعبير عن الوضوء والغسل والتميم في كلمات الفقهاء قدس الله اسرارهم والروايات بالطهارات الثلث ، وما في الكتاب من الامر بالطهارة تارة وبها اخرى .

و بالجملة المتبوع في النصوص و الايات لا يكاد يرتاب في ان الوضوء بنفسه مستحب وليس معنى الكون على الطهارة الا الكون على الوضوء وانه ليست الطهارة الا هو فحصل مما ذكرناه ان الكون على الطهارة ليس من غايات الوضوء بل الطهارة من العناوين المنطبقة عليه فالاقوى انه مستحب نفساً .

غَايَاتُ الْوُضُوءِ

المقام الثاني في بيان غايات الوضوء الواجب وغير الواجب اما الغايات للوضوء الواجب فهي امور منها الصلاة الواجبة اداء او قضاء اجماعا بل عن غير واحد دعوى الضرورة عليه .

ويشهد له النصوص المتضمنة لنفي حقيقة الصلوة مع عدم الطهارة .

كصحيح (١) زرارة لصلوة الابطهور ونحوه غيره .

وحديث (١) (لاتعداد الصلوة) وما بمضمونه كصحيح (٢) على بن مهزيار وفيه (وان كان جنباً اوصلى على غير وضوء فعليه اعادة الصلوات المكتوبات اللواتي فاتته) الى غير ذلك من النصوص المتواترة الواردة في الابواب المتفرقة .

و بما ان الصلوة ليست شيئاً اخر وراء اجزائها بل هي عينها فهذه النصوص تدل على لزوم الوضوء واعتباره في كل جزء من اجزائها (وعليه) فيجب الوضوء لاجزائها المنسية لان الظاهر من ادلتها ان ما يؤتى به بعد الصلوة من اجزائها تبدل مكانه ولذا لولم يات بعد الصلوة بطلت .

واما في سجدة السهو فلا دليل على اعتبار الطهارة وليست من اجزاء الصلوة فالاقوى عدم لزوم الوضوء او ابقائه لهما (وعن) غير واحد لزومه (واستدل) له بانصراف دليلهما الى ذلك (و بانها) جابرة لما يعتبر فيه الطهارة و بغيرهما من الوجوه التي ضعفها ظاهر .

و منها الطواف الواجب بلا خلاف بل اجمعا حكاه جماعة و يشهد له نصوص كثيرة .

كصحيح (٣) على بن جعفر (ع) عن اخيه (ع) سألته عن رجل طاف بالبيت و هو جنب فذكر و هو في الطواف فقال (ع) يقطع طوافه ولا يعتد بشيء مما طاف و سألته عن رجل طاف ثم ذكر انه على غير وضوء قال يقطع طوافه ولا يعتد به و نحوه غيره .

مس كتابة القران

ومنها مس كتابة القران ان وجب كما لو وقع في موضع يجب اخراجه منه و توقف الاخراج على المس او كان متنجسا و توقف تطهيره على مس كتابته (اذ) المس بدون

١- الوسائل - الباب ٣ - من ابواب الوضوء حديث ٨

٢- الوسائل - الباب ٣ - من ابواب الوضوء ، الحديث ٤

٣- الوسائل - الباب ٣٨ - من ابواب الطواف - الحديث ٤

الوضوء حرام كما هو المشهور.

ويشهد له خبر (١) ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن (ع) المصحف لا تمسه على غير طهر ولا جنباً ولا تمس خطه ولا تعلقه ان الله تعالى يقول لا يمسه الا المطهرون، وعدم اعتبار الطهارة في جواز بعض ما ذكر في الخبر لا يصلح قرينة لصرف قوله (ع) لا تمس خطه عن ظاهره وحمله على الكراهة .

كما انه لا يرد على الاستدلال به اشتماله على التعليل بالاية الشريفة بدعوى ان المراد من قوله المطهرون فيها الائمة (ع) ولا يشمل المتطهر والضمير لا يرجع الى ما بين الدفتين بل الى الكتاب المكنون فمفادها والله العالم انه لا يدرك الكتاب المكنون الا قوم ورد في شأنهم اية التطهير وتتصل نفوسهم باللوح المحفوظ ويذكر كون ما فيه فلا يكون التعليل مر بوطاً بالحكم المذكور في الصدر ولذلك لا بد من طرحه . اذ يمكن ان يكون المراد الاستدلال على تعظيم الله للقران .

ومرسل (٢) حريز كان اسمعيل بن ابي عبدالله «ع» عنده فقال «ع» يا بني اقرء المصحف فقال اني لست على وضوء فقال «ع» لا تمس الكتابة و مس الورق واقراء .
وخبر (٣) ابي بصير عن ابي عبدالله «ع» عن قرء في المصحف فقال اني لست على وضوء قال «ع» لا باس ولا تمس الكتاب (فما ذكره) المقدس الاردبيلي من عدم نص صحيح صريح من الكتاب والسنة والاجماع فيه (ضعيف)
فلو وجب المس لا محالة يجب الوضوء .

وما ذكره بعض المعاصرين بقوله ان جعل المس غاية للوضوء لا يخلو من اشكال لان المتوقف على الوضوء جواز المس لانفس المس فلا يكون الامر بالوضوء غيراً بل يكون عقلياً من باب لزوم الجمع بين غرضي الشارع فاذا وجب المس بالندر او بغيره لم يكن ذلك الوجوب كافياً في تشريع الوضوء لعدم كونه مقدمة له بل هو

١- الوسائل - الباب ١٢ - من ابواب الوضوء الحديث ٣

٢- الوسائل - الباب ١٢ - من ابواب الوضوء - الحديث ٢ .

٣- الوسائل - الباب ١٢ - من ابواب الوضوء الحديث ١ .

مقدمة لجوازه والجواز ليس من فعل المكلف و الوجوب الغيرى انما يتعلق بما هو مقدمة لفعل المكلف اذا وجب .

غير سديد اذمطلق وجود المس وان لم يتوقف على الوضوء الا ان وجود المس الذى لامفسدة فيه ولا مبعوضة يكون متوقفاً عليه فكما ان قراءة القران لا تتوقف عليه بل وجودها الكامل يتوقف على الوضوء فتكون احدى غاياته ككفى المقام .

فروع

الاول لا يختص حرمة المس بالكف بل تعم المس بسائر اجزاء البدن حتى الاجزاء التى لاتحملها الحياة لاطلاق الادلة (فما) عن جماعة من التخصيص بالكف وعن الشيخ الاعظم التردد فى السن والظفر فى غير محله (نعم) دعوى عدم صدق مس الانسان اذا مسه بالشعر الطويل قريبة جدا .

الثانى لافرق فى حرمة المس بين ان يكون المكتوب عليه هو الكاغذ او الجدار او بدن الانسان لاطلاق النصوص والفتاوى و عليه فلو كتب على بدنه اية من القران لايجوز ابطال الوضوء قبل المحو فلو بطل يجب المبادرة الى المحولان بدنه مما س لها ولا فرق بمقتضى اطلاق النص بين المس ابتداء او استدامة .

الثالث المس الماحى للخط حرام لتحققه بعد المس المحرم وفى جواز كتابة المحدث باصبعه على الارض و جهان اقويهما الحرمة اذ وجود القران و ان كان معلولا للمس ومتاخراً عنه لكنه تأخر طبعى لازمانى ففى زمان وجود القران و تحققه يكون المس موجودا فيكون حراما .

واما الكتب على بدن المحدث فان كان المكتوب على بدنه مكلفا ملتقنا لايجوز لكون ذلك اعانة على الاثم ولما سياتى فى الصورة الثانية وان كان غافلا فحرمة تتوقف على ما ذكرناه مرارا من حرمة التسبب الى وجود مبعوض الشارع فى الخارج راجع ما ذكرناه فى مبحث بيع الماء النجس (وعليه) فيحرم الكتب فى المقام لكونه تسببا

الى مس المحدث للقرآن المبغوض ، و ان كان غير مكلف فيجوز لان مماسه بدنه له لا تكون محرمة ولا مبغوضة فالتسبب اليها جائز للاصل (و احتمال) كون المراد من النصوص اعم من المس بيدن الغير كما ترى (نعم) على فرض دلالة الاية الشريفة على ذلك يكون المراد هو الاعم ولكن عرفت ان مفادها اجنبى عن المقام (و منافاته) للتعظيم لا توجب حرمة لعدم الدليل على لزوم التعظيم ولم يثبت كون علة هذا الحكم هو التعظيم كى يتعدى عن مورد النص بعموم العلة و بذلك يظهر عدم لزوم منع غير المكلف كالاطفال والمجانين عن المس مضافا الى قيام السيرة على الجواز .

الرابع لافرق بين كون الممسوس جزء منضمنا الى ساير اجزاء القرآن التام وبين عدمه كما لو وجدت اية من القرآن او اقل منها فى كاغذ لان القرآن اسم للطبيعة الصادقة على القليل والكثير نعم يشترط ان يكون ذلك بمقدار يكون مفهما للمعنى (والا) فالاقوى جواز مسه حتى فيما كان بناء كاتبه على ان ينضم الى ذلك ما يمحصه للقراءة لعدم صدق القرآن عليه ولذا ترى ان الفقهاء يعتبرون فيما يقرء من القرآن فى الصلوة ان يكون مفهما للمعنى مع ان الدليل دل على جواز قراءة القرآن فى الصلوة وليس الوجه فيه الا عدم صدق القرآن على غير المفهم للمعنى فمس ذلك ولو مع قصد الانضمام جائز فضلا عما اذا اعرض الكاتب عن قصده او الحق به ما يخرجه عن صلاحية الجزئية للقرآن .

فما قواه بعض الاعاظم من المحققين ره من الحرمة فى الصورة الاولى كالتردد فى الصورة الثانية (فى غير محله) ولا فرق فيما ذكرناه بين ان يكون الانفصال ابتداءيا كما لو كتب ذلك فى كاغذ ، وبين ان يكون متصلا ثم انفصل .

ثم انه لافرق فيما يحرم مسه وهو ما صدق عليه انه قران بين مس جميعه او كلمة منه بل والحرف وان كان يكتب ولا يقرء كالالف فى امنوا ، بل كل ما يفتح عما نزل الله تعالى على نبيه ولو كان مفصحا عن هيئته كالاعراب والمد ونحوهما لصدق مس القرآن على جميع ذلك .

وجوب الوضوء بالنذر

ويجب الوضوء ايضا بالنذر والعهد واليمين ، ووجوبه بالنذر انما يكون على قسمين (الاول) ان ينذر الاتيان بما يعتبر فيه الطهارة كالصلوة او الاتيان بالكامل مما يشترط في كماله الطهارة كقراءة القران (الثانى) ان ينذر ان يتوضأ كلما احدث او ان يتوضأ فى كل ساعة مثلا ولولم يكن محدثا ودليل وجوبه فى القسمين مادل على وجوب الوفاء بالنذر (ولو نذر) ان لا يقرء القران مثلا الامع الوضوء لا ينعقد هذا النذر لرجوعه الى نذر عدم القراءة مع عدم الوضوء فهو نذر لترك الراجح لان القراءة بغير الوضوء ايضا راجحة . (فما) ذكره بعض المحققين فى القرض من وجوبه اذا اراد ان يقرء القران (ضعيف) .

فلو نذر ان يتوضأ لكل صلوة وضوء رافعا للحدث فالاقوى صحته فى بعض الفروض وعدمها فى بعضها الاخر (توضيح ذلك) انه تارة يكون قبل الصلوة محدثا واخرى يكون متوضئا على الثانى فتارة يكون نقض الوضوء راجحا لكون حبس الحدث موجبا للضرر و اخرى لا يكون كك فى الفرضين الاولين يصح النذر لان المنذور فيهما راجح بذاته و وصفه وفى الاخير لا يصح لان المنذور فيه و ان كان راجحا بذاته لكنه غير راجح بوصفه اذ وصف كونه رافعا للحدث متوقف على نقض الطهارة المرجوح ، والثابت فى محله اعتبار رجحان المنذور بوصفه وذاته .

الوضوءات المستحبة

اما الوضوءات المستحبة فهى على اقسام (الاول) ما امر به فى حال الحدث الاصغر و غاياته قسمان الاول ، ما يتوقف صحته عليه وهو امور .
الاول الصلوة المندوبة ويشهد له ماتقدم من النصوص .
الثانى مس كتابة القران فى صورة عدم وجوبه واستحبابه بناء على ما عرفت

من حرمة مس الكتاب من دون طهارة .

الثالث التهيأ للصلوة في اول وقتها كما عن جماعة كثيرة منهم الشيخ في النهاية والمصنف والشهيد ويشهد له المرسل المروى عن الذكري ما وقر الصلوة من اخر الطهارة لها حتى يدخل وقتها (وضع الخبر) ينجبر باعتماد الاساطين عليه (اللهم) الا ان يكون افتائهم بالاستحباب مبنياً على التسامح في ادلة السنن وعليه فالخبر و ان لم يكن معتبراً الا انه يكفي في الحكم بالاستحباب ذلك .

واما ما عن الشيخ في النهاية من الاستدلال له بمادل على محبوبية الايتان بالصلوة في اول وقتها او اول زمان امكانها من النصوص ومادل على استحباب المسارعة الى فعل الخير (غير تام) اذ مادل على استحباب ايقاع الصلوة في اول وقتها لانظر له الى الوضوء وكيفية حصول الطهارة (و بما انه) يمكن للمكلف الوضوء قبل الوقت لكونه مستحبا نفسيا او لاحدى غاياته الاخر والدخول معه في الصلوة فتلك النصوص لاتدل على مشروعية الوضوء للتهيأ من حيث هو ومنه يظهر ما في الاستدلال بنصوص المسارعة .

الرابع الاقامة بناء على عدم وجوبها كما سياتى وستعرف في محله شرطية الوضوء لصحتها القسم الثاني ما يتوقف فضله على الوضوء وهو ايضا امور (الاول) الطواف المندوب . واستدل له باطلاق خبر (١) ابن الفضل اذ طاف الرجل بالبيت وهو على غير وضوء فلا يعتد بذلك الطواف وهو كمن لم يطف (وفيه) انه يتعين تقييده بمادل على عدم اعتباره في المندوب .

كصحيح (٢) حريز عن ابي عبد الله (ع) في رجل طاف تطوعا وصلّى ركعتين وهو على غير وضوء فقال «ع» يعيد الركعتين ولا يعيد الطواف .
وخبر (٣) ابن زرارة عن الصادق «ع» قلت انى اطوف طواف النافلة وانا على غير

- ١- الوسائل الباب ٣٨ - من ابواب الطواف حديث ١١ .
- ٢- الوسائل الباب ٣٨ من ابواب الطواف حديث ٧ .
- ٣- الوسائل - الباب ٣٨ من ابواب الطواف حديث ٩ .

وضوء فقال توضأ وصل وان كنت متمعداً فاذا أعمدة في استحباب الوضوء له الاجماع المدعى في المفتاح .

الثاني دخول المساجد (و يشهدله) جملة من النصوص كموثق (١) ابن حكيم عن الصادق «ع» عليكم باتيان المساجد فانها بيوت الله تعالى في الارض من اتاها متطهراً طهره الله من ذنوبه ونحوه غيره .

الثالث مناسك الحج لصحيح (٢) معوية لا باس ان تقضى المناسك كلها على غير وضوء الا الطواف بالبيت فان فيه صلوة والوضوء افضل .

الرابع صلوة الاموات لخبر (٣) عبد الحميد قلت لابي الحسن «ع» الجنائز يخرج بها ولست على وضوء فان ذهبت اتوضأ فأتنى الصلوة ايجزيني ان اصلى و انا على غير وضوء قال «ع» تكون على طهر احب الى .

الوضوء لقراءة القرآن

(الخامس) قراءة القرآن (ويشهدله) خبر (٤) ابن فهدان قراءة المتطهر خمس وعشرون حسنة وغيره عشر حسنة .

وفي حديث (٥) الاربعمائة لا يقرأ العبد القرآن اذا كان على غير طهر حتى يتطهر .
وخبر (٦) محمد بن الفضيل عن ابي الحسن «ع» اقرء المصحف ثم ياخذني البول فاقوم فابول واستنجى واغسل يدي واعد الى المصحف فاقرأ فيه فقال «ع» لا حتى تتوضأ للصلوة .

١- الوسائل - الباب ١٠ - من ابواب الوضوء حديث ٢

٢- الوسائل - الباب ٣٨ - من ابواب الطواف حديث ١

٣- الوسائل - الباب ٢١ - من ابواب صلاة الجنائز حديث ٢

٤- الوسائل - الباب ١٣ - من ابواب قراءة القرآن حديث ٣

٥- الوسائل - الباب ١٣ - من ابواب قراءة القرآن حديث ٢

٦- الوسائل - الباب ١٣ - من ابواب قراءة القرآن حديث ١

واورد على الاستدلال بالاولين انهما انما يدلان على كراهة القراءة على غير طهر (وعليه) فيشكل الاتيان بالوضوء بتصد القراءة الكاملة و على الاخير بانه يدل على انه يتوضأ للصلوة للقراءة فهو على خلاف المطلوب ادل .

ولكن يمكن دفع الاول بان كراهة القراءة في الفرض كراهة في العبادة التي هي بمعنى اكمالية الفرد الاخر وارقلية ثواب هذا الفرد منه فالفرد الاكمل هو القراءة على وضوء (مع) انه يمكن جعل القراءة التي لا تكون مكروهة غاية للوضوء ودفع الثاني بان عدم دلالة هذا الخبر على المطلوب لا يوجب عدم صحة التمسك بالاولين فتدبر .

السادس الاذان كما سيأتي الكلام فيه في محله .

السابع زيارة اهل القبور المؤمنين كما عن جماعة و قد صرح جماعة منهم بورود الخبر به .

الثامن زيارة الائمة عليهم السلام و النصوص الواردة في استحباب الوضوء لها كثيرة و يظهر لمن راجع الكتب المؤلفة في ذلك .

التاسع الدعاء و طلب الحاجة من الله تعالى (ويشهد له) صحيح (١) ابن سنان عن الصادق «ع» من طلب حاجة و هو على غير وضوء فلم تقض فلايلو من الانفسه الظاهر في ارادة الحث عليه .

العاشر سجدة الشكر و يشهد له خبر ابن (٢) الحجاج من سجد سجدة الشكر لنعمة وهو متوضأ كتب الله له بها عشر صلوات و محى عنه عشر خطايا عظام .

الحادي عشر ورود المسافر على اهله لما عن الصادق «ع» من قدم من سفر فدخل على اهله و هو على غير وضوء و راي ما يكره فلايلو من الانفسه .

الثاني عشر دخول كل من الزوج و الزوجة على الاخر ليلة الزفاف لصحيح (٣)

١- الوسائل - الباب ٦ - من ابواب الوضوء حديث ١

٢- الوسائل الباب ١- من ابواب سجدة الشكر حديث ١

٣- الوسائل الباب ٥٥- من ابواب مقدمات النكاح وادابه حديث ١

ابى بصير سمعت رجلا يقول لابي جعفر «ع» انى قد اسننت وقد تزوجت امرئة بكرا صغيرة ولم ادخل بها وانى اخاف اذا دخلت على فراتنى ان تكرهنى لخضابى وكبرى فقال ابو جعفر «ع» اذا دخلت فمرهم قبل ان تصل اليك ان تكون متوضئة ثم انت لاتصل اليها حتى تتوضأ وصل ركعتين .

الثالث عشر النوم لما عن الصادق (١) «ع» من تطهر ثم اوى الى فراشه بات و فراشه كمسجده .

الرابع عشر مقاربة الحامل لما عن العلل (٢) فى وصيته «ص» لعلى (ع) اذا حملت امراتك فلا تجامعها الا وانت على وضوء الخ .

الوضوء للتجديد

القسم الثانى من اقسام الوضوءات المستحبة ما امر به فى حال الطهارة و هو الوضوء للتجديد واستحبابه لذلك مما لا خلاف فيه ولا ريب .
و يشهد له النصوص البالغة حد التواتر كخبير (٣) المفضل عن ابى عبدالله «ع» من جدد وضوئه لغير حدث جدد الله توبته من غير استغفار .

و خبير (٤) ابن مسلم عن الصادق «ع» الوضوء بعد الطهر عشر حسنات .

وفى مرسل (٥) سعدان الطهر بعد الطهر عشر حسنات ونحوها غيرها .

ثم ان مقتضى اطلاقها جواز التجديد ثالثا و رابعا فصاعدا (نعم) يعتبر الفصل بين الوضوءين فلو توضأ فلما تم شرع فيه ثانيا فهكذا لا يصح اذ مضافا الى ان ذلك

١- الوسائل الباب ٩ من ابواب الوضوء حديث ١

٢- الوسائل - الباب ١٣ - من ابواب الوضوء حديث ١

٣- الوسائل - الباب ٨ - من ابواب الوضوء حديث ٧ .

٤- الوسائل - الباب ٨ - من ابواب الوضوء الحديث ١٠

٥- الوسائل الباب ٨ - من ابواب الوضوء الحديث ٣

مخالف لما علم من مذاق الشارع لايشمله النصوص لعدم صدق التجديد في القرض .
ثم ان المنسوب الى المشهور عدم استحباب الغسل بعد غسل الجنابة والالوضوء
بعده ولكن مقتضى اطلاق المرسل استحبابهما كما ان مقتضى اطلاق خبر ابن مسلم
استحباب الثاني .

(و دعوى) ان عدم افتاء الاصحاب يكون اعراضا عن الخبرين فيسقطان عن-
الحجية (مندفعة) بانه يكفي في الحكم بالاستحباب وجود الرواية الضعيفة بناء على
التسامح كما هو الحق فاذاً الاظهر استحباب الغسل بعد الغسل والوضوء بعده .
القسم الثالث ما يستحب في حال الحدث الاكبر و هو لامور (الاول)
لدفن الميت .

فقى خبر ابن (١) مسلم والحلبى عن الصادق «ع» تَوْضُأً اذا ادخلت الميت القبر
(الثانى) لنوم الجنب .

ويشهد له صحيح (٢) الحلبي سئل ابو عبد الله «ع» عن الرجل اينبغي له ان ينام
وهو جنب فقال «ع» يكره ذلك حتى يتوضأ المحمول على الكراهة لو سلم ظهوره
في الحرمة مع ان للمنع عنه مجال واسعاً ، بقرينة خبر (٣) سماعة وان هو نام ولم يتوضأ
ولم يغتسل فليس عليه شيء .

الثالث لاكله و شربه ، لصحيح (٤) عبد الرحمن عن الصادق «ع» قلت لابي-
عبد الله «ع» اياكل الجنب قبل ان يتوضأ قال «ع» انا لنكسل و لكن ليغسل يده
فالوضوء افضل .

وصحيح (٥) الحلبي عنه «ع» عن ابيه «ع» اذا كان الرجل جنباً لم ياكل و
لم يشرب حتى يتوضأ .

١- الوسائل - الباب ٥٣- من ابواب الدفن الحديث ١

٢-٣- الوسائل الباب ٢٥- من ابواب الجنابة حديث ١-٦

٤- الوسائل-الباب ٢٠- من ابواب الجنابة حديث ٧

٥- الوسائل الباب ٢٠ - من ابواب الجنابة حديث ٤

الرابع لجماعه ، ففي خبر الوشا (١) عن ابي الحسن الثاني «ع» كان ابو عبد الله «ع» اذا جامع و اراد ان يعاود توضع للصلوة و اذا اراد ايضا توضع للصلوة .

يباح بكل وضوء جميع الغايات

المقام الثالث في مسائل (الاولى) هل يباح بكل وضوء جميع الغايات المشروطة به ام لا ، يفصل بين الاقسام الثلاثة المتقدمة وجوه و اقوال ، وتنقيح القول في المقام يقتضى التكلم في مقامات .

الاول في الوضوء الواجب و المستحب نفسا و الظاهر ان اباحة جميع الغايات بهما موضع وفاق و يظهر وجهه مما سذكروه في المقام الثاني وهو القسم الاول من المستحب و المشهور اباحة جميع الغايات به بل عن المدارك انها الظاهرة من مذهب الاصحاب .

(اقول) بناء على المختار من ان الطهارة من عناوين الوضوء لانها شيء يحصل منه فلا ينبغي التوقف في الاكتفاء بما اتى به لغاية في الغايات الاخر لانه بتحقيق الوضوء الصحيح الذى لا ينقض الا بالحدث ، يتحقق ما هو شرط في جميع الغايات فلا موجب للتكرار .

واما بناء على مسلك المشهور من ان الطهارة تترتب على الوضوء فلو توضع لغاية صرح في دليلها بان الشرط في صحتها او كمالها هو الطهارة فكذلك اذبه يحصل الطهارة فالغايات الاخر بين ما يكون مشروطا بالطهارة وما يكون مشروطا بالكون على وضوء او بالوضوء وفي جميع الموارد لا موجب للتكرار لتحقق الشرط سواء كان هو الكون على وضوء او الوضوء او الطهارة .

ولو توضع لغاية صرح في دليلها بان شرط الصحة او الكمال هو الكون على وضوء او الوضوء فقد يتوهم عدم الاكتفاء به للغايات المشروطة بالطهارة لاحتمال عدم

حصولها به ولكنه توهم فاسد اذ مقتضى اطلاق نصوص النواقض بناء على مسلك القوم من جهة تضمنها ان الحدث ينقض الوضوء هو مطهريه كل وضوء ورفع الحدث والالم يكن وجه لاطلاق ناقضية الحدث كما لا يخفى (مضافا) الى تضمن جملة منها كون الوضوء مطهرا من الحدث لاحظ .

الحسن (١) كالصحيح عن علل الفضل عن الرضا (ع) انما وجب الوضوء مما يخرج من الطرفين خاصة ومن النوم دون ساير الاشياء لان الطرفين هما طريق النجاسة وليس للانسان طريق يصيبه النجاسة من نفسه الامنهما فامروا بالطهارة عندما يصيبهم تلك النجاسة فان ظاهره وان كان يشهد لما اخترناه من ان الطهارة من عناوين الوضوء لامما يتولد منه (ولكن) مع الانماض عن ذلك وتسليم كونها متولدة منه يشهد لحصولها من كل وضوء باطلاقه .

وخبره (٢) الاخر عنه (ع) انما امر بالوضوء وبدء به لان يكون العبد طاهرا اذا قام (فتحصل) مما ذكرناه ان الاقوى في هذين المقامين اباحة جميع الغايات المشروطة بالوضوء او بالطهارة بكل وضوء - والحمد لله اولوا اخر ا .

١- الوسائل - الباب ٢ - من ابواب نواقض الوضوء ، الحديث ٧ .

٢- الوسائل - الباب ١ - من ابواب الوضوء - الحديث ٩



تقدير و اعتذار

يسرنا بعد انتهائنا بعون الله تعالى من طبع هذا الجزء ان نسجل بيد الاخلاص والامتنان ان كثيرا من الايات العظام و حجج الاسلام و الفضلاء الكرام قد تفصلوا علينا بما اوحتهم لهم ضمائرهم الطاهرة من كلمات عامرة بالعواطف النبيلة و قصائد حافلة بالمعاني الجميلة تقريظا للاجزاء التي تم طبعها قبل ذلك .

وفي الوقت الذي نتعذر لهم عن طبعها في الكتاب بملاحظة لجهات قد لا يخفى عليهم بعضها .

نتقدم اليهم بالشكر الجزيل راجين من الله تعالى ان يجزل لهم الاجر وان ياخذ

بيد الجميع لخدمة هذا الدين المبين .

فهرس الجزء الاول من كتاب فقه الصادق

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٢	المقدمة	٢٢	حكم ماء المطر المجتمع
٣	الاهداء	٢٤	لايعتبر التعدد والعصر فيما يطهر بالمطر
٤	الماء طاهر ومطهر	٢٤	الماء النجس يطهر برؤية المطر
٦	حقيقة الماء الجارى	٢٧-	لايعتبر التعفير فى طهارة المتنجس بولوغ الكلب اذا اصابه المطر
٦	الجارى لاينجس بملاقاة النجاسة	٢٨	حكم ماء الحمام اذا كانت له مادة حكم الجارى
٨	لافرق فى عاصمية الجارى بين كونه كراً أو غيره	٢٩	يعتبر كرية مجموع ما فى الخزانة و ما فى الحياض الصغار
٩	الشك فى وجود المادة	٣٠	تقوى السافل بالعالى
١٠	اعتبار الدوام فى المادة وعدم اعتباره فى النبع	٣٣	حدالكر بحسب الوزن
١٠	الماء المتغير ينجس	٣٤	مساحة الكر
١٢	يعتبر كون التغير بملاقاة النجاسة وباوصافها	٣٩	المشكوك كريتعمع عدم العلم بحالته السابقة
١٣	التغير التقديرى	٤٠	مشكوك الكرية مع سبق القلة
١٦	حكم التغير بماعدى الاوصاف الثلاثة	٤٢	حدوث الكرية والملاقاة فى آن واحد
١٧	لايطهر المتغير بزوال تغيره و اتصاله بالكر	٤٢	لو علم اجمالا بكرية احد مائين فوقت النجاسة فى احدهما
١٨	التغير بعدمدة من الملاقاة		
١٩	زوال التغير بنفسه		
٢٠	ماء المطر حال نزوله كالجارى		

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٧٧	ذكر السبب في الشهادة	٤٤	المتهم كرا بطاهر او نجس
٧٨	اذا شهد ابالنجاسة واختلف مستندهما		نجس
٧٩	اختلاف الشاهدين	٤٧	اعتبار الامتزاج في طهارة الماء
٨٠	اذا شهد احدهما بنجاسة الشيء		النجس
	فعلا والآخر بنجاسته سابقا	٤٩	لا يعتبر علو المطهر
٨١	استصحاب ما قامت البينة على حدوته	٥٠	تعتبر الدفعة
٨٣	الماء المشكوك نجاسته طاهر	٥١	الماء القليل ينجس بملاقاة
٨٣	المشكوك اباحته مباح		النجاسة
٨٥	العلم الاجمالي بالنجاسة او بالغصية	٥٦	لا فرق في تنجس القليل بين
٨٥	حكم الماء المشتبه بالمضاف		كونه واردا ومورودا
٨٧	لوعلم اجمالا بانه امانجس او مضاف او علم بانه امانجس او مضاف او علم بانه امانجس او مضاف او مغمصوب	٥٨	ماء البئر
٨٧	لواريق احد المشتبهين لا يكتفى بالتوضى بالآخر .	٥٩	لا فرق في ماء البئر بين كونه كرا او غيره
٨٨	الملاقى لطرف الشبهة	٦٠	عدم تنجس ماء البئر
٨٩	انحصار الماء في المشتبهين	٦٣	مقدار النزح
٩٢	لوعلم بعد التوضأ باحد مائين نجاسة احدهما	٦٦	الاسئار
٩٣	اذا استعمل احد المشتبهين بالغصية	٦٧	سؤر طاهر العين طاهر
		٦٩	يكراه سؤر حرام اللحم وسؤر الحائض المتهمة
		٧١	ما به تثبت النجاسة
		٧٣ و ٧٤	حكم خبر الواحد واخبار
			ذى اليد
		٧٦	تعارض البيتين

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
١٣٠	حكم البول والغايظ من حلال اللحم	٩٣	الماء المضاف ينجس بالملاقاة ولا يجوز رفع الحدث به
١٣٣	حكم بول ما لانفس له	٩٥	عدم مطهريته من الخبث
١٣٣	ملاقاة الغائط فى الباطن لا توجب النجاسة	٩٨	حكم مشكوك الاضافة والاطلاق
١٣٥	حكم بيع البول و الغائط و الانتفاع بهما	٩٩	اذا حصل الاستهلاك و الاضافة دفعة
١٣٦	الشك فى التذكية	١٠٠	اذا انحصر الماء فى مضاف مخلوط بالطين
١٣٨	الشك فى كونه مما له دم سائل	١٠٠	الماء المستعمل فى رفع الحدث
١٣٨	نجاسة المنى	١٠٥	حكم المستعمل فى الاستنجاء
١٤١	نجاسة الميتة	١٠٧	حكم المستعمل فى رفع الخبث
١٤٤	الاجزاء المبانة من الميتة نجسة الامالاتحله الحيوه	١٠٨	الغسالة نجسة فى جميع الغسلات
١٤٦	الانفحة طاهرة	١١٠	الغسالة كالمحل قبل الغسل
١٤٨	حكم اللبن والبيض	١١٣	لا اشكال فى القطرات التى تقع فى الاناء عند الغسل
١٤٨	حكم الاجزاء المبانة من الحي	١١٤	شرائط طهارة ماء الاستنجاء
١٥٠	فارة المسك	١١٧	غسالة الحمام
١٥٣	ميتة ما لانفس له	١١٩	حكم الماء النجس
١٥٣	الشك فى التذكية	١٢١	بيع الماء النجس جائز
١٥٦	الجلد فى سوق المسلمين	١٢٤	حقيقة النجاسة
١٥٨	حكم ما فى يد المستحل للميتة	١٢٤	النجاسات عشرة انواع
		١٢٦	حكم بول الطير
		١٢٨	حكم بول الخفاش

عنوان	صفحة	عنوان	صفحة
نجاسة الخمر	١٩٣	حكم السقط والفرخ	١٦٠
العصير العنبي نجس اذا كان مسكرا	١٩٧	ملاقاة الميتة بلا رطوبة	١٦٢
العصير العنبي حرام	٢٠٢	لا توجب النجاسة	
لا يجرم العصير بالنشيش	٢٠٥	بيع الميتة	١٦٢
عصير التمر	٢٠٧	الانتفاع بالميتة	١٦٤
العصير الزبيبي	٢١٠	نجاسة الدم	١٦٥
الفقاع	٢١٣	حكم دم ما له نفس ، و الدم المتخلف	١٦٦
عرق الجنب من الحرام	٢١٤	العلقة المستحيلة	١٦٧
عرق الابل الجلالة	٢١٨	الدم المشكوك فيه	١٦٨
المسوخات	٢٢٠	الدم المراق فى الامراق	١٧٠
كيفية تنجس المتنجسات	٢٢٢	الكلب والخنزير	١٧١
المتنجس لا ينجس ثانيا الا بنجاسة اشد	٢٢٤	المتولد منهما	١٧٣
لو علم تنجس شىء بالاشد او الاضعف	٢٢٦	نجاسة الكافر	١٧٥
المتنجس منجس	٢٢٧	ادلة نجاسة الكافر	١٧٦
الطهارة فى الصلوة	٢٣٧	ادلة طهارة اهل الكتاب	١٧٨
ازالة النجاسة عن المسجد	٢٣٩	منكر الضرورى	١٨٣
حكم ادخال النجاسة فى المسجد	٢٤٢	نجاسة ولد الكافر	١٨٤
« وجوب الازالة فورى وكفائى »		طهارة ولد الزنا	١٨٧
اذا ترك الازالة وصلى	٢٤٣	الغلاة و الخوارج والنواصب	١٨٨
وجوب قطع الصلوة للازالة	٢٤٤	المجسمة والمجبرة	١٩٠
بعض فروع تطهير المسجد	٢٤٥	طهارة المخالفين	١٩١
		من شك فى اسلامه و كفره	١٩٢
		يحكم بانه كافر	

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٢٤٧	تنجيس المسجد الخراب و تطهيره	٢٧٥	التخيس بين ساعات اليوم في الغسل
٢٤٩	وجوب التيمم لمكث الجنب في المسجد للازالة	٢٧٧	الصلاة في النجس
٢٥٠	تنجيس المشاهد	٢٧٩	انحصار الثوب في النجس
٢٥١	الدم الاقل من الدرهم	٢٨٢	اذا علم نجاسة احد الثوبين و لم يتمكن الامن صلوة واحدة
٢٥٤	في المستنثيات	٢٨٣	اذا كان كل من بدنه و ثوبه نجسا ولم يكن له من الماء الا مايكفي احدهما
٢٥٥	دم نجس العين	٢٨٤	لودار الامر بين رفع الحدث او الخبث
٢٥٧	المراد بالدرهم	٢٨٥	لو سجد على النجس جهلا او نسيانا
٢٥٨	حكم الدم المتفرق	٢٨٧	الصلاة في النجس نسيانا
٢٦٠	الدم المشكوك فيه	٢٨٩	لونسى النجاسة فذكرها في اثناء الصلوة
٢٦٢	الدم المتفشى الى الجانب الاخر	٢٨٩	لو صلى فى النجس جاهلا بالحكم
٢٦٤	دم الجروح والقروح	٢٩٢	الجاهل بالموضوع
٢٦٧	لا يجب شد الجرح	٢٩٥	الالتفات في اثناء الصلاة
٢٦٨	المشكوك كونه من الجروح او القروح	٢٩٨	لو صلى في النجس وكان معتقداً طهارته
٢٦٩	مالا تتم فيه الصلوة	٢٩٩	في المطهرات
٢٧٠	اذا كان اللباس متخذاً من النجاسات	٣٠٠	شرائط التطهير بالماء
٢٧٢	المحمول المتنجس		
٢٧٢	المحمول النجس		
٢٧٣	يعفى عن ثوب المريبة اذا غسل في اليوم مرة		

عنوان	صفحة	عنوان	صفحة
استحالة المتنجس	٣٣١	شرايط التطهير بالقليل	٣٠٢
العجين المعجون بماء	٣٣٣	تعدد الغسل في البول	٣٠٣
نجس		بول الرضيع	٣٠٥
صيرورة الطين اجرا	٣٣٤	الاكتفاء بالمرة في عامة	٣٠٧
الاتقلاب	٣٣٦	النجاسات	
فروع الانقلاب	٣٣٦	كفاية المرة في الكر و	٣٠٩
الاتتقال	٣٣٩	الجارى	
مطهريه الاسلام	٣٤١	عصر الثياب	٣١١
فروع مطهريه الاسلام	٣٤١	ما ينفذ فيه الماء ولا يمكن	٣١٣
زوال النجاسة	٣٤٤	عصره	
غيبه الانسان	٣٤٦	مطهريه الشمس	٣١٦
في احكام الاواني	٣٤٧	لا يختص مطهريه الشمس بالبول	٣١٨
لزوم التعفير في الغسل بالكثير	٣٥٠	لا تختص هذا الحكم بخصوص	٣١٨
اختصاص الحكم بالولوغ	٣٥٢	الارض	
ولوغ الخنزير	٣٥٣	الشمس تطهر باطن الارض	٣٢٠
المتنجس بالخمير	٣٥٤	شرايط التطهير بها	٣٢٠
الاناء الملاقى للجرز	٣٥٥	مطهريه الارض	٣٢٢
يحرم استعمال اواني الذهب	٣٥٧	الارض تطهر باطن الخف و	٣٢٣
والفضة		النعل	
التناول من الاناء	٣٥٩	لا يختص الحكم بالمشى	٣٢٥
المراد من الاواني	٣٦٠	اشتراط طهارة الارض وجفافها	٣٢٧
الاناء المفضض	٣٦٠	لا يشمل الحكم ما اذا حصلت	٣٢٨
اواني المشركين	٣٦٢	النجاسة من غير الارض	
في الوضوء	٣٦٣	الاستحالة	٣٢٩

صفحة	عنوان	صفحة	عنوان
٣٦٣	ناقضية البول والغائط	٣٩٠	مكروهات الخلوة
٣٦٥	ناقضية الريح	٣٩٥	فى الاستنجاء من البول
٣٦٦	ناقضيه النوم	٤٠٠	الاستنجاء من الغائط
٣٦٩	الاستحاضة القليلة	٤٠٢	لايعتبر فى الغسل التعدد
٣٧٠	مايستحب عقبه الوضوء	٤٠٥	عدم اعتبار زوال الاثر
٣٧٣	يجب ستر العورة	٤٠٧	الاستنجاء بالعظم والروث
٣٧٤	يحرم النظر الى عورة الغير	٤٠٨	لوشك فى الاستنجاء
٣٧٦	ماشك فى حرمة النظر اليه	٤٠٩	كيفية الوضوء
٣٧٧	الخثى	٤١٠	الوضوء مستحب نفسى
٣٧٨	يحرم على المتخلى استقبال	٤١١	غايات الوضوء
	القبلة واستدبارها	٤١٢	مس كتابة القران
٣٨٠	فروع الاستقبال و الاستدبار	٤١٧	وجوب الوضوء بالذذر
٣٨١	اشتباه القبلة	٤١٧	الوضوءات المستحبة
٣٨٤	مستحبات الخلوة	٤١٩	الوضوء لقراءة القران
٣٨٦	كيفية الاستبراء	٤٢١	الوضوء للتجديد
٣٨٧	فروع الاستبراء	٤٢٣	يباح بكل وضوء جميع الغايات
٣٨٨	حكم البلل المردد بين البول		
	والمنى		

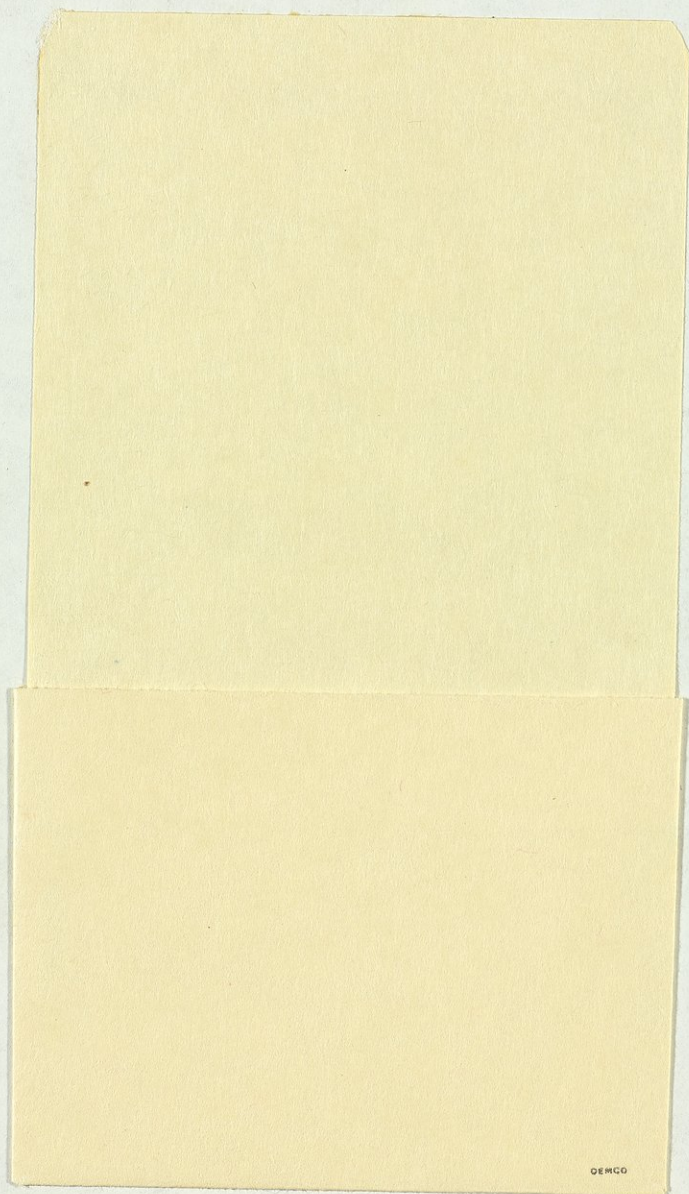
تنبيه

قد وقعت اغلاط اخر لا يصعب تصحيحها لكونها طفيفة جدا فرأينا الاولى الاغماض

عن بيانها .

جدول الخطاء والصواب

الصواب	الخطاء	س	ص
التحية والسلام	عليهم السلام	٦	٢
التقديري	التقريدى	٢٣	١٣
احمر	احمرا	١٤	١٤
اما الحكم بنجاسة	اما نجاسة	٧	١٠٨
احدهما	احد هما	٥	١٣١
النجس	النس	١٦	١٣٨
نجاسة	النجاسة	العنوان	١٤١
نجاسة	النجاسة	العنوان	١٤٤
على	لمعى	١	١٧٠
موثقه	موثقة	١	٢٠٩
للصلاة	لصلاة	١٠	٢١٨
لايتيقن	لايقتيقن	٩	٣١١
و	او	٢٠	٣٣٠
اوليهن	اوليهين	١٣	٣٤٩
حديث ٦	٦	٢٤	٣٦٨
القبلة	القلبة	العنوان	٣٨١
فالصحيح	فالحيح	٥	٣٨١



DEMCO

MAR 19 1980

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU17882443